

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة حسيبة بن بو علي الشلف
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم
التخصص : علوم إقتصادية
العنوان

**تقصي السياسة التجارية المثلى لمواجهة أثر الأزمات
الإقتصادية الخارجية على قطاع التجارة الخارجية دراسة
مقارنة بين الجزائر و فرنسا**

من إعداد :
بونوة سمية

نوقشت يوم 2018/07/03 أمام اللجنة المكونة من :

البشير عبد الكريم	أستاذ	رئيسا	جامعة حسيبة بن بو علي-الشلف
نوري منير	أستاذ	مقرا	جامعة حسيبة بن بو علي-الشلف
بن موسى كمال	أستاذ	ممتحنا	جامعة الجزائر 3
مخطاري فيصل	أستاذ	ممتحنا	جامعة مصطفى إسطمبولي-معسكر
تقرورت محمد	أستاذ محاضر قسم أ	ممتحنا	جامعة حسيبة بن بو علي-الشلف
عماري زهير	أستاذ محاضر قسم أ	ممتحنا	جامعة محمد بوضياف-المسيلة

السنة الجامعية : 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفهرس

الصفحة	الفهرس
	قائمة الجداول و الأشكال
أ	مقدمة
01	الفصل الأول : الأزمات الاقتصادية الخارجية و تداعياتها على الإقتصاد الجزائري
02	تمهيد
03	المبحث الأول : ماهية الأزمات الاقتصادية
03	المطلب الأول : مفهوم الأزمات الاقتصادية
03	الفرع الأول : تعريف الأزمات الاقتصادية و خصائصها
05	الفرع الثاني : أنواع الأزمات الاقتصادية
07	الفرع الثالث : تاريخ الأزمات الاقتصادية
09	المطلب الثاني : آليات حدوث الأزمات الاقتصادية في الفكر الاقتصادية
09	الفرع الأول : التقلبات في جانب الطلب الكلي
09	1- عوامل التقلبات في جانب الطلب الكلي
12	2- آلية تحرك منحى الطلب الكلي
14	الفرع الثاني : التقلبات في جانب العرض الكلي
14	1- عوامل التقلبات في جانب العرض الكلي
15	2- آليات تحرك منحى العرض الكلي
16	الفرع الثالث : آلية حدوث الأزمات الاقتصادية خلال فترات زمنية
17	المطلب الثالث : تداعيات الأزمات الاقتصادية لدى المفكرين الإقتصاديين
18	الفرع الأول : نظريات الطلب الكلي المسفرة للأزمات الاقتصادية
18	1- دوافع و آليات إنتشار الأزمات الاقتصادية وفق نظرية الاقتصادي "فريش"
18	2- دوافع و آليات إنتشار الأزمات الاقتصادية وفقا لنظرية النقود الحديثة ل "فريدمان"
21	3- دوافع و آليات حدوث الأزمات الاقتصادية حسب النظرية الكينزية
23	4- دوافع و آليات إنتشار الأزمات الاقتصادية وفقا لنظرية المغالاة في الإستثمار
24	5- تداعيات الأزمات الاقتصادية وفق المدرسة المؤسسية
24	الفرع الثاني : نظريات العرض الكلي المفسر للأزمات الاقتصادية
25	1- تداعيات الأزمات الاقتصادية وفقا لنظرية "شومبيتر"
26	2- تداعيات الأزمات الاقتصادية وفقا لنظرية دورات الأعمال العينية
27	المبحث الثاني : الأزمات الاقتصادية الخارجية
28	المطلب الأول : مفهوم الأزمات الاقتصادية الخارجية
28	الفرع الأول : تعريف الأزمات الاقتصادية الخارجية
29	الفرع الثاني : أسباب حدوث الأزمات الاقتصادية الخارجية الشائعة
29	1- تعريف الأزمات السعوية للنفط

30	2- العوامل المؤثر في تقلبات أسعار النفط
36	المطلب الثاني : الأزمات الإقتصادية الخارجية في الفترة 1970-2015
37	الفرع الأول : الأزمات الإقتصادية الخارجية لسنة 1973، 1978، 1986
37	1- أزمة سنة 1973
39	2- أزمة سنة 1978
42	3- أزمة سنة 1986
45	الفرع الثاني : الأزمات الإقتصادية الخارجية لسنة 1991، 1998
45	1- أزمة سنة 1991
48	2- أزمة سنة 1998
49	الفرع الثالث : الأزمات الإقتصادية الخارجية للفترة 2000-2014
50	1- أزمة سنة 2004
52	2- أزمة سنة 2008
52	3- أزمة سنة 2014
55	المبحث الثالث : تأثير متغيرات الإقتصاد الجزائري بالأزمات الإقتصادية الخارجية
55	المطلب الأول : المتغيرات المتحركة في الإقتصاد الجزائري
55	الفرع الأول : مكانة المتغيرات المتحركة في الإقتصاد الجزائري
56	1- إحتياط النفط الجزائري
57	2- إنتاج النفط الجزائري
58	الفرع الثاني : أزمات المتغيرات المتحركة في الإقتصاد الجزائري
60	المطلب الثاني : تداعيات أزمة 1986، 1998 على الإقتصاد الجزائري
60	الفرع الأول : تداعيات أزمة 1986 على الإقتصاد الجزائري
62	الفرع الثاني : تداعيات أزمة 1998 على الإقتصاد الجزائري
64	المطلب الثالث : تداعيات أزمات 2000-2014 على الإقتصاد الجزائري
65	الفرع الأول : تداعيات أزمة 2004 على الإقتصاد الجزائري
65	الفرع الثاني : تداعيات أزمة 2008 على الإقتصاد الجزائري
69	الفرع الثالث : تداعيات أزمة 2014 على الإقتصاد الجزائري
71	خلاصة الفصل
72	الفصل الثاني : السياسة التجارية الخارجية بين دعاة الحماية و الحرية في الفكر الإقتصادي
73	تمهيد
74	المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة التجارية الخارجية
74	المطلب الأول : مفهوم السياسة التجارية الخارجية و تطورها
74	الفرع الأول : مفهوم السياسة التجارية الخارجية
74	1-تعريف السياسة التجارية الخارجية

75	2-أنواع السياسة تجارية الخارجية
75	الفرع الثاني : تطور مفهوم السياسة التجارية الخارجية
78	المطلب الثاني : أهداف السياسة التجارية الخارجية
78	الفرع الأول : الأهداف الإقتصادية
81	الفرع الثاني : الأهداف الإجتماعية
81	الفرع الثالث : الأهداف الإستراتيجية
82	المطلب الثالث : تحديد سياسة التجارة الخارجية و معايير تقييمها
82	الفرع الأول : العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية
82	1-مستوى التنمية الاقتصادية
82	2-الأوضاع الاقتصادية السائدة
83	الفرع الثاني : معايير تقييم السياسة التجارية
83	1-مدى فاعلية السياسة المتبعة
83	2-مدى مساهمة السياسة المتبعة في تحقيق العدالة في توزيع الدخل
83	3-مدى تأثير السياسة المتبعة على النمو الاقتصادي
84	المبحث الثاني : أساليب السياسة التجارية الخارجية و آثارها الاقتصادية
84	المطلب الأول : الأساليب السعوية
84	الفرع الأول : الرسوم الجمركية
84	1-تعريف الرسوم الجمركية
85	2-أنواع الرسوم الجمركية
85	3-الهدف من الرسوم الجمركية
86	4- قياس الرسوم الجمركية
90	5-الآثار الإقتصادية للرسوم الجمركية
98	الفرع الثاني : الرقابة على الصرف الأجنبي
99	1-مفهوم الرقابة على الصرف الأجنبي و أهدافه
100	2-تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف
102	3-أشكال الرقابة على الصرف
103	الفرع الثالث : سياسة الإغراق
103	1-مفهوم سياسة الإغراق
104	2-أنواع الإغراق
104	3-الآثار الإقتصادية لسياسة الإغراق
105	الفرع الرابع : أسلوب الإعانات
106	1-إعانات الإستيراد
106	2-إعانات التصدير

108	المطلب الثاني : الأساليب الكمية
108	الفرع الأول : نظام الحصص و آثاره الإقتصادية
108	1- مفهوم نظام الحصص و أهداف تطبيقه
111	2- الآثار الاقتصادية لنظام الحصص
113	الفرع الثاني : تراخيص الاستيراد
114	الفرع الثالث : نظام المنع
114	المطلب الثالث : الأساليب التنظيمية
114	الفرع الأول : المعاهدات التجارية و مبادئها
115	الفرع الثاني : إتفاقيات التجارة و الدفع
115	1- الاتفاقيات التجارية
116	2- إتفاقيات الدفع
116	الفرع الثالث : التكتلات الاقتصادية و آثارها على التجارة الخارجية
117	1- التكتلات الاقتصادية
120	2- آثار التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية
122	الفرع الرابع : الحماية الإدارية
122	المبحث الثالث : مذاهب الحماية و الحرية للسياسة التجارية الخارجية
123	المطلب الأول : سياسة الحماية التجارية
123	الفرع الأول : التطور الفكري لسياسة الحماية
124	الفرع الثاني : حجج سياسة الحماية
124	1- الحجج غير الاقتصادية
125	2- الحجج الاقتصادية لسياسة الحماية
128	المطلب الثاني : سياسة الحرية التجارية
129	الفرع الأول : التطور الفكري لسياسة حرية التجارة
129	الفرع الثاني : حجج سياسة الحرية
130	المطلب الثالث : تقييم سياسة الحماية و الحرية التجارية
130	الفرع الأول : تقييم سياسة الحماية التجارية
133	الفرع الثاني : تقييم سياسة حرية التجارة الخارجية
136	خلاصة الفصل
138	الفصل الثالث: التحليل الإقتصادي لواقع السياسة التجارية الخارجية الجزائرية على تجارتها الخارجية
139	تمهيد
140	المبحث الأول : واقع السياسة التجارية الخارجية الجزائرية قبل و بعد 1990
140	المطلب الأول : واقع السياسة التجارية الخارجية الجزائرية قبل 1990
140	الفرع الأول : السياسة التجارية الخارجية الجزائرية المعتمدة للفترة 1970-1963

140	1-الأساليب التنظيمية للفترة 1970-1963
142	2- الأساليب الكمية للفترة 1970-1963
144	3- الأساليب السعرية للفترة 1970-1963
148	الفرع الثاني : السياسة التجارية الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1971-1979
148	1-الرسوم الجمركية
150	2-سياسة إحتكار المؤسسات العمومية للتجارة الخارجية
151	3-سياسة التراخيص الإجمالية للإستيراد
152	4-سياسة التصدير في فترة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية
152	الفرع الثالث : السياسة التجارية الخارجية الجزائرية خلال فترة 1980-1989
153	1-السياسة التجارية الخارجية الجزائرية حسب القانون رقم 02/78
154	2-السياسة التجارية الخارجية الجزائرية حسب القانون رقم 29/88
159	المطلب الثاني : تطورات السياسة التجارية الخارجية الجزائرية في الفترة بعد 1990
160	الفرع الأول : سياسة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية
160	1- التعديلات التدريجية في نظام الصرف الأجنبي
161	2- التعديلات التدريجية في النظام الجمركي
162	الفرع الثاني : سياسة التحرير الكلي للتجارة الخارجية بدءا من 1994
162	1-تعديلات على مستوى سعر الصرف
163	2-التعديلات على مستوى النظام الجمركي
164	3-نظام التراخيص و الحظر
164	4-الإجراءات الحمائية
165	5-الإتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف
166	6-الإجراءات المتخذة في مجال التصدير
166	المبحث الثاني : نتائج السياسة التجارية الجزائرية على تجارتها الخارجية قبل 1990
166	المطلب الأول : تطورات التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1970-1963
167	الفرع الأول : تطور مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية في الفترة 1970-1963
167	1-تطورات الميزان التجاري خلال الفترة 1970-1963
168	2-تطور الصادرات والواردات بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي
169	الفرع الثاني : تطورات التركيبة السلعية للتجارة الخارجية الجزائرية في الفترة 1970-1963
169	1-تطورات البنية السلعية للواردات خلال الفترة 1970-1963
170	2- تطورات البنية السلعية للصادرات خلال الفترة 1970-1963
171	الفرع الثالث: تطورات التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري للفترة 1970-1963
172	1-تطورات التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائر خلال الفترة 1970-1963
172	2-تطورات التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1970-1963
173	المطلب الثاني : تطورات التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1971-1979

173	الفرع الأول : تطورات مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية في الفترة 1970-1979
173	1- علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالتجارة الخارجية
177	2- تطور الميزان التجاري الجزائري و معدل التغطية في الفترة 1970-1979
179	الفرع الثاني : تطور التركيبة السلعية للتجارة الخارجية الجزائرية في الفترة 1970-1979
179	1- تطور التركيبة السلعية للصادرات في الفترة 1970-1979
181	2- تطور التركيبة السلعية للواردات في الفترة 1970-1979
182	الفرع الثالث : تطور التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية للفترة 1970-1979
183	1- تطور التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية في الفترة 1970-1979
184	2- تطورات التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية في الفترة 1970-1979
187	المطلب الثالث : تطورات التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1980-1989
187	الفرع الأول : تطورات مؤشرات قطاع التجارة الخارجية الجزائرية في الفترة 1980-1989
187	1- تطورات التجارة الخارجية بالنسبة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-1989
189	2- تطورات الميزان التجاري و معدل التغطية خلال الفترة 1980-1989
191	الفرع الثاني : تطورات التركيبة السلعية للتجارة الخارجية خلال الفترة 1980-1989
191	1- تطورات التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة من 1980-1989
193	2- تطورات التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة من 1980-1989
195	الفرع الثالث : تطورات التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري الجزائري في الفترة 1980-1989
195	1- تطورات التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائر في الفترة 1980-1989
198	2- تطورات التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر في الفترة 1980-1989
200	المبحث الثالث : نتائج السياسة التجارية الجزائرية على تجارتها الخارجية بعد 1990
200	المطلب الأول : تطورات أهم مؤشرات التجارة الخارجية في الفترة 1990-2015
201	الفرع الأول : تطورات التجارة الخارجية بالنسبة الناتج المحلي الإجمالي 1990-2015
203	الفرع الثاني : تطورات الميزان التجاري و معدل التغطية خلال الفترة 1990-2015
205	المطلب الثاني : تطورات التركيبة السلعية للتجارة الخارجية الجزائرية للفترة 1990-2015
205	الفرع الأول : تطورات التركيبة السلعية للصادرات في الفترة 1990-2015
209	الفرع الثاني : تطورات التركيبة السلعية للواردات في الفترة 1990-2015
215	المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية خلال 1990-2015
215	الفرع الأول : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال 1990-2015
222	الفرع الثاني : التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر 1990-2015
232	خلاصة الفصل
234	الفصل الرابع : القياس الإقتصادي المقارن لأثر الأزمات الإقتصادية الخارجية على أداء التجارة الخارجية لكل من الجزائر و فرنسا
235	تمهيد

236	المبحث الأول : الإطار النظري لنماذج بيانات "بانل"
236	المطلب الأول : تعريف و خصائص نماذج بيانات "بانل"
237	الفرع الأول : تعريف نماذج بيانات "بانل"
239	الفرع الثاني : خصائص نماذج بيانات "بانل"
240	المطلب الثاني : مزايا و المشاكل التي تصادف نماذج بيانات "بانل"
240	الفرع الأول : مزايا نماذج بيانات "بانل"
241	الفرع الثاني : المشاكل التي تصادف نماذج بيانات "بانل"
242	المطلب الثالث : أنواع نماذج بيانات "بانل" و إختبارات الكشف عنها
242	الفرع الأول : أنواع نماذج بيانات "بانل"
242	1- نموذج بيانات "بانل" ذو الأثر الثابت
243	2- نموذج بيانات "بانل" ذو الأثر العشوائي
243	3- نموذج بيانات "بانل" الديناميكي
243	4- نماذج بيانات "بانل" الحديثة
244	الفرع الثاني : إختبارات الكشف عن نماذج بيانات "بانل"
245	1- إختبارات التحانس لـ "هسيواو" "Hsiao" 1986
247	2- إختبار "هوسمان" "Hausman" 1978
248	3- إختبار مضاعف "لاقرونج" "Lagrange"
249	المبحث الثاني : الإستقرارية و التكامل المتزامن لبيانات "بانل" و طرق تقدير نماذجها
251	المطلب الأول : إختبارات إستقرارية بيانات "بانل"
251	الفرع الأول : إختبارات جذر الوحدة تحت فرضية الإستقلال بين مفردات بيانات "بانل"
251	1- إختبار "ليفين و لين و شو" "Livin and Lin and Chu" (2002)
253	2- إختبار "إيم، بيسارام و شين" "Im, Pesaram and Shin" (2003)
254	3- إختبار "يو و مادالا" "Wu and Maddala" (1999)
255	الفرع الثاني : إختبارات جذر الوحدة تحت فرضية الإرتباط بين مفردات بيانات "بانل"
255	1- إختبار "باي و أنجي" "Bai and Ng" (2001)
257	2- إختبار كل من "فيليبس و سول" "Phillips and Sul" (2003) إختبار "مون و بيرون" "Moon and Perron" (2004)
258	المطلب الثاني : إختبارات التكامل المتزامن لبيانات "بانل"
258	الفرع الأول : إختبار التكامل المتزامن لـ "بيدروني" "Pedroni"
262	الفرع الثاني : إختبار التكامل المتزامن لـ "جوهانسون" "Johansen"
263	المطلب الثالث : طرق تقدير نماذج بيانات "بانل"
263	الفرع الأول : التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية
264	الفرع الثاني : التقدير من خلال نظرية "فريش ووق" "Frish waugh"
268	الفرع الثالث : التقدير بطريقة المربعات الصغرى المعممة

269	الفرع الرابع : التقدير بطريقة المربعات الصغرى المعممة تماما
270	الفرع الخامس : طريقة التشابه الأقصى
271	المبحث الثالث : النمذجة القياسية المقارنة للتجارة الخارجية لكل من الجزائر و فرنسا
272	المطلب الأول : تقدير نموذج الصادرات لكل من الجزائر و فرنسا
273	الفرع الأول : إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الصادرات للجزائر و فرنسا
277	الفرع الثاني : تحديد النموذج الملائم لصادرات الجزائر و لصادرات فرنسا
282	الفرع الثالث : المعايير الإحصائية لنماذج صادرات الجزائر و فرنسا
283	المطلب الثاني : تقدير نموذج الواردات لكل من الجزائر و فرنسا
283	الفرع الأول : إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الواردات لكل من الجزائر و فرنسا
287	الفرع الثاني : تحديد النموذج الملائم لواردات الجزائر و لواردات فرنسا
292	الفرع الثالث : المعايير الإحصائية لنماذج واردات الجزائر و فرنسا
292	المطلب الثالث : التقدير النهائي لنماذج صادرات و واردات الجزائر و فرنسا، و تفسيرها إقتصاديا
292	الفرع الأول : التقدير النهائي لنماذج صادرات و واردات الجزائر و فرنسا
295	الفرع الثاني : التفسير الإقتصادي
295	1-التحليل الإقتصادي لنموذج الصادرات الجزائري و الفرنسي المقدر
297	2-التحليل الإقتصادي لنموذج الواردات الجزائري و الفرنسي المقدر
299	3-التحليل الاقتصادي المقارن بين نموذج الجزائري و الفرنسي المقدر
305	خلاصة الفصل
307	خاتمة
315	قائمة المراجع
330	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	بيان الجدول	رقم
35	أهم السياسات التسعيرية المتخذة من طرف منظمة الأوبك خلال الفترة 2000-2011	1-1
39	تطور العوائد النفطية لدول الأوبك سنتي 1973-1974	2-1
41	تطورات إنتاج النفط الخام في العالم خلال الفترة 1970-1985	3-1
45	تطورات الأسعار الإسمية و الحقيقية للبتروول خلال الفترة 1986-1999	4-1
48	النمو الاقتصادي و التغيرات الطلب على النفط في المنطقة الآسيوية خلال الفترة 1997-2000	5-1
56	إحتياطي النفط الجزائري و العالمي للفترة 2010-2014	6-1
57	الإكتشافات النفطية للجزائر في الفترة 2010-2014	7-1
57	تطور إنتاج النفط الجزائري للفترة 2010-2014	8-1
58	حصة الإنتاج النفطي للجزائر سنة 2014	9-1
58	تطور حجم الصادرات الجزائرية من المحروقات من 1978-2008	10-1
60	قيمة الصادرات النفطية للجزائر للفترة 2010-2014	11-1
61	ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة 1985-1990	12-1
62	تطورات معدل النمو الاقتصادي و الإستثمار 1985-1990	13-1
63	الميزان التجاري الجزائري 1997-1998	14-1
145	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال مرحلة الرقابة على الصرف الأجنبي	1-3
148	معدل التعريف الجمركية حسب الطبيعة لسنة 1968	2-3
156	توزيع معدلات التعريف الجمركية لسنة 1986 على البنود التعريفية و إجمالي الواردات	3-3
164	تطور معدلات الرسوم الجمركية في الجزائر منذ 1994	4-3
167	تطور الميزان التجاري الجزائري 1963-1970	5-3
168	تطور الصادرات والواردات بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي 1966-1970	6-3
169	تطور البنية السلعية للصادرات و الواردات خلال الفترة 1963-1970	7-3
170	تطور صادر الخمور خلال الفترة 1966-1970	8-3
171	تطور التجارة الخارجية حسب المناطق الجغرافية في الفترة 1963-1970	9-3
174	تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و معدل نموه خلال الفترة 1970-1979	10-3

الصفحة	بيان الجدول	رقم
174	تطورات تشكيلة القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1973-1979	11-3
175	تطورات الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1970-1979	12-3
176	نسبة تطورات الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1970-1979	13-3
177	تطورات التجارة الخارجية الإجمالية و متوسط معدلات نموها بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1970-1979	14-3
178	تطورات الميزان التجاري و معدلات تغطية الصادرات للواردات في الفترة 1970-1979	15-3
180	تطور البنية السلعية للصادرات في الفترة 1970-1979	16-3
181	تطور البنية السلعية للواردات في الفترة 1970-1979	17-3
183	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1970-1979	18-3
197	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال فترة 1970-1979	19-3
188	تطورات مؤشرات التجارة الخارجية بالنسبة <i>Pib</i> في الفترة 1980-1985	20-3
189	تطور مؤشرات التجارة الخارجية بالنسبة <i>Pib</i> خلال الفترة 1986-1989	21-3
190	تطور رصيد الميزان التجاري و نسبة تغطية الواردات للفترة 1980-1985	22-3
191	تطور رصيد الميزان التجاري ونسبة تغطية الواردات للفترة 1986-1989	23-3
192	تطورات البنية السلعية للصادرات خلال الفترة من 1980-1985	24-3
193	تطور البنية السلعية للصادرات خلال الفترة 1986-1989	25-3
194	تطورات البنية السلعية للواردات خلال الفترة من 1980-1985	26-3
195	تطور البنية السلعية للواردات خلال الفترة 1986-1989	27-3
196	تطورات الصادرات حسب المناطق الإقتصادية خلال الفترة من 1980-1985	28-3
197	تطورات الصادرات حسب المناطق الإقتصادية خلال الفترة 1986-1989	29-3
198	تطورات الواردات حسب المناطق الإقتصادية خلال الفترة من 1980-1985	30-3
199	تطورات الواردات حسب المناطق الإقتصادية خلال الفترة 1986-1989	31-3
201	تطور مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية 1990-2015	32-3
203	حصيلة تطورات نتائج الميزان التجاري و معدل تغطية الواردات 1990-2015	33-3
206	تطورات البنية السلعية للصادرات الجزائرية في الفترة 1990-2015	34-3
210	تطورات البنية السلعية للواردات الجزائرية في الفترة 1990-2015	35-3
216	تطورات هيكل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية في الفترة 1990-2015	36-3
223	تطورات هيكل التوزيع الجغرافي للواردات الجزائر في الفترة 1990-2015	37-3

الصفحة	بيان الجدول	رقم
237	معدلات التضخم لمجموعة من الدول للفترة 1989-1991	1-4
250	إختبارات جذر الوحدة لبيانات "بانل"	2-4
272	متغيرات نموذج الصادرات للجزائر و فرنسا	3-4
273	أهم زبائن للجزائر و فرنسا حسب البنك العالمي	4-4
274	نتائج إختبارات جذر الوحدة على سلسلة "LEXPO" لنموذج الصادرات للجزائر	5-4
275	نتائج إختبارات جذر الوحدة على سلسلة "LEXPO" لنموذج الصادرات لفرنسا	6-4
276	نتائج إختبارات جذر الوحدة على سلسلة "LEXPO" بالفروقات من الدرجة الأولى لنموذج الصادرات لفرنسا	7-4
277	نتائج إختبارات جذر الوحدة للمتغيرات المتبقية لنماذج الصادرات للجزائر و فرنسا	8-4
278	نتائج تقدير النماذج الثلاثة لصادرات الجزائر و صادرات فرنسا	9-4
278	حساب مجموع مربعات البواقي لنماذج صادرات الجزائر و فرنسا لكل دولة على حدى	10-4
281	إحصائية "هوسمان" لكل من نموذج الجزائر و فرنسا للصادرات	11-4
282	نتائج تقدير نماذج صادرات الجزائر و فرنسا	12-4
283	متغيرة الواردات لنموذج الجزائر و فرنسا	13-4
284	نتائج إختبارات جذر الوحدة على السلسلة "LIMPO" لنموذج الواردات للجزائر	14-4
285	نتائج إختبارات جذر الوحدة على السلسلة "LIMPO" بالفروقات من الدرجة الأولى لنموذج الواردات للجزائر	15-4
286	نتائج إختبارات جذر الوحدة على السلسلة "LIMPO" لنموذج الواردات لفرنسا	16-4
287	نتائج إختبارات جذر الوحدة على السلسلة "LIMPO" بالفروقات من الدرجة الأولى لنموذج الواردات لفرنسا	17-4
288	نتائج تقدير النماذج الثلاثة لواردات الجزائر و واردات فرنسا	18-4
288	حساب مجموع مربعات البواقي لنماذج واردات الجزائر و فرنسا لكل دولة على حدى	19-4
290	إحصائية "هوسمان" لكل من نموذج الجزائر و فرنسا للواردات	20-4
291	نتائج تقدير نماذج واردات الجزائر و فرنسا	21-4
293	نتائج تقدير النماذج النهائية لصادرات الجزائر و فرنسا	22-4
294	نتائج تقدير النماذج النهائية لواردات الجزائر و فرنسا	23-4

قائمة الأشكال

الصفحة	بيان الشكل	رقم
13	إنتقال منحى الطلب الكلي	1-1
16	تغيرات منحى العرض الكلي في الأجل الطويل	2-1
17	آلية حدود الأزمات الإقتصادية في المدى القصير	3-1
20	آلية حدود الأزمة وفقا للنظرية النقدية	4-1
22	آلية حدوث الأزمة الإقتصادية وفقا للنظرية الكينزية	5-1
26	التقلبات الإقتصادية وفقا لنظرية دورات الأعمال العينية	6-1
36	التمثيل البياني للأزمات الإقتصادية الخارجية 1973-2014	7-1
56	تطور الإحتياطي النفطي الجزائري للفترة 1970-2011	8-1
65	تدعيمات أزمة 2004 على أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري	9-1
90	الآثار الإقتصادية للضريبة الجمركية على الإستهلاك	1-2
93	الآثار الإقتصادية لرسوم الجمركية على الإنتاج	2-2
94	أثر فرض ضريبة جمركية على توزيع الدخل	3-2
96	التمثيل البياني لأثر الضريبة الجمركية على معدل التبادل الدولي	4-2
101	التمثيل البياني لتحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف الأجنبي	5-2
107	آثار إعانات التصدير على الاقتصاد	6-2
111	التمثيل البياني لآثار نظام الحصص على الواردات و الإنتاج و الإستهلاك	7-2
119	مراحل الوصول إلى التكامل الإقتصادي	8-2
202	تطور مؤشر الإنفتاح التجاري للفترة 1990-2015	1-3
222	شركاء الجزائر في الصادرات لسنة 2015	2-3
246	خطوات إختبار التجانس لـ "هسياو" "Hsiao" 1986	1-4
271	خطوات الدراسة القياسية	2-4

مقدمة

إن إحدى القضايا التي تناقش بإهتمام كبير عند تناول موضوع اندماج و إنفتاح الدول النامية على الإقتصاد العالمي هي قضية فعالية السياسة التجارية الخارجية المتبعة، و تعتبر التجارة الخارجية المرآة العاكسة للسياسة التجارية لأية دولة، لذلك تولي الدول إهتماما بالغا لهذا القطاع لما يدره من عملة صعبة و التي توجهه فيما بعد إلى تمويل إقتصادياتها الوطنية من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية. و يعتبر التخصص أو التقسيم الدولي للعمل و الذي يرجع إلى إختلاف البلاد من حيث مدى وفرة عوامل الإنتاج في كل منها، و ما يترتب عليه من إختلاف في أثمان المنتجات هو السبب الأساسي لقيام التجارة الخارجية بين الدول، و هنا يتحدد موقف الدولة من التبادل التجاري الخارجي بالنسبة لها عن طريق سياستها التجارية، و التي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف مختلفة، و إنطلاقا من هذا تقوم الدولة برسم معالم سياستها للتجارة الخارجية تماشيا مع مصالحها الوطنية، الإقليمية و الدولية. فمع تسارع الأحداث و تغيير الأفكار و توالي النظريات التي تناولت السياسة التجارية فقد عرفت الدول نوع من التميز في تبني السياسات التجارية الخارجية الملائمة من الحماية و الحرية.

ففي إطار التبادل الدولي و الإندماج العالمي عرفت العلاقات الإقتصادية الدولية تحولات عميقة و التي شكلت فجوة بين الدول و أدت إلى تفاوت بين الدول من ناحية التقدم، و ظهور التبعية التجارية و الأزمات الإقتصادية نتيجة لتضارب المصالح، و هو ما عرفته الدول النامية نتيجة عدم وجود توازن بينها و بين الدول الصناعية، و التباين عكست في إرتفاع معدلات الديون الخارجية و عجز في ميزانالتجاري، و ظهرت جدلية السياسات التجارية المتضاربة بين الدول المتقدمة و الدول الأقل نموا، فالأولى تبحث لها عن الأسواق الخارجية لتصرف منتجاتها و الثانية تبحث لها عن مصادر مالية و آليات لحماية إقتصادها.

فإذا كانت مختلف أساليب السياسة التجارية الخارجية واضحة من حيث تأثيراتها على المستوى النظري، إلا أنها على المستوى العالمي (الواقعي) غالبا ما تنخفض و في حالات تنعدم فعاليتها، فغالبا ما تصطدم فاعلية السياسة التجارية الخارجية بخصائص الهيكلية لإقتصاديات الدول، و يرجع المختصون هذه النتيجة إلى جمود الجهاز الإنتاجي و عدم القدرة على إعادة تخصيص عناصر الإنتاج إستجابة للمتغيرات الإقتصادية و خاصة تغيرات الأسعار الدولية وظروف الأسواق العالمية. و هو و ما يميز الدول النامية كعدم تنوع الإنتاج و غلبة النشاطات الإستخراجية التصديرية، و تركز الصادرات في مواد خام واحدة، و تغطية نفقات الدولة منها، و إنخفاض معدل حصة الفرد من الدخل الحقيقي، و إرتفاع قوة العمل في الزراعة و النمو السكاني، و بإعتبار الجزائر أحد أضلاع الدول النامية و التي تعتمد على المحروقات كمصدر أساسي للتصدير عرف ميزانها التجاري جملة من الإختلالات و الأزمات الإقتصادية الخارجية.

ورثت الجزائر بعد خروج الإستعمار الفرنسي إقتصادا هشاً، فلهجات إلى القطاع الزراعي فيما يعرف بالثورة الزراعية، و بالتالي إعتمدت على حماية المنتجات المحلية المحدودة من المنافسة الأجنبية و إحتكرت الدولة كل المؤسسات الإنتاجية، كما إتبع سياسة إقتصادية تعتمد على تنمية وتطوير الصناعات الثقيلة (الصناعات المصنعة)، والتي تعتبر قوة جذب لصناعات، ولإنجاح هذه السياسة إعتمدت الجزائر على سياسة تجارية حمائية أساسها إحتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية و ذلك لمدة ثلاثة عقود من الزمن تقريبا، إلى غاية توقيع إتفاق أولي مع صندوق النقد الدولي في سنة 1989، والذي جاء عقب الأزمة النفطية لسنة 1986، و التي نتج عنها تراجع عوائد تمويل الإقتصاد الوطني ودخول البلاد في أزمة مالية خانقة، وقد نص الإتفاق صراحة على ضرورة إنتهاج إقتصاد السوق كبديل لإحتكار الدولة للنشاط الإقتصادي، ثم جاء الإتفاق الثاني في جوان 1991، ثم الإتفاق الثالث في أفريل 1994، و المدعم من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والذي كان ينص برنامجه كذلك على ضرورة تحرير النشاط الإقتصادي وتحرير نظام الأسعار و كذا تحرير قطاع التجارة الخارجية بشكل كلي، و إعتقاد سياسة تجارية إنفتاحية على العالم الخارجي بما يعرف بنظام السوق.

في خضم هذه التحولات في السياسة التجارية التي عرفها قطاع التجارة الخارجية الجزائري تأتي دراستنا هذه لمحاولة تشخيص و معالجة الوضعية التي يعاني منها قطاع التجارة الخارجية في ظل التغيرات التي عرفتها السياسة التجارية الخارجية في الجزائر على قطاع التجارة الخارجية تماشياً مع التوجهات الإقتصادية المتبناة، و إنتشار الأزمات الإقتصادية الخارجية.

-مشكلة البحث :

من خلال توجه الجزائر في سياستها التجارية لنظام السوق منذ تسعينات القرن الماضي، و الإنفتاح على العالم الخارجي، حدثت تغيرات و إصلاحات في السياسة التجارية نحو التحرير الكامل للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى تعرضها لجملة من الأزمات الإقتصادية الخارجية أهمها أزمات أسعار النفط، و نظرا للدور الكبير للسياسة التجارية في تنشيط التجارة الخارجية، نطرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى تساهم السياسة التجارية المتبعة من قبل الجزائر و فرنسا لمواجهة أثر الأزمات الإقتصادية

الخارجية على قطاع تجارتهما الخارجية؟

-الأسئلة الفرعية للبحث :

- بناء على الإشكالية المطروحة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :
- ما هي أهم الأزمات الاقتصادية الخارجية حدوثا و تداعيتها علما لإقتصاد الجزائري؟
 - ما هي السياسات التجارية المعتمدة في تسيير التجارة الخارجية، وماهي أسانيدها في الفكر الإقتصادي ؟
 - ما هو التوجه في السياسة التجارية المنتهجة في الجزائر خصوصا مع حتمية تحرير التجارة الخارجية من جهة و مواجهة الأزمات الاقتصادية الخارجية من جهة أخرى؟
 - ما مدمساهمت الإتفاقات الإقليمية و الدولية التي و قعتها الجزائر في تنمية التجارة الخارجية ؟
 - ما المقصود بنماذج بيانات "بانل" و ما هي صيغتها؟
 - ما هي أهم المتغيرات التي تؤثر في التجارة الخارجية للجزائر و فرنسا مع أهم شركائهم التجاريين ؟
 - ما هو نموذج بيانات "بانل" الملائم لتقدير أثر الأزمات الاقتصادية الخارجية على قطاع التجارة الخارجية الجزائرية و فرنسا ؟

-فرضيات البحث :

- للإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية نضع الفرضيات التالية :
- السياسة التجارية هي توجهات و تصرفات الدولة التي لها إنعكاس على العلاقات التجارية الخارجية؛
 - إنهاء عصر السيادة المطلقة لكل دولة في رسم سياسة تجارتها الخارجية هذا يعني التوصل إلى حل أمثل لأزمات التجارة الخارجية؛
 - الجزائر تستعمل مزيج بين السياسة الحمائية و الحرية كسياسة تجارية؛
 - تساهم الإتفاقات المتعلقة بالسياسة التجارية المبرمة إقليميا و دوليا من طرف الجزائر في تنمية التجارة الخارجية و الرفع من القدرة التصديرية؛
 - التحرير الكامل للتجارة الخارجية يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري في المدى المتوسط؛
 - هناك بعض المتغيرات تؤثر إيجابا و تساهم في تنشيط التجارة الخارجية للجزائر و فرنسا مع أهم مورديهم و زبائنهم التجاريين، و هذه المتغيرات تتمثل في كل من الإنفتاح التجاري، الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التبادل التجاري، و الإتفاقات التجارية؛
 - وجود أثر معنوي قوي للأزمات الاقتصادية الخارجية على أداء التجارة الخارجية الجزائرية، و أثر ضعيف على أداء التجارة الخارجية الفرنسية مع شركائهم التجاريين؛

-أهداف البحث :

يهدف هذا البحث لتقييم فاعلية السياسة التجارية الخارجية المتبعة من طرف الجزائر كوسيلة لتنمية تجارتها الخارجية و لمواجهة الأزمات الاقتصادية الخارجية، بإعتبارها خطط خطوات هامة نحو تحرير التجارة الخارجية من خلال تبنيها جملة من الإصلاحات من أجل التوجه نحو إقتصاد السوق منذ تسعينات القرن الماضي، و ذلك قياسيا بإستخدام نماذج بيانات "بانل" على قطاع التجارة الخارجية بشقيه الصادرات و الواردات لكل من الجزائر و فرنسا، بغرض تحديد مختلف المتغيرات المؤثرة في تجارتها الخارجية و بالأخص أثر أهم الأزمات الاقتصادية الخارجية و ذلك مع أهم شركائهم التجاريين، بهدف الوصول إلى السياسة التجارية الملائمة لمواجهة الأزمات الاقتصادية الخارجية على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر.

-أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في تناوله أحد أهم القطاعات الاقتصادية في الدول و الممثل في قطاع التجارة الخارجية، كونه القطاع الوحيد الذي يتعامل مع العالم الخارجي هذا من جهة، و إعتباره المرآة العاكسة للسياسة التجارية الخارجية المتبعة لأي دولة. و عليه يساهم هذا البحث في تسليط الضوء على السياسة التجارية المتبعة في الجزائر و دورها في مواجهة الأزمات الاقتصادية الخارجية على قطاع تجارتها الخارجية قياسيا مقارنة مع فرنسا، و ذلك بإستخدام نماذج بيانات "بانل"، و تتجلى أهمية هذه النماذج في القوة التفسيرية لها و الأهمية البالغة التي تتمتع بها كأداة لقياس حجم التدفقات بين الشركاء التجاريين من جهة، و قياس العوامل المؤثر و المنشطة للتجارة الخارجية لبلد ما من جهة أخرى.

-مجال و حدود الدراسة :

لهذه الدراسة حدود مكانية تتمثل في الجزائر و فرنسا و أهم الدول الشريكة لهما في التبادل التجاري، و حدود زمانية تتمثل في الفترة الممتدة من 1994 إلى غاية 2015.

-منهج و أدوات البحث :

لمعالجة إشكالية البحث و التحقق من صحة فرضياته تم المزج بين المنهج الوصفي التحليلي و التاريخي و الإستقرائي، ففي الجزء النظري من خلال التطرق إلى أهم الأدبيات المتعلقة بالأزمات الاقتصادية عامة و الخارجية خاصة و سياسات التجارة الخارجية، و كذلك تلك الأدبيات المتعلقة بالتعريف بنماذج بيانات "بانل"، بالإضافة إلى عرض تطورات واقع أهم الأزمات الاقتصادية الخارجية و السياسة التجارية الخارجية على قطاع التجارة الخارجية الجزائري. و تم إستخدام القياس الإقتصادي في الجانب التطبيقي المقارن بين الجزائر و فرنسا من خلال تطبيق نموذج بيانات "بانل" على التجارة الخارجية بشقيها الصادرات و الواردات للجزائر و فرنسا في ظل السياسة التجارية المتبعة و ذلك مع أهم الشركاء التجاريين لهما حسب تصنيف البنك الدولي.

يستمد البحث بياناته و معطياته فيما يخص مختلف المتغيرات المدججة في النماذج القياسية من موقع البنك العالمي، و من أجل القيام بدراسة القياسية تم استخدام البرنامج الإحصائي "Eviews". كما تم الإستعانة بالشبكة المعلوماتية الإلكترونية للحصول على المعطيات من المواقع الرسمية.

-دراسات السابقة :

رصدنا بعض الدراسات تتقاطع مع موضوع بحثناو تمثلت أهمها في:

-دراسة "زروق جمال الدين" سنة 1998 و المعنونة بعنوان "واقع السياسة التجارية العربية و آفاقها في ظل إتفاقية منظمة التجارة العالمية"، تطرقت الدراسة إلى أشكال السياسات التجارية المنتهجة في الدول العربية، و دورها في تفعيل مشاركة إقتصاداتها في الإقتصاد العالمي، و كذا إمكانية الإستفادة من المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة، و البيئة التي يوفرها الإندماج الجديد خاصة في ظل تحرير التجارة من القيود و الإجراءات الجمركية و عراقيل الإستيراد و التصدير، و توصل الباحث أن هذه الدول تعاني من ضعف في إقتصاداتها المحلية مما جعلها أمام خيار الحماية التجارية، غير أن ضغوطات المنظمات و الهيئات الدولية حتمت عليهم التوجه نحو التحرير الذي لا يخدم مصالحهم؛

-دراسة "بنبي أحمد" سنة 2002 و المعنونة بعنوان "محددات تجارة الأردن الخارجية، دراسة قياسية بإستخدام نموذج الجاذبية" التي قاس فيها أهم العوامل التي تؤثر في حجم التجارة الأردنية الخارجية بشقيها الصادرات و الواردات، حيث إستخدم فيها نموذج الجاذبية بتوظيف معطيات 40 دولة لها علاقات تجارية مع الأردن و إستخدم فيها العوامل التقليدية لنموذج الجاذبية : الناتج المحلي الإجمالي، حجم عدد السكان و عامل المسافة مع إضافة متغير سعر الصرف الدينار الأردني و متغير مستوى الإختلاف الإقتصادي، و قد أظهرت نتائج الدراسة على وجود علاقة سلبية بين الصادرات الأردن و حجم الناتج المحلي للدول الشريكة لها، كما أشارت النتائج أيضا إلى أن هناك علاقة بين صادرات الأردن و حجم الناتج في الدول العربية و ذات معنوية إحصائية بعكس الواردات، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود أي أثر لسعر الصرف على الصادرات و الواردات؛

-دراسة "lamarahadjou" سنة 2006 و المعنونة بعنوان *Essai d'analyse structurale des échanges extérieurs de l'Algérie avec ses partenaires commerciaux* و قد هدفت الدراسة إلى قياس الجاذبية التجارية مع الدول الشريكة لها تجاريا و ذلك من خلال إستخدام نموذج الجاذبية، و قد تم إستخدام بيانات 18 دولة تتعامل مع الجزائر و قد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي و علاقة عكسية مع المسافة و أن هناك تأثيرا للتقارب الجغرافي و الثقافي و المؤسسي على تركز المبادلات التجارية الجزائرية مع الدول الأوروبية؛

-دراسة "بالحبيب عبد الكامل" لسنة 2011 بعنوان "أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري، حالة الجزائر"، من خلال قراءة الباحث للمعطيات الإقتصادية لمختلف مكونات الميزان التجاري الجزائري، و توزيع أهم

الصادرات و الواردات حسب الصنف و حسب التوزيع الجغرافي و الهيكل السلعي، توصل أن بتحرير التجارة الخارجية الجزائرية أغرق السوق بالمنتجات الإستهلاكية الأجنبية، في ظل عدم قدرة المؤسسات الجزائرية على المنافسة، مما جعلها سوقا لتصرف المنتجات الأجنبية، و أن الميزان التجاري سيتعرض لنوع من الإختلال و العجز نتيجة عدم قدرة السلع المحلية على المنافسة أمام السلع الأجنبية، و عدم قدرة الصادرات على تمويل الواردات يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري؛

-دراسة "فلة عاشور" سنة 2012 بعنوان "إنعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994"، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز تأثير تحول السياسات التجارية في الجزائر على أداء التجارة الخارجية، و ذلك وفقا لضغوطات صندوق النقد الدولي من جهة و محاولة قطع أشواط هامة للإنظام للمنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى، أثبتت الدراسة أن الجزائر لم تستغل الفوائد المالية المحققة جراء تطور أسعار النفط بل بالعكس فشلت في إيجاد قطاع إنتاجي يحل محل قطاع المحروقات خاصة مع توجهها نحو الإنفتاح التدريجي، و ما يرافقه من دخول إستثمارات جديدة لا تجد المنافسة المحلية ما يخلق جو من اللإستقرار و التبعية الاقتصادية.

-أسباب إختيار موضوع البحث :

ترجع أسباب إختيار موضوع البحث إلى أسباب موضوعية و ذاتية نذكر من أهمها :

-رغبتنا الذاتية لفهم السياسة التجارية الخارجية و دورها في مواجهة أثر الأزمات الإقتصادية الخارجية في الجزائر و مقارنته مع دولة صناعية كبرى كفرنسا، بالإضافة إلى ذلك نقص الأبحاث الوطنية التي عاجلت هذا الموضوع و رغبة منا في إعطاء قيمة مضافة للبحث العلمي القياسي و إثراء الساحة العلمية و الأكاديمية بهذا الموضوع؛

-أهمية موضوع السياسة التجارية و إرتباطه بالأزمات الإقتصادية الخارجية بالنسبة للتجارة الخارجية للدول؛

-تزايد المخاوف من الجوانب السلبية للأزمات الإقتصادية الخارجية و بالأخص أزمات أسعارالنفط، و زيادة الإعتقاد بأن السياسة التجارية التحررية في صالح البلدان المتقدمة الصناعية فقط و أن الدول النامية كالجزائر الأكثر تضررا من التقلبات السريعة لأزمات أسعار النفط؛

-تم إختيار فرنسا نظرا للإرتباط التاريخي و الجغرافي و الإقتصاد بين الجزائر و فرنسا، و من أكبر الإقتصاديات حيث تحتل المرتبة الخامس عالميا و الثانية في دول منطقة اليورو، و لها الخبرة في مواجهة الأزمات الإقتصادية الخارجية، و إعتماد الجزائر عليها في مجمل القوانين و التشريعات.

-صعوبات البحث :

واجهتنا بعض الصعوبات في إعداد هذا البحث و تتمثل أساسا في نقص المراجعني مكتبتنا التي تعالج الأزمات الاقتصادية الخارجية، بالإضافة إلى نقص الكتب و المجالات في ميدان النماذج القياسية باستخدام نماذج بيانات "بانل"، دون أن نتجاهل الصعوبة التي تلقينا في الحصول على المعلومات الخاصة بالمعطيات الإحصائية للجزائر و فرنسا و شركائهم التجاريين.

-خطةالبحث :

لمعالجة إشكالية البحث و إختبار الفرضيات فسوف يقسم البحث إلى الفصول التالية :

-الفصل الأول : الأزمات الاقتصادية الخارجية و تداعياتها على الإقتصاد الجزائري، و الذي سيقسم إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول ماهية الأزمات الاقتصادية، في حين سيتناول المبحث الثاني الأزمات الاقتصادية الخارجية، أما المبحث الثالث خصصناه لتأثر متغيرات الإقتصاد الجزائري بالأزمات الاقتصادية الخارجية.

-الفصل الثاني: السياسة التجارية الخارجية بين دعاة الحماية و الحرية في الفكر الإقتصادي، فيقسم إلى ثلاثة مباحث يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للسياسة التجارية الخارجية، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه أساليب السياسة التجارية الخارجية و آثارها الاقتصادية، و المبحث الثالث خصصناه لمذاهب الحماية و الحرية للسياسة التجارية الخارجية؛

-الفصل الثالث: التحليل الإقتصادي لواقع السياسة التجارية الخارجية الجزائرية على تجارتها الخارجية، و الذي سيقسم إلى ثلاثة مباحث، يخصص المبحث الأول لواقع السياسة التجارية الخارجية الجزائرية قبل و بعد 1990، أما المبحث الثاني سنتناول فيه نتائج السياسة التجارية الجزائرية على تجارتها الخارجية قبل 1990، و المبحث الأخير خصص لدراسة نتائج السياسة التجارية الجزائرية على تجارتها الخارجية بعد 1990؛

-الفصل الرابع : القياس الإقتصادي المقارن لأثر الأزمات الاقتصادية الخارجية على أداء التجارة الخارجية لكل من الجزائر و فرنسا، و الذي سوف يقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول نتناول فيه الإطار النظري لنماذج بيانات "بانل"، و في المبحث الثاني الإستقرارية و التكامل المتزامن لبيانات "بانل" و طرق تقدير نماذجها، المبحث الأخير يخصص للنمذجة القياسية المقارنة للتجارة الخارجية لكل من الجزائر و فرنسا.

الفصل الأول :

الأزمات الإقتصادية الخارجية و تداعياتها على الإقتصاد الجزائري

تمهيد

يستند منظري الفكر الإقتصادي الرأسمالي إلى أن مبدأ أساس الإقتصاد هو التوازن الإقتصادي، وإن عدم التوازن الإقتصادي المفضي إلى الأزمة هو الإستثناء، إلا أن الواقع يدل على عكس ذلك فأصبح المبدأ هو الأزماتو الإستثناء هو التوازن، و لا يكاد العالم و منذ نشوء نظام الإقتصادي الرأسمالي يهنا بتوازن إقتصادي، لاسيما في العقدينا الأخيرين من القرن الحالى كثيرا لأزماتا إقتصادية.

تعتبر الأزمات الإقتصادية أحد السمات الأساسية للنظام الرأسمالي و قد فسر كثير من الإقتصاديين دافع هذه الأزمات و مبرراتها الأساسية، و ذهب الإقتصاديون يقترحون وصفات مختلفة تتراوح بين الحرية الإقتصادية التي يجب أن تمنح للأسواق و المؤسسات، و الدعوات المذهبية إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لإعادة التوازن الإقتصادي.

تشير الأحداث الإقتصادية الجارية إلى تزايد و إنتشار الأزمات الاقتصادية الخارجية في معظم إقتصاديات دول العالم مع تزايد تحريرها الإقتصادي و إندماجها في النظام الاقتصادي العالمي، و في ظل العولمة الإقتصادية لن تكون هناك دولة آخذة في النمو أو متقدمة بعيدة عن التعرض للأزمات الاقتصادية الخارجية في الوقت الذي تعجز فيه دول كثيرة عن مواجهة هذه الأزمات، و من أشهر الأزمات الاقتصادية الخارجية حدوثا و أكثرها شيوعا و إنتشارا هي أزمات أسعار النفط التي تحدد أسعاره عالميا.

فقد تركت هذه الأزمات الاقتصادية الخارجية آثار سلبية على إقتصاديات الدول العالمية بشكل عام و على إقتصادية الدول التي تعتمد على النفط بشكل خاص كالجائر، و ذلك من خلال إنتقالها عبر الصفقات التجارية الخارجية و الإرتباط بالدولاري و غيرها من المعابر، مما دفع بالكثير من المختصين السعي في البحث عن الأسباب الفعلية لحدوثها و إنتشارها، فالكشف عن الأسباب هو سر معرفة الحل الأمثل لمواجهة الأزمة الخارجية و التقليل من آثارها المختلفة على المتغيرات الإقتصادية، و على هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل من خلال مباحثه التعرف على :

المبحث الأول : ماهية الأزمات الاقتصادية؛

المبحث الثاني : الأزمات الاقتصادية الخارجية؛

المبحث الثالث : تأثير متغيرات الإقتصاد الجزائري بالأزمات الاقتصادية الخارجية.

المبحث الأول : ماهية الأزمات الاقتصادية

إن مشكلة الأزمات الاقتصادية التي عانى العالم منها عبر الزمن و مزال يعاني منها بين الفينة و الأخرى و التي أخذت طابع الدورية، و يطلق بعض الإقتصاديين على الأزمات الاقتصادية بالدورات نقاشا بين المفكرين الإقتصاديين حول أسباب حدوثها الاقتصادية، و آثارت هذه الأزمات جدلا كبيرا و و خصائصها و السياسات الفعالة لمواجهتها، خاصة أنه من أهم السمات المميزة لها هو قابليتها للإنتقال من الدولة التي حدثت فيها إلى دول أخرى و بالأخص في ظل بيئة العولمة و إنفتاح الأسواق الدولية على بعضها البعض بشكل كبير.

من هذا المنطلق سنحاول التعرف على موضوع الأزمات الاقتصادية من خلال تعريفها و أهم خصائصها و أنواعها، و دافع حدوثها و آليات إنتشارها.

المطلب الأول : مفهوم الأزمات الاقتصادية

شهد الإقتصاد العالمي أزمات إقتصادية عديدة أدت إلى ظهور حالات من الخوف و الهلع و فقدان الثقة في المؤسسات المالية و خسائر جسيمة على كافة المستويات الإقتصادية، فمن خلال هذا المطلب سنتناول الأزمات الإقتصادية من حيث تعريفها و عرض أهم خصائصها، و أشكالها.

الفرع الأول : تعريف الأزمات الاقتصادية و خصائصها

تعرف الأزمة الاقتصادية بأنها هي الحدث الذي ينتج منه تغير كبير و مفاجئ (غير متوقع في معظم الأحيان) في الإقتصاد و المتغيرات الإقتصادية المختلفة، و الصدمة إما أن تكون موجبة أو سالبة، فالصدمة الموجبة هي التي تؤدي إلى تحسن في قيمة المتغير، بينما تؤدي الصدمة السالبة إلى تدهور قيمة الإقتصادي.¹ و تم تعريف الأزمة الاقتصادية في الفكر الإداري المعاصر بأنها نقطة تحول في حياة المنظمة نحو الأسوء أو الفضل، فهي حالة من عدم الإستقرار يوشك أن يحدث فيها تغير حاسم يؤدي إلى نتائج مرغوب فيها أو قد يؤدي هذا التغير إلى نتائج غير مرغوبة فيها.¹

-جيهان محمد السيد و إيناس فهمي حسين- "أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الإقتصاد المصري"-مجلة المستقبل العربي-العدد

يرى "شومان مندر" أن الأزمة لا تشمل المخاطر "*Risks*" و التهديدات "*Threats*" و الصراع "*Conflict*" و الحوادث "*Accidents*" و عدم الاستقرار "*Instability*" بل أن الأزمة تشمل أيضا الفرص "*Opportunities*" ، و لذلك فإن الأزمة في حالة عدم الاستقرار التي تنبئ بحدوث تغيرات جوهرية حاسمة و قريبة و قد تكون نتائجها غير مرغوب فيها أو قد تكون نتائجها مرغوب فيها بدرجة كبير.² كما تعرف الأزمة على أنها حدث مفاجئ يظهر بشكل تتلاحق فيه الأحداث لتزيد من درجة المجهول و تجعل متخذي القرار في حيرة بالغة من أي قرار يتخذونه.³

يتضح مما سبق أن الأزمة الاقتصادية هي الأحداث المفاجئة التي تقضي إلى اضطراب التوازنات الاقتصادية الكلية في واحد من الأنشطة الاقتصادية، أو في مجمل النشاط الإقتصادي في بلد ما ، أو عدة بلدان ، و تطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من إختلال التوازن بين العرض و الطلب (الإنتاج و الإستهلاك)، بما يؤدي إلى تأثير سلبي كلي أو جزئي على مجمل المتغيرات الاقتصادية و المالية بل و حتى الإجتماعية منها بما يستلزم إلى إحداث تغيرات سريعة و تحديد السياسات اللازمة لإعادة التوازن.

من خلال ما تقدم من تعاريف يمكن القول أن الأزمة الاقتصادية مهما كانت تتسم بالخصائص التالية:⁴

- الأزمة تؤدي إلى أحداث مفاجئة كبرى و عنيفة عند وقوعها ؛
- وجود نقص واضح في البيانات و المعلومات اللازمة أثناء وقوع الأزمة، بما ينعكس في صورة من عدم وضوح الرؤية لدى صناعات القرار و من ثم عدم القدرة على تحديد الإتجاهات السليمة لصناعة القرار الفعالة؛
- تتسم الأزمة بدرجة عالية من التعقيد و التداخل في العناصر و المسببات، و درجة عالية من التشابك و التناقض بين أصحاب المصالح و هذه تؤدي إلى تغيرات جوهرية في طبيعة العلاقات القائمة و إلى حدوث علاقات جديدة؛
- وجود حالة من الرعب و الخوف في الإقتصاد و المجتمع، و هذا ناجم عن عدم القدرة على تقدير ما يحمله المستقبل للنشاط الاقتصادي و حركة أفراد المجتمع، إذ أن هناك إحتتمالات و توقعات سلبية كثيرة قد تعصف بها مستقبلا؛

¹-A.Anderson-"*Crisis manag ment-easy to do badly*"-strategic dgreetion bard ford-vol-23-No 1-p26.

²-شومان مندر-"*الإعلام و الأزمات مدخل نظري و ممارسات علمية*"-دار المكتبة العلمية للنشر و التوزيع-القاهرة-2003-ص117.

³-ناصر مراد-"*الأزمة المالية العالمية : الأسباب، الآثار و سياسة مواجهتها*"-الملتقى الدولي تحت عنوان : الأزمة المالية الاقتصادية الدولية و الحوكمة

العالمية-منشورات مخبر الشراكة و الإستثمارات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي-جامعة فرحات عباس سطيف-20/21 أكتوبر 2009-ص52.

⁴-عبد الرحمن معزيز-"*في خضم الأزمة الاقتصادية العالمية الإقتصاد الإسلامي قادر على مواجهة التحديات*"-من الموقع :

"www.badlah.com .10:00-2017/03/15-

- عدم قدرة صناع القرار على التعاطي مع الأزمة و التعامل معها، و عدم تأكدهم من جدوى ما يبذل من جهود في مواجهة الأزمة؛

- نظر لإنعدام حالة التوازن لدى صناع القرار (نتيجة لوقوع الأزمة) فإنهم قد يصبحون تحت سيطرة الآخرين من المختصين و من غير المتخصصين و هذا يقود إلى إرتباك واضح في إتخاذ القرارات؛

- ظهور بعض القوى التي تدعم الأزمة و تؤيد كل ما يقود إلى تفاقمها، و من أهم هذه القوى أصحاب المصالح المعطلة أو المؤجلة و أصحاب مشكلات سابقة لم تعالج مشكلاتهم المالية و الإقتصادية بصورة جوهرية، إلا من خلال الأزمة و نتائجها، و يؤدي ظهور هذه القوى إلى دعم شدة الأزمة.

إن حدوث الأزمة الإقتصادية يتطلب توفر ثلاثة شروط أساسية:¹

- عنصر المفاجأة: إذ أن الأزمة تنشأ و تنفجر في وقت مفاجئ غير متوقع بدقة و في مكان مفاجئ أيضا؛

- عنصر التهديد: تتضمن الأزمة تهديدا للأهداف و المصالح في الحاضر و المستقبل؛

- عنصر الوقت: أن الوقت المتاح أمام صناع القرار يكون وقت ضيقا و محددًا.

الفرع الثاني: أنواع الأزمات الاقتصادية

إن مشكلة الأزمات الإقتصادية التي يتعرض لها العالم بين الفينة و الأخرى و التي أخذت طابع الدورية مثل أزمة النظام النقدي الدولي و أزمة الطاقة و الخامات و أزمة المديونية الخارجية و أزمة الغذاء و الأزمة المالية و أزمة الرهن العقاري، و ما ترتب عليهم من خسائر إقتصادية جسيمة على كافة المستويات الإقتصادية، أمر يجعل من المهم معرفة أنواعها.

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأزمات الإقتصادية التي يتعرض لها الإقتصاد، و هي:²

- الأزمة الدورية (أزمة فيض الإنتاج): و يطلق عليها البعض الأزمة العامة، تصيب كل عملية تكرار للإنتاج، أو الجوانب الرئيسة فيها: الإنتاج، و التداول، الإستهلاك، و التراكم، و هذا يعني أن الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقا إذا ما قورنت بغيرها؛

- الأزمة الوسيطة: هي أزمة أقل إتساعا و أقل شغولا، و لكنها مع ذلك تمس جوانب و مجالات كثيرة في الإقتصاد الوطني، و تحدث هذه الأزمات نتيجة الإختلالات و تناقضات الجزئية في عملية تكرار الإنتاج

¹- يوسف أحمد أبو فارة- "إدارت الأزمات-مدخل متكامل"- دار الإثراء-2009-ص19-20.

²-إ. بلجوك-"الأزمات الاقتصادية المعاصرة"-تعريب على محمد القرزوني-دار العلم للنشر-الطبعة الأولى-الجزائر-1985-ص17.

الرأسمالي، فالأزمات الوسيطة لا يمكن أن تحمل طابعا عالميا على النحو الذي يميز الأزمات الدورية العالمية لفيض الإنتاج؛

-الأزمة الهيكلية أو البنوية : تشغل الأزمات الاقتصادية الهيكلية مكانة متميزة بين الأزمات الاقتصادية الملازمة للإقتصاد الرأسمالي، و تشمل هذه الأزمة في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الإقتصاد العالمي،، منها على سبيل المثال، أزمة الطاقة، أزمة الغذاء، و غيرها، و قد تعرض الإقتصاد الرأسمالي إلى أزمات هيكلية خطيرة في مجال الطاقة و الخامات و عانى نقص في إنتاج الغذاء، حيث كان لأزمة الطاقة في العامين 1974-1975 أكبر الأثر في الأزمة العالمية التي حدثت إبان هذه الحقبة و التي أعلنت قيام دورة جديدة من تراكم رأس المال.

إذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر على قطاع واحد من القطاعات الإقتصادية فإنه لا بد أن يكون قطاعا مهما و أساسيا، كمصادر الطاقة، أو صناعة الحديد و صلب أو أزمة الغذاء و ما إلى ذلك، فالأزمات في الفروع الصغيرة و لو إستمرت مدة طويلة لا يمكن أن تصبح أزمات دورية، لأنها لا تمس جوانب الإقتصاد الأخرى و قطاعاتها.

و يعتقد أغلب الإقتصاديين بضرورة التفرقة بين الأزمات الدورية و الوسيطة و الهيكلية، مستندين في ذلك إلى عدد من المعايير، أهمها حتمية ظهورها في سياق الدورة الإقتصادية أو عدم حتمية ذلك، و كذلك عمق الأزمة و أثرها في الأطر الوطنية، ثم شمولها أو عدم شمولها كل قطاعات الإقتصاد الوطني.

إن كل أنواع الأزمات تعكس تناقضات و إختلال التوازن في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي، و لكن بأشكال مختلفة، و لها آثارها المختلفة في الإقتصاد العالمي، ففي الأزمات الشاملة للسوق العالمية تبرز كل تناقضات الدولة و الإقتصاد الرأسمالي و تفعل فعل العاصفة داخل الدولة و خارجها، أما الأزمات الجزئية (الوسيطة) فتنتقل إلى خارج الدولة مشتتة، و منعزلة، و حيدة الجانب.

و نذكر أنه ليس بالضرورة أن تعصف الأزمات بالنظام الإقتصادي على المستوى الكلي و الجزئي بصورة فردية أي أن تحدث أزمة واحدة فقط، ففي كثير من الأحيان قد يتعرض الإقتصاد على مستوى الكلي إلى أكثر من أزمة واحدة و هذا ما يطلق عليه تزامن الأزمات، و هناك شواهد كثيرة في التاريخ الإقتصادي على الأزمات التي تعرض لها الإقتصاد الدولي، مثل أزمة البطالة التي تزامنت مع أزمة التضخم العالمي، و قد يكون تزامن الأزمات مترابطا و قد يكون غير مترابط مثل الأزمة المالية العالمية التي تعرض لها الإقتصاد العالمي في ثمانينات القرن الماضي و التي تزامنت معها أزمة المديونية العالمية، فالأزمات المترابطة هي التي تحدث بسبب الصلة الوثيقة للعناصر و الأحداث و تفاعلها مع بعضها البعض، أما الأزمات غير المترابطة فهي حالة قد

تحدث في المنظمة أو الوحدة الاقتصادية تنجم عن وقوع أزميتين أو أكثر في نفس الوقت لأسباب مختلفة غير متصلة ببعضها البعض.¹

تشير الدلائل التاريخية إلى أن الأزمات الاقتصادية المعاصرة هي ذات طبيعة مركبة، فالأزمات الاقتصادية التي تعرض لها النظام الرأسمالي في سبعينات القرن الماضي، مثل أزمة الغذاء و أزمة الطاقة و الحامات، و أزمة المديونية الخارجية، و أزمة الغذاء، و أزمة البيئة، و هي في الحقيقة كلها أزمات هيكلية إمتدت لمدد زمنية طويلة دون نهاية و كلها أزمات مركبة، حيث كل أزمة من هذه الأزمات أخذت بمرور الزمن تخلق أزمة إقتصادية أخرى دون أن تنتهي في وقت معين لذلك إزدادت تعقيدا و أصبحت أزمات دورية هيكلية.

إنعكست الأزمات الاقتصادية المركبة التي تعرض لها النظام الرأسمالي بآثار إقتصادية سلبية متناقضة على طبيعة النمو الإقتصادي، و يبدو ذلك واضحا في إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية عندما تعرض إقتصادها في عام 1985 إلى عجز تجاري و متفاقم مصحوب بإرتفاع معدلات التضخم و العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة مصحوبا بتراجع نسبي في معدلات التضخم، و أسعار فائدة مرتفعة مع إستثمارات رأسمالية متزايدة في عام 1984، إذن لا سبيل إلى فهم الأزمة الممتدة منذ السبعينات القرن الماضي إلا بالنظر إلى التغيرات الهيكلية الجارية في الإقتصاد الرأسمالي العالمي، فالظاهرة البارزة هي تشابك الأزمة الدورية مع الأزمات الهيكلية التي يبحث رأس المال عن مخرج منها من خلال ترشيد الإنتاج على أساس منجزات الثورة العلمية و التكنولوجيا و من ثم تشابك الظواهر ذات الطابع الدوري مع الأزمة الهيكلية طويلة الأمد، و الركود في الفروع و الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية للإقتصاد الرأسمالي.

الفرع الثالث : تاريخ الأزمات الاقتصادية

كانت الأزمات الاقتصادية في التشكيلات الاقتصادية الإجتماعية التي سبقت الرأسمالية تحمل طابعا مختلفا عن الأزمات التي تحدث في عصر الرأسمالية. فقد كانت الأزمات تنجم في السابق عن كوارث طبيعية عفوية، كالجفاف و الطوفان و الجراد و غيرها من الآفات، كما كانت تنجم عن أحداث من صنع الإنسان كالحروب و الغارات التي كانت تدمر كل شيء، و تنتشر المجاعات و الأوبئة فتقتل الكثير من الناس، و كانت هذه الأزمات تسمى "أزمات ضعف الإنتاج" تنجم عن أسباب غير نابعة مباشرة من جوهر أسلوب إنتاج معين.

¹-Pearson.Christine & Mitroff Ian-"Frome Crisis pronet crisis prepared-A Frawwork for Crisis mangment"-Exective vol 7 N 1-P48, 50.

إن تاريخ الرأسمالية هو تاريخ فترات من الرخاء و فترات من الركود و هو ما يطلق عليه الإقتصاديون الرأسماليون " الدورة الاقتصادية" و هي الشكل العادي لوجود النظام الرأسمالي فهو ينتقل من الإنتعاش إلى الركود عبر الأزمة ثم يعود فينهض من الركود إلى الإنتعاش، و قد عرف الإقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات الاقتصادية نذكر أهمها فيما يلي:¹

إنفجرت أول أزمة إنخفض فيها الإنتاج بصفة دورية واضحة في إنجلترا 1825، و أدت هذه الأزمة إلى تقليص الإنتاج، و حدثت إفلاسات كثيرة، و حدثت أزمة تسليف و نقد، و تراجع التصدير، و إنتشار البطالة و الفقر. أما أزمة خفض الإنتاج الدورية فقد ظهرت في النصف الثاني من عام 1836، و شملت جميع فروع الصناعة في إنكلترا، و أدت إلى هبوط شديد في حجم التصدير، ثم بدأت مرحلة ركود طويلة إمتدت حتى عام 1842. ثم إندلعت أزمة إقتصادية جديدة في عام 1866 بسبب بعض الحروب التي وقعت بين الدول الأوروبية، فسبب ذلك توترا إقتصاديا كبيرا في أوروبا. و ظهرت أزمة أخرى في عام 1882، و أزمة تالية عام 1890. و إنتشرت أزمة عالمية كبيرة في أوروبا في عام 1900، تلتها أزمة عام 1905 و أزمة 1913.

أما أعنف أزمة حدثت في القرن العشرين فهي أزمة 1929-1933 التي هزت العالم، و تلتها أزمة 1974-1975 التي أعلنت ولادة مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية. و تعد أزمة 1981-1983 أشد عنفا من أزمة السبعينات السابقة. و الأزمة التي كانت في جوهرها أزمة إفراط في الإنتاج و عدم قدرة السوق على أستعبابه صارت تأخذ شكل الركود الممتد لا شكل دورة الإنتعاش و الركود.

تعرض العالم في الآونة الأخيرة لأزمة مالية تتصف بأنها الأسوأ ربما منذ أزمة الكساد الكبير على حد تعبير الخبراء الإقتصاديين، فمنذ مطلع العام تنبأت المؤشرات الاقتصادية المختلفة بحدوث كساد كبير في النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي. كان من أهم تلك المؤشرات الإرتفاع المطرد في أسعار البترول، تكرار الأزمات الإئتمانية في الأسواق العالمية، أزمة الرهن العقاري و إرتفاع معدل البطالة.

لم تكن الأزمة المالية العالمية 2008-2009 هي الأولى في النظم الاقتصادية المعاصر، فوفقا لتقديرات البنك الدولي، 112 أزمة مصرفية حول العالم منذ أواخر السبعينات حتى نهاية القرن الماضي، و هذه الأزمات كانت أكثر حدة مما سبقها و أكثر كلفة على الأداء الاقتصادي، لكن تميزت الأزمة الحالية بأنها الأكبر في التاريخ المعاصر، حتى وصفها "بول فولكر"، رئيس مجلس الفيدرالي بالولايات المتحدة الأمريكية سابقا بأنها أم

¹ -قحطان عبد سعيد السامرائي- "إقتصاد الفقاعات . دراسة في جذور الأزمة في الإقتصاد الرأسمالي"- بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث لكلية العلوم الإدارية و المالية في جامعة الإسراء الخاصة-عمان- في الفترة 2009/04/28-ص 07، 15، 22.

الكوارث المالية جمعاء و التي نتجت عن أكبر فقاعة إئتمانية في التاريخ كما عبر عنها الإقتصادي الحائز على جائزة نوبل "بول كرجمان".

المطلب الثاني : آليات حدوث الأزمات الاقتصادية في الفكر الإقتصادي

بما أن موضوع الإقتصاد هو خلق التوازن الإقتصادي و علاجات الأزمات التي تسبب خلل في التوازن سواء كانت في الجانب الإنتاجي أو الإستهلاكي أو غيرها من جوانب الاقتصاد، و تنتقل هذه الأزمة من متغير إقتصادي إلى آخر من خلال العلاقات التبادلية فيما بينها، و بالتالي فإن هذه التغيرات تنتقل إلى المستوى العام للنشاط الاقتصادي، و يربط معظم الإقتصاديين ذلك بحدوث تغيرات غير متوقعة في معظم الأحيان التي تحدث في مكونات العرض الكلي و الطلب الكلي.

الفرع الأول : التقلبات في جانب الطلب الكلي

بدأ المفكرين الإقتصاديين بالبحث في العوامل التي تؤدي إلى إنتقال منحني الطلب الكلي من مكانه، لقد تناول التحليل الكينزي هذا الجانب بإشتقاق منحني الطلب الكلي و الذي يمثل مستوى الدخل التوازني عند مستويات مختلفة للأسعار من دالة الإنفاق الكلي و التي تمثل مستوى الأسعار على الإنفاق الكلي، و من ذلك يمكن إستنتاج بأن التغير في عناصر الإنفاق الكلي عند نفس مستوى الأسعار سيؤدي إلى إنتقال منحني الطلب الكلي من مكانه.

1-عوامل التقلبات في جانب الطلب الكلي : يتكون الإنفاق الكلي من أربعة بنود رئيسية سيتم فيما يلي

توضيح العوامل المؤثر في كل منها و أثر التغير على الإنفاق الكلي :

-الإستهلاك : هو الإنفاق الكلي الحالي من قبل العائلات على كافة السلع و الخدمات، و ينقسم الإنفاق الإستهلاكي إلى الإنفاق على السلع الإستهلاكية غير المعمرة مثل الطعام و الملابس، و الإنفاق على السلع المعمرة مثل السيارات و الأثاث.¹

يعتبر الإستهلاك بحسب النظرية الكينزية دالة في الدخل الجاري و يتأثر إيجابا بزيادة الدخل، و لكن النظريات الحديثة و التي من أهمها نظرية الدخل الدائم و نظرية دورة الحياة و جده أن الإستهلاك يتأثر كذلك بالثروة و بالدخل المتوقع للأسرة على مدى الحياة حيث تفترض هذه النظريات أن الأسرة تقوم بالإدخار لسداد إلتزامات ناتجة عن إستهلاك سابق أو إستعداد لتمويل إستهلاك لاحق، و أن أي زيادة غير متوقعة في ثروة

¹ -الجومرد أنيل و الدباغ أسامة- "المقدمة في الإقتصاد الكلي"- دار المناهج للنشر و التوزيع-عمان-الأردن-2003-ص16.

الأسرة ستؤدي إلى إقتطاع جزء من الثروة لتمويل الإستهلاك السابق أو اللاحق، و بهذا تقل الحاجة للإدخار و تتمكن الأسرة من زيادة إنفاقها الإستهلاكي، و بهذا فإن زيادة الثروة ستؤدي إلى تحرك منحني الإنفاق الإستهلاكي إلى الأعلى و تحرك منحني الإدخار نحو الأسفل ، و بالتالي ستدفع دالة الإنفاق الكلي نحو الأعلى؛¹

-الإستثمار : هو الإنفاق على كافة السلع المنتجة، و التي تؤدي إلى زيادة موجودات الثروة في الإقتصاد، و يشمل ذلك الآلات و المعدات و الأبنية الخاصة بمنشآت الأعمال أو المساكن و التغيير في المخزون السلعي.²

لقد درس العديد من الإقتصاديين محددات الإستثمار و العوامل التي تؤثر في القرار الإستثماري حيث توصلت الدراسات إلى أن الكفاءة الحدية لرأس المال* هي أحد أهم العوامل التي تساهم في إتخاذ القرار الإستثماري، و ذلك من خلال مقارنتها مع سعر الفائدة في السوق حيث أن إرتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى زيادة تكلفة الفرصة البديلة و المخاطر التي يتعرض لها المستثمر و بالتالي سينخفض الطلب على الإستثمار و عياله سينخفض الإستثمار، و بالتالي ستخفض دالة الإنفاق الكلي. كما يعتبر الدخل من العوامل ذات الأثر على القرار الإستثماري حيث تؤدي زيادته إلى إرتفاع الطلب على الإستثمار مما سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي، كما تؤدي زيادة معدلات الضريبة على عوائد الإستثمار إلى إنخفاض الطلب عليه و بالتالي سيتحرك منحني الإنفاق الكلي نحو الأسفل.³

يرى "كينز" أن الإنفاق الإستهلاكي أكثر إستقراراً، و بالتالي فإن تقلب الطلب الكلي يكون ناتجاً عن التقلب في الإنفاق الإستثماري، و أن التوقعات تؤدي بالمستثمرين إلى إتخاذ سلوك معين إتجاه الإنفاق الإستثماري، و هذا التغيير في الإنفاق الإستثماري يؤدي إلى أثرين رئيسيين هما:⁴

-يؤدي التغيير في الإنفاق الإستثماري إلى حدوث تغيير في إجمالي الإنفاق و بالتالي تغيير الطلب الكلي، و كذلك الناتج المحلي الحقيقي، و الدخول المتاحة للتصرف، و هذا التغيير في الدخول المتاحة للتصرف يؤدي بدوره إلى حدوث تغيير في الإنفاق الإستهلاكي مما يؤدي إلى حدوث تغيير في الطلب الكلي و الناتج الحقيقي بصورة مضاعفة، فالتغيير المبدئي في الإنفاق الإستثماري يؤدي إلى حدوث تغيير مضاعف في هيكل

¹-H.Branson-"*Macroeconomic theory and policy*"-Harper&Row publishers-New york-P10.

²-A.Samuelson-"*Economics*"-Mcgraw&Hill publishing company-New york-P11.

* الكفاءة الحدية لرأس المال : هي معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للإيرادات الصافية المتوقعة من الإستثمار في الأصول الرأسمالية مساوية تماماً لثمن عرض هذه الأصول، و يتم الإستثمار إذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال مساوية لسعر الفائدة السائدة في السوق أو أكبر منه.

³-J.Henderson & W.Poole-"*Principales of macroeconomics*"-Toronto d.c heath and company-1 edition-P22.

⁴-Parkin Micheal-"*Macroeconomics*"-Pearson-11 edition-New Jersey-2013-P413.

الطلب الكلي، و كذلك قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال آلية المضاعف، حيث ينتقل منحني الطلب الكلي جهة اليمين و يتزايد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة التوسع، في حين ينتقل منحني الطلب الكلي جهة اليسار و ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الركود؛
-يتعلق بإستجابة الأجور النقدية و منحني العرض الكلي قصير الأجل، و تختلف هذه الإستجابة في حالة التوسع عنها في حالة الركود.

-الإنفاق الحكومي : يقصد به القيمة الكلية للمشتريات الحكومية من السلع و الخدمات بالإضافة إلى ما ينتجه القطاع الحكومي من السلع و الخدمات العامة، و يشمل ذلك بنود مثل نفقات الدفاع و إنشاء الطرق و المرافق العامة و أجور العاملين في القطاع الحكومي، و يهدف الإنفاق الحكومي إلى القيام بالوظائف المترتبة على الحكومة و المتمثلة في :¹

-إشباع حاجات المجتمع من خلال إنتاج السلع و الخدمات العامة؛

-تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين كافة فئات المجتمع؛

-دعم و تحقيق الإستقرار الاقتصادي من خلال السياسات المالية.

تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الإنفاق الكلي و بالتالي تدفع بمنحني الإنفاق الكلي نحو الأعلى، و لكن الإنفاق الحكومي لا يعتمد على عوامل و مؤثرات محددة و إنما يعتمد على القرارات السياسية للحكومة كما هو الحال عندما يزداد الإنفاق الحكومي في فترات الحرب أو الكواث الطبيعية؛²
-صافي الصادرات : يمثل مجمل إنفاق المقيمين في البلدان الأجنبية على السلع و الخدمات المحلية مطروح منه مجمل إنفاق المقيمين في البلد على السلع و الخدمات الأجنبية، و بصورة أخرى هو إجمالي الصادرات مطروح منه مجمل إنفاق المقيمين في البلد على السلع و الخدمات الأجنبية ، و بصورة أخرى هو إجمالي الصادرات مطروح منه إجمالي المستوردات.³

يعتمد طلب الأجانب على السلع المحلية و الطلب المحلي على السلع الأجنبية على عدة عوامل من أهمها الأسعار النسبية، حيث أن إرتفاع أسعار المنتجات المحلية مقارنة بالأجنبية قد يؤدي إلى إنخفاض صافي الصادرات نتيجة لتقلص الطلب على المنتجات المحلية* ما يدفع بدالة الإنفاق الكلي نحو الأسفل، كما يتأثر

¹-الجورمد أثيل و الدباغ أسامة- "المقدمة في الإقتصاد الكلي"-مرجع سبق ذكره-ص17.

²-معروف هوشيار- "تحليل الإقتصاد الكلي"-دار صفاء للنشر و التوزيع-عمان-الأردن-2005-ص20.

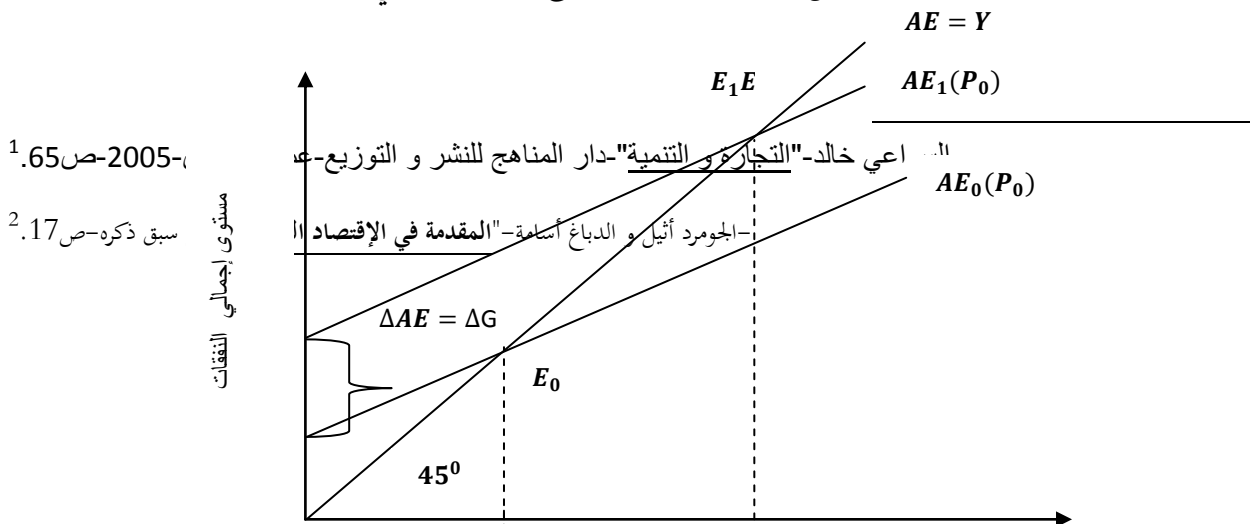
³-S.Ficher & R.Dornbursch-"*Macroeconomics*"-Mcgraw-Hill publishing company-New york-1990-P5.

*تعتمد محصلة أثر ارتفاع الأسعار النسبية على مرونة الطلب على المنتجات المحلية و الأجنبية، و بالتالي ليس بالضرورة أن يؤدي ارتفاع السعار المحلية إلى أثر سلبي على قيمة صافي الصادرات.

صافي الصادرات بعوامل أخرى مثل مستوى الدخل المحلي و مستوى الدخل لدى الدول الأجنبية، و سعر الصرف العملة المحلية.¹

2-آلية تحرك منحى الطلب الكلي : تمثل دالة الإنفاق الكلي العلاقة بين المستوى التوازني للدخل "Y" و مستوى الإنفاق الكلي "AE"، و بالتالي فإن أي تغير في الإنفاق الكلي سيؤدي إلى تغير مستوى الدخل التوازني، و تمثل دالة الطلب الكلي العلاقة بين المستوى العام للأسعار "p" و مستوى الدخل التوازني، و من هنا فإن أي تغير في مستوى الإنفاق الكلي الناتج عن أي تغير في مكوناته عند نفس مستوى الأسعار سيؤدي إلى وقوع الدخل التوازني خارج منحى الطلب الكلي و بالتالي إنتقال منحى الطلب من مكانه.² كما هو موضح في الشكل الموالي :

الشكل 1-1 : إنتقال منحى الطلب الكلي



المصدر : المعتصم محمد خير الدين- "تأثير تذبذبات أسعار النفط على التضخم و الميزان التجاري في

الأردن"- مذكرة ماجستير في الإقتصاد- كلية الدراسات العليا- الجامعة الأردنية-2008-ص22.

لقد إفترض كل من "كينز" و الكلاسيكيين أن التغيرات تحدث فقط في جانب الطلب و بالتالي فإن منحنى العرض تاكلي لا يتغير. فقد إفترض الكلاسيكيين أن التغيرات في الطلب ستؤدي فقط إلى زيادة الأسعار لأن الإقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل الكامل، أما "كينز" فقد إفترض أن الإقتصاد قد يعمل عند مستوى دون التشغيل الكامل و بالتالي فإن زيادة الطلب ستؤدي إلى توسع في الإنتاج دون أن تؤثر في الأسعار. و قد إفترض المفكرين الذين جاءوا بعد "كينز" أن منحنى العرض الكلي قد يكون موجب الميل و بالتالي فإن زيادة الطلب ستؤدي إلى زيادة كل من الإنتاج و الأسعار.¹

-معروف هوشيار- "تحليل الإقتصاد الكلي"-مرجع سبق ذكره-ص21. ¹

لقد ركزت كل النظريات السابقة على التغيرات في جانب الطلب و أهملت التغيرات التي تحدث في جانب العرض، ليس هذا فحسب بل أن كلتا النظريين إفتترضت الحالات المتطرفة للعرض إفتترض الكلاسيكيين أن منحى العرض عديم المرونة و التغيرات في الطلب ستتبعكس بشكل مباشر على الأسعار و التي ستكون بدورها مرنة للتغيرات في الطلب. بينما إفتترض "كينز" منحى العرض لانهائي المرونة و أن التغيرات في الطلب لن تؤثر في الأسعار و بالتالي لا بد من الزيادة في الطلب إلى الحد الذي يسمح للعرض بالوصول إلى مستوى التشغيل الكامل.¹

الفرع الثاني : التقلبات في جانب العرض الكلي

لقد ركزت الدراسات السابقة على جانب الطلب و أهملت تماما تحليل جانب العرض الكلي و الآثار التي قد تترتب على إنتقال منحى العرض الكلي من مكانه، لكن في سبعينات القرن الماضي إرتفعت مستويات الأسعار و في نفس الوقت بقي الدخل ثابتا عند مستويات متدنية، و قد أطلق على هذه الظاهرة ظاهرة "الركود التضخمي"، و التي نتجت عنها ما يسمى بأزمات العرض و التي تعني زيادة العرض بإنتقال منحى العرض الكلي نحو اليمين أو نقصان العرض بإنتقال المنحى نحو اليسار.²

تعتبر أزمات العرض من أهم الظواهر الإقتصادية المؤثرة على النشاط الإقتصادي، حيث أنها تؤدي إلى تغير تكاليف الإنتاج، الأمر الذي ينعكس على الأسعار التي يحددها المنتجين، و لهذا تسمى بأزمات الأسعار أيضا، و يتمثل الأثر الرئيسي لأزمات العرض بتحريك منحى العرض قصير الأجل، مما يؤدي إلى إختلال و تغير الوضع التوازني القائم بتغير كميات الإنتاج و الأسعار التوازنية.

1-عوامل التقلبات في جانب العرض الكلي : يبين منحى العرض الكلي العلاقة بين مستوى الإنتاج و مستوى الأسعار، و لكن هناك العديد من العوامل الأخرى التي تؤدي إلى تغير العرض، و تغير أي من هذه العوامل قد يؤدي إلى إنتقال منحى العرض من مكانه، و من أهم هذه العوامل :

-أسعار عوامل الإنتاج : يؤدي الإرتفاع في أسعار عوامل الإنتاج إلى زيادة التكاليف الأمر الذي يدفع بالمنتجين إلى رفع أسعارهم للحفاظ على مستويات الربح التي إعتادوا تحقيقها، و هذا يعني أن الأسعار سوف

¹-المعصم محمد خير الدين-"تأثير تدبذبات أسعار النفط على التضخم و الميزان التجاري في الأردن"-مرجع سبق ذكره-ص18.

²-الجومرد أثيل و الدباغ أسامة-"المقدمة في الإقتصاد الكلي"-مرجع سبق ذكره-ص18.

ترتفع عند نفس مستويات الإنتاج الأمر الذي يدفع بمنحنى العرض الكلي إلى التحرك نحو اليسار، و هذا يعني إنخفاض الناتج التوازني؛¹

-الإنتاجية : يؤدي التغير التكنولوجي و إستخدام أساليب إدارية أكثر حداثة، و تدريب العمالة إلى إرتفاع مستوى الإنتاجية الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق مستويات إنتاج أعلى عند نفس مستويات الأسعار، و هذا يعني أن منحنى العرض الكلي قصير الأجل سوف يتحرك نحو اليمين؛²

-حجم القوة العاملة و التكوين الرأسمالي : تؤدي زيادة القوة العاملة نتيجة الزيادة الطبيعية أو غير الطبيعية في عدد السكان و زيادة التكوين الرأسمالي إلى زيادة قدرة الإقتصاد على الإنتاج، مما يؤدي إلى تحرك منحنى العرض الكلي قصير الأجل نحو اليمين.³

2-آليات تحرك منحنى العرض الكلي : لقد ميز المفكرين الإقتصاديين بين نوعين من منحنيات العرض و هما منحنى العرض في الأجل القصير "SAS" و منحنى العرض في الأجل الطويل "LAS".

أ- آلية تحرك منحنى العرض الكلي قصير الأجل : لقد إفترض المفكرين الإقتصاديين أن منحنى العرض الكلي قصير الأجل موجب الميل و السبب في ذلك هو زيادة الإنتاج في مرحلة معينة تؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج الوحدة المنتجة مما يستوجب رفع السعر.⁴

يؤدي إنتقال منحنى العرض الكلي قصير الأجل نتيجة لتغيير أي من العوامل أعلاه إلى تغيير كل من المستوى التوازني للإنتاج و للأسعار، و بالتالي فإن التغيرات في العرض الكلي ستؤدي إلى وقع الإقتصاد في فترات إنكماش و توسع.

ب-آلية تحرك منحنى العرض الكلي طويل الأجل : إفترض المفكرين الإقتصاديين أن منحنى العرض الكلي طويل الأجل عمودي الشكل و ذلك لأن أسعار السلع و أسعار عوامل الإنتاج تكون قادرة في المدى الطويل على التكيف بما يضمن وصول الإقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل أو مستوى التشغيل الإعتيادي.⁵

¹-معروف هوشيار-"تحليل الإقتصاد الكلي"-مرجع سبق ذكره-ص20.

²-J.Henderson & W.Poole-"Principales of macroeconomics"-Opcit-P23.

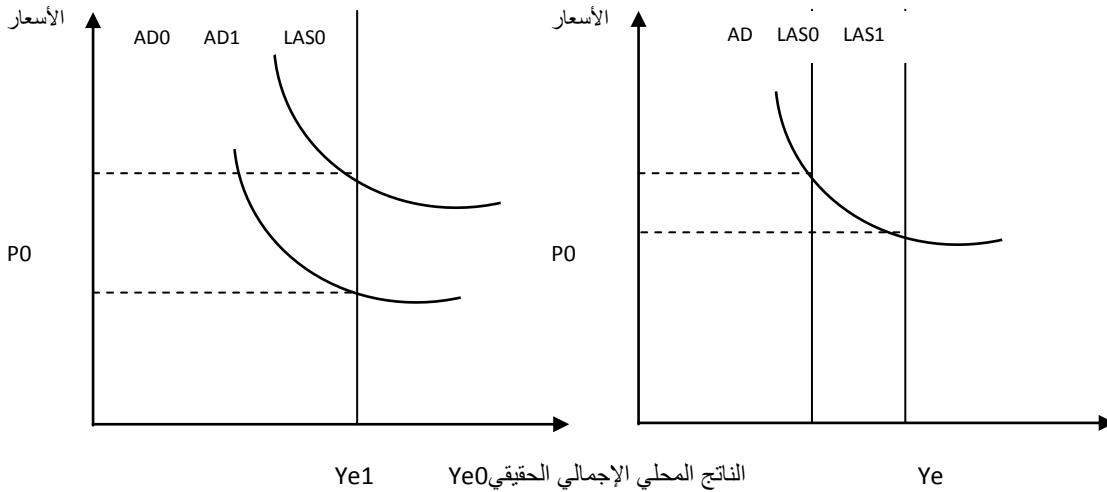
³-الجومرد أثيل و الدباغ أسامة-"المقدمة في الإقتصاد الكلي"-مرجع سبق ذكره-ص18.

⁴-J.Henderson & W.Poole-"Principales of macroeconomics"-Opcit-P23.

⁵-S.Ficher & R.Dornbursch-"Macroeconomics"-Opcit-P35.

بناء على ذلك فإن التغيرات في الطلب على المدى الطويل لن يكون لها أثر على حجم الإنتاج التوازني، و ينحصر تأثيرها في الأسعار، بينما سينعكس تغير موقع منحنى العرض الكلي طويل الأجل على كل من الأسعار و الناتج، كما هو مبين في الشكل 1-2 :

الشكل 1-2 : تغيرات منحنى العرض الكلي في الأجل الطويل



المصدر : المعتصم محمد خير الدين- "تأثير تذبذبات أسعار النفط على التضخم و الميزان التجاري في الأردن"- مرجع سبق ذكره-ص22.

الفرع الثالث : آلية حدوث الأزمات الاقتصادية خلال فترات زمنية

يمكن توضيح آلية حدوث الأزمات الاقتصادية من خلال مقارنة التوازن الكلي على المدى القصير و على المدى الطويل¹:

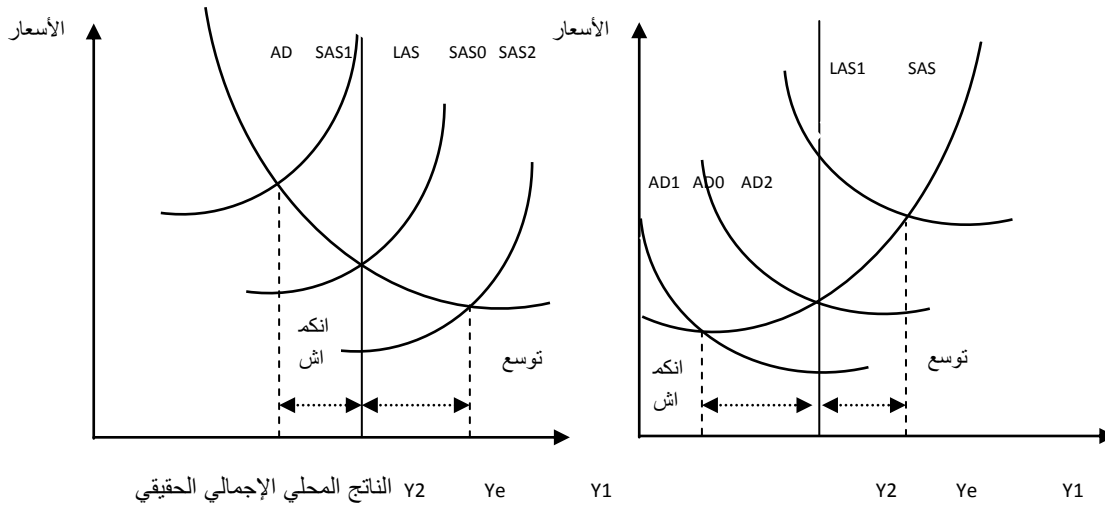
-آلية حدوث الأزمات الاقتصادية خلال الفترات قصيرة الأجل : يمكن توضيح آلية حدوث الأزمات الاقتصادية من خلال التوازن الكلي على المدى القصير، حيث يمكن للإقتصاد أن ينحرف عن مستوى التشغيل الإعتيادي مما يؤدي إلى إرتفاع أو إنخفاض الناتج المتوقع لفترات مؤقتة نتيجة لحدوث تغيرات مفاجئة في العرض الكلي و الطلب الكلي على المدى القصير، و ذلك كما هة موضح في الشكل 1-3 ؛

-آلية حدوث الأزمات الاقتصادية خلال الفترات طويلة الأجل : يؤدي إنتقال منحنى الطلب الكلي نتيجة لتغير أي من العوامل المؤثر في الطلب الكلي إلى زيادة الإنتاج التوازني أو نقصه مؤقتا عن المستوى الإعتيادي و الذي يتحدد على المدى الطويل، محدثا توسع إقتصادي أو ما يسمى بالفجوة التضخمية في حالة زيادة

¹-المعتصم محمد خير الدين- "تأثير تذبذبات أسعار النفط على التضخم و الميزان التجاري في الأردن"- مرجع سبق ذكره-ص225-226.

الإنتاج، و إنكماش إقتصادي أو ما يسمى بالفجوة الإنكماشية في حالة إنخفاض حجم الإنتاج التوازني. و يحدث الأمر ذاته عند إنتقال منحنى العرض قصير الأجل نتيجة لتغير العوامل المؤثر عليه، و ذلك كما هو مبين في الشكل 1-3.

الشكل 1-3 : آلية حدوث الأزمات الاقتصادية في المدى القصير



المصدر : المعتصم محمد خير الدين - "تأثير تذبذبات أسعار النفط على التضخم و الميزان التجاري في الأردن" - مرجع سبق ذكره - ص 225.

المطلب الثالث : تداعيات الأزمات الاقتصادية لدى المفكرين الإقتصاديين

على إثر الأزمات المتتالية التي عرفها الإقتصاد الرأسمالي ظهرت مدراس فكرية عديدة لتشخيص تداعيات الأزمات الاقتصادية متأثرة بفلسفات، و إيديولوجيات، و نظريات، و يمكن تقسيم هذه الآراء إلى ما هو متعلق بجانب الطلب الكلي، و العرض الكلي كما يلي :

الفرع الأول : نظريات الطلب الكلي المسفرة للأزمات الاقتصادية

تتمثل أزمات جانب الطلب الكلي بالتغيرات في السياسة مثل السياسة المالية (صدّامات الإنفاق الحكومي، و معدلات الضريبة)، و السياسة النقدية (عرض النقود، و سعر الفائدة)، و سياسة سعر الصرف، بالإضافة إلى التغيرات في الإنفاق الخاص (الإستثمالي، الإستهلاكي).¹

¹ -Rober .J.Gordon - "Macroeconomics" - 8th edition - Addison Wesley Longman - New York - 2000 - P556.

1- تداعيات الأزمات الاقتصادية وفق نظرية الإقتصادي "فريش" : ميز "فريش" "*Frisch*" بين دوافع و آليات إنتشار الدورات أو الأزمات الاقتصادية، إذ أكد أن الدوافع (الحوافز) تعد الأسباب الخارجية للأزمة، أما آليات إنتشار الأزمات فهي دائما الأسباب الداخلية التي تزيد و تخفض من عمق الدورة أو الأزمة الاقتصادية، و أن الدوافع أو الحوافز المتمثلة بالأسباب الخارجية للأزمات التي تعرض لها النظام الاقتصادي الرأسمالي للمدة منذ الحرب العالمية الثانية و حد الآن هي معروفة... إلخ، أما آليات نشر و تعميق الأزمة الاقتصادية داخليا تتمثل بأزمة الإئتمان (التسليف) التي تلاحظ قبل كل ركود إقتصادي و المتجهة مسارا مرعبا لتفاقم الأزمة، فتتميز كل مدة تسع بزيادة طلب الإعتمادات بشكل كبير و المخصصة لتمويل زيادة الإستهلاك و الإستثمار، و التي تتوسع مع توسع التوقعات التضخمية، و هنا لا يتطابق عرض الإئتمان مع الطلب عليه، لتدخل السلطات الحكومية للإقلال من السيولة المصرفية فيصبح الإئتمان مقننا و يزداد سعر الفائدة و تبدأ ردة الفعل عند القطاع الأعمال و الأفراد بتخفيض الإنفاق الإستهلاكي، و يضع قطاع الأعمال خطط جديدة لتخفيض سرعة نشاطه الإنتاجي، فيقل الطلب على العمالة و ينخفض التخزين السلعي و من ثم ينخفض الإنتاج فيظهر الركود، و بذلك يقول "فريش" أن إنخفاض مدة التسليف هو الأداة الفعالة داخليا لنشر الأزمة.¹

2- تداعيات الأزمات الاقتصادية وفقا لنظرية "فريدمان" : إن نظرية النقود الحديثة التي جاء بها "فريدمان" "*Freidman*" هي آخر نتائج الفكر الإقتصادي النقدي الذي عزى الأزمات الاقتصادية إلى التغيرات في كميات النقود التي لا تتناسب مع التغيرات في إنتاج السلع و الخدمات، و يؤكد على ذلك "فريدمان" بالقول بأنه لم يحدث قط إن وقعت حادثة تغيرات فيها كمية النقود بشكل كبير لكل وحدة إنتاج دون أن تصطحب معها تغيرات في مستوى الأسعار بشكل كبير أيضا في الإتجاه نفسه، و أن معظم أوضاع الإنكماش أو الركود الإقتصادي يسبقها إنخفاض في معدلات نمو عرض النقد، و أن حالات التوسع الإقتصادي تسبقها تزايد في معدلات نمو عرض النقد.² قد أبرز "فريدمان" في سنة 1964 هذا الأمر بدرجة كبيرة من الدقة، فقد أكد أن التغيرات التي لحقت بالنشاط الإقتصادي الأمريكي ترجع في أساسها إلى التغيرات في عرض النقود، و يؤكد "فريدمان" أن الطلب الكلي على النقود مرتبط بطريقة ثابتة و متوقعة ليس بالدخل الحالي و لكن بمفهوم الدخل الدائم، أي الدخل المتوقع خلال السنوات القادمة، فإذا زاد عرض النقود بدرجة أسرع من الدخل

¹-محمد عبد الفضيل- "أزمة بورصة أم أزمة نظام"-مجلة المنار-بيروت-1988-ص95.

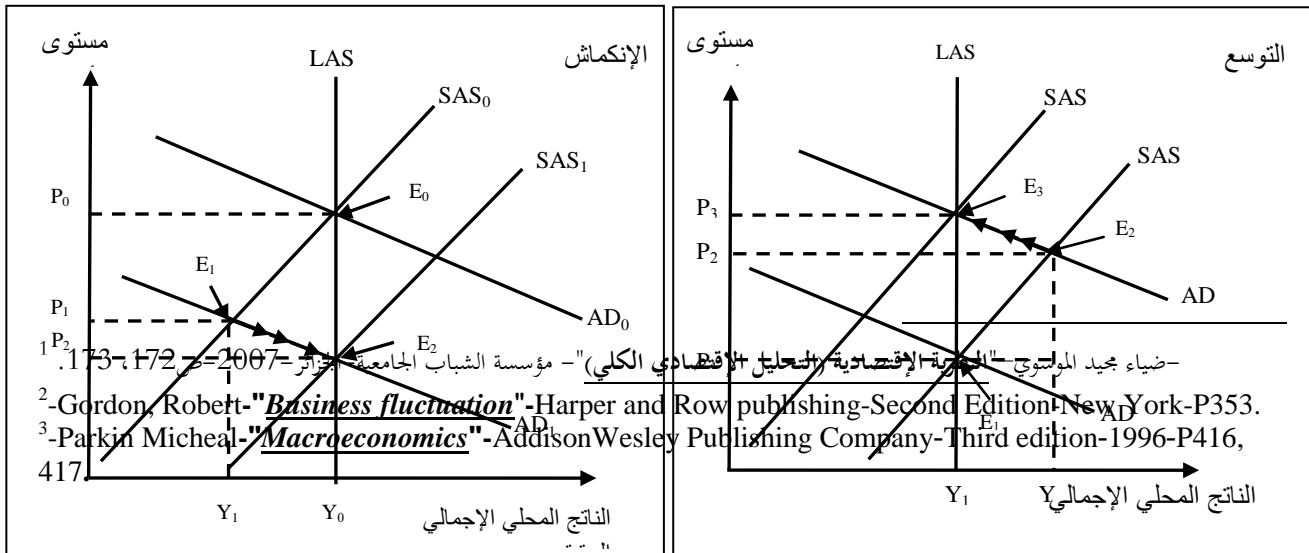
²-أحمد زين الدين- "طبيعة الأزمات الاقتصادية و دوافعها الرئيسية"-دار إترأ للنشر و التوزيع-عمان-2007-ص42.

الدائم فإن الأفراد سوف يقومون بإنفاق الأرصدة الزائدة مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق النقدي، و زيادة الدخل الدائمة التي تؤدي بدورها إلى خلق طلب إضافي على الأرصدة النقدية، و بالتالي فإن مستوى الدخل و كذلك النشاط الإقتصادي يكون حساساً إلى التغيرات في عرض النقود.¹ يشير "فريدمان" إلى أنه حتى ينمو النشاط الإقتصادي بمعدل ثابت دون حدوث موجات من الركود أو حدوث تضخم ملحوظ، يجب أن ينمو عرض النقود بنفس معدل نمو الناتج الحقيقي، و مع ذلك نجد أن "فريدمان" لم ينكر دور العوامل غير النقدية، و لكنه يؤكد فعالية السياسات النقدية خلال فترات الركود الحاد.²

وفقا للنظرية النقدية فإنه بمجرد حدوث تغير في المعروض النقدي تبدأ آلية عمل إنتشار الأزمة الإقتصادية، حيث أن التغيرات في المعروض النقدي تنعكس على الطلب الكلي، فعلى سبيل المثال مع زيادة عرض النقود ينخفض سعر الفائدة فتزداد الأرصدة الحقيقية للنقود، و كذلك ينخفض سعر الصرف، أي تنخفض قيمة العملة المحلية، و هذه التغيرات النقدية سرعان ما تنتشر في جميع القطاعات المكونة للإقتصاد الوطني، حيث يزداد الطلب الإستثماري و كذلك تزداد الصادرات و يزداد الإنفاق الإستهلاكي على السلع المعمرة، و بالتالي يزداد الإنفاق الكلي بشكل عام مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي فينتقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين، و على العكس مع إنخفاض العرض النقدي يقل الإنفاق الكلي و بالتالي يقل الطلب الكلي و ينتقل جهة اليسار.³

يرى النقديون أن التقلبات في النشاط الإقتصادي تكون مؤقتة، حيث سرعان ما يتم العودة إلى وضع التشغيل الكامل سواء في حالة الرواج أو الركود، و يمكن توضيح حالتي التوسع و الركود من خلال نموذج توازن الطلب الكلي و العرض الكلي على النحو الآتي :

الشكل 1-4 : آلية حدوث الأزمة وفقا للنظرية النقدية



¹ - ضياء مجيد المولويج - "الجزيرة الاقتصادية (البحيل الإقتصادي الكلي)" - مؤسسة الشباب الجامعية الجزائر - 2007 - 172، 173، 174.
² - Gordon, Robert - "Business fluctuation" - Harper and Row publishing - Second Edition - New York - P353.
³ - Parkin Micheal - "Macroeconomics" - AddisonWesley Publishing Company - Third edition - 1996 - P416,

المصدر : Micheal Parkin-"Macroeconomics"-Opcit-P416

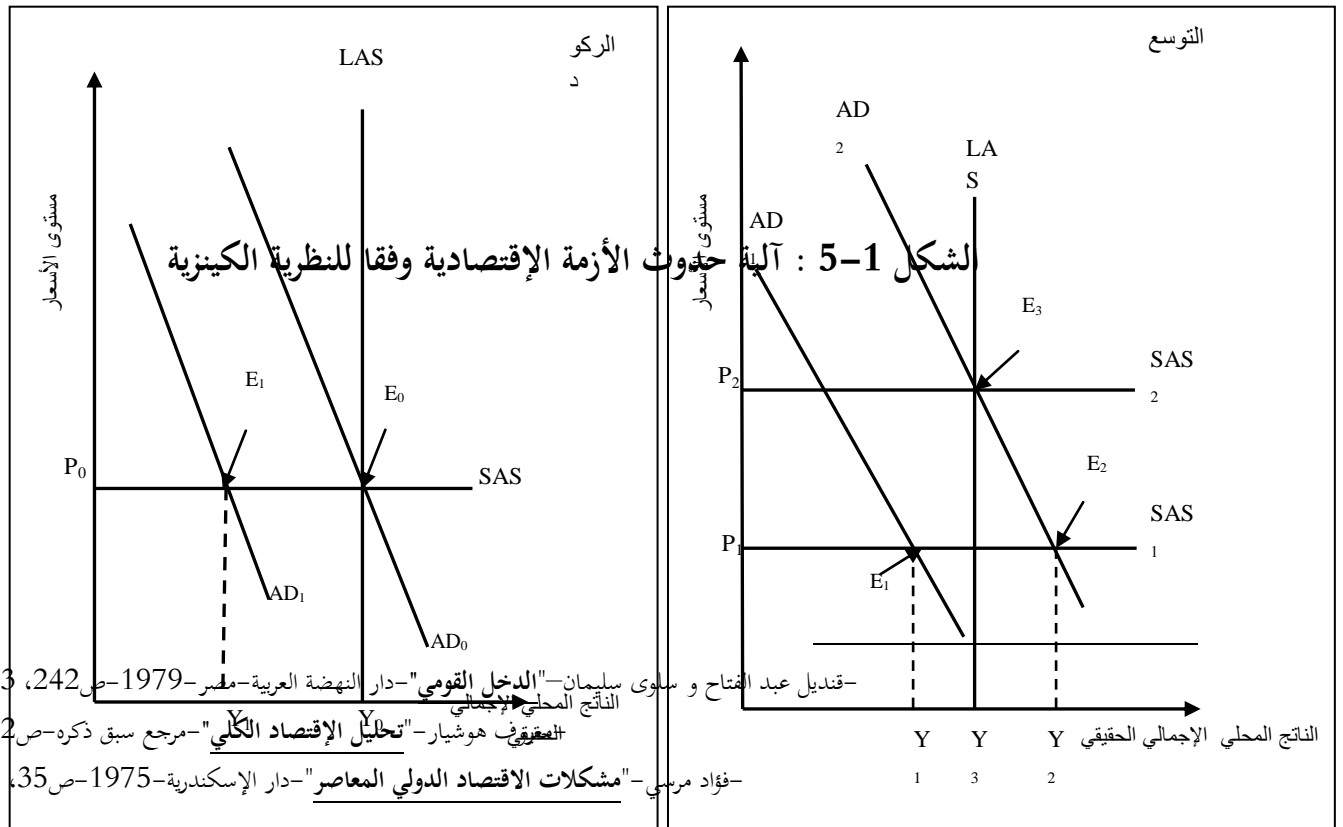
بدءاً من الوضع التوازني E_0 في الشكل حيث يحقق الإقتصاد وضع التشغيل الكامل الذي يعبر عن تقاطع كل من منحنى العرض الكلي طويل الأجل LAS ، و منحنى الطلب الكلي AD_0 ، و منحنى العرض قصير الأجل SAS_0 ، تظهر مرحلة الركود عندما يحدث إنخفاض في عرض النقود، فينتقل منحنى الطلب الكلي جهة اليسار من AD_0 إلى AD_1 معبراً عن إنخفاض الطلب الكلي، و ينخفض مستوى الأسعار من P_0 إلى P_1 و ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من Y_0 إلى Y_1 حيث الوضع التوازني قصير الأجل E_1 ، هنا يكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي فتتخفف الأجور النقدية، و بالتالي ينتقل منحنى العرض الكلي جهة اليمين من SAS_0 إلى SAS_1 معبراً عن الزيادة في العرض الكلي، و ينخفض مستوى الأسعار من P_1 إلى P_2 و يتزايد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من Y_1 إلى Y_0 ليعود الإقتصاد إلى وضع التشغيل الكامل الجديد E_2 .

بدءاً من الوضع التوازني E_1 من الشكل حيث الإقتصاد عند وضع التشغيل الكامل، و يتقاطع كل من منحنى العرض الكلي طويل الأجل LAS ، و منحنى الطلب الكلي AD_1 ، و منحنى العرض الكلي قصير الأجل SAS_1 ، تظهر مرحلة التوسع عندما يحدث تزايد في عرض النقود، فينتقل منحنى الطلب الكلي جهة اليمين من AD_1 إلى AD_2 معبراً عن زيادة الطلب الكلي، فيرتفع مستوى الأسعار من P_1 إلى P_2 ، و يتزايد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من Y_1 إلى Y_2 حيث الوضع التوازني قصير الأجل E_2 ، و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند هذا المستوى أعلى من التشغيل الكامل، و مستوى البطالة أقل من المستوى الطبيعي لها، فهنا تتزايد الأجور فينتقل منحنى العرض الكلي جهة اليسار من SAS_1 إلى SAS_2 معبراً عن نقص العرض الكلي، فيتزايد السعر من P_2 إلى P_3 ، و ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من Y_2 إلى Y_1 ليعود الإقتصاد إلى وضع التشغيل الكامل الجديد E_3 .

3-تداعيات الأزمات الاقتصادية وفق النظرية الكينزية : تعتبر النظرية الكينزية أحد أهم النظريات التي تبرز دور التغيرات في الإنفاق الإستثماري، كمصدر أساسي للصدمات التي تؤدي إلى حدوث الأزمات

الإقتصادية، حيث يرى "كينز" أن التغيرات في الإنفاق الإستثماري يتوقف على توقعات الربحية في المستقبل.¹ يرى "كينز" أن سبب تغير التوقعات بإستمرار يرجع إلى أن معظم الأحداث و المتغيرات الخاصة بالمستقبل غير معروفة و مستحيلة التنبؤ بها، و يرى أن هناك العديد من العوامل مثل الأخبار أو حتى الإشاعات حول التغيرات في معدل الضريبة المستقبلي، و تغيرات سعر الفائدة، و التطور التكنولوجي، و التغيرات في الأحداث العالمية، كلها جوانب من عدد لا نهائي من العوامل التي قد لا نستطيع قياسها كمياً، و لكنها لها عظيم الأثر على تشكيل التوقعات المستقبلية.² فسر أنصار المدرسة الكينزية أسباب الأزمات الاقتصادية إلى هبوط الطلب الكلي عن العرض الكلي، و حدد سبب ذلك بإرتفاع أسعار النفط الخام عام 1973 و التي تسببت بزيادة كلفة الإنتاج المتوقعة من قبل المنظمين و من ثم الأرباح المتوقعة، مما أدى إلى رفع سعر العرض الكلي لكل مستوى للإستخدام، و بسبب بقاء منحى الطلب الكلي على حاله، لم تتوقع المشروعات زيادة في الإيرادات فيحدث الركود الاقتصادي إلى أن تنمو الإيرادات المتوقعة بسبب الإستثمارات الجديدة.³

و يمكن توضيح آلية حدوث الأزمة الاقتصادية حسب النظرية الكينزية من خلال نموذج الطلب الكلي و العرض الكلي على النحو التالي :



المصدر : Micheal Parkin-"Macroeconomics"-Opcit-P416

نفترض في البداية أن الإقتصاد الوطني يكون عند الوضع E_0 كما هو مبين في الشكل 1-5 ، و التي تمثل نقطة التوازن بين الطلب الكلي AD_0 ، و منحني العرض الكلي الأفقي قصير الأجل SAS ، و منحنى العرض الكلي طويل الأجل LAS أي عند وضع التشغيل الكامل، و يبدأ التراجع عندما تكون هناك توقعات متشائمة حول الأرباح المستقبلية فينخفض الإنفاق الإستثماري، و بالتالي ينخفض الطلب الكلي من AD_0 إلى AD_1 ، و مع عدم مرونة تغير الأجور النقدية نحو الإنخفاض فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ينخفض من Y_0 إلى Y_1 ، لتصبح نقطة التوازن E_1 عند وضع أقل من التشغيل الكامل.

في مرحلة التوسع كما هو مبين بالشكل 1-5 و بإفترض أن الإقتصاد الوطني عند الوضع E_1 حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي AD_1 ، و منحنى العرض الكلي الأفقي قصير الأجل SAS_1 ، تبدأ عملية التوسع عندما تكون هناك توقعات متفائلة حول الأرباح المتوقعة مستقبلا فيزداد الإنفاق الإستثماري، و بالتالي يتزايد الطلب الكلي من AD_1 إلى AD_2 ، و مع الجمود المؤقت للأجور النقدية يتزايد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و يستمر في التزايد إلى أن يصل إلى النقطة E_2 ، حيث عندما يصل الإقتصاد إلى وضع التشغيل الكامل تتزايد الأجور النقدية، و مع وجود قوى تضخمية ينتقل منحنى العرض الكلي قصير الأجل من SAS_1 إلى SAS_2 ، و يصبح المستوى العام للأسعار P_2 و يعود الإقتصاد إلى وضع تشغيل كامل جديد عند النقطة E_3 .

تؤكد النظرية الكينزية على فاعلية السياسات الإقتصادية و بالأخص السياسة المالية في تحفيز النشاط الإقتصادي خلال فترات الركود، و ذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي من أجل القضاء على حالة الركود و تحفيز النشاط الإقتصادي، إلى جانب أهمية إستغلال العمالة العاطلة في إنجاز أعمال عامة مما يرفع من مستويات الدخل للفئات الفقيرة، و الذين لديهم ميل مرتفع للإستهلاك مما يرفع من مستوى الإنفاق الإستهلاكي و بالتالي زيادة الطلب الكلي.¹

1-محمد رضا العدل و آخرون-"مبادئ في التحليل الإقتصادي الكلي"-الدار الجامعية-مصر-2004-ص397.

4-تداعيات الأزمات الاقتصادية وفقا لنظرية المغالاة في الإستثمار : تتمثل الفكرة الأساسية لنظريات المغالاة في الإستثمار في أنه خلال فترة التوسع يتزايد نمو الصناعات المنتجة للسلعة الرأسمالية بالمقارنة بالصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية، أي وجود حالة من المغالاة في الإستثمار و يحدث العكس خلال فترات التراجع، و يحدث ذلك لأن صناعات السلع الرأسمالية تتأثر بشدة بالتقلبات الاقتصادية بالمقارنة مع صناعات السلع الاستهلاكية، و هذا يؤدي بدوره إلى عدم التوازن بين المراحل المختلفة للعملية الإنتاجية المكتملة لبعضها البعض مما يؤدي حتماً إلى التراجع.¹ من أشهر كتاب نظرية المغالاة في الإستثمار "سبيتهوف" *"Spiethof"*، و "كاسل" *"Cassel"* تشير النظرية إلى أنه بإفتراض مظاهر الركود الإقتصادي مثل إنتشار البطالة، و إنخفاض سعر الفائدة، و إنخفاض الأجور، و تراكم الأرصدة النقدية، و غيرها من مظاهر الركود الإقتصادي، فإن بداية الإنتعاش في النشاط الإقتصادي يكون من خلال حدوث قوى خارجية تحفز على القيام بإستثمارات جديدة، و تتمثل القوى الخارجية في مجموعة من العوامل العينية و النقدية مثل الإكتشافات الجديدة، و فتح أسواق جديدة، و إنخفاض تكاليف الإنتاج مع التطور التكنولوجي أو حدوث أي سبب يؤدي إلى زيادة الكفاية الحدية لرأس المال، وكذلك تؤكد النظرية أهمية الإنخفاض في سعر الفائدة مع تراكم الأرصدة النقدية، و يستمر التوسع في القيام بالإستثمارات الجديدة نتيجة لإستغلال الأرصدة النقدية المتاحة لدى رجال الأعمال، و كذلك مع التوسع الإئتماني من قبل البنوك إلى أن يصل الإقتصاد إلى وضع التشغيل الكامل، و هنا تبدأ الأسعار في التزايد و بالتالي تزايد الأرباح و الأجور، و لكن نتيجة لأن تزايد الأجور يكون عادة لاحقا بفترة إبطاء لتزايد الأرباح، فإن المنتجين يتمكنون من تحقيق المزيد من الأرباح و إستغلالها في تمويل المزيد من الإستثمارات، و تنتهي مرحلة التوسع لعدم وجود مدخرات كافية للقيام بالمزيد من الإستثمارات في إنتاج السلع الوسيطة للإستفادة من الإنتاج المبالغ فيه من السلع الرأسمالية الثابتة، أي يكون هناك نقص في المدخرات و مبالغة في إنتاج السلع الرأسمالية الثابتة في ذات الوقت، و هنا تبدأ مرحلة التراجع و تستمر بشكل تراكمي إلى أن تحدث قوى خارجية تحفز القيام بالإستثمارات الجديدة مرة أخرى.²

5-تداعيات الأزمات الاقتصادية وفق المدرسة المؤسسية : تعد إحد روافد الفكر الإقتصادي المعاصر و النافذ لواقع الرأسمالية، تنطلق هذه المدرسة من دراسة و تحليل المؤسسات و التنظيمات التي يتكون منها هيكل المجتمع الرأسمالي في محاولة لتشخيص مشكلات الرأسمالية من خلال التركيز على سلوكيات هذه

¹- نفس المرجع السابق-ص391.

²-Haberter Gottfried-"*Prosperity and Depression :Theoretical Analysis of Cyclical Monements*"-4th Edition- London-1958- P75.

المؤسسات و التنظيمات و علاقتها ببعضها البعض، و قد توصلوا من وراء ذلك إلى نتيجة معينة مفادها "إن الأدوات التي تعتمد عليها الدولة الآن في التأثير على النمو الاقتصادي و التوازن العام، مثل سياسات الإنفاق العام و السياسات النقدية و المالية ، لم تعد كافية لمواجهة مشكلات الرأسمالية و إن ما يجب الإعتماد عليه في هذا الخصوص هو أدوات و سياسات أكثر فاعلية تتبناها الدولة، و تقوم على التعاون المستمر و الشامل بين الأجزاء المختلفة للكيان الإجتماعي و بالذات جهاز الدولة و الشركات المساهمة... إلخ"، و هكذا يلخص الإقتصادي "كالبريث" "Calbraith" الذي يعد أحد مؤسسي هذه المدرسة إلى أن أزمات النظام الرأسمالي و أزماته، هي نتاج لطبيعة المؤسسات التي تميز المجتمع الرأسمالي الصناعي و ما ينشأ عنها من صراعات و هي ترجع في الأخير إلى قوة المؤسسات الإحتكارية و سيطرتها على الأسواق، لذلك فإن تحقيق التوازن الاقتصادي و الخروج من مأزق الركود الإقتصادي من وجهة نظر "Calbraith" يتطلب ذلك تطبيق نوع من التخطيط الإقتصادي للتنسيق بين قطاع الشركات الكبرى و بين القطاع الحكومي خاصة في ضوء الشلل الذي أصاب فعاليات نظام السوق.¹

الفرع الثاني : نظريات العرض الكلي المفسر للأزمات الاقتصادية

تؤثر أزمات جانب العرض (الإنتاجية) مباشرة في جانب الإنتاج، و تمثل أهم أزمات الجانب الحقيقي التقدم التكنولوجي متمثلا بالإبتكارات و الإختراعات، بالإضافة إلى التغيرات المناخية و الكوارث الطبيعية و الحروب و الثورات و النزاعات الإقليمية، و إكتشاف موارد جديد للموارد الخام أو تغير مصادر التوريد، و يعد إرتفاع الأسعار العالمية للمدخلات المستورة من السلع الوسيطة و المواد الخام مثل البترول (صدمة البترول)، من أهم الأزمات التي تحدث في جانب العرض، و أكثرها شيوعا و إنتشارا، و خاصة أن الأزمات التكنولوجية يصعب أن تفسر الأزمات في الأجل القصير، نظرا إلى كونها تتم تدريجيا و ببطء، و تأخذ فترات زمنية طويلة نسبيا.²

من أشهر النظريات التي تركز على تقلبات الإنتاجية باعتبارها المصدر الأساسي لحدوث الأزمات الاقتصادية، ما يعرف بإسم نظرية دورات الأعمال العينية أو الحقيقية "Theory Real Business Cycle"، التي ظهرت في إطار الفكر النيوكلاسيكي و مبدأ التوقعات الرشيدة.

¹-أحمد زين الدين-"طبيعة الأزمات الاقتصادية و دوافعها الرئيسية"-مرجع سبق ذكره-ص41.

²-Rober J.Gordon-"*Macroeconomics*"-8th edition-Addisson Wesley Longman-New York -2000-p556.

1-تداعيات الأزمات الاقتصادية وفقا لنظرية "شومبيتر" : يعد جوزف "شومبيتر" (1883-1950) في بداية القرن العشرين أول من أشار إلى أهمية الاختراعات و الإكتشافات الجديدة و ما تحدته من آثار إيجابية على الإنتاج و توفير فرص عمل جديدة للإستثمار ، مما يؤدي إلى حالة من الراج و التوسع في النشاط الإقتصادي، حتى إن البعض يشير إلى أنه يمكن أن نطلق على نظريته نظرية الابتكار، و وفقا لهذه النظرية فإن الأزمات الاقتصادية هي نتيجة حتمية للنمو الإقتصادي للمجتمع الرأسمالي، فهي صفة متأصلة في النشاط الإقتصادي للدول الصناعية، و الأزمات الاقتصادية تتوأكب مع حدوث الإكتشافات و الإختراعات الحديثة، و التي يستوعبها النشاط الإقتصادي و تترجم في صورة المزيد من السلع و الخدمات.¹

يبدأ "شومبيتر" في تحليله للتقلبات الاقتصادية من وضع ساكن في النظام الإقتصادي، فيؤكد على أنه في حالة عدم وجود الإختراعات و الإبتكارات سوف يظل النشاط الإقتصادي في حالة سكون، فلا يحدث أي تغير في أساليب الإنتاج و تظل الموارد المتاحة ثابتة و لا تتغير، و لا يوجد أي تغير في التوقعات حول الظروف المستقبلية، و يظل الإقتصاد عند وضع التوازن حيث إن الكمية المعروضة من السلع و الخدمات تتفق تماما مع الطلب، و كل منشأة تنتج الكمية المثلى لها بإستخدام أساليب الإنتاج المتاحة، و على العكس ففي حالة الإختراعات و الإكتشافات الجديدة تنعكس كل الظروف السابقة، حيث تظهر أساليب فنية جديدة، و تبدأ المتغيرات الاقتصادية تتحرك على نحو غير متوقع، و بالتالي تصبح هناك حالة من عدم التأكد حول الظروف المستقبلية و بالأخص فيما يتعلق بتكاليف الإنتاج و الأسعار، و مع ظهور منتجات جديدة و أساليب إنتاجية جديدة يؤدي ذلك إلى تتابع حالي الراج و الإنكماش أي حدوث دورات إقتصادية.²

2-تداعيات الأزمات الاقتصادية وفقا لنظرية دورات الأعمال العينية : تمثل نظرية دورات الأعمال العينية إمتداد للفكر النيوكلاسيكي الذي ظهر خلال سبعينيات القرن الماضي على يد "روبرت لوكا"، و الذي إعتمد عليها في ما بعد "كيدلاندا" و "برسكوت" في بداية ثمانينات القرن العشرين.

تتمثل الصدمة الأولية المحدثه للأزمة الاقتصادية وفقا لهذه النظرية في التغيرات في الإنتاجية التي تحدث نتيجة للصددمات التكنولوجية، و هذه النظرية لا تنكر وجود مصادر أخرى للصددمات مثل الإضطرابات الدولية، و الحروب، و تغير المواد الخام الرئيسية، و الظروف المناخية... إلخ، فكل هذه العوامل تؤثر على الإنتاجية و بالتالي على العرض، و لكن هذه النظرية تعظم من دور التغيرات التكنولوجية كمصدر أساسي

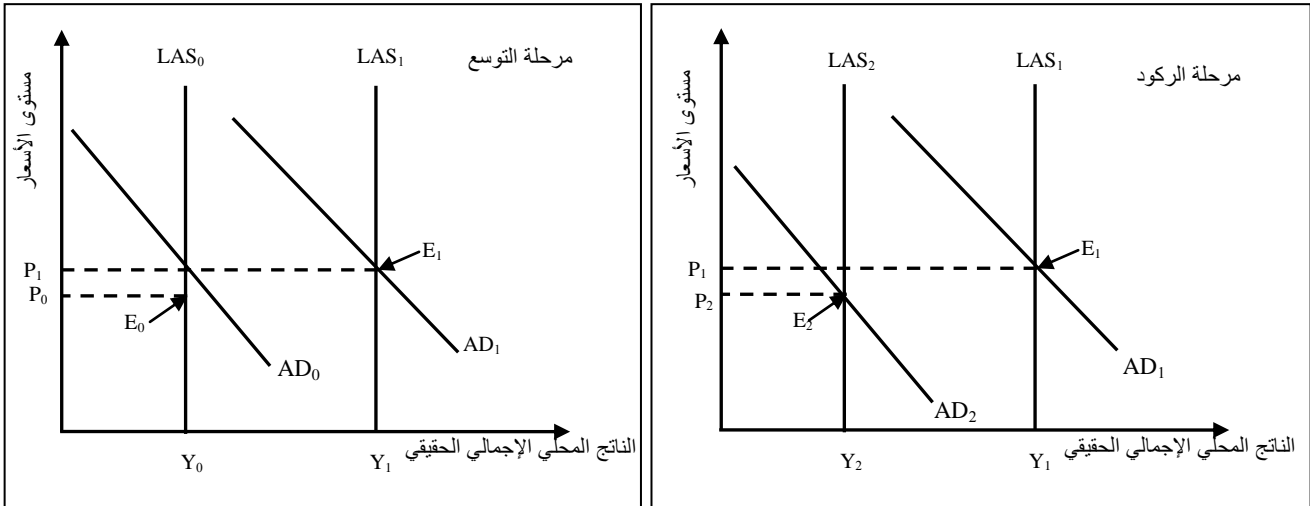
¹- محمد البنا- "التخطيط و التنمية الاقتصادية"- جامعة المنوفية-بيروت-1992-ص63.

²-عبد الرحمن يسري أحمد- "النظرية الاقتصادية الكلية"- جامعة الإسكندرية-مصر-1998-ص335.

لحدوث الأزمات الاقتصادية، حيث أن التغير التكنولوجي في بعض الأحيان يكون سريعا و تبعاً لذلك تنمو الإنتاجية على نحو سريع، و لكن في أحيان أخرى يكون هذا التطور بطيئا و بالتالي تنمو تبعاً لذلك الإنتاجية بمعدل منخفض.¹

يمكن إيضاح ذلك من خلال نموذج توازن الطلب الكلي و العرض الكلي على النحو التالي:²

الشكل 1-6 : التقلبات الاقتصادية وفقا لنظرية دورات الأعمال العينية



المصدر : Micheal Parkin-"Macroeconomics"-Opcit-P421

يوضح شكل 1-6 أنه في حالة التوسع و يفترض أن الإقتصاد عند الوضع التوازني E_0 ، حيث يتقاطع كل من منحنى الطلب الكلي AD_0 ، و منحنى العرض الكلي طويل الأجل LAS_0 ، فعند حدوث صدمة عينية موجبة تؤدي إلى تزايد الإنتاجية فيتزايد الإنفاق الاستثماري فينتقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين من AD_0 إلى AD_1 ، و من جهة أخرى تتزايد معدلات التشغيل فيتزايد الإنتاج الكلي، و ينتقل منحنى العرض الكلي طويل الأجل جهة اليمين من LAS_0 إلى LAS_1 ، و بالتالي يتوازن الإقتصاد الوطني عند الوضع E_1 ، حيث يتزايد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من Y_0 إلى Y_1 ، و يتزايد المستوى العام للأسعار من P_0 إلى P_1 .

يوضح شكل 1-6 أنه في حالة الركود الإقتصادي، و يفترض أن الإقتصاد الوطني عند الوضع E_1 حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي AD_1 ، و منحنى العرض الكلي طويل الأجل LAS_1 ، و عند حدوث صدمة عينية سالبة فهذا يؤدي إلى إنخفاض الإنتاجية و الإنفاق الاستثماري، و بالتالي ينتقل منحنى الطلب الكلي جهة اليسار من AD_1 إلى AD_2 ، و من جهة أخرى تنخفض معدلات التشغيل و الإنتاج الكلي، و بالتالي

¹-عبد الباسط وفا-"الدورات الاقتصادية العينية و التفسير النيوكلاسيكي الحديث للتقلبات الاقتصادية"-دار النهضة العربية-2000-ص07.

² - Micheal Parkin-"Macroeconomics"-Opcit-P421.

ينتقل منحني العرض الكلي طويل الأجل جهة اليسار من LAS_1 إلى LAS_2 ، و يتوازن الإقتصاد الوطني عند النقطة E_2 ، حيث ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من Y_1 إلى Y_2 ، و ينخفض المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 .

وفقا لهذه النظرية لا يوجد أي مبرر لتدخل السياسات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق الإستقرار الاقتصادي و خفض حدة التقلبات الاقتصادية على أساس أن هذا سوف يؤدي إلى إنقاص رفاهية الأفراد، فنظرية دورات الأعمال العينية تقوم على إفتراض المرونة الكاملة للأسعار، فمن خلال ما تسمح به من تغيرات في العرض الكلي و الطلب الكلي تضمن التوازن الدائم في الأسواق.

المبحث الثاني : الأزمات الاقتصادية الخارجية

تشير الأحداث الاقتصادية الجارية إلى تزايد و إنتشار الأزمات الاقتصادية الخارجية في معظم إقتصاديات دول العالم مع تزايد تحريرها الإقتصادي و إندماجها في النظام الإقتصادي العالمي، و في ظل العولمة الإقتصادية لن تكون هناك دولة آخذة في النمو أو متقدمة بعيدة عن التعرض للأزمات الاقتصادية الخارجية في الوقت الذي تعجز فيه دول كثيرة عن مواجهة هذه الأزمات. و من أشهر الأزمات الاقتصادية الخارجية حدوثا و أكثرها شيوعا و إنتشارا هي أزمات أسعار النفط التي تحدد أسعاره عالميا. تعتبر الأزمات الاقتصادية الناتجة عن صدمات أسعار البترول من أهم أزمات جانب العرض (الإنتاجية) كونها تؤثر مباشرة في جانب الإنتاج، يعتبر النفط مادة حيوية و أساسية للصناعة و التجارة الخارجية إذ يؤثر في جميع أوجه النشاط الإقتصادي، فقد إرتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذه السلعة التي كان لها الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية.

المطلب الأول : مفهوم الأزمات الاقتصادية الخارجية

الأزمة الاقتصادية إما أن تكون عنيفة أو بطيئة، و قد يكون لها آثار سلبية أو إيجابية، و قد تكون محلية يقتصر أثرها على بلد أو دولة معينة، أو تكون عامة شاملة لعدة دول أو العالم بأسره. لكن ما يهمنا هو الأزمات الاقتصادية الخارجية، و ذلك بسبب أن آثارها و إنعكاساتها تكون أقوى و أكبر على الإقتصاد المحلي من الأزمات الداخلية، نتيجة للإنتفاع التجاري العالمي و إنعدام القيود و الحواجز جعل إستيراد و إنتقال الأزمات من الخارج أمر وارد الحدوث.¹

¹- جيهان محمد السيد و إيناس فهمي حسين- "أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الإقتصاد المصري"-مجلة بحوث إقتصادية عربية-

الفرع الأول : تعريف الأزمات الاقتصادية الخارجية

توضح الدراسات الاقتصادية أن الأزمات الاقتصادية يمكن أن تنقسم إلى أزمات محلية، و أزمات خارجية أو عالمية و من أهمها أزمات الناتج العالمي و أزمات أسعار البترول التي تؤثر بدرجات متفاوتة في كافة دول العالم، و تنتقل آثارها من خلال مجموعة من الروابط التجارية و المالية بين الدول.¹

عادة ما تتم الإشارة إلى العديد من الأزمات الاقتصادية الخارجية كسبب رئيسي لضعف الأداء التنموي للبلدان النامية، و تقع تحت مظلة هذه الأزمات العديد من المتغيرات مثل إنخفاض اسعار السلع أو تقلباتها، أو تطورات الإقتصاد الدولي (أسعار سعر الصرف و الفائدة مثلا)، و غيرها. و يرى العاملون في المؤسسات الدولية، البنك الدولي على سبيل المثال، أن دور الأزمات الخارجية محدود جدا في تفسير الأزمات في الأداء الإقتصادي معبرا عنه بمعدل النمو، و أن مصدر الأزمات يعزى أساسا إلى مشاكل داخلية تتمثل بالسياسات بشكل خاص. إن الإهتمام بالأزمات الخارجية في حالة بلدان المنخفضة الدخل أمرا مفهوما في ظل الخصائص الهيكلية السائدة في هذه البلدان (خاصة الإعتماد المفرط على صادرات سلع أولية، و إعتمادهم على تدفقات المساعدات)، إلا أن قائمة الخصائص الهيكلية هذه لا تبرهن أن الأزمات الخارجية تعد مصدرا مهما لتفسير الأزمات الاقتصادية، و أن الأزمات الداخلية ممثلة بسوء السياسات، وعدم الإستقرار السياسي، و الصراعات، هي المسؤولة أساسا عن هذه الأزمات.²

الفرع الثاني : أسباب حدوث الأزمات الاقتصادية الخارجية الشائعة

من أمثلة الأزمات الاقتصادية الخارجية الشائعة الحدوث هي التقلبات في سعر النفط الخام، و إنخفاض الطلب الأجنبي على صادراته من الدول الآخذة في النمو الراجع إلى ركود أو الكساد في الدول الصناعية المتقدمة.

يعد النفط و مشتقاته من أهم مصادر الطاقة اللازمة لعمليات الإنتاج و لإستخدامات الأفراد الإعتيادية، حيث تشكل حصة النفط 36.8% من إجمالي إستهلاك الطاقة العالمي، و من هنا فإن أي تغير في أسعار النفط العالمية سينعكس على إقتصادات كافة الدول و بالتالي على الإقتصاد العالمي. و يعتمد مدى

¹-Bedri Kamil-"*Determinants of MENA Countries to Global Shoks A State Space Approach*"-the Economic Research Forum Cairo-Working Paper-N 530-2010-P2.

²-أحمد الكواز-"مأزق التنمية بين السياسات الاقتصادية و العوامل الخارجية"-المعهد العربي للتخطيط بالكويت-2007-ص20.

تأثير تغير أسعار النفط على مقدار و نسبة التغير في السعر و الفترة التي تستغرقها الأسعار حتى تعود إلى وضعها الطبيعي، و السياسات التي تتبعها الدولة للحد من الآثار الناجمة عن أزمات أسعار النفط.

1-تعريف الأزمات السعرية للنفط : بأنها إحتلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى إرتفاع أو إنخفاض حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة قد تطول، حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض و الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق، كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل التنظيمات الدولية و العوامل الجيوسياسية.¹

إن أسعار النفط تشبه جميع أسعار السلع و الخدمات في أنها تحدد عند توازن الكميات المطلوبة مع المعروضة، و مع ذلك فهناك بعض الخصائص المميزة التي تجعل أسواق النفط مختلفة عن أسواق السلع و الخدمات، و الذي يظهر جليا من خلال تعرض أسعار النفط لنوبات متكررة، فمن ناحية لا يوجد بديل جاهز للنفط في المدى القصير خاصة في قطاع النقل، و نتيجة لذلك فإن الطلب على النفط سيقى غير مرن بالنسبة للتغيرات في أسعار.² سواء كان ذلك عند زيادة السعر فإن الكميات المطلوبة لا تتقلص أو تنكمش، أو في حالة إنخفاض السعر فإن الكميات لا تتوسع أو تزداد بصورة أكبر مما هي عليه لتغير السعر.³

و من ناحية أخرى فإنه و لتطوير قدرات إنتاجية جديدة في سوق النفط يتطلب الأمر فترات طويلة مما يعني أن الكميات المعروضة في الفترة القصيرة تميل إلى الثبات، و نتيجة لذلك فإن أي تحول غير متوقع في أسواق النفط في ظل عدم مرونة كل من الطلب و العرض سيؤدي بالضرورة إلى تقلبات حادة في الأسعار في المدى القصير من أجل الوصول إلى حالة التوازن، بمعنى أن وجود توقعات حول تغيرات الكميات المعروضة في الأجل القصير حتى و لو كانت في نطاق ضيق يمكنها أن تؤدي إلى حركة حادة في السوق.⁴

2-العوامل المؤثر في تقلبات أسعار النفط : قد أدت مميزات النفط و أهميته الاقتصادية و الطاقوية و السياسية إلى أن تكون أسعار النفط هي الأخرى متميز عن باقي أسعار السلع الأخرى سواء في مسار تطورها أو في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار في الأسواق النفطية.

¹ -داود سعد الله- "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2010/2000"-مذكرة ماجستير-كلية العلوم الاقتصادية و علوم

التسيير-جامعة الجزائر03-الجزائر-2012/2011-ص40.

²-According to World Energy Outlook-"the share of transport in world oil demand has been 52% in 2006. The comparative figure for the US is 66%"-International Energy Agency (2008c)-World Energy Outlook 2008-OECD/IEA-Paris-P99.

³ -محمد أحمد الدوري-"محاضرات في الإقتصاد البترولي"-ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-1983-ص171.

⁴-Lafargue François-"Rivalité énergétique mondiale"-Une études- déc 2008- tome 409-N° 4100-P85.

إذا نظرنا إلى النفط الخام كسلعة و حولنا تطبيق المبادئ النظرية لتحديد سعرها و جدنا أن هذه السلعة سلعة سياسية أحاطت بها ظروف و سياسات و إستراتيجيات و عوامل جيوسياسية فريدة من نوعها حالت دون تحقيق السعر الحقيقي، أي لا تنطبق عليها معايير التحليل الإقتصادي و حدها لهذه السلعة نظرا لتدخل عوامل و ظروف عديدة في السوق النفطية بغية تحقيق أغراض و مصالح إقتصادية مجسدة في شكل تنظيمات دولية قامت بدور كبير كعامل مؤثر في تسعير النفط في الأسواق العالمية، و سنوضح ذلك كمايلي :

أ-العوامل المؤثر في العرض النفطي : يقصد بالعرض النفطي الكميات المتاحة من السلعة النفطية في السوق الدولية بسعر معين و خلال فترة زمنية محدودة، و العرض النفطي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة من البائعين أو أطراف عارضيين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد، و يتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.¹ توجد العديد من العوامل و الأسباب التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع و الإنخفاض، و تختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر، و من أهم هذه العوامل نجد² :

-الإحتياطيات و الطاقة الإنتاجية : تعتبر الإحتياطيات و الطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الإحتياطيات المؤكدة كبيرة كلما زاد الإعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية ؛

-السعر : تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فإرتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لإعتبارات إحتكارية فضلا عن المدى الزمني؛

-المستوى التكنولوجي و التقني لأدوات الإنتاج : يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن النفطية، و بالتالي يساعد في إكتشاف إحتياطيات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للنفط؛

-المصادر البديلة للنفط و أسعارها : تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض النفطي، فإنخفاض الأسعار و جودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي و بالتالي ينخفض العرض في حالة إنخفاض الطلب الناتج أصلا عن إنخفاض أسعار السلع البديلة؛

1 و عبد الله محمد حاسم- "إقتصاديات الموارد الطبيعية"- مكتبة طريق العلم-بغداد-1992-ص311. -هاشم علوان حسين

2-حسين عبد الله- "مستقبل النفط العربي"-مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت-2006-ص247.

-الحروب و الأحداث السياسية : كانت و مازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثر في العرض النفطي العالمي، فخلال حروب و أزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة إختلالات فبدء من الأزمة النفطية الأولى سنة 1980 و مع بداية الألفية أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة 1973 ثم 1979 للدفاع كملف غزو العراق و أفغانستان و ملف إيران النووي و غيرها من القضايا؛

-السياسات النفطية للدول المنتجة : تاريخيا إنتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن إختصارها في الآتي :¹

-سياسة تغليب المتطلبات المالية 1973-1985 : تكمن هذه السياسة في الحد من العرض النفطي بحيث يكون مناسباً للطلب عليه و إعطائه السعر الفعلي، أي تغليب السعر و المتطلبات المالية على العرض؛

-سياسة تغليب السوق 1986-1999 : تكن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق التوازن بينه و بين الطلب عليه، و ذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لإستعادة حصتها في السوق و التي فقدتها بداية الثمانينات؛

-سياسة تثبيت الأسعار (إبتداء من عام 2000) : تجمع هذه السياسة بين السياستين السابقتين، حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول الأوبك حسب وتيرة إرتفاع و إنخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق 22-28 دولار لأكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل/اليوم.

ب-العوامل المؤثر في الطلب النفطي : يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة و قدرة الأفراد و المؤسسات في الحصول على هذه السلعة، و تلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من إستعمالات تلك السلعة عند سعر معين و خلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو إستهلاكية.²

يتأثر الطلب النفطي كباقي النشاطات الإقتصادية بعدة عوامل منها :³

1- حسين عبد الله- "مستقبل النفط العربي"-مرجع سبق ذكره-ص247.

2-هاشم علوان حسين و عبد الله محمد جاسم- "إقتصاديات الموارد الطبيعية"-مرجع سبق ذكره-1992-ص320.

3-صباح نعوش- "إلى أين أسعار النفط"-مجلة أخبار النفط و الصناعة-الإمارات العربية المتحدة-أكتوبر 2000-من

"-WWW.moenr.gov.ae.10:30-2016/11/03-الموقع :

-الاستقرار السياسي في العالم : يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب النفطي و الذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فإضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات، ففي الوقت الحالي شهدت أسعار النفط مستويات عالية فاقت 70 دولار للبرميل و ذلك بسبب حالة الإضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا وغيرها ما يثير التخوف بين الحين و الآخر حول إنقطاع إمدادات النفط و ما يترتب على هذا التخوف من إستغلال السوق من قبل المضاربين في السوق النفطية للحصول على الأرباح ، و على هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر إستهلاكا و في مقدمتها أمريكا لتخزين كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر لمواجهة العجز المتوقع بالرغم من أن تكاليف تخزين النفط تعتبر مرتفعة و مكلفة؛

-المناخ : يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب البترولي، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى إستهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت و المصانع و غيرها، و في فصل الصيف أيضا يرتفع الإستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية و التي تدفع العائلات إلى إستهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبنزين، و يرتفع إستهلاك النفط من المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف الإنتاج حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر؛

-النمو السكاني : يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثر في الطلب النفطي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا و متزايد فإن ذلك يؤدي إلى توسع و نمو الطلب بإفتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة نمو الإقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد، و يؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم و تطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، ففي سنة 1950 كان عدد السكان العالم 2.5 مليار نسمة إستهلاك 11.7 مليار برميل نفط، أما سنة 1999 بلغ عدد السكان العالم 6 مليار نسمة تم إستهلاك 96.2 مليار برميل نفط، و يتوقع أن يصل عدد السكان العالم سنة 2050 إلى 09 مليار نسمة مع إستهلاكهم لحوالي 200 مليار برميل نفط، و بالرغم من أن العامل السكاني عامل مهم غير أن تأثيره على الطلب العالمي للنفط يكون نسبيا و متكاملا مع باقي العوامل الأخرى خاصة الإنتاج و الدخل القومي، فالمناطق المتقدمة صناعيا يشكل سكانها 18% من سكان العالم غير أنهم يستهلكون 70% من نفط العالم، أما بقية سكان العالم و الذين يشكلون 72% فإنهم يستهلكون 30% فقط من نفط العالم؛

-أسعار السلع البديلة : تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط، إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر النفط و بالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة

و بأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض و تراجع الطلب على النفط، و من أهم السلع البديلة و المنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية و الطاقة الذرية، و تتميز هذه السلع بإرتفاع تكاليف إنتاجها و تطلبها لمهارات فنية و تكنولوجيا و أساليب متطورة و متقدمة لإستغلالها و إنتاجها و إستعمالها، إضافة إلى صعوبة نقلها كل هذه الأسباب و غيرها تجعل هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف و محدود على المدى القصير و المتوسط مقارنة مع النفط.

ج-التنظيمات الدولية : إن الظروف و المدخلات و الأحداث الناتجة من الشركات النفطية العالمية الإحتكارية لمدة تجاوزت نصف قرن، و كذلك بالنسبة للممارسات الدول النفطية خلال السبعينات القرن الماضي و ما نتج منها من تغير في موازين القوى ، كل هذه التطورات في السوق النفطية عجلت بإتجاه تنظيم جهودات الدول النامية و الدول الصناعية عبر منظمات دولية من شأنها الدفاع عن مصالح الحيوية لتلك البلدان، و من أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية :¹

- منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)؛

- الوكالة الدولية للطاقة.

بالرغم من أهمية العرض و الطلب في تحديد السعر و الطلب إلا أن "منظمة الأوبك" أدركت بأن هناك إعتبارات أخرى تتعلق بسقف الإنتاج أو الحصص الدول المنتجة و ضرورة الإلتزام بهذه الحصص لا تقل أهمية، آخذين في الحسبان أثر ذلك على نمو الإقتصاد العالمي و إنعكاسه على مستوى الطلب، و برز أيضا عامل أساسي و هو التنسيق بين الأعضاء في الأوبك و الدول المنتجة للنفط خارج المنظمة مثلا الترويج ثاني أكبر مصدر للنفط بعد السعودية و كذلك المكسيك و أنغولا، و إستنادا إلى هذه المعطيات أقرت منظمة الأوبك في شهر مارس 1999 آلية لضبط أسعار النفط تقضي بتخفيض مستوى الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا إذا ما بقي سعر سلة نفوط الأوبك أقل من 22 دولار لمدة عشر أيام متواصلة، و زيادته بنفس الكمية إذا إرتفع السعر فوق 28 دولار لبرميل سلة نفط أوبك طوال 20 يوم متواصلة.²

¹ - ماجد بن عبد الله المنيف - "منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) نشأتها و تطورها و التحديات التي تواجهها" - مجلة بحوث إقتصادية عربية - العدد 41 - السنة 2008 - ص 73.

² منظمة الأوبك : تأسست المنظمة في عام 1960م مقرها في العاصمة النمساوية "فيينا" لتنسيق و توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء الإثني عشر و هم الجزائر، أنغولا، إكوادور، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا.

- "أسواق النفط العالمية" - تقرير المعهد العربي للتخطيط بالكويت - العدد السابع و الخمسون - 2005 - ص 15.

تعتبر الدول النفطية خاصة الدول الأعضاء في منظمة الأوبك من أشد الأطراف تأثراً بما يجري في سوق النفط لإرتباط عملية نموها الإقتصادي و الإجتماعي بالدخل النفطي، لذلك قامت بأخذ زمام المبادرة لإعادة التوازن لأسواق النفط، تواماً مع المساعي التي بدأتها في عام 1999 و إنتهت بأحداث نقلة هامة في أسواق النفط، فقد إنتقل إهتمامها في عام 2000 إلى مدى كفاية الطاقة الإنتاجية لتلبية الزيادة في الطلب على النفط حيث قامت الدول الإنتاجية بزيادة إنتاجها أربع مرات بلغ مجموعها ما يقارب 04 مليون برميل يوميا سعياً لتهدئة السوق، و التخفيف من حجم المضاربة التي سيطرت على الأسواق المستقبلية.¹

و الجدول الموالي يبين أهم السياسات التسعيرية المتخذة من طرف منظمة الأوبك خلال الفترة 2000-2011 كما يلي :

الجدول 1-1 : أهم السياسات التسعيرية المتخذة من طرف منظمة الأوبك خلال الفترة 2000-2011

السنة	سعر الأوبك	الإجراءات المتخذة من طرف الأوبك	النتيجة
2000	27.6 دولار للبرميل	زيادة في كمية الإنتاج بهدف رفع سعر النفط الذي كان منخفض في سنة 1999 (17.5 دولار للبرميل)	-حالة من الإستقرار في سوق النفط العالمي؛ -تراجع مناخ المواجهة بين المنتجين و المستهلكين
2001	23.1 دولار للبرميل	تخفيض في الإنتاج نتيجة لإحداث الحادي عشر من سبتمبر في الو.م.أ	-الحد من تراجع أسعار النفط
2002	24.3 دولار للبرميل	خفض الإنتاج إلى 1.5 م/ب/ي	-إرتفاع فس سلة الأوبك ضمن النطاق السعري (22-28 دولار للبرميل)
2003	28.8 دولار للبرميل	زيادة في الإنتاج بـ 1.5 م/ب/ي نتيجة لنقص في حصة العراق من النفط بسبب الحرب عليها في 2003	-إستقرار سوق النفط العالمي
2004	36 دولار للبرميل	زيادة في إمدادات النفط نتيجة لإرتفاع الطلب عليها	-إرتفاع مستمر في أسعار لنتف
2005	50.6 دولار للبرميل	زيادة الإمدادات بسبب ارتفاع الطلب عليه بسبب توقف إمدادات النفط خارج الأوبك	-إرتفاع مستمر في أسعار النفط.
2008	94.08 دولار للبرميل	إنخفاض الطلب على النفط، نتيجة حدوث أسوأ أزمة مالية عالمية بسبب	-تفاقم الوضع في الأسواق المالية

¹-منظمة الأوبك- "تقرير الأمين العام السنوي السابع و العشرون"-2000-ص17.

العالمية أثر سلبا على سوق النفط	إختيار سوق الرهن العقاري عالي المخاطر في الو.م.أ		
-مزيد من التدهور و الفوضى المالية، و العالم يمر بأسوء حالات الركود الإقتصادي و كذلك النمو السلبي للبلدان الصناعية و تباطؤه في البلدان النامية	خفض الحصص الإنتاجية في ثلاث مناسبات مختلفة ليصل إجمالي الخفض إلى 4.2 مليون/ب/ي و هو أعلى مستوى للخفض على لإطلاق.	60.88 دولار للبرميل	2009
-بداية التحسن في أسعار النفط نتيجة لقرارات الخفض المطبقة في عام 2009	إستمرار المنظمة في تطبيق التخفيض و المحافظة على سياستها الإنتاجية من دون تغيير	77.38 دولار للبرميل	2010
-إرتفاع أسعار النفط مع بقاء التوازن في سوق	توازن في سوق العرض و الطلب على النفط العالمي	107.4 دولار للبرميل	2011

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك 2000-2011.

د-العوامل الجيوسياسية : كان هناك إجتماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب و عرض و مستويات المخزون غير كافية لتعليل الإختلال في مستويات الأسعار خاصة في السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية و العوامل الجيوسياسية و الكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط، حيث لم يكن هناك أي شح في مستوى الإمدادات النفطية التي تعتبر العامل التقليدي الرئيسي وراء أي ارتفاع أو إنخفاض قد يطرأ على الأسعار.¹

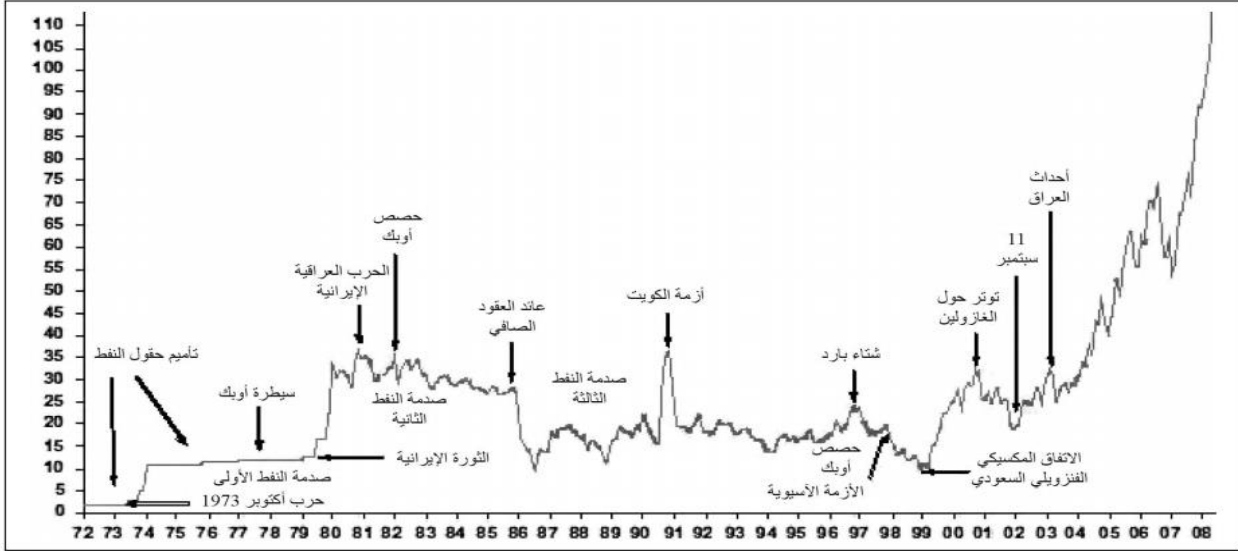
المطلب الثاني : الأزمات الاقتصادية الخارجية في الفترة 1970-2015

إن أسباب حدوث أهم الأزمات الاقتصادية الخارجية و المتمثلة في أزمات أسعار النفط، عادة ما تنتج عن الإختلالات السياسية التي تمس الدول المصدرة للنفط أو أسباب إقتصادية تتعلق بتزايد الطلب و توقعات الأسعار. و لقد شهدت أسواق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط أثرت على كافة إقتصاديات دول العالم، و من أبرزها أزمة الطاقة الأولى في بداية سبعينيات القرن الماضي و الصدمة العكسية لأزمة 1986 التي إنخفض فيها سعر النفط إلى النصف أعقبها أزمة الأسعار عام 1991 و أزمة سنة 1998 أين وصل سعر البرميل من النفط إلى أقل 10 دولارات، و خلال الفترة 2000-2006 تجاوزت أسعار النفط سقف 100 دولار للبرميل، مما سمح للدول المنتجة و المصدرة للنفط بتحقيق طفرة نفطية كما هو مبين في

¹- "الأزمة المالية العالمية و إنعكاساتها الأولية على صناعة البترول في الأقطار العربية"-مجلة النفط و التعاون العربي-الإدارة الاقتصادية-أوبك-

الشكل رقم 1-7، لكن عاد الإنخفاض منذ النصف الثاني من سنة 2014 بسبب تضافر عدة عوامل خاصة بسوق النفط.

الشكل 1-7 : التمثيل البياني للأزمات الاقتصادية الخارجية 1973-2008



المصدر : جون بيير فاين- "التحديات في صناعة النفط و الطاقة : الإحتياجات و الأسعار و البيئة"-
مجلة النفط و التعاون العربي-العدد 127-2008-ص166.

الفرع الأول : الأزمات الاقتصادية الخارجية لسنة 1973، 1978، 1986

لقد نجحت منظمة أوبك في الحفاظ على أسعار النفط الإسمية في حوالي 2.18 دولار للبرميل خلال حقبة الستينيات القرن الماضي على الرغم من تراجع في القيمة الإسمية إلى حوالي 0.7 دولار للبرميل و ذلك حتى عام 1973 حيث ظهرت أزمة النفط الأولى و توالى بعدها أزمة أسعار النفط سنة 1978.

1-أزمة سنة 1973 : لقد أطلق على هذه الأزمة إسم أزمة تصحيح الأسعار النفطية و تقييم برميل النفط بقيمة الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973 قرر منظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولارات للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار أي رفع السعر بنسبة 400%.

أدى إنخفاض المتواصل في الأسعار الحقيقية للنفط إلى توزيع عائدات النفط في صالح الدول المستوردة و على حساب الدول المصدرة، و لذلك قامت الدول المصدرة للنفط بالبحث عن أية وسيلة لرفع أسعار النفط

و إعادة توزيع العائدات لصالحها، و قد و جدت الدول العربية المصدرة للنفط أن العلاقات السياسية هي أفضل وسيلة لذلك مدعمة بقدرتها على السيطرة على جانب العرض ضمن منظمة أوبك.¹

يميل كثير من الكتاب إلى إعتبار قرار منظمة أوبك في 16 أكتوبر 1973 م برفع أسعار النفط لأول مرة بقرار منفرد من الدول المصدرة، نقطة البداية لأزمة سبعينات القرن الماضي، و التي تتلخص في تزايد أسعار النفط بصورة دورية و سريعة، كما يفضل بعض الكتاب جعل قرار أوبك في اليوم نفسه بإستخدامه كسلاح سياسي خلال حرب أكتوبر 1973 م كنقطة بداية الأزمة.²

قررت الدول العربية إستخدام النفط كسلاح للضغط على الدول الغربية لمنعها من الإستمرار في دعم إسرائيل في الصراع العربي الإسرائيلي،³ حيث أن الملك "فيصل بن عبد العزيز" ملك المملكة العربية السعودية قرر بتاريخ 17 تشرين أول من عام 1973 وقف صادرات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب دعمها العسكري المتواصل لإسرائيل و إلى هولندا بسبب قيامها بتجنيد المتطوعين للقتال لصالح إسرائيل، و خلال خمسة أيام كانت كافة الدول العربية المصدرة للنفط قد إنضمت إلى المملكة العربية السعودية في قرارها و أوقفت صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية و هولندا.⁴

لقد أدى وقف الصادرات العربية النفطية إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى حدوث إرتفاع كبير في أسعار النفط، حيث أدى إنخفاض عرض النفط بالنسبة لأكثر مستهلك للنفط بالعالم إلى إتاحة الفرصة للدول المصدرة للنفط لرفع الأسعار لتصل إلى 11.65 دولار في بداية عام 1974، و على الرغم من أن هذا الإرتفاع أدى إلى إعادة توزيع النفط في صالح الدول المصدرة إلا أن الأثر على الدول المستوردة كان جسيماً.⁵

تزايد مركز الدول المنتجة و المصدرة للنفط في السوق العالمية حيث أنه و منذ بداية السبعينات القرن الماضي و مواجهات الدول المصدرة للنفط مع الشركات النفطية تثبت تزايد قوة الدول المصدرة و صلابتها موقفها في التفاوض بشأن سياسات الإنتاج و التسعير المتعلقة بالنفط. و قد كان قرار منظمة أوبك في 16 أكتوبر 1973 بمثابة إعلان عن نهاية سيطرة الشركات النفطية و الدول التي تتبعها هذه الشركات على مجريات الشؤون النفطية و بداية عصر جديد أصبحت معه الدول المنتجة للنفط صاحبة السيادة المطلقة على ثروتها الطبيعية التي أثبتت فعاليتها و نجاحها في تخطيط السياسات النفطية، و كان من الطبيعي أن تقوم الدول المنتجة

¹-عبد الله حسين-"عرض الطاقة و مستقبل العلاقات الدولية"-مجلة السياسة الدولية-العدد 164-2006-ص71، 74.

²-سيد فتحي أحمد الخولي-"إقتصاد النفط"-دار زهران للنشر و التوزيع-المملكة العربية السعودية-1997-ص05.

³-International energy supply-"a perspective from the industrial world"-the Rockefeller foundation-1978-P19.

⁴-G.Salameh-"Is a third oil crisis inevitable?"-D.G-England-P55.

⁵-عبد الله حسين-"عرض الطاقة و مستقبل العلاقات الدولية"-مرجع سبق ذكره-ص72.

بتصحيح أسعار النفط نظرا لكونه ثروة نابضة ذات أهمية حيوية لإقتصاديات دول العالم بأسره، و لهذا فقد إرتفع السعر المعلن بنسبة 70%.

و قد عبر الرئيس الأمريكي "نيكسون" عن الضرر الإقتصادي الذي لحق بالعالم من جراء إرتفاع أسعار النفط بالمقولة الشهيرة "إن الأضرار الاقتصادية الناتجة عن قطع إمدادات النفط عن أوروبا الغربية و اليابان تعادل الأضرار التي قد تلحق بها من جراء ضربها بقنبلة نووية".¹

لقد نتج عن أزمة الطاقة الأولى ظهور نظام جديد للأسعار (نظام أسعار أوبك) فبعد الحضر العربي إنخفضت المخزونات النفطية في الدول المستهلكة بـ 9%، مما أدى إلى إرتفاع الأسعار المعلنة، فقامت دول الأوبك بتحديد السعر الرسمي للخام المرجعي العربي و الذي ثبت عند 11.65 دولار للبرميل سنة 1973، مما أدى إلى إرتفاع مداخيل الدول المنتجة و الشركات النفطية الكبرى، و الجدول الموالي يوضح تطور عوائد النفطية لأعضاء منظمة الأوبك.

الجدول 1-2 : تطور العوائد النفطية لدول الأوبك سنتي 1973-1974

الوحدة : مليون دولار أمريكي

الدولة	سنة 1973	سنة 1974	الدولة	سنة 1973	سنة 1974
السعودية	4340	25000	نيجيريا	1540	7000
إيران	4200	28600	الجزائر	977	5500
فنزويلا	4150	10000	الإمارات	900	5500
ليبيا	2223	10000	أندونيسيا	1600	5000
الكويت	1735	9300	قطر	463	2000
العراق	1834	7500	الإكوادور	/	800

المصدر : عبد المجيد فريد- "عرب لا نفط"- مؤسسة الأبحاث العربية-بيروت-1986-ص282.

نلاحظ من الجدول رقم أن الدول المنتجة للنفط عرفت مداخيلها إرتفاعا كبيرا، فإنتقلت السعودية من 4.340 مليار دولار سنة 1973 إلى 25 مليار دولار سنة 1974، أما الجزائر فإرتفعت مداخيلها النفطية من 977 مليون دولار سنة 1973 إلى 5.5 مليار دولار سنة 1974. حصل تغير في موازين المدفوعات

¹-G.Salameh-"Is a third oil crisis inevitable?"-Opcit-P56.

و العجز في النظام المالي، حيث إقتطعت نحو 125 مليار دولار من دخل الدول المستوردة للبتترول إلى الدول المنتجة، كما إنخفاض معدل النمو الإقتصادي العالمي و ذلك نتيجة للإرتفاع الذي عرفته أسعار الطاقة بالنسبة للمستهلك.¹

أعتبرة أزمة 1973 بمثابة منعرج تاريخي في الصناعة النفطية، فقد كانت نهاية عصر النفط الرخيص و بداية عصر جديد تمتلك فيه الدول المنتجة و المصدر للبتترول حق تولي زمام التصحيح السعري و إعطاء ثرواتها النفطية العالية الجودة قيمتها الحقيقية و إنهاء عصر إحتكار الشركات النفطية لحق التسعيرة دون مراعاة مصالح هذه الدول التي تعتبر البترول مصدرا رئيسيا في تكوين مواردها المالية.

2-أزمة سنة 1978 : أعلن عمال أكبر مصفاة نفط في العالم و الموجودة في إيران بتاريخ 13 أكتوبر 1978 الإضراب التام و ذلك بناء على توجيهات "آية الله الخميني" و الذي كان في ذلك الوقت منفيا في فرنسا، و قام بتحريض العمال الإيرانيين على الإضراب إلى أن يتنحى "الشاه" عن الحكم في إيران، و في فترة وجيزة إمتد الإضراب ليشمل كافة العاملين في الشركات النفطية في إيران، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض إنتاج النفط من 5.7 مليون برميل يوميا إلى 0.7 مليون برميل ، وقد أعلن "الخميني" أنه لن يتم تصدير النفط في إيران إلى أن يغادر "الشاه" البلاد، وقد تحقق له هذا المطلب بتاريخ 16 جانفي 1979.²

و عند عودة "الخميني" قرر تأمين كافة شركات النفط العامة في إيران و إخضاعها إلى الإدارة الإيرانية، و لنقص الخبرة فإن عودة آبار النفط الإيرانية إلى العمل لم تكن بنفس الكفاءة السابقة الأمر الذي أدى إلى عدم رجوع الإنتاج إلى المستويات التي كانت عندها قبل الأزمة، و هو الأمر الذي ساهم في إستمرار الحرب العراقية الإيرانية التي إندلعت في عام 1981.³

فاقت الآثار الاقتصادية المترتبة عن هذه الأزمة تلك التي نتجت عن أزمة الطاقة الأولى، و ذلك لترافق الأزمة السياسية في إيران مع تزايد في الطلب العالمي على النفط مدعوم بالطلب الياباني المتزايد للنفط، و كذلك وجود بعض الدول المستعدة لدفع أسعار مرتفعة مقابل الحصول على النفط مثل إسرائيل

¹-عبد المجيد فريد-"عرب لا نفط"-مرجع سبق ذكره-ص159.

²-مصطفى بودرامة-"التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر-المؤتمر العلمي الدولي"-مؤتمر التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للمواد المتاحة-07، 08 أفريل 2008-ص11.

³-Abdallah hussein-"*Petroleum and arab economic development*"-Organization of arab petroleum exporting countries-kuwait.

و جنوب إفريقيا التي قطعتها الدول العربية، و قد أدت كل هذه العوامل إلى وصول النفط إلى 34.5 دولار للبرميل.¹

إرتفعت أسعار البترول ثانية و بشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات إثر الحرب العراقية- الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى إنفجار أزمة نفطية ثانية، ثم بعد ذلك تابعت الأسعار إنحدارها حتى وصل البرميل إلى 27.5 دولار للبرميل سنة 1985. لقد كانت للأزمة النفطية الثانية أثر أقوى على دول الأوبك، خاصة فيما يتعلق بحصتها في السوق النفطية، حيث إنخفضت من 49% سنة 1980 إلى 39% سنة 1981، و قد واصلت تقلصها حتى وصلت خلال السداسي الأول من سنة 1982 حوالي 33% من الإنتاج العالمي إضافة إلى هذا قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير السياسة النقدية، و ذلك برفع في أسعار صرف الدولار مقارنة بالعملات الأخرى، و قد إستعملت هذه السياسة من أجل خفض من معدلات التضخم، و أدى ذلك إلى إنخفاض أسعار الإستيراد و تقارب الأسعار الحقيقية للنفط مع الأسعار الإسمية.²

و كانت تطورات إنتاج النفط الخام خلال الأزمة النفطية الأولى و الثانية على النحو التالي:³

الجدول 1-3 : تطورات إنتاج النفط الخام في العالم خلال الفترة 1970-1985

السنة	إنتاج الأوبك سنويا		متوسط إنتاج العالم في اليوم	إنتاج العالم في السنة	متوسط إنتاج العالم في اليوم
	مليون برميل	%			
1970	8.806	52	45.8	16719	23.9
1971	9.406	53	48.0	17663	25.8
1972	10.276	55	51.0	18600	28.2
1973	11.297	53	58.0	21190	31.0
1974	11.199	53	58.2	21228	31.0
1975	9.934	49	55.3	20174	27.2
1976	11.232	51	59.8	21831	30.8
1977	11.478	51	62.1	22672	31.4
1978	10.907	48	62.7	22897	29.9
1979	11.235	48	64.8	23665	30.8
1980	9.838	43	62.1	22757	26.9

¹-R.Brasky & L.Kilian-"*Oil and the macroeconomy since the 1970s*"-Journal of economic perspectives-P221, 239.

²-Benzoni-"*Taux de change-prix du pétrole déséquilibres monétaires internationaux*"-revue économie et société-N° 02-1986-P15.

³-محمد محروس إسماعيل-"*إقتصاديات النفط و الطاقة*"-مرجع سبق ذكره-ص73، 74.

58.4	21265	22.5	39	8.209	1981
55.4	20645	18.5	34	6.937	1982
55.7	20579	17.8	31	6.340	1983
56.1	21106	17.3	30	6.345	1984

المصدر : محمد محروس إسماعيل - "إقتصاديات النفط و الطاقة" -الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع -الإسكندرية-1988-ص72.

نلاحظ من الجدول 1- 03 زيادة إنتاج النفط الخام خلال السنوات 1970-1972 بنسبة 11% أي نسبة 5.5% في المتوسط السنوي، و في الفترة 1973-1974 و هي الفترة التي شهدت إرتفاعا كبير في أسعار النفط الخام (بنسبة 400%) فإن الإنتاج العالمي قد وصل إلى مستوى مرتفع و هو 58 مليون برميل في اليوم خلال السنتين المذكورتين، فقد زاد الإنتاج في عام 1973 بنسبة 14% تقريبا عن مستوى الإنتاج عام 1972 و لكن الإنتاج في عام 1974 بقي عند نفس مستوى سنة 1973، و في سنة 1975 إنخفض الإنتاج العالمي بنسبة 5% نتيجة الفوضى التي سادت السوق العالمية للنفط و نتيجة لتراكم المخزون في أعقاب حرب أكتوبر 1973، مما إنعكس في الزيادة الكبيرة في الإنتاج في نهاية 1973 و بداية 1974، و بداية من سنة 1976 أخذ الإنتاج العالمي يتزايد من جديد و لكن بشكل بسيط، و ذلك لمواجهة الزيادة في الطلب نتيجة الإنتعاش الإقتصاد العالمي الذي أخذ في الظهور بعد أزمة 1973-1974، و قد إستمر الزيادة الإجمالية خلال فترة أربع سنوات المذكورة 7% أي بمعدل 2% في المتوسط سنويا. و بعد سنة 1979 حيث بلغ الإنتاج العالمي ذروته ب 64.8 مليون برميل يومي أخذ الإنتاج العالمي في الإنخفاض بدءا من 1980 حيث وصل الإنتاج العالمي إلى 55.4 مليون برميل يومي في سنة 1982 أي إنخفض بنسبة 14.5% عن قيمة الإنتاج في عام 1979 متزامن مع إنخفاض إنتاج دول الأوبك بنسبة 40% خلال الفترة المذكورة. إلا أنه إبتداء من سنة 1983 أخذ الإنتاج العالمي في التزايد من جديد و إن كان بشكل ضئيل 330 ألف برميل في اليوم فوق مستوى الإنتاج في عام 1982، و قد إستمر الإنتاج في التزايد حتى عام 1984.

تعكس الزيادة التي حدثت في الطلب العالمي للنفط نتيجة للإنتعاش الاقتصادي الذي بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1983 و إمتدت إلى البلدان الصناعية، أما بالنسبة لدول منظمة الأوبك فإن إنتاج هذه المنظمة قد إستمر في الإنخفاض خلال سنتي 1983 و 1984 و يرجع ذلك أساسا إلى زيادة الإعتماد على مصادر نفطية خارج نطاق الأوبك، فبعد الأزمة الطاقة الأولى بدأ الإنتاج خارج أوبك يتزايد بوتيرة 1 مليون برميل في اليوم كل سنة، و بذلك تطور إنتاج الدول خارج أوبك من 26.4 مليون برميل في اليوم

سنة 1973 إلى 33.5 مليون برميل في اليوم سنة 1979. مما دفع هذه الدول إلى تخفيض إنتاجها لمواجهة ضعف الطلب على إنتاجها.

3- أزمة سنة 1986 : تعتبر أزمة ثمانينات القرن الماضي أزمة نفطية معاكسة للصدمات السابقة، و يرجع ذلك للأسباب التالية :

- إنخفاض الطلب على النفط سنة 1985 حيث بلغ 60.19 مليون برميل فهذا الهبوط في الطلب أثر على حصة منظمة الأوبك في السوق النفطية بـ 10 مليون برميل سنة 1985 مقارنة بسنة 1980؛¹

- دخول منتجين جدد للنفط (المكسيك، إنجلترا، النرويج، كندا، و الإتحاد السوفياتي) و التي بات بإستطاعتها تعويض الكميات التي يمكن أن تسحبها دول الأوبك من السوق، و قامت بزيادة الإنتاج مما أدى إلى فائض في العرض نفطي في السوق، و بالتالي دفع الأسعار نحو الهبوط؛²

- التحفظ في إستهلاك النفط يعني تخفيض الكميات المستهلكة من الطاقة بشكل عام و من النفط بشكل خاص لكل وحدة، سواء كانت ذات نشاط إنتاجي أم إستهلاكي، للدول الأعضاء (في وكالة الطاقة الدولية) من 51% في عام 1973 م إلى 43% في عام 1983 و إنخفاض إستهلاكها بشكل عام من 46% من إجمالي الطاقة في العالم عام 1973 م إلى 41% عام 1982.³

- إعلان بعض الدول النفطية كبريطانيا و النرويج في سنة 1983 بتخفيض أسعار نفطها بمقدار ثلاث دولارات للبرميل من 33.5 دولار إلى 30.5 دولار، كوسيلة ضغط على دول الأوبك لإجبارها على خفض الأسعار؛⁴

- المنافسة الشديدة التي لقيتها دول الأوبك بعد إقرار نظام الحصص و سقف الإنتاج، من طرف الدول المنتجة للنفط غير المنظمة للمنظمة بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية، فبعد أن كانت تسيطر على 85% من الإنتاج العالمي، إنخفضت تلك النسبة إلى 60% و رغم دعوة دول الأوبك إلى تنسيق السياسات للحفاظ على السعر، فإن المنافسين رفضوا ذلك مما جعل الأوبك تتخلى عن سقف الإنتاج؛⁵

قويدر قوشيح بوجمعة- "انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"-مذكرة ماجستير-كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية-جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-الجزائر-2008/2009-ص95.

² - نفس المرجع السابق-ص95.

³ - سيد فتحي أحمد الخولي- "إقتصاد النفط"-مرجع سبق ذكره-ص18.

⁴ - ضياء مجيد الموسوي- "الأزمة الاقتصادية العالمية 1986/1989"-دار الهدى للطباعة و النشر-الجزائر-1990-ص17.

⁵ - حسين عبد الله- "نموذج الدول النفطية تجارب الدول الخليجية و ليبيا في تحقيق الرفاهية الاجتماعية و أهم التحولات المعاصرة و أثرها على

هذا التوجه"-مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت-2005/11/25-ص68.

-توسيع المعاملات في الأسواق الآنية و الأسواق الآجلة، حيث أصبحت الأسواق الآنية تحتل حوالي 70% من التعاملات العالمية للنفط، و ظهرت الأسواق الآجلة للنفط بسبب ظهور المضاربين وتضارب قوى العرض و الطلب؛

-الغش الممارسة بين أعضاء الأوبك ففي بداية الثمانينات طبقت الأوبك نظام الحصص للضغط على الأسعار بما يتناسب مع التطورات في الإقتصاد العالمي، و حدد سقف الإنتاج بـ 17 مليون للبرميل يومي إلا لأن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحددة و رفعت إنتاجها، فعلى سبيل المثال رفعت نيجيريا و ليبيا حصصها بزيادة قدرها 200000 برميل في اليوم، كما أبرمت السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج يقدر بـ 25 مليون برميل في اليوم؛¹

-تزايد منافسة مصادر الطاقة البديلة للنفط نتيجة لإرتفاع أسعار النفط إزداد نصيب إستهلاك عدة طاقات بديلة و الإستثمار فيها؛

-ركود النشاط الإقتصادي في الدول الصناعية حيث عاصرة الدول الصناعية خلال العقد بين 1973-1982 ركودين متتاليين في النشاط الاقتصادي و اللذين ظهرت آثارهما في القطاعات الصناعية، لأن إنخفاض حجم الإنتاج يعني حجم الطاقة المستهلكة مما أدى إلى إنخفاض الطلب على النفط؛

-إستخدام المخزون الإستراتيجي و التجاري من النفط لإضعاف السوق العالمي و ذلك بإستخدام المخزون النفطي لتأثير على أسعار النفط نحو الإنخفاض، و لهذا لجأت الشركات المستهلكة إلى تسريب كميات كبيرة من مخزونها إلى أسواق الإستهلاك، لزيادة العرض و إنخفاض الطلب على نفط دول أوبك؛

-في الأسبوع الأخير من الشهر الأول من سنة 1986 إنخفض سعر البترول بشدة إذ وصل سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل، و بإقتراب فصل الربيع إنطلقت حرب أسعار شاملة إنخفضت فيها أسعار البترول إلى أقل من 13 دولار للبرميل الواحد؛

لقد نتج عن هذه الأزمة نتائج إيجابية على الدول المستوردة، و نتائج جد سلبية على الدول المنتجة و المصدرة للنفط، و نبين نتائج هذه الأزمة بجانبها الإيجابي و السلبي فيما يلي:²

-تحلي دول الأوبك على سعر البيع الرسمي و الإتجاه نحو سياسة أسعار السوق بداية من 1988 مما أدى إلى ظهور أسعار مرجعية جديدة، تمثلت في نفط ألاسكا و البرنت في بحر الشمال، و خام دبي و عمان لمنطقة الخليج العربي؛

¹-Chems Eddine Chitour-"**la politique et le nouvel ordre pétrolière international**"-Ed Dahleb-1995-p171.

²-هاشم جمال-"السوق البترولية العالمية و إنعكاسها على الإقتصاد الجزائري"-أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية-جامعة الجزائر-

- إرتفاع حصة إنتاج الأوبك في السوق النفطية العالمية؛
- إرتفاع الطلب العالمي على النفط في الدول الصناعية؛
- تراجع جهودات الإستكشاف بسبب تراجع هوامش ربح الشركات النفطية جراء إنخفاض أسعار النفط، حيث تناقص عدد الآبار الإستكشافية من 1900 بئر سنة 1986 إلى 600 بئر سنة 1989؛
- إنخفاض التدفقات المالية بين دول الأوبك و الدول الأوروبية؛
- إنخفاض مداخيل الشركات النفطية الكبرى؛
- تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المصدر للنفط، ففي الفترة 1982-1987 إنخفض نمو الناتج الخام للدول المصدرة للبتروول 5 مرات مقارنة بفترة السبعينات 1.1% مقابل 5.9%، و حدوث حالات عجز في الميزان التجاري في معظم البلدان النفطية؛
- تفاقم أزمة المديونية العالمية من خلال تزايد ديون الدول المصدرة للنفط لتعويض إيراداتها النفطية نتيجة إنخفاض أسعار النفط؛
- إنخفاض قيمة الواردات النفطية للدول المستوردة، في ظل إنخفاض أسعار النفط، حيث بلغت وفورات دول مجموعة التعاون الاقتصادي و التنمية نتيجة لذلك حوالي 45 مليار دولار.

الفرع الثاني : الأزمات الاقتصادية الخارجية لسنة 1991، 1998

حيث أنه منذ بداية ثمانينات القرن الماضي أصبحت السوق البترولية الدولية يتحكم فيها المشترون لهذه السلعة و هي الدول الصناعية و المستهلكة، و على إثر أزمة 1986 عقد الأوبك عدة إجتماعات للخروج من الأزمة في الفترة 1987-1989 تراوح السعر خلالها ما بين 14.2 و 17.7 دولار للبرميل، و في نهاية جويلية 1990 عرف السعر إرتفاع طفيف مقارنة بسنة 1986 ليبلغ 21 دولار للبرميل ثم 22.3 دولار للبرميل بسبب زيادة الطلب تحسبا لحرب الخليج (الكويتية، العراقية)، ثم إنخفضت الأسعار إلى حدود 18 دولار للبرميل مع إندلاع الحرب سنة 1991، و الجدول الموالي يبين تطورات الأسعار الإسمية و الحقيقية للبتروول خلال الفترة 1986-1999.

الجدول 1-4 : تطورات الأسعار الإسمية و الحقيقية للبتروول خلال الفترة 1986-1999

الوحدة : دولار للبرميل

السنة	السعر الإسمي	السعر الحقيقي*	السنة	السعر الإسمي	السعر الحقيقي
1986	13.53	5.54	1993	16.33	4.61

* سنة الأساس هي 1973.

4.24	15.53	1994	6.29	17.73	1987
4.24	16.86	1995	4.75	14.24	1988
5.05	20.29	1996	5.79	17.31	1989
4.89	18.68	1997	6.38	22.26	1990
3.21	12.28	1998	5.19	18.62	1991

المصدر : الأوبك- "التقرير الإحصائي السنوي 2007" -2008/07/25-ص21.

1- أزمة سنة 1991: خرج العراق من حربه مع إيران خلال فترة الثمانينات القرن الماضي بمديونية وصلت إلى 70 مليار دولار، و قد إعتمدت على عائدات تصدير النفط لتسديدها، و لذا كان من المهم للعراق أن ترفع أسعار النفط العالمية بوتيرة ثابتة إلا أن قيام بعض الدول المصدرة للنفط بزيادة كميات إنتاجها و من بينها الكويت أدى إلى إنخفاض معدل نمو أسعار النفط، لم تستجيب الكويت إلى مطالب العراق المتواصلة و المتعلقة بتخفيض الإنتاج الأمر الذي أدى إلى خلق نوع من التوتر بين البلدين إنتهى إلى قيام العراق بغزو الكويت في الأول من أوت عام 1990، و كان من نتائج هذا الغزو توقف صادرات نפט كلا البلدين نتيجة للحصار الإقتصادي الذي تم فرضه على العراق، و قد إستمر الحال على ذلك حتى بدايات عام 1991 و نهاية حرب الخليج حيث عادت الصادرات العراقية ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء، إلا أن الصادرات الكويتية إحتاجت إلى فترة أطول حيث أنه تم تدمير كافة منشآتها النفطية خلال فترة الغزو.¹

لقد تأثرت أسواق النفط العالمية خلال عامي 1990 و 1991 و ذلك للأسباب التالية:²

- إجتياز حصص الإنتاج المحدد من طرف منظمة الأوبك، ففي الوقت الذي كان محددًا خلال السداسي الأول لسنة 1990 بـ 22.1 مليون برميل يوميا، تعدى عمليا 23.4 مليون برميل يوميا، مما أدى إلى إنخفاض الأسعار و زيادة المخزون الإستراتيجي لدى الدول المستهلكة؛

- نتائج الأزمة النفطية المعاكسة سنة 1986 التي تكبدتها الإقتصاديات المنتجة للنفط بإنخفاض صادراتها النفطية و إيراداتها المالية، و تراجع معدل النمو فيها و تفاقم مديونيتها مما أدى إلى التمهيد لأزمات إقتصادية أخرى؛

"-2016/03/22-11:00-WWW.american.edu-من الموقع :"¹

- قويدر قوشيج بوجمة- "إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"- مرجع سبق ذكره-ص97، 98.²

-السياسة النفطية المتبعة من طرف الكويت التي لم تحافظ على حصص الإنتاج المنسوبة إليها، و الإخلال بإتفاقية جويلية 1990 مما جعل العراق يتهم الكويت و الإمارات العربية المتحدة بالمسؤولية عن إنخفاض الأسعار؛

-الخلاف الدائر بين العراق و الكويت منذ 1936 حول أكبر حقل (حقل الرملية) يقع بين الحدود العراقية الكويتية، و إتخاذ العراق ذلك سبب لضم الكويت إليه؛

-إرتفاع الإنتاج العراقي مع نهاية الحرب الإيرانية العراقية بتكثيف كل طاقاته الإنتاجية، و ذلك بتطبيق برنامج يحتوي على 30 مشروع يجعل العراق ثاني أكبر منتج في دول منظمة الأوبك، بعد العربية السعودية، مما يهدد إستراتيجية و مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تثبيت الأسعار.

جاءت نتائج هذه الأزمة لتعزز الهيمنة الأمريكية على السوق النفطية حيث إنخفضت الأسعار منذ اليوم الأول للتدخل العسكري الأمريكي، و إنخفض السعر إلى السعر الذي يتوافق مع المصالح الأمريكية و هو 20 دولار للبرميل، و من أهم نتائج هذه الأزمة¹

-إزدياد حدة الأزمات الاقتصادية الخارجية في الدول المنتجة للنفط و الدول النامية؛

-ضعف الأوبك و ذلك من خلال تجميد إنتاجها للتكيف و السوق النفطية في ظل الأزمة؛

-الإنخفاض المستمر للأسعار حيث وصل سعر سلة الأوبك في 1992 إلى 18.44 دولار للبرميل، و في 1993 إلى 16.33 دولار للبرميل، و في 1994 إلى 15.33 دولار للبرميل؛

-قيام الدول المستهلكة للنفط بإستخدام المخزونات النفطية بكافة أنواعها الإستراتيجية و التجارية، و التي تقدر ب 3 أشهر من إستهلاك دول منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية؛

-عودة الشركات النفطية العالمية للنشاطات الإنتاجية في الدول المنتجة لعجز هذه الدول عن تمويل المشاريع النفطية، و تأمين المتطلبات التكنولوجية لصناعات النفطية، في إطار عقود و أشكال قانونية مختلفة، و من بين هذه الدول روسيا و الجزائر و بقية الدول النامية الأخرى؛

-بروز القوة النفطية السعودية و الأمريكية، بعد السيطرة على السوق النفطية، و هذا راجع لكون السعودية أكبر منتج في العالم و أمريكا أكبر مستهلك، فهذان البلدان يستطيعان التأثير مباشرة على العرض و الطلب النفطي؛

-بوزيان الحاج- "السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين و المستهلكين"-مذكره ماجستير-كلية العلوم الإقتصادية-بجامعة الجزائر-¹

-بعد نظام هيمنة الشركات و نظام الأوبك تم إنشاء نظام نفطي جديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، يمكنها من تحديد الأسعار عن طريق خلق آليات العرض و الطلب، و ضمان الإمدادات النفطية لإقتصادها و الدول الصناعية الأخرى؛

-فرض الحظر على الصادرات العراقية النفطية من طرف الأمم المتحدة و التي كانت تبلغ 4.02 مليون برميل في اليوم و تعويضه بإنتاج كل من إيران و السعودية العربية.

كان أثر هذه الأزمة أضعف من أثر الأزمات السابقة حيث وصلت أسعار النفط الإسمية إلى 22.3 دولار للبرميل في عام 1990، و تراجعت إلى 18.6 دولار في عام 1991، و نتج ذلك عن تدخل دول الأوبك للتعويض عن نقص الإنتاج من ناحية، و من ناحية أخرى أدى ترقب و مراقبة حرب الخليج من قبل دول العالم إلى خلق حالة من الركود أدت إلى إنخفاض الطلب على النفط، ففي تلك الفترة فضل معظم الأفراد في الدول الغربية الجلوس أمام شاشات التلفاز و متابعة أخبار الحرب على التسوق و التنقل.¹

2-أزمة سنة 1998 : في نهاية التسعينيات القرن الماضي و بالضبط 1998 تعرضت السوق النفط العالمية إلى هزة سعرية أدت إلى إختلال كبير في العرض و الطلب، فتدهورت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر 1998، تتلخص أهم أسباب أزمة 1998 فيما يلي :

-الإنكماش الذي مس إقتصاديات دول النمر الآسيوية* جراء الأزمة المالية، و عدم قدرة اليابان على تجاوز المشاكل التي يعاني منها، خاصة ضعف الموقف المالي لمعظم المؤسسات المالية و المصرفية، و إنعكس ذلك على نقص في إستهلاك الطاقة و خاصة النفط و بالتالي إنخفاض الطلب عليه، و الجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول 1-5 : النمو الإقتصادي و التغيرات الطلب على النفط في المنطقة الآسيوية

خلال الفترة 1997-2000

الوحدة : %

السنوات	1997	1998	1999	2000
معدل نمو الإقتصادي	6.2	-4.6	3.8	4.4
التغير في الطلب النفطي	5.3	-2.5	2.6	3.5

المصدر : "تقرير حول متابعة أزمة النمر الآسيوية و إنعكاساتها على الأقطار العربية أكتوبر"-2000-

ص4.

¹-Roubini nouriel-"*The effects of the recent oil price shock on the U.S and Global economy*"-Global governance programme-Oxford.

-النمر الآسيوية : كوريا الجنوبية، تايلندا، فلين، ماليزيا، أندونيسيا.*

يتضح من خلال الجدول 1-5 آثار الأزمة الآسيوية سنة 1998 على معدل النمو الإقتصادي في المنطقة حيث بلغ 6.2% سنة 1997 و إنخفض سنة 1998 إلى -4.6%، و قد أثر ذلك في الطلب على النفط و الذي إنخفض من 5.3% سنة 1997 إلى -2.5% سنة 1998.

-تجاوزت حصة إنتاج النفط بعض أعضاء أوبك بسبب مشاكل إقتصادية، و إعطاء أوبك الصفة الرسمية لهذه الزيادات في جاكرتا في 1997/11/30 بزيادة تقدر بـ 2.5 مليون برميل في اليوم؛

-دعوة العراق للإنتاج من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء، ففي المرحلة الرابعة من تطبيق هذا البرنامج في 1998/11/26 حتى 1999/03/12 صدرت العراق 203.4 مليون برميل و قدرت إيراداته بـ 1.146 مليار دولار.¹

و من نتائج أزمة سنة 1998 :²

-إنخفاض عائدات الدول المنتجة للنفط من 108.9 مليار دولار عام 1997 إلى 79.1 مليار دولار سنة 1998؛

-إنخفاض أرباح الشركات النفطية إلى حد كبير، حيث إنخفضت أرباح شركة تكاسو بـ 60%، و شركة أكسون بـ 40%، و شركة شيفرون بـ 35% ما بين الربع الأول لسنة 1998 و الربع الأول من سنة 1999؛
-ظهور متغيرات في السوق النفطية منها :

-إندماج الشركات العالمية من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج،

-فتح الشركات المنتجة أبوابها للشركات غير الوطنية؛

-فتح السوق النفطية للمنافسة.

-إتخاذ دول منظمة الأوبك قراراتين لخفض الإنتاج من أجل جمع تراجع الأسعار، و كان التخفيض الأول في أبريل 1998 بمقدار 1.2 مليون برميل في اليوم، و الثاني في جويلية من نفس السنة بـ 1.5 مليون برميل في اليوم، و هذين التخفيضين فشلا في وقف تدهور الأسعار، فتخذوا قرار ثالث بتخفيض الإنتاج في مارس 1999 بمقدار 1.7 مليون برميل في اليوم، و الذي أوقف التدهور.

الفرع الثالث : الأزمات الاقتصادية الخارجية للفترة 2000-2014

¹-مجلة البترول و الغاز العربي-أفريل 1999-ص12.

²-مجلة النفط و التعاون العربي-العدد 93-2000-ص135.

شهدت أسعار النفط خلال فترة التسعينات القرن الماضي حالة من الإستقرار حيث تذبذبت بهوامش قليلة حوالي 18 دولار للبرميل، و منذ عام 2000 بدأت الأسعار بتحقيق معدلات نمو مرتفعة حتى وصلت الأسعار الإسمية إلى مستويات قياسية و تجاوزت 76 دولار للبرميل في بعض الفترات من الأعوام الأخيرة، و قد دعم هذا الإرتفاع الكبير و المستمر عدد من الأحداث السياسية و الإقتصادية من أهمها :

- عودة الهجمات في إسرائيل و تضعف الإستقرار الذي ساد في منطقة الشرق الأوسط؛

- تزايد الإستهلاك العالمي للنفط بما يزيد على 50% خلال هذه الفترة و خاصة الدول الآسيوية مدعوما بالطلب الصيني؛

- أحداث 11 سبتمبر و الحرب على أفغانستان؛

- الحرب الأمريكية على العراق و إستمرار الأوضاع المتوترة؛

- الأعاصير التي ضربت آبار النفط و المصافي في الولايات المتحدة؛

- تنامي الطلب الناتج عن توقعات إرتفاع الأسعار بهدف الحفاظ على أمن النفط في بعض الدول و تحقيق الأرباح؛

إن ما يميز بداية القرن الجديد هو الإرتفاع الحاد و المستمر لأسعار النفط في السوق العالمية، بداية من سنة 2000، نتيجة الطلب العالمي المتزايد على هذه المادة الإستراتيجية خاصة من دول جنوب شرق آسيا مثل الصين و الهند كقوتين إقتصاديتين بارزتين، و نتيجة لتطافر عوامل عديدة و متنوعة ذات طبيعة جيو سياسية و مناخية.¹

1- أزمة سنة 2004 : عرف العالم أزمة نفطية أخرى فمنذ مطلع سنة 2000 توالى الأحداث السياسية و الإقتصادية التي أنتجت تدعيات خطيرة على حركة أسعار النفط، حيث بلغت إبتداء من سنة 2004 مستويات قياسية تجاوزت سقف 100 دولار للبرميل أعطت للدول المنتجة للنفط و فرة مالية خلال السنوات اللاحقة لم تحقق مثيلا لها من قبل.²

تميزت هذه السنة بإرتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الإسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل (و هو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987)، و قد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط.

¹ - "تقرير الأمين العام السنوي الرابع و الثلاثون و الخامس و الثلاثون" - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوبك) - الكويت - 2008 - من الموقع : www.oapec.org. 14:00-2016/03/22-

² - ضياء مجيد الموسوي - "فورة أسعار النفط 2004" - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - 2005 - ص 29.

و كغيرها من الأزمات النفطية كان وراء الأزمة النفطية 2004 عدة عوامل و أحداث ساهمت في تكوينها قد تكون أبرزها الحرب الأمريكية على العراق، و هناك ثلاثة عوامل رئيسية سببت في حدوث هذه الأزمة تتلخص فيما يلي :¹

- تأثير الإضرابات و الصراعات في بحيريا بشأن الإنتاج البترولي ثم هناك الإضراب الذي شل فنزويلا في 2003 و أسهم في خفض الإنتاج؛
- الإختناقات في عمليات تكرير النفط في العديد من البلدان المستهلكة لها و الناجمة عن إهمال تخصيص إستثمارات تلي توسيع الأسواق في هذا الصدد؛
- قرار الأوبك بخفض سقف الإنتاج إلى 32.5 مليون برميل في اليوم بالرغم من الإحتياجات الشديدة التي بذلتها الدول الصناعية مما زود من أوجه التوتر، غير أن أوبك لم تخفض فعليا، و هكذا ظل النفط المعروض كافيا لتغطية إحتياجات الطلب.

و هناك أسباب أخرى وراء هذا الإرتفاع المستمر لأسعار النفط :²

- المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية "Youkous" بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها ما ساهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23% أي قرابة 8.3% للبرميل؛
- إضطراب العراق إلى خفض صادراتها بسبب الإضطرابات و عدم الاستقرار و الهجمات المتكررة على المنشآت النفطية العراقية و أنابيب النفط؛
- القلق على إمداد النفط النيجيرية بسبب الإعلان عن إضرابات من قبل عمال النفط؛
- التخوف من إنقطاع إمداد القادم من خليج لكسيك بسبب موسم الأعاصير؛
- الزيادة غير المسبوقة في الطلب العالمي على النفط المدعومة بإرتفاع معدلات النمو الإقتصادي العالمي في أمريكا و أوروبا، الصين و دول جنوب شرق آسيا؛
- إرتفاع نشاط المضاربات على النفط في أسواق النفط العالمية نتيجة من إنقطاع الإمدادات النفطية لأي سبب من الأسباب المذكورة ، و قد لعب عامل المضاربة في الأسواق النفطية الأجلة دورا فعلا في لعبة إرتفاع الأسعار.

و تمثل نتائج هذه الأزمة النفطية في النقاط الآتية :³

¹- نفس المرجع السابق-ص32.

²- طارق بن قسبي و الزهرة فرحاني- "تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة

1990-2013"- جامعة سطيف-2015-ص3.

³- ضياء مجيد الموسوي- "ثورة أسعار النفط 2004"- مرجع سبق ذكره-ص81، 82.

- عدل صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي، حيث خفض من احتمال نمو الناتج الإجمالي العالمي إلى 4.3% لعام 2005 بعد أن كان توقعاته السابقة 4.9% لنفس السنة؛

- زيادة معدلات الفائدة في منطقة اليورو؛

- توقع إقتصاديون أمريكيون حدوث تباطؤ طفيف في الإقتصاد الأمريكي و إرتفاع معدلات التضخم؛

- عرفت أسعار الوقود إرتفاعا لم يسبق له مثيل في إيطاليا إذ وصل سعر اللتر من البنزين 1.71 أورو؛

- بدأت و للمرة الأولى منذ عقد السبعينات القرن الماضي الدول الآسيوية تعاني من آثار الإرتفاعات لأسعار النفط، ففي سنغافورة قد لجأت الخطوط الجوية إلى رفع رسوم الوقود على تذاكر السفر؛

- تحقيق العالم العربي نموا بلغ 5% من الناتج المحلي الإجمالي و هو أعلى معدل تحقق منذ سنوات طويلة؛

- الزيادة في معدل السياحة بالنسبة للدول العربية الغير النفطية مثل مصر، لبنان، تونس و المغرب؛

- يعتبر إرتفاع أسعار النفط فرصة للدول العربية المنتجة للنفط لتنويع إقتصادياتها و الإستخدام الأمثل للعوائد النفطية المرتفعة.

2- أزمة سنة 2008 : كان من الطبيعي إزاء الأزمة المالية العالمية* 2008 أن ينخفض الطلب على معظم السلع و من بينها النفط، و هذا ما حدث بالفعل و لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها أنها أكبر الدول المستهلكة للنفط في العالم. و من الطبيعي أن يترتب على إنخفاض الطلب على النفط إنخفاض سعره العالمي، و هذا ما حدث بالفعل خلال الشهر الأخير من عام 2008 و الشهور الأولى من عام 2009 حيث إنخفض السعر العالمي للنفط من 150 دولار إلى 40 دولار.

ففي ظل الركود لإقتصادي العالمي، يكون من الطبيعي أن يقل الطلب بشكل عام و من ثم سوف تنخفض الصادرات العربية و لاسيما إن الجزء الأكبر من الصادرات العربية يتجه نحو الولايات المتحدة و الدول الأوروبية و هي الدول التي تأثرت أكثر من غيرها بالأزمة المالية العالمية. حيث بلغت الصادرات العربية الإجمالية عام 2008 حوالي 800 مليار دولار أي ما يمثل حوالي 6% من إجمالي الصادرات العالمية، و قد بلغت الصادرات العربية من النفط في نفس العام 608 مليار دولار أي ما يمثل حوالي 76% من إجمالي الصادرات العربية. و من الطبيعي أن يترتب على إنخفاض الصادرات، تقليل الإنتاج الأمر الذي سيؤدي حتما إلى تخفيض

*هي أزمة مالية خطيرة ظهرت على السطح فجأة فجرها في البداية تحاتف البنوك على فتح قروض عالية المخاطر و بدأت تكبر ككرة الثلج لتهدد قطاع العقارات في الولايات المتحدة ثم البنوك و الأسواق المالية العالمية لتشكل تهديدا للإقتصاد المالي العالمي.

العمالة و تقليل حوافزهم و من ثم توقع إنخفاض القدرة الشرائية لهم فضلا عن إنخفاض حجم العوائد النفطية مما يؤدي إلى الركود في الأسواق.¹

و الحقيقة أن هذه الأزمة هي ليست بجديدة بالنسبة للنظام الرأسمالي لكنها تعد الأصعب و الأقوى من بين الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية، و يمكن القول أنها أزمة مركبة إذ لها تشابكات مع الأزمات التي شهدتها النظام الرأسمالي منذ سبعينات القرن الماضي (أزمة النظام النقدي الدولي، أزمة الطاقة و الوقود، أزمة التضخم الركودي، أزمة المديونية الخارجية... إلخ) و كلها أزمات هيكلية تكشف عن الطابع المتناقض البالغ العمق و التعقيد للنمو الإقتصادي الراهن للنظام الرأسمالي متمثلا ذلك بإقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية الذي يعاني اليوم من ظاهرة (البطالة، العجز التجاري، العجز المتزايد في الموازنة العامة، إرتفاع معدلات الفائدة... إلخ).

3- أزمة سنة 2014 : على غرار الأزمات النفطية العالمية السابقة واجه العالم أزمة جديدة حيث إنخفضت أسعار النفط أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتى بداية 2015. فقد إنخفض سعر البرميل الواحد من 115 دولارا في جويلية 2014 إلى أقل من 30 دولار في بداية 2016، و هو أكبر إنخفاض تشهده الأسعار منذ إنهارها عام 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية.

لقد تضافرت عدة عوامل خاصة بسوق النفط هي التي أدت إلى الإنخفاض الحاد في أسعار النفط، و هي متعلقة بكل من العرض و الطلب، و بعوامل توقعات مستقبلية و جيوسياسية أهمها:²

- ظهور إنتاج النفط الصخري: إن إرتفاع أسعار النفط خلال العقد الماضي أدى إلى تحفيز الإستثمارات لإستخراج النفط من مكامن كان يصعب إستخراجه منها من قبل بسبب إرتفاع التكلفة، أي تحديدا النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، فظهر إنتاج النفط الصخري الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي و الحفر الأفقي، و قد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا في سوق النفط الخام، مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي؛

- التغير في السلوك الإستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) : تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية، و قد شهدت في الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك

¹ -حيان أحمد- "التجارة الدولية و الأزمة المالية 2008" -مرجع سبق ذكره- ص15، 16.

² -خالد بن راشد الخاطر- "تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي" -المركز العربي للأبحاث و دراسة

السياسات- الدوحة-قطر-2015-ص3، 10.

الإستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار. فقد فاجأت المنظمة الجميع بإتخاذها قرار زيادة المعروض من النفط العالمي من قبل الأوبك في الأسواق النفطية بسقف إنتاج عند 30 مليون برميل يوميا بالرغم من فائض العرض العالمي و هو ما أدى إلى إنخفاض جديد في الأسعار، و هذا القرار جاء على العكس تماما مما قامت به المنظمة خلال فترة الأزمة المالية العالمية (2008-2009) عقب إنحيار أسعار النفط، حيث خفضت من الإنتاج مما ساعد على إنتعاشها مجددا؛

-الزيادة غير المتوقعة في الصادرات الإيرانية : و هذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما، حيث تستعد إيران لتصدير 1.26 مليون برميل نפט يوميا بداية من 2016، و هو ما يعني زيادة في تحمة المعروض العالمي؛

-تراجع الطلب العالمي و خاصة من الأسواق الصاعدة، كالصين التي تستهلك لوحدها ثلثي الإرتفاع الحاصل في الإستهلاك العالمي من النفط، فقد شهد الصين في الآونة الأخيرة صعوبات إقتصادية تمثلت في إنحيارا كبيرا في صادراتها التي تمثل ثلثي ناتجها المحلي الإجمالي، و هذا راجع أساسا إلى تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية بسبب الإرتفاع الكبير في معدلات الأجور المحلية فيها في السنوات الأخيرة؛

-الهبوط المتواصل في إستهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية، و خاصة في ظل الإستعانة عنه ببدائل أخرى.

تؤكد دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي أن هذا الإنخفاض سيستمر من ستة إلى ثماني سنوات و هذا بناء على تتبع تاريخي للعلاقة بين قيمة الدولار الأمريكي و سعر النفط، و التي هي علاقة عكسية فغالبا ما تقترن فترات ضعف الدولار الأمريكي بإرتفاع أسعار النفط و العكس صحيح ، فالدولار الأمريكي يمر بدورات طويلة المدى من الإرتفاع و الإنخفاض، فبعد إنخفاضه خلال الفترة 2002-2011 و هي فترة طفرة أسعار النفط عاود الدولار الإرتفاع مجددا منذ عام 2012، و تزداد الإحتمالات بأن يظل الدولار قويا لفترة أطول من 6 إلى 8 سنوات و هذا في ظل قرار الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع معدل الفائدة الإسمي في 16 من شهر ديسمبر 2015 بربع نقطة مئوية (بموجب هذا القرار تم رفع معدل الفائدة الرئيسي من 0.25% إلى 0.5%)، و أن يستمر الرفع تدريجيا مستقبلا، و بالتالي سحب السياسة النقدية التوسعية الإستثنائية التي بدأها أثناء الأزمة المالية العالمية، و هذا التشديد النقدي الأمريكي ستكون لها إنعكاسات و خيمة على الإقتصاد العالمي حيث يرجح تراجع (او حتى هروب) التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى إقتصاديات الأسواق

الصاعدة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم آثار ضعف أسعار السلع الأولية، و زيادة تكاليف التمويل الدولية.¹ و هو ما يعني أن الآفاق الخارجية للإقتصادات النفطية خلال الفترة 2014-2022 ليست واعدة. و سيكون لأزمة النفط اسنة 2014 تأثيرات على إقتصاديات الدول متمثلة في :

التأثير إيجابيا سيكون في أغلب الحالات على الدول المستوردة المتقدمة مثل أمريكا اليابان و دول منطقة الأورو، و ذلك من خلال إرتفاع دخل العائلات بزيادة حقيقية في الدخل على الإستهلاك من خلال التوفير في فاتورة الوقود و المواصلات، و إنخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج من الطاقة و كذلك السلع النهائية التي يدخل النفط في إنتاجها مثل البتروكيماويات، الألومنيوم و الورق.

أما التأثير السلبي عموما يكون على الدول المصدر للنفط لأنها الأكثر اعتمادا على النفط و الأكثر تأثر به، فستنخفض مداخيل هذه الدول و ستكون ميزانياتها و حساباتها الجارية تحت ضغوطات، و كذلك أسعار الصرف لبعض الدول مثل روسيا و فنزويلا، نيجريا و حتى السعودية، لأنها تساهم مساهمة كبيرة من إنتاجها في الأسواق النفطية العالمية.

المبحث الثالث : تأثير متغيرات الإقتصاد الجزائري بالأزمات الاقتصادية الخارجية

تختلف التداعيات الناتجة عن الأزمات الاقتصادية الخارجية و التي من أشهرها و أهمها أزمات أسعار النفط في العديد من المتغيرات الاقتصادية على المستوى العالمي و على المستوى الكلي و على المستوى الجزئي، و تختلف هذه التأثيرات اعتمادا على حدة الأزمة و مدى إستمرارها. فإرتفاع الأسعار النفط يكون له في الغالب آثار إيجابية على الدول المصدرة و تكون له آثار سلبية على الدول المستوردة للنفط، و تتفاوت الآثار بحسب مدى اعتماد الدول المصدرة على النفط كمصدر للدخل و على اعتماد الدول المستوردة على النفط كمصدر للطاقة.

المطلب الأول : المتغيرات المتحكمة في الإقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر من البلدان التي يعتمد نمو إقتصادها على تجارتها الخارجية و بشدة على تصدير سلعة أساسية و هي المحروقات و بنسبة تفوق 97.5% من إجمالي الصادرات، و هو وضع يجعل الإقتصاد الجزائري شديد الحساسية و التأثير بالتغيرات الحاصلة في السوق النفط العالمية في ظل صعوبات التبوؤ بسعر النفط المعروف

¹-Pablo Druck & Nicolas E.Magud & Rodrigo Mariscal-"*Collateral Damage : Dollar Stength and Emerging Markets Growth*"-IMF working Paper-2015-P11.

تاريخياً بأنه الأكثر تقلباً من بين السلع الرئيسية. فتبعية الإقتصاد للنفط نتج عنه إختلالات عميقة في التوازنات للمتغيرات الإقتصادية الكلية إثر كل من الأزمة النفطية لسنة 1986 الأزمة الحالية في أواخر سنة 2014 التي كان لها أثراً سلبياً على متغيرات الإقتصاد الجزائري.

الفرع الأول : مكانة المتغيرات المتحركة في الإقتصاد الجزائري

لا يزال قطاع المحروقات المتغير المهيمن على الإقتصاد الجزائري بعد أكثر من أربعة عقود من الإستقلال، مما يجعل الإمكانيات النفطية الجزائرية من إحتياطي و إنتاج و صادرات خاضعة لتأثير الأزمات النفطية العالمية المختلفة، و لقد خضعت الإمكانيات النفطية الجزائرية لتذبذبات عديدة في كل من الإحتياطي النفطي و إنتاجه و تصديره.

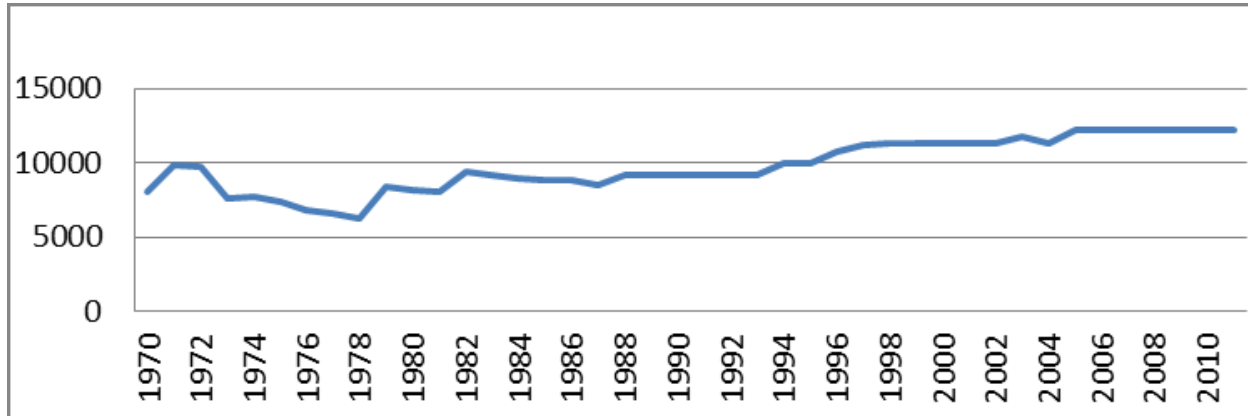
تنقسم صادرات المنتجات البترولية الجزائرية إلى صادرات الغاز و صادرات البترول السائل، يتحدد حجم إنتاج الصادرات عن طريق نظام الحصص المفروضة من طرف منظمة أوبك، أما سعر البترول فيتحدد في الأسواق الدولية، و ترتبط الصادرات من المحروقات بعاملين¹:

- عامل داخلي : قدرة الإنتاج الوطني من النفط الخام، و إحتياطي النفط الخام، و قدرة التكرير؛
- عامل خارجي : حجم إنتاج أعضاء منظمة الأوبك من النفط الخام، الإنتاج العالمي من النفط الخام و الطلب الدولي على البترول الخام.

1- إحتياط النفط الجزائري : شهد تطور إحتياطي النفط في الجزائر العديد من التذبذبات أو التقلبات و يرجع ذلك لمسايرته لنشاط الإستكشاف، و الشكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل 1-8 : تطور الإحتياطي النفطي الجزائري للفترة 1970-2011

الوحدة : مليون برميل



¹ - صالح تومي و عيسى شقبقب- "النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر"-مجلة الباحث-العدد4-الرقم 4-ص34.

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقرير السنوي لـ"أوبك" سنة 2005 و إحصائيات "سوناطراك". من الشكل 1-8 يتبين أن بعدما فسحت الجزائر المجال أمام الشركات الأجنبية للإستثمار و الشراكة في قطاع المحروقات تمكنت من رفع المستوى الإحتياطي النفطي من 8800 مليون برميل سنة 1986 إلى حوالي 1200 مليون برميل سنة 2011 أي إرتفاع الإحتياطي بما يزيد عن 3400 مليون برميل. و بالنسبة للفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 لم يطرأ أي تغيير في إحتياطي النفط الجزائري، كما أن الإحتياط العالمي للنفط خلال نفس الفترة لم يعرف زيادة كبيرة، كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول 1-6 : إحتياطي النفط الجزائري و العالمي للفترة 2010-2014

الوحدة : مليون للرميل

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
إحتياطي النفط الجزائري	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
الإحتياطي العالمي للنفط	1230.99	1241.55	1266.79	1281.85	1292.9

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو- "تقرير الأمين العام السنوي الحادي و الأربعون

2014"-ص177.

تطور نشاط الحفر بعدما كان عدد الكيلومترات المحفورة لا تتعدى 80 كلم سنة 1970 تجاوز 273 كلم سنة 2010، و يرجع ذلك إلى تبني نظام الشراكة بفتح ميدان البحث و التنقيب أمام المستثمرين الأجانب سنة 1986، و حققت الجزائر عدة إكتشافات جديدة لحقول المحروقات منها 88 إكتشاف جديد خلال الفترة ما بين 2000-2007 بمعدل 11 إكتشاف في السنة.¹ و الجدول الموالي يبين الإكتشافات النفطية للجزائر في الفترة 2010-2014 كما يلي :

الجدول 1-7 : الإكتشافات النفطية للجزائر في الفترة 2010-2014

الوحدة : بئر

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الإكتشافات النفطية	14	10	8	12	01

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو- "تقرير الأمين العام السنوي الحادي و الأربعون

2014"-ص176.

من الجدول 1-7 حققت الجزائر 14 إكتشاف خلال سنة 2010 و 10 إكتشافات و 08 خلال سنة 2011 و 2012 على التوالي، أما بالنسبة لسنة 2014 تم إكتشاف بئر واحد للنفط في منطقة الشمال

¹-أنيسة بن رمضان و مصطفى بلمقدم-"الموارد الطبيعية النابضة و أثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة البترول في الجزائر"-المجلة الاقتصادية و الإدارية-العدد 15-2014-ص302.

ضمن حوض بركين في القطاع ب 263 على بعد 500 كم جنوب الجزائر و ذلك عبر بئر عمق حفر إلى 4120 متر.

2- إنتاج النفط الجزائري : تطور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطورا ملفتا، و إنتشرت مناطق الإنتاج في أرجاء العالم منها الجزائر التي زادت فيها الكميات المنتجة سنة بعد سنة، و الجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول 1-8 : تطور إنتاج النفط الجزائري للفترة 2010-2014

الوحدة* : ألف برميل مكافئ نפט/اليوم

الوحدة : ألف برميل /اليوم

الإنتاج	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
إنتاج النفط (1)		1190	1163	1203	1203	1193
إنتاج النفط العالمي(2)		71951.8	72506.6	73556	74941	76224
(2)/(1) %		%1.65	%1.6	%1.64	%1.61	%1.77
إنتاج المشتقات النفطية*		559	548.5	483.4	488.5	654
إستهلاك النفط*		481.1	468	420.3	416.2	425.8
إستهلاك المشتقات النفطية*		310.5	329.1	351.9	386.7	393.2

المصدر : الأوبك- "التقرير الإحصائي السنوي 2015"-ص28.

نلاحظ من الجدول 1-8 تطور إنتاج النفط للجزائر خلال الفترة 2010-2013 من 1190 ألف برميل يوميا إلى 1203 ألف برميل يوميا، أما بالنسبة للإنتاج لسنة 2014 فقد بلغ 1193 ألف برميل يوميا، كما تطور أيضا الإنتاج إلى من المشتقات النفطية من 559 إلى 654 ألف برميل مكافئ نפט يوميا للفترة من 2010-2014، و بالنسبة للإستهلاك النفطي فقط تراجع من 481.1 ألف برميل مكافئ نפט يوميا سنة 2010 إلى 425.8 ألف برميل مكافئ نפט يوميا سنة 2014.

و يوضح الجدول 1-9 الموالي أن حصة الإنتاج النفطي للجزائر من دول الأوبك تقدر بنسبة 5.5% و ذلك خلال سنة 2014، كذلك الحصة من إجمالي الدول العربية مقدرة بنسبة 5.22%، أما الحصة الإنتاجية من النفط للجزائر من إجمالي الإنتاج النفطي العالمي متمثلة بنسبة 1.57% خلال سنة 2014.

الجدول 1-9 : حصة الإنتاج النفطي للجزائر سنة 2014

الوحدة : %

الحصة من دول الأوبك	الحصة من الدول العربية	الحصة من إجمالي العالم
5.5	5.22	1.57

المصدر : الأوبك- "التقرير الإحصائي السنوي 2015"-ص28.

الفرع الثاني : أزمات المتغيرات المتحركة في الإقتصاد الجزائري

من المعروف أن الجزائر تعتمد على إيرادات الصادرات من المحروقات اعتمادا كليا في تمويل المشاريع التنموية، بمعنى أن النفط يقوم بالدور المحرك لعمليتي النمو و التنمية الإقتصادية، فقد شهد تصدير النفط الجزائري تذبذبات كبيرة و ذلك راجع إلى إنعكاس تقلبات أسعار النفط و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول 1-10 : تطور حجم الصادرات الجزائرية من المحروقات من 1978-2008

الوحدة : مليون طن

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	1978	TEP
74.73	73.43	68.43	67.55	63.93	59.93	54.49	54.17	56.86	68.54	64.13	
1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	TEP
116.96	109	95.99	88.99	82.22	85.58	85.12	86.12	84.19	83.07	78.75	
2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000			
135	130.35	136.29	141.31	133.36	130.11	120.95	117.78	124	TEP		

المصدر : Abdelatif rebah-"Economie algerienne le développement national contrarié" -Inas édition algérie-Alger-2011-P360

من الجدول 1-10 يتضح أن الكميات المنتجة من المحروقات قد تضاعفت بالنسبة للفترة 1978-2008 ابتداء من 64.13 مليون طن إلى أن وصل أكبر كمية له و التي قدرت بـ 141 مليون طن في 2005، مما يظهر أهمية النفط في الإقتصاد الجزائري كما سبق و أن ذكرنا، و بعد ذلك بدأ يعرف إنخفاضا ابتداء من سنة 2006.

فالكمية المصدرة من النفط بلغت أقصاها سنة 2005 بحجم 639.8 مليون برميل أي بزيادة بـ 168 برميل ما بين 1999-2005.¹ إن الإرتفاع السريع في مداخيل صادرات المحروقات منذ 2000، يطرح أسئلة فيما يتعلق بموضوع تطور سعر الصرف الحقيقي للدينار و ماله من أثر على القطاع الخاص، فالتحدي الرئيسي بالنسبة للجزائر يكمن في عدم الاستقرار الذي يمكن أن ينجم على المداخيل المالية المرتبطة بصادرات المحروقات، و هذا بهدف تحسين آفاق القطاع الخاص، و دعم النمو الاقتصادي و زيادة التشغيل.²

¹- دادي عدون ناصر و بغداش عبد الكريم- "الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و آثاره على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1999-2009".

2008-مجلة مخبر الإصلاحات الاقتصادية و الإندماج في الاقتصاد العالمي-المدرسة العليا للتجارة-الجزائر-العدد 07-2009-ص29.

-سماعيل فوزي-"الإتجاهات الحديثة في تطور سعر صرف الدينار الجزائري-المتغيرات المستخدمة في نموذج الجزائر"-مجلة الحكمة-العدد 21-2008.

الجزائر-2013-ص165.

بما أن الإقتصاد الجزائري يتأثر بتغيرات أسعار المحروقات فهو مصاب بعلة المرض الهولندي*، حيث أن رواج الصادرات من المحروقات يؤدي إلى إرخاء القيد الخارجي دون أن يشكل في حد ذاته عامل تنمية، فالتحسن الكبير في شروط التبادل سمح للدول المصدرة للمحروقات بأن تتوفر على موارد مالية معتبرة، لكن المفارقة تكمن في أن إستخدام هذه الموارد أدى إلى إختلالات خطيرة في أنظمتها الإنتاجية، و هو ما جرى في الجزائر.¹

قيمة الصادرات الجزائرية من النفط موضحة في الجدول كما يلي :

الجدول 1-11 : قيمة الصادرات النفطية للجزائر للفترة 2010-2014

الوحدة : مليار دولار

2014	2013	2012	2011	2010	
60.040	69.659	77.123	77.123	61.971	قيمة الصادرات
40.639	44.462	49.993	52.883	40.113	قيمة الصادرات النفطية
%66.66	%63.63	%63.63	%67.53	%65	نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات
96.29	105.87	109.45	107.46	77.38	أسعار النفط (دولار)

المصدر : الأوبك- "التقرير الإحصائي السنوي 2015"-ص28.

من الجدول 1-11 يتبين أن قيمة الصادرات الجزائرية تطورت من 61.971 مليار دولار إلى 77.123 مليار دولار خلال الفترة 2010-2012 لتعود إلى 69.65 مليار دولار ثم 60.04 مليار دولار خلال سنة 2010 إلى 52.883 مليار دولار في سنة 2011 و ذلك راجع إلى زيادة سعر النفط من 77.38 دولار للبرميل إلى 107.46 دولار للبرميل لنفس السنوات، كما إنخفضت القيمة من الصادرات النفطية من

"، و شرح أثر زيادة حصيلة الصادرات من المواد الأولية على التوزيع *GREGORY ET W.M CORDON*-تمت صياغة هذا النموذج من طرف " القطاعات، و قد إرتبط علة الغاز الطبيعي الخاص ببولندا و بحر شمال إفريقيا.

-وليد عبد المجيد عايب-"الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي-دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"-الطبعة الأولى-¹ مكتبة حسن العصرية-بيروت-2010-ص215.

49.993 مليار دولار إلى 40.63 مليار دولار ذلك راجع لإنخفاض سعر النفط من 109.45 إلى 96.29 دولار للبرميل خلال الفترة 2012-2014.

على الرغم من تقلب السوق النفطية خلال العقد الماضي، إلا أنه أبدى محدودية في العرض، و في المقابل زيادة مضطردة في الطلب النفطي، و من المتوقع الإستمرار في هذا الإتجاه، و تشير التقديرات المؤسسات المختصة في شؤون النفط إلى إستمرار إنحسار العرض مع إرتفاع الطلب بنحو 50% حتى 2030.

المطلب الثاني : تداعيات أزمة 1986، 1998 على الإقتصاد الجزائري

لقد شهدت سوق النفط العالمية أزمات مرتبطة بأسعار النفط كأزمة 1986 و أزمة الأسعار سنة 1998 سوف نقوم بتحليل تداعيتهما على المتغيرات الإقتصاد الجزائري.

الفرع الأول : تداعيات أزمة 1986 على الإقتصاد الجزائري

فاجأت الأزمة العالمية التي ضربت الأسواق النفطية عام 1986، أغلب صناعات القرار في الجزائر حيث إنخفاض سعر البرميل الواحد للنفط من 30 دولار للبرميل سنة 1980 إلى 13 دولار للبرميل سنة 1986، و تأثر الإقتصاد الجزائري بهذه الأزمة حيث إنخفضت العوائد النفطية للجزائر بصورة كبيرة و ذلك بمقدار 1 دولار للبرميل يعني خسارة الجزائر مبلغ قدره 500 مليون دج.

هذا التقلص الشديد في العوائد النفطية أثر سلبا على المتغيرات الإقتصادية الوطنية و ذلك تحت النقاط التالية :

-حقق الميزان التجاري عجز كبيرا عام 1986 بلغ 6589.45 مليون دج، فتراجع قيمة الصادرات النفطية لسنة 1986 المقدره بمبلغ 5.16 مليار دولار بعد أن كانت قيمتها 9.66 مليار دولار سنة 1985، و بما أن نسبة 97.47% من صادرات الجزائر محروقات فتراجع العوائد النفطية أدى إلى إنحصار مصادر تمويل الإقتصاد المعتمد بشكل كبير على المداخيل النفطية.¹

-على إثر الآثار الناتجة على الأزمة النفطية لسنة 1986 اضطرت الدولة الجزائرية إلى ترشيد النفقات و العمل على زيادة الإيرادات من الجباية العادية، فرفعت الضرائب بنسبة 20% للضرائب المباشرة و نسبة 19.4% للضرائب المفروضة على الشركات و 28.5% بالنسبة للضرائب الغير المباشرة. و وضعت ميزانية العامة عام 1986 على أساس سعر متوسطي يقدره 24 دولار للبرميل، كان من المتوقع تحقيق 48 مليار دج من الجباية البترولية. و تمت مراجعة الميزانية بسبب إنخفاض الأسعار، حيث تم إقرار عجز قدره 14 مليار دج بإرادات جبائية

¹-بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

تقدر بـ 29 مليار دج، إلا أنه في الحقيقة كانت أقل من ذلك، لأن السعر وصل إلى 15 دولار للبرميل و بالتالي تحقيق عجز قدره 20 مليار دج.¹

- حقق ميزان المدفوعات هو الآخر عجز قدره 15 مليار دج عام 1986، و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول 1-12 : ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة 1985-1990

الوحدة : مليار دولار

1990	1989	1988	1987	1986	1985	
-0.76	-11.8	-10.9	0.3	-15	5.17	رصيد ميزان المدفوعات

المصدر : بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

قدر رصيد ميزان المدفوعات عام 1985 بـ 5.17 مليار دج، و عام 1986 حقق عجزا كبيرا قدر بـ 15 مليار دج بسبب إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، و إستمر العجز في ميزان المدفوعات إلى غاية 1990 الذي حقق فيه هو الآخر عجزا قدره 0.76 مليار دج، بنسبة عجز بلغت 11.4% مقارنة بسنة 1985.

- إنخفضت وتيرة النمو الإقتصادي بسبب تراجع معدل الإستثمار لأن هذا الأخير في حد ذاته نشاط إنتاجي، و ذلك نتيجة إضطراب الجزائر إلى تقليص الإستيراد عام 1986 من 12 مليار دج إلى 9.5 مليار دج، و إنعكس تقلص الإستيراد سلبا على الإستثمار، و ذلك بشأن أغلب المشاريع المخططة صاعدا، أما المشاريع الجديدة فكان يتم إختيارها حسب أهميتها في تقليص الواردات و المشاريع الموجهة للموارد المستهلكة، إضافة إلى المشاريع التي تحول دون معاناة القطاعات الأخرى من أي تأخير.²

الجدول التالي يوضح تطور معدل النمو الإقتصادي و الإستثمار خلال الفترة 1985 إلى غاية 1990.

الجدول 1-13 : تطورات معدل النمو الإقتصادي و الإستثمار 1985-1990

الوحدة : %

1990	1989	1988	1987	1986	1985	
-1	3.4	-2	-0.8	1.3	5.4	النمو الإقتصادي
19	18.2	22	24.6	/	26.7	معدل الإستثمار

المصدر : بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول 1-13 يتبين لنا إنخفاض معدل الإستثمار بعد أزمة 1986، حيث وصل إلى 18.2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1989، و هذا أدنى مستوى له بعدما كان يقدر بـ 47.4% عام

¹- نفس المرجع السابق.

²- ضياء مجيد الموسوي- "الأزمة الاقتصادية العالمية 1986/1989"- مرجع سبق ذكره-ص 41.

1979، صاحب إنخفاض معدل الإستثمار إنخفاضا في معدل النمو الإقتصادي حيث سجلت قيم سالبة عام 1987، 1988، 1990.

إن إستمرار إعتتماد الجزائر على العوائد النفطية في فترة الثمانينات القرن الماضي جعلت من الإقتصاد الجزائري يتكبد خسائر كبيرة من خلال إنخفاض هذه العوائد، و قد بد ذلك واضحا واجليا بعدا أزمة 1986 و تأثيرها السلبي في المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر مما إضطرها إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي الذي فرض فرض عليها القيام بعمليات التصحيح الهيكلي للإقتصاد الوطني.

الفرع الثاني : تداعيات أزمة 1998 على الإقتصاد الجزائري

رغم الإنجازات و التحولات في السياسات الإقتصادية التي إتبعها الجزائر منذ منتصف العقد الماضي، فإن أداء الإقتصاد بشكل عام ظل ضعيفا، و في إطار الوضع الذي شهدت السوق البترولية بسبب أزمة إنخفاض أسعار النفط سنة 1998 بسبب الأزمة الآسيوية حيث وصل متوسط السعر ما دون 13 دولار للبرميل. و التي أثرت على المتغيرات الاقتصادية الكلية الوطنية و ذلك تحت النقاط التالية :

- إنخفاض حصة إنتاج الجزائر ضمن منظمة "الأوبك"، أثر سياسة إنخفاض الإنتاج لإعادة توازن الأسعار، و من ثم إنخفضت عوائد الصادرات من النفط، حيث أن إنتاج الجزائر من النفط ضمن منظمة "الأوبك" قد إنخفض بنسبة 3.3% سنة 1998 لتصل إلى 818 ألف برميل/يوميا، و بنسبة 11.4% أي 749.6 ألف برميل/يوميا سنة 1999 مقارنة مع سنة 1997، و هذا بسبب منظمة "الأوبك" بشأن خفض 40% من سقف إنتاجها ب 2600 برميل/يوميا بإستثناء العراق، و ذلك لإمتصاص الفائض الموجود في السوق و إعادة التوازن قوى العرض و الطلب؛

- إن إنخفاض الإنتاج و أسعار النفط خلال سنة 1998، إنعكس سلبا على العوائد البترولية، حيث إنخفضت ب 32%، و يتضح جليا في أنها تقلصت إلى 5.970 مليون دولار عما كانت عليه سنة 1997 ب 8.8 مليون دولار ضمن إنخفاض عوائد "الأوبك" من 109.186 مليون دولار إلى 76.302 مليون دولار عامي 1997-1998؛

- إن أزمة 1998 كان لها آثار على وضع الميزان التجاري الجزائري حيث شهدت الصادرات إنخفاضا بحوالي 34% عما كانت كانت عليه سنة 1997، و يعود هذا الإنخفاض خاصة إلى هبوط قيمة الصادرات النفطية

نتيجة إنخفاض الأسعار العالمية للنفط، أما الواردات فقد وصلت إرتفاعها التصاعدي منذ 1995 رغم الجهود لتقليصها، فارتفعت بنسبة 10.9% خلال عام 1998. إن إنخفاض الصادرات و ارتفاع الواردات أثر على الميزان التجاري و هذا ما يظهره الجدول التالي :

الجدول 1-14 : الميزان التجاري الجزائري 1997-1998

الوحدة : مليون للرميل

الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
13.820	8.130	5.690	11.9%
10.150	9.190	1.020	2.2%
-34%	10.9%	-82%	-

المصدر : بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

الجدول 1-14 يبين لنا أن فائض الميزان التجاري قد تقلص بنسبة 82% سنة 1998، مقارنة بعام 1997، و هذا ما أثر على نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث إنخفضت إلى 2.2% خلال عام 1998، و هذا بسبب إنخفاض أسعار النفط و إرتفاع أسعار المواد المصنعة المستوردة بدرجات متفاوتة و الإعتماد الكبير على العائدات من الصادرات النفطية في تغطية الواردات.

إن هذا التكوين لهيكل التجارة الخارجية ناجم عن القاعدة الضيقة في الجزائر التي تركز إلى درجة كبيرة على النشاط الإستخراجي للخامات، و تفتقر للمقدرة على إنتاج السلع الأخرى بصورة تمكن من سد إحتياجات الأسواق المحلية مما يؤدي إلى تأثير الإقتصاد الوطني بصفة مباشرة بالأزمات الخارجية المتمثلة في أزمات أسعار النفط، و إلى إستمرار الإعتماد على الواردات لمقابلة الإحتياجات المحلية، و بالتالي فإن الفائض في الوضع العام للميزان التجاري لا يعكس حقيقة الأوضاع في الإقتصاد الجزائري.

- قد سجل ميزان المدفوعات عجزا بقيمة 1.640 مليون دولار، بعد أن شهد فائضا في عام 1997 لأول مرة منذ سنة 1993 يقدر بحوالي 1.160 مليون دولار، و سجلت مكونات ميزان المدفوعات تراجع سنة 1998 مقارنة مع سنة 1997، فمثلا تحول الفائض الموجود في ميزان الحسابات الجارية في عام 1997 و البالغ 3450 مليون دولار، إلى عجز في عام 1998 بلغ 1220 مليون دولار، و نفس الشيء بالنسبة لميزان السلع و الخدمات و الدخل الصافي.¹

عموما فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات الذي تميز بالعجز إنعكس على مستوى الإحتياطات الرسمية، حيث إنخفضت خلال عام 1998 بحوالي 15% و من ثم تراجعت تغطية هذه الأخيرة للواردات لتصل إلى

¹ - بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

2.9% مقابل 11.9% سنة 1997. بعدما بلغت الإحتياطات ذروتها سنة 1997 بأكثر من 8.0406 مليار دولار، و ذلك بسب تراجع أسعار النفط من جهة و إرتفاع خدمة الدين، حيث أن هذا الأخير سجل إرتفاع سنة 1998 حيث بلغ معدل خدمة الدين 47% و هذا بدوره يرجع إلى عاملين أساسيين¹ :
 - إنخفاض أسعار النفط؛
 - إرتفاع أقساط الدين المستحقة الدفع إلى أكثر من 3 مليار دولار بعدما كانت في حدود 2 و 2.5 مليار دولار، و ذلك رغم تراجع أقساط الفائدة سنة 1998.

المطلب الثالث : تداعيات أزمات 2000-2014 على الإقتصاد الجزائري

شهد الإقتصاد الجزائري مع مطلع التسعينات القرن الماضي تحولات شاملة جراء تطبيق عدة إصلاحات من خلال برامج مختلفة أهمها برنامج الإنعاش الإقتصادي، الذي تزامن مع إرتفاع غير مسبوق في أسعار النفط منذ 2000، و هذا يجعل الفضل الأكبر في الحصيلة الإيجابية لهذه البرامج للعوائد النفطية.

الفرع الأول : تداعيات أزمة 2004 على الإقتصاد الجزائري

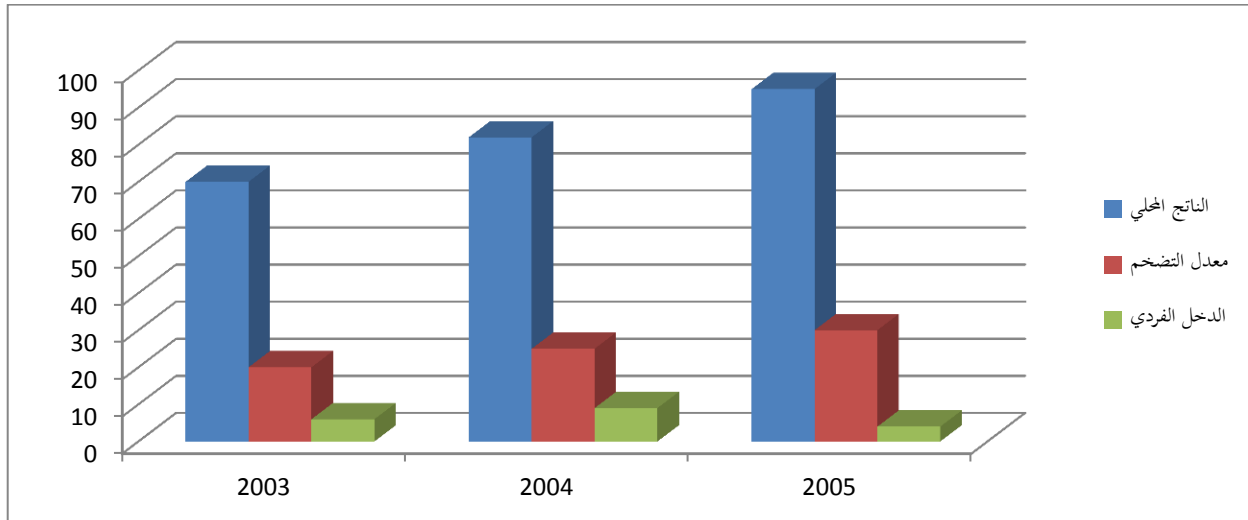
مع مطلع سنة 2004 حققت السوق النفطية العالمية إرتفاعا محسوسا لأسعار النفط تحت إسم ثورة الأسعار، و إنعكست إيجابيا على تطورات إقتصاديات دول الأوبك عامة و الجزائر خاصة، و من أهم الآثار الإقتصادية لأزمة النفط لسنة 2004 على الإقتصاد الجزائري ملخص في الآتي² :
 - إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي من 85.1 مليار دولار سنة 2004 إلى 102.8 مليار دولار سنة 2005؛
 - إنخفاض معدل التضخم من 36% سنة 2004 إلى 1.6% سنة 2005؛
 - إنخفاض معدل البطالة فقد بلغ سنة 2004 نسبة 17.7% إلى 15.3% سنة 2005؛
 - إرتفاع الإحتياط من العملة الأجنبية من 43.11 مليار دولار سنة 2003 إلى 56.18 مليار دولار سنة 2005.

لقد إستطاعت الجزائر بفضل مداخيل المحروقات السيطرة على التوازنات الإقتصادية و رفع المؤشرات الدالة على تحسين المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و التي توضح كأرقام إحصائية مجدولة في الشكل التالي :

الشكل 1-9: تداعيات أزمة 2004 على أهم مؤشرات الإقتصاد الجزائري

¹ - "WWW.kanz-redha.blogspot.com.10:00-2016/11/03- الإقتصاد الجزائري خلال الألفية الثالثة" - من الموقع :

² - إعتقادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

يبين الشكل 1-9 إرتفع الناتج المحلي الخام من 69.5 مليار دولار سنة 2003 إلى 81.5 مليار دولار سنة 2004، كما إرتفع مؤشر دخل الفرد من 60.60 دولار سنة 2003 إلى 25.19 دولار سنة 2004 ثم إلى 29.67 دولار سنة 2005 حيث عرف المستوى العام للأسعار تغيرا طفيفا فقد إنخفض من 2.6% إلى 1.6% سنتي 2003 و 2005 على التوالي أما سنة 2004 فقد كانت الذروة وصل معدل التضخم 3.6% وهذا يعبر عن إستقرار المواد الإستهلاكية يبقى قطاع المحروقات هو الرئيسي و المتحكم في النشاط التجارة الخارجية، فقد وصلت الصادرات المحروقات إلى 98.3% من إجمالي صادرات السلع و الخدمات فس سنة 2005 ، كما تمثل الجباية البترولية 73.7% بزيادة قدرها 7.1% عن سنة 2004 حيث كانت 66.6% و بزيادة 5.1% عن سنة 2003 التي كانت 68.6% و هذه النسبة تعود إلى قطاع المحروقات سواء من حيث حجم الصادرات أو من حيث ارتفاع الأسعار.

الفرع الثاني : تداعيات أزمة 2008 على الإقتصاد الجزائري

سوق النفط كغيرها من الأسواق لم تكن بمنأى عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية 2008 التي أدت إلى تذبذب الطلب العالمي على النفط، فتهاوت أسعاره بعد بلوغها مستويات قياسية كل ذلك أثر سلبا على العوائد النفطية للدول العربية خاصة تلك التي يشكل النفط موردها الأساسي مثل الجزائر. سجلت أسعار النفط مستويات قياسية منذ سنة 2004 بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008، و لكن إعصار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أدت إلى أزمة ركود إقتصادي عالمي ساهم بشكل

مباشر في تراجع معدلات النمو الإقتصادي، مما أدى إلى تقلص الطلب العالمي على المواد الأولية الطاقوية، كما إنهارت الأسعار في أسواق المواد الأولية لا سيما النفط، نتيجة لذلك إنخفض حجم صادرات الجزائر من المحروقات خلال العشر الأشهر الأولى من سنة 2009 بأكثر من 10% و ذلك بعد قرار التخفيض الذي إتخذته دول الأوبك في إجتماعها خلال شهر أكتوبر 2008، كما تراجع سعر برمبل نفط الجزائر من 108.6 دولار للبرميل في شهر أكتوبر سنة 2008 إلى 59.2 دولار في نفس الشهر من سنة 2009، و قد إنعكس هذا التراجع سلبا على مؤشرات الإقتصاد الوطني نتيجة لتقلص قيمة الصادرات النفطية بنسبة 42% مع العلم أن قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات بلغت 725 مليون دولار أي ما نسبته 2.94% فقط من إجمالي الصادرات.¹

إن طبيعة إنعكاس الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الجزائري له إيجابيات في صالح الإقتصاد، بالمقابل له سلبيات تعيق الإقتصاد الجزائري و يتضح ذلك من خلال ما يلي

- يؤدي ركود الإقتصاد العالمي و إنخفاض الطلب الإجمالي إلى إنخفاض أسعار عدة سلع في السوق العالمية، و بما أن الجزائر تعتمد على إستيراد لذلك فإنها تستفيد من ذلك الوضع، و يوفر فرصة لتخفيف العبء على المواطن، إنخفاض تكاليف الإنتاج و يترتب على ذلك ديناميكية في الإستثمار؛²

- يؤدي ركود الإقتصادي العالمي إلى إنخفاض الإستثمار و بالتالي إنخفاض الطلب على الطاقة مما يؤدي إلى إنخفاض أسعار النفط، و يترتب على ذلك إنخفاض حصيلة الصادرات، و بالتالي إختلال التوازنات المالية الكبرى، و يؤدي ركود الإقتصاد العالمي إلى إفلاس عدة مؤسسات و بقاء بعض المؤسسات الكبرى في السوق العالمية، و بالتالي إحتكارها للسوق و تحكمها في الأسعار، إن من تداعيات الأزمة المالية العالمية إنخفاض السيولة و بالتالي صعوبة الحصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل الإستثمارات الأجنبية في الجزائر؛³

- في سنة 2008 سجلت التجارة الخارجية فائض في الميزان التجاري قدره 39 مليار دولار، بحيث وصلت قيمة الصادرات 78 مليار دولار، بينما وصلت قيمة الواردات 39 مليار دولار. وتشكل المحروقات 97.85 % من إجمالي الصادرات؛⁴

¹ -عبد الرحمان- "دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة 2011/2000" -مجلة دفتار السياسة و

القانون-العدد 05- جوان 2011-ص 210.

-زاير بلقاسم- "الأزمة المالية المعاصرة : الأسباب و الدروس المستفادة"-الملتقى الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق

² و التحديات-جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-25، 26 نوفمبر 2005-ص 21.-

تامر مراد-أثار الأزمة الاقتصادية الراهنة-كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة ef.pedia.com تاريخ الإطلاع 22:00-2017/03/19

³ بلبيدة-ص 12-من الموقع

⁴ 2017/03-16:00 "1-WWW.ons.dz- من الموقع : "4"

فبحوث الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي تزامنت معها حدوث أزمة الديون السيادية في سنة 2009 و المتمثل في عدم قدرة الدول الأوروبية في دول منطقة الأورو و المتمثلة في اليونان، إرلندا، البرتغال، إيطاليا إسبانيا على تغطية الديون الحكومية و التي هي على شكل سندات حكومية و كذلك عدم إحترام شرط من شروط إنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، فبتزامن هاتين الأزميتين إنخفضت أسعار البترول إلى حدود 50 دولار للبرميل بعدما كانت 90 دولار للبرميل قبل حدوث أزمة 2008، و هذا ما أدى إلى تراجع مداخيل صادرات الجزائر إلى 40% و ذلك خلال السداسي الأول لسنة 2009، و تزامن ذلك مع إرتفعت قيمة الواردات من 18.9 مليار دولار سنة 2008 إلى 19.7 مليار دولار سنة 2009، أي إرتفعت بمقدار 0.8 مليار دولار في نهاية جوان من سنة 2009 مقارنة بسنة 2008.

و كنتيجة حتمية للتغيرات الحدت في كل من إنخفاض قيمة الصادرات و إرتفاع فاتورة الواردات عرف الميزان التجاري هو الآخر تراجع في الفائض بقيمة مليار دولار في نهاية جوان من سنة 2009 مقارنة بسنة 2008.

حسب تقرير صندوق النقد الدولي حول الآفاق الإقتصادية العالمية فإن معدل النمو الإقتصادي في الجزائر لسنة 2009 سيقدر ب 2.2%¹ و هو مستوى غير كافي لتنفيذ مختلف البرامج المسطرة من قبل الدولة في مجال تحقيق التنمية الإقتصادية الوطنية نتيجة لإنخفاض مداخيل الدولة المتأتية من مداخيل أسعار البترول التي إنخفضت إلى 50 دولار للبرميل في ديسمبر 2008.

إن إرتفاع فاتورة الواردات إلى حوالي 38 مليار دولا سنة 2008 يرجع إلى زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية و من مظاهر ذلك ما يلي:²

- إرتفاع أسعار المواد الغذائية ب 8.6%؛

- إرتفاع أسعار المواد الزراعية ب 4.1%،

- إرتفاع المنتجات الغذائية الصناعية ب 13.5%.

و في ظل تراجع الدينار الجزائري أمام اليور و الدولار، و كذا إنخفاض مداخيل الصادرات فإن الميزانية العمومية لا تستطيع دفع فاتورة الواردات، مما يؤدي إلى إستنزاف موارد صندوق ضبط الإيرادات و إنخفاض في إحتياطي الصرف و الذي ينعكس سلبا على التوازنات المالية الكلية و على مستوى السياسة المالية المنتهجة.

¹ - "WWW.imf.org. 14:00-2017/03/22- من الموقع :

² - "WWW-forums-bladi-dz.com. 14:00-2017/03/22- من الموقع :

لم تكن لأزمة لسنة 2008 انعكاسات سلبية حادة على الإقتصاد الجزائري بصفة مباشرة، نتيجة لضعف إرتباط القطاع المالي الجزائري بالأسواق المالية الخارجية، و الدفع المسبق للديون الخارجية منذ سنة 2006، و الذي إنخفض من 15 مليار دولار أمريكي إلى 400 مليون دولار.

الفرع الثالث : تداعيات أزمة 2014 على الإقتصاد الجزائري

إنهزت أسعار النفط بصورة حادة و مفاجئة منذ مطلع الألفية الثانية و إستمرت لأكثر من قد الزمان، إنخفض سعر برميل النفط من 110 دولار في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 30 دولارا مطلع العام 2016 فقد هبطت أسعار النفط بمعدل تجاوز 72%.¹ نظرا لتبعية الإقتصاد الوطني إلى قطاع النفط تبقى الجزائر دولة متضررة من تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، فقد خلف إنخفاض أسعار النفط لسنة 2014 آثارا بارزة على الجانب الإقتصادي في الجزائر، و يمكن معرفة ذلك من خلال بعض المتغيرات الإقتصادية تتمثل أهمها فيما يلي :

- سجلت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 م فائضا تجاري قدره نحو 5.39 مليار دولار مقابل 6.6 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة في السنة الماضية مسجلا بذلك تراجعا قدره 18%، حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية منذ شهر جوان إلى غاية سبتمبر 2014 نحو 49.23 مليار دولار مقابل 48.53 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2013، أما بالنسبة للواردات فقد بلغت قيمتها 43.83 مليار دولار مقابل 41.93 مليار دولار من نفس الفترة، مما يعني إرتفاعا قدره 4.55%، و نسبة تغطية الواردات بالصادرات قد بلغت 112% خلال الأشهر التسعة الأولى من 2014 مقابل 116% خلال نفس الفترة من سنة 2013، و حافظت المحروقات على أكبر حصة من إجمالي الصادرات الجزائرية (95.83%) من الصادرات بقيمة قدرها 47.18 مليار دولار مقابل 46.97 مليار دولار خلال نفس الفترة، فعندما إنخفض سعر البترول إلى 70 دولار للبرميل الواحد سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجزا خلال السداسي الأول من سنة 2014 قدر بـ 1.32 مليار دولار مقابل فائض قدر بـ 0.88 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق، و نتيجة لذلك تقلصت الإحتياطيات الرسمية للصرف حيث تراجع إحتياطي الجزائر من العملة الصعبة إلى 193 مليار دولار في نهاية جوان 2014 بعد أن بلغ في نهاية 2013 حوالي 194 مليار دولار، قبل أن تنخفض مرة

- عبد الحميد مرغيت- "تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري و السياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة"- كلية العلوم الإقتصادية
- جامعة جيجل- الجزائر- ص01.

أخرى إلى 185 مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر فتكون الجزائر بذلك قد خسرت 8 مليار دولار من إحتياجات صرفها خلال سنة بسبب أزمة النفط؛¹

- إن الإنكماش في الواردات الذي إمتد إلى الناتج الداخلي الخام، و الذي إنخفض إلى 208 مليار دولار سنة 2015 مقارنة مع 2014 الذي وصلت حوالي 211 مليار دولار، مما يعني إنخفاض معدل نمو الإقتصاد الجزائري حيث أنه لم يتجاوز 3.9% عام 2015 مقارنة مع 4.5% لعام 2014؛²

- إنخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط الجزائري بحوالي النصف تقريبا، حيث لم تسجل سنة 2015 سوى 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار لسنة 2014، أي بإنخفاض قدره -45.47%، و سجلت الجزائر عجزا تجاري لأول مرة منذ 15 سنة بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2015، و هذا بسبب تراجع الصادرات و إرتفاع الواردات، و تبعا لذلك إنخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71% عوض 111% في النصف الأول لسنة 2014، إن إنخفاض إحتياجات الصرف بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في سنة 2013، خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة، حيث تضاعف عجز المالية العامة تقريبا ليصل إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي في 2015، و لمواجهة الإنخفاض في المداخيل النفطية و الوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات* الذي إنخفضت موارده بشكل حاد، حيث تراجع ب 1714.6 مليار دينار في الفترة الممتدة بين نهاية يونيو 2014 و نهاية يونيو 2015 أي إنخفاض ب 33.3% على مدى 12 شهرا.³

¹-بالإعتماد على أرقام إحصائيات المركز الوطني للإعلام و الإحصاء التابع للجمارك الجزائرية.

²- بالإعتماد على أرقام إحصائيات المركز الوطني للإعلام و الإحصاء التابع للجمارك الجزائرية.

* صندوق ضبط الإيرادات : هو صندوق تم إنشاؤه كنتيجة لإرتفاع العوائد النفطية بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 م قانون رقم 07. يتم تمويل هذا الصندوق من الفرق بين السعر 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000، الجريدة الرسمية رقم 37-28 جوان 2000-المادة 10-ص07. الحقيقي للنفط و السعر المرجعي لميزانية الدولة و المحدد ب 37 دولار للبرميل.

³-عبد الحميد مرغيت-"تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري و السياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة"-مرجع سبق ذكره-

خلاصة الفصل

الأزمات الاقتصادية هي الأحداث المفاجئة التي تقضي إلى اضطراب التوازنات الاقتصادية الكلية في واحد من الأنشطة الاقتصادية، أو في مجمل النشاط الاقتصادي في بلد ما، أو عدة بلدان، و تطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من إختلال التوازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي.

و قد أبدى منذ زمن بعيد الكثير من المفكرين و الإقتصاديين آرائهم و وجهات نظرهم حول دوافع حدوث الأزمات الاقتصادية و مبرراتها و آليات إنتشارها في أزمات جانب الطلب الكلي و أزمات جانب العرض الكلي، و تجدر الإشارة إلى أن معظم الأزمات الاقتصادية يوجد لها تفسير في هذه النظرية أو تلك و من ثم فإن لكل أزمة متغيراتها و ظروفها، و من ثم فإن إخضاعها لنظرية معينة يرتبط بتحقيق ظروف مماثلة أو قريبة مع الإقرار بأن التطورات المعاصرة في مختلف جوانب الحياة قد تجعل من تشابه الظروف عملية ليست سهلة لكن عملية الإستفادة من التجارب و الدروس ليست صعبة.

تشير الأحداث الاقتصادية الجارية إلى تزايد و إنتشار الأزمات الاقتصادية الخارجية في معظم إقتصاديات دول العالم من بينها الجزائر، و ذلك مع تزايد تحيرها الإقتصادي و إندماجها في النظام الإقتصادي

العالمي، و من أشهر الأزمات الاقتصادية الخارجية حدوثا و أكثرها تأثيرا، و إنتشارا هي أزمات أسعار النفط التي تحدد أسعاره عالميا، و التي يتميز سوقها بعدم الإستقرار نتيجة لخضوعها لتضارب مصالح مختلف الفاعلين فيها، و هذا ما نلمحه من خلال الأزمات المتتالية التي مرت بها و التي إنعكست تارة بالإيجاب و تارة أخرى بالسلب على مختلف متغيرات إقتصاديات الدول في العالم.

إن المتغير المتحكم في الإقتصاد الجزائري و نموه و يربطها بالإقتصاد العالمي من خلال التجارة الخارجية هو النفط، و الذي تتسم تجارته بالأزمات و صعوبة التحكم في أطراف معادلاتها لكونه يعرف العديد من العوامل الخارجية المتحكمة فيه و التي تعدت الجانب الإقتصادي ليشكل العامل السياسي و الإستراتيجي أهم العوامل المتحكمة فيه و في آفاقه، و بناءا عليه فإن قنوات إنتقال الأزمات الاقتصادية الخارجية إلى الإقتصاد الجزائري تبقى منحصرة أساسا في أسعار متغير النفط، و للتخفيف من آثار الأزمات الاقتصادية الخارجية على الإقتصاد الجزائري يجب العمل على التقليل من إتماد تجارتها الخارجية على النفط.

الفصل الثاني :

السياسة التجارية الخارجية بين دعاة

الحماية و الحرية في الفكر

الإقتصادي

تمهيد

تؤدي التجارة الخارجية دورا هاما في الحياة الإقتصادية سواء بالنسبة للدولة المتقدمة أو النامية، ويعتبر التخصص أو التقسيم الدولي للعمل و الذي يرجع إلى إختلاف البلاد من حيث مدى وفرة عوامل الإنتاج في كل منها، و ما يترتب عليه من إختلاف في أثمان المنتجات هو السبب الأساسي لقيام التجارة الخارجية بين الدول. و أمام حتمية التبادل التجاري الدولي كان لابد من وضع مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تنظم سيره، وقد أطلق على هذه الإجراءات تعبير "سياسات التجارة الخارجية" والتي يترتب عليها إعاقاة أو توجيه مسار الحركة الطبيعية لنشاط التجارة الخارجية، و هنا يتحدد موقف الدولة من التبادل التجاري الخارجي بالنسبة لها عن طريق سياستها للتجارة الخارجية، و التي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف وطنية مختلفة، و إن ذلك لا يتأتى إلا بالعمل على تنظيم التجارة الخارجية في الإقتصاد الوطني بإستخدام أساليب السياسة التجارية الخارجية، و هي أساليب من شأنها إحداث آثار تعمل على توجيه نمط و تطور حجم التجارة الخارجية، في الإتجاه المطلوب في إطار عملية تنظيم هيكل هذه التجارة.

لما كان موضوع السياسة التجارية هو الموقف الذي تتخذه الدولة للتغلب على إختلال المبادلات الذي يحدث نتيجة العلاقات الإقتصادية بين متعاملين إقتصاديين تابعين لها وآخرين تابعين لدول أخرى، فإنه يجري التمييز في هذا الصدد بين نوعين من السياسة التجارية، سياسة حرية التجارة، و سياسة الحماية التجارية، و إنطلاقا من هذا تقوم الدولة بإختيار و رسم معالم السياسة التجارية الخارجية تماشيا مع مصالحها الوطنية، الإقليمية والدولية.

سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على مختلف السياسات التجارية المعتمدة على المستوى الدولي في تنظيم وتسيير التجارة الخارجية من خلال النقاط التالية :

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة التجارية الخارجية؛

المبحث الثاني :أساليب السياسة التجارية الخارجية وآثارها الاقتصادية؛

المبحث الثالث :مذاهب الحماية و الحرية للسياسة التجارية الخارجية.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة التجارية الخارجية

صارت التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي ككل، من خلال تأثيرها على مستوى الإنتاج والعمل على توفير الدافع على مواصلته وتطويره، ومن ثم العمل على إيجاد منافذ لتصريف منتجاته عبر الأسواق الأجنبية، حتى تتمكن الدولة من تحقيق التمويل الذاتي للواردات عن طريق الصادرات، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات للدولة بصورة عامة. إن ذلك لا يتأتى إلا بالعمل على تنظيم التجارة الخارجية في الإقتصاد الوطني باستخدام أداة هامة تتمثل في السياسة التجارية التي تستخدم في تأثيرها على الجوانب الإقتصادية المختلفة التي تتحدد في ظل مذهبي الحرية والتقييد.

المطلب الأول : مفهوم السياسة التجارية الخارجية و تطورها

يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم إلى مجموعة من التشريعات واللوائح التي تصدر من طرف أجهزة الدولة المختصة، والتي تعمل على تقييد النشاط التجاري أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو الإقليمي، فكل هذه التشريعات واللوائح المنظمة لحركة التبادل التجاري للدولة بغية تحقيق أهداف معينة يمكن أن تسمى بـ "السياسة التجارية".

الفرع الأول : مفهوم السياسة التجارية الخارجية

يرتبط مفهوم السياسة التجارية الخارجية بمجمل المبادلات بين الوسطين الداخلي و الخارجي، و قدمت عدة تعاريف للسياسة التجارية نذكر أهمها :

1-تعريف السياسة التجارية الخارجية : تعرف السياسة التجارية الخارجية على أنها "مجموعة التنظيمات و الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم قطاع التجارة الخارجية، و لهذه السياسة أهداف محددة و أدوات تساعد على تحقيق هذه الأهداف".¹

وتعرف أيضا على أنها "إختيار الدولة وجهة معينة و محددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (سواء كانت حرية أم حماية)، و تعبر عن ذلك بإصدار تشريعات و إتخاذ القرارات و الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق".²

و يعرفها آخرون بأنها هي " السياسة الإقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية، ويقصد بالسياسة الإقتصادية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الإقتصادي لتحقيق أهداف معينة،

¹- عبد الرحمن يسري أحمد و إيمان محب زكي- "الإقتصاديات الدولية"-الدار الجامعية-الإسكندرية-2007-ص153.

²- السيد متولي عبد القادر- "الإقتصاد الدولي النظرية و السياسة-الطبعة الأولى"-دار الفكر-عمان-الأردن-2011-ص69.

و يترتب عن ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة¹.

من خلال مجمل التعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة التجارية الخارجية تعبر عن مختلف الإجراءات التي تطلقها الدولة و التي تعمل على تقييد النشاط التجاري أو تحريره من العقبات التي تواجهه على المستوى الدولي، و تلجأ الدولة إليها من أجل التأثير على التجارة الخارجية و تنميتها و تطويرها.

2-أنواع السياسة التجارية الخارجية: المتبع لسياسات التجارة الخارجية لأية دولة يجد أنها تنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية من حيث نطاق تطبيقها، و هي:²

-سياسات التجارة الخارجية القومية(الوطنية): و تتمثل فيما تتخذه الدولة بمفردها من سياسات للتأثير على تجارتها الخارجية؛

-سياسات التجارة الخارجية الإقليمية : و يقصد بها تلك السياسات التي تتخذها مجموعة من الدول لتحقيق مصالح تجارية و إقتصادية مشتركة مثل السياسات المتخذة في إطار الإتفاقيات الثنائية، التكتلات الإقتصادية الإقليمية كمناطق التجارة الحرة و الإتحادات الجمركية، الإتحادات الإقتصادية... إلخ؛

-سياسات التجارة الخارجية الدولية : و هي السياسات التي لا تتخذ في إطار محلي أو إقليمي، وإنما في إطار منظومة عالمية لتنظيم التبادل التجاري للمجتمع الدولي عموماً، و أشهرها على الإطلاق إتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي ترمي إلى تحرير التجارة العالمية من مختلف القيود التي تعيقها على إختلاف أنواعها.

الفرع الثاني: تطور مفهوم السياسة التجارية الخارجية

يختلف مفهوم السياسة التجارية بإختلاف النظم الإقتصادية و تطورها، كما أن مفهومها يختلف في النظام الواحد حسب مراحل التطور الإقتصادي المختلفة لذلك البلد، و يرجع هذا الإختلاف في السياسة التجارية إلى مدى رغبة كل دولة في محاولة تأثيرها على جوانب إقتصادية مختلفة، حيث تفرد لها أدوات معينة، قصد تحقيق أهداف خاصة بها سواء كانت إقتصادية أو اجتماعية، أو سياسية.

كان التبادل التجاري موجود منذ العصور القديمة و الوسطى وحتى قبل ظهور الدولة الوطنية الحديثة، إلا أنه لم توجد هناك أفكار منظمة يمكن أن يطلق عليها إسم سياسة تجارية بمعنى الكلمة، و كانت العلاقات التجارية في تلك العصور تتأثرت بالأوضاع الإقتصادية و السياسية القائمة، و طبيعة العلاقات الإنتاجية و قوى الإنتاج في كل فترة من فترات تلك العصور. ويمكننا التمييز في تطور سياسة التجارة الخارجية عبر المراحل متميزة مر بها الفكر الإقتصادي كما يلي :

¹ -جودة عبد الخالق- "الإقتصاد الدولي"- دار النهضة العربية- القاهرة- الطبعة الرابعة-1992-ص153.

² -عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شيهاب- "الإقتصاد الدولي"-الدار الجامعية الجديدة-مصر-2005-ص12.

-المرحلة الأولى: إرتبطت بظهور مذهب التجاربيين في القرن السابع عشر في أوروبا و الذي كان له تأثير كبير في تحديد سياسة للتجارة الخارجية لأول مرة على مستوى الإقتصاد الوطني، و قامت هذه السياسة على تدخل الدولة في علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى و تقييدها على النحو الذي يحقق لها فائضا في ميزانها التجاري؛

-المرحلة الثانية مرحلة الإقتصاد العالمي الحر (1850-1928): حيث ساد خلال هذه المرحلة "توازن" في الإقتصاد الدولي في ظل تجارة خارجية متعددة الأطراف، و متحررة من القيود، نظامها مبني على أساس التخصص و تقسيم العمل الدوليين، حيث تميزت هذه المرحلة بتكامل إقتصادي دولي.¹

جاءت هذه المرحلة مع ظهور الفكر الكلاسيكي، حيث أقام الكلاسيك نظرية التجارة الخارجية التي قدمت تحليلا وافيا لتقسيم العمل الدولي و فوائده، و على ضوء هذه النظرية حلت سياسة حرية التجارة الخارجية محل سياسة الحماية التجارية و منه بدأت دراسة العلاقات التجارية الدولية تحتل موقعا متميزا في الأدب الإقتصادي، و نالت المشكلات الخاصة بتطبيق السياسات التجارية التي تحكم هذه العلاقات قدرا كبيرا من الإهتمام.

-المرحلة الثالثة مرحلة الإقتصاد الوطني (1929-1945): وقد ظهرت مع بداية الأزمة الإقتصادية العالمية 1929-1933 التي هزت الإقتصاد العالمي برمته، وفي هذه الفترة أصبحت المشكلة الاقتصادية التي تواجه كل دولة، هو البحث عن إعادة الاستقرار في مستويات الأسعار والنشاط الإقتصادي فيها، الأمر الذي أدى إلى عزل الإقتصاد الوطني عن الإقتصاد الدولي بشتى الأساليب و كان من الطبيعي أن يتخلص حجم التجارة العالمية، وأن ينهار النظام المتعدد الأطراف الذي سادت فيه الصفقات الدولية والذي كان قائما قبل 1928، حيث صارت العوامل السياسية والنقدية هي المحدد الرئيسي لحجم وتركيب وإتجاه التجارة الخارجية.²

-المرحلة الرابعة مرحلة الإقتصاد الإقليمي (1945-1948): لقد كان من نتائج الحرب العالمية الثانية والسياسات التجارية التي تبنتها الدول خلالها لها آثار هامة في تخفيض حجم المبادلات الدولية إلى أقصى حد ممكن لها حيث إنحل التكامل الإقتصادي الدولي نهائيا وإحتل توازن معظم الإقتصاديات الوطنية، و كان من نتيجة ذلك أن أحدثت مؤسسات حكومية من شأنها تقوم بالدور الذي كان يقوم الأفراد في مجال المبادلات الدولية و إعتمدت تجارة الدولة كأفضل أسلوب في تطبيق السياسة التجارية.³

1-سليم ياسين-"الإقتصاد الدولي"-جامعة حلب-سورية-1970-ص237.

2-نفس المرجع السابق-ص237.

3-نفس المرجع السابق-ص238.

حالة الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا في هذه المرحلة تنظيم التبادل التجاري على المستوى الدولي و العمل على وضع مجموعة من الضوابط و القواعد تكون أساسا لتحرير التجارة الدولية، و قد تجسد ذلك عمليا من خلال إنشاء الإتفاقيه العامة للتعريفات الجمركية و التجارة.

ولقد ساد الاعتقاد في هذه المرحلة بأن العودة إلى آلية حرية التجارة الخارجية أمر مستحيل، إن لم تذلل العقبات في طريق التوازن الاقتصادي الدولي، وعلى هذا الأساس تم الإتفاق على إنشاء مؤسسات دولية لتحقيق ذلك الغرض، فكان من إنشاء منظمة "الجات" لتحقيق السياسة التجارية الدولية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير قصد تمويل الإستثمار الخارجي، وإنشاء صندوق النقد الدولي لتحقيق الإستقرار في الصرف الأجنبي.

-المرحلة الخامسة 1980: تتميز هذه المرحلة بإعادة الهيكلية التي تربط بين الدول النامية و صندوق النقد الدولي، و ظهور المنظمة العالمية للتجارة و التي من شروطها سياسة الإنفتاح و الحرية التجارية و تبني إقتصاد السوق،¹ و في هذه المرحلة ظهرت تسمية العولمة و التي تدل على إندماج أسواق السلع و عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى الآثار السلبية على البيئة، و زيادة تعرض البلدان للأزمات الخارجية، بالإضافة إلى زيادة نسبة السلع الداخلة في التجارة التي يتم تصديرها.²

جاءت هذه المرحلة بعد تأسيس المنظمة العالمية للتجارة على أنقاض الجات في أو جانفي 1995، و قد أثر ميلاد هذه المنظمة تأثير غير مسبوق في سياسة التجارة الخارجية للدول و كذا على النظام متعدد الأطراف، حيث تم تعزيز و تقوية سياسة تحرير التجارة الخارجية فيما بين الدول و كذا توحيد هذه السياسة على المستوى العالمي، و هو ما يعني إنهاء عصر السيادة المطلقة لكل دولة في رسم سياسة تجارتها الخارجية.

غير أن الواقع العملي قد أثبت أن الأسس التي بنيت عليها هذه المؤسسات الدولية لم تكن منسجمة مع حقائق عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث برز مرة أخرى دور جديد للدولة على الصعيد الاقتصادي هدفه التأثير على سير النشاط الإقتصادي بأساليب مختلفة.³

وعليه فإنه في كل مرحلة من المراحل السابقة كانت التجارة الخارجية للدول تحكمها سياسات معينة، تعبر عن تلك المرحلة والأفكار السائدة فيها، كما أنه ليس هناك أي إختلاف في أن الهدف الأساسي للسياسة التجارية في أي بلد هو العمل على تحقيق المصلحة الوطني من نشاط التجارة الخارجية، و هو هدف يمثل حجر الزاوية في بناء أية سياسة تجارية.

¹ -يدون مؤلف- "تسهيل التجارة من منظور تنموي-تحديات النمو الاقتصادي"-ورقة مقدمة إلى إجتماع الخبراء حول تسهيل التجارة و النقل في منطقة الإسكو 02،01 مارس-بييت الأمم المتحدة-بيروت-2011-ص04.

² -شاهد يوسف- "تغيرات مشهد التنمية"-مجلة التمويل و التنمية-العدد 04-المجلد 36-ديسمبر 1999-ص15.

³ -أحمد فارس مصطفى- "العلاقات الاقتصادية الدولية"-منشورات جامعة حلب-سوريا-1982-ص 148.

المطلب الثاني: أهداف السياسة التجارية الخارجية

تقوم الدولة لتنفيذ سياستها التجارية بإتخاذ مجموعة من الإجراءات في نطاق علاقاتها التجارية الخارجية، و ذلك بقصد تحقيق أهداف وطنية، و تختلف هذه الأهداف باختلاف درجة النمو الإقتصادي، إذ يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة التجارية في الدول المتقدمة في تحقيق التشغيل الكامل، بينما نجد أن الهدف الرئيسي لهذه السياسة في الدول النامية هو تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.¹

تختلف السياسة التجارية باختلاف النظم الإقتصادية، كما تختلف من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، لكنها في النهاية تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية و الإستراتيجية يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

الفرع الأول : الأهداف الإقتصادية

يمكن إبراز أهم الأهداف الإقتصادية فيما يلي:

- حماية الصناعة الناشئة: و يقصد بها أيضا حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، حيث قد تستهدف السياسة حماية نوع أنواع الإنتاج المحلي في ظل منافسة أجنبية، و المقصود هنا عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا على الإنتاج المحلي في بعض الفروع، و تثار ضرورة الحماية في هذا المجال متى كانت النفقة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج، و لأسباب مختلفة، أن الحفاظ على الإنتاج المحلي أمر جوهري، و من أمثلة ذلك ما تطبقه دول غرب أوروبا من إجراءات لحماية الإنتاج الزراعي فيها من منافسة الإنتاج الزراعي في الدول النامية، و من أمثلة أيضا ما تطبقه الدول المتقدمة لحماية إنتاجها الصناعي في بعض المجالات، مثل صناعة الغزل و النسيج و الصناعات الخفيفة عموما، و كذلك ما تتبعه الدول النامية من إجراءات لحماية معظم فروع الإنتاج الصناعي فيها.²

بالتالي يمكن للسياسة التجارية الخارجية أن تساهم في حماية بعض الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية و لكن يعتبر هذا الإجراء منافيا لتوصيات المنظمة العالمية للتجارة و التي تعمل على تحرير التجارة الخارجية من القيود و الإجراءات المعيقة للمنافسة التامة.

- تحقيق التوازن النقدي لميزان المدفوعات: و يحدث هذا التوازن عندما يتساوى عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه، و في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات، تلجأ الدولة لتحقيق هذا التوازن عن طريق التقليل

¹ -العشري حسين درويش- "التجارة الخارجية"- مكتبة عين شمس-الفاخرة-1976-ص136.

² -السيد متولي عبد القادر- "الاقتصاد الدولي النظرية و السياسة"-مرجع سبق ذكره-ص69.

من الطلب على الصرف الأجنبي و زيادة المعروض منه، وقد يكون ذلك من خلال قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها، مما يؤدي إلى زيادة صادراتها و إنخفاض في الواردات، نظرا لإنخفاض أسعار الصادرات بفعل تخفيض العملة و إرتفاع أسعار الواردات بالمقابل لنفس السبب مما يؤدي إلى كبح الطلب المحلي على السلع الأجنبية.¹ كما أن الدولة بإمكانها اللجوء إلى إستخدام القيود التعريفية و غير التعريفية على وارداتها للحد من تدفقها، و سيتبعه من رفع أسعار السلع الأجنبية المستوردة، و تشجيع السلع المحلية المتشابهة.²

-تحقيق الموارد للخرينة العامة: قد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، و في كثير من الحالات يعتبر الحصول على موارد من هذا الطريق أكثر فعالية و أكثر قبولا سياسيا، من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة، فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود، و بذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل، كما أن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها عن هذا الطريق تكون على الأقل في جزء منها مدفوعة بواسطة الأجانب على أنه يجب التحرز عند تحديد طرق تحقيق هذا الهدف، فلو تم تحقيقه بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز، فقد يؤدي هذا إلى الإخلال بإعتبارات العدالة الاجتماعية و بإعتبارات التنمية الإقتصادية أو بهما معا، كما أن الهدف الذي يلزم تحقيقه إختيار النوع المناسب من السلع و الخدمات في التجارة الدولية و بالتحديد أن تكون المرونة السعرية لطلب و عرض هذا النوع من السلع ضعيفة.³

-تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية: يتم تحقيق النمو من خلال الزيادة المطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الوطني، أما التنمية الاقتصادية فهي تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للدولة، و في العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية.⁴

و يترتب على كل من التنمية و النمو الاقتصادي زيادة في كمية السلع والخدمات المتاحة للمجتمع، وبالتالي إرتفاع مستوى المعيشة. و فيما يتعلق بتجارب التنمية في الدول النامية نجد أنها إنتهجت إما إستراتيجية التصنيع ذات التوجه الداخلي، أو إستراتيجية التصنيع ذات التوجه الخارجي، فالإستراتيجية الأولى تعني إقامة صناعات الإحلال محل الواردات و التي يقصد بها تطوير أو إدخال بعض الصناعات بما يؤدي إلى زيادة عرض

¹-Josette PEYRARD-"*Gestion financière Internationale*"-4 édition-ed vuibert-Paris-1999-p 47,48.

²-عمر صقر-"*سياسات التجارة الخارجية*"-مكتبة عين شمس-القاهرة-1993-ص29.

³-عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب-"*أسس العلاقات الاقتصادية الدولية*"-منشورات الحلبي الحقوقية-بيروت-لبنان-2003-ص233،234.

⁴-إبراهيم العيسوي-"*التنمية في عالم متغير*"-دار الشروق-القاهرة-الطبعة الثالثة-2003-ص18.

السلعة محليا لمواجهة زيادة الطلب عليها، و على النحو الذي يحد من إجمالي الواردات من هذه السلعة، و فضلت من خلالها الدول النامية البدء أولا بالصناعات الاستهلاكية الغذائية و الصناعات البسيطة، ثم تطورت لتشمل إنتاج السلع الوسطية و الرأسمالية. و يتم تنفيذ هذه السياسة من خلال الرقابة و التحكم المباشر في التجارة الخارجية و ذلك باستخدام القيود التعريفية و غير التعريفية لحماية الصناعة المحلية من خطر المنافسة الأجنبية. أما الإستراتيجية الثانية فهي تقوم على سياسة تنمية و تشجيع الصادرات الصناعية، بحيث تقوم الدولة في البداية بإقامة صناعات بسيطة لا تتضمن فنونا إنتاجية معقدة أو مكلفة كثيرا، و بمضي الوقت يزداد الطلب و يرتفع مستوى الدخل فتنشئ الدولة صناعات تجميعية في مرحلة التالية، ثم صناعات لبعض الأجزاء الكاملة من صناعات معينة أو إقامة بعض الصناعات الإلكترونية ذات المستوى التكنولوجي غير المعقد و المتاح بدون قيود كبيرة.¹

¹- رمضان صديق- "محاضرات في مشكلات التجارة الخارجية"- دار النهضة العربية- القاهرة-1999- ص31.

و تقوم الدولة بدعمها عن طريق خفض تكاليف الإنتاج بواسطة الإعانات و الإعفاء من الضرائب الجمركية بما يحقق زيادة في قدرتها التنافسية في أسواق التصدير.¹

-التشغيل الكامل : و المقصود به أن يكون معدل البطالة هو أدنى معدل ممكن مع أكبر إستقرار متاح للمستوى العامل للأسعار، مما يعني أدنى معدل ممكن للتضخم، و تسعى سياسة التجارة الخارجية مع غيرها من السياسات الاقتصادية إلى تحقيق هدف التشغيل الكامل عن طريق زيادة الصادرات مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة. كما أن بعض الدول تسعى إلى فرض قيود جمركية و غير جمركية على واردات السلع المنافسة لمنتجات بعض قطاعات الإقتصاد الوطني بغية الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل فيها.

-إستقرار الأسعار : يمكن أيضا لسياسة التجارة الخارجية المساعدة في تحقيق إستقرار الأسعار من خلال توفير السلع للاستهلاك المحلي، و ذلك بفرض القيود التجارية على تصدير بعض السلع لزيادة العرض منها في السوق المحلي حتى لا ترتفع أسعارها في الداخل نتيجة إنخفاض المعروض منها بسبب التصدير هذا من جهة، ومن جهة ثانية تسعى سياسة التجارة الخارجية إلى توفير السلع للاستهلاك المحلي من خلال الاستيراد من الخارج، وذلك عن طريق إزالة الحواجز وتقليل القيود المفروضة على التجارة الخارجية مما يؤدي إلى تدفق السلع الأجنبية في السوق المحلي، و هذه الزيادة في العرض تؤدي إلى إستقرار الأسعار محليا، و حماية الإقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية كالتضخم و الإنكماش و غير ذلك.²

الفرع الثاني : الأهداف الإجتماعية

تتمثل الأهداف الإجتماعية في :³

-حماية مصالح فئات إجتماعية معينة وتشمل حماية مصالح المزارعين، أو المنتجين لسلعة معينة، أو العمالة للمشتغلين في صناعة معينة؛

-إعادة توزيع الدخل القومي : قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة، و تلجأ إلى أدوات السياسة التجارية الخارجية لتحقيق هذا الهدف، فعادة ما تستخدم أكثر من أداة من أدوات السياسة التجارية في هذا السبيل ، ففرض رسوم جمركية أو تطبيق نظام الحصص على واردات معينة، مع ثبات العوامل الأخرى، يقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلعة و يزيد الدخل الحقيقي لمنتجها في الدخل.

¹مصطفى محمد عز العرب-"سياسات وتخطيط التجارة الخارجية"-الدار المصرية اللبنانية-الفاخرة-1988-ص 165.

²محمد دياب-"التجارة الدولية في عصر العولمة"-دار المنهج اللبناني للدراسات و التوثيق-بيروت-الطبعة الأولى-2010-ص 300.

³عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب-"أسس العلاقات الاقتصادية الدولية"-مرجع سبق ذكره-ص 236.

الفرع الثالث: الأهداف الإستراتيجية

و يقصد بما كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الغذائية أو العسكرية، كأن يتطلب أمن المجتمع توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة. كما أنه في حالة وجوب توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي على النحو الذي يحقق الأمن الخارجي للمجتمع، فإن التجارة الخارجية تساهم في تحقيق هذا الهدف بتوفير قدر معين من السلع الإستراتيجية المحلية كالبترول*¹ و المعادن المختلفة، و ذلك عن طريق استيراده من الخارج مقابل تصدير سلع محلية.²

وتجدر الإشارة إلى أن أهداف سياسة التجارة الخارجية قد تكون متكاملة مع بعضها، فزيادة معدلات التنمية يسهم في تحقيق معدلات تشغيل عالية، وقد تتعارض هذه الأهداف مع بعضها أحيانا، كأن نجد أن العجز في ميزان المدفوعات يتطلب التقليل من الواردات و زيادة الصادرات مما يؤدي إلى تخفيض السلع المتاحة للإستهلاك المحلي، في نفس الوقت فإن إستقرار الأسعار يتطلب التوازن بين العرض المحلي و الطلب المحلي من السلع، و من هنا نجد أن هدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بفرض قيود على الواردات سوف يسهم في زيادة التضخم المحلي و ذلك بسبب إنخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي، و من ثم فهو يتعارض مع هدف تحقيق الإستقرار في الأسعار.

و مهما يكن من أمر فإنه يمكن القضاء على ذلك التعارض و التضارب في الأهداف بإستخدام توليفة متناسقة من الأساليب و الإجراءات الفنية للسياسة التجارية في الدولة.

المطلب الثالث : تحديد سياسة التجارة الخارجية و معايير تقييمها

لكي نحدد سياسة التجارة الخارجية يجب معرفة العوامل المؤثرة في تحديدها، و المعايير التي تقيمها.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية

تتأثر سياسات التجارة الخارجية في تحديدها بمجموعة من العوامل الأساسية، نذكر أهمها و هي:³

*فيما يخص هذه المادة الاستراتيجية فقد قررت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2004 رفع مخزون احتياطياتها من 250 مليون برميل إلى 500 مليون برميل بسبب تقلبات الأسعار في السوق الدولية، وبسبب عدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول المنتجة للنفط كالعراق ونيجيريا وفنزويلا. كما قامت بلدان الإتحاد الأوربي باتخاذ نفس الإجراء في النصف الثاني من سنة 2005 بسبب الارتفاع المستمر لأسعار النفط في السوق الدولي حيث فاق حاجز 70 دولار للبرميل.

²- السيد متولي عبد القادر- "الإقتصاد الدولي النظرية و السياسة- الطبعة الأولى"- مرجع سبق ذكره-ص71.

³-الصادق بوشنافة- "الآثار المحتملة لإنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية حالة مجمع

صيدال"- أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية- تخصص تخطيط-جامعة الجزائر-2006/2007-ص7، 6، 77.

1- مستوى التنمية الإقتصادية: لا شك أن مستوى التنمية الإقتصادية الذي تبلغه دولة ما يعد من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة فجمود الإقتصاد و إحتلاله موقعا متأخرا في سلم التقدم الإقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الخارجية، بعكس الحال بالنسبة لإقتصاد آخر بلغ مرحلة متقدمة من النمو والتطور الإقتصادي، إذ يميل هذا الإقتصاد إلى وضع سياسة للتجارة الخارجية تتسم بمرونة عالية، نظرا لأنه يكون قد وصل إلى تكوين قاعدة إقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمية، أو على الأقل ليست بحاجة كبيرة إلى تدعيمها.

ومن أمثلة ذلك سياسة تدعيم الصناعات الناشئة أو الوليدة، فهذه الصناعات في مراحلها الأولى تكون في أمس الحاجة إلى مختلف وسائل الدعم، أما بعد مرور فترة زمنية معقولة، عادة ما تقل الحاجة إلى هذه الوسائل، بالنظر لإكتسابها خبرة فنية وتمرس طويل يجعلها أقرب إلى الصمود أمام المشروعات الأجنبية المنافسة.

2- الأوضاع الإقتصادية السائدة : تتأثر السياسات التجارية عادة بالأوضاع السائدة في الإقتصاد المحلي و العالمي كما يلي :

أ- فعلى مستوى الإقتصاد المحلي : فإن إرتفاع صناعاته المحلية مثلا واشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية و الوسطية والمواد الخام، يحتم على الدولة إتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الإرتقاء ببدائل لها محلية. كما أن الطلب المحلي الإستهلاكي يلعب دورا هاما على مختلف المنتجات في تحديدها من حيثالكم، خاصة في ظل إنخفاض مرونته ودرجة أهميته وضرورته في السوق. أيضا فإن الحالة الإقتصادية العامة (كالتضخم أو الركود والبطالة) لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة، فمثلا قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح أو ارتفاع في مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار وتحقيق إرتفاع معدلات التشغيل، كما يمكنها كذلك الإعتماد في هذا الشأن على الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق نفس الهدف.

ب- على المستوى الدولي : فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على إتباع سياسة من شأنها زيادة حجم الصادرات من ناحية، وضغط استهلاكها المحلي من ناحية أخرى.

الفرع الثاني: معايير تقييم السياسة التجارية

و من المعايير التي يعتمد عليها أهل الإقتصاد لتقييم السياسة التجارية الخارجية المتبعة هي :

1-مدى فاعلية السياسة المتبعة : فمثلا المفاضلة بين سياسة تدعيم صناعات التصدير أو صناعات الإحلال محل الواردات من ناحية الكفاية في إستخدام الموارد، يكون من خلال مقارنة التكلفة و العائد لكل منهما ومنه الحكم على مدى فاعلية السياسة المتبعة.¹

2-مدى مساهمة السياسة المتبعة في تحقيق العدالة في توزيع الدخل : لا ينبغي إغفال آثار السياسة المتبعة على إعادة توزيع الدخل لذا فإن من المعايير الهامة لتقييم أية سياسة للتجارة الخارجية هو مدى تأثيره على توزيع الدخل، فإتباع سياسة لحماية المنتجات الوطنية مثلا، ينشأ عنها إعادة توزيع الدخل لصالح فئة المنتجين الوطنيين على حساب مجموع المستهلكين.

3-مدى تأثير السياسة المتبعة على النمو الإقتصادي : فإتباع سياسة من شأنها ترشيد إستهلاك العديد من السلع المستوردة، سوف يؤثر على الميل الحدي للإستيراد، فيؤثر على فاعلية السياسة النقدية والمالية المطبقة تبعا لأثر المضاعف، مما يسهم في الإسراع بمعدلات التنمية.²

و عليه فإن إتباع سياسة تجارية معينة يتوقف على مستوى التنمية الإقتصادية فإذا كانت الدولة في وضع متقدم من النمو الإقتصادي فإن سياسة تجارتها الخارجية تكون أكثر مرونة و إنفتاحا على العالم الخارجي حتى تضمن مكانا لها في السوق الدولي وتسمح بوجود نوع من المنافسة النزيهة في سوقها المحلي، و إذا كانت الدولة في بداية مراحل تنميتها، فيكون من مصلحتها إتباع سياسة تجارية أكثر تعقيدا بغية رفع معدل نموها الإقتصادي.

المبحث الثاني : أساليب السياسة التجارية الخارجية وآثارها الإقتصادية

تلجأ الدولة في سبيل تنظيم تجارتها الخارجية إلى مجموعة من الأساليب التي ترى أن إستخدامها يؤثر على توجيه نمط وتطور حجم التجارة الخارجية في الإتجاه المطلوب، و أكثر ملائمة لتحقيق الأهداف المرجوة، هذه الأساليب ليست من طبيعة واحدة، فقد تكون نقدية (كسعر الصرف، أسعار الفائدة) أو مالية (كالدعم والرسوم الجمركية) أو تجارية (كتجارة الدولة، ونظام الحصص) أو إدارية (كالإشترطات الصحية والفنية).

المطلب الأول : الأساليب السعرية

فهي أساليب من شأنها تؤثر على أسعار كل من الواردات و الصادرات في عمليات التبادل الدولي، و هي بدورها تتكون من الأدوات التالية : الرسوم الجمركية، و نظام الرقابة على الصرف الأجنبي، سياسة الإغراق، وأخيرا الإعانات و آثارها، والتي فيما يلي عرض تحليلي لها.

¹- رمضان صديق- "محاضرات في مشكلات التجارة الخارجية"- مرجع سبق ذكره-ص41، 42.

²- سامي خليل- "نظرية الإقتصاد الكلي"- الكتاب الثاني-مطابع الأهرام-القااهرة-1994-ص1445.

الفرع الأول: الرسوم الجمركية

تعتبر الأدوات التعريفية المتمثلة في الرسوم الجمركية الآداة الأكثر إستخداما في مجال السياسات التجارية الخارجية من أجل تنظيم التجارة الخارجية.

1-تعريف الرسوم الجمركية: هي مجموع الإجراءات التي تتبناها السلطات العامة على دخول و خروج السلعة عبر حدودها الجمركية لفترة زمنية معينة من أجل تحقيق أهداف معينة، و تكون لها تأثير على المتغيرات الإقتصادية المتعلقة بالتجارة الدولية مثل أسعار و أحجام كل من الصادرات و الواردات.¹

المقصود بالسياسة الجمركية مجموع الإجراءات المتمثلة بالقوانين و الأنظمة التي تفرصها الدولة على البضائع التي تجتاز حدود دخولا أو خروجا، و كذلك الإجراءات التي تفرض على البضائع التي تجتاز حدود الدولة، و أيضا التي تفرض على السلع المنتجة منها من أجل تحقيق أهداف معينة.²

و الضريبة المفروضة على الصادرات و الواردات بشقيها ما يعرف بالتعريف الجمركية و التي تمثل قوائم السلع المفروضة عليها الضريبة، فالتعريف الجمركية عبارة عن جدول يحتوي على الرسوم بأنواعها المختلفة.³

من التعاريف السابق يتضح أن الرسوم الجمركية عبارة عن مبالغ مالية تفرض على كل من الصادرات و الواردات عندما تتجاوزها الدولة دخولا و خروجا خلال فترة زمنية معينة، و تختلف معدلاتها حسب نوع السلعة.

2-أنواع الرسوم الجمركية : ويمكن التمييز بين أنواع الرسوم الجمركية على أساس وعاء الرسم و كيفية تقديرها، كما يلي:

أ-على أساس و عاء الرسم : نميز بين نوعين من الرسوم الجمركية و هما:⁴

- رسم الصادرات : و هو الذي تفرضه الدولة على مصديها، إما رغبة في توفير السلع في الداخل حتى توفى حاجتها من الإستهلاك المحلي، و إما رغبة في الحصول على موارد مالية وهذه الرسوم نادرة الحدوث؛
- رسوم الواردات : و هو أهم وسيلة تتخذها الدولة لحماية الصناعات و المنتجات المحلية و موازنة ميزانها التجاري، و هذا الرسم الأكثر إستخداما.

¹خلاف عبد الجبار خلاف-"القيود الجمركية و تطور التجارة الخارجية للدول الأخذة في النمو"-دار الفكر العربي-القاهرة-ص21-22.

²شريف علي الصوص-التجارة الدولية"الأسس و التطبيقات"-دار أسامة للنشر و التوزيع-عمان الأردن-الطبعة الأولى-2012-ص146.

³جودة عبد الخالق-"الاقتصاد الدولي"-مرجع سبق ذكره-ص16.

⁴مجدي محمود شهاب-"الاقتصاد الدولي المعاصر"-دار الجامعة الجديدة-الإسكندرية-2007-ص130.

ب- على أساس كيفية التقدير: يمكن أن نميز على هذا الأساس بين ثلاثة أنواع من الرسوم الجمركية:¹
 - التعريف المحددة (الرسوم النوعية): و يقصد بها فرض مبلغ على السلعة إستنادا إلى معيار معين، كالكمية أو المساحة أو الوزن؛
 - التعريف النسبية على القيمة: في هذا النوع تتخذ التعريف صفة بنسبية مئوية من قيمة السلعة، وسواء كانت قيمة السلعة تتحدد وفق (*FOB* أو *CAF*)^{*} أو أية قيمة أخرى تحددها السلطات الجمركية ؛
 - التعريف المركبة: و هي التعريف التي تتألف من شكل التعريفين السابقين أي تفرض على الكمية و تفرض كنسبة مئوية من قيمة السلعة

3- الهدف من الرسوم الجمركية: تهدف الرسوم الجمركية إلى تحقيق غرضين، مالي و حمائي، فيطلق على الغرض الحمائي عندما يهدف إلى حماية صناعة معينة أو التأثير على حجم الواردات، أو على سعرها، و يكون الغرض ماليا، إذا كان المقصود من تطبيقه الحصول على موارد مالية للخزينة العمومية.²

4- قياس الرسوم الجمركية: فالجمارك من خلال رفع أسعار الواردات (بفرضها الضريبة الجمركية) تسمح للمنتجين برفع أسعار منتجاتهم، و تعرف هذه الحماية بالحماية الإسمية و التي تقاس بمعدلات الجمارك الإسمية، و يرى المختصون في السياسات الجمركية أن الضرائب الجمركية الإسمية قد لا تكون أداة صحيحة لقياس درجة الحماية، و يطرحون بديلا عن ذلك يتمثل في الضريبة الجمركية الفعلية.

أ- معدلا لضريبة الجمركية الفعلية: الرسوم الجمركية الإسمية هي المذكورة صراحة في جداول مصلحة الجمارك للدولة، سواء كانت قيمة أو نوعية، أما الرسوم الجمركية الفعالة فتقيس مدى تأثير التغيرات في هيكل الرسوم الجمركية على القيمة المضافة للصناعات الوطنية التي تنتج بدائل الواردات، فهي تأخذ بذلك ليس فقط الرسوم الجمركية الإسمية على المنتج النهائي و إنما أيضا على المنتجات الوسيطة التي تدخل في إنتاج المنتج النهائي.³

¹ - هجير عدنان زكي أمين- "الاقتصاد الدولي النظريات و التطبيقات" - دار إتراء-الأردن- الطبعة الأولى-2010-ص145.

^{*} - غالبا ما تحسب قيمة الواردات على أساس (*CAF*) أي بما فيها نفقات النقد والتأمين، إلى غاية وصول السلعة إلى حدود البلد المستورد - أما قيمة الصادرات فتحسب على أساس (*FOB*) أي إلى غاية وصول السلعة المصدرة إلى حدود البلد المصدر.

-7éd Tendances-Actuelles-"*économie internationale*"²-Peter HLINDERT&P.Charle KINDLEBERGER- Economica-Paris-1982-P34.

³ - محمد عوض طالب- "التجارة الدولية و سياسات"-معهد الدراسات المصرفية-الأردن- الطبعة الأولى-1995-ص168.

عادة ما تستخدم الصناعات المنافسة للواردات مدخلات مستوردة خاضعة لمعدل تعريفية إسمي مختلف عن ذلك المعدل المفروض على السلعة النهائية، فمعدل التعريفية الإسمي يختلف عن معدل الحماية الفعال، حيث أن هذا الأخير يقيس المعدل الفعلي للحماية الذي يقدمه فعلا معدل التعريفية الإسمي للصناعة المنافسة للواردات.¹ و يقاس معدل الحماية الفعال بالصيغة التالية:²

$$f = \frac{t - ar}{1 - a}$$

حيث أن :

f : معدل الحماية الفعال؛

t : معدل التعريفية الجمركية الإسمي على السلعة النهائية؛

a : نسبة قيمة المدخل المستورد إلى السلعة النهائية؛

r : معدل التعريفية الجمركية الإسمي على المدخل المستوردة.

ما يمكن استخلاصه من تحليل الرسوم الجمركية الإسمية هو أن السلع المصنعة النهائية التي يفرض عليها رسوم إسمية مرتفعة مقارنة بالرسوم الجمركية على المدخلات أو المواد الأولية خاصة في الدول المتقدمة يحقق في الحقيقة درجة عالية من الحماية لتلك السلع، و هذه الملاحظة تم بالدرجة الأولى الدول النامية عندما تحاول التصدير للدول المتقدمة، حيث تفرض هذه الأخيرة رسوم جمركية تصاعديّة على السلع المستوردة حسب درجة التصنيع، و هو ما يعني ببساطة أن فرص الدول النامية لتصدير المنتجات المصنعة ضعيفة، بينما تظل الفرص متاحة لتصدير المنتجات الأولية أو الوسيطة، و لذلك فإن الدول النامية تشعر بأن تصاعد هيكل الرسوم الجمركية الحماية في الدول المتقدمة إنما يعيق محاولاتها لتنويع هيكل صادراتها إلى تلك الدول.³

وإجمالاً تسود العلاقات التالية بين الحماية الإسمية للمنتج النهائي t_n و الحماية المقدمة للمدخلات t_i و معدل الحماية الفعلي t_e :⁴

$$1/ t_i < t_n \text{ كإتيا إذا } t_n < t_e$$

$$2/ t_i = t_n \text{ كإتيا إذا } t_n = t_e$$

$$3/ t_i > t_n \text{ كإتيا إذا } t_n > t_e$$

¹ عبد الرحمن يسري أحمد و إيمان محب زكي- "الإقتصاديات الدولية"-الدار الجامعية-2007-ص158.

² دومنيك سالفادور- "نظريات و مسائل في الإقتصاد الدولي"-ترجمة محمد رضا علي العدل-الدار الدولية للنشر و التوزيع-القاهرة-ط4-1998-ص98.

³ مجدي محمود شهاب- "الإقتصاد الدولي المعاصر"-مرجع سبق ذكره-ص139.

⁴ جون هيدسون و مارك هرندر- "العلاقات الإقتصادية الدولية"-ترجمة طه عبد الله منصور و محمد عبد الصبور محمد علي- دار المريخ الرياض-1987-ص423.

يجب التأكد من ضرورة إرتفاع معدل الحماية الفعلي إذا كان هدف السياسة التجارية تحفيز نشاط إنتاجي معين، فإذا أريد حماية صناعة معينة من المنافسة الأجنبية وجب بالضرورة أخذ العلاقة بين الضريبة الجمركية الإسمية على المنتج النهائي و الضريبة الجمركية الإسمية على مستلزمات الإنتاج بعين الإعتبار. و يعتبر هذا المعدل هام جدا بالنسبة للدول التي تدخل في مفاوضات مع الدول الأخرى من أجل إجراء تخفيضات متبادلة في الرسوم الجمركية، حيث يحتاج المتفاوضين إلى معرفة معدل الحماية الفعال الذي تقدمه الرسوم الجمركية.¹

ب-معدل التعريف الجمركية الأمثل: و هو المعدل الذي يتم حساب على كل من الصادرات و الواردات كما يلي :

-معدل التعريف الأمثل على الواردات: عند فرض التعريف الجمركية على الواردات فإن لذلك أثر على مستوى الإقتصاد الكلي للدولة، إذ تستفيد الحكومة و المنتجون من فرض هذه الضريبة على حساب فئة المستهلكين، فعبيء التعريف الجمركية لا تتحمله الدولة المصدرة بل يتحمله المستهلك المحلي بالكامل، بإفتراض أن الطلب على الواردات مرن، و بالتالي فالضريبة تقيد عملية الإستيراد و تخفض في السعر لدى الدولة المصدرة، غير أن الوضع يكون مختلفا في حالة ما إذا كان الطلب على الواردات غير مرن فالدولة المستوردة يمكنها نقل جزء من هذا العبء إلى الدولة المصدرة ومنه فإن العائد يكون حسب الصيغة الآتية:²

$$\text{العائد} = \text{قيمة الواردات بعد فرض الضريبة. (التغير في السعر/التغير في التعريف)}$$

علما أن :

-التغير في السعر هو الفرق بين السعر الذي كان يمكن الحصول عليه قبل فرض الضريبة و السعر بعد فرض الضريبة، و الذي تم نقل جزء من عبئه إلى مصدر السلعة، و تكون الخسارة كما يلي :

الخسارة = كمية الواردات التي نقصت بعد فرضالضريبة.سعرالواردات.معدل التعريف الأمثل.

$$M \cdot \frac{dp}{dx} = t^* \cdot p \cdot dM/dx$$

حيث أن :

M : كمية الواردات؛

$\frac{dp}{dx}$: مقدار التغير في السعر نتيجة زيادة التعريف الجمركية؛

¹- عبد الرحمان زكي إبراهيم- "مذكرات في إقتصاديات التجارة الخارجية"- دار الجامعات المصرية-الإسكندرية-1981-ص124.

²-الصادق بوشنافة- "تحرير التجارة الخارجية و آفاق الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"-رسالة ماجستير-معهد العلوم الاقتصادية-الجزائر-2001-ص72.

t^* : معدل التعريفية الأمثل؛

$\frac{dM}{dx}$: مقدار التغير في الواردات نتيجة التغير في التعريفية الجمركية؛

P : سعر الشراء الواردات.

و إنطلاقاً من أن مرونة الواردات تعطى بالعلاقة التالية :

$$e_m = \frac{dM}{dp} \cdot p/M$$

فإن معدل التعريفية الأمثل على الواردات يكون كالآتي :

$$t^* = 1/e_m$$

فعبء الضريبة الجمركية لا تتحمله الدولة المصدرة بل يقع كلياً على المستهلك في البلد المستورد تحت فرضية أن الطلب على الواردات مرناً، و هو ما ينعكس على انخفاض حجم الواردات، فإذا كانت الدولة المستوردة كبيرة بحيث تمارس أثراً على المتغيرات الدولية فيمكنها نقل جزء من عبء الضريبة الجمركية إلى الدولة المصدر بحيث أن انخفاض الطلب نتيجة لفرض الضريبة يجبر الدولة المصدرة على تخفيض سعر صادراتها، إن الضريبة الجمركية المثلى للواردات في هذه الحالة هي التي تنعكس في شروط التبادل، بمعنى تحسن معدل التبادل الدولي لهذه السلعة بشرط عدم تدهور أسعار الصادرات، أما إذا كان منحنى عرض الواردات لانهاضي المرونة (حالة الدولة الصغيرة و التي لا يمكنها التأثير في سعر الواردات) يتعدى نقل عبء الضريبة الجمركية إلى الدولة المصدرة و بالتالي ستنعكس الآثار السلبية على الدولة المستوردة فقط، و يكون معدل التعريفية الأمثل يساوي الصفر من حيث تأثيره على شروط التبادل.¹

-معدل التعريفية الأمثل على الصادرات : يتوقف معدل التعريفية الأمثل للصادرات على المقابلة بين خسائر انخفاض الصادرات و عوائد نقل عبء الضريبة للبلد المستورد، و نعبر على مقدار العائد و الخسارة الناتجة عن فرض التعريفية الجمركية على الصادرات تحت فرض وجود منحى طلب غير مرناً بالمعادلة التالية:²

$$x \cdot \frac{dp}{dz} = zp \cdot dx/dz$$

حيث أن :

x : الصادرات

z : يمثل معدل التعريفية الأمثل على الصادرات.

أي أن الخسائر الناتجة عن نقص الصادرات = عوائد نقل عبء الضريبة.

فإن معدل التعريفية الأمثل يكون :

¹- أحمد جامع- "العلاقات الاقتصادية الدولية"- دار النهضة العربية القاهرة-1977-ص133-136.

²-مصطفى محمد عز العرب- "سياسات و تخطيط التجارة الخارجية"-مرجع سبق ذكره-ص116.

$$z \cdot \frac{dp}{dx} = \frac{dz}{dx} \cdot x/p$$

P : سعر الشراء الصادرات.

$\frac{dp}{dx}$: مقدار التغير في السعر نتيجة زيادة التعريف الجمركية.

و بما أن مرونة الطلب على الصادرات هي :

$$e_x = \frac{dx}{dp} \cdot p/x$$

و بالتالي يمكن كتابة z على الشكل التالي :

$$z = 1/e_x$$

أي أن معدل التعريف الأمثل للصادرات هو عبارة عن مقلوب مرونة منحنى الطلب على هذه الصادرات، فكلما إرتفعت هذه المرونة قل معدل التعريف الأمثل عليها و العكس صحيح، أما إذا كانت مرونة الطلب لا نهائية فإن معدل التعريف الأمثل يؤول إلى الصفر، و هذا يعني أنه لا يمكن نقل عبء الضريبة إلى الدولة المستوردة بل ينعكس على إقتصاد الدولة المصدرة، و على العكس إذا كانت المرونة منعدمة، فإنه يتم نقل العبء إلى الدولة المستوردة.¹

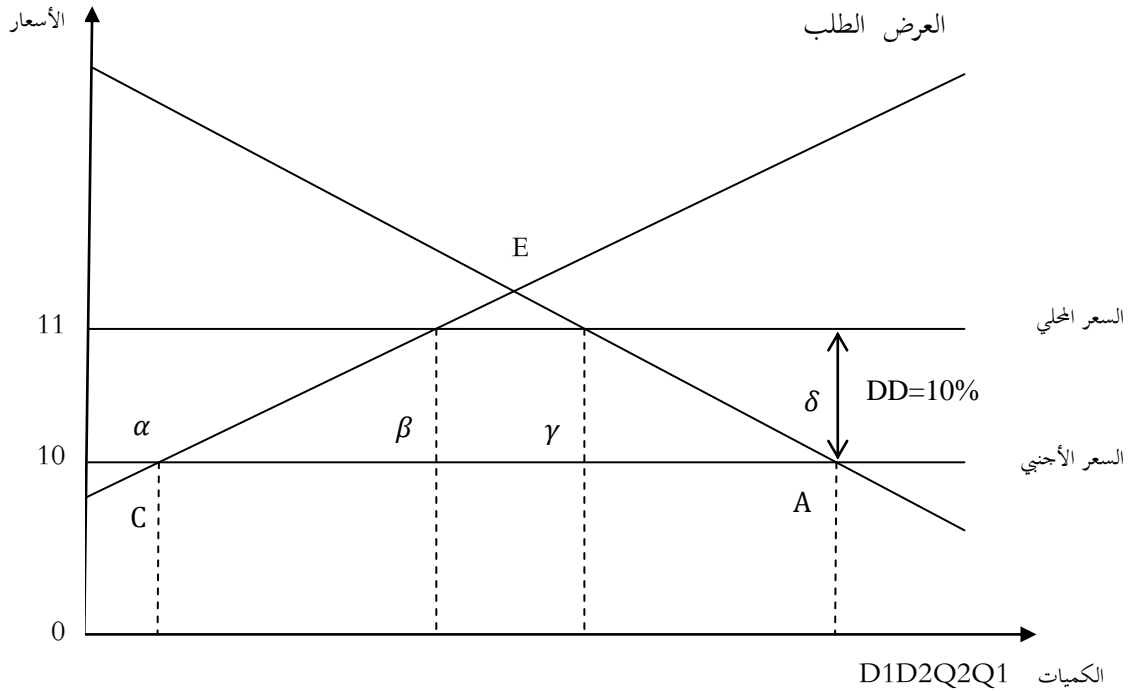
يتضح مما سبق أنه إذا كان منحنى عرض الصادرات لا نهائي المرونة فإن معدل التعريف المثل يكون معدوما بحيث لا يمكن نقل هذا العبء إلى الدولة المستوردة، و بالتالي لن يكون هناك أثر على شروط التبادل الدولي، و كلما إتجه منحنى عرض الصادرات إلى أن يكون غير مرن، تمكنت الدولة المصدرة أن تنقل جزء من عبء الضريبة الجمركية إلى الدولة المستوردة، فإذا كانت هذه الأخيرة كبيرة فإن الطلب العالمي سينخفض و ينخفض معه السعر العالمي و سوف تتضرر الدولة المصدرة. أما إذا كانت الدولة المستوردة صغيرة الحجم فإن أثر فرض الضريبة على الصادرات سيقع عليها، و تكون شروط التجارة في غير صالحها خاصة إذا لم تتحسن أسعار صادراتها.

5- الآثار الإقتصادية للرسوم الجمركية : يمكن حصر الآثار الإقتصادية لرسوم الجمركية فيما يلي :

أ- أثر الضريبة الجمركية على الإستهلاك الوطني : تقع الضريبة الجمركية غير المباشرة على عاتق المشتريين للسلع المستوردة من الخارج، و إن فرض هذه الضريبة على السلع الأجنبية تجعل المستهلكين يدفعون ثمناً أعلى، أو أنهم يحصلون على كميات أقل، أو يتحملون الأثرين معاً، و لكونها هذه السلعة المستوردة تحقق لهم منفعة أكبر من المنفعة التي تحققها لهم السلع الوطنية. و لتوضيح نستعين بالشكل التالي :

¹ نفس المرجع السابق-ص117.

الشكل 1-2 : الآثار الاقتصادية للضريبة الجمركية على الإستهلاك



المصدر :- "Relations économiques internationales"-Brahim Guendouzi-
Elmaari-Alger-P48.

نلاحظ من الشكل رقم 1-2 أن السلعة المستوردة عند السعر 10 دولار، في ظل غياب تطبيق الرسوم الجمركية فإن الطلب المحلي لهذه السلعة يساوي $OD1$ ، و العرض المحلي في $OQ1$ ، و تقدر الكمية المستوردة بـ $Q1D1$ ، و في حالة عدم إستيراد السلعة من الخارج، يتحدد السعر الداخلي وفقا لتفاعل قوى العرض و الطلب على هذه السلعة، فإن الطلب المحلي ينخفض إلى $OD2$ ، أما العرض المحلي ينتقل إلى $OQ2$ ، و المساحة التي تمثل $Q2D2$ هي الكمية المستوردة. في ظل غياب الرسوم الجمركية الكمية المطلوبة من السلعة هي $OD1$ ، و إنتقلت إلى الكمية $OD2$ مع تطبيق الرسوم الجمركية (نوعية) بـ 10%، و هذا يشير إلى أن الطلب إنخفض بسبب إرتفاع السعر من 10 دولار إلى 11 دولار بوجود الرسوم الجمركية، أما فائض المستهلك* المين في الشكل بالمثلث ACE ، يتحدد في الجزء أسفل منحني الطلب و أعلى سعر المدفوع، و بالتالي فإن المستهلكين خسروا المساحة المتمثلة في $\alpha + \beta + \delta + \gamma$ ¹.

*-يعرف فائض المستهلك على أنه الفرق بين المبلغ الذي يكون المستهلك على إستعداد لدفعه بالفعل من أجل الحصول على سلعة معينة.

ب- أثر الضريبة على إيرادات الدولة: تعتبر الضرائب الجمركية من أهم موارد ميزانيات الدول، خاصة منها الدولة الآخذة في النمو، و لذلك فهي غالبا ما تفرض لهذا الغرض، و في هذه الحالة تستخدم لنفس الأغراض المالية التي تستخدم من أجلها الضرائب، و في بعض الأحيان توضع الرسوم الجمركية بهدف وحيد و هو توفير مصدر للدخل للدولة.

و قد يتعارض هدف تحقيق الموارد المالية مع هدف تحقيق الموارد المالية مع هدف حماية الصناعة الناشئة، فإذا كان هدف الدولة هو الحماية، فإن الرسوم الجمركية تفشل في تحقيق غرضها في الحصول على إيرادات مالية للخزينة العمومية، لأن حماية الصناعة المحلية تتطلب تخفيض الكميات المستوردة بشكل كبير، و بالتالي الإيرادات، و على ذلك فإن كان الغرض من الرسم هو الحصول على الموارد مالية فيتعين على الدولة فرض ضريبة داخلية على السلع المحلية المماثلة للسلع المستوردة، و يمكن للإيرادات التي تحصل عليها الدولة جراء تحصيلها للرسوم الجمركية، أن تظهر في شكل نفقات عمومية إضافية، أو على شكل مشاريع ذات أبعاد إجتماعية تزيد من رفاهية المجتمع ككل.¹

و في الشكل رقم 1-2، يعبر عن إيرادات الدولة بمنطقة $\alpha + \beta + \delta + \gamma$ ، و هي عبارة عن مقدار الواردات من السلع مضروبا في مبلغ الرسم على كل وحدة، و هذا الأثر الإيجابي للدولة تم تمويله من فائض المستهلكين الذي إنخفض بنفس المساحة نتيجة لدفع هؤلاء لقيمة الرسوم الجمركية.² وعليه يجب عند فرض الضريبة بغرض الحصول على إيرادات، يجب أن يكون سعر هذه الضريبة مناسباً، بمعنى ألا يؤدي إلى نقص الواردات بشكل كبير، وعليه يكون:

$$\text{إيراد الدولة} = \text{حجم الواردات} \times \text{سعر الضريبة الجمركية.}$$

وانطلاقاً من أن زيادة السعر يؤدي إلى نقص الواردات، نجد أن هناك قوتين تؤثران على إيراد الدولة من هذه الضريبة، الأولى تتعلق بسعر الضريبة ولها تأثير موجب، والثانية تتعلق بحجم الواردات ولها تأثير سالب أي تؤدي إلى النقص في إيراد الدولة، وبالتالي فإن المحصلة النهائية لهما تتوقف على تأثير كل قوة حيث:³

- إذا كان معدل نقص الواردات أكبر من معدل زيادة سعر الضريبة فإن النتيجة تكون نقص في إيراد الدولة؛
- إذا كان معدل نقص الواردات أقل من معدل زيادة سعر الضريبة فإن النتيجة تكون زيادة في إيراد الدولة؛
- إذا كان معدل نقص الواردات مساوياً لمعدل زيادة سعر الضريبة فإن النتيجة تكون أن إيراد الدولة لن يتأثر.

إذن فالأمر يتوقف على مرونة الواردات بالنسبة لسعر الضريبة، وعليه فكلما كانت مرونة الواردات منخفضة، كلما أدى ذلك إلى زيادة إيراد الدولة، وكلما كانت المرونة مرتفعة كلما أدى ذلك إلى نقص في إيراد الدولة.

¹ -محمود حامد عبد الرزق- "اقتصاديات الجمارك (النظرية و الممارسة)"-مكتبة الحرية للنشر-2005-ص51.

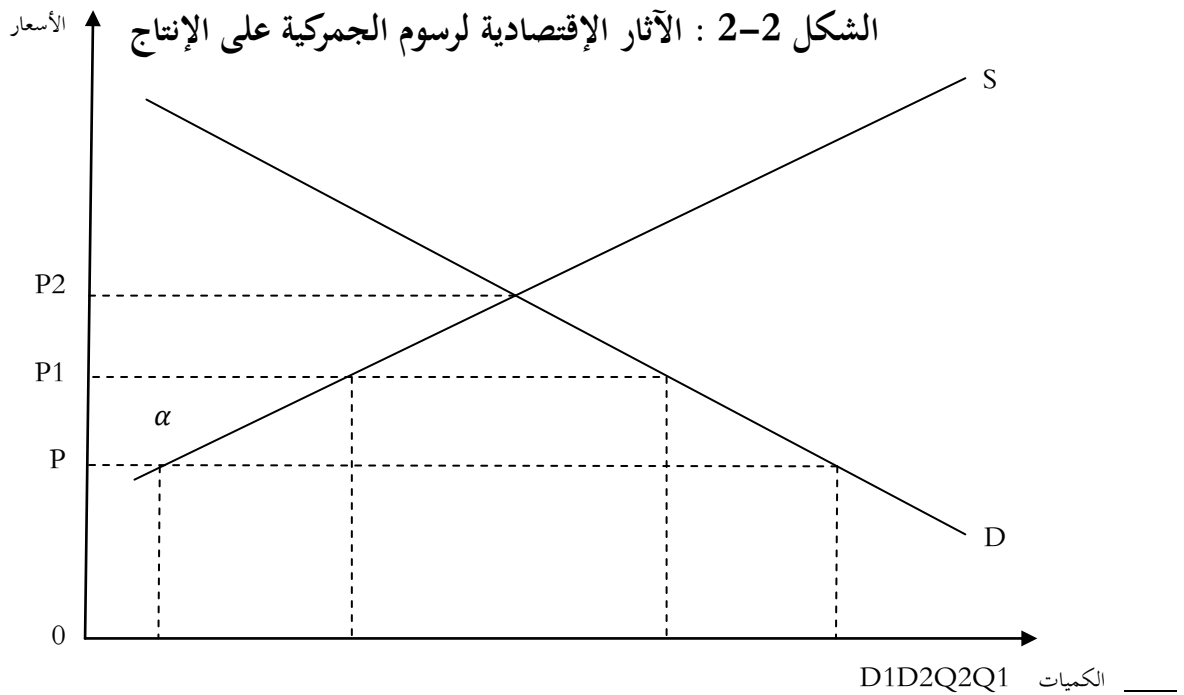
² -Brahim Guendouzi-"*Relations Economiques Internationales*"-Op Cit-P48.

³ -عبد الرشيد بن ديب- "تنظيم و تطور التجارة الخارجية حالة الجزائر"-مرجع سبق ذكره-ص135.

وإذا كانت الواردات (من السلعة) = الطلب المحلي - العرض المحلي (الإنتاج المحلي) فإن النتيجة في الأخير تتوقف على مرونة كل من الطلب المحلي والعرض المحلي للسلعة حيث¹ :
 -فكلما كانت مرونة الطلب ومرونة العرض منخفضة أدى فرض الضريبة إلى زيادة إيرادات الدولة؛
 -وكلما كانت مرونة الطلب ومرونة العرض مرتفعة أدى فرض الضريبة إلى نقص إيرادات الدولة.
 لذلك نجد أن الدولة عندما تفرض ضرائب جمركية بغرض زيادة إيرادها، فإنه تفرضها على السلع التي تتميز بارتفاع مرونة طلبها، وخاصة إذا كانت مرونة عرضها أيضا منخفضة.

ج-أثر الضريبة الجمركية على الإنتاج الوطني: إن فرض الرسوم الجمركية سيعطي مكاسب للمنتجين المصدرين، فعند فرض رسوم على السلع الأجنبية فإن سعرها يرتفع محليا، مما يؤدي بالمنتجين إلى رفع الأسعار التي قد تصل إلى السعر العالمي لتلك السلع، و بالتالي يحصلون على أرباح ناتجة عن المبيعات الإضافية. تؤثر الرسوم الجمركية على الظواهر الاقتصادية (الإستهلاك، الإنتاج، الإيرادات، توزيع الدخل، التبادل الدولي)، و من اجل تعميق هذا التحليل، إفترضا أن السلع موضوع المبادلة هي سلع تامة، إستهلاكية أو غستثمارية، و ان الدولة موضوع الدراسة بلد صغير يخضع للأسعار الدولية و لا يمكن لواردها أن تؤثر في السعر العالمي في سوق هذه السلعة، كل هذا من خلال إستخدام أسلوب التحليل جزئي على منحنيات الطلب و العرض.

من خلال الشكل رقم 2-2 الذي يبين أن OP تمثل السعر، و المساحة بين كمية الإنتاج OQ و الطلب الأجنبي OM ، و QM تمثل كمية الواردات، و بفرض الرسوم الجمركية PPI بالإضافة إلى السعر OP ، السعر الأجنبي للواردات OPI ، ستكون نتائج تطبيق الرسوم الجمركية على الإنتاج في الشكل التالي² :



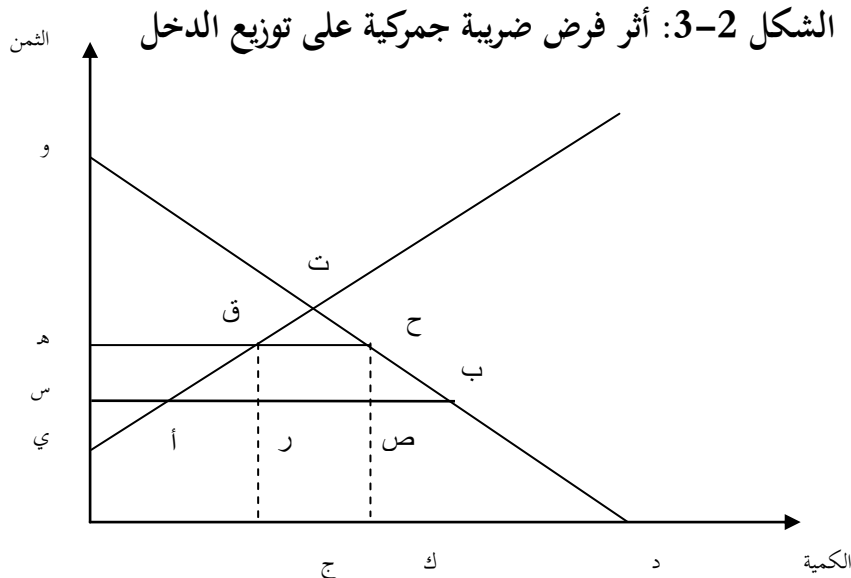
¹- نفس المرجع السابق-ص136.

المصدر :- M.eBenissad- "Economie internationale"-OPU-Alger-1983- P214.

من الشكل رقم 2-2 نلاحظ أن في ظل غياب الرسوم الجمركية العرض المحلي من هذه السلعة هو $OQ1$ ، و لكن بعد بتطبيق الرسوم الجمركية فإن العرض إنتقل إلى $OQ2$ ، لأن السعر إنتقل إلى مستويات أعلى من $P1$ إلى $P2$ ، أما عن فائض المنتجين* الذي يمثل المنطقة α ، و الذي يتمثل في الجزء أعلى منحى العرض و أسفل السعر، و بالتالي فالرسوم الجمركية عملت على زيادة رقم أعمال المنتجين المحليين، إذن تشجيع على الإنتاج أكثر، أما عن فائض المنتج الممثل من خلال شكل في المنطقة α ، التي تعد تحويلا من فائض المستهلك إلى فائض المنتج داخل الدولة المستوردة¹.

فيمكن القول أن فرض الرسوم الجمركية له أثر إيجابي على رفاهية المنتجين حيث تشكل الرسوم الجمركية لهم الحماية من قوة المنافسة الخارجية القادمة من الواردات.²

د-أثر الضريبة على توزيع الدخل:³ من المعروف أن فائض المستهلك هو عبارة عن ذلك الجزء من الثمن الذي يكون المستهلك على استعداد لدفعه لشراء وحدات من سلعة معينة، ولكنه لا يدفعه لأن الثمن في السوق يكون قد تحدد عند مستوى أدنى من ذلك. ويتمثل فائض المستهلك في ذلك الجزء الذي يقع أسفل منحى الطلب و فوق منحى الثمن. ففي ظل عدم وجود ضريبة جمركية، و بالتالي في ظل سيادة السعر العالمي "س"، فإن فائض المستهلك في هذه الحالة يتمثل في مساحة المثلث "و ب س" في الشكل الموالي :



*-يعرف فائض المنتجين على أنه الفرق بين ما يتقاضاه المنتج بالفعل و الحد الأدنى من السعر الذي يكون على إستعداد لقبوله لبيع السلع.

M.eBenissad-¹"EconomieInternationa"-Op Cit-P214-

²-محمود حامد عبد الرزق-"اقتصاديات الجمارك (النظرية و الممارسة)"-مرجع سبق ذكره-ص48.

³-عبد الرشيد بن ديب-"تنظيم و تطور التجارة الخارجية حالة الجزائر"-مرجع سبق ذكره-ص137، 138.

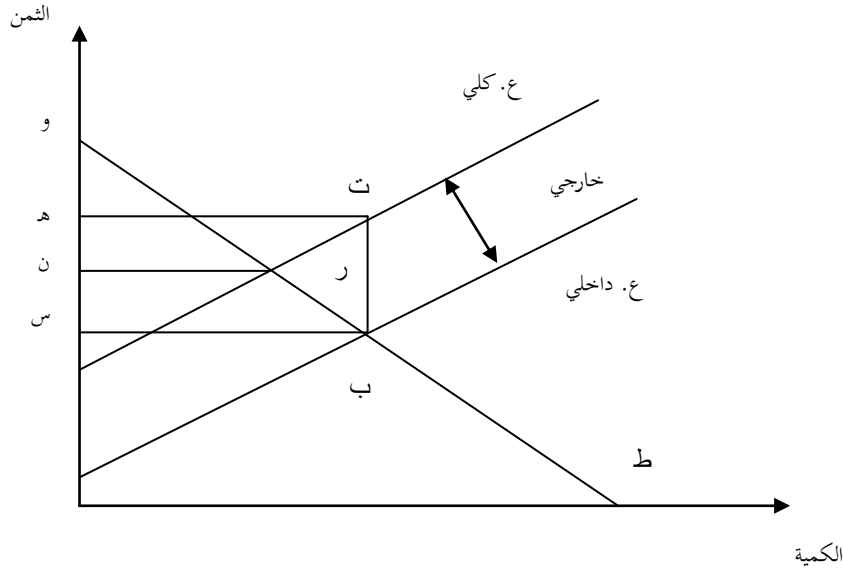
المصدر : عبد الرشيد بن ديب- "تنظيم و تطور التجارة الخارجية حالة الجزائر"- أطروحة دكتوراه-
جامعة الجزائر-2003-ص137.

أما فائض المنتج فهو عبارة عن الفرق بين الثمن الذي يكون المنتجون على إستعداد لقبوله، والثمن الذي يحصلون عليه فعلا، ويتمثل في ذلك الجزء الذي يقع فوق منحني العرض وأسفل خط الثمن. ويتشكل هنا من مساحة المثلث "أ ب س" في ظل عدم وجود ضريبة. فإذا فرضت الدولة ضريبة على الواردات قدرها "س هـ" فإن خط الثمن سيرتفع إلى المستوى "هـ ج" ومن ثم فإن المستهلكين سيدفعون ثمنا أعلى مما كانوا يدفعونه من قبل، وبالتالي فإن الثمن الذي دفعه المستهلك فعلا هو أكبر من الثمن الذي كان المستهلك على إستعداد لدفعه، ومعنى هذا أن فائض المستهلك بعد فرض الضريبة "و ح هـ" هو أقل من فائض المستهلك قبل فرض الضريبة "و ب س"، وعليه يكون المستهلك قد فقد من فائضه تلك المساحة المقدرة بـ"ب س هـ ج" عند فرض الضريبة بمقدار "س هـ".

أما معرفة لمن يذهب هذا الجزء الذي فقده المستهلك، فنجد أن الثمن الذي يحصل عليه المنتجون أصبح أعلى من ذي قبل، ومن ثم فإن الثمن الذي يحصل عليه المنتجون فعلا هو "هـ ق ي"، وهو أكبر من الثمن الذي يكون المنتجون على استعداد لتلقيه "أ س ي" ويكون فائض المنتجين قد ارتفع بمقدار مساحة الشكل "س هـ ق أ" وهو يمثل تحول في الفائض من المستهلك إلى المنتج، وذلك عند فرض ضريبة بمقدار "س هـ". كما نلاحظ أن إيرادات الدولة قد ازدادت بمقدار المستطيل "ص ر ق ح" وهو جزء من الفائض الذي فقده المستهلك، وهو الجزء الذي يمثل كذلك تحولا من المستهلكين إلى الدولة، أما مساحة كل من المثلث "ص ح ب" والمثلث "ر أ ق" فإنها تمثل خسارة صافية أي نقص في رفاة المجتمع بسبب تقلص التجارة الدولية.

هـ- **أثر الضريبة على معدل التبادل الدولي**: تحاول الدولة عند فرضها ضرائب على الواردات أن تحمل الجزء الأكبر منها للمنتجين الأجانب، وبذلك تحصل على كمية أكبر من الواردات مقابل كل وحدة من الصادرات تعمل على تصديرها، أي أنها تحاول أن تؤثر في معدل التبادل الدولي ليكون في صالحها. غير أن قدرة الدولة على تحميل المنتجين الأجانب عبء الضريبة هذ هي تتوقف على مرونة العرض الخارجي، بحيث أنه إذا كان العرض الخارجي تام المرونة كما في الشكل رقم 2-4 فنجد أنه بفرض ضريبة بالمقدار "س هـ" قد أدى ذلك إلى رفع السعر الداخلي بمقدار الضريبة "س هـ" والتي قد تحملها المستهلكون وحدهم، لأن الطلب الداخلي على السلعة "ود" (الإنتاج المحلي + الاستيراد) لم يتغير.

شكل 2-4: التمثيل البياني لأثر الضريبة الجمركية على معدل التبادل الدولي



المصدر : عبد الرشيد بن ديب- "تنظيم و تطور التجارة الخارجية حالة الجزائر"-مرجع سبق ذكره- ص138.

أما إذا كان العرض الخارجي غير تام المرونة، فإن الدولة يكون بإستطاعتها نقل جزء من عبء الضريبة إلى المنتجين الأجانب وذلك بإنتقال منحنى العرض من ع إلى ع'، حيث يمثل "ع" الداخلي و "ع'" العرض الكلي، وأن المجال المحصور بينهما يمثل العرض الخارجي، وفي هذه الحالة فإن فرض الضريبة بالمقدار "س هـ" يؤدي إلى رفع سعر السلعة من "و س" إلى "و هـ"، وبناء على ذلك فإن السعر الداخلي للسلعة في ظل منحنى العرض الجديد سوف يرتفع بالمقدار "س ن" وهو أقل من الضريبة.

من ذلك نجد أن المستهلك كان يدفع السعر "وس" قبل فرض الضريبة، أما بعد فرضها صار يدفع سعرا أعلى هو "و ن" وبذلك فإنه قد تحمل بالمقدار "س ن"، في حين أن المنتج الأجنبي كان يحصل على السعر "و س" قبل فرض الضريبة، أما بعد فرضها فعلى الرغم من أن السعر قد إرتفع إلى "و ن" إلا أن الدولة تحصل منه على المقدار "س هـ" ومن ثم فإن المنتجين الأجانب يتحملون المقدار "ن هـ" من الضريبة.

و-أثر الضريبة على الدخل الوطني ومستوى التشغيل : يتحدد مستوى التشغيل ومن ثم مستوى الدخل في دولة ما بالإنفاق الكلي لمجتمعها، سواء كان ذلك الإنفاق إستهلاكياً أو إستثمارياً، وسواء كان هذا الإنفاق مصدره الطلب المحلي أو الطلب الخارجي، وبالتالي فإن أية زيادة في الطلب على المنتجات المحلية، ومن ثم على عوامل الإنتاج المحلية سيؤدي إلى إرتفاع مستوى التشغيل وزيادة الدخل والعكس صحيح. ونعلم أن الطلب على الواردات يعتبر تحولاً لجزء من الطلب الكلي على الإنتاج المحلي إلى الإنتاج الخارجي وهو ما يعتبر بمثابة نوع من التسرب في الدخل، وعلى هذا الأساس إذا ما وضعنا العلاقة بين الدخل والعوامل المحددة له والتي هي:

$$\text{الدخل الوطني} = \text{الاستهلاك} + \text{الإستثمار} + \text{الصادرات} - \text{الواردات}.$$

نجد أن الزيادة في الواردات تؤدي بطريقة مباشرة إلى نقص الدخل، وأن أي نقص في الواردات سيؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، وعليه فإن فرض ضريبة جمركية على الواردات يؤدي إلى تقليص حجم الواردات، وبالتالي سيؤدي إلى زيادة الدخل القومي، بشرط ألا تلجأ الدول الأخرى إلى المعاملة بالمثل (فرض ضريبة على وارداتها)، إذ أنه لو قامت بذلك فإن صادراتها ستقل مما ينعكس سلباً على دخلها القومي (أي ينخفض)، هذا من ناحية الآثار المباشرة.

أما من ناحية الآثار غير المباشرة، فنجد أن مضاعف التجارة الخارجية في إقتصاد مفتوح الذي هو عبارة عن مقلوب الميل الحدي للإدخار والميل الحدي للاستيراد:¹

حيث أن :

-الميل الحدي للإستيراديساوي :

-الميل الحدي للإدخار يساوي :

وبناء على ذلك فإنه إذا ما أدى فرض ضريبة إلى نقص واردات هذا المجتمع عند نفس مستوى الدخل، فهذا يعني بالضرورة أن الميل للاستيراد قد انخفض، وبالتالي فإن قيمة المضاعف قد ارتفعت، مما يدل على أن زيادة في الاستثمار أو في الصادرات سيكون لها تأثير على الدخل القومي.

¹-BernardBemier&Yves simon-"Initiation à la macroéconomie"-Dunod-paris-6 ième édition-1995-p172.

ذ- أثر الضريبة على ميزان المدفوعات :من المعلوم أن الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات هو عبارة عن الفرق بين المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية المستقلة، وغالبا ما يشكل حساب التجارة المنظورة أهم قسم في ميزان المدفوعات، والذي بدوره يتحدد فيه العجز أو الفائض نتيجة الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، وعليه فإن فرض ضريبة جمركية على الواردات من شأنه أن يؤدي إلى تقليص قيمتها ومن ثم يكون الأثر المباشر المتوقع من ذلك هو نقص العجز أو إنعدامه، إذا كان ميزان المدفوعات في حالة عجز أو زيادة الفائض إذا كان في حالة فائض، هذا بالنسبة للآثار المباشرة، أما بالنسبة للآثار غير المباشرة فيجب الأخذ بعين الاعتبار أمرين لهما أهمية كبيرة بالنسبة لميزان المدفوعات وهما:¹

- أن نقص الإستيراد يدل على أن طلب المقيمين على المنتجات الأجنبية يقل، ومن ثم يقل طلبهم على العملات الأجنبية أو عرضهم للعملة المحلية يقل كذلك، إن هذا الوضع من شأنه أن يؤدي إلى إرتفاع سعر العملة المحلية في سوق الصرف، ويتم ذلك حتى مع ثبات أسعار السلع والخدمات في الداخل الأمر الذي يجعل أسعار المنتجات المحلية بالنسبة للأجانب أعلى مما كانت عليه من قبل، وبالتالي فإن طلبهم عليها سوف يقل بمعنى أن صادرات البلد الذي قام بفرض الضريبة الجمركية يمكنها أن تنخفض؛

- إن نقص الإستيراد وما يترتب عليه من زيادة في الدخل الوطني سيؤدي حتى مع ثبات الميل الحدي للإستيراد إلى زيادة حجم الإستيراد، وعلى هذا الأساس فإن النتيجة النهائية لفرض الضريبة الجمركية لا يمكن التنبؤ بها إلا بعد أن نتعرف على الميل الحدي للإستيراد من جهة، وعلى مرونة الطلب الخارجي على المنتجات المحلية من جهة أخرى.

إذا أنه كلما كان الميل الحدي للإستيراد كبيرا كلما أدى النقص الإبتدائي في الواردات إلى زيادة في هذا الميل بأكبر منه أحيانا، وكلما كان طلب غير المقيمين على المنتجات المحلية يتمتع بمرونة كبيرة كلما أدى إرتفاع سعر العملة، الناتج عن نقص الواردات إلى نقص في الصادرات بمقدار قد يساوي أو يفوق النقص الإبتدائي الذي حدث في الواردات.

الفرع الثاني: الرقابة على الصرف الأجنبي

يعتبر نظام الرقابة على الصرف الأجنبي من أهم أدوات الرقابة النقدية التي تضعها الدولة للتأثير على التجارة الخارجية إستيرادا أو تصديرا، و ذلك من خلال التأثير على حجم و توزيع العملات الأجنبية.

¹- عبد الرشيد بن ديب- "تنظيم و تطور التجارة الخارجية حالة الجزائر"-مرجع سبق ذكره ص141.

1- مفهوم الرقابة على الصرف الأجنبي و أهدافه: كان من نتيجة إختيار قاعدة الذهب الدولية حدوث إختلالات كبيرة في موازين مدفوعات العديد من دول العالم، فقد إنقسم هذه الدول إلى مجموعتين، الأولى تضم الدول التي لجأت إلى نظام أسعار الصرف الحرة رغبة منها في الإبقاء على قابلية عملاتها للتحويل، ولقد إعتمدت على ما يسمى "أموال موازنة الصرف" لتلطيف حدة التقلبات الفجائية والقصيرة الأجل في قيمة عملاتها، و الثانية تضم الدول التي فرضت نظام الرقابة على عمليات الصرف الأجنبي كوسيلة لحماية القيمة الخارجية لعملاتها، ومكافحة الآثار المترتبة على عمليات المضاربة وهروب رؤوس الأموال القصيرة الأجل.

أ- مفهوم الرقابة على الصرف الأجنبي : يقصد بالرقابة على الصرف الأجنبي تدخل الدولة في سوق الصرف عن طريق وضع بعض القيود على حرية الأفراد في التصرف فيما يحصلون عليه من عملات أجنبية، أو في الحصول على ما يحتاجونه من هذه العملات، أو الاحتفاظ بها أو التعامل بها.¹

تعتبر الرقابة على الصرف كأحد الوسائل الفنية في الرقابة المباشرة على المدفوعات الدولية، و يقصد بها إحتكار الدولة للعملات الأجنبية (بيع و شراء العملات الأجنبية محتكرة من قبل الدولة).² و بالتالي تضع قيودا تنظم التعامل في العملات الأجنبية، و بالتالي فالدولة هي الجهة الوحيدة التي يطلب منها توفير الصرف الأجنبي و لا يجوز للأفراد و المؤسسات بيع أو شراء الصرف الأجنبي إلا من البنك المركزي.³ حينما تفرض الدولة الرقابة على تجارتها الخارجية فهي تسعى إلى ترشيد و تحسين إستخدام ما هو متوفر لديها من صرف أجنبي لذا فيستلزم على الدولة إحكام الرقابة على العملة الصعبة و ذلك تحت إشراف البنك المركزي.

ب- أهداف الرقابة على الصرف: إن الأهداف العامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من وراء فرضها للرقابة على الصرف لا تختلف عن الأهداف التي تسعى الدولة من إستخدامها لبقية أدوات السياسة التجارية، إلا أن الرقابة على الصرف في بعض الحالات لها فعالية أكبر من الأدوات الأخرى. و تهدف عملية الرقابة على الصرف تحقيق العديد من الأغراض، ولتوضيح ذلك نورد الأمثلة التالية على سبيل المثال الحصر:⁴

- تعتمد الدولة إلى إستخدام الرقابة على الصرف للتأثير على المعاملات الرأسمالية، وذلك للحيلولة دون هروب رؤوس الأموال منها والتحكم فيها؛

¹ محمد برعي- "مقدمة في الاقتصاد الدولي"- مكتبة نهضة الشرق- القاهرة-1978-ص300.

² -عبد المطلب عبد الحميد- "السياسات الاقتصادية (تحليل كلي)"- الجزء الثاني-مجموعة النيل العربية-القاهرة-2002-ص137.

³ -جودة عبد الخالق- "الاقتصاد الدولي"-مرجع سبق ذكره-ص162.

⁴ -محمد برعي- "مقدمة في الاقتصاد الدولي"-مرجع سبق ذكره-ص203، 204.

- قد ينجح نظام الرقابة على الصرف في ظروف تدهور أرصدة البلد من العملات الأجنبية أكثر من نجاح فرض الرسوم الجمركية على الواردات في تلك الظروف، حيث أن فرض الرسوم الجمركية قد لا يكون مناسب في حالة السلع التي يكون الطلب عليها مرناً، لأنه في مثل هذه الحالة يجب أن تكون الرسوم الجمركية مرتفعة جداً حتى تتحقق الآثار المرجوة على حجم الواردات، غير أنه إذا كان فرض رسوم جمركية عالية جداً هو مفيد جداً لتحقيق إيرادات مرتفعة للدولة، فنجد أن ذلك قد يشجع على التهرب من دفع الضريبة وبالتالي تقل حصيلة الدولة من دون أن تنخفض قيمة الواردات؛

- يعتبر نظام الرقابة على الصرف أداة أكثر فعالية وأقل تكلفة من أداة إعانة الصادرات في الحالة التي يكون هدف الدولة هو زيادة أرصدها من العملات الأجنبية؛

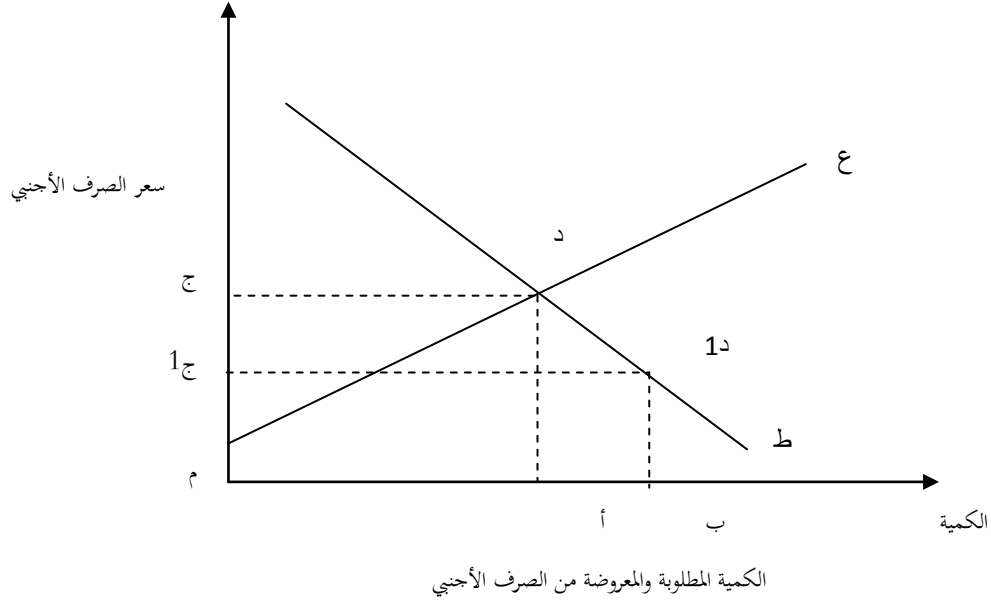
- قد يستخدم نظام الرقابة على الصرف لمواجهة ظروف طارئة لا تحتتمل التأخير، أو الإعتماد على ردود الفعل الخاصة، مثل الحروب، حيث تقوم الدولة بتعبئة أرصدها النقدية لمواجهة الإحتياجات الإستراتيجية؛
- يعتبر نظام الرقابة على الصرف أكثر قدرة على المفاضلة والتمييز بين العملات المختلفة من غيره من النظم، كما يعتبر أكثر فعالية في التحكم في حجم التبادل التجاري، وإتجاهاته، وبالتالي فهو أداة مناسبة لترشيد التجارة الخارجية وتخطيطها.

2- تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف: من المعلوم أن سعر الصرف التوازني يتحدد على أساس التوازن بين عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه، سواء تعلق الأمر بقاعدة الذهب الدولية أو نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة، ويتفق نظام الرقابة على الصرف مع كل منهما في هذا الجانب، غير أن الإختلاف في الكيفية التي يتم بها تحقيق هذا التوازن في الأنظمة الثلاثة.

لا يختلف نظام سعر الصرف المرن عن نظام سعر الصرف الثابت من جانب ضمان حرية تحويل العملات بين بعضها البعض دون قيود كون أن السلطات النقدية تسمح في هذين النظامين من أن يتحدد سعر الصرف بحرية وفق قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، بينما لا تسمح بذلك في حالة نظام الرقابة على الصرف الأجنبي، بل تلجأ السلطات النقدية في هذا النظام إلى التدخل الإداري المباشر بحيث تحل اللوائح والقرارات والقوانين محل قوى السوق في تخصيص موارد الصرف الأجنبي على مجالات الإستخدام المختلفة، بحيث تكون الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي مساوية للكمية المعروضة منها، عند سعر الصرف الذي تختاره السلطات النقدية إعتقاداً منها أن ذلك السعر يسمح بتحقيق الأهداف المنتظرة من الرقابة على الصرف الأجنبي.

والشكل البياني يوضح تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف الأجنبي كما يلي :

شكل 2-5 : التمثيل البياني لتحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف الأجنبي



الكمية المطلوبة والمعروضة من الصرف الأجنبي

المصدر: عبد الرشيد بن ديب- "تنظيم و تطور التجارة الخارجية حلة الجزائر"-مرجع سبق ذكره-

ص 145.

المحور الأفقي يبين الكميات المطلوبة والمعروضة من الصرف الأجنبي (ليكن الدولار)، أما المحور الرأسي فيبين سعر صرف الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي، أما المنحنى "ط" فيمثل جدول الطلب على الصرف الأجنبي، والمنحنى "ع" يمثل جدول عرض الصرف الأجنبي. في حين يمثل "ج د" سعر الصرف التوازني، ويمثل "د1ج1" سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف الأجنبي، وهذا يعني أن "د1ج1" يمثل سعر الصرف الرسمي وهو يقل عن سعر الصرف التوازني بالمقدار "ج ج1". وعند سعر الصرف الرسمي نجد أن هناك فجوة بين الكميات المطلوبة والمقدرة بـ "م ب" والكميات المعروضة والمقدرة بـ "م أ"، هذه الفجوة تقدر بـ "أب".

وترى السلطات النقدية أن هدف الرقابة على الصرف الأجنبي يتمثل في أن سعر الصرف التوازني ليس هو السعر المناسب، بل هو السعر الرسمي والذي على أساسه تقوم السلطات النقدية بعملية تقنين الكمية المتاحة من الصرف الأجنبي على طالبيه في حدود ما هو متاح عند سعر الصرف الرسمي هذا، غير أن إتباع الدولة لنظام الرقابة على الصرف الأجنبي، من خلال الإشراف الإداري على عمليات الصرف الأجنبي، وتقييد الأفراد في التعامل به من شأنه أن يؤدي إلى ظهور السوق السوداء، وكون أن التعامل في السوق السوداء معرض للوقوع

تحت طائلة القانون ذلك ما يدفع بسعر الصرف في السوق السوداء إلى الإرتفاع إلى أعلى من السعر الرسمي، وهو ما يعتبر تأميناً ضد المخاطرة التي يتحملها المتعامل في السوق السوداء.¹

3- أشكال الرقابة على الصرف: تلجأ الدولة إلى استخدام أسعار صرف متعددة كوسيلة غير مباشرة للرقابة على التجارة الخارجية، و تكمن فكرة تعدد أسعار الصرف على وجود أكثر من سعر يتم التعامل به بما يحقق سياسة تمييزية في التفرقة بين طلب هذه العملات التي قد يطلبها المستوردون دون الوفاء بما يستحق عليهم من نقد أجنبي، ويمكن للرقابة على الصرف أن تأخذ العديد من الأشكال بعضها متشدد والبعض الآخر متساهل. ويمكن ذكر أشكال الرقابة على الصرف في النقاط التالية:²

- فرض رقابة كاملة على التعامل بالنقد الأجنبي: وتعتبر أكثر أشكال الرقابة على الصرف تشدداً، حيث تقوم الدولة بفرض سيطرتها الكاملة على التعامل بالنقد الأجنبي، فتقوم بإلغاء سوق الصرف، أو وقف فعاليتها، ومن ثم تعتمد إلى تحديد سعر الصرف بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية، وبذلك تكون هي المحتكر الوحيد لجميع عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية من خلال شرائها لجميع النقد الأجنبي الناتج عن عمليات التصدير، بإلزام جميع الأفراد والجهات بتسليم جميع ما يحصلون عليه من نقد أجنبي إلى الجهات المختصة. كما تقوم بالتعرف على كل ما لديها من أرصدة أجنبية، ومن ثم العمل على توزيعها على مختلف المستوردين، و في نفس الوقت لا تسمح للأفراد أو الهيئات في المجتمع بالإحتفاظ بالأرصدة من العملات الأجنبية أو التعامل بها فيما بينهم بصورة مباشرة؛

- الرقابة الجزئية على الصرف: في هذا الشكل من الرقابة يقتصر تدخل الدولة في سوق الصرف على أنواع معينة من العملات الأجنبية فتمنع الأفراد من التعامل بها، على أن تترك بقية العملات الأخرى ليخضع التعامل فيها لعوامل العرض والطلب.

وتجدر الإشارة إلى أن الشكلين الأول والثاني للرقابة على الصرف يتطلبان ضرورة وجود نظام الحصص وتراخيص الاستيراد جنباً إلى جنب؛

- فرض أسعار متعددة للصرف: قد تفرض الدولة أسعاراً متعددة للصرف بالنسبة للعملة الواحدة كالاتي:
- فرض سعرين مختلفين للشراء: قد تفرض الدولة سعرين مختلفين للشراء أحدهما منخفض، وعادة ما يكون السعر الرسمي الذي تحدده الدولة للعملة الأجنبية، والآخر مرتفع ويسمى بالسعر التشجيعي ويتحدد عادة بقوى العرض والطلب. ويكون الغرض من فرض هذين السعرين لشراء العملات الأجنبية من قبل الدولة عند

¹- سامي عفيفي حاتم- "التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم"-مرجع سبق ذكره-ص68.

²- محمد برعي- "مقدمة في الاقتصاد الدولي"-مرجع سبق ذكره-ص300، 301.

تصديرها لسلع تتمتع فيها بمركز احتكاري قوي في إنتاجها، هو المحافظة على عائداتها من العملات الأجنبية في حالة تمتعها باحتكار قوي، وتشجيع تصدير السلع التي لا تتمتع فيها بمثل هذا الاحتكار؛ -فرض سعرين مختلفين للبيع: تقوم الدولة بفرض سعرين مختلفين لبيع العملات الأجنبية، أحدهما منخفض حيث يتعلق بالسلع الأساسية الضرورية للمجتمع كالمواد الاستهلاكية والسلع الوسيطة، وذلك بغرض تشجيع استيرادها. أما السعر المرتفع فيتعلق بالسلع الكمالية، وذلك بغرض الحد من استيرادها. بحيث يكون الفرق بينهما قد يمنع قيام أي مضاربة على العملة الوطنية، ويكون مانعا أو على الأقل مقلصا لعملية هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وتعمل الدولة بذلك كما لو أنها تفرض عقوبة على رأس المال المتوجه نحو الخارج، هذه العقوبة تساوي مقدار الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء؛

الفرع الثالث: سياسة الإغراق

لقد نالت سياسة الإغراق أهمية بالغة في التجارة الدولية لما لها من آثار سيئة على الدولة التي يتم فيها الإغراق، و عادة ما تتبع الشركات الإحتكارية هذه السياسة لنبد أي قوى منافسة يحتمل ظهورها، و لقد أصبح الإغراق يتم بواسطة العديد من الدول، و ذلك عن طريق غزو أسواق التصدير. و لمواجهة سياسة الإغراق يتطلب تحديد مفهوم الإغراق وأنواعه، والآثار الإقتصادية المترتبة عليه.

1- مفهوم سياسة الإغراق: الإغراق هو تطبيق لنظرية التمييز السعري في مجال التجارة الدولية، ويقصد به بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج بالأسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية.¹ الإغراق هو بيع السلع في الخارج بأسعار أقل من الأسعار المحلية نتيجة للإعانات المقدمة من طرف الدولة لمنتجاتها، و تعتبر معظم الدول هذه الممارسة التمييزية خرقا لمبدأ التنافس العادل، و تقوم بالتالي بحماية منتجاتها المحلية بفرض ضرائب إستيراد بحجم يكفي لإلغاء التمييز السعري.² ولعل أشمل التعاريف وأدقها هو التعريف الذي يرى بأن الإغراق هو بيع السلعة بالأسواق الأجنبية بثمن أقل من الثمن الذي تباع به نفس السلعة في نفس الوقت، و بنفس الشروط في السوق الداخلية، وهو تعريف يميز بين أصناف السلعة الواحدة، ومقارنة الأثمان في وقت واحد، إذ قد تتغير الأثمان بين فترة التصدير والاستيراد، وأن سعر البيع في السوق المحلي والعالمي يخضع لنفس الشروط، إذ قد يكون البيع نقدا في أحد السوقين ولأجل في السوق الآخر.³

¹ -جودة عبد الخالق- "الاقتصاد الدولي"- مرجع سبق ذكره-ص157.

² -طالب محمد عوض- "التجارة الدولية نظريات و سياسات"- نشر معهد الدراسات المصرفية- الطبعة الأولى-1995-ص258.

³ -محمد عبد العزيز عجمية- "الاقتصاد الدولي"- دار الجامعات المصرية-مصر-1977-ص 141، 142.

إذنيقصد بالإغراق هو أن تبايع نفس السلعة وبنفس الشروط في الخارج، بسعر أقل من سعر البيع في السوق المحلي، و الغرض من الإغراق هو كسب الأسواق الخارجية بالقضاء على كل منافسة محتملة.

2-أنواع الإغراق:يمكن التمييز بين عدة أنواع من الإغراق منها:

-الإغراق الإفتراضي : يحدث عندما تقوم بعض المنشآتالمحلية ببيع منتجاتها بالخارج بأسعار منخفضة،بهدف القضاء على المنافسين في سوق التصدير سواء كانوا محليون أو أجانب يصدرن لنفس السوق، و من ثم يتحكم في السوق، ثم يقومون برفع الأسعار مستغلة وضعها الإحتكاريلاستفادة من السوق و يعوضوا الخسائر التي تكبدها، و بذلك يحتكرون السوق.¹ و هذا النوع من الإغراق هو الأكثر ضررا؛

-الإغراق الدائم : يفترض الإغراق الدائم وجود إحتكار في السوق الوطنية ، و الإحتكار يعتمد على وجود حماية من خطر المنافسة الأجنبية كالحواجز الجمركية، و المحتكر يجد من مصلحته أن يميز من حيث السعر الذي يفرضه على مختلف الأسواق كل بحسب ظروفه و بصفة خاصة حسب مرونة الطلب السائدة في السوق، فإذا كانت المرونة قليلة يرفع المحتكر سعره و إذا كانت المرونة كبيرة يخفض سعره، و هذا بالتالي يمكنه من تحقيق أقصى قدر من الأرباح المتاحة في السوق المحلي و الخارجي.²

-إغراق المدخلات المنفصل : يحدث عندما تكون الواردات قد تم تصنيعها من مواد خضعت للإغراق في الدول التي تم تصنيع السلع النهائية بها.³

3-الآثار الإقتصاديةلسياسة الإغراق :تختلف آثار سياسة الإغراق من كون الدولة المصدرة إلى كونها مستوردة ونبين ذلك كما يلي :

أ-آثار سياسة الإغراق على الدولة المستوردة (الدولة المغرق فيها): إن موقف مذهب الحرية التجارية يقوم على صعوبة التوفيق بين سياسة حرية التجارة التي يطالبون بها، وبين السياسة العدائية المتعلقة بالإغراق،فهم لا يرون في الإغراق المستمر خطورة بل منفعة يجني ثمارها المستهلك الوطني أو المنتج الذي يوفر له المغرق المواد الأولية اللازمة لتوسيع القاعدة الصناعية.⁴

في هذه الحالة يؤدي الإغراق الدائم إلى تصدير سلعة رخيصة باستمرار، ومن ثم فإن الحماية ضد الإغراق من شأنها أن تحرم المستهلكين من الحصول على سلع رخيصة.أما الإغراق المؤقت كثيرا ما يضر بمصالح المنتجين

¹- عمر صقر- "العولمة و قضايا إقتصادية معاصرة"-الدار الجامعية-الإسكندرية-2001/2000 -ص159، 160.

²شريف علي الصوص-التجارة الدولية"الأسس و التطبيقات"-مرجع سبق ذكره-ص142.

³موردخاي كريانين-"الإقتصاد الدولي (مدخل السياسات)"-دار المريخ-الرياض-2007-ص152.

⁴-محمد الناشد-"التجارة الخارجية والداخلية"-جامعة حلب-سوريا-1977-ص253.

ويحملهم خسائر كبيرة، لأن هدف المغرق هو القضاء على الصناعة المحلية التي تنتج سلعا منافسة لسلعة عن طريق البيع بأسعار منخفضة مما يؤدي إلى تدهور الصناعة المحلية، ما عدا إذا تمكنت من الصمود، أما إذا لم تتمكن من الصمود فإن القائمين بالإغراق سرعان ما يسيطرون على السوق المحلية، ويفرضون أسعارا مرتفعة، وفي هذه الحالة تصبح الحماية ضد الإغراق ضرورية لحماية الإقتصاد الوطني. بالإضافة على ماسبق يتجاهل دعاة الحرية التجارية مصالح المنتج المحلي خاصة في الأجل القصير بحيث لا يمكن له المقارنة بين الإغراق الذي يكون في مصلحته (الإغراق الحسن)، و الإغراق الذي لا يكون في مصلحته (الإغراق السيئ)، و أمام الحالتين يطلب الحماية من السلطات العامة.¹ و في حالات أخرى يفكر في الانتقال إلى نشاطات صناعية أخرى تاركا السوق المحلية للممارسات الإحتكارية لممارسة الإغراق الجنيبي.

ب- آثار سياسة الإغراق على الدولة المصدرة (التي تقوم بالإغراق): تؤدي سياسة الإغراق الدائم إلى زيادة حجم الصادرات و زيادة مستوى الدخل و زيادة إستهلاك الطاقات الإنتاجية، إذا كان إقتصاد البلد يعتمد بدرجة كبيرة على النشاطات التصديرية بحيث أن المنافع الناتجة عن الإغراق تزيد كل إعتقاد بأن هناك منافع ضاعت على السوق المحلية نتيجة كون الأسعار المحلية أكثر إرتفاعا من الأسعار الأجنبية. لا بد من الإشارة بأن المنظمة العالمية للتجارة تعمل على مكافحة الإغراق و ذلك من خلال إتخاذ جملة من الإجراءات في سبيل تحرير التجارة الخارجية و نذكر منها إجراءات مكافحة الإغراق التي أتخذت خلال النصف الأول من عام 2011.²

الفرع الرابع: أسلوب الإعانات

الإعانات من الأساليب السعوية الذي يمكن أن تطبقه الدولة في مجال تنظيم تجارتها الخارجية، و الإعانة عكس الضريبة لكونها مدفوعات للمؤسسة أو للمستهلك من الحكومة، و قد تلجأ الدولة إلى إستخدام أسلوب الإعانات في سبيل تشجيع الصادرات أو زيادة الواردات بالنسبة لبعض السلع، و ذلك لتلبية حاجيات الإستهلاك المحلي من السلع الضرورية.

¹-سامية بوطمين-"إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة"-مذكرة ماجستير-كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير-جامعة الجزائر-2001-ص92.

²-من الموقع : "www.wtoarab.org"-2016/04/21-17:30.

1- إعانات الإستيراد: هي إعانات مقدمة للواردات من أجل دعم الإقتصاد الوطني و مختلف الأنشطة الاقتصادية بما فيها النشاط التصديري و قطاعات صناعية محددة تعتمد على مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج، و يتم ذلك إما ببيع السلعة المستوردة بأقل من سعر شرائها أي دعم خفي للواردات، و إما في شكل إعفاءات جمركية على الواردات.¹

2- إعانات التصدير: تعتبر إعانات التصدير، إحدى أدوات السياسة التجارية الحمائية، فهي عبارة عن مساعدات مالية تقدمها الدولة بهدف تشجيع بعض الصادرات و تمكينها من دخول الأسواق الدولية، يمكن أن تأخذ عدة صور من بينها تقديم قروض غير مستردة أو بمعدل فائدة ضعيف، أو تعمل على إعفاءها من جل الضرائب و الرسوم المفروض عليها.² الغرض من إعانات التصدير هو تيسير الأمر على المصدرين تشجيعاً لهم على مواصلة نشاطهم في الأسواق العالمية و تدعيمهم من الناحية الكمية (حجم الصادرات) أو الناحية الكيفية (نوع المنتجات و الخدمات المقدمة).

أ- أنواع إعانات التصدير: يمكن أن نميز بين نوعين من هذه الإعانات وهما :

- الإعانات المباشرة: تتمثل في دفع مبلغ عيني من النقود، يحدد إما على أساس قيمي أو على أساس نوعي.³ و تحسب هذه النسبة عند التصدير على أساس "FOB". كما يمكن للسلطات العمومية أن تحدد سعر الهدف، و الإعانة الوحودية تساوي الفرق بين سعر الهدف و السعر العالمي؛⁴

- إعانات غير مباشرة: تتمثل في منح المشروع بعض الإمتيازات الغرض منها تحسين حالته المالية، و من أمثلة ذلك: الإعفاءات الضريبية و منها الإستثناءات من بعض الضرائب أو خفضها، أو إعفاء جزء من الأرباح من الضرائب أو منح بعض التسهيلات الإئتمانية سواء تعلق الأمر بالقروض قصيرة الأجل أو قروض طويلة الأجل و ذلك بخفض أسعار الفائدة.⁵ و مهما كانت صورة الإعانات مباشرة أو غير مباشرة فالغرض منها طبعاً هو تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية و زيادة نصيبهم منها، لكن السؤال المطروح هل ستقف الدول الأخرى مكتوفة اليدي إزاء هذا الأمر؟ إن الأمر المعتاد أن ترد على ذلك بإجراء مماثل يعوض محاولة الدولة توسيع نصيبها على حساب الغير، و هذا ما يقلل من أهمية هذه الإعانات هو ماتفرضه الدول

¹ -جودة عبد الخالق- "الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ" -دار النهضة العربية- القاهرة- الطبعة الثانية- 1987-ص163.

² -DALLOZ-Paris-1965-P296. "Economie et institutions financières"-Alain BARRERE-

³ -زينب حسن عوض الله- "العلاقات الاقتصادية الدولية"-الدار الجامعية-الإسكندرية-1996-ص302.

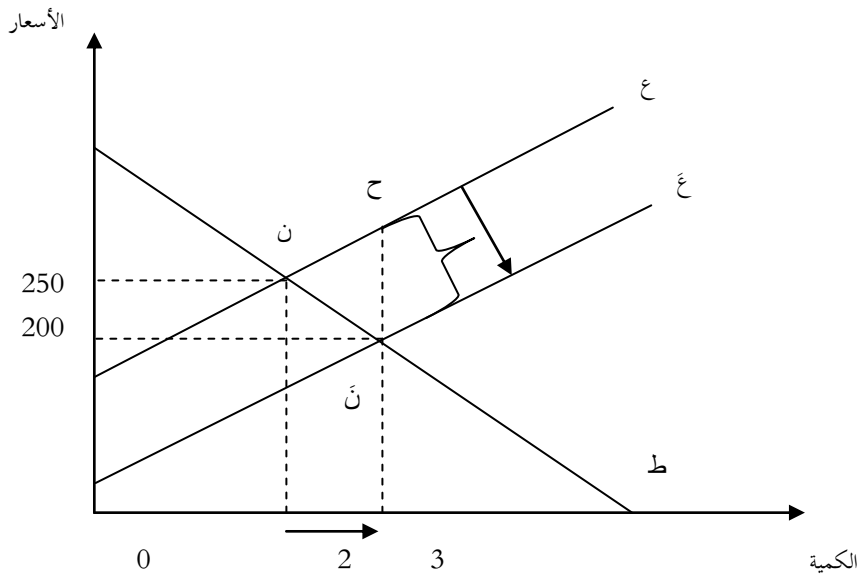
⁴ -حكيم مفتاح- "السياسات التجارية و الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد"-مذكرة ماجستير-جامعة الجزائر- 2003/2002-ص47.

⁵ -عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب- "الاقتصاد الدولي"-الدار الجامعية-بيروت-بدون سنة نشر-ص117.

الاحرى من رسوم إضافية، تعرف بالرسوم التعويضية على دخول السلع المقدم لها إعانة لأراضيها، كما يقابل دعم الدولة لصادراتها بموقف مقابل من طرف الدولة المنافسة، التي تحرص دائما على الإحتفاظ بمكانتها في السوق.¹

ب- الآثار الاقتصادية المترتبة عن إعانات التصدير : إن تأثير إعانات على الاقتصاد عكس تأثير الرسوم الجمركية عليه، فالإعانات تعتبر ضريبة سلبية، سنفرض بأن الدولة قامت بمنح إعانات نقدية لصادراتها من أجهزة التلفزيون الموجه للإسواق العالمية بـ 100 دولار لكل جهاز، مما يؤدي إلى زيادة العرض إلى جهة اليمين من "ع" إلى "ع'", كما هو موضح الشكل الموالي :²

الشكل 2-6: آثار إعانات التصدير على الاقتصاد



المصدر : محمود يونس محمد و صبحي تادرس قريصه- "مقدمة في الاقتصاد"- دار النهضة العربية

للطباعة والنشر والتوزيع- مصر-1984- ص 162.

يتضح من الشكل 2-6 أن عند نقطة التوازن الأصلية في السوق العالمية هي (ن)، فإن سعر التوازن هو 250 دولار، و كمية التوازن 2 مليون جهاز، بفرض أن الكمية تمثل صادرات مدعمة بإعانة تمثل المسافة الرأسية لإنتقال منحى العرض لأسفل (ن' ح)، فإن نقطة التوازن ستكون (ن') بسعر جديد 200 دولار و كمية توازن جديدة تقدر بـ 3 مليون جهاز، نلاحظ أن بتدعيم الدولة للصادرات إنخفض السعر إلى 200 دولار،

¹-زينب حسن عوض الله- "العلاقات الاقتصادية الدولية"-مرجع سبق ذكره-ص302.

²-محمود يونس محمد و صبحي تادرس قريصه- "مقدمة في الاقتصاد"-مرجع سبق ذكره-ص162، 163.

أي بنسبة تقدر بـ 20%، زيادة الكمية المباعة بنسبة 50%، فإن أثر الإعانة على إقتصاد الدولة يكون في غير صالحها لأنه أدى إلى تدهور شروط التبادل (إنخفاض الأسعار)، و لكن ما يعوض هذا التدهور في شروط التبادل يتوقف على العبء المالي الذي تتحمله ميزانية الدولة المصدرة، هو الربح المحقق من الصادرات بعد فرض الإعانة :

-الربح في ظل حرية التجارة : $250 \times 2 = 500$ مليون دولار؛

-الربح بعد تقديم الإعانة : $200 \times 3 = 600$ مليون دولار؛

-الربح المحقق : $500 - 600 = 100$ مليون دولار.

المطلب الثاني: الأساليب الكمية

تتعلق الأساليب الكمية للسياسة التجارية المعتمدة في تنظيم التجارة الخارجية بإجراءات المنع ونظام الحصص وفرص تدابير تراخيص الاستيراد، حيث يكون فيها التأثير على التجارة الخارجية على أساس كمي.

الفرع الأول : نظام الحصص و آثاره الإقتصادية

يعتبر نظام الحصص من القيود الكمية المباشرة على الواردات، و قد إنتشر هذا النظام عقب الكساد الكبير أوائل ثلاثينات القرن الماضي كقيد على حرية التجارة الدولية، إلى جانب الرسوم الجمركية التي لم تكفي لمواجهة الإنخفاض الكبير في أسعار المنتجات الزراعية، خاصة الأمريكية، و كذلك لمواجهة التخفيض في عملات الدول الأخرى منه الجنيه الإسترليني، و قد كانت فرنسا تبحث عن أسعار مرتفعة للقمح لحماية فلاحها، الدولة الأولى التي إستخدمته كقيد لواردها ثم تبعتها الدول الأخرى.¹

1- مفهوم نظام الحصص أهداف تطبيقه: لقد لجأت الدول لهذا النظام عندما تبين لها أن الحماية عن طريق الحصص أسهل وأيسر من الحماية عن طريق الرسوم الجمركية، فالأولى تفرض بأمر إداري من وزير المالية أو وزير الاقتصاد، أما الثانية فتحتاج إلى تصديق من السلطات التشريعية، وهو أمر يحتاج إلى فترة طويلة، كذلك فإنه يمكن التوقع بنتائج تطبيق نظام الحصص بدقة بينما يتعذر ذلك في حالة الرسوم الجمركية.

أ- مفهوم نظام الحصص: يقصد به فرض قيود على الإستيراد، و نادرا على التصدير خلال فترة زمنية محددة، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات و القيم المسموح بدخولها (إستيرادها) أو في حالة تصديره.²

¹-موسى سعيد مطر و آخرون-"التجارة الخارجية"-دار صفاء-عمان-2001-ص70.

²-زينب حسن عوض الله-"العلاقات الاقتصادية الدولية"-مرجع سبق ذكره-ص109.

فرض حصص الإستيراد هو من القيود غير التعريفية التي تفرضها الحكومة من أجل التحكم في الواردات، و بما تحدد الحكومة أقصى كمية يسمح بإستيرادها من الخارج.¹

يقوم نظام الحصص على أساس وضع حد أقصى للكمية المستوردة من الخارج من سلعة معينة أو من مجموعة من السلع خلال فترة زمنية معينة. وإذا كان من الممكن تطبيق نظام الحصص على الصادرات أيضا، فإن تطبيقه على الاستيراد هو الأكثر شيوعا.

و يتم تطبيق نظام الحصص في إطار الإتفاقية العامة للتعريف الجمركية و التجارة في الحالات الآتية:²

- إذا وافق الأعضاء الآخرون على تطبيق نظام الحصص؛
- إذا سمحت الهيئة المشرفة على التجارة الدولية للدولة بتطبيق هذا النظام؛
- إذا تبين للدولة ضرورة إتباع هذا النظام كإجراء ضروري على أن يتقرر مصيره، بموافقة أو رفض هيئة الجات في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانها؛

أما بالنسبة لتقييد الصادرات فإن الدولة عندما تسعى إلى ذلك فإن هدفها يكون بالأساس تحسين معدل تبادلها الدولي، غير أن تفضيل سياسة تقييد الصادرات عادة ما يكون ذلكسبب:³

- عندما يكون الطلب على أية سلعة أكبر مرونة في الفترة الطويلة بسبب إمكانية ظهور سلع بديلة عنه في الفترة القصيرة؛

- بالرغم من أن الثمن المرتفع ناجم عن التقييد، فهو يشجع المنتجين في الخارج على التوسع في الإنتاج فضلا عن المخزون من فائض الإنتاج المحلي إذا لم يدمر يعتبر بمثابة مشكلة و على الدولة أن تجد حلا لها، فإن تقييد الصادرات يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات و زيادة في الدخل الوطني، عندما تكون مرونة الطلب الأجنبي قليلة على صادرات الدولة نظرا لما يؤديه من زيادة قيمة الصادرات.

حتى وإن كانت مرونة الطلب الأجنبي أكبر من الواحد الصحيح، فإن تقييد الصادرات قد يكون مفيدا للدولة من عدة جوانب، كإحتفاظ بالمواد الأساسية اللازمة لأغراض الدفاع عن الوطن، أو منع موارد الإستثمار اللازمة للإستثمار المحلي من الخروج من الدول.

يأخذ نظام الحصص عدة صور، و من أهمها ما يلي:⁴

¹- خالد واصف الوزني و أحمد الحسن الرفاعي- "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق"- دار وائل للنشر و التوزيع- عمان-2006-ص 353، 354.

²- أحمد العدلي- "التجارة الدولية"- مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع- القاهرة-2006-ص 121، 122.

³- عبد الرشيد بن ديب- "تنظيم و تطور التجارة الخارجية حالة الجزائر"- مرجع سبق ذكره-ص 167.

⁴- محمود يونس محمد و صبيح تادرس قريصه- "مقدمة في الإقتصاد"- مرجع سبق ذكره-ص 152، 153.

-الحصة الإجمالية : و فيها تحدد الدولة الكمية أو القيمة الكلية التي تسمح بإستيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، دون توزيع هذه الكمية على الدول المصدرة أو المستوردين المحليين؛
 -الحصة الموزعة : و هو أن تقوم الدولة بتوزيع الحصة بين الدول المصدرة على أسس معينة أهمها نسبة صادراتها قبل فرض الحصة أو صادراتها في السنوات السابقة.
 وقد توجد صعوبة في توزيع الحصص بين المصدرين في الدول المصدرة لذلك تتفق الدولة مع الغرف التجارية أو الصناعية أو إتحادات المصدرين في الدول المصدرة لتوزيع الحصص بين مختلف المصدرين وعادة ما توزع الحصص بينهم على أساس حجم صادراتهم في الماضي، مع الاحتفاظ بنسبة للمصدرين الجدد.¹
 و عند توزيع الحصص قد تلجأ الدولة إلى تحديد قيمتها أو كميتها دون تمييز بين الدول فإن ذلك قد يدعو إلى تهافت المستوردين و تفضيلهم للدول القريبة عن البعيدة، أو قد تلجأ إلى تحديد حصة لكل دولة بناء على ما جرى عليه التعامل معها في السابق، إلا أن ذلك ينطوي على تمييز لدولة على أخرى مما قد يسفر عنه مضاعفات في المستقبل، و ما قد يثير لدى الدولة المفضلة من أن تنتهج سياسة إحتكارية لانعدام المنافسة من دولة لأخرى.²

ب-أهداف تطبيق نظام الحصص : فالهدف من نظام الحصص، هو من أجل تقليل الطلب على الصرف الأجنبي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات، أو حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية.³ إن الهدف الأساسي التقليدي لتطبيق نظام الحصص هو حماية الإنتاج الوطني، إلا أن الظروف الإقتصادية التي مرت بها بعض البلدان جعلتها تستخدم نظام الحصص لأغراض أخرى، و التي يمكن إجمالها فيما يلي:⁴
 -التنمية الإقتصادية : يمكن من خلال نظام الحصص التأثير على نمط الواردات بحيث تعطى الأولوية للسلع الرأسمالية و مستلزمات الإنتاج الوسطية هذا من جهة، و من جهة أخرى أهميته في حماية الصناعات الوليدة و الرغبة في إنشاء صناعات جديدة خاصة عندما تعجز التعريفات الجمركية عن تحقيق مثل هذه الحماية؛
 -تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات خاصة عندما تعجز الرسوم الجمركية في تقليل الواردات، بالإضافة على عدم إمكانية فرض رسوم جمركية إضافية، و عدم فاعلية تخفيض قيمة العملة الوطنية، لهذه السبب يفضل إستخدام نظام الحصص لأغراض توازن ميزان المدفوعات؛

¹-محمد عبد العزيز عجمية-"الاقتصاد الدولي"-مرجع سبق ذكره-ص156، 157.

²-محمد الناشد-"التجارة الخارجية والداخلية"-مرجع سبق ذكره-ص256.

³-عبد المطلب عبد الحميد-"السياسات الاقتصادية (تحليل كلي)"-مرجع سبق ذكره-ص142.

⁴-خلاف عبد الجبار خلاف-"القيود الجمركية و تطور التجارة الخارجية للدول الأخذة في النمو"-مرجع سبق ذكره-ص47،

- يمكن إستخدام نظام الحصص لإستيراد المنتجات الزراعية خاصة عندما تحقق الدولة فائضا في إنتاج نفس السلعة الخاضعة لنظام الحصص تحسبا لخطر الإغراق الذي قد تواجهه؛

- تنمية الموارد من العملة الصعبة : إذ يسمح نظام الحصص بعدم تبديد ما بحوزة الدولة من عملات صعبة نادرة و توجيهها نحو الإحتياجات الأساسية التي يكون الإقتصاد الوطني بحاجة إليها؛

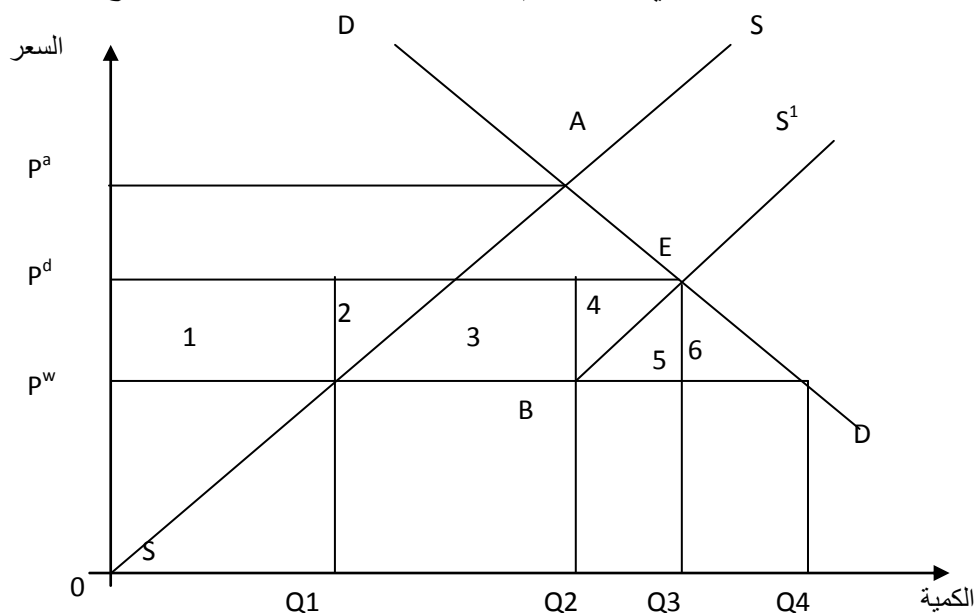
- يعتبر نظام الحصص ورقة ضغط تجارية فعالة بين الدول في سبيل الحصول على إمكانية النفاذ إلى الأسواق الخارجية و كذلك للحصول على إمتيازات فيها.

غير أنه لا مفر من إستخدام نظام الحصص في حالة الكساد الكبير بسبب الضغط الانكماشى الذي قد تتعرض له الدولة من الخارج.

2- الآثار الاقتصادية لنظام الحصص : إن تطبيق نظام الحصص باعتباره أداة من أدوات السياسة التجارية في تنظيم التجارة الخارجية، يترتب عليه آثار إقتصادية و هي :

أ- تأثير سياسة الحصص على الواردات و الإنتاج و الإستهلاك : الشكل التالي يبين تأثير سياسة الحصص على الواردات و الإنتاج و الإستهلاك كما يلي :

الشكل 2-7: التمثيل البياني لآثار نظام الحصص على الواردات و الإنتاج و الإستهلاك



المصدر : نداء محمد الصوص - "التجارة الخارجية" - مكتبة المجتمع العربي و التوزيع - الطبعة الأولى - 2008 -

من خلال الشكل 2-7 نلاحظ أن التوازن قبل التجارة يتحدد عند النقطة (A)، حيث يتساوى العرض (S) مع الطلب (D) ويتحدد بذلك سعر التوازن المحلي عند النقطة (P^a)، وفي حالة تحرير التجارة عند السعر الدولي الثابت (P^w) فإن الاستهلاك يتحدد عند النقطة (Q_4)، والإنتاج المحلي عند النقطة (Q_1) وبذلك تكون فجوة الإستيراد (Q_1, Q_4)، فإذا حددت الحكومة الكمية المسموح باستيرادها عند كمية أقل من كمية التجارة الحرة مثلا عند الكمية (Q_1, Q_2)، فإن منحني العرض الفعال للدولة يصبح ($P^w - BS^l$) ويتحدد بذلك التوازن عند النقطة (E)، مما يؤدي إلى إرتفاع السعر المحلي من P^w إلى P^d .

يتضح أن أثر سياسة الحصص يشبه سياسة ضرائب الإستيراد من حيث أثرها على السعر المحلي، وبالتالي على الاستهلاك والإنتاج المحلي. فتحديد الاستيراد يخلق فائض طلب يؤدي إلى ارتفاع السعر المحلي، مما يخفض فائض المستهلكين بالمساحة (1، 2، 3، 4، 5، 6)، في حين أن فائض المنتج المحلي يزداد بمقدار المساحة (4+1)، لكن المساحة (3+2) في هذه الحالة لا تذهب لخزينة الدولة كما هو في حالة ضرائب الإستيراد، وإنما تذهب للأفراد الذين يحصلون على رخص الإستيراد بفعل طابعهم الاحتكاري، فهم يبيعون كل وحدة من السلعة المستوردة بالسعر المحلي المرتفع (P^d)، في حين أنهم يحصلون على السلعة من السوق الدولي بالسعر المنخفض (P^w)، ومنه يتضح أن أثر سياسة الحصص على الإنتاج والاستهلاك والكفاءة الإنتاجية هو نفس ما يترتب على الرسوم الجمركية.¹

عندما يكون السعر أقل من السعر العالمي فإن العرض الكلي يساوي العرض المحلي لعدم رغبة المنتجين الأجانب تزويد الدولة المستوردة بأي كمية من السلعة، و نتيجة لإرتفاع السعر المحلي في ظل الحصص فإن التأثير على مستوى الرفاهية الإقتصادية يكون سالبا و تمثل خسائر الإنتاج (تظهر عندما يستخدم المنتج عناصر إنتاج إضافية أقل كفاءة و أعلى تكلفة لزيادة الإنتاج إستجابة لإرتفاع السعر) و الإستهلاك مثلما هي الآثار مع الضريبة الجمركية.²

ب- الأثر على توزيع الأرباح: يؤدي فرض نظام الحصص على سلعة من السلع المستوردة إلى وجود تفاوت بين السعر في الخارج و السعر في الداخل، مما ينتج عنه أرباحا إضافية في خمس إمكانيات مختلفة هي:³

- في حالة وجود تراخيص الإستيراد قد يذهب جزء من الأرباح إلى من يمتلك توزيع هذه الرخص، و ذلك على شكل هدية أو رشوة يقدمها المستورد؛

¹ - نداء محمد الصوص - "التجارة الخارجية" - مرجع سبق ذكره - ص 6.

² - أحمد جامع - "العلاقات الاقتصادية الدولية" - مرجع سبق ذكره - ص 130، 131.

³ - يبيبي يوسف - "السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة" - أطروحة دكتوراه - كلية العلوم الاقتصادية والسيير جامعة الجزائر - 2007 - ص 65.

- في حالة عدم وجود نظام التراخيص فإن الربح الإضافي يكون من نصيب التاجر المستورد؛
- حالة قيام الدولة بتحديد سعر السلعة المستوردة بغية الحد من إستغلال المستهلك الوطني، غير أن هذا الإجراء لا يمنع ظهور تصرفات غير مشروعة بين أولئك الذين يتاجرون في هذه الرخص يمكنه منع الإستغلال إذ يضطر المشتري الثاني إلى دفع الربح الإضافي إلى المشتري الأول الذي تمكن لسبب ما كأن تربطه علاقة مع المستورد من الحصول على السلعة، لذلك تفرض السلطات رسماً مساوياً لمقدار الربح الإضافي كوسيلة للحد من الإستغلال؛

- قد تفرض الدولة رسماً على إستيراد السلعة بحيث تستولي على الربح الإضافي بدلاً من تركه للأفراد؛
قد يعمل المصدر الأجنبي على إستغلال الحالتين الأخيرتين فيرفع من السلعة المصدرة و يستولي بنفسه على الربح الإضافي.

ج- الأثر على ميزان المدفوعات : أما أثر نظام الحصص على ميزان المدفوعات فيتوقف على الاستفادة من الربح الإضافي للمستورد الوطني أو المصدر الأجنبي، ففي حالة إستحواذ المستورد المحلي على الربح الإضافي فإن فرض نظام الحصص يؤدي إلى إنخفاض الالتزام للدفع للأجانب بسبب إنخفاض حجم الواردات بحيث يكون الأثر تخفيض الضغط على ميزان المدفوعات، أما في حالة إستحواذ المصدر الأجنبي على الربح الإضافي نتيجة إستغلال الظروف المحلية و رفعه أسعار صادراته فإن ميزان المدفوعات و معدل التبادل الدولي سيتجهان في غير صالح الدولة المستوردة.¹

الفرع الثاني : تراخيص الاستيراد

عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مقترناً و مكملًا بما يعرف بنظام تراخيص الإستيراد، و يتمثل هذا النظام في عدم السماح بإستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك، و قد يكون الغرض من هذا النظام تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عنها، و قد يستعمل أيضاً لحماية الإنتاج المحلي من واردات بعض الدول فيفرض الترخيص متى كان خاصاً بالمنتجات غير المرغوب فيها.

قد تمنح السلطات هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد و لا شرط أو قد تصدر تراخيص الإستيراد وفقاً لأسس معينة، و قد تعتمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يتيح إشراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الإستيراد.²

¹- عادل أحمد حشيش و محمود مجدي شهاب- "الاقتصاد الدولي"- دار الجامعية القاهرة-1988-ص203.

²- زينب حسن عوض الله- "الاقتصاد الدولي"- مرجع سبق ذكره-ص292.

و قد يكون هذا الترخيص عاما في حدود الحصص الكلية المقرر إستيرادها، و قد يتم تحديدها مسبقا.¹ فتراخيص الإستيراد تعتبر وسيلة غير مكشوفة لفرض نظام الحصص، و أن فرض نظام الحصص يستلزم الحصول على ترخيص مسبق قبل القيام بأية عملية إستيراد. و تلجأ الدول إلى هذه الأداة الحمائية، في الحالات التي يتأزم فيها ميزان المدفوعات و يصبح في حالة عجز مستمر نتيجة الندرة الشديدة في العملات الأجنبية.

الفرع الثالث: نظام المنع

لا يعتبر المنع نظاما للحماية بل هو الإمتناع عن التبادل الدولي للسلع خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالسلع و الخدمات غير الممنوعة دوليا، و بهذا الشكل يمثل المنع تهديدا للتجارة الدولية.² المنع هو حظر دخول وخروج سلعة معينة لأسباب خاصة، وقد يأخذ صفة الإجراء الاستثنائي أو المستمر، حيث قد تلجأ الدولة إلى المنع المباشر لإستيراد وتصدير هذه السلعة أو مجموعة من السلع الأخرى، فتستخدم هذه الأدوات باعتبارها من أدوات السياسة التجارية في تنظيم التجارة الخارجية لتحقيق أغراض صحية، كمنع إستيراد وتصدير المخدرات أو لأغراض دفاعية، كمنع إستيراد وتصدير الأسلحة الحربية إلا من طرف الدولة ذاتها، أو لأغراض سياسية كمنع الاستيراد والتصدير من وإلى دول معينة بسبب إختلاف وجهات النظر السياسية أو مواقف عقائدية معينة.

المطلب الثالث: الأساليب التنظيمية

تعتبر الأساليب التنظيمية (الإدارية) الإطار التنظيمي لتطبيق إجراءات السياسة التجارية المتعلقة بإنشاء مجموعة من الدول التي تحاول تنظيم الهيكل التجاري الذي تحقق داخله المبادلات الدولية، من معاهدات و إتفاقات تجارية و إتفاقات الدفع، و إجراءات الحماية الإدارية و التكتلات الإقتصادية.

الفرع الأول: المعاهدات التجارية و مبادئها

تعرف المعاهدات التجارية على أنها إتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها سواء في المجال السياسي أو الإقتصادي أو التجاري.³ المعاهدات التجارية هي إتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول بغرض تنظيم علاقات تجارية فيما بينها تنظيميا عاما كتنظيم شؤون الملاحة و تنظيم الإزدواج الدولي للضرائب، إلا أن أهم تلك المعاهدات هي تلك التي تتعلق بالتعريف الجمركية.⁴ تعقد المعاهدات التجارية بين معظم الدول بقصد تنظيم العلاقات التجارية، و

¹- أحمد عبد الخالق- "الاقتصاد الدولي و السياسات الإقتصادية الدولية"- بدون دار النشر- 1999-ص168.

²- مجدي محمود شهاب- "الاقتصاد الدولي المعاصر"- مرجع سبق ذكره-ص128.

³- زينب حسين عوض الله- "العلاقات الإقتصادية الدولية"- مرجع سبق ذكره-ص308.

⁴- أحمد العدلي- "التجارة الدولية"- مرجع سبق ذكره-ص123.

خاصة فيما يتصل بالقضايا ذات الطابع السياسي، من حيث تحديد موقع و دور الأجانب على مستوى التراب الوطني الذي من خلاله يمكنهم ممارسة نشاطاتهم كأفراد أجنب، وكذلك فيما يتعلق بالقضايا ذات الطابع الإقتصادي، كشؤون النقل البري والجوي والبحري، وتنظيم الإزدواج الدولي في الضرائب، وفيما يتصل بإقامة مشاريع إستثمارية وإحداث مكاتب للتمثيل التجاري. إلا أن أهم المعاهدات تلك التي تنظم التعريفة الجمركية في مجال التجارة الخارجية. و تقوم المعاهدات التجارية على مبادئ عامة مثل المساواة، المعاملة بالمثل و الدول الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطىها الدولة الأخرى لطرف ثالث.¹

الفرع الثاني : إتفاقيات التجارة والدفع

عادة ما يقترن كل من الإتفاقيات التجارية و إتفاقيات الدفع في موضوع واحد، و تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق و الإلتزامات المالية بين الدولتين، وتعتبر وسيلة مباشرة للرقابة على التجارة الخارجية لأنها تضمن تعادل الحقوق و الإلتزامات الناتجة عن تعامل البلد مع البلدان الأخرى في سبيل ندرة وسائل الدفع، و تسري هذه الإتفاقيات على المعاملات الجارية فقط و المتمثلة في حركة صادرات السلع و وارداتها.

1-الإتفاقيات التجارية: وهي عبارة عن إتفاقيات تجارية ثنائية تعرف على أنها "معاهدة بين دولتين، بموجبها تنظم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير وإستيراد، وطريقة سداد الديون والمستحقات، وذلك بهدف زيادة تنمية حجم المبادلات التجارية لكل منهما، وتحقيق المصالح الاقتصادية أو السياسية المشتركة".² وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن التمييز بين الإتفاق التجاري والمعاهدة في جوانب مختلفة :

-فمن حيث المدة، فالإتفاق يكون أقصر من المعاهدة، و غالبا ما يكون أقل من سنة؛

-يتضمن الإتفاق تفصيلا أوسع من المعاهدة التي تتناول مبادئ عامة في الغالب؛

-يعقد الإتفاق بواسطة وزارة الإقتصاد أو التجارة، في حين أن المعاهدة تعقد عادة بواسطة وزارة الخارجية؛

-الإتفاق يشير إلى المعاهدة التي أبرم ضمنها كتعبير عن الرغبة في التعاون وتوطيد العلاقات الاقتصادية بين الطرفين؛

-يبرز الإتفاق طبيعة المنتجات التي يشملها التعاون بالإستيراد والتصدير (نوعية السلع، الكميات و الأسعار)، ويحددها بقوائم ملحقة بالإتفاق، وقد يتضمن الإتفاق على نص يلتزم التعامل به من قبل الطرفين، أو قد لا يتضمن ذلك؛

¹-أحمد عبد الخالق-"الإقتصاد الدولي و السياسات الاقتصادية الدولية"-مرجع سبق ذكره ص170.

²-أحمد فارس مصطفى-"العلاقات الاقتصادية الدولية"-مرجع سبق ذكره ص163.

- عادة تعقد الإتفاقيات الدولية للسلع حيث يكون العرض والطلب قليلا المرونة للحد من التقلبات في الأسعار والدخل الذي يحصل عليه المنتج، ويترك هامش لتغير الأثمان وإدخال التغيرات في حجم الإنتاج، من خلال تحديد حد أقصى واحد أدنى للأثمان والكميات التي يتم تبادلها، ويستلزم تحقيق الثبات النسبي للثمن في الدولة المنتجة بقيام هيئة مسؤولة بشراء الفائض في الإنتاج في حالة الكساد، وطرحه للبيع في حالة الرخاء وإتجاه الأثمان نحو الإرتفاع، ويمكن تمويل هذا المخزون من طرف الدولة المصدرة أو من طرف الدولة المستوردة.

- يشمل الإتفاق على أن تسعى كل من الدولتين إلى إتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق تلك البنود من خلال منح تراخيص الإستيراد اللازمة للإستيراد والتصديرتعهد من الدولتين بعدم إقامة عوائق في وجه مبادلة السلع المذكورة، يشير الإتفاق أيضا إلى المدة وطريقة تمديده وكيفية المصادقة عليه، و تشكل لهذا الغرض لجنة مشتركة للسهر على تنفيذ الإتفاق ومتابعته ميدانيا من أجل تطوير و تعميق العلاقات التجارية لما فيه من فائدة لكلا الطرفين.

2- إتفاقيات الدفع: تعقد إتفاقيات الدفع بين الدول بقصد تحديد أساليب تسوية الحسابات المترتبة عن المعاملات التجارية والمالية، خاصة بين الدول التي ترغب في تقييد تحويل عملتها إلى عملات أجنبية وفق نظام الرقابة على الصرف.¹ إن إتفاقيات الدفع عادة ما تتضمن العناصر التالية:²

- تحديد العملة التي تسوى بها المعاملات الإقتصادية بين البلدين؛

- تحديد سعر الصرف الذي تسوى على أساسه العمليات و غالبا ما يكون السعر الرسمي للعملة؛

- فتح حسابين في البنوك المركزية تقييد فيه المبالغ المستحقة لكل دولتين بحيث يسوى الفرق بين جانب المدين و الدائن في فترات دورية أو نهاية تاريخ الإتفاق على ألا يتعدى هذا الفرق هامشا معينا.

الفرع الثالث : التكتلات الإقتصادية و آثارها على التجارة الخارجية

ظهرت بعض التكتلات الإقتصادية كمحاولة لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، حيث تم إختيار هذا الأسلوب لكي تخرج من نظام تتواجد فيه العديد من القيود للمبادلات التجارية نحو تبادل حرفيما بينهم.

¹ -محمد الناشد- "التجارة الخارجية والداخلية"- مرجع سبق ذكره-ص 268، 269.

² -عادل أحمد حشيش- "أساسيات الإقتصاد الدولي"- مرجع سبق ذكره-ص 254.

1- التكتلات الإقتصادية: هي تجمعات دولية إقليمية ضمن إطار يخلو من القيود و الحواجز التجارية، تعمل هذه التكتلات على تعزيز التجارة داخل تلك المنطقة، و في نفس الوقت تعمل على إستحداث نمط جديد من القيود التجارية تجاه الدول الأخرى غير الأعضاء، و تمر التكتلات على عدة مراحل مختلفة ترتيبات التجارة التفضيلية، المنطقة الحرة، الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الإتحاد الإقتصادي و النقدي.¹

تستند التكتلات الإقتصادية إلى واحد أو أكثر من الأسس التالية:²

- على الأساس الوظيفي : يتم إختيار واحدة من المراحل أي تجار حرة، إتحاد جمركي، سوق مشتركة، إتحاد إقتصادي مثل الناقتا؛

- على أساس التطور الإقتصادي للأعضائها : بين دول متقدمة إقتصاديا أو بين دول من الجنوب مثل الأوبيك؛

- على أساس جغرافي : بين دول إقليم معين أو بين دول جوار جغرافي مثل السوق العربية المشتركة أو السوق الأوروبية المشتركة.

هناك مالا يقل عن 25 مجموعة دول تكتلات إقتصادية في العالم، منها 04 في الدول الصناعية، 06 في أمريكا الوسطى و الجنوبية، 04 في إفريقيا، 05 في آسيا، بالإضافة إلى المنطقة العربية الحرة، و هناك دول أعضاء في أكثر من مجموعة كما تتفاوت المجموعات من مجرد تهميش للتكتل منتهى إلى إتحاد إقتصادي.³

و إعتبارا على الأسس السابقة نجد التقسيمات التالية:

- إتفاقية التجارة التفضيلية: في هذا الشكل من أشكال التكامل الإقتصادي يتم تخفيض القيود على التجارة بين الأعضاء المشاركة فيه بصورة أكبر من الدول غير المشاركين، و تعتبر هذه الإتفاقية أضعف أشكال التكامل الإقتصادي؛

- منطقة التجارة الحرة: و يتمثل المفهوم الإقتصادي لهذا الشكل في إلتزام الدول الأعضاء بإلغاء كافة الرسوم الجمركية المفروضة على السلع و الخدمات التي يتم تبادلها بين الدول التي تدخل حيز هذه المنطقة، كما أنه يتم إلغاء كل القيود الكمية المفروضة على السلع المستوردة مثل حصص الإستيراد، و تشترط هذه الإتفاقية شهادة منشأة تثبت أن السلع التي تنتقل بين الدول الأعضاء قد أنتجت في هذه الدولة المصدرة، و تتضمن هذه

¹ -دافيد راتشمان و آخرون- "الإدارة المعاصرة"-ترجمة رفاعي محمد الرفاعي-محمد سيد أحمد عبد المتعال-دار المريخ- المملكة العربية السعودية-2001-ص63.

² -هيفاء عبد الرحمان ياسين الترينكي- "آليات العولمة الاقتصادية و آثارها المستقبلية في الاقتصاد العالمي"- دار الحامد-الأردن-الطبعة الأولى-2010-ص457.

³ -أحمد عبد الرحمن أحمد- "مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية"- دار المريخ-المملكة العربية السعودية-الطبعة الثالثة-2010-ص84.

الإتفاقية بالضرورة حرية إنتقال الأشخاص و الأموال.¹ تمثل المناطق الحرة، منطقة لا تخضع لقوانين الجمارك و النقد، فهي بمثابة سوق حرة فيها سياسة تحرير التجارة الدولية و تساعد على جذب الإستثمار الدولي من أجل التصدير.²

تسعى الدول لإنشاء مثل هذه المناطق لتحقيق مجموعة من الفوائد من أهمها:³

- العمل على جعل هذه المنطقة مركزا لإعادة التصدير، و ذلك عن طريق إجتذاب التجارة العابرة؛
- العمل على إجتذاب مرحلة أو أكثر من مراحل تصنيع المواد الأولية؛
- توفير الظروف لإقامة أسواق دولية حيث تتم فيها المبادلات في غياب تدخل الدولة.

و قصد تحقيق تلك المزايا فإن مساهمة الدولة سيكون من خلال المخازن الحرة في الموانئ الجوية أو البحرية، حيث تتقاضى رسما معيناً لقاء تخزين السلع، كوديعة، وما يتصل به من مهام أخرى.⁴

و أفضل مثال على هذا الشكل من التكامل التكتل الذي ظهرت على الجهة الأخرى من الأطنطي حيث توصلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا و المكسيك عام 1992 إلى التوقيع على إتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المعروفة إختصاراً بإسم "النافتا".⁵

- الإتحاد الجمركي: في هذا الإتحاد يتم إلغاء جميع المعاملات التفضيلية، و الحواجز الجمركية أو التجارية فيما يتعلق بحركة البضائع داخل الإتحاد، و توحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء إزاء العالم الخارجي، فكل الدول الأعضاء تتخذ نفس الإجراءات على الواردات القادمة من الدول غير الأعضاء، و خير مثال على ذلك الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر أشهر إتحاد على هذا الشكل، حيث جرت أولى المباحثات خلال اجتماع ماستريخت 1991 و هو الاجتماع الذي نتجت عنه إتفاقية الإتحاد الأوروبي التي وقع عليها من قبل قادة الدول الأوروبية بتاريخ 1992/02/07 بمدينة ماستريخت و التي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1993/11/01.⁶

- السوق المشتركة: تحقق هذه السوق خطوة تسمح بإنتقال العمل و رأس المال بحرية بين الدول الأعضاء، إضافة إلى الإنجازات التي يحققها الإتحاد الجمركي، و هو ما حققه الإتحاد الأوروبي في بداية 1993.

¹محمودي مراد- "التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة"- دار الكتاب الحديث- الجزائر-2002-ص83.

²عبد المطلب عبد الحميد- "إتجاهات الإستثمار من أجل التصدير في المناطق الحرة المصرية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية"-مداخلة في المؤتمر إدارة الإستثمار و التصدير-أهم تحديات القرن 21-أكاديمية السادات للعلوم الإدارية-القاهرة-أكتوبر-1996-ص32.

³محمد الناشد- "التجارة الخارجية و الداخلية"-مرجع سبق ذكره-ص275.

⁴عادل أحمد حشيش- "أساسيات الاقتصاد الدولي"-مرجع سبق ذكره-ص258.

⁵إسماعيل معراف- "التكتلات الاقتصادية الإقليمية"-ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-2012-ص56.

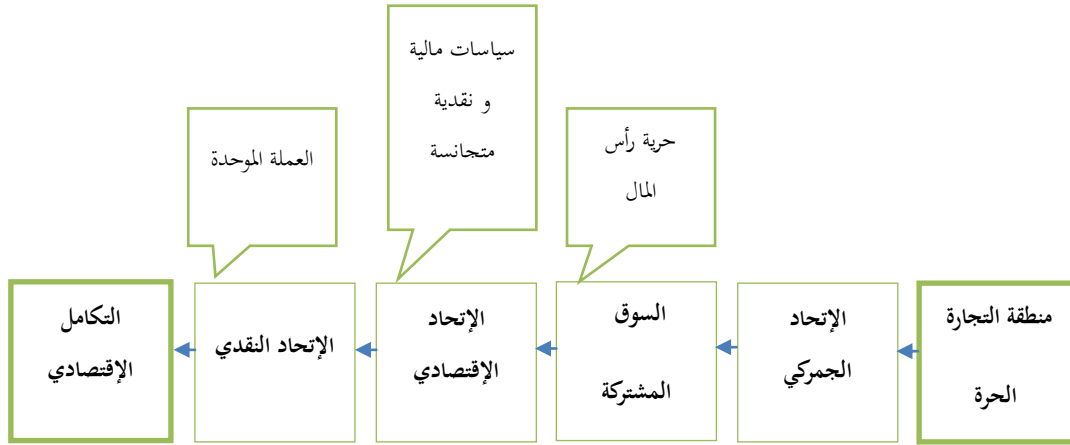
⁶جمال عبد الناصر مانع- "التنظيم الدولي، النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة"-دار العلوم-الجزائر-2006-ص329.

-الإتحاد الإقتصادي : يتمتع بنفس خصائص السوق المشتركة، إضافة إلى تنسيق السياسات الإقتصادية بين الدول الأعضاء، كما يعتبر أكثر الأشكال للتكامل تطوراً و شمولية، و يشمل التنسيق السياسات المالية، أو الزراعية أو النقدية، أو الصناعية بين جميع الدول الأعضاء، و بقي الوجود السياسي المنفصل للدول الأعضاء قائماً، و خير مثال على ذلك هو ما حدث بالنسبة للإتحاد الأوروبي حيث حل الأورو محل العملات المحلية للدول الأعضاء.

-الإندماج الإقتصادي الكامل: يعتبر هذا الشكل أعلى درجات التكامل، حيث يتم إذابة إقتصاديات الدول المندمجة لتصبح و كأنها واحدة، يكون لقرارها بخصوص الإقتصاد سلطة إلزام جميع الدول الأعضاء، كما يوجد بنك مركزي واحد، و يتطلب هذا الإندماج تحقيق وحدة سياسية.

وبناء على ما سبق للوصول إلى التكامل الإقتصادي لبدا بالمرور بالمراحل المدرجة في الشكل التالي :

الشكل 2-8 : مراحل الوصول إلى التكامل الاقتصادي



المصدر : السيد عبد المنعم المراكبي- "التجارة الدولية و سيادة الدولة"- دار النهضة العربية-القاهرة-

2004-ص204.

درجة التكامل* الإقتصادي فيتراوح مداها من الترتيبات (الإتفاقيات) التجارية التفضيلية إلى مناطق التجارة الحرة، و من ثم إلى الإتحادات الجمركية و الأسواق المشتركة و الإتحادات الإقتصادية.¹ عرفت التكتلات

*-يختلف التكامل عن التعاون و الذي يعني تذليل العقبات في مجال العلاقات الدولية الاقتصادية في مجال إقتصادي معين لفترة زمنية محددة مع إحتفاظ كل دولة بوحدها الاقتصادية، و تدخل الإتفاقيات التجارية بين الدول في مجال التعاون الاقتصادي، للمزيد أنظر : السيد عبد المنعم المراكبي- "التجارة الدولية و سيادة الدولة"-مرجع سبق ذكره-ص410.

¹-علي عبد الفتاح أبو شرار- "الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات"- دار المسيرة-الأردن-الطبعة الأولى-2007-ص387.

الاقتصادية تطورا عبر التاريخ، تضاف إلى تجربة الإتحاد الأوروبي*، و تجربة تكتل أمريكا الشمالية نافتا، تجربة التكتل الإقتصادي الآسيوي لإتحاد جنوب شرق آسيا ("الآسيان")*، و مجلس التعاون الخليجي*، و إتحاد المغرب العربي الذي مازال يناقش مشاكل الحدود السياسية و ظاهرة تعدد أنماط التنمية العربية داخل الأقطار العربية التي تمثل عائقا أمام مسارها التكاملي إذ صاحب غياب الإرادة السياسية.¹ ثم نجد الإتحاد الجمركي لإفريقيا الوسطى، التي في معظمها نمت في شكل الإتحاد الجمركي، و التكاملي الإقتصادي في إفريقيا مثل المنظمة الاقتصادية لأقطار إفريقيا الغربية التي تضم جمهورية ساحل العاج، فولتا العليا، غامبيا، غانا، غينيا و بيسا و ناهومي، و ليبيريا و موريتانيا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون و توغو، منطقة شرق إفريقيا: كينيا، تنزانيا، أوغندا.² ففي الفترة ما بين 1974-1990 ظهرت أكثر من 80 دولة تشكل تكتلات إقتصادية فيما بينها، تضم تكتلات إقليمية حوالي 120 دولة تمثل نسبة 82% من التجارة العالمية للسلع بنسبة تقدر بـ 30% من التجارة العالمية.³ و يكفي الدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الإقتصادية و الترتيبات الإقليمية الجديدة، أن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي خلال عام 1995، تشير إلى أنه يوجد على مستوى العالم حوالي 45 من أنظمة التكاملي الإقتصادي في مختلف صورها و مراحلها، تشمل 75% من دول العالم، و السيطرة على 85% التجارة العالمية.⁴

*-يعتبر الإتحاد الأوروبي أكبر شراكة سياسية و إقتصادية في العالم حيث يشكل 38% من التجارة الحرة، و مع إمكانية حرية الحركة للبضائع و الخدمات و الأفراد مواطنيه البالغ تعدادهم حوالي 500 مليون نسمة، فإنه يوفر الفرص للجميع بعدما بدأ بإتحاد جمركي فسخ المجال لمنطقة تبادل حر تحولت إلى سوق مشتركة، ثم إنتقلت سوق موحدة سنة 1986 ليصل إلى الوحدة الأوروبية، كما وضعت هذه الإتفاقية جدولا زمنيا للوحدة الاقتصادية و النقدية (الأورو) كما وضعت سياسات تغطي القضايا الاجتماعية مثل حقوق العمال، الصحة و السلامة.

*-الآسيان: تعتبر تجربة إتحاد جنوب شرق آسيا من أعمق التجارب التي أقيمت في العالم، و تتميز بأن معظم دولها ينتمون إلى العالم الثالث، و بعدما كانت تعتمد على زراعة تقليدية و معدلات نمو ضعيفة جدا لكن العقل الآسيوي إستطاع أن يستفيد من التجارب السابقة حيث أصبح رمزا للتحدي و التطور و الإزدهار عن طريق الإستثمار في العنصر البشري، و بذلك تخلت المنافسة العالمية و هي ماليزيا، كوريا الجنوبية، أندونيسيا، هونكونغ، تايلاند.

*-مجلس التعاون الخليجي : هذه التجربة أحدثت تجربة عربية بعد تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي بدأت عام 1964، حيث أنها تعتبر أكثر منهجية و تنظيم فب تطبيق الإتفاقيات و القرارات المتفق عليها، كما أن مؤسساتها أكثر إنضباط من التجارب العربية الأخرى في هذا المجال.

¹-محمد فرحي-"عقبات في تفعيل التكاملي الإقتصادي بين القطر العربية"-مجلة مخبر الإصلاحات الاقتصادية و الإندماج في الاقتصاد العالمي-المدرسة العليا للتجارة الجزائر-رقم 05-2005-ص125.

²-عبد القادر رزيقالمخادمي-"التكاملي الإقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل"-ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-2009-ص149-150.

³-محمد طاهر-"التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق"-مكتبة حسن العصرية-لبنان-الطبعة الأولى-2013-ص272.

⁴-عبد المطلب عبد الحميد-"النظام الإقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر"-مجموعة النيل العربية-مصر-الطبعة الأولى-2003-ص54.

2- آثار التكتلات الإقتصادية على التجارة الدولية : تؤدي بعض أشكال التكتل الإقتصادي إلى زيادة الكفاءة الإقتصادية، حيث تتوقف نتيجة كل كفاءة على طبيعة و شكل التكتل، و على قدرته على خلق التجارة و تحويلها: ¹

- أثر تحويل التجارة : يؤدي إلى تحويل تجارة دولة ما عضو في التكتل مع خارج نطاق التكتل إلى دولة أخرى داخل التكتل (حتى و إن زادت تكلفة الأخيرة)، و هو ما يعمل على تخفيض رفاهية في العالم بسبب التخصيص غير الأمثل للموارد و تجاهل المزايا النسبية؛

- أثر خلق التجارة : و المتمثل في زيادة واردات الدولة الأولى من الدول الثانية نتيجة لإنخفاض سعرها الناتج عن إزالة التعريفات، و بالتالي فإن إنخفاض سعر الواردات يزيد من قدرة المستهلكين على إستهلاك كمية أكبر و بالتالي تزيد من رفاهيتهم.

إضافة إلى خلق التجارة و تحويلها فإن التكامل الإقتصادي بعد تشكله يؤدي إلى ترشيد الإداري عن طريق إلغاء الحاجة إلى الموظفين الذين يقومون بمراقبة بضائع و خدمات الشركاء الأعضاء عند عبور الحدود، كما أن الحجم الإقتصادي للإتحاد يحسن معدل التبادل التجاري للأعضاء مقارنة مع باقي دول العالم، كما أن الدول الأعضاء يتمتعون بقوة التفاوض عند عقد الصفقات مع دول العالم التي كانت أكبر من قوتها الذاتية قبل الدخول في إطار التكامل الإقتصادي. من منافع التكامل الإقتصادي أيضا تمكين المنتجين من بناء مجتمعات صناعية ضخمة قادرة على إنتاج كميات كبيرة من الإنتاج من أجل الإستفادة من إنخفاض التكاليف الناتج عن وفورات الحجم الإقتصادية. دون أن ننسى أن التكتل الإقتصادي يزيد من المنافسة بين دول الأعضاء عن طريق إلغاء القيود التجارية، مما يؤدي إلى خفض الإحتكار، كما يؤدي إلى التبادل التجاري بين أطراف التكامل محل التبادل التجاري الخارجي مع دول الأخرى الغير طرف إلى حد ما، و تراجع الزيادة الحاصلة في التبادل بإحداثه لتنمية إقتصادية متسارعة في الدول المتكاملة و رفع معدلات النمو الإقتصادي بها، و تحسين الهياكل الإقتصادية الداخلية يحدث أثره على هيكل الصادرات من حيث التركيب السلعيو التوزيع الجغرافي، وتستطيع الدول المتكاملة خاصة إذا كانت تمثل معا مركزا إحتكاريا كمصدر لبعض السلع أو سوقا إستيراديا لبعضها الآخر من الحصول على شروط أفضل لصادراتها على حد سواء.²

إن المشكلة الأكثر خطورة التي تواجه العالم اليوم هي ظاهرة التكتل الإقليمي، حيث من الملاحظ إتجاه التجارة إلى التركز في ثلاثة مجموعات أو كتل كبيرة هي الإتحاد الأوروبي، منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا، و منطقة الآسيان، و على الرغم من أن الإتحاد الإقليمي لتحرير التجارة يسعى إلى الإستفادة من مكاسب تحرير

¹ - عبد المطلب عبد الحميد- "إقتصديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز"-الدار الجامعية-مصر- 2006-ص141.

² -محمد سيد عابد- "التجارة الدولية"-مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية-مصر-1999-ص427.

التجارة، إلا أنه يتضمن إمكانية التصادم بين التكتلات الضخمة و احتمالات قيامها بفرض قيود على بعضها البعض من أجل تحقيق مصالحها الخاصة.¹

الفرع الرابع: الحماية الإدارية

تعتبر الحماية الإدارية على أنها حماية غير صريحة للإقتصاد الوطني، حيث يكون تأثيرها أكبر من إجراءات الحماية الصريحة وذلك عن طريق إنتهاج السلطات الإدارية مواقف معينة تعمل على عرقلة النشاط التجاري، و ذلك في الحالات التالية:²

- التشدد في تطبيق التعريف الجمركية، حيث يمكن للدولة أن تستفيد من البنود المتداخلة في التعريف، فتحسب البند بشيء من الحنكة على ما تشاء من السلع المستوردة، فتسهل بذلك الإستيراد أو تقييد وفقا لم تراه مناسباً، مما يؤدي إلى شك المستوردين في نوعية الرسم و مقداره؛
- التشدد في تقدير قيمة الواردات، حيث يمكن الإعتماد على أساس أسعار التجزئة في تقدير قيمة الواردات، أو أن تضيف لها الضرائب غير المباشرة السائدة في السوق الداخلية؛
- التشدد في تطبيق الشروط الصحية، أو المبالغة في تقدير نفقات النقل كوسيلة لزيادة التكاليف، قصد رفع أسعار الواردات، ومن ثم إضعاف القدرة التنافسية للسلع المستوردة؛
- التشدد في تضيق على المندوبين التجاريين الأجانب، من خلال تحديد مدة إقامتهم، أو من خلال فرض رسوم جمركية مرتفعة على ما يحملونه من عينات للعرض، هذا فضلا عن فرض الرقابة على الصرف، هذا وقد يصل الأمر إلى مقاطعة المنتجات الأجنبية بقصد تشجيع أو حماية الصناعات الوطنية.

المبحث الثالث: مذاهب الحماية و الحرية للسياسة التجارية الخارجية

عرف الفكر الإقتصادي في مجال السياسة التجارة الخارجية مذهبين أساسيين هما: مذهب حرية التجارة، ومذهب الحماية، يطلق إصطلاح حرية التجارة الخارجية على تلك الحالة التي لا تتدخل فيها الدولة إلا في حدود ضيقة، أما سياسة الحماية فهي التي تستخدم فيها الدولة سلطتها للتأثير على إتجاه المبادلات الدولية و حجمها، و آلية تسوية المدفوعات. فالأول يدعو إلى حرية إنتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج من دولة لأخرى، وترك التجارة حرة دون قيود، أما الثاني فيدعو إلى تدخل الدولة في تنظيم التجارة الخارجية من خلال فرض النظم و القيود على الصادرات والواردات بغرض تحقيق المصلحة العامة للدولة. و لكل

¹ نفس المرجع السابق-ص427 .

² محمد الناشد- "التجارة الخارجية والداخلية"-مرجع سبق ذكره-ص276.

مذهب أنصار يدافعون عنه، فأنصار حرية التجارة ظهوروا مع ظهور المدرسة الطبيعية في فرنسا، ثم جاء بعدهم المفكرون أنصار المدرسة الكلاسيكية، وعدد كبير من مفكري الإقتصاد في الوقت الحاضر. أما أنصار الحماية منذ البداية فهم مفكروا المدرسة التجارية أو التجاريون.¹ وعدد من الإقتصاديين خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض كل من مذهب الحماية ومذهب الحرية وتقديم الحجج والأسانيد التي يعتمد عليها كل منهما لتبرير موقفه من الآخر، و نخلص في الأخير إلى تقييم كل من المذهبين.

المطلب الأول : سياسة الحماية التجارية

تعرف سياسة الحماية التجارية بأنها "إنعكاس لموقف الدولة و نظرتها إلى التجارة الخارجية كأداة لتحقيق مصالحها الإقتصادية القومية، فهي عمل من أعمال السيادة، بمعنى أن للدولة حرية التحكم بها من خلال وضع قيود على دخول السلع أو خروجها من أراضيها كما تضع قيود على الخدمات الخارجية التي تنجز لمصلحة مواطنيها أو التي يقوم بها الأفراد أو مؤسسات في الخارج، و بهذا تسمى هذه السياسة المتبعة بالتقييدية أو الحمائية".² تنفذ هذه السياسة عن طريق تبني الدولة لمجموعة من القوانين و التشريعات، و إتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها و سوقها المحلية من المنافسة الأجنبية. و أهم ما تعتمد عليه الدولة في هذه السياسة هو فرض الرسوم الجمركية على الواردات، إضافة إلى وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية.

الفرع الأول : التطور الفكري لسياسة الحماية

ترجع فكرة الحماية التجارية إلى المذهب التجاري الذي ساد ما بين نهاية القرن الرابع عشر إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، تجلت هذه السياسة من خلال مجموعة أفكار المدرسة التجارية التي كانت ترى أن من مصلحة الدولة هو تعظيم الثروة من الذهب و الفضة من خلال الإهتمام بزيادة الصادرات و تهميش الواردات.³ قدس التجاريون مبدأ الحماية في التجارة الخارجية فكانوا يرون أنها مصدر ثراء الدولة آنذاك، و تقاس بما تملك من معادن نفيسة ممثلة في الذهب و الفضة، فكانوا ينادون بضرورة تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية، و ذلك بتقييدها من ناحية الواردات و فتح المجال أمام الصادرات. و كانت هذه الأفكار منتشرة

¹-George SOULE-"Qu'est ce que l'économie politique ?"-1985-p27, 36-éd nouveaux horizons-philippines-

²-أحمد عبد الرحمان أحمد-"مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية"-مرجع سبق ذكره-2001-ص64.

³-عبد المطلب عبد المجيد-"السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كمي)"-مجموعة النيل العربية-القاهرة-2003-ص131.

خاصة في كل من إنجلترا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وغيرها، ومن أبرز كتاب المذهب التجاري، الكاتب الإنجليزي توماس مان "*Thomas Man*" الذي نشر كتابه بعد وفاته سنة 1664، و الذي عالج فيه مجموعة من القضايا تتعلق بالحماية التجارية، حيث قدم فيه مجموعة من المقترحات التي من شأنها تعمل على تحقيق الفائض في الميزان التجاري والتي يذكر من بينها: العمل على تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات، عدم المغالاة في إستهلاك السلع المستوردة، وقصر التجارة الخارجية على السفن الوطنية، وعدم التوسع في الإستهلاك لإيجاد فائض للتصدير، وإستيراد المواد الأولية بقصد التصنيع وإعادة التصدير، والسماح بخروج النقود فقط عند الضرورة... إلخ.

و شهد القرن التاسع عشر تزايد الإهتمام بفكرة الحماية، فقد أخذت إهتمام بعض المفكرين الذي دافعوا عنها منهم الإقتصادي الألماني الشهير "ليست" "*Freidrich List*"* الذي كتب سنة 1841 كتابا بعنوان النظام "الإقتصادي الوطني للإقتصاد السياسي" و يقول فيه : إن مصلحة ألمانيا تقتضي قيامها بإنتاج كافة السلع و إن كانت أقل جودة أو أعلى نفقة من المنتجات الأجنبية، فإذا كانت المنافسة الحرة من قبل الدول الأجنبية تحول بين ألمانيا و النجاح فإن على ألمانيا أن تقيد هذه المنافسة.¹ و منه فقد غرس "ليست" بذور فكرة حماية الصناعة الوليدة كمبرر لسياسة الحماية.

و في العصر الحديث يرى اللورد "كينز" "*J.M. KEYNES*" أنه يتعين على كل دولة في سبيل التحرير من ضغوط التجارة الخارجية أن تلجأ ليس فقط لتغيير سعر الصرف لعملتها و إنما أيضا لفرض قدر من الرسوم الجمركية الأمر الذي يمكنها من إقامة سياسة وطنية مستقلة تكون قادرة على إستيعاب مشكلة البطالة و تحقيق الإستخدام التام.²

*-"ليست":(1789-1846) إقتصادي ألماني، نو شخصية مؤثرة في زمانه، و ذلك بدفاعه المبكر عن السياسات التجارية الليبرالية فيما بين الولايات الألمانية عاملا مساعدا على قيام منطقة للتجارة الحرة لكل ألمانيا، تعرض للسجن بسبب آرائه، و إضطر بعدها إلى اللجوء إلى سويسرا، فرنسا، إنجلترا ثم الولايات المتحدة الأمريكية أين عمل محررا صحفيا، و وجد أمريكا في نفس الظروف السائدة في بلاده-ثروات إقتصادية غير مستغلة، عدم وجود صناعات بسبب منافسة الصناعة الإنجليزية التي كانت ترسل بضائعها و تبيعها بأقل الأسعار، و قد بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، حركة قومية تنادي بحماية الصناعات المحلية و كان "ليست"جد متأثرا بذلك.

¹-أحمد جمال الدين موسى-"العلاقات الإقتصادية الدولية و نظرية التنمية"-مكتبة الجلاء الحديثة-المنصورة-مصر-1999-ص211، 212.

²-ج.م. كينز-"النظرية العامة في الإقتصاد"-ترجمة نهاد رضا-موقف للنشر-الجزائر-1991-ص484.

الفرع الثاني: حجج سياسة الحماية

إستند أنصار الحماية التجارية إلى حجج إقتصادية و غير إقتصادية كالتالي :

1- الحجج غير الإقتصادية: يمكن أن نوجز الحجج غير الإقتصادية في النقاط التالية :

-فرض الحماية من أجل تحقيق إستراتيجية الدفاع و الأمن الوطنيين: و لذلك فإذا ما إرتبط إقتصاد بلد ما في ظروف السلم بإقتصاديات أخرى تزوده بالمواد الغذائية الأساسية أو السلع الصناعية الثقيلة أو الإستراتيجية (كمعدات الدفاع أو الغذاء)، فإنه سيواجه أوضاعا عصيبة لا محالة في زمن الحرب تكون أشد من الحرب نفسها، فكأن هذا البلد قد شق حربا على نفسه، باعتماده كلية على الخارج أولا، ثم واجه حربا أخرى نتيجة تغير الظروف من حالة السلم إلى حالة الحرب؛

-الحماية بغرض تحقيق التوازن الإجتماعي: وذلك من خلال المحافظة على فئة العاملين في الزراعة بحماية إنتاجهم الزراعي من المنافسة الخارجية، إذ تؤدي الحرية التجارية في بعض الدول التي تؤهلها ظروفها للتخصص الصناعي إلى القضاء على الزراعة فيها، حيث أن ترك الزراعة للمنافسة الأجنبية يقضى على الزراعة الوطنية مما يلحق ضررا بطبقة المزارعين بصفتهم يشكلون غالبية المجتمع، فيصبح المجتمع عرضة لتيارات من الصراعات يخل بالأوضاع الإجتماعية؛¹

-الحماية بقصد المحافظة على خاصية الطابع الوطني للدولة : مما لا شك فيه أن إنفتاح الدولة على العالم الخارجيتيئة التجارة، و سهولة المواصلات و الإتصالات، يساعد على سرعة إنتشار العادات و التقاليد الثقافية و القيم العقائدية، لذلك تقتضي مصلحة الدولة تقييد التجارة مع العالم الخارجي، و ذلك حماية لشخصيتها الوطنية و عاداتها و تقاليدها الموروثة خوفا من إندثارها، و حمايتها من تسلل بعض القيم و الأفكار الأجنبية غير مرغوب فيها؛²

-الإستقلالية : تساهم الحماية في إستقلال الإقتصاد الوطني، فمثلا في حالة حدوث أزمات لا تجتهد الدولة نفسها متأثرة بالإقتصاد العالمي.³

2- الحجج الإقتصادية لسياسة الحماية: لقد قدم أنصار حماية السياسة التجارية مجموعة من الحجج التي

تدعم موقفهم من المطالبة بفرض الحماية على الاقتصاد، و نلخصها فيما يلي :

¹-محمد الناشد-"التجارة الخارجية والداخلية"-مرجع سبق ذكره-ص225.

²-جمال جويدان الجمل-"التجارة الدولية"-مركز الكتاب الأكاديمي-عمان-2006-ص140، 141.

³-عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب-"أسس العلاقات الإقتصادية الدولية"-مرجع سبق ذكره-ص202.

- حماية الصناعات الناشئة: وتتمثل حجة حماية الصناعات الناشئة في أن نفقات الصناعة في مراحلها الأولى تكون مرتفعة لذلك يجب حمايتها إلى أن تنخفض تلك التكاليف في المرحلة الآتية، وتصبح الدول تتمتع بمزايا التصنيع، وعندئذ تستطيع الدولة إزالة الحماية دون أن يصيبها ضرر.¹ طبقت هذه السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1790 دشنا "ألكسندر هاملتن" *"ALEXANDRE HAMILTON"* سياسة حماية في الولايات المتحدة، و كان الهدف المعلن هو تطوير المعامل و المصانع في البلاد، و أعاد "فردريك ليست" *"F.LIST"* طرح هذه الفكرة عند عودته إلى ألمانيا من الولايات المتحدة و صار أكبر مؤيد الحماية بفرض الرسوم الجمركية، فقد وضع "ليست" شروط لتطبيق الحماية و هي:²

- أن تقتصر الحماية على الصناعة دون الزراعة، لأن الزراعة تمثل التخصص الطبيعي و من ثم فهي مهياة للتخصص الزراعي و تتمتع بالمزايا النسبية بذاتها، و أن حمايتها سوف ترفع من أسعار المواد الغذائية و الأولية، مما يؤدي إلى إرتفاع أسعار الأجور، و هذا سلمي للصناعة الناشئة؛

- تقتصر الحماية على الصناعة القادرة، أي الصناعات التي يمكن أن تتطور بالمزايا النسبية و أن تتنافس في المستقبل، و هي فقط التي يجب حمايتها، أما الصناعات الأخرى التي لا تتوفر لها مثل هذه الظروف يجب أن تترك قوى السوق تقرر مصيرها؛

- الحماية مؤقتة و مرتبطة بالظروف و الفترة الملائمة و بعد تلك الفترة تترك الحرية للتجارة و المنافسة.

يكن السبب في حماية الصناعات الناشئة هو إرتفاع تكاليف الإنتاج التي ترجع إلى كونها تحتاج إلى تدريب للعمال، و إلى خبرة الفنيين الأجانب، كما تضطر لإقامة مساكن للعمال وغيرها من النشاطات المساعدة لها، لكن من الناحية العملية يصعب التحقق من تلك الشروط الحماية حيث أنه من الصعب التحقق من أن الصناعة ستكون النجاح حليفها، و ليس من المؤكد أن أصحاب الأعمال سيقبلون في المستقبل إزالة هذه الحماية، بل بالعكس بمرور الزمن سيطلبون ببقاء الحماية أو زيادتها بحجة أن صناعتهم لم تكتمل بعد، حيث تصبح هذه الصناعة في معزل عن الصناعات المنافسة في الدول الأخرى فتتجهل التطور والتجديد في وسائل الإنتاج معتقدة أن الحماية أصبحت حقا مكتسبا لا يمكن التنازل عنه و إحتكارهم لهذه الصناعة.

و في هذا السياق دائما فقد ظهرت تحليلات جديدة في مطلع القرن العشرين تؤيد السياسة الحماية للصناعة، و سمية بالنظرية الحماية الجديدة على يد كل من *"Janes Brander"* و *"barbara Spencer"* و ذلك سنة 1983، و لكن الطرح يدعم فكرة تقديم السلطات العمومية الدعم

¹ محمد عبد العزيز عجمية- *"الاقتصاد الدولي"* -مرجع سبق ذكره-ص137.

*-وزير جورج واشنطن للخزينة.

² مصطفى رشدي شبة- *"الأسواق الدولية (المفاهيم و النظريات و السياسات)"* -دار الجامعة الجديدة-الإسكندرية-2003-ص135.

لجهود البحث و التطوير بالنسبة للمؤسسة الوطنية كي يؤهلها للحصول على تكلفة إنتاج أقل من تكلفة إنتاج المؤسسة الأجنبية، بإعتبار أن تكاليف الإنتاج في المؤسسة تتأثر بالمبالغ المنفقة على البحث و التطوير، كما أن هذا الأخير يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج في مرحلة لاحقة بفعل الإبداع والتجديد، و لما كانت نفقات البحث و التطوير هائلة فهي تنقص من إيرادات المؤسسة، لذا وجب على الدولة تقديم الدعم في هذا المجال حتى تخفف على الصناعة المحلية و تساعد على مواجهة المنافسة الأجنبية.¹

-الحماية بغرض تنويع الإنتاج: الحماية تجنب المخاطر الناتجة عن التخصص الزائد، وتسعى إلى تحقيق التنوع في الإنتاج، فالدولة التي تتخصص في إنتاج منتج واحد وتعتمد عليه كأساس في التبادل الدولي قد تعرض إقتصادها الوطني للخطر إذا ما حدث على هذا المنتج طارئ سواء كان طبيعياً أو اقتصادياً، فتنوع الإنتاج من شأنه يمكن الدولة من أن تواجه أي خطر سواء تعلق الأمر بتقلبات الأسعار، أو تعلق بحالة انقطاع في الأسواق الخارجية بسبب ظروف سياسية، أو بسبب حدوث كساد في إقتصاديات الدول التي تصدر إليها السلعة أو ظهور منافسة قوية في وجه هذه السلعة.² إن التنوع في الإنتاج يؤدي إلى تقليل اعتماد الدولة على العالم الخارجي في تصريف منتجاتها، فالحماية التي تساعد على تنويع المنتجات المنافسة للواردات تقلل من التقلبات الإقتصادية، و لا تصبح الدولة تحت رحمة الأسواق الأجنبية.

-الحماية لزيادة حجم التشغيل: يرى أنصار الحماية أن التجارة الدولية قد تكون سبباً في إرتفاع معدلات البطالة خاصة كانت تحت لواء حرية التجارة، فحرية الواردات معناه التضيق على فرص العمل الجديدة، لأنه عندما تكون هذه الواردات ذات قدرات عالية يتحتم على الحكومة تصحيح السياسة الصناعية حتى تتمكن المنتجات المحلية من منافستها، و في إنتظار حصول ذلك تلجأ إلى الوسائل الحماية بفرض قيود على الواردات، و فتح المجال أمام الصادرات.³ فمن وجهة النظر هذه تعتبر سياسة الحماية علاجاً لحالة البطالة، لأنها تقوم بتحويل الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية، و بالتالي زيادة فرص التوظيف، و في الواقع تعتبر هذه الحجة ضعيفة، لأن مساهمة تخفيض الواردات في زيادة مستويات التشغيل رهن بقدرة الدولة على تخفيض مستوى وارداتها من السلع الإستهلاكية و الإستثمارية، خاصة إذا كانت مرحلة التصنيع تتطلب المزيد من الواردات.⁴ غير أن فرض الحماية لغرض زيادة حجم التشغيل قد لا يتحقق، إذا طبقت الدول الأخرى مبدأ

1-Michel Rainelli-"la nouvelle théorie du commerce international"-1997-paris-la découverte-éditionla p91.

2-محمد عبد العزيز عجمية-"الاقتصاد الدولي"-مرجع سابق-ص 146.

3-محمد رشدي شيحة-"الأسواق الدولية المفاهيم و النظريات و السياسات"-دار الجامعات الجديدة الإسكندرية-ص133.

4-حسام علي داود و آخرون-"اقتصاديات التجارة الخارجية"-دار المسيرة للنشر و التوزيع-عمان-2002-ص121.

المعاملة بالمثل، الأمر الذي يؤدي إلى نقص الطلب الخارجي، و كلما كانت صناعات التصدير في الدولة هامة كلما أدت سياسة الحماية إلى نقص في الطلب الأجنبي بمبدأ أكبر على سلع صناعات التصدير الوطنية.

- تمويل الخزينة العامة: يمكن للعوائق و القيود على التجارة الدولية أن تمويل جزءا كبيرا من نشاط الدولة مما يؤدي على تخفيض العبئ الضريبي الداخلي، ففرض المرتفع للرسوم الجمركية مثلا يؤدي إلى زيادة موارد الدولة و إستخدامها في الإنفاق العام، و بذلك تشارك التجارة الدولية في تمويل نفقات الدولة أو تمويل التنمية، إذا إستخدمت تلك الأموال في تشجيع و إعانة الصناعات الوطنية المماثلة، و يعاب على هذه الحجة أن المستهلك هو الذي يتحمل تلك الزيادة في الجمارك مما يؤدي إلى إنخفاض الرفاهية و زيادة التهرب الضريبي.¹

- الحماية كوسيلة لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية: فحماية الأسواق الوطنية من شأنه أن يشجع الشركات الأجنبية على إنشاء فروع لها في الداخل لتتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة، كما أن فرض الحماية على صناعة في الداخل، و بالتالي رفع معدل الربح المتوقع للاستثمار في هذه الصناعة، مما يجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في هذه الصناعة بغرض الإستفادة من معدل الربح المرتفع.² إن الإشكال المثار في هذه الحجة هو عن مقدار التسرب من الفائض المحقق، و هل العوائد الكلية الفنية و الإقتصادية و الإجتماعية تفوق الضرر من تسرب فائض الإستثمار الأجنبي للخارج؟

- الدفاع عن شروط التبادل: تستند هذه الحجة إلى حقيقة مفادها أن تقييد التجارة الخارجية سوف يحقق مصلحة إحدى الدول على حساب باقي دول، حيث أن فرض الرسوم الجمركية من شأنه أن يدفع المصدر إلى خفض ثمنها حتى يحافظ على ذات القدر من الصادرات، و بالتالي الحفاظ على حصته في السوق الأجنبي، و هذا من شأنه تحسين شروط التبادل طالما أن الدول ستحصل على كمية أكبر من الواردات مقابل نفس الكمية من الصادرات، و هذه الحجة قدمها "جون ستيوارت ميل" *"J.S.MILL"*.³

- حماية الإقتصاد المحلي من خطر الإغراق: إذا شعرت الدولة بأي مبادرة للإغراق، فإنها تسارع بإتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية إقتصادها المحلي، عن طريق رسوم جمركية مرتفعة أو منع الإستيراد نهائيا.⁴ إن الإغراق يعتبر منافسة غير نزيهة و غير مشروعة، و الحماية هنا تكون مؤقتة و تنزل بزوال حالة الإغراق التجاري.

المطلب الثاني: سياسة الحرية التجارية

¹ -مجدي محمود شهاب- "الإقتصاد الدولي المعاصر"-مرجع سبق ذكره-ص141-142.

² - أحمد فارس مصطفى- "العلاقات الإقتصادية الدولية"- مرجع سبق ذكره- ص 154.

³ -بولسامولسن- "علم الإقتصاد (العلاقات التجارية و المالية الدولية)"-الجزء 6-ترجمة: مصطفى موفق-ديوان المطبوعات الجامعية-

الجزائر-1993-ص142.

⁴ -مجدي محمود شهاب- "الإقتصاد الدولي المعاصر"-مرجع سبق ذكره-ص120.

تعرف سياسة الحرية التجارية على أنها جملة من الإجراءات و التدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية للحياد، بمعنى عدم ترك المجال لتدخل الدولة في الواردات و الصادرات.¹ تركز سياسة حرية التجارة الخارجية على مبدأ عدم تدخل الدولة في توجيه التجارة الخارجية، و يجب أن يقتصر دور الدولة على إزالة العوائق التي تحول دون تدفق و إنسياب السلع عبر الحدود سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات، حيث تكون المبادرة الفردية (المشروع الخاص) هي التي تحدد نمط التجارة الخارجية.

الفرع الأول: التطور الفكري لسياسة حرية التجارة

إن ظهور مبدأ الدفاع عن حرية التجارة الخارجية يرجع إل المذهب الطبيعي الذي ظهر بفرنسا بقيادة "فرانسوا كيني" (1694-1774)، و يقوم المذهب الطبيعي على أساس عدم تدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية لكون مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض، كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة، و أعتبر أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسماه الطبيعيون بالثمن المجزي (العادل *Bon Prix*)، و هو الثمن الذي يحقق ربحاً معقولاً للبائعين، و يعتبر معقولاً كذلك بالنسبة للمستهلكين، و من أنصار المذهب الطبيعي "تورجو" "Turgot" (1727-1781) الذي تتضمن بعض كتاباته المشهورة على صياغة متطرفة لمبدأ الحرية الاقتصادية.² كما إتبع إنجلترا سياسة حرية التجارة، و دافعت عنها لفترة طويلة حيث ألغت قوانين الغلال في 1846، و ألغت آخر القوانين الملاحة التي كانت تميز السفن البريطانية بمعاملة خاصة عام 1854، و ظلت تدافع عن حرية التجارة حتى الحرب العالمية الأولى إلى أن أصيب إقتصادها بمشاكل إستدعت ضرورة تدخل الدولة.³

الفرع الثاني: حجج سياسة الحرية

و أهم الحجج التي إستند عليها أنصار سياسة حرية التجارة الخارجية هي:⁴

- منافع التخصص الدولي : بحيث تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تحوز فيها ميزة نسبية، و لما كانت العلاقات قوية بين التخصص و نطاق السوق، فإن إتساع حدود التجارة الخارجية شرط ضروري لإنتشار آثار التخصص الدولي و تقسيم العمل، فيما يتيح فرصة الحصول على سلع من خلال التجارة الخارجية بأسعار منخفضة، إن الآثار المباشرة للتخصص تتمثل في زيادة المعروض من السلع عالمياً، و هو ما يشير إلى

¹- عبد المجيد قدي- "المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية"- ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر- 2004/2003-ص249.

²- محمد إبراهيم غزلان- "موجز في العلاقات الاقتصادية الدولية"- دار الجامعات المصرية-مصر-1975-ص 184.

³- محمد عبد العزيز عجمية- "الاقتصاد الدولي"- مرجع سبق ذكره-ص 130.

⁴- أحمد جامع- "العلاقات الاقتصادية الدولية"- مرجع سبق ذكره-ص 97، 98.

الإستغلال الأمثل للموارد و ذلك بإستخدام أقل قدر ممكن من الموارد الإقتصادية، و هو ما لا يمكن تحقيقه في حالة تقييد التجارة؛

- من ناحية الإنتاج: يؤدي تنافس المنتجين إلى إستخدام و سائل الإنتاج المتطورة و الحديثة مما يسمح برفع الكفاءة الإقتصادية للوحدات المنتجة و بالتالي المساهمة في تخفيض تكاليف الإنتاج، كما يحفز الصناعة على تطوير نفسها حتى تستطيع أن تصمد في السوق التي البقاء فيه للأقوى، بينما تقييد التجارة و حماية الصناعة الوطنية، يجعل الإنتاج الوطني في منأى عن الإحتكاك بالسلع الأجنبية، حيث يطبعها الجمود و تقل فيها روح التجديد و الإبتكار، خاصة إذا طالت مدة الحماية. و إتجاه عوامل الإنتاج في الفروع لا تتمتع فيها الدولة بإنتاجية مرتفعة، تؤدي إلى إنخفاض الدخل الحقيقي للأفراد نتيجة إضطرارهم لشراء السلع المنتجة محليا بأثمان مرتفعة، أضف إلى ذلك يحصلون على سلع مستوردة بثمن أقل مما لو كانوا يدفعون لشراء هذه السلع إذا تم إنتاجها محليا على خلاف ما يقتضيه مبدأ تقسيم العمل و التخصص الدولي؛

- صعوبة قيام الإحتكارات : أن حرية التجارة تحت مبدأ المنافسة الأجنبية تحول دون قيام الإحتكارات داخل الدولة، كما أن إتساع الأسواق و إمتدادها للخارج يسمح للمؤسسات أن تتوسع في الإنتاج و بالتالي تستفيد من وفرات الإنتاج الكبيرة.

- منافع المنافسة : إن حرية التجارة التجارية و ما ينتج عنها من منافسة، تسمح برفع مستوى إنتاجية و خفض مستوى الأسعار النسبية بين المستهلكين، مما تؤدي إلى تحقيق مصلحة المستهلكين تتمثل في حرية الإختيار بين بدائل السلع الوطنية و الأجنبية، مما يعطي لهم فرصة تعظيم منافعهم بإختيار السلعة الأجود و الأقل ثمنا.¹ أما في حالة التقييد التجارية، فهذا يحقق أضرار بمصلحتهم، حيث يضطرهم إلى تقبل وضع المنتجات الوطنية من حيث الكمية و السعر و الجودة، و هو لا يشبع رغباتهم و لا يعظم منافعهم.

- رفع مستويات التبادل بين الدول :إن مساهمة التجارة الخارجية في رفع مستويات التبادل بين الدول من حيث الصادرات و الواردات تبعد أطراف التبادل الدولي على ما يعرف بسياسة إفقار الغير، و لقد ظهرت هذه الحجة في الأوساط الإقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية و أساسها هو أن الرسوم الجمركية العالية قد تدعو إلى خفض حجم التجارة الدولية بوجه عام لأن تقليل حجم الواردات ينتهي عادة بنقص في حجم الصادرات و حيث أن التجارة الدولية ما هي إلا تبادل و مقايضة في السلع و الخدمات بين الدول فلن تستطيع دولة أن تصدر فائض إنتاجها بصفة مستمرة دون أن تستورد فائض إنتاج العالم الخارجي.²

¹ عبد الباسط وفا- "سياسة التجارة الخارجية"- دار النهضة العربي-القاهر-2000-ص37.

² عادل أحمد حشيش- "أساسيات الإقتصاد الدولي"- مرجع سبق ذكره-ص212.

المطلب الثالث : تقييم سياسة الحماية و الحرية التجارية

لقد تناولنا بالتحليل إتجاهيين متناقضين في السياسات التجارية الخارجية، و هما سياسة الحماية و الحرية التجارية، و سنحاول فيما يلي تقييم كل إتجاه من أجل الخروج بالسياسة المثلى خاصة بالنسبة للدول النامية.

الفرع الأول :تقييم سياسة الحماية التجارية

تثار عند حجج الحماية مسألة المعايير التي يجب توفرها في الصناعات الناشئة التي يجب حمايتها، و الوقت المناسب لإزالة هذه الحماية، و في هذه الحالة يجب على الدولة أن تحمي الصناعة التي يتبين أن لها ميزة نسبية يمكن الإستفادة منها في المستقبل، و أن الحماية لا تكون أزالية حتى تقضي على الصناعة نفسها و يتضح مستقبلا أننا نحمي صناعة غير قادرة على النضج و التطور و المنافسة. و هذه حال العديد من الدول النامية التي طبقت هذه السياسة، لكنها بعد فترة زمنية تبين فعلا أن أثر الحماية ترك سلبيات كبيرة على هذه الصناعة بعد إزالة القيود الجمركية على الواردات المنافسة، و تبين فعلا أنها غير قادة على المنافسة لغياب عدة مقومات كالإبتكار و التجديد و تحرير المبادرة الفردية و البحث و التطور، إن موضوع حماية الصناعات الناشئة يعود إلى إعتبرات سياسية و إقتصادية و إجتماعية خاصة في الدول النامية، و ذلك بغرض ضمان التوظيف و عدالة توزيع الدخول و تفادي الأزمات الخارجية. و قد أعتبرت حجة الحماية لغرض زيادة التشغيل غير واقعية لأنها تتطلب أن لا ينشأ عن سياسة الحد من الواردات تقلص في الصادرات، و هو ما لا يتحقق عمليا بإعتبارها سياسة إفقار الغير، مما يتحتم على الدول الأخرى المتعامل معها إتباع نفس السياسة إتجاه الدولة الأولى، و لهذا يرى الإقتصاديون عدم اللجوء إلى هذه الوسيلة و إنما من الأفضل محاربة البطالة في إطار سياسة إقتصادية و مالية و نقدية متكاملة لمعالجة الركود الاقتصادي.

إن تقييد التجارة و حماية الصناعة الوطنية يجعل الإنتاج الوطني في منى عن الإحتكاك بالسلع الأجنبية، حيث يطبعها الجمود و تقتل فيها روح التجديد و الإبتكار و بالأخص إذا طالت مدة الحماية. كما تمكن سياسة الحماية التجارية المنتجين من القيام بالإحتكارو ذلك بعد تحصنهم ضد المنافسة الأجنبية، و هذا مايسمح لهم برفع الأسعار المحلية، و لا يكثرثون للإبتكار و التجديد و تحسين جودة المنتجات.

كما تؤدي فرض الرسوم إلى نقص ملحوظ في التجارة الخارجية، فالتقليل من الواردات يؤدي بالضرورة إلى نقص الصادرات، و حتى إذا إتبعت الدولة سياسة تشجيع الصادراتكون أن التجارة هي عملية مقياضة، فواردات الدولة الأولى هي التي تمكن الدول الأخرى من شراء السلع الوطنية كما أن إتباع دولة ما أو مجموعة من الدول لسياسة التقييد التجارة يؤدي إلى تعميم ذلك على باقي الدول إستنادا إلى مبدأ المعاملة بالمثل، مما يؤدي على تقليص التجارة الدولية و بالتالي تقل المنافع المشتركة للدول. كما يترتب على إجراءات حماية الصناعات الوطنية من خطر المنافسة الأجنبية إنخفاض في الدخل الوطني، و إتجاه عوامل الإنتاج إلى العمل في

فروع لا تتمتع فيها الدولة بإنتاجية مرتفعة، و إلى إنخفاض الدخل الحقيقي للأفراد نتيجة لشراء السلع المنتجة المحلية بأثمان مرتفعة، فكم يترتب على الحماية التجارية إلحاق الضرر بمصلحة المستهلكين حيث يضطر إلى تقبل وضع المنتجات الوطنية من حيث الكمية و السعر و الجودة، فحين لا تشبع رغباتهم و لا تعظم منافعهم. علاوة على هذا أن تقييد التجارة يشيع نموروح العداء بين الدول، ويقضي إلى تفكيك روح التعاون والتضامن بين الإقتصاديات الوطنية، ونشوب حروب تجارية مثل ما وقع بين الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الثمانينات القرن الماضي و كذا بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. ولا شك أن مثل هذه الروح العدائية بين الدول تضر إضراراً بالغاً بالتجارة الدولية، فهي تفرز أحجاماً من التجارة الخارجية تقع في أدنى مستوياتها، كما أنها قد تؤدي إلى فوات الهدف النهائي من التبادل التجاري الدولي، وهو تعظيم المنفعة الكلية للمجتمع الدولي.

أما فيما يخص إعتبار التعريف الجمركية مورداً مالياً هاماً للخزينة العمومية، فهذه الحقيقة قد تكون على حساب رفاهية المستهلك في الأجل القصير، و رغم أن الإيرادات العامة المحققة قد تساهم في دعم الإستهلاك أو الإنتاج الداخلي من خلال الإنفاق العام، إلا أن الآثار الإقتصادية الناجمة ليست بالضرورة في صالح الإقتصاد خاصة في البلدان النامية التي لا تتبع فيها سياسات إنفاق عام حكيمة و رشيدة.

كما أن للرسوم الجمركية العديد من العيوبو النتائج الإقتصادية غير المرغوب فيها فهي تفقد ثقة رجال الأعمال و المتعاملين في ميدان التبادل التجاري في الأوضاع الاقتصادية، و ذلك لأن دراستهم و بحوثهم تستدعي إقامة مشروع في منطقة معينة، و لكن إذا فرضت بعض الدول رسوماً جمركية على منتجات هذه المشاريع فإن تقدمهم على الإستمرار في الإنتاج لا يتحقق، كذلك فرض الرسوم الجمركية تجبر المستهلك على دفع صريبة غير ضروري مما يؤدي إلى زيادة النفقات المعيشية، لأن أسعار السلع المصنعة محلياً تحدد قيمتها على أساس سعر السلعة المنافسة المستوردة مضافاً إليها الرسوم الجمركية، و هذا ما يدل على التأثير الخارجي في الأسعار الداخلية.

كما تقوم سياسة الحماية بإفقار الغير من الدول، إذ أن التعريف الجمركية تقلل من حجم الواردات، و بالتالي تؤدي في النهاية إلى نفس حجم الصادرات، فالتجارة الخارجية و الواردات هي التي تمكن من شراء الدول الأجنبية للمنتجات الوطنية.

إن المتمعن لحجج سياسة الحماية التجارية يرى أنهم يعتمدون بشكل كبير على تقييد الواردات من خلال رفع الرسوم الجمركية، هل هذا يعني أنه لا توجد بدائل أخرى عن التكلفة الاقتصادية للحماية و العائد المقابل لها، و هذا ما يشكك في فعالية هذه الحماية، و في المقابل إمكانية فاعلية أكبر للأدوات الأخرى مثل تقديم الدعم

للمنتجات الوطنية التي يكون لها نفس الأثر و تكاليف أقل من فرض الضرائب الجمركية،¹ فقد تكون تكاليف الإنتاج المنخفضة بمثابة مكاسب إذا كانت نتيجة للبحث العلمي المطبق في العمليات الإنتاجية، بالإضافة إلى دور المحاكاة و التجربة و الإحتكاك بين المنتجات المحلية و الأجنبية و هي عوامل تساعد في إنخفاض التكاليف تحقيق الميزة النسبية دون اللجوء إلى الرسوم الجمركية، كما يمكن التفكير في إعطاء الدعم المالي لتلك المؤسسات التي تساهم في تدريب و تكوين العمال عوض فرض الحماية، لأن ذلك يجعل هذه المؤسسات تنتج بتكاليف منخفضة نسبيًا و بالتالي إمكانية إحراز الميزة النسبية. يرى العديد من المختصين أن وسائل الدعم و الإعانات و المساعدات المختلفة للصادرات و الإنتاج المحلي من شأنه أن يحقق الكفاءة المناسبة بصورة أحسن من القيود على الواردات. بالرغم من هذه الإنتقادات إلا أن تنظيم التجارة الخارجية و تطبيق بعض القيود على التجارة الخارجية يساعد على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات خاصة عندما يتعرض الإقتصاد إلى أزمة إقتصادية خارجية، حيث تكون من بين الحلول المقدمة الرقابة على التجارة الخارجية.

كما أن الإعتماد على التجارة الخارجية في ظروف التخصص و الحرية التجارية يعرض الإقتصاد الوطني لخطورة الأزمات التجارية الخارجية، و منه فإذا تحققت هذه الظروف بالفعل فإن تحقيق قدر أكبر من الاستقرار الإقتصادي يكون بتقليل الإعتماد على التجارة الخارجية عن طريق تنويع الإنتاج، مما يؤدي إلى مكاسب أكبر من الخسارة التي تصيب الإقتصاد نتيجة الإبتعاد بعض الشيء عن التخصص، و بعبارة أحر فإن نمو الإنتاج الوطني المتوقع نتيجة تحقيق الاستقرار الإقتصادي في ظل فرض قيود على التجارة الخارجية و تنويع الإنتاج قد يفوق في الأجل الطويل النمو المتوقع عن طريق التوزيع الأمثل للموارد الإقتصادية في ظل التخصص و الحرية الإقتصادية و ظروف عدم الإستقرار، و تعتبر هذه المناقشة سليمة من الناحية النظرية، كما وجدت تأييد كبير في ظروف الكساد العالمي في أوائل الثلاثينات من القرن الماضي، فقد جاءت النظرية العامة لـ "كينز"² *J.M.Keynes* لتطرح بفلسفة النشاط الإقتصادي الحر بلا قيود أو سياسات توجهه الوجهة السليمة نحو النمو الإقتصادي في ظروف الاستقرار.

فكل الحجج التي قدمت للدفاع عن الحماية التجارية لا يجب إغفال المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية و تأثرها بالمتغيرات التي حكمت العلاقات الإقتصادية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ثم سيطرت المؤسسات المالية و النقدية قبل إختيار نظام برتن وودز، و بعده هيمنة المنظمة العالمية للتجارة على الحركة الدولية للمبادلات التجارية، و على أساس يجب أن لا يخفى على المتخصص عند تناول هذه الحجج أن المؤسسات

¹-Economic-Paris-1983-p175."*économie internationale*"CH-KINDELBERGER

²-عبد الرحمن يسري أحمد-"الإقتصاديات الدولية"-مرجع سبق ذكره-ص171.

الصناعية عبر الدول تتحكم فيها الإحتكارات بشكل أو آخر، بحيث أصبحت بحاجة إلى إعادة ضياغة وفقا للمتغيرات التي يشهدها الإقتصاد العالمي.

الفرع الثاني: تقييم سياسة حرية التجارة الخارجية

تعتمد حجج أنصار سياسة حرية التجارة على التخصص و التقسيم العمل الدولي و ذلك على أساس إختلاف المزايا النسبية، و بالتالي تم إستخدام الموارد المتاحة أحسن إستخدام ممكن داخل إقتصاد هذه البلد، و أن الأفراد لهم حرية إختيار السلعة التي تشبع رغباتهم من أي بلد في العالم و بأقل الأسعار، و عليه فإن الإخلال بمبدأ التخصص في الإنتاج يؤدي إلى عدم التوزيع الأمثل للموارد الإقتصادية، و بالتالي تنخفض إنتاجية هذه الموارد، و بالتالي ينخفض الدخل الوطني الحقيقي داخل أي دولة، و ترتفع نفقة إنتاج السلع المختلفة عموما و تتعرض رفاهية المستهلك للتناقص. إن سياسة الحرية التجارية و ما ينتج عنها من منافسة، تسمح برفع مستوى الإنتاجية و خفض مستوى الأسعار بالنسبة للمستهلكين، و ينتج لهم حرية إختيار بين أفضل السلع و البدائل المتاحة، و تحول دون قيام الإحتكارات داخل حدود الدولة، و تساهم في رفع مستويات التبادل التجاري بين الدول، و بالتالي تبعد أطراف التبادل عن ما يعرف بسياسة إفقار الغير.

كما تعمل حرية التجارة على جذب الكثير من رأس المال الأجنبي و الخبراء الذين يعتبر عرضهم نادر في الدول النامية، كما تعجل من إحداث النمو الإقتصادي الشامل و الذي يرفع بدوره من الأرباح و يشجع على الإدخار الكبير و الإستثمار الكبير، و من ثم مزيد من إحداث النمو، و تعمل أيضا على تحقيق السلام و الأمن في العالم من خلال إحلال المنافسة التجارية بدلا من الصراعات العسكرية.

فأول حقيقة يتعامل بها المختصون في موضوع التجارة الدولية هي قناعتهم بأن الدول المتقدمة حاليا تحقق هذا المستوى من الرفاهية الاقتصادية إلا بإعتمادها أسلوب الحماية لصناعاتها الوليدة و منتجاتها الزراعية التي لا تقدر على المنافسة¹ إلا أن منطق الفكر الرأسمالي قديما يؤكد على منافع التحرير و التخصص و تقسيم العمل الدولي، و مساهمة ذلك في زيادة رفاهية المجتمعات.

إن التجربة التاريخية قد تقدم لنا أحيانا إثباتات قوية على صحة نظرية معينة، ففي ظل سياسة الحماية التي ظهرت في مطلع القرن العشرين نجد أكثر الدول دعوة و حماسة لتحرير التجارة نراها تستخدم أحيانا أساليب أدوات في سياق الحماية. فإننا نلاحظ وبالأدلة القاطعة أن الدول الراعية والداعمة لحرية التجارة كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا، تلجأ إلى الأساليب الحماية لما تتعرض مصالحها الوطنية للخطر، وخير دليل على ذلك الضريبة التي فرضت على واردات الصلب الأوروبي سنة 2004 بمعدل 200%، وذلك بحجة أن واردات الصلب الأوروبية أصبحت تهدد الصناعة المحلية في هذا المجال وتندر بوقوع مشاكل غير محببة مستقبلا، ومنه يجب حماية

هذه الصناعة، ونفس القاعدة طبقت من طرف الإتحاد الأوروبي على الصادرات النسيجية الصينية إتجاهها، فعملت بلدان الإتحاد على فرض نظام الحصص لكبح تدفق الصادرات الصينية نحوه بحجة أن صادرات الصين تتمتع بتكاليف إنتاج أقل ويد عاملة أرخص، عكس الصناعة النسيجية الأوروبية ذات اليد العاملة المؤهلة والمرتفعة الأجر و كذا استخدام التكنولوجيا المتقدمة الباهظة الثمن، ولم يتم رفع نظام الحصص إلا بعد انضمام الصين للمنظمة العالمية للتجارة عقب مؤتمر الدوحة سنة 2001، وبالضبط تم رفع نظام الحصص سنة 2005، وآثارت القضية نقاشا كبيرا على المستوى السياسي الأوروبي، وجدالا حادا على المستوى الفكري من طرف كبار الإقتصاديين الأوروبيين.¹

ف نجد أنه كلما تعرضت مصالح أنصار الحرية للخطر فإنهم ينقلبون على أنفسهم وينادون بضرورة فرض الحماية ويطالبون الآخرون (خاصة الدول النامية) بضرورة تحرير إقتصادياتها والتخلي عن الإجراءات الحمائية التي تحول دون توسع التجارة الدولية وتتسبب في أزمات إقتصادية للدول الصناعية.

إن الفرق بين السياسات التجارية في الدول المتقدمة و الدول النامية، يتمثل في أن الأولى تهتم بالدرجة الأولى بتصدير السلع المتقدمة تكنولوجيا، عكس الثانية التي تصدر مواد أولية كالمعادن و السلع الزراعية، و تشجع الصناعات المصنعة مقارنة بباقي قطاعات الإقتصاد الوطني، كونها تمثل رمز التنمية الوطنية.

فالبلدان المتقدمة تتميز بكون مستوى إستخدام الموارد الإقتصادية لديها يقترب جدا من وضع التوظيف الكامل، وأن مستوى التضخم لديها معتدل نسبيا، كما أن لدى القائمين على النشاط الإقتصادي مرونة كبيرة في الإستجابة للتغيرات في الأسعار والأرباح، و قدرة ملحوظة على تحويل العناصر الإنتاجية من نشاط لآخر تبعا لهذه التغيرات. و لكن البلدان النامية تعاني من عكس هذه الظروف تماما. وبطبيعة الحال فإن البلدان النامية سوف تعاني أكثر من البلدان المتقدمة نتيجة عدم قدرتها على الاستفادة الكاملة من إمكاناتها الاقتصادية الداخلية نتيجة الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها، وعدم مرونة جهازها الإنتاجي في الاستجابة للتغيرات في الأسعار النسبية سيزيد من احتمالات فشلها في تحقيق مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي في إطار نظرية المزايا النسبية وحرية التجارة.

للتوفيق بين السياستين فإنه على الدولو بالأخص الدول النامية خصوصا أن تنتهج سياسة تجارية تتماشى مع متطلبات التنمية الإقتصادية فيها ، أي أن تراعي ظروفها الخاصة و شكل إقتصادها و طبيعة مؤسساتها، و أن لا تكون متطرفة نحو التقييد أو التحرير، وإنما تكون وسطا لتخدم مصالحها وتطلعات المستقبلية.

¹-مغاورى شلبي علي-"العرب و موازين التجارة الدولية"-مركز زايد العالمي للتنسيق و المتابعة-الإمارات العربية المتحدة-2003ص11.

خلاصة الفصل

أصبحت السياسة التجارية الخارجية تأخذ بعدا أكثر أهمية شيئا فشيئا بمرور الزمن، كونها تعبر عن مجموع من الإجراءات التي من شأنها تنظيم قطاع التجارة الخارجية من خلال تأثيرها على حجم و إتجاه الصادرات و الواردات هذا من جهة، و من جهة أخرى تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق عدة أهداف، و هذا ما يوضح أن للسياسة التجارية بعدان : الأول يتمثل في تحقيق الأهداف التي تعمل السياسة على تحقيقها، في حين الثاني يتجسد في الأساليب التي تستخدمها لتحقيق هذه الأهداف.

إن السياسة التجارية المتبعة من طرف أي دولة تقتضي ضرورة اعتماد أساليب و تقنيات مختلفة لتحقيق الأهداف التجارية المسطرة، و من الأساليب المستخدمة في هذا المجال الأساليب السعرية، و من أهم وأجمع الأساليب السعرية نجد الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات، و الهدف منها هو حماية صناعة معينة حتى تقوى على المنافسة، كما يجب على الدولة أن تختار الرسوم الملائمة و أن تتعرف على من الذي يتحمل عبئها. إلجانب الأساليب السعرية، فإنه توجد أساليب كمية و أخرى تنظيمية، فبالنسبة للأساليب الكمية حيث يكون فيها التأثير على التجارة الخارجية على أساس كمي، و يتم ذلك غالبا باستخدام الحصة مع تراخيص الإستيراد في حالات إحتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية، علاوة على إستخدام الدول خاصة الصناعية منها لنظام الدعم والذي يرمي إلى تشجيع الصادرات و ترقيتها حتى تقوى على المنافسة في السوق الدولي. أما الأساليب التنظيمية فهي تعبر عن الإطار التنظيمي لتطبيق إجراءات السياسة التجارية الخاصة بتنظيم التجارة الخارجية، و من أهم ما تم تناوله في هذا المجال المعاهدات التجارية و الإتفاقات التجارية، و الإتحادات الجمركية، و الإجراءات الخاصة بالحماية الإدارية، و المناطق الحرة، حيث يكون فيها التأثير على التجارة الخارجية من خلال إتخاذ إجراءات تنظيم إدارية.

كان الهدف الأساسي للسياسة التجارية في كل بلد هو تحقيق المصلحة الوطنية، والذي يعتبر حجر الزاوية في بناء أية سياسة تجارية، غير أن هذا الهدف لم يكن واضحا من وجهة نظر الدوليين الذين يرون أن المصلحة الوطنية هي جزء لا يتجزأ من المصلحة الدولية، وبالتالي لا يصح تحقيق المصلحة الوطنية على حساب المصلحة الدولية، وهو ما أدى إلى ظهور نوعين من السياسة التجارية، الأولى: هي سياسة حرية التجارة، حيث يتم إطلاق حرية المبادلات التجارية الدولية دون تدخل من جانب الدولة، أما الثانية : فهي سياسة الحماية التجارية، حيث تتدخل الدولة للتأثير على أوضاع المبادلات التجارية سواء من حيث حجمها أو اتجاهها أو طرق تسويتها.

تفاوتت درجات الحرية والحماية بحسب درجة تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية، وفي حقيقة الأمر، فإنه بالتدقيق والتفصيل في خفايا المذهبين نجد أنهما وجهان لعملة واحدة، وهو ما يتجلى من خلال تاريخ السياسة التجارية الدولية، فنجد أنه كلما تعرضت مصالح أنصار الحرية للأزمة فإنهم ينقلبون على أنفسهم وينادون بضرورة فرض الحماية، ويطالبون الآخرون بضرورة تحرير إقتصادياتها والتخلي عن الإجراءات الحمائية التي تحول دون توسع التجارة الدولية وتتسبب في أزمات إقتصادية للدول الصناعية.

إن اتخاذ القرارات الاقتصادية غالباً ما ينزع عن جوهرها مسألة المنافسة الأجنبية غير المتكافئة للمنتجات الوطنية، فرغماً عما نعلمه دور السوق في التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق الكفاءة في الأداء الإقتصادي، إلا أن نظرتهم الموضوعية هذه غالباً ما تتغير عندما تصبح المنافسة مصدرها السوق العالمية، وأمام هذا التباين بين المنافسة المحلية والمنافسة الأجنبية تتجلى فكرة تباين سياسات التجارة الخارجية بينة لكالتيتدعو التحرير المبادلات والتيتدعو بالحماية وأخرى قد تجد لها موقعا بينا الحرية والحماية حسب ما يراه المتخذ والقرار مناسباً للوضع عا لإقتصاديا لذي يتمر بها البلاد. كما يجب أن تفاعل الدولة بين الأهداف و الأساليب التي تريد من خلالها تحقيق هذه الأهداف، و ذلك من خلال تقدير و حصر النتائج السلبية و الإيجابية الممكنة نشوئها عند تطبيق سياسة معينة.

الفصل الثالث :

التحليل الإقتصادي لواقع السياسة التجارية الخارجية الجزائرية على تجارتها الخارجية

تمهيد

إذا كانت سياسة التجارة الخارجية عبارة عن استخدام أدوات معينة لبلوغ أهداف اقتصادية، فإن المبادلات التجارية و تطورها تؤكد من خلال مؤشراتهما مدى فعالية هذه السياسة التجارية. يعتمد نجاح السياسة التجارية في تفعيل مستوى التجارة الخارجية لمواجهة الأزمات الاقتصادية الخارجية، أو لعل الحد الأدنى لمستوى التجارة الخارجية ذاتها، وثانياً علو وضوح السياسة التجارية وفعالية الأساليب المستخدمة للوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها، وتتفق أغلب أدبيات سياسات التجارة الخارجية على هذا الأساس من أجل تنمية التجارة الخارجية و التي تعتمد علم رونة التشريعات والقوانين و كذا المؤسسات التي تسهر على تنفيذها وفقاً للظروف ومستجدات المتغيرات الدولية لمواجهة الأزمات الاقتصادية الخارجية.

من خلال دراسة التحليل الاقتصادي لواقع السياسة التجارية الخارجية الجزائرية على قطاع تجارتها الخارجية، سنحاول معرفة التغيرات التي حدثت على النتائج الكلية للمبادلات التجارية الخارجية للجزائر والمتمثلة في تطور الصادرات والواردات وعلاقتها بالمتغيرات الأساسية للإقتصاد الوطني، وكذلك كاهي كلال لسلع لصادرات والواردات بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية، ومعرفة الشركاء التجاريين الأساسيين للجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

المبحث الأول: واقع السياسة التجارية الخارجية الجزائرية قبل و بعد 1990؛

المبحث الثاني: نتائج السياسة التجارية الجزائرية على تجارتها الخارجية قبل 1990؛

المبحث الثالث: نتائج السياسة التجارية الجزائرية على تجارتها الخارجية بعد 1990؛

المبحث الأول: واقع السياسة التجارية الخارجية الجزائرية قبل و بعد 1990

لقد تميزت السياسة التجارية منذ الإستقلال إلى غاية 1963 بنظام تسيير التجارة الخارجية الفرنسية، و إبتداء من سنة 1963 فقد إعتدلت السياسة التجارية الخارجية الجزائرية على أساليب الرقابية لحماية إقتصادها من جهة و تمهيدا لإحتكار الدولة للتجارة الخارجية فيما بعد من جهة أخرى.

تعتبر الفترة 1963-1970 فترة تمهيدية لممارسة الدولة إحتكارها للتجارة الخارجية في مرحلة موالية، حيث عمدة الدولة في هذه المرحلة على مجموعة من الأساليب و الإجراءات التقييدية للسياسة التجارية لحماية الإقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية و ذلك من خلال مراقبة الدولة لتجارة الخارجية.

إن السياسة التجارية الخارجية الجزائرية المتبعة خلال فترة الثمانينات القرن الماضي تميزت بصدور قانونيين، الأول ينص على الإحتكار الإلزامي للتجارة الخارجية من طرف الدولة، و الثاني تم فيه إعادة النظر في ممارسة الدولة إحتكارها للتجارة الخارجية. و خلال بداية فترة التسعينات القرن الماضي و التي لعب فيها تحرير التجارة الخارجية دورا أساسيا، و قد تم ذلك على مرحلتين مرحلة التحرير التدريجي، و مرحلة التحرير الكلي.

المطلب الأول: واقع السياسة التجارية الخارجية الجزائرية قبل 1990

خلال الفترة الممتدة للإستقلال إلى غاية مطلع تسعينات القرن الماضي إنتهجت الجزائر جملة من التغيرات في أساليب السياسة التجارية الخارجية، و التي نوضح كالاتي :

الفرع الأول : السياسة التجارية الخارجية الجزائرية المعتمدة للفترة 1963-1970

إعتمدت الجزائر في سياستها التجارية الخارجية في الفترة 1963-1970 على أساليب الرقابة لحماية تجارتها الخارجية، و إستخدمت أساليب السياسة التجارية التالية :

1- الأساليب التنظيمية للفترة 1963-1970 : قامت الدولة من خلال وضع هذا الأسلوب التنظيمي في إطار المبادلات الدولية بالتدخل و التحكم في التجارة الخارجية بطريقة مزدوجة، و ذلك بموجب المرسوم الصادر 64-223 الصادر في العاشر من أوت 1964، حيث تتدخل الدول مباشرة في ممارسة عمليات التجارة الخارجية من خلال مؤسسات تابعة لها من جهة، و التدخل الغير المباشر في مراقبة سياسة التجارة الخارجية عن طريق مراقبة نشاط تجارة الخواص من جهة أخرى.

أ-مجموعة هيكل الدولة المكلفة بعمليات مراقبة التجارة الخارجية :

-إنشاء الديوان الوطني للخضر و الفواكه (OFLA) : بموجب المرسوم الصادر 64-223 الصادر في العاشر من أوت 1964 تم أنشاءه لغرض تلبية حاجات الولايات من الخضرو الفواكه، و هو مؤهل للقيام بعمليات الإستيراد في حالة العجز على مستوى السوق الوطنية.

-إنشاء الديوان الوطني المشترك ما بين مهني الحبوب (OAIC) : تم إنشاءه بموجب المرسوم الصادر 64-223 الصادر في العاشر من أوت 1964، الذي تحددت مهامه بتحقيق عملية الإنتظام في السوق الداخلية للحبوب و القيام بعملية التوزيع و الإستيراد عند الحاجة.

-الديوان الوطني للتسويق (ONACO) : فقد أوجب بمقتضى المرسوم 62-125 بتاريخ التاسع عشر من ديسمبر 1964 إنشاءه حيث أوكلت له المهام التالية :¹

-مهمة إحتكار الصادرات و الواردات من أجل ضمان تموين السوق الوطنية بالمواد ذات الإستهلاك الواسع؛

-إستيراد بعض المواد لحساب بعض المؤسسات العمومية الصناعية؛

-تكييف و تحويل بعض المنتجات التي يستوردها لغرض طرحها في السوق الوطنية.

صار الديوان الوطني للتسويق أداة هامة في تطبيق سياسة الدولة في إستقرار أسعار المواد الأساسية، كما أنه يسعى إلى الحد من أثر تغيير الأسعار الدولية بالنسبة لهذه المواد، و أن الخسائر التي يمكن أن تلحقه في مجال إستيراد بعض المواد الأساسية فإنه يعوضها عن طريق الأرباح التي يحققها في السلع الأخرى الثانوية، وذلك عن طريق إستخدام صندوق النشاط و التدخل الإقتصادي الذي حلت محله فيما بعد الخزينة العمومية.

ب-مجموعة هيكل المهنيين الخواص : بموجب المرسوم رقم 64-233 بتاريخ العاشر من أوت 1964 تم

إنشاء مجموعة المهنيين للشراء "*G. P.A Groupements Professionnels d'achat*" التي تتكون من جمعيات المستوردين الخواص، حيث تحتفظ الدولة بحق ممارسة نوع من الرقابة على نشاط الخواص في هذا المجال دون إلغائه، من خلال مندوبيها المعيّنين في مجلس الإدارة.²

صارت المبادلات التجارية تتم إما عن طريق المستوردين الخواص بصورة فردية، و إما بصورة جماعية عن طريق مجموعات المهنيين للشراء، و ذلك في فروع النشاط الإقتصادية الخاصة بالخشب و مشتقاته، المنسوجات الصناعية، المنسوجات الأخرى، الحليب و مشتقاته، الجلود، و كان الغرض منها هو تنفيذ السياسة الحكومية و ليس لها سلطة القرار فيما يتعلق بإستيراد السلع، إلا أنها تتمتع بسلطة إستشارية.

¹-Hocine benissad-"*Algérie restructuration et réformes économique*"-OPU-1993-P169.

²-Nachidabouzi-"*Le monopole de l' etat sur le commerce extérieur*"-OPU-Alger-1988-P115.

و تمثلت رغبة الدولة في جمع المستوردين الخواص و جعلها من مجموعات المهنيين للشراء أداة في تقييد الواردات، و التي تسعى الدولة من ورائه التمهيد لوضع نظام يتعلق بممارسة إحتكار الدولة على التجارة الخارجية مستقبلا، إن تقييد الإستيراد في ظل المجموعات المهنية التي كانت تمارس نشاطها في مجال فروع محدودة من الإقتصاد الوطني قد سمح بإعطاء حرية كبيرة للمستوردين الخواص دون مراقبة، الأمر الذي أدى إلى تنامي الصراع بين قطاع إنتاجي عمومي يسعى إلى وضع أسس بناء إقتصادي إشتراكي بصورة تدريجية، و بين أجهزة تسويق خارجية يحكمها دافع الربح، حيث تم حسم النزاع بمنح الإحتكار للمؤسسات الإنتاجية العمومية، و لتلك التي تقوم بالعمليات التجارية، والتي كان من نتائجها حل مجموعة المهنيين للشراء إبتداء من سنة 1969.¹

2- الأساليب الكمية للفترة 1963-1970: قبل التطرق إلى الأساليب الكمية التطبيقية لمراقبة التجارة الخارجية نتطرق أولا إلى التشريعات المنظمة لهذه الأساليب الكمية.

أ- التشريعات المنظمة للأساليب الكمية التطبيقية: لقد تم تحديد تقييد الواردات بالمرسوم رقم 63-188 بتاريخ الثامن من ماي 1963 و ذلك حسب المواد التالية:

- تشير مادته الأولى إلأن "إستيراد السلع على إختلاف أنواعها و مصادرها تحتويها قائمة ملحقة بهذا المرسوم، و تكون محل تنظيم حسب الحالة، إما بمنح الإستيراد أو تحديده كميًا، أو بتطبيق شروط خاصة، عن طريق مراسيم إخطارات المستوردين"؛

- المادة الثانية تشير إلى أن "السلع غير الموجودة في القائمة المذكور لا تكون محل تقييد فيما يخص التجارة الخارجية، و بالتالي يمكن إستيرادها حرا دون تقديم أي وثيقة أو أي وثيقة خاصة بإستيرادها، مع الإحتفاظ بإحتراما للإلتزام الخاص بالأموال (التقنية، الصحية) المطبقة على بعض المنتجات خاصة الفلاحية و الغذائية". أي أن إستيراد بعض السلع لا يمنع من حرية إستيراد البعض الآخر؛

- المادة الخامسة تحدد تشكيلة السلع المقيدة و هي قائمة تتضمن تشكيلة محدودة من السلع حوالي 128 سلعة فقط غير أنه تشمل تنوعا واسعا من السلع المختلفة، و يرى البعض الآخر أنها تكاد تكون في مجموعتين فقط و هي :

- مجموعة سلع الإستهلاك : و التي هي بالأساس منتجات فلاحية إلى جانب منتجات حيوانات التربية المنزلية، أو أيضا المنتجات الصناعية الإستهلاكية التابعة لفروع التغذية، النسيج، الأحذية، و في

¹-Groupe de journalistes-"*Algerie 30 ans situation économique*"-Bilans et perspectives-ANEP-Alger-1995-p281.

المجموع نجد أن الجانب الأكبر من السلع الاستهلاكية المقيدة الإستيراد هي تلك السلع المجهزة للتغذية حوالي 37 من المواد على 57 هي تابعة لمجموع السلع الاستهلاكية مثل : مواد فلاحية، بقول، حمضيات، حبوب... إلخ، مواد حيوانات التربية : حليب، زبدة، البيض، لحم، دجاج... إلخ، مواد صناعية أخرى : نسيج، ألبسة، أحذية، تبغ، صابون؛

-مجموعة السلع الوسيطة (سلع نصف مصنعة نهائيا، مواد أولية)، و يتعلق الأمر بالمواد الضرورية للسكنو البناء، وكذلك المواد الكيماوية المستعملة في الفلاحة، أو الموجهة للتمويل الصناعي لا سيما في الإستعمال المنزلي. و أن إجراءات تقيدها يمكن تخفيفها عند الحاجة، و تكملتها أو تعديلها و ذلك وفقا لتطبيق الظروف الإقتصادية، و ضرورات حماية الإقتصاد الوطني.

من الأهداف التي كان يسعى المرسوم 1963 إلى تحقيقها، هي حماية الإقتصاد الوطني، و ذلك من خلال تقليص الكميات المستوردة من السلع، سواء الإستهلاكية منها أو الوسيطة، و في هذا الإطار لا يمكن إستيراد السلع الأجنبية المنافسة، إلا إذا كانت مكتملة للإنتاج الوطني قصد تلبية حاجة السوق الوطني، أما سلع التجهيز فإن إستيرادها لا يخضع للتقيد لغياب صناعة و طنية في إنتاجها من جهة، و العمل على تشجيع إستيرادها لحاجة الإقتصاد الوطني إليها من جهة أخرى.

ب-الإجراءات التطبيقية للأساليب الكمية للرقابة على التجارة الخارجية : تتمثل الإجراءات التطبيقية للأسلوب الكمي من أجل الرقابة على التجارة الخارجية في ثلاثة أنظمة و هي :

-نظام منع الإستيراد : فإن عدم وجود قائمة من شأنها تحدد بوضوح السلع الممنوعة مثل المخدرات و الأسلحة في المرسوم 63-188 الصادر بتاريخ 1963/05/08 "يكمن في أن هذا النوع من السلع كان محدود للغاية، و يعود ضبط قائمة السلع المحضرة للإستيراد إلى مرسوم وزارة الخارجية بتاريخ 1975/05/20".¹ و التي لا يمكن إستيرادها إلا بصورة إستثنائية على أساس رخصة الإستيراد من السلطة المعنية، و يتعلق الأمر بالسلع الكمالية و تلك المستوردة من البلدان، حيث المبادلات التجارية معها ممنوعة لأسباب سياسية؛

-نظام تراخيص الإستيراد : بعد إستقلال الجزائر صارت تمنح رخصة الإستيراد سواء بصورة فردية أو بصورة جماعية (GPA مجموعة المهنيين للشراء) لجميع السلع المقيدة الإستيراد، و يتجدد في إطار هذه الرخصة طبيعة قيمة السلعة المستوردة لرسم الجمركي الذي تخضع له، و كذلك أصلها و مصدرها الذي يكون حسب الحالة، إما من البلدان التي تنتمي إلى منطقة الفرنك، أو من البلدان الأخرى. سواء كانت هذه التراخيص حسب طبيعة السلعة، أو البلد مصدر إستيرادها، فإن مدة صلاحيتها لا تتجاوز مدة ستة أشهر. كما يترتب على منحها

¹-H.Touafdit&K.Hamadou-"finance du commerce extérieur far la banque"-mémoire fin d'étude-INSP A LGER-1994-P59.

حق تحويل العملة الصعبة من قبل البنك المركزي بمقدار قيمة السلعة التي سوف تستورد، و هو ما يعبر عن وجود رقابة مسبقة لسياسة تقييد الواردات لا غير، الأمر الذي أدى إلى وجود إمكانية لتضخم حجم السلع المستوردة أو المصدرة، مما نتج عنه تحويلات غير شرعية لرؤوس أموال نحو الخارج. فالرقابة الحكومية على الواردات من خلال تحديد إطار التنفيذ الذي يخص مجموعة محددة من السلع، جعل من باقي السلع خارج هذا الإطار حرة لا تخضع لأية مراقبة، فالبرنامج العام للإستيراد لا يشمل سوى السلع المقيدة، و بالتالي فهو يعتبر غير مكافئ، بل و متناقض مع مبدأ عملية التخطيط المنتهجان النسبة للإقتصاد الوطني؛

- نظام الحصص: قد تم تحديد نظام الحصص في إطار المرسوم رقم 63-188 بتاريخ 1963/05/08 المتضمن لتقييد الواردات، يتم تقدير حجم الواردات السنوية من خلال تحديد الحصص الكلية من كل مجموعة من السلع المرغوب في إستيرادها من كل مجموعة من الدول التي تحظى بإمتياز التعامل التجاري مع الجزائر، و يتم ذلك في إطار برنامج إستيراد سنوي تحدده الحكومة من خلال لجنة حكومية مشتركة تضم ممثلين عن جميع الوزارات و ممثلين عن مجموعات شركات المهنيين للشراء، بالإضافة إلى مشاركة المصالح التقنية لمختلف الهيئات المعنية لمختلف الإستيراد، مثل مصالح الجمارك، المصالح المالية، البنك المركزي و غيرها، و بعد موافقة المصالح المعنية بوزارة التجارة على هذا البرنامج العام للإستيراد (PGI) يحول بعد ذلك على الحكومة للمصادقة عليه على أن تحتفظ هذه الأخيرة بإمكانية حق التعديل، وفقا لما تتطلبه الظروف السياسية و الإقتصادية للبلد، و يتم إنجاز أو تطبيق البرنامج العام للإستيراد (PGI) بعد مصادقة الحكومة عليه، بأن تعتمد له الموارد المالية من قبل البنك المركزي الجزائري، ليوضع تحت تصرف المستعملين بنشر قائمتهم في الجريدة الرسمية.¹

3- الأساليب السعرية للفترة 1963-1970: الأساليب السعرية التي إستخدمتها الدولة الجزائرية للرقابة على تجارتها الخارجية هي :

أ- الرقابة على الصرف الأجنبي: بعد الإستقلال كانت الجزائر تنتمي إلى منطقة الفرنك الفرنسي، حيث كانت عمليات إنتقال رؤوس الأموال تتم بحرية، وأغلب المبادلات التجارية كانت تتحقق ضمن منطقة الفرنك، فموجب القانون 63-144 في 1963/10/13 المتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري، و إصدار الأمر رقم 63-111 في أكتوبر 1963 المتعلق بمراقبة التدفقات المالية و النقدية، و إصدار الدينار الجزائري 1964، تم تسهيل مهمة مراقبة التجارة الخارجية من قبل الدولة، حيث سمحت كل هذه الإجراءات في إطار مراقبة الصرف الأجنبي بالحد من سرعة خروج رؤوس الأموال مما زاد من رصيد الميزان التجاري من المعاملات التجارية الخارجية خلال سنوات الأولى للإستقلال كما هو موضح في الجدول التالي :

¹ - عبد الرشيد ديب - "تنظيم و تطور التجارة الخارجية حالة الجزائر" - مرجع سبق ذكره - ص 238.

الجدول 3-1 : تطور الميزان التجاري الجزائري خلال مرحلة الرقابة على الصرف الأجنبي

الوحدة : مليون دج

1970	1969	1968	1967	1966	1965	1964	1963	رصيد الميزان التجاري
-1045	-370	74	418	-73	-167	116	311	

المصدر : بيان الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال تتبعنا لتطورات الميزان التجاري خلال فترة الرقابة على الصرف الأجنبي و الممتدة 1963 إلى غاية 1970، نجد هناك فترات من الفائض و فترات عجز، حيث عرف الميزان التجاري في سنة 1963 إلى غاية 1964، فائض على التوالي ب 309، 116 مليون دج، و ذلك راجع إلى فعالية الإجراءات التي كانت قد إتخذتها الدولة مباشرة بعد الإستقلال في مجال المراقبة و التحكم في التجارة الخارجية.

أما الفترة الممتدة ما بين 1965 إلى غاية 1968 عرف الميزان التجاري تدبذبات، و التي كانت ترجع لزيادة الواردات أكثر من النقص في الصادرات، و هذا النقص في الصادرات كان نتيجة أزمة تصدير الخمر إلى فرنسا خلال سنة 1967 و سنة 1968، أما الزيادة في الواردات فيرجع إلى إرتفاع في أسعارها من جهة و إلى زيادة حجمها نتيجة زيادة الإستثمارات خلال تطبيق المخطط الثلاثي إبتداء من سنة 1967 إلى 1970 و الذي يهدف إلى إقامة منشآت تمكن في المدى الطويل من تحقيق تنمية متوازنة و متكاملة للإسراع بعملية التنمية الإقتصادية في الجزائر.

لكن في سنة 1969 إلى غاية 1970 عرف الميزان التجاري عجزا بصورة منتظمة و ذلك على التوالي -370 و -1045 مليون دج، و يرجع ذلك العجز للشروع في تنفيذ مخططات التنمية الإقتصادية المختلفة. ترجع صعوبة نجاح الإجراءات السابقة في مجال السياسة الرقابة على الصرف الأجنبي في مجال التجارة الخارجية، إلى تعود المستوردين المحليين و الجهات المختصة بالتموين على أنماط محددة من السلع المستوردة، و هو ما دفع بالجوء إلى تطبيق الضرائب الجمركية و الحماية الإدارية التي تعتبر أشد وطأة في نظر البعض على المبادلات الخارجية الحمايية الصريحة.¹

ب- الرسوم الجمركية : تقيم الصادرات و الواردات عن طريق مديرية الجمارك عند مرورها الحدود الجزائرية، حيث تقيم الصادرات بسعر "Fob" (Free on Board) و هو يساوي سعر السلع إنطلاقا من المصنع زائد تكلفة النقل من المصنع إلى الحدود، و تقيم الواردات بسعر "Caf" (Cout Assurance Fut) و هو يساوي سعر السلع إنطلاقا من المصنع زائد تكلفة النقل من المصنع إلى حدود البلد المصدر زائد تكلفة النقل (براء، جوا، أو بحرا) من حدود البلد المصدر إلى حدود البلد المستورد.²

¹- عادل أحمد حشيش- "محاضرات في العلاقات الإقتصادية الدولية"- جامعة بيروت- 1979-ص41.

²- Kadaakacem- "Comptabilité national"- OPU-1990-P137-138.

في هذا المجال صدر أول أمر رقم 63-414 يتعلق بتأسيس التعريفات الجمركية بتاريخ 1963/10/28، و تم تعديله و إستحداثه حسب التسعيرة الجمركية بموجب المرسوم رقم 68-35 الصادر في 02-02-1968، و تتعلق هذه المراسيم التفرقة بين المنتجات حسب طبيعتها و تخصصها من جهة، و حسب طبيعتها و مصدرها الجغرافي للدولة من جهة أخرى، و تم تنويع تشكيلة الرسوم الجمركية من أجل حماية الإقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية و تشجيع الصناعة التحويلية.

إن التسعيرة الجمركية بموجب المرسوم رقم 63-414 الصادر في 1963/10/28 : و هي أول تسعيرة جمركية في السياسة التجارية للجزائر حيث تقسم السلع المستوردة حسب منشئها الجغرافي و حسب طبيعتها، كما يلي :

-التسعيرة الجمركية حسب التوزيع الجغرافي للدول: إن التصنيف حسب المنشأ أو المصدر أي البلد الذي وردت منه، فهو تقسيم يهدف إلى الرفع من الرسوم الجمركية بصورة تدرجية محدثة تميزا جمركيا بين أربعة مناطق جغرافية، تشملها أربع مجموعات من الرسوم الجمركية، و هي مرتبة ترتيبا تنازليا من حيث تقديم الإمتيازات الجمركية، و هي كالتالي : المجموعة الأولى من الرسوم تفرض على السلع المستوردة من فرنسا، المجموعة الثانية من الرسوم تفرض على باقي دول المجموعة الإقتصادية الأوروبية، المجموعة الثالثة من الرسوم تفرض على الدول التي تربطها عقود تجارية مع الجزائر، المجموعة الرابعة من الرسوم تفرض على باقي السلع المستوردة من باقي الدول الأخرى. نلاحظ من خلال تقسيم فرض التسعيرة الجمركية على السلع المستوردة حسب منشئها (بلدها) أن النوع من التقسيم يمنح إمتيازات واضحة لأطراف التعامل التقليدي في مجال التبادل الدولي، و نخص بالذكر الدولة الفرنسية، و ذلك قصد تجنب الفوضى التي يمكن أن تحدث في الشبكة التقليدية للمبادلات الدولية، و التي قد تلحق الضرر بالإقتصاد الوطني الفتى. كما أن التمييز بين المجموعات الجغرافية (بين الدول) في فرض الرسوم الجمركية قد جعل من المجموعة الرابعة من الدول تتحمل عبئها يقدر بثلاث أضعاف ما تتحمله المجموعة الثانية (المجموعة الإقتصادية الأوروبية).¹ و هو تميز من شأنه أن يتعارض و هدف التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الخارجية للجزائر؛

-التسعيرة الجمركية حسب طبيعة السلع : فحسب ترتيب المنتجات نجد ثلاثة تصنيفات لتطبيق التعريفات الجمركية :²تعريفات جمركية محددة بـ 10% تخضع لها سلع التجهيز و المواد الأولية، تعريفات جمركية في

¹- صبوع عبد العزيز- "إتجاه تطور الصادرات السلعية الجزائرية و أثرها على التنمية الإقتصادية-1970/1980"- مذكرة ماجستير-جامعة بغداد 1983-ص 48,49.

²- لخضر مداني- "دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية دراسة حالة الجزائر"- مذكرة ماجستير-جامعة بسكرة-ص 148.

حدود 5% إلى 20% تخضع لها المنتجات نصف مصنعة، تعريفه جمركية في حدود 15% إلى 20%، و يعكس هذا التمييز الجمركي لمختلف السلع و المنتجات حسب طبيعة التوجه الواضح لتشجيع السلع الخاصة بالتجهيز و المواد الأولية لدعم إحتياجات الإقتصاد الوطني آنذاك و التصنيع بوجه خاص. إن الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة كانت ضعيفة مما جعل أسعار هذه السلع متدنية للغاية ، و بالتالي فهي منافسة بشكل كبير للسلع المحلية، كما أن تدني معدلات الرسوم الجمركية لم تتمكن من تحقيق موارد مالية معتبرة للدولة، و التي كانت في أمس الحاجة إليها.

-التسعيرة الجمركية بموجب المرسوم رقم 68-35 الصادر في 1968/02/02: هدف تعديل المرسوم رقم 63-414 الصادر في 1963/10/28 بالمرسوم رقم 68-35 الصادر في 1968/02/02 إلى زيادة قدرة المفاضلة بين الموردين مما يمكن الجزائر من الحصول على فرص مناسبة للإستيراد، بالكمية و النوعية المطلوبتين، حيث حدث تغيرا في الضريبة حسب مجموعة التوزيع الجغرافي، و حسب طبيعة السلع. فقد تم تقليص المناطق الجغرافيا إلى ثلاثة مجموعات مقارنة بسنة 1963، حيث تملت المجموعات الجغرافية في : المجموعة الأولى : المجموعة الإقتصادية الأوروبية، حيث أدمجت فرنسا في هذه المجموعة من الدول، المجموعة الثانية : تمثل مجموعة الدول التي عقدت إتفاقيات تجارية مع الجزائر، المجموعة الثالثة: تمثل باقي الدول الأخرى.

تميزت هذه التعريفة بإلغاء السعر التفضيلي الذي كان ممنوحا لفرنسا، و ذلك من خلال دمجها ضمن المجموعة الأولى، كما صارت تشمل مجموعة واسعة من السلع مقارنة بسنة 1963، كما هدف هذا التقسيم المعدلة لمجموعة الدول من أجل تسهيل تطبيق مبدأ التوزيع الجغرافي للإستيراد و تحقيق فرص المنافسة بين المجموعات الثلاثة، و لا سيما دول المجموعة الأولى (السوق الأوروبية المشتركة)، كما إحتوت التعريفة الجمركية المعدلة مدعمة لمستوى الحقوق و الرسوم الجمركية مميزة بوضوح بين أصناف السلع المستوردة كما هي موضحة في الجدول الموالي :

الجدول 3-2: معدل التعريفة الجمركية حسب الطبيعة لسنة 1968

الوحدة : %

مواد محولة	مواد غير محولة	
من 30 إلى 50	من 20 إلى 40	سلع إستهلاكية ضرورية
من 100 إلى 150	من 20 إلى 30	سلع إستهلاكية كمالية
30	20	سلع تجهيزية

المصدر : Hocine benissad- "Algerie restructuration et réforms"-Opcit-

يبين الجدول 3-2 أن التعريف الجمركي لسنة 1968 إرتفعت نسبتها بشكل ملحوظ على مختلف أنواع السلع، كما ميزت بين نوعين من السلع الإستهلاكية، فالسلع الإستهلاكية الأساسية من المفروض أن تستفيد من رسوم جمركية منخفضة، بينما السلع الإستهلاكية الغير أساسية تخضع لرسوم جمركية مرتفعة مقارنة بالسلع الإستهلاكية الأساسية، كما ميزت بين السلع المحولة و السلع الغير محولة، حيث فرضت رسوم جمركية أقل على المواد غير المحولة (سلع إستهلاكية أو سلع تجهيز) منها على المواد المحولة نظرا لحاجة الإقتصاد الوطني للنوع الأول من المواد.

من الأبعاد الإقتصادية للتعريف الجمركي لسنة 1968 المستهدف هي :

- تجسيد إقتصاد وطني خال من التبعية و قائم على التوزيع الجغرافي للإستيراد، و وقف التدفقات الزائدة، و تشجيع الصناعات المحلية في إطار سياسة إحلال الواردات؛
- توفير حماية كافية للمنتجات المحلية و ذلك برفع معدل الحماية خلافا للتعريف الجمركي السابقة؛
- رفع مساهمة الإيرادات الجمركية في الإيرادات العامة للدولة؛
- تحقيق الإنسجام بين مستوى الحماية و سياسة التصنيع و إحلال الواردات و التحكم في مصادر التموين الخارجية من خلال توزيع هيكلية التعريف الجمركي حسب درجة التصنيع (سلع محولة أو غير محولة) و طبيعة المنتجات (أساسية أو كمالية، إستهلاكية أو سلع تجهيز).

الفرع الثاني: السياسة التجارية الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1971-1979

لقد تميزت السياسة التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1971 إلى غاية 1979 بالتطبيق التدريجي لسياسة إحتكار الدولة في مجال التجارة الخارجية، و لتنفيذ سياستها الإحتكارية عمدة على أساليب السياسة التجارية الخارجية التالية :

- 1- **الرسوم الجمركية**: لقد خص قانون المالية لسنة 1973 الرسوم الجمركية في إطار الأمر رقم 68-72 الصادر في 1972/10/24، و الذي ميز الضريبة الجمركية بما يلي :
 - تعريف الحق العام: و التي فرضت على الواردات القادمة من الدول التي تمنح الجزائر شرط الدولة الأولى بالرعاية؛
 - تعريف خاصة: و التي تعتمد على الإمتيازات الجمركية المتبادلة بين الجزائر و بلدان محددة سيما دول المغرب العربي.

و إتضح أيضا من خلال الضريبة الجمركية لسنة 1973 محاولة تنويع المبادلات التجارية وفقا للمصلحة العامة من خلال تدعيم الإتفاقيات التجارية، و لقد أسس من خلال هذه التعريفات المعدلات الضريبية التالية:¹

-معدل 0% للمنتجات المعفاة من الضريبة؛

-المعدل المنخفض 3% للسلع التجهيزية و المنتجات الصيدلانية؛

-المعدل المنخفض الخاص 10% الخاص بالسلع الوسيطة؛

-المعدل العادي 25%؛

-المعدل المرتفع 40%؛

-المعدل المرتفع الخاص 70%؛

-المعدل المرتفع جدا 100%.

إن المعدلات الثلاثة الأولى تهدف إلى إستيراد مستلزمات الإنتاج التي تستخدم للتنمية الصناعية و تشجيع المنتج المحلي، أما المعدلات المتبقية تفرض على السلع الإستهلاكية التامة الصنع، بالإضافة إلى السلع الكمالية، مع الإشارة إلى أن النظام الجمركي على هذا الأساس لم يساعد في رفع مستويات الإيرادات العامة بسبب أن جل شركات القطاع العام تخضع لحقوق جمركية رمزية عند الإستيراد.

تعتبر التعريفات الجمركية لسنة 1973 مؤشرا على التحكم في السياسة الجمركية المنسجمة مع التوجهات الإقتصادية القائمة على سياسة تقشف بكبح السلع الكمالية، و تنويع المبادلات التجارية و تخفيف التبعية بإلغاء الإمتيازات الجمركية الممنوحة لدول الأوروبية، و هو ما أثر بشكل كبير على حجم الواردات لسنة 1973، كما ساهمت في تحقيق أهداف سياسة الصناعات المصنعة، بتوفير حماية فعلية تشجع إستعمال المواد الأولية و المنتجات الوسيطة الخاضعة لنسب منخفضة و أحيانا معفاة تماما، و كذلك حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية غير المتكافئة بإخضاع المنتجات المتماثلة المستوردة لمعدلات مرتفعة، و قد تم توزيع نسب الحقوق الجمركية اعتمادا على درجة التصنيع و أهمية السلع المستوردة.

2- سياسة إحتكار المؤسسات العمومية للتجارة الخارجية: أسند للمؤسسات العمومية في أول جويلية 1971 إحتكار كل منتوج لكل مؤسسة حسب نوع النشاط، حيث منحت المؤسسات العمومية صلاحيات إحتكار العمليات التجارية، و أصبحت كل مؤسسة تستطيع إستيراد السلع الخاصة بها و بالفروع التابعة لها، و قد كان من نتائج هذه الممارسات بروز نوعين من الإحتكار:²

¹ -سامية بوطمين- "إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة"-مرجع سبق ذكره-ص239.

² -عجة الجيالي- "التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من إحتكار الدولة إلى إحتكار الخواص"-الدار الخلدونية للنشر-الجزائر-الطبعة الأولى-2007-50.

-الإحتكار الرسمي :و يمنح عادة للمؤسسات الوطنية أيا كان نشاطها إنتاجي أو توزيعي، على أن يكون بالنسبة للمؤسسة الإنتاجية تخصص الإحتكار لتشغيل المؤسسة فقط دون المتاجرة بالسلع المستوردة؛
-الإحتكار بالتأشيرة : و يتعلق بقائمة السلع التي تعجز المؤسسة المحتكرة عن تأمينها لفائدة الزبائن، و تقوم في هذا الشأن بتفويض إمتياز إلى المستوردين عموميين أو خواص في شكل تأشيرة صادرة عنها لا تتعدى صلاحيتها 06 أشهر مقابل رسم إحتكار الذي يتراوح بين 01% إلى 5.6% من قيمة السلع المستوردة، و مثل هذا الإقتطاع يعتبر بمثابة ريع تستفيد منه المؤسسات الحائزة على الإحتكار دون بذل مجهود في الإستيراد. و قد جاءت هذه السياسة من أجل حل المشاكل التي برزت مثل¹:

-سد الفراغ القانوني الذي يعاني منه هذا القطاع؛

-الوصول إلى حل للمشاكل الذي طرحه أعوان سلطات مراقبة التجارة الخارجية، و المتمثل في وضع نهاية لسوء التنظيم الناجم عن تداخل الصلاحيات ما بينهم و بين الأجهزة الخاصة بهذا القطاع؛
-عدم تأقلم هذا النشاط مع نظام التخطيط الذي كان سائد.

و لحل كل هذه النزاعات عمدت الدولة إلى إسناد إحتكار التجارة الخارجية للمؤسسات العمومية، كونها تغطي معظم فروع النشاط الإقتصادي، و نظريا كان الهدف من هذا الإحتكار التحكم في التدفقات التجارية و إدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الإقتصادي و الإجتماعي، و لكن تطبيقيا تولد عن هذه الإجراءات مشاكل عديدة من بينها²:

-وجود صراعات عديدة بين مؤسسات الدولة و الوزارات الوصية، مثلا وزارة الصناعة و وزارة التجارة؛
-غياب برامج صارمة لدى المؤسسات العمومية الإحتكارية خاصة بالواردات، و هذا أدى إلى نقص و ندرة التموينات من السلع الوسيطة والنهائية؛
-تدهور الخدمات المقدمة عن طريق غياب ضمانات على الأجهزة المشترية، و غياب خدمات ما بعد البيع.
و لتدارك هذه الفوضى عمدة الدولة إلى إصدار أسلوب جديد لسياسة إحتكارالتجارة الخارجية عرفت بالتراخيص الإجمالية للإستيراد.

3-سياسة التراخيص الإجمالية للإستيراد :تم إنشاء الرخص الإجمالية للإستيراد في 1973/02/20 و هي عبارة : "عن سند إستيرادي سنوي يعطي كافة واردات المؤسسة خلال مدة معينة، و في نفس الوقت يحدد الغلاف المالي الأقصى لتسديد المبادلات مع الخارج".³

¹-Bouzidiabdelmadjid-"*Les années 90 de l'économie algérienne*"-édition ENAG-Alger-Algerie-1999-P158.

²-Hocine benissad-"*Algérie restructuration et réformes économique*"-Opcit-P155.

³-Bouzidi m'hamsadjinachida-"*le monopole de l'état sur le commerce extérieure l'expérience Algérienne 1974-1984*"-OPU-p22.

الرخص الإجمالية للإستيراد هي عبارة عن منح مخصصات سنوية من العملة الصعبة لمؤسسات القطاع العام من أجل تخفيف حدة إحتكار الذي مارسه الدولة على التجارة الخارجية، كما إستفاد القطاع الخاص الذي يتمتع ببرنامج سنوي للتموين بالواردات من هذه الرخص.¹

تعتبر الرخص الإجمالية للإستيراد أداة تنظيمية للتجارة الخارجية لمعالجة مشكلة ندرة العملة الصعبة و توزيعها بين مختلف المؤسسات العامة و الخاصة لضمان إستمرارية التموين بالواردات من مستلزمات الإنتاج. من خلال النصوص التشريعية لسنة 1974 يمكن التمييز ثلاث أنواع من رخص الإستيراد حسب نوع المواد المستوردة، و هي:²

- الرخص الإجمالية للإستيراد الإحتكاري: يعطى هذا النوع لشركات القطاع العام، حق إحتكار الواردات الخاصة بها، و فيها يحدد حجم و سعر السلعة المستوردة سواء كانت إستهلاكية أو مستلزمات إنتاج، و على هذا الأساس تخصص لهذه الشركات اعتماد سنوي لهذا الغرض؛

- الرخص الإجمالية للإستيراد الخاصة بالأهداف المسطرة: يمنح هذا النوع من الرخص إلى الشركات التي تنوي إستيراد مستلزمات إنتاج و معدات صناعية من أجل تحقيق البرامج الإستثمارية، و تعطى هذه الرخص لمدة سنة، و حسب البرامج الخاصة لهذه الشركات و يتم ذلك بموافقة وزارة التجارة؛

- الرخص الإجمالية للإستيراد الخاصة بالتسيير الداخلي: تعطى هذه الرخص إلى المؤسسات الوطنية سواء كانت منتجة للسلع أو الخدمات و التي تكون بحاجة إلى الإستيراد من أجل تموين عملياتها الإنتاجية بمواد و مستلزمات الإنتاج، و التي يتعذر الحصول عليها من السوق الوطنية، و لا يسمح لهذه الواردات أن تكون موضعا للتجارة إلا في حالات إستثنائية و بموافقة الوزارة الوصية.

و صدر القانون 02/78³ المؤرخ في 11/02/1978 المتضمن إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، و تطبيق نظام الحصص للمواد الحرة المستوردة الذي خص الواردات فقط للمؤسسات العمومية بصفة عامة، و المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري و الإداري،⁴ و إلغاء إجراءات التأشيرة و بطبيعة الحال إن إحتكار الدولة للتجارة الخارجية كان عاملا لتخليص القطاع الخاص من المنافسة الأجنبية، لأنه يمكن القول أنه لا يزال دون المستوى من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية من حيث الأسعار و النوعية، كما جاء هذا القانون من أجل حماية الإقتصاد الوطني، و تقوية قدرة التفاوض مع الأطراف الخارجية، و إعداد المتعاملين

¹ -المرسوم 74-14 الصادر بتاريخ 30/01/1974 و المتضمن الترخيص الإجمالية للإستيراد.

² -بيبي يوسف- "السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة" -مرجع سبق ذكره-ص143.

³ -الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 07 الصادرة بتاريخ 14/02/1978 ص171.

⁴ -Jean pierre bourcier&Jean dupoux-"Pratique des marché internationaux-Edition moniteur Algérie"-1981-p122.

الوطنيين للتصدير و تنوع العلاقات مع الخارج، و حدد جميع الإلتزامات التي يجب على المؤسسات العمومية المعنية بالإحتكار أن تلتزم و هي :

- سد حاجيات الهيئات الإقتصادية و الإقتصاد الوطني بصفة عامة؛

- سد حاجيات المستهلك الجزائري في إطار سياسة توزيع عادلة؛

- الممارسة الفعلية و الدقيقة للإحتكار المسند إلى المؤسسات العمومية و الهيئات الحكومية.

4- سياسة التصدير في فترة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية : ألغيا الإحتكار على التصدير من قبل المؤسسات الوطنية ما عدا بعض المنتجات المبينة في شكل قائمة، و ذلك حسب النصوص التشريعية المسيرة للصادرات و المتعلقة بالأمر رقم 74-11 الصادر في 30 جانفي 1974 المتضمن تحرير الصادرات، و المرسوم 74-13 الصادر في 30 جانفي 1974 المتعلق بإجراءات تصدير السلع و برمجة الصادرات، يؤكدان على حرية التصدير.

إن حرية الصادرات تخص المنتجات المحلية، و تلك المشتريات بغرض إعادة تصديرها بعد إجراء بعض التحويلات عليها، أما بالنسبة لإعادة تصدير المنتجات على حالها أو تصدير المنتجات الأساسية كالأسمدة و العجائن، فإنها تخضع لرخص من قبل وزارة التجارة، كما تفرض رقابة مالية على المصدرين.¹ و عليه فإن السلع يمكنها أن تكون موضوعا لحرية التصدير، و ذلك بمجرد إستظهار رخصة التصدير المسلمة من قبل وزارة التجارة مدة صلاحيتها لا تتجاوز أربعة أشهر. و نجد أنه على خلاف الواردات التي تخضع لعدة سياسات تسييرها فإن الصادرات تسييرها سياسة واحدة تسمح بحرية التصدير.

الفرع الثالث :السياسة التجارية الخارجية الجزائرية خلال فترة 1980-1989

إن السياسة التجارية الخارجية الجزائرية المتبعة خلال فترة الثمانينات القرن الماضي تميزت بصدور قانونين، الأول ينص على الإحتكار الإلزامي للتجارة الخارجية من طرف الدولة، و الثاني تم فيه إعادة النظر في ممارسة الدولة إحتكارها للتجارة الخارجية.

1-السياسة التجارية الخارجية الجزائرية حسب القانون رقم 02/78 : لقد دفعت نقائص سياسة التجارة الخارجية قبل 1978 بالسلطات العامة إلى تأكيد سياسة الإحتكار على قطاع التجارة الخارجية و ذلك من

¹-بوزيان العربي-"سياسة التصدير في الجزائر خلال المرحلة الإقتصاد الموجهة و الإصلاحات"-مذكرة ماجستير-جامعة الجزائر-2000-ص134.

خلال القانون رقم 02/78 الذي صدر في 11/02/1978 المتضمن تأمين و إحتكار التجارة الخارجية.¹ و هو بذلك يؤكد على تأمين التجارة الخارجية و يوكلها مهامها لهيئات الدولة التي لها سلطة التدخل في مجال التجارة الخارجية. و ينص القانون 2/78 على أن : "صادرات السلع و الخدمات مهما كان نوعها، فإنها تخضع لإحتكار الدولة للتجارة الخارجية، و أن كل الإتفاقيات و العقود مع المؤسسات لا يمكن أن تتم إلا مع هيئة تابعة للدولة، سواء كانت مؤسسة إشتراكية، أو ديوان، أو مؤسسة ذات طابع تجاري، أو صناعي أو إداري"، و بالتالي يكون هذا القانون قد وضع حدا لنشاط المؤسسة الخاصة في مجال التصدير و الإستيراد. إذن فالقانون ينص على ضرورة إحتكار الدولة لجميع عمليات التصدير و الإستيراد، بمعنى أن جميع العقود مع الخارج لا تتم إلا من طرف الدولة من خلال مؤسساتها. و يعد هذا القانون إختيار أساسي لسياسة بناء إقتصاد وطني مستقل له آفاق تحقيق مشروع مجتمع إشتراكي (مخطط) من خلال تدخل الدولة و تحكّمها في المجال الإقتصادي، حيث يهدف إلى التحكّم أكثر في التجارة الخارجية خاصة في جانب الواردات منها، و حماية الإنتاج الوطني، و تحسين قدرة مفاوضة الدولة مع الأطراف الأجنبية قصد تجنب التكاليف الزائدة في حالة تدخل الوسطاء في عمليات التجارة الخارجية.

لقد و ضع هذا القانون قواعد عملية جديدة لسياسة إحتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية، حيث إقتصرت قواعده على عمليات الإستيراد التي إتصفت بالطابع العمومي للمؤسسات للإحتكارية، و إتساع إحتكارها لتضم تدفقات الخدمات.

أ- إحتكار عملية الإستيراد على المؤسسات العمومية: تشير المادة 03 من القانون 02/78 إلى أن هيئة عمومية لها طابع وطني من شأنها أن تستفيد من إحتكار التجارة الخارجية، و هي هيئات تخص المؤسسات الإشتراكية التي تعمل على المستوى الوطني و تمارس نشاطا صناعيا و تجاريا أو إداريا.² عند قيام المؤسسات العمومية بتنفيذ الصفقات مع الخارج يجب أن تراعي الطاقة الإنتاجية المحلية في تحقيق و تلبية الحاجات الوطنية قبل اللجوء إلى الخارج، كما أن عملية الإستيراد تتم على أساس الأولوية للسلع و بشروط متساوية مع الدول التي ترتبط الجزائر معها بصفقات و عقود تجارية، كما ينص هذا القانون على منح رخص الإستيراد للمؤسسات الأجنبية أو إحدى هيئاتها ضمن عقود تربطها بالدولة الجزائرية خاصة في حالة عدم إنشاء هيئة لإستيراد سلع معينة. أما بالنسبة للخواص فإن القانون يشير إلى توافر ثلاثة شروط أساسية و هي:³

- أن يتوفر شرط الشخصية المعنوية؛

¹ - الجريدة الرسمية - رقم 17-14/02/1978.

² - نفس المرجع السابق.

³ - الصادق بوشنافة - "تحرير التجارة الخارجية و أفاق الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حالة الجزائر" - مرجع سبق ذكره - ص 123-124.

- حصر الإستيراد فقط في السلع و مستلزمات الإنتاج دون العتاد و التجهيزات؛

- أن السلع المستوردة يجب أن تكون مكونة من مكونات المنتج المحلي (مواد أولية أو منتجات نصف مصنعة).

ب- إحتكار المؤسسات العام لتدفقات الخدمات: نظرا للإحتياجات الهامة للإقتصاد الوطني للخدمات التقنية الأجنبية، فقد أوجد هذا القانون صلاحيته شمول مؤسسات الإحتكار لنشاط الخدمات، و تعتبرها المؤسسات الوحيدة المؤهلة للقيام بإستيراد الخدمات الأجنبية المتعلقة بالدراسات و الإستشاراتو المساعدة، و ذلك دون مشاركة القطاع الخاص الوطني، حيث يمكن إستدعاء كفاءات تقنية أجنبية من قبل المؤسسات العمومية، خاصة فيما يتعلق بقطاع الصناعة الذي كان له القسط الأوفر.¹

إن إحتكار الخدمات التقنية من قبل عدد محدود من المؤسسات العمومية فقد كان يتم على نفس الأساس الذي تتم فيه مراقبة الدولة لإحتكار السلع المادية، و أن قيام مراقبة الدولة لإستيراد الخدمات من شأنه السماح بالتحقق من الطابع الشرعي و غير الشرعي للممارسة المتبعة فيما يخص الرجوع إلى المساعدات التقنية الأجنبية، و عليه يمكن القول أن هذا التنظيم متعلق من جهة بمنح إحتكار التجارة الخارجية إلى المؤسسات العمومية فقط التي نشاطها يمتد إلى المستوى الوطني، و من جهة أخرى فإن صلاحيتها قد إتسعت لتشمل الخدمات المقدمة و التي تدخل في إطار ضمان تخطيط التجارة الخارجية بصورة فعالة.

2- السياسة التجارية الخارجية الجزائرية حسب القانون رقم 29/88: إن إستيراد سلعة معينة من قبل مؤسسة محددة مسبقاً أو مؤسسة واحدة فقطم يؤدي إلى تحقيق الأهداف المنتظرة من هذا القانون، فضلا عن تدهور القوة الشرائية الدولية للجزائر بسبب إنخفاض أسعار النفط في 1986، و نظرا للطابع الدستوري لإحتكار الدولة للتجارة الخارجية إستدعى الأمر إعادة النظر فيه وفقا لمفهوم جديد يستجيب لمشاكل التنمية الإقتصادية الذي تضمنه إصلاح مؤسسات التخطيط، حيث تعلق الأمر بصدور القانون رقم 88-29، و الذي جاء لإلغاء القانون رقم 02/78. فالقوانين التي وضعها هذا القانون في مجال ممارسة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية تتمثل في الإمتيازات التي تمنحها الدولة للمؤسسات الإقتصادية العمومية، و الهيئات العمومية، و التجمعات ذات المصلحة المشتركة، و ذلك وفق القانون رقم 88-1 الصادر في 1988/01/12 في مادته رقم 33، و القانون رقم 88-4 الصادر في 1988/01/12 في مواده من 38 إلى 40.² إن صدور قانون 88-29 المؤرخ في 19-07-1988،³ و الذي رغم تكريسه إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، إلا أنه غير

¹-Bouzidim'hamsadjiNachida-"*Le monopole de l'état sur le commerce extérieur : l'expérience algérienne*"-Opcit-p 318.

²-ONAFEX-"*Recueil de textes législatifs et réglementaires relatifs aux exportations hors hydrocarbures*"-11/ 1988-P8.

³-الجريدة الرسمية-رقم 29-19/07/1988.

من جوهر النظام الذي يحكم الإحتكار، إذ نص على أن ممارسة إحتكار التجارة الخارجية يكون عن طريق الوكالات التي تمنحها الدولة للأعوان الإقتصاديين و الهيئات العمومية، و المجموعات ذات المصالح المشتركة على أساس دفتر الشروط، و التي توضح حقوق و واجبات كل وكيل. حسب القانون 29/88 فإن الدولة الجزائرية تمارس إحتكار التجارة الخارجية عن طريق منح إمتياز للمؤسسات العمومية أو إلى مجموعات المصالح المشتركة (و هي هيئة تجمع مجموعة من الشركات، حيث تنظم و تراقب و تشرف مباشرة على عملياتها بالخارج)، و هو إمتياز يتم التراضي عنه من خلال دفتر الشروط الذي يحدد حقوق و واجبات صاحب الإمتياز، و بذلك لم تعد الدولة تقبل إستيراد سلعة من قبل مؤسسة محددة مسبقا، أو من قبل مؤسسة واحدة فقط، بل فتحت إمكانية المنافسة بين المؤسسات العمومية في مجال المبادلات الدولية.

و يمكن تلخيص الأهداف التي يسعى إلى تنفيذها هذا القانون فيما يلي:¹

- تنظيم الخيارات و الأولويات في المبادلات الخارجية التي تحددها الحكومة؛
- تنشيط التنمية الإقتصادية و الإندماج الإقتصادي و دعم المنتج الوطني؛
- ترقية الصادرات خارج المحروقات؛

-تنظيم إندماج المؤسسات العمومية و الخاصة في الأسواق الدولية؛

-البحث عن مصادر متنوعة للتمويل الواردات و بشروط تنافسية مع محاولة تخفيض أحجامها.

أ-السياسة التجارية المتبعة في إعادة تنظيم الواردات: إن سياسة الدولة للتجارة الخارجية المتبعة حسب القانون رقم 88-29 في 19/07/1988 في مجال الواردات، حيث قامت بتعويض الإحتكار الذي كان يقوم به بعض المتعاملين الإقتصاديين حتى سنة 1988 بنظام إمتياز الممنوح من قبل الدولة على أساس دفتر أعباء يختلف وفقا لطبيعة المتعاملين، و كذلك وفقا للوجهة التي تتخذها المنتجات، و جاء هذا القانون كتدعيم للعملية اللامركزية للإقتصاد الوطني لصالح المؤسسات. فالأداة المستحدثة في إعادة تنظيم سياسة الواردات هي ميزانية المؤسسة بالعملة الصعبة التي عوضت نظام الرخص الإجمالية للإستيراد، هذه الأخيرة كانت عبارة عن إجراءات إدارية بسيطة غير مرنة و معيقة، فحين أن الميزانية بالعملة الصعبة تشكل جانبا هاما في مخطط المؤسسة الذي يمتد لأكثر من سنة، كما تشكل أيضا أداة لضمان التناسق بين مستوى الموارد المخصصة للمؤسسات وأهدافها لأكثر من سنة، و السنوية فيما يخص الإنتاج والإستثمار والإستيراد والتصدير وإرتباطها بعملية التخطيط على مستوى كل فرع، و التي من شأنها أصبحت تأخذ بعين الإعتبار برمجة المبادلات الخارجية و التخطيط لعملية التوزيع حسب النشاط الإقتصادي. غير أن الإمتيازات التي جاءت بها الميزانية بالعملة الصعبة، قد واجهتها صعوبات من حيث التطبيق نتيجة نقص حصيلة الدولة من العملة الصعبة التي ظهرت

¹-M.eBenissad-"*Economie du développement de l'Algérie*"-Opcit- P88.

بداية من 1986، و هي سنة حدوث أزمة النفط -أين عرفت أسعار النفط أدنى مستوياتها- و التي إنعكست سلبا على توازن الميزان التجاري و ميزان المدفوعات، و الميزانية العامة العامة، و كنتيجة لتلك الأزمات الاقتصادية الخارجية تم إدخال تعديلات مهمة من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1986، فقد تم تعديل التعريف الجمركية لعام 1973 بموجب الأمر رقم 86-06 المؤرخ في 25/06/1986، حيث تم توزيع الحقوق الجمركية، و هي في مجموعها 19 معدلا موزعة على البنود التعريفية و إجمالي الواردات، و الجدول التالي يوضح ذلك :

جدول 3-3: توزيع معدلات التعريف الجمركية لسنة 1986 على البنود التعريفية و إجمالي الواردات

النسبة من الواردات الإجمالية	الواردات بالمليون دج	عدد البنود التعريفية	
28 %	682.20	581	0 %
31 %	274.23	915	1%-3%
21 %	425.15	1668	3%-5%-10%
08 %	216.60	678	15%-20%-25%
11 %	216.80	803	30%-35%-40%-45%
01 %	19.30	857	50%-120%
100 %	1834.28	5502	المجموع

المصدر : بيانات المديرية العامة للجمارك لسنة 1989.

بناء على الجدول 3-3 نجد أن التعريف الجمركية لسنة 1986 تضمنت 19 معدلا، و أعلى النسب المفروضة عند الإستيراد هي 120%، و هذا منذ إنشاء أول تعريف جمركية سنة 1963، فمعدلات التعريف الجمركية الجزائرية عرفت تطورا تصاعديا، و نلاحظ أن 28% من الواردات الإجمالية لسنة 1986 معفاة من الحقوق الجمركية، و 31% منها خضعت لمعدل 3%، و أن 40% من الواردات خضعت لمعدلات ما بين 5-45%، و هذا يدل أن جل عمليات الإستيراد المحققة ميدانيا خضعت لمعدلات الحقوق الجمركية بين 0% و 45%، و كان الهدف الجبائي البارز من هذا التعديل هو رفع الضرائب الجمركية الذي يستهدف الحصول على موارد مالية غير نفطية لتغطية عجز الميزانية بعد الإنخفاض المعتبر للجباية البترولية حيث إنتقلت الإيرادات الجمركية من 7 مليار دولا سنة 1986 إلى 5.5 مليار سنة 1987 و تحسين إيرادات الخزينة العامة. و مقارنة مع نظام التعريف الجمركية لسنة 1973 إنقلبت المعدلات من ستة إلى تسعة عشرة معدلا محصورة بين 0% و 120%، و تطبق هذه المعدلات على مجموعة كبيرة من السلع الإستهلاكية و مستلزمات الإنتاج الوسيطة مثل المواد الكيماوية، و الجلود و الأقمشة و بعض مواد البناء و المعادن المختلفة.

وجدت التعريف الجمركية لسنة 1986 صعوبة في رفع مستوى الإيرادات الجبائية لخزينة الدولة كون أن نسبة كبيرة من الواردات تتم لصالح مؤسسات القطاع العام، و التي تخضع لمعدلات جمركية منخفضة 0% إلى 3%،

بالإضافة إلى مشكلة إختلاف الرقم التعريفي للمنتجات المستوردة في بلدها الأصلي مع الرقم التعريفي الذي تحدده الجمارك الجزائرية.¹ و هو ما أدى إلى عدم تفعيل إضافي لإيرادات الخزينة العمومية و ساهم في عدم التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية. فالمرونة التي أدخلت على مراقبة التجارة الخارجية من خلال القانون رقم 02-78 المؤرخ في 11 فيفري 1978 قد إقتضتها ظروف استعجالية لمعالجة الصعوبة التي واجهها الإحتكار في مجال تنظيم وتخطيط التجارة الخارجية المرتبطة من جهة بالتوجه المتزايد نحو الخارج، وهو ما نلاحظ من خلال معدل الإستيراد الذي إرتفع بصورة محسوسة من 25% سنة 1969 إلى 31.5% سنة 1977.² كما أن الفترة من 1978 إلى 1987 تعتبر مرحلة منع فيها حرية دخول القطاع الخاص إلى ممارسة التجارة الخارجية بإدخال القانون رقم 02-78 الذي كرس مبدأ تأميم التجارة الخارجية، وإحتكار الدولة للتجارة الخارجية وخلال هذه الفترة بدأت إدارة الجمارك تتجرد من صلاحياتها الخاصة بها شيئاً فشيئاً، في مجال مراقبة التجارة الخارجية، وفي نفس الوقت زاد تدعيم احتكار المؤسسات الحكومية. فهذه الوضعية من شأنها أعاققت نشاط الجمارك، ولم تعد تهتم بعناصر التسعيرة (مثل نوع السلعة، قيمتها، منشأها) حت أوكلت قضية مراقبة السلعة إلى المؤسسات المكلفة بتسيير احتكارات الدولة. ولم يبق لإدارة الجمارك سوى مراقبة التأكد من احترام قواعد الإحتكار من قبل المؤسسات. فالمؤسسات الوطنية صاحبة الإحتكار أصبحت تستخدم سلطة تفاوضها حول الأسعار حيث تستفيد من الفرق بين سعر الشراء من الخارج وسعر البيع في الداخل فضلاً على حصولها على هامش استفادة مما جعل القيمة المعلن عنها عند الجمارك لا توافق القيمة المحددة من قبل التشريع الجمركي المعمول به وهو ما أد إلى إخفاء أهمية مراقبة القيمة. في حين، الهدف كان الحصول على أسعار استيراد تسمح بتمويل السوق المحلية بتكاليف معقولة وتجنب الآثار التضخمية وحماية القدرة الشرائية للمستهلك، أما فيما يخص مفهوم منشأ السلعة فلم يعد العمل به، وذلك من خلال التعريف لـ 1972 التي تعتبر أطراف التبادل مع الخارج دون تمييز من ثم تطبيق مفهوم مبدأ إتفاقالدلة الأولى بالرعاية على الإتفاقية العامة للتعريف الجمركية.

ب- السياسة التجارية المتبعة في إعادة تنظيم الصادرات: إن الإجراءات التي جاء بها القانون رقم 29/88 في 29/07/1988 كانت تتم لتلك التي بدأت منذ 1984، فيما يخص سياسة ترقية الصادرات، حيث أصبح إنجاز التصدير يتم من قبل المتعاملين العموميين و الخواص في إطار البرنامج العام للتصدير. إن

¹- مراد زايد- "دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق- حالة الجزائر"- أطروحة دكتوراه- كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير- جامعة الجزائر-2005- ص276.

²- تقرير المديرية العامة للجمارك-1989-ص12.

المجهودات المبذولة من قبل السلطات العمومية منذ سنة 1984 في هذا المجال قد تركزت حول وضع مجموعة من الأدوات التنظيمية للصادرات تمثلت في: ¹

- مراقبة الصرف الأجنبي: بإصدار التعليمات الوزارية رقم 76 بتاريخ 15 مارس 1988 من شأنها تلغي الإمتلاك المسبق لتأشيرة مراقبة الصرف على رخص التصدير؛

- إمكانية إرسال العينات : و يتعلق الأمر بمذكرة المديرية العامة للجمارك رقم 1486 بتاريخ 1987/05/02 وإشعار المشاكل المتعلقة بإرسال عينات من سلع التجهيز التي تتجاوز قيمتها 5 آلاف دج و التي يستمر العمل بها على أنها تخضع لإجراءات التجارة الخارجية؛

- إمكانية مبادلة المنتجات : و تنظمها تعليمات وزارية مشتركة رقم 162 الصادرة في 1986/04/23، و تتعلق بعمليات مبادلة المنتجات أو المبادلات التقنية، و هي تعليمات يخص تطبيقها فقط المؤسسات العمومية التي تقوم بالإشراف على عمليات تبادل المنتجات أو التبادل التقني بموافقة الإدارة الوصية، غير أن ذلك يتناقض مع قواعد الاستقلال الذاتي للمؤسسات؛

- المساعدة فيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية: الإعفاء الضريبي و بصورة دائمة تمنح على السلع والخدمات المصدرة، والذي يعتبر عنصرا ضروريا من شأنه يزيد من تنافسية السلع الجزائرية في الأسواق الخارجية، غير أنه في الواقع العملي تجدر الملاحظة أن المؤسسات تجد بعض الصعوبات في تغطية الرسوم المدفوعة إلى مصالح إدارة الضرائب؛

- المساعدة فيما يخص أسعار التصدير: فهذه المساعدة تهدف في أساسها إلى ضمان أسعار تنافسية لمنتجات المؤسسات الجزائرية المصدرة بالنسبة للمنتجات في الأسواق الدولية، حيث تأخذ الدولة على عاتقها جانبا من الفرق بين تكاليف الإنتاج وسعر التصدير المحصل، وإذا كانت هذه المساعدة إيجابية بالنسبة للمؤسسات إلا أن هذه المؤسسات تجد صعوبة في تحصيلها؛

- إجراءات فيما يخص النقل: و فيما يتعلق بالنقل فإن المؤسسات العمومية البحرية، الجوية، و تلك المكلفة بتسيير الموانئ فإنها تقدم تسهيلات تفضيلية بالنسبة للسلع الموجهة للتصدير، وقد تصل إلى 50% من تكاليف نقلها، غير أنه تم التراجع عنها بسبب مرور المؤسسات إلى الإستغلال الذاتي؛

- الإجراءات البنكية : فضلا عن أموال المصدرين التي تقوم البنوك بتسييرها (التسيقات التمويلية) فقد تم تشكيل حساب للمصدر بالدينار القابل للتحويل الذي يشكل نسبة من المنتجات المصدرة، والموجهة خاصة إلى تكاليف المؤسسة الخاصة بإستقصاء الأسواق أو تقديم العروض الدولية.

¹ -عبد الرشيد بن ديب- "تنظيم و تطور التجارة الخارجية"- مرجع سبق ذكره-ص315، 317.

و في ظل هذا القانون فقد تم إتخاذ إجراءات تعويض رخص التصدير ببطاقات و شهادات التصدير. حيث يمتد أجل صلاحية بطاقة المصدر إلى 5 سنوات، وهي بطاقة تسمح لصاحبها بالالتزام بالقيام بعمليات التصدير وفقا لقواعد ممارسة التجارة الدولية، و يتم سحبها من وزارة التجارة و وزارة المالية، أما شهادة التصدير فهي تخص المؤسسات التي تقوم بعمليات التصدير بصورة منتظمة، و يترتب على حاملها نفس الحقوق التي تترتب على حامل البطاقة، و تسحب شهادة المصدر من نفس الجهات الوزارية السابقة، وذلك في الغرفة الوطنية للتجارة أو الغرفة الولائية للتجارة. كما منحت الدولة تسهيلات متزايدة للمؤسسات التي تقوم بوضع خطة لتنمية الصادرات، حيث أصبح بإمكان المؤسسة أن تحتفظ بقسط من إيراداتها من العملات الصعبة، و في هذا الإطار فقد أبدت الدولة مرونة كبيرة في السماح للمؤسسات العمومية و الخاصة من أجل زيادة صادراتها و مكاسبها من العملة الصعبة. ففي إطار هذا القانون أنشأت الدولة جهازين للقيام بالتصدير و الإستيراد هما مجتمعات المصالح المشتركة، و ديوان التجارة الخارجية، و لم يظهر أثر هذا القانون عمليا إلا من خلال إستبدال التراخيص الإجمالية للإستيراد بميزانية العملة الصعبة السنوية، إذ تتحدد هذه الميزانية على أساس ضبط إيرادات التصدير و نفقات إستيراد السلع و الخدمات للمؤسسة العمومية، بمعنى إضافة نوع من الإستقلالية المالية في تسيير الإعتمادات المالية المخصصة، مع بقاء تدخل الدولة من خلال الإدارة و التخطيط و البرمجة، أما المؤسسات الأخرى التي لا تحظى بمثل هذه الإعتمادات المالية، سواء كانت مؤسسات عامة أو خاصة فإنها تبقى خاضعة في تعاملاتها الخارجية لتراخيص الإستيراد السابقة. فرغم التطور الذي حدث في قانون 29/88 مقارنة مع قانون 02/78 إلا أنه إحتوى تناقضا من حيث التصور و التطبيق، إذ كان يهدف إلى تنظيم التجارة الخارجية وفقا لآلية السوق مع الإحتفاظ في نفس الوقت بتوجيهها من خلال ميزانية العملة الصعبة و تراخيص الإستيراد.

المطلب الثاني: تطورات السياسة التجارية الخارجية الجزائرية في الفترة بعد 1990

تسارعت و إتحدت العوامل الداخلية و الخارجية التي أصابت الإقتصاد الجزائري بتشوهات هيكلية إنعكست سلبا على الموارد المالية من العملة الصعبة بالإضافة إلى تطورات الإقتصادية العالمية و الإتجاه نحو المزيد من الإندماج من خلال المؤسسات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة، حيث يلعب فيها تحرير التجارة الخارجية دورا أساسيا، الأمر الذي دعى الجزائر القيام به، و قد تم ذلك على مرحلتين مرحلة التحرير التدريجي، و مرحلة التحرير الكلي، و كل هذه العوامل دفعت الجزائر بقيام بتغيرات و تعديلات على سياستها التجارية على مرحلتين.

الفرع الأول: سياسة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية

تم التحرير التدريجي للسياسة التجارية الخارجية من خلال إجراء تعديلات في أساليب السياسة التجارية التالية :

1-التعديلات التدريجية في نظام الصرف الأجنبي: في 1991 صدر مرسوم رقم 37/91 بتاريخ 1991/02/13 يتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، و قد صدر هذا النص أثناء مفاوضات التثبيت مع صندوق النقد الدولي، و يتضمن أن التجارة الخارجية حرة، و يلغى إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما يلغى أيضا نظام تراخيص الإستيراد و التصدير، غير أن ذلك لا يمكن لوحد أن يشجع على حرية المنافسة، ما دام الحصول على العملة الصعبة يتم تسييرها بصورة مركزية، مما جعل بنك الجزائر يعيد النظر في قواعد تنظيم الصرف الأجنبي، حيث قام في أبريل 1991 بنشر التعليمية التي :¹

-تلغى الميزانية بالعملة الصعبة للمؤسسات العمومية؛

-إجبار المستوردين على الحصول على وسائل دفع أجنبية لأجل لا يفوق 18 شهرا؛

-إيداع مقابل مبلغ الواردات بالدينار؛

-إلغاء الدفع بالعملة الصعبة على مستوى السوق الوطنية للسلع المستوردة من قبل أصحاب الإمتياز و تعويضه بالتسوية بالدينار تطبقا لقانون المالية التكميلي لسنة 1990.

تم وضع حد أدنى لآجل للقروض التجارية يتراوح ما بين 18 و 36 شهرا، و لما صار التمويل بالقروض التجارية بهذه الشروط غير متاح في السلع الوسيطة، إنحازت الواردات إلى السلع النهائية، و لإزالة هذا التحيز قامت السلطات العمومية من بحرمان الواردات التي ليس لها أولوية من تسهيلات النقد الأجنبي.²

و نظرا للدور الذي تلعبه البنوك في تحرير التجارة الخارجية، فلقد تبنى بنك الجزائر في الربع الأخير من سنة 1990 عدة أنظمة و المتمثلة في :³

-النظام 90-02 : يتعلق هذا النظام بتبيان شروط فتح و تسيير الإعتمادات بالعملة الصعبة للشركات و المؤسسات و الجمعيات ذات الطابع الإقتصادي؛

-النظام 90-03 : و يتضمن تحديد شروط تحويل رؤوس الأموال للإستثمار في الجزائر، بالإضافة إلى تحويل عوائد هذه الإستثمارات للخارج، مع الإشارة إلى أن طلبات الإستثمار الأجنبية في الداخل و تحويل رؤوس الأموال للخارج تمر عبر موافقة بنك الجزائر؛

¹-M.eBenissad-"*Algerierestructurations et réforme économiques 1979-1993*"-OPU-1992-Alger-P93.

²-النشاشيبي و آخرون-"الجزائر تحقيق الإستقرار و التحول إلى إقتصاد السوق"-صندوق النقد الدولي-واشنطن1998-ص110.

³-قانون رقم 91-بنك الجزائر-20/02/1991-ص35.

-النظام 90-04: يتضمن كيفية اعتماد الوكلاء و تجار الجملة و تعيينهم في الجزائر من طرف مجلس النقد و القرض.

إن هذه الأنظمة سمحت للجهاز المصرفي في الجزائر الإشراف على مختلف عمليات التجارة الخارجية بتطبيق القواعد المصرفية وفقا لمبادئ التكلفة و العائد.

2-التعديلات التدريجية في النظام الجمركي: لقد عرف النظام الجمركي إبتداء من صدور القانون رقم 90-

10 في 4 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض تعديلات هامة في أحكامه، وهي تعديلات تسعى إلى تكييف التشريع والقواعد الجمركية وفق المتطلبات الجديدة لإقتصاد السوق التي أصبحت تتجه نحوه البلاد، وأن الأساس في هذه التعديلات هو تكريس مبدأ العدالة في المعاملة بين القطاع العام والقطاع الخاص، كما أدت هذه التعديلات أيضا إلى إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة (TVA) على السلع المستوردة في إطار قانون المالية ل 1991 بالنسبة للنظام الحيادي معوضة الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)، وللخدمات (TUGPS)، وذلك بستة معدلات هي: 0%، 7%، 13%، 14%، 21%، 40% عند إنشائها. ومن أجل تشجيع الصادرات من غير المحروقات فقد إستحدثت تقنيات جمركية تمثلت في بذل مجهود في وضع معايير لمدونة تعريفية (*Normalisation de la nomenclature*) من شأنها تسمح بتسهيل الدخول في المبادلات الدولية، وذلك من خلال الإنضمام إلى المعاهدة الدولية حول النظام المنسق (*Système harmonisé*)، التي تمت المصادقة عليها من قبل المجلس الشعبي الوطني في 1991/03/30، بإعتبارها أداة متعددة الأغراض وتتضمن بنية تعريفية مطابقة لتلك المحددة لغرض ترتيب التعريفية الموافقة لاقتصاد السوق حيث تم تقليص تشتت معدلات الرسوم الجمركية من 19 معدل إلى 07 معدلات، وصارت بنية هذه المعدلات كما يلي 0%، 3%، 7%، 15%، 25%، 40%، 60% وإنخفض سقفها إلى 60% بدلا من 120% كما كان عليه وفق تعريفه 1986. و عرفت إدارة الجمارك لا مركزية في إدارتها من خلال إنشاء مصالح خارجية لها على مستوى الولايات تخضع مباشرة لسلطة الوالي.

كما أن الأمر رقم 40-75 المنظم لنشاط الموانئ قد حول سلطات هامة لمديري المؤسسات المينائية، وذلك على حساب إدارة الجمارك فيما يخص حركة السلع التي تقع تحت سلطة الجمارك، إن هذه الوضعية قد ترتب عليها عدم إمكانية تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية بالنسبة لبعض السلع التي تتحرك وتختفي داخل محيط الميناء، مما ألحق أضرارا معتبرة بمصالح الخزينة العمومية، كما أن تزايد المؤسسات نتيجة إعادة الهيكلة العضوية

للمؤسسات الأم لم يسمح لإدارة الجمارك من تحصيل الديون الغير مسددة من قبل هذه المؤسسات، مما زاد من مقدار الريح الغير مكتسب بالنسبة للخزينة العمومية.¹

الفرع الثاني: سياسة التحرير الكلي للتجارة الخارجية بدءا من 1994

في هذه المرحلة شرعت السلطات العمومية بوضع برامج للإصلاح الاقتصادي، و إتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي، بغرض تهيئة الإقتصاد الوطني للإنتعاش على العالم الخارجي لدخول السلع و الخدمات الأجنبية، و كذلك دخول رؤوس الأموال الأجنبية، و ذلك من خلال تعليمة بند الجزائر رقم 94-20 المؤرخة في 12/04/1994 الخاصة بتمويل الواردات، حيث بموجبها تم حل اللجنة الخاصة المكلفة بتمويل الواردات، كما أعادت الإعتبار للبنك الأولي باعتباره ممول رئيسي للتجارة الخارجية، تجسيدا لمبدأ حرية الحصول على العملة الأجنبية من قبل كل متعامل إقتصادي تتوفر فيه شروط معينة تتمثل في " القدرة على السداد " "*La solvabilité*".²

1-تعديلات على مستوى سعر الصرف: بداية من التسعينات دخلت السلطات العمومية مرحلة واسعة من الإصلاحات في مجال النظام النقدي و المالي باعتباره محركا للإقتصاد فبدأت بصدور قانون النقد و القرض في 04 أبريل 1990 الذي يرمي إلى إستقرار الوضع المالي و النقدي بمنح البنك المركزي إستقلالية كمؤسسة مستقلة تدع بنك الجزائر، يديرها مجلس النقد والقرض الذي تولى ابتداء من 1991 مسؤولية وضع سياسة سعر الصرف، لقد خضع الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة من 31/10/1978 إلى 31/03/1991 لتخفيضات بلغت 210%،³ ثم إستمرت عملية تخفيض الدينار بإنطلاق تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي، حيث إنتقل سعر الصرف الدينار من 23.3 دولار سنة 1993 إلى 60 دولار سنة 1998، فقد تم تخفيضه بمقدار 50.6% سنة 1994، 36% سنة 1995 و 15% سنة 1996 و 5.4% فقط سنة 1997، و من خلال هذه الإنزلاقات الرسمية لقيمة العملة المحلية إقتربت أكثر من الأسعار المتعامل بها في السوق الموازية للعملات الأجنبية، و هو ما يعرف بسعر التعادل المتدرج "*Crawing pec*".⁴ بعبارة أخرى أن العملة الوطنية قد فقدت أكثر من 250% من قيمتها خلال فترة التكيف (التعديل) الهيكلي.⁵

¹ -تقرير المديرية العامة للجمارك-مرجع سبق ذكره-ص15.

² -قرير مسعود-"التجارة الخارجية بين التقييد و التحرير-حالة الجزائر"-مذكرة ماجستير-كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير-جامعة الجزائر-2001/2000-ص178.

³ -M.eBENISSAD-"*la réforme économique en Algérie*"-2éme édition-O.P.U-Alger-1992-p101, 102.

⁴ -Même référence-p101.

⁵ -Abdekarim Naas-"*Le système bancaire algérien de la décolonisation à l'économie du marché*"-maison neuve & larose-Paris-2003-P 247.

في الواقع فإن سوق الصرف بين البنوك هو محدود لكون أغلب القرض من العملة الأجنبية يتأتى من البنك المركزي نتيجة ضعف الصادرات من خارج المحروقات، و بالتالي فإنه يوجد إختلال هيكلية بسوق الصرف ما بين البنوك، ولذلك فإن التحديد اليومي لسعر الصرف لا ينتج عن تقابل قوى العرض والطلب في السوق النقدية بل ينتج عن سياسة سعر الصرف التي حددها البنك المركزي.¹ لقد هدف برنامج التصحيح الهيكلي الخاص بسعر صرف الدينار إلى تصحيح التشوهات التي كان يعاني منها سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، و محاولة تحديد هذا السعر من خلال عوامل العرض و الطلب، بالإضافة إلى وضوح أكثر في الآليات التي تحدد بها السلطات الجزائرية سعر الصرف.

2-التعديلات على مستوى النظام الجمركي: قد إنخفض معدل هامش الحقوق الجمركية مرتين خلال إجراءات التكييف الهيكلي بصورة متتالية في إطار الاتفاقات المبرمة مع المؤسسات المالية الدولية، المرة الأولى في 1996 و الثانية من خلال قانون المالية ل 1997، وفي جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر حاليا من القيود الكمية، في حين أن قانون المالية ل 1997 قد أحدث تعديلات جذرية في معدلات التعريف الجمركية، حيث تم إلغاء المعدلين 40% و 50% وتعويضهما بمعدل متوسط 45% و إستمرت على حالها ب 45% إلى غاية 2000 وهي مرشحة للتخفيض قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. و المعدلين 3% و 7% قد تم إدماجهما في معدل وحيد هو 5%.²

وعليه يمكن إعتبار أن قانون المالية ل 1996 قد أحدث تعديلات هامة على التعريف الجمركية، ففضلا عن تخفيض معدل السقف من 60% إلى 50%، فبعض المنتجات قد إتجهت معدلاتها نحو الإرتفاع بغرض حماية الإنتاج الوطني، يقدر عددها ب 123 سلعة بمعدل ارتفاع قدر ب 40% مرورا بمتوسط من 31% إلى 43% بالنسبة للمنتجات الخاصة ب (منتجات الصناعة الغذائية، الكيمائية، النسيج، و كذلك الجلود). وفي هذا الصدد يمكن القول أن هناك عددا كبيرا من المنتجات التي شملتها تعديلات على مستوى معدل التعريف الجمركية منها:³

- حوالي 390 منتوجا عرفت معدلاتها ارتفاع في إطار الحماية (مثل : السميد، الزيوت، مواد الصنابير
(*Robinetterie*).

- 83 منتوجا عرفت معدلاتها انخفاضا، بغرض ترقية الإنتاج (تجهيزات السكك الحديدية، محركات للبواخر، شبكات الصيد البحري، وبعض المنتجات الكيمائية).

¹-Ibid-P146.

²-المديرية العامة للجمارك-"المساهمة في إجتماع الحكومة المنعقد في 17/02/1997 المخصص لحماية المنتج الوطني"-الملحق 5-ص2.

³-نفس المرجع السابق-ص3، 4.

من خلال إلتزام الجزائر بتحرير التجارة الخارجية قامت و بشكل تدريجي بإجراء تغييرات على مستوى معدلات الرسوم الجمركية سواء من حيث عدد المعدلات و الفئات السلعية التي تفرض عليها هذه المعدلات أو من حيث الحد الأقصى لهذه المعدلات، و هذا ما سوف نلخصه في الجدول 3-04:

الجدول 3-04: تطور معدلات الرسوم الجمركية في الجزائر منذ 1994

قانون المالية 1995	قانون المالية 1996	قانون المالية 1997	قانون المالية 2001	قانون المالية التكميلي 2001	قانون المالية 2003
0، 7، 15	0، 3، 5، 7، 15	0، 15، 25، 45	0، 5، 7، 15	0، 5، 15، 25	0، 5، 15، 30
المعدل %	0، 7، 15	0، 25، 40، 50	15، 25، 45	25، 40، 45	30

المصدر: من الجريدة الرسمية.

إلى جانب الرسوم الجمركية تخضع الواردات إلى رسوم أخرى أهمها :

- الحق المؤقت على الإستيراد : و الذي تأسس عام 2001 بنسبة 60% على أن يتم تفكيكه خلال خمس سنوات بمعدل 12% سنويا ابتداء من أول جانفي 2002¹ و قد تم إلغائه في نهاية عام 2005²؛
- الرسم الداخلي على الإستهلاك : و الذي قد يصل إلى 100% يتم فرضه على التداول المحلي لسلع و منتجات تحددها قوانين المالية، و أن المنتجات الخاضعة لهذا الرسم هي منتجات في معظمها لا تنتج محليا.

3- نظام التراخيص و الحظر : منذ بداية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر تم إلغاء قائمة السلع المحضورة إسترادها تدريجيا³ و يظهر بشكلين : حظر خاص⁴ و حظر عام⁵.

4- الإجراءات الحمائية : أهم الإجراءات المتبعة لحماية الإنتاج الوطني تتمثل في :⁶

- تدابير مكافحة الإغراق؛

- الحق التعويضي خاص بالمنتجين الوطنيين المتضررين من منافسة واردات مدعمة في بلد المنشأ.

و في كلتا الحالتين يعطي القانون الحق للسلطات الجزائرية المعنية أن تفرض :

¹ - قانون رقم 01-12 مؤرخ في 19 يوليو 2001- يتضمن قانون المالية التكميلي لعام 2001- الجريدة الرسمية - العدد 38-21 يوليو 2001.

² - مداخلة حول التجارة الخارجية- المؤتمر لإتحاد رجال الأعمال العرب-الجزائر من 18 إلى 21 نوفمبر 2006.

³ - قانون رقم 03-13 مؤرخ في 29 شعبان عام 1424 الموافق 25 أكتوبر سنة 2003- يتضمن القواعد العامة المطبقة على عمليات إستيراد البضائع و تصديرها- جريدة رقم 64.

⁴ - قرار مؤرخ في 30 نوفمبر سنة 2008- يتعلق بمنع إستيراد المواد الصيدلانية و المستلزمات الطبية الموجهة للطب البشري- الجريدة الرسمية- عدد 70- 2008/12/14.

⁵ - قانون رقم 07-12 مؤرخ في 30/12/2007- يتضمن قانون المالية لسنة 2008.

⁶ - مرسوم تنفيذي رقم 05-222 مؤرخ في 22 يونيو 2005- يحدد شروط تنفيذ الحق ضد الإغراق و كميياته- جوان 2010.

-الحق ضد الإغراق المؤقت : و هو عبارة عن تعويض أو كفالة نقدية؛
 -التعهد برفع الأسعار : سواء من طرف المنتج أو من طرف بلد المنشأ.
 لا يعتبر إغراقا في الجزائر إذا كان هامش الإغراق أقل من 2% من سعر التصدير، و إذا كان حجم المنتجات محل الإغراق لا تتعدى 3% من واردات المنتجات المماثلة، إلا إذا كانت البلدين التي تساهم كل على حدا بأقل من 3% تفوق حصصها معا 7%، كما يجب لاعتبار بيع الإغراق أن تحدث عملية بيع أكثر من 20% من المنتجات المعنية في مدة تتراوح بين 6 أشهر و سنة.
 يعتبر دعما في الجزائر كل شكل من أشكال دعم السلطات للمداخيل و الأسعار، و كل مساهمة مالية من السلطات العمومية ، و التخلي عن مداخيل عمومية تكون عادة مستحقة التحصيل (الإعفاء الضريبي مثلا)، كما تقوم السلطات العمومية بشراءها سلعا و تقديم خدمات بمقابل لا يتناسب مع شروط السوق في البلد المصدر.

5-الإتفاقيات الشائبة و المتعددة الأطراف : فيما يتعلق بالجزائر يمكننا الحديث في هذه النقطة عن ثلاثة توجهات أساسية :

-منطقة التجارة الحرة العربية :إنضمت الجزائر في 2009 إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، تميزت السياسة التجارية الجزائرية بالإعفاء الجمركي بداية من جانفي 2009 لكل المنتجات المستوردة و المصدرة بين الدول العربية الأطراف في الإتفاقية، و من الجزائري فقد تم إستثناء قائمة منتجات من الإعفاء كإجراء حمائي مبررة بأسباب صحية، إقتصادية و إجتماعية؛¹

-الشراكة الأورو جزائرية :تم توقيع الإتفاقية مع الإتحاد الأوروبي في فالنسيا بإسبانيا في 22 أفريل 2001، و دخلت حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005 و على مستوى تحرير التبادل تميزت أساسا بتركيز الإعفاءات الجمركية على المنتجات الصناعية أكثر من المنتجات الزراعية، و المعروف على الإتحاد الأوروبي أساسا أنه يتبنى سياسة حماية قوية و حادة جدا فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي، و من ناحية ثانية القيود الكمية متمثلة في نظام الحصص و الذي لا تطبقه الجزائر في سائر معاملاتهما تم إستخدامه و توظيفه فيما يتعلق بالإعفاءات، فيشترط لكي تستفيد الواردات من الإعفاء الجمركي أن لا تتجاوز حجما معيناً، و أن القيد الكمي تم تطبيقه على المنتجات الزراعية فقط، و تم إستثناء المنتجات الصناعية؛

-المنظمة العالمية للتجارة :قدمت الجزائر أول طلب لها للإضمام عام 1987، و هذا يعني أنها أرادت الإدماج في الإقتصاد العالمي حتى قبل أن تضرب المديونية عصب الإقتصاد و تهدد كل المؤشرات الإقتصادية،

¹-المنشور رقم 1769 م ع ج/أ خ /م 400.

أي قبل اللجوء إلى الصندوق النقد الدولي، و إستمرت المفاوضات الجزائرية بخصوص طلب الإنضمام نظريا حوالي أكثر من 22 سنة، و لكنها لم تبدأ فعليا إلا في 2001، و أجابت من خلالها الجزائر ضمن 10 جولات مفاوضات على 1600 سؤالاً، حيث تقلصت إشكالات الإنضمام تدريجيا لتصل حوالي 08 محاور في نهاية 2009.¹ تنقسم على مجموعتين : مجموعة الأولى تتعلق بالسيادة الوطنية و تؤكد الجزائر على عدم تقديم أي تنازل بشأنها، و مجموعة ثانية تتعلق بعجز النظام على مستوى تشريعي قانوني و تقني و كذا من حيث صعوبة تأقلم المجتمع الجزائري.

6-الإجراءات المتخذة في مجال التصدير : قد تم إتخاذ جملة من الإجراءات لحل مشاكل التصدير في الجزائر من بينها :²

-إنشاء شهادة المصدر لصالح كل شخص طبيعي أو معنوي مسجل بصفة دائمة في السجل التجاري، و يقوم بعملية التصدير لبعض المنتجات³، حيث أصبحت شرطا لازما لتصدير التمور و الجلود الخام، نفايات الحديد و الصلب، الفلين الخام، و ذلك حماية لسمعة الإنتاج الوطني في الخارج بعد التلاعب الملاحظ في كيفية تقديم هذه المنتجات في الأسواق الدولية من حيث التغليف و التعبئة و الأسعار؛

-إنشاء ملف وطني للمصدرين على مستوى الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية من أجل إحصاء جميع المتعاملين الإقتصاديين المصدرين الذين يقيمون في الجزائر، و يكونوا قد قاموا بعملية التصدير خلال ثلاثة سنوات لما يعادل مبلغ 01 مليون دينار على الأقل (حيث يستفيدون مجانا و دوريا من جميع المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية محل الإهتمام)؛

-إنشاء شركات متخصصة في التصدير بهدف التغلب على مشكلة ضعف كفاءة و إمكانيات الشركات الصغيرة و المتوسطة، و الإستفادة من التسهيلات الإئتمانية التي تمنح للمؤسسات المتخصصة في التصدير، و بالتالي تمكّنها من المساهمة في تنمية الصادرات؛

-إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى بعض السفارات في الخارج للتعريف بالمنتج الوطني، و فرص الإستثمار في الجزائر؛

-عصرنة إدارة الجمارك على مستوى آليات العمل بما يتناسب مع التحولات الإقتصادية الدولية، و تسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في قطاع التجارة الخارجية.

¹-Samira Imadalou-"*Adhésion de l'Algérie à l'OMC Pas de concessions au détriment de l'économie nationale*"-La Tribune-7 avril-2009.

²-وصاف سعدي-"تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات"-مجلة الباحث-جامعة ورقلة العدد 01-2002-ص12.

³-القرار الوزاري المؤرخ في 13 فبراير 1999-الجريدة الرسمية الجزائرية-العدد 32-02 ماي 1999-ص20.

المبحث الثاني : نتائج السياسة التجارية الجزائرية على تجارتها الخارجية قبل 1990

سنوضح في هذا المبحث نتائج التحولات في سياسة التجارة الخارجية الجزائرية على قطاع تجارتها الخارجية قبل 1990.

المطلب الأول: تطورات التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1963-1970

إن نمط للتجارة الخارجية الجزائر خلال هذه الفترة مبرر بالعلاقة التاريخية التي كانت تربط النشاطات التصديرية الجزائرية بالأسواق الفرنسية، فنظرا للعلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا غداة الإستقلال، فإن التجارة الخارجية تأثرت بهذه العلاقة، حيث يلاحظ تركيز شديد للواردات القادمة من فرنسا، بحيث شكلت 70% من إجمالي الواردات خلال سنة 1964 و 1965 مع تراجع طفيف سنة 1966، أما في الصادرات الجزائرية فكانت درجة تركيزها نحو فرنسا مرتفعت بلغت 77% من إجمالي صادرات سنة 1964 و 67% سنة 1967.¹ سوف نقوم بتحليل مختلف التطورات الرقمية التي مرت بها التجارة الخارجية، و معرفة نتائج السياسة التجارية الخارجية الجزائر المتبعة على كل مؤشر من المؤشرات التجارة الخارجية خلال نفس الفترة.

الفرع الأول: تطور مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية في الفترة 1963-1970 :

إستخدمت الجزائر السياسة الرقابية على مركبات تجارتها الخارجية كأسلوب حمائي بسبب حداثة إقتصادها، حيث تركت هذه السياسة التجارية أثرا على وضعية الميزان التجاري التي كانت متذبذبة بين الفائض و العجز.

1- تطورات الميزان التجاري خلال الفترة 1963-1970: يوضح لنا الجدول التالي تحليل الميزان التجاري

خلال مرحلة الرقابة الإدارية كما يلي :

الجدول 3-5: تطور الميزان التجاري الجزائري 1963-1970

الوحدة: مليون دج

%	رصيد	واردات	صادرات		%	رصيد	واردات	صادرات	
113.2	418	3154	3572	1967	109	309	3437	3746	1963
102	74	4023	4097	1968	103.3	116	3472	3588	1964
93	-370	4981	4611	1969	95	-167	3312	3145	1965
83	-1045	6025	4980	1970	97.7	-73	3153	3080	1966

المصدر: مجلة الديوان الوطني للإحصاء-عدد خاص-الذكرى 25 للإستقلال 1962-1989-

ص45.

¹ -مجلة الديوان الوطني للإحصاء-مرجع سبق ذكره-ص45.

فالجداول أعلاه يوضح أن رصيد الميزان التجاري لسنوات 1963، 1964 كان إيجابيا على التوالي بـ 116,309 مليون دينار جزائري، و ذلك يرجع إلى فعالية الإجراءات التي كانت قد إتخذتها الدولة مباشرة بعد الاستقلال في مجال مراقبة التجارة الدولية. في حين أن التذبذبات التي شهدتها رصيد الميزان من 1965 إلى 1970 كانت ترجع إلى زيادة الواردات أكثر من النقص في الصادرات، وهو ناتج عن إنخفاض الواردات الفرنسية لبعض المنتجات الجزائري مثل الخمر و الحوامض.

غير أن زيادة قيمة الواردات هذه يرجع إلى إرتفاع أسعار السلع المستوردة من جهة وزيادة حجم الواردات نتيجة زيادة الإستثمارات بداية من تطبيق المخطط الثلاثي (1967-1970) الذي يهدف إلى إقامة منشآت تمكن في المدى الطويل من تحقيق تنمية متوازنة ومتكاملة للإسراع بعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر من جهة ثانية.¹

أما الإنخفاض في قيمة الصادرات من 1963 إلى غاية 1970 كان بسبب أن صادرات الفلاحة سجلت تراجعا إبتداء من سنة 1965 و هي سنة تأمين الأراض الزراعية من جهة، و من جهة أخرى ضعف منافسة الأسعار و النوعية أمام المنتجات الفلاحة لبلدان المتوسطة فضلا عن الإجراءات الحمائية التي فرضتها فرنسا في مجال إستيراد الخمر الجزائرية.

2- تطور الصادرات والواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي: الجدول التالي يوضح مدى تطور كل من الصادرات والواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ما بين الفترة 1966 و 1971 خلال مرحلة المراقبة الإدارية كما يلي :

الجدول 3-06 : تطور الصادرات والواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي 1966-1970

الوحدة: مليار دج

Pib %	واردات %Pib	صادرات %Pib	واردات	صادرات	Pib	
-	19.6	19.3	3.143	3.080	16.00	1966
11.25	17.7	20.1	3.154	3.572	17.80	1967
3.9	21.8%	22.2	4.024	4.098	18.50	1968
10.8	24.3	22.5	4.981	4.611	20.50	1969
9.7	27.6	22.1	6.213	4.981	22.50	1970
4.4	25.7	17.9	6.028	4.208	23.50	1971

المصدر: مجلة الديوان الوطني للإحصاء-مرجع سبق ذكره-ص45.

¹-صبوغة عبد العزيز-"إتجاه تطور الصادرات السلعية الجزائرية و أثرها على التنمية الاقتصادية-1980/1970"-مرجع سبق ذكره-ص98.

بملاحظتنا عمود الصادرات في الجدول رقم 3-06 يتبين لنا أن قيمة الصادرات خلال الفترة 1966-1970 كانت في نمو مستمر لكنها تراجعت في سنة 1971 بمقدار 774 مليون دج، ونسبة 15.6% عن سنة 1970، وهي السنة التي بدأت تعرف فيها الجزائر حصارا إقتصاديا من طرف الإحتكارات الفرنسية بسبب تأميم البترول الجزائري في 24 فيفري من نفس السنة. كما يشير الجدول أعلاه أيضا إلى أهمية التجارة الخارجية في الإقتصاد الجزائري، حيث خلال الفترة 1966-1971 تراوحت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ما بين 17.9% و 22.5%، ونسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي هي ما بين 17.7% و 25.7% وهي نسبة عالية إذا ما قورنت بتلك التي تمثلها الصادرات والواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان المتقدمة إقتصاديا

الفرع الثاني : تطورات التركيبة السلعية للتجارة الخارجية الجزائرية في الفترة 1963-1970

تطورات البنية السلعية للصادرات و الواردات خلال مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية و الممتدة من 1963 إلى غاية 1970 موضح في الجدول التالي :

جدول 3-07: تطور البنية السلعية للصادرات و الواردات خلال الفترة 1963-1970

الوحدة : مليون دج

1970	1969	1968	1967	1966	1965	1964	1963	
بنية الصادرات								
1001	978	684	609		1158		1171	سلع إستهلاكية كلية
958	929	643	579		1138		1151	منها : مواد غذائية
98	69	75	58		47		42	سلع التجهيز
3883	3564	3339	2905		1940		2535	مواد أولية و نصف مصنعة
3456	3291	2962	2605		1960		2168	منها الطاقة
4982	4611	4098	3572	3080	3145	3588	3748	المجموع
بنية الواردات								
1164	1719	1553	1634	1770	1916	2101	1875	سلع إستهلاكية كلية
680	654	712	827	713	781	915	766	منها مواد غذائية
2514	1515	1245	661	615	537	548	609	سلع التجهيز
2535	1747	1226	859	758	859	823	953	مواد أولية و نصف مصنعة
6213	4981	4024	3154	3154	3312	3472	3437	المجموع

المصدر : مجلة الديوان الوطني للإحصاء-مرجع سبق ذكره-ص 45، 50.

1- تطورات البنية السلعية للواردات خلال الفترة 1963-1970: نلاحظ أن البنية السلعية للواردات حسب الجدول رقم 3-7 أن إستيراد سلع التجهيز و المواد الأولية و نصف المصنعة تشكل حوالي 81% من مجموعة الواردات سنة 1970 غير أنها لم تشكل سوى 45.5% سنة 1963. في حين أن إستيراد المواد الغذائية قد عرف تراجعاً من 766 مليون دج سنة 1963 إلى 680 مليون دج سنة 1970 بسبب الإجراءات الحمائية التي فرضتها فرنسا في مجال إستيراد الخمور الجزائري.

إن البنية السلعية للواردات تختلف عن تلك البنية التي كانت مباشرة بعد فترة الإحتلال، فهي إذن تخص إقتصاد في طريق التصنيع من خلال إنفتاحه على السلع التجهيزية، و المنتجات نصف المصنعة و المواد الأولية.

2- تطورات البنية السلعية للصادرات خلال الفترة 1963-1970: تتركز تشكيلة منتجات الصادرات حسب تطور مجموعات السلع المصدرة التي يشير إليها الجدول 3-7 و الذي من خلاله نلاحظ أن المواد الغذائية عرفت تراجعاً واضحاً من 1151 مليون دج في سنة 1963 إلى 958 مليون دج سنة 1970، و هذا راجعاً إلى الإنخفاض في الصادرات الفلاحية (الخضر و الفواكه) الناتج عن العجز الغذائي للجزائر، و سبباً لإنخفاض في قيمة الصادرات من المنتجات الزراعية يرجع إلى هجرة المعمرين الأوروبيين للأراضي الزراعية الخصبة المقدر بـ 2.5 مليون هكتار، و جهل الفلاح الجزائري بطرق الإستغلال الزراعي الحديثة، و عدم قدرته على تجديد الإستثمارات الضرورية، و من ثم وضع حد لإنخفاض الإنتاجية في الزراعة، و ضعف مستوى التسيير من قبل أجهزة الدولة في مجال تسيير و مراقبة القطاع الزراعي، وهي نتيجة منطقية لاستعادة الجزائر سيطرتها على الهياكل الاقتصادية التي تركها الاستعمار الفرنسي. كما نلاحظ أيضاً أن صادرات المواد الغذائية سجلت تراجعاً إبتداءً من سنة 1965 و هي سنة تأمين الأراضي الزراعية، هذا من جهة، و من جهة أخرى إلى ضعف منافسة الأسعار و النوعية أمام المنتجات الفلاحية لبلاد البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى.

أما ترجيح الصادرات نحو الإرتفاع خلال الفترة ما بين 1967-1969 فيرجع إلى زيادة إنتاج النفط و تصديره نتيجة تشغيل أنبوب النفط الثالث الرابط بين حوض الحمراء و ميناء أرزيو، من خلال زيادة الإنتاج بمقدار 10 مليون طن سنوياً.¹ أما فيما يخص صادرات الخمور فقد حدث إنخفاض شديد في صادراته بسبب الإجراءات الحمائية التي فرضتها فرنسا، التي تعتبر الزبون شبه الوحيد للجزائر، و الجدول الموالي يوضح ذلك :

¹-Tehami Mouloud-"Aspects économiques du commerce extérieur de l'Algérie"-OPU-Algérie-1978-P115.

جدول 3-08: تطور صادرات الخمور الجزائرية خلال الفترة 1966-1970

الوحدة : مليون دج

1970	1969	1968	1967	1966	
428.9	370.5	223.5	187.2	552.3	فرنسا
215.8	223.5	68	23	0.3	الإتحاد السوفياتي
61.4	53.6	76.5	56.5	49.8	بلدان اخرى
806.1	647.4	368.1	268.7	602.4	المجموع

المصدر :-Opcit- "Algerie restructuration et réforms"-Hocine benissad .P176

الفرع الثالث: تطورات التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري للفترة 1963-1970

يبين الجدول الموالي تطورات صادرات و واردات الجزائرية في مختلف المناطق الجغرافيا خلال مرحلة إتباع السياسة الرقابية على التجارة الخارجية في الفترة الممتدة ما بين 1963-1970 كما يلي :

الجدول 3-09: تطور التجارة الخارجية حسب المناطق الجغرافية في الفترة 1963-1970

الوحدة : مليون د.ج

1970	1969	1968	1967	1966	1965	1964	1963	
الصادرات								
3662	3523	3191	2849	2573	-	-	-	دول السوق الأوروبية المشتركة*
2667	2511	2264	2118	2070	2283	2793	2818	منها إلى فرنسا
301	301	10	371	259	-	-	-	دول الإتحاد الأوروبي للتبادل الحر**
398	384	221	106	36	-	-	-	الدول الاشتراكية
*74.5	61	47	43	30	-	-	-	دول المغرب العربي
40.4	9	26	8	16.2	-	-	-	دول أمريكا الشمالية
158	58	49	45	27.5	-	-	-	دول أوروبية أخرى
99.6	89	86	63	48.5	-	-	-	دول إفريقية
64	59	53	16	-	-	-	-	دول الشرق القصى
-	126	105	70	212	862	795	928	دول أخرى
-117	-	-309	-	+122.2	-	-	-	الفرق في التغير
4980.5	4610	1097	3571	3080	3145	3588	3746	مجموع الصادرات
الواردات								
4059	3325	2884	2152	2383	-	-	-	دول السوق الأوروبية المشتركة
2631	2200	2274	1877	2167	2330	2449	2795	منها من فرنسا

* دول السوق الأوروبية كانت تضم كل من : فرنسا، بلجيكا، ألمانيا، إيطاليا، ليكسمبورغ، و الدول المحفضة.
** دول الإتحاد الأوروبي للتبادل الحر كانت تضم كل من : النمسا، الدانمارك، النرويج، البرتغال، و المملكة المتحدة.

441	286	150	106	83	-	-	-	دول الإتحاد الأوروبي للتبادل الحر
586	441	286	159	74	-	-	-	الدول الاشتراكية
107	94	43	27	42	-	-	-	دول المغرب العربي
577	456	352	276	309	-	-	-	دول أمريكا الشمالية
227	143	74	38	31.5	-	-	-	دول أوروبية أخرى
55	96	69	87	17.5	-	-	-	دول إفريقية
158	135	107	65	-	-	-	-	دول الشرق الأقصى
-	123	116	144	613	982	1023	642	دول أخرى
+60	+118	+118	+57	+400	-	-	-	الفرق في التغير
6204	4981	4981	4024	3153	3312	3472	3437	مجموع الواردات

المصدر: مجلة الديوان الوطني للإحصاء-مرجع سبق ذكره-ص50.

1- تطورات التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1963-1970: من خلال الجدول 3-9 نلاحظ أنه هناك توزيع جغرافي واضح لتصريف الخارجي للمنتجات الجزائرية حيث نجد أن هناك ميل إلى الانخفاض بالنسبة للصادرات الجزائرية نحو فرنسا، حيث تقلصت الصادرات الجزائرية إلى فرنسا في سنة 1965 مقارنة بـ 1964 بمقدار 510 مليون د.ج، و في سنة 1966 بالنسبة 1965 بـ 213 مليون د.ج، في حين كان العجز الخارجي 73 مليون د.ج. كما يوضح الجدول رقم 3-09 تراجع نسبة الصادرات الجزائرية إتجاه فرنسا بصورة تدريجية من 75% في 1963 إلى 54% في سنة 1969 من إجمالي الصادرات، وذلك لتفادي درجة تبعية الإقتصاد الجزائري لفرنسا، إذ بمجرد أن تتخذ فرنسا إجراءات تتعلق بتقليص أو منع إستيراد بعض المنتجات الجزائرية، فإن ذلك سيؤثر تأثيرا شديدا على تقليص وسائل الدفع الخارجي للجزائر محدثة خسائر ناتجة عن تراكم المخزون من تلك السلع، و ذلك ما حدث عندما أوقفت فرنسا إستيراد الخمر من الجزائر سنة 1967. و أعتبرت سنة 1966 بداية تطبيق هذه السياسة، كما نلاحظ أنه خلال نفس السنة بدأت العلاقات التجارية تتطور بنسب متفاوتة مع باقي مناطق العالم الأخرى المشار إليها في الجدول 3-09، في حين كانت قبل هذه السنة تتم تقريبا مع فرنسا فقط، كما نلاحظ أيضا أن حصة الدول الاشتراكية من صادرات الجزائر كانت ضعيفة، إلا أنها بدأت تزداد بالقيمة المطلقة إبتداء من سنة 1967 عندما حل الإتحاد السوفياتي بصورة مؤقتة محل فرنسا بإستيراده للخمر الجزائرية، إلا أن نصيب البلدان العربية و الإفريقية من صادرات الجزائر بقي ضعيفا.

2- تطورات التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1963-1970: عرفت الواردات الجزائرية تنوعا في مصادرها الجغرافية، و من ذلك نجد أن نصيب فرنسا من الواردات الجزائرية قد إستمر في الانخفاض من 81.32% سنة 1963 إلى 68.73% في 1966، و بالقيمة فإن الواردات المتأتية من فرنسا فهي متذبذبة

وفقا للحالة السياسية الفرنسية الجزائرية، أما نصيب باقي دول أوروبا الغربية فقد كان 6.88% في سنة 1966 ليتجاوز 22.5% سنة 1969، أما فيما يتعلق بواردات الجزائر من دول أمريكا الشمالية فقد بدأت تعرف تطورا بالقيمة المطلقة من 309 مليون د.ج في 1966 إلى أن وصلت 456 مليون د.ج في سنة 1969، و 577 مليون د.ج في سنة 1970. في حين أن نصيب الدول الاشتراكية ما لبث أن تطور من 2.53% سنة 1966 ليصل إلى 8.85% في سنة 1969 و 9.45% في 1970، أما بالقيمة فقد كانت على التوالي 74 مليون د.ج، 586 مليون د.ج .

وجدنا أن الإتجاه العام لتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، أنه تميز بإعادة توزيع سواء بالنسبة لمنافذ التصريف الخارجي، أو بالنسبة لمصادر الإستيراد من المناطق الجغرافية المختلفة قصد تقليص تبادلتها مع فرنسا للحد من التأثيرات الضارة للتبعية الإقتصادية الفرنسية.

المطلب الثاني: تطورات التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1971-1979

بعد مرحلة الستينات القرن الماضي جاء المخطط الرباعي الأول من 1970 إلى غاية 1973 ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية إتجاه قطاع تجارتها الخارجية، حيث و إبتداء من جويلية 1971 تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على إحتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتج المتخصص فيه، و كان الهدف من هذا الإحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية و إدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الإقتصادي و الاجتماعي، و كنتيجة لذلك كانت أكثر من 80% من الواردات تحت رقابة الدول.

الفرع الأول: تطورات مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية في الفترة 1970-1979

إن تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال فترة الممتدة من 1970 إلى غاية 1979، تزامنت مع المخطط الرباعي الأول (1970-1973) و المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، و كان الهدف من هذين المخططين التنمويين هو تقوية و دعم البناء الإقتصادي الإشتراكي و تعزيز الإستقلال الإقتصادي، و جعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية، إضافة إلى تنمية الريف، كما جاء هذا المخطط ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية إتجاه السياسة التجارية المتبعة في قطاع التجارة الخارجية، و في سنة 1976 تم المصادقة على الدستور وطني نص على أن إحتكار الدولة يتم بصفة لا رجعة فيها للتجارة الخارجية. سوف نتبع تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال هذه الفترة و ذلك بالوقوف على أهم المؤشرات التي تفسر تطورها، و التعرف على مدى إنعكاسات السياسة التجارية الخارجية المطبقة عليها خلال نفس الفترة.

1- علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالتجارة الخارجية: تعتبر الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي الزيادة في الدخل الوطني هدفا أساسيا للسياسة التجارية في قطاع التجارة الخارجية و التي تعتبر أحد أوجه النشاط الإقتصادي، و لأن التصدير يمثل أحد الجوانب الهامة في التجارة الخارجية التي تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، فبقدر ما تزداد نسبة الصادرات إلى الواردات بقدر ما تزيد أهمية الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية، و من ثم فإن قدرة التصدير تعتمد على قدرة الإنتاج المحلي في توفير السلع اللازمة للتصدير، كما يتحدد دور قطاع الصادرات على مدى القدرة على تصريف الفائض من الإنتاج المحلي و إستبداله بالسلع و الخدمات التي يكون الإقتصاد الوطني بحاجة إليها.

إن تطورات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-1979 موضح في الجدول الموالي :

الجدول 3-10 : تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و معدل نموه خلال الفترة 1970-1979

الوحدة : مليار دج

1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	
112804	92080	76887	65252	53646	49295	27700	27400	23500	22900	Pib
22.51	19.16	17.83	21.63	08.083	77.96	1.09	16.60	2.62	-	Pib(%)

المصدر : بياناتالديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال تطورات الناتج المحلي الإجمالي أنه قد عرف تزايد بشكل مستمر من 1970 إلى 1979 ، فمن 22.9 مليار دج في 1970 إلى 27.7 مليار في 1973، و من 49.2 مليار دج و بمعدل نمو 78% في 1974 ليصل إلى 112.8 مليار دج في 1979.

تميز الناتج المحلي الإجمالي خلال المرحلة 1970-1979 بإرتفاع من حيث القيمة ترتب عنها زيادة في الدخل الوطني، و ذلك نتيجة الزيادة في حصيلة الصادرات من العائدات النفطية نتيجة إرتفاع أسعار البترول الذي كان في المرة الأولى سنة 1974 و الثانية في سنة 1979، و بإعتبار أن الإنتاج في قطاع المحروقات مرتبط بدرجة كبيرة بالخارج، فإن هذا يعني بأن تأثير هذا القطاع على نمو الناتج المحلي الإجمالي يعود لإعتبارات خارجية ظرفية، و ليس نتيجة الأداء الحقيقي لسير الإقتصاد.

و الجدول الموالي يوضح تركيبة الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات خلال الفترة 1973-1979.

الجدول 3-11: تطورات تشكيلة القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1973-1979

الوحدة : مليون دج

1979	1978	1977	1973	
36	24.6	23.6	6.5	قطاع المحروقات
31	31.7	25.1	12.2	القطاع الصناعي من غير المحروقات
7.5	6.7	5.1	2.7	القطاع الزراعي
37	22.0	17.5	9.8	القطاعات الأخرى منها :
-	4.8	4.1	1.8	-النقل والمواصلات؛
-	17.0	13.4	8.0	-الخدمات والتجارة.
111.5	86.8	72.8	30.5	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ أن لقطاع المحروقات وزن مهم في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي حيث لا يتم إستهلاك أو استخدام هذا الجزء محليا بل يوجه للتصدير، فإن هذا الوضع قد زاد من الأثر المباشر للعالم الخارجي على الإقتصاد الجزائري، وزاد في نفس الوقت من الأعباء على القطاع الصناعي كونه أهم قطاع منتج للسلع المادية حيث كان نصيب القطاع الصناعي من الإنتاج في 1978 يعدل 31.7 مليون دج تشكل المحروقات منه 24.6 مليون دج، مما جعل هذا القطاع يفقد جزءا هاما من الفائض الإنتاجي الذي كان يمكن أن يوجه للتصدير نظرا لتخلف الإنتاج الزراعي، وسرعة نمو قطاع الخدمات، حيث نلاحظ النمو السريع و المستمر للناتج المحلي في القطاع الخدمي الذي إرتفعت قيمته من 9.8 مليار دج في 1973 إلى 37 مليار دج في 1979 بنسبة تقدر بـ 26% وهي نسبة أكبر بكثير من الزيادة في نمو حجم الإنتاج الزراعي الذي كان يتم ببطيء شديد مقارنة بالقطاعات السلعية الأخرى، وذلك بالرغم من إرتفاع قيمته من 2.7 مليار دج سنة 1973 إلى 7.5 مليار دج في 1979، إلا أن الوزن النسبي لهذا القطاع كان يتجه نحو الإنخفاض على التوالي 8%، 7%، 7%، 6% خلال سنة 1973، 1977، 1978، 1979 على التوالي.

أ- تطورات الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1970-1979

يوضح الجدول الموالي تطورات الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في فترة السبعينات القرن الماضي.

الجدول 3-12: نسبة تطورات الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1970-1979

الوحدة : مليار دج

1974	1973	1972	1971	1970	
49295	27700	27400	23500	22900	<i>Pib</i>
77.96	1.09	16.60	2.62	-	<i>Pib %</i>
19594	7479	5854	4208	4981	الصادرات X
39.75	27.00	21.36	17.91	21.75	$\frac{X}{Pib} \times 100$
1979	1978	1977	1976	1975	
112804	92080	76887	65252	53646	<i>Pib</i>
22.51	19.16	17.83	21.63	08.083	<i>Pib %</i>
36754	24234	24410	22205	18563	الصادرات X
32.58	26.32	31.75	34.02	34.6	$\frac{X}{Pib} \times 100$

المصدر : بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من 3-12 أن تطورات الصادرات في سنة 1971 تراجعت بقيمة تقدر بـ 773 مليون دجو بنسبة 15.5% عن سنة 1970، و ذلك نتيجة أن الجزائر عرفت حصارا إقتصاديا من قبل الإحتكارات الفرنسية بسبب تأميم الجزائر للبتروال في 24 فيفري 1971، كما عرفت الصادرات تراجعا لسنة 1975 بقيمة تقدر بـ 1.031 مليون دج و بمعدل 5.2%- مقارنة بسنة 1974، وذلك بسبب الركود الإقتصادي الذي شهدته البلدان الرأسمالية، كما عرفت سنة 1978 هي الأخرى إنخفاضا طفيف بنسبة 0.72%- بالسنة لسنة 1977، بإستثناء تلك السنوات عرفت الصادرات زيادة بشكل مستمر، و كانت أكبر زيادة في قيمة الصادرات الجزائرية في سنة 1974 بقيمة تقدر بـ 12.115 مليون دج بنسبة 161% و في سنة 1979 بقيمة 12.520 مليون دج و بنسبة 51.6%، و هذه الزيادة كانت نتيجة إرتفاع أسعار البتروال في سنة 1974 و 1979.

ب- تطورات الواردات بالنسبة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-1979: يوضح الجدول 3-

13 تطورات الواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-1979 كما يلي :

الجدول 3-13 : نسبة تطورات الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1970-1979

الوحدة : مليار دج

1974	1973	1972	1971	1970	
49295	27700	27400	23500	22900	<i>Pib</i>
77.96	1.09	16.60	2.62	-	<i>Pib %</i>
17.754	8.876	6.694	6.028	6205	الواردات M

36.02	32.04	24.43	25.65	27.10	$\frac{M}{PIB} \times 100$
1979	1978	1977	1976	1975	
112804	92080	76887	65252	53646	<i>Pib</i>
22.51	19.16	17.83	21.63	08.083	<i>Pib %</i>
32.378	34.439	29.475	22.237	23.755	الواردات <i>M</i>
28.70	37.40	38.34	34.08	44.26	$\frac{M}{PIB} \times 100$

المصدر : بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال 3-13 أن تطور الواردات بالنسبة للنتائج المحلية الإجمالية في الفترة 1970-1979 كانت تتفوق تطورات الصادرات بالنسبة للنتائج المحلية الإجمالية خلال نفس الفترة، وهذا نتيجة لزيادة طلب الاقتصاد الوطني واحتياجها من الوسائل اللازمة لعملية التنمية التي كانت تتميز بها فترة السبعينات خاصة في مجال الصناعة، باستثناء سنة 1974 و 1979 الذي تفوقت فيه نسبة نمو الصادرات بالنسبة للنتائج المحلية الإجمالية مقارنة بنسبة نمو الواردات بالنسبة للنتائج المحلية الإجمالية بفرق 3.79% و 3.88% على التوالي، وهذا النمو في الصادرات كان نتيجة إرتفاع أسعار البترول في سنة 1974 و 1979، أي أن هذا النمو في الصادرات بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي ليس له علاقة بمستويات الأداء الحقيقي للإقتصاد الوطني.

ج- تطورات التجارة الخارجية الإجمالية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي في الفترة 1970-1979 :

باعتبار قطاع التجارة الخارجية يمثل أحد أوجه النشاط الإقتصادي التي تساهم في زيادة الناتج الإجمالي ثم زيادة الدخل، إن تطورات التجارة الخارجية الإجمالية خلال الفترة 1970-1979 و معدلات نموها بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي في نفس الفترة يوضح الجدول التالي:

الجدول 3-14 : تطورات التجارة الخارجية الإجمالية و متوسط معدلات نموها

بالنسبة للنتائج المحلية الإجمالية في الفترة 1970-1979

الوحدة : مليار د.ج

1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	
112804	92080	76887	65252	53646	49295	27700	27400	23500	22900	<i>Pib</i>
36754	24234	24410	22205	18563	19594	7479	5854	4208	4981	الصادرات <i>X</i>
32.58	26.32	31.75	34.02	34.6	39.75	27.00	21.36	17.91	21.75	$\frac{X}{Pib} \times 100$
32378	34439	29475	22237	23755	17754	8876	6694	6028	6205	الواردات <i>M</i>
28.70	37.40	38.34	34.08	44.26	36.02	32.04	24.43	25.65	27.10	$\frac{M}{Pib} \times 100$
69132	67358	53885	44442	42318	37348	16355	12548	10236	11186	إجمالي التجارة الخارجية

30.8	31.8	75	34	39.4	37.8	29.5	23	21.7	24.4	$\frac{1}{2} \times \frac{(M + X)}{PIB} \times 100$
------	------	----	----	------	------	------	----	------	------	---

المصدر : بياناتالديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من الجدول رقم 3-14 تطورات التجارة الخارجية الإجمالية و متوسط معدلات نموها بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي من 1970 إلى غاية 1979 عرفت زيادة مستمرة بإستثناء سنة 1971 الذي عرفت تراجع مقارنة بسنة 1970 قدر بـ 950- مليون د ج، و يعود ذلك كما ذكرنا سابقا إلى التراجع الذي حدث في قيمة الصادرات بسبب أن الجزائر عرفت حصارا إقتصاديا من قبل الإحتكارات الفرنسية بسبب تأميم الجزائر للبتروال في 24 فيفري 1971، حيث وصل متوسط معدل نمو التجارة الخارجية الإجمالي بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي 21.7% سنة 1971 و هو معدل منخفض إذ ما قورنا بمتوسط معدل نمو التجارة الخارجية الإجمالي بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي في سنة 1970 الذي وصل إلى 24.4%.

2- تطور الميزان التجاري الجزائري و معدل التغطية في الفترة 1970-1979 : إن تطورات الميزان التجاري الجزائري و معدلات التغطية خلال الفترة من 1970 إلى غاية 1979 موضحين فيالجدول 3-15 كما يلي :

الجدول 3-15 : تطورات الميزان التجاري و معدلات تغطية الصادرات للواردات في الفترة 1970-

1979

الوحدة : مليون دج

1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	
36754	24234	24410	22205	18563	19594	7479	5854	4208	4981	X
51.66	-0.72	9.93	19.62	5.26	161.99	27.76	39.12	-15.52	0.00	% X
32378	34439	29475	22237	23755	17754	8876	6694	6028	6205	M
-4.98	16.84	32.61	-11.11	33.80	100.02	32.60	11.05	-2.85	0.00	% M
4376	-10205	5065	-22	-5192	1840	-1397	-840	-1820	-1224	X-M
113.52	70.37	82.82	99.90	78.14	110.36	84.26	87.45	69.81	80.27	%X/M

المصدر : بياناتالديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من جدول 3-15 تطورات الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1970-1979 أنه عرف عجزا بداية من 1970 قدر بـ 1224- مليون دج إلى غاية سنة 1979 التي قدر عجزها بـ 1397- مليون دج، و ذلك بسبب حرب العرب مع إسرائيل مما دفع بمنظمة الدول المصدر للنفط "Opec" إلى التخفيض التدريجي لإنتاجها البتروال، و الذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار البتروال الخام، فتميزت هذه الفترة بإرتفاع العوائد لقطاع المحروقات نظرا لإرتفاع أسعارها، و هذا الأمر أدى إلى الحصول على إيرادات و فوائد هامة كانت تعتبر الحل

الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الإقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة، و هذا ما أكسب هذا القطاع أهمية كبرى في تجديد إستراتيجية التنمية في الجزائر، لكن بالرغم من ذلك فقد كانت الواردات تفوق الصادرات، مما أدى إلى تسجيل العجز، دون أن نتجاهل العجز الكبير المسجل سنة 1971 الذي قدر بـ 1820 مليون دينار جزائري، و كان ذلك ناتج عن اللجوء إلى السوق الخارجية من أجل تمويل السوق المحلية من السلع الإستهلاكية و الإستثمارية اللازمة للمشاريع الضخمة في هذه الفترة، كما عرفت الصادرات الجزائرية نحو فرنسا بالتراجع نتيجة لتراجع صادرات الخمر.

سجل الميزان التجاري فائضا يقدر بـ 1840 مليون دج سنة 1974، وهذا راجع للإرتفاع الإستثنائي لأسعار النفط، ثم رجع الميزان التجاري كالعادة يعرف عجز سنة 1975 قدر بـ 5192 مليون دج ثم إنخفض إلى 22 مليون دج في سنة 1976، و سجل الميزان التجاري أكبر عجز لهقدره 10205 مليون دج سنة 1978، و كان ذلك بسبب مواصلة اللجوء إلى السوق الخارجية من أجل تمويل السوق المحلية من السلع الإستهلاكية و الإستثمارية اللازمة للمشاريع الضخمة التي إنتهجت الدولة خلال هذه الفترة من مخطط التنمية، كما قررت الجزائر في سنة تخفيض وارداتها من فرنسا حيث عمدت هذه الأخيرة إلى تقليل من صادراتها من الجزائر، و عرف الميزان التجاري فائضا قدر بـ 4376 مليون دج نتيجة صدمة سنة 1979 التي كانت نتيجة الأزمة الأمريكية الإيرانية و حرب الخليج، حيث زادت العائدات النقدية للدول المصدرة للبترو. و بناء على التحليل السابق نجد أن الميزان التجاري سجل بإستثناء سنتي 1974 و 1979 زيادة فجائية في قيمة الصادرات حيث كانت نسبة تغطية الواردات بالصادرات على التوالي 110%، و 113% و ذلك نتيجة إرتفاع أسعار النفط، و ماعد تلك السنتين فإن الميزان التجاري سجل عجزا بنسب تغطية تقل عن 100% بسبب الإرتفاع المستمر إلى الإحتياجات من سلع التجهيز و المواد الأولية و الإستهلاكية المستوردة. و كان ذلك ناتج عن اللجوء إلى السوق الخارجية من أجل تمويل السوق المحلية من السلع الإستهلاكية و الإستثمارية اللازمة للمشاريع الضخمة في تلك الفترة.

الفرع الثاني : تطور التركيبة السلعية للتجارة الخارجية الجزائرية في الفترة 1970-1979

قد بدأ التنويع و التغيير في التركيبة السلعية للصادرات مع مخططات التنمية الإقتصادية منذ سنة 1970، حيث طبقت سياسة تصنيع تهدف إلى تحقيق تغير جذري في الإقتصاد من أجل تأمين تصدير جزء من الفائض الإنتاجي، و تحقيق تصنيع قائم على تعويض بعض المنتجات المستوردة خاصة منها صناعات سلع الإستهلاك، أو إقامة صناعات قاعدية منتجة كصناعات الحديد و الصلب و الصناعات الكيماوية أو الإلكترونية. و لقد كانت حصة هذه الصناعات في المخططين الرباعي الأول (1970-1973) 89.5% و الثاني (1974-

الإستثمارات. ¹ (1977) 86%، في حين لم يخصص للصناعات الخفيفة على إمتداد السبعينات سوى 8% من إجمالي

و هكذا يظهر بأن سياسة الجزائر التصنيعية لم تكن موجهة لسد طلبات الأسواق الخارجية بقدر ما كانت تسعى إلى تحقيق بنیان صناعي على أساس مبدأ التوجه الداخلي غير أن التوجه نحو إستراتيجية التنمية القائمة على الإنتاج من أجل التصدير نلاحظه من خلال فروع الصناعات الثقيلة. ²

1- تطور التركيبة السلعية للصادرات في الفترة 1970-1979: إن تطورات التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 1979 موضح في الجدول التالي :

الجدول 3-16: تطور البنية السلعية للصادرات في الفترة 1970-1979

الوحدة : مليون دج

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974
بنية الصادرات					
سلع إستهلاكية	999	530	559	913	692
مواد غذائية	957	486	516	872	650
سلع التجهيز	97	199	129	78	83
مواد أولية و نصف مصنعة	388	347	5.16	6.48	18.81
الطاقة	3456	3150	4.81	6.20	18.26
سلع غير محددة	1	1	1	5	-
مجموع قيمة الصادرات	4981	4208	5854	7479	19594
مؤشر تطور إجمالي الصادرات	100%	84.4%	139.1%	127.7%	161.9%
إجمالي الصادرات من غير المحروقات	1525	1058	1038	1273	1.333
نسبة الصادرات من غير المحروقات	30.6%	25.1%	17.7%	17.00%	6.8%
	1975	1976	1977	1978	1979
سلع إستهلاكية	697	623	541	576	419
مواد غذائية	669	602	526	562	401
سلع التجهيز	139	12	19	8	3
مواد أولية و نصف مصنعة	17.72	21.57	23.85	23.64	36.33
الطاقة	17.27	21.09	23.44	23.27	35.85
سلع غير محددة	-	-	-	-	-
مجموع قيمة الصادرات	18563	22205	24410	24234	36754
مؤشر تطور إجمالي الصادرات	94.7%	119.6%	109.9%	99.2%	151.6%
إجمالي الصادرات من غير المحروقات	1.290	1.108	965	955	895
نسبة الصادرات من غير المحروقات	6.9%	4.9%	3.95%	3.9%	2.4%

¹-المؤسسة العربية للدراسات مركز العالم الثالث للدراسات و النشر سنة 1980-ص102.

²-M.eBenissad-"*Economie du développement de l'Algérie*"-Opcit- P138.

المصدر : بياناتالديوان الوطني للإحصائيات.

قد تنوعت التركيبة السلعية للصادرات في الفترة 1970-1979 كما نلاحظ في الجدول 3-16، حيث تتمحور البنية السلعية للصادرات بالأساس حول المواد الأولية ونصف مصنعة و الطاقة و التي وصلت قيمتها إلى 3.883 مليار دج و تقدر قيمة المحروقات منها 3.456 مليار دج في سنة 1970، و في سنة 1974 وصلت قيمتها إلى 18.8 مليار دج و بلغت حصة المحروقات منها 18.2 مليار دج، و سجلت في سنة 1979 أعلى قيمة لها قدرة 36.332 مليون دج، و وصل نصيب المحروقات منها 35.859 مليون دج، و تأتي تركيبة السلع الإستهلاكية بما تحتويه من مواد غذائية في المرتبة الثانية بعد المواد أولية و نصف المصنعة و الطاقة، حيث وصلت قيمتها إلى 999 مليون دج منها 957 مليون دج قيمة المواد الغذائية في سنة 1970، لتعرف بعد ذلك إنخفاض مستمر حيث بلغت سنة 1974 قيمة السلع الإستهلاكية 692 مليون دج و قدرة حصيلة المواد الغذائية منها 650 مليون دج، وصلت إلى أدنى قيمة لها سنة 1979 قدرة بـ 419 مليون دج و قدرة قيمة المواد الغذائية منها 401 مليون دج. و أن قيمة الصادرات من غير المحروقات قد إنخفضت بشكل عام من 1.525 مليون دج سنة 1970 إلى 895 مليون دج سنة 1979.

بناء على تحليل التركيبة السلعية للصادرات يمكن القول أن الصادرات الجزائرية من المحروقات تحتل موقعا هاما و قيمة كبيرة منالقيمة الإجمالية للتصديرية، في حين تحتل التركيبة السلعية للصادرات الأخرى مراكز ضعيفا و قيمة صغيرة من القيمة الإجمالية للصادرات، و لإحداثياتزانو تغيير و في التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية لا بد من إحداث تغيير في بنية الإقتصاد الجزائري، الذي يرتبط بمدى فاعلية عملية التنمية الإقتصادية في إحداث هذه التغيرات.

2-تطور التركيبة السلعية للواردات في الفترة 1970-1979: تتميزالتركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 1970-1979 بالإنفتاح الواسع علىسلع التجهيز، و المواد الأولية و المواد النصف مصنعة، نظرا لتوجهالإقتصاد الوطني نحو التصنيع خلال فترةالسبعينات، و الجدول 3-17 يوضح ذلك.

الجدول 3-17: تطور البنية السلعية للواردات في الفترة 1970-1979

الوحدة : مليون دج

1974	1973	1972	1971	1970	
4.661	1.896	1.539	2.189	1.164	سلع إستهلاكية
3.544	1.218	1.139	1.848	680	مواد غذائية
5.766	3.532	2.577	2.400	2.504	سلع التجهيز
7.316	3.443	2.574	2.436	2.534	مواد أولية و نصف مصنعة
196	118	125	180	112	الطاقة و المحروقات
11	5	4	3	3	سلع غير محددة

المجموع	6.205	6.028	6.694	8.876	17.754
	1975	1976	1977	1978	1979
سلع إستهلاكية	6.090	4.709	6.089	6.827	6.952
مواد غذائية	4.633	3.595	4.488	5.029	5.174
سلع التجهيز	9.753	10.58	13.87	16.527	14.031
مواد أولية و نصف مصنعة	7.895	6.908	9.505	11.077	11.385
الطاقة و المحروقات	347	381	335	422	550
سلع غير محددة	17	21	4	8	10
المجموع	23.755	22.227	29.475	34.439	32.378

المصدر : بياناتالديوان الوطني للإحصائيات.

يتضح من الجدول 3-17 التركيبة السلعية للواردات أنها تتمحور حول سلع التجهيز و السلع نصف مصنعة و المواد الإستهلاكية خاصة المواد الغذائية منها، حيث بلغت فاتورة الواردات من السلع الغذائية التي بدأت في الإرتفاع منذ سنة 1970 حيث كانت قيمتها 680 مليون دج و إرتفعت إلى 1219 مليون دج سنة 1973، كما أن سلع التجهيز و المواد الأولية و المواد نصف المصنعة قد حذت حذوها في الإرتفاع بالغة بذلك بـ 5.0 مليون دج من إجمالي الواردات منها 2.504 مليون دج قيمة سلع التجهيز، و 2.534 مليون دج مواد أولية و نصف مصنعة، لتصل إلى 6975 مليون دج منها 3532 مليون دج سلع التجهيز، 3443 مليون دج مواد أولية و نصف مصنعة في نفس الفترة أي فترة المخطط الأول (1970-1973)، و نلاحظ أن قيمة واردات المواد الغذائية قد تضاعفت سنة 1974 مقارنة مع سنة 1973 فقد سجلت 3544 مليون دج أي ما يعادل 19.9% سنة 1974، و قد سجلت 1.218 مليون دج أي بنسبة 13.7% سنة 1973، و إستمرت قيمة واردات سلع التجهيز و المواد الأولية و نصف الأولية في الإرتفاع لتصل 13082 مليون دج سنة 1974 حيث تراجعت نسبتها 73.6% لصالح المواد الإستهلاكية خاصة منها المواد الغذائية التي إنتقلت من 10.9% سنة 1970 إلى 19.9% من إجمالي الواردات لسنة 1974، ثم أخذت واردات المواد الغذائية في الإرتفاع من سنة إلى أخرى إلى أن وصلت إلى 4.488 مليون دج سنة 1977، كما أن الواردات من سلع التجهيز عرفت هي الأخرى تزايد حيث وصلت 13876 مليون دج في سنة 1977، و نفس الملاحظة بالنسبة لواردات المواد الأولية و نصف المصنعة التي وصلت قيمتها 9.505 مليون دج في سنة 1977. و في الفترة 1978-1979 إكتفت الدولة بتنفيذ المشاريع التي لم يتم إنجازها من المخططين الرباعين الأول و الثاني، فأعتبرت فترة تكميلية للرباعين، كما إعتبرة كمرحلة إنتقالية بين المخطط الرباعي الثاني و الخماسي الأول، لأن

الدولة أجلت إصدار المخطط الخماسي الأول لظروف سياسية متصلة بعقد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني،¹

الفرع الثالث: تطور التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية للفترة 1970-1979

التنوع الجغرافي للتجارة الخارجية يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات، حيث شرعت الجزائر في تنوع التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية ابتداء من 1966 و التي إعتبرتها من بين أولويات رسم سياساتها التجارية، و إستمرت على هذا النهج خلال فترة السبعينات حيث أولت مخططات التنمية إهتماما خاصا بموضوع تنوع الأسواق الخارجية و عدم حصرها في عدد محدود من الدول، و ذلك بهدف الحد أو على الأقل التقليل من التبعية الإقتصادية للأسواق الفرنسية التي إرتبطت بها الجزائر منذ عهد الإحتلال.

1- تطورات التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية في الفترة 1970-1979: الجدول 3-18 يلخص التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية للفترة 1970-1979 كما يلي :

الجدول 3-18 : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1970-1979

الوحدة : مليون دج

1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	
13.371	8.095	9.044	9.798	10.017	10.097	4.835	3.646	2.902	3.903	المجموعة الإقتصادية الأوروبية :
-	3.883	4.248	4.028	3.561	4.020	1.635	1.122	1.014	640	-ألمانيا
-	2.663	2.581	3.011	2.761	3.764	1.667	1.363	991	2.667	-فرنسا
-	519	1.116	1.671	1.929	1.131	712	450	317	210	-إيطاليا
1.674	1.000	1.369	1.079	1.168	1.716	1.032	693	336	225	دول أوروبية أخرى :
-	605	645	653	877	1.219	709	494	170	125	-إسبانيا
715	904	444	646	1.122	895	511	581	505	398	مجموعة الدول الإشتراكية
-	328	231	353	382	335	306	288	278	242	-الإتحاد السوفياتي
-	13	8	64	38	1.090	126	112	98	101	مجموعة الدول العربية
19.713	12.716	12.527	9.927	5.146	4.615	846	495	78	41	مجموعة دول أمريكا الشمالية :
-	12.491	12.378	9.785	5.111	4.582	829	495	77	40	-الولايات المتحدة الأمريكية
750	1.083	625	370	322	713	60	213	184	147	مجموعة دول أمريكا

¹ - محمد بلقاسم بملول - "سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر" - الجزء الأول - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - 1999 - ص 334.

الجنوبية										
-	195	194	238	351	194	29	59	38	100	مجموعة الدول الإفرريقية
279	223	198	50	329	253	39	55	67	64	مجموعة الدول الآسيوية:
-	83	94	-	135	130	20	44	62	44	-الصين
-	125	98	14	151	121	14	7	2	17	-اليابان
-	4	-	33	73	21	1	-	-	2	باقي دول العالم
36.754	24.234	24.410	22.205	18.563	19.594	7.479	5.854	4.208	4.981	المجموع

المصدر : بياناتالديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من الجدول 3-18 أن فرنسا احتلت المرتبة الأولى بالنسبة للصادرات بمبلغ قدره 2667 مليون دج لكنها تراجع بعد ذلك إلى 991 مليون دج، ثم بلغت 1667 مليون دج في سنة 1973، كما يلاحظ أيضا زيادة التنوع الصادرات خارج فرنسا بمبلغ وصل إلى 1635 مليون دج في سنة 1973، و 712 مليون دج لإيطاليا، و 709 مليون دج لإسبانيا في نفس السنة، إضافة إلى حصة الإتحاد السوفياتي التي لا تتعدى 306 مليون دج سنة 1973، و الدول العربية التي دائما تكاد تنعدم لعدم تجاوزها 126 مليون دج في سنة 1973.

و بعد إنتعاش أسعار النفط سنة 1974 أخذت الولايات المتحدة الأمريكية مكانة فرنسا في التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر، فقد إنطلقت صادرات الجزائر نحوها من 9785 مليون دج سنة 1976 إلى أن وصلت إلى 12378 مليون دج من مجموع الصادرات سنة 1977، و ما يلاحظ أيضا أن حصة ألمانيا فاقت حصة فرنسا فقد بلغت 4020 مليون دج سنة 1974 بينما بلغت حصة فرنسا 3764 مليون دج في نفس السنة، و نفس الملاحظات عرفت السنوات الموالية في الفترة 1974 إلى غاية 1977 أي إرتفاع صادرات الجزائر إلى ألمانيا بدل من فرنسا. كما نلاحظ تطور حصة الدول العربية من الصادرات الجزائرية مقارنة مع نهاية المخطط السابق 1970-1973، حيث وصلت إلى 1090 مليون دج سنة 1974 بعدما كانت 126 مليون دج سنة 1973.

فرغم أن مجموعة الدول الرأسمالية تتمتع بتفوق مطلق في الإستحواذ على الصادرات الجزائرية منذ 1967 إلى غاية 1979، إلا أن هذا التوزيع الجغرافي داخل المجموعة نفسها قد حقق تطورا معتبرا قد إنعكس ذلك على تغيير ترتيب الأهمية النسبية لهذه البلدان، فبينما كانت فرنسا في 1970 تحتل المرتبة الأولى ضمن هذه المجموعة ب 53.5% تليها ألمانيا ب 12.8% وأخيرا إيطاليا وإسبانيا والولايات المتحدة واليابان و كندا بنسب هامشية، لكن بعد سنة 1974 أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية العميل الأول ضمن المجموعة ب 49% من قيمة الصادرات في 1978 تليها ألمانيا الفدرالية ب 13% ثم فرنسا ب 11%، وإيطاليا وإسبانيا، فالتراجع الحاد

للسادات الجزائرية نحو فرنسا يعود إلى أزمة تأمين المحروقات في الجزائر سنة 1971، الأمر الذي أدى إلى زيادة تعميق الأزمة في مجال المحروقات التجارية مع الجزائر.

أما التعامل مع البلدان الإشتراكية فبالرغم من ضعف نسبتها، إلا أن قيمة الصادرات مع هذه المنطقة قد تزايدت، وذلك عندما حل الإتحاد السوفياتي محل فرنسا ولو بصورة مؤقتة فيما يخص تصريف صادرات الجزائر من الخمور، في حين أن تنوع صادرات الجزائر إتجاه مناطق الدول الآسيوية والعربية والإفريقية بقيت ضعيفة إلى حد كبير.

2- تطورات التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية في الفترة 1970-1979: الجدول 3-19 يوضح التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1970-1979 كما يلي :

الجدول 3-19: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال فترة 1970-1979

الوحدة : مليون دج

1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	
20.202	20.348	17.039	13.291	14.847	10.333	5.937	4.112	3.688	4.059	المجموعة الاقتصادية الأوروبية :
5.863	6.054	4.276	3.246	2.702	2.298	1.220	865	568	620	-ألمانيا
5.971	6.599	7.115	6.019	8.292	4.952	2.844	2.020	2.273	2.631	-فرنسا
5.863	6.054	4.276	3.246	2.702	2.298	1.220	865	568	620	-إيطاليا
3.769	3.485	3.087	2021	1.951	1.697	819	1.064	782	668	دول أوروبية أخرى :
1.712	1.581	1.447	813	878	83	451	307	186	200	-إسبانيا
1.555	1.606	1.458	1.071	904	951	543	429	397	350	مجموعة الدول الإشتراكية
154	282	362	468	283	488	265	229	242	225	-الإتحاد السوفياتي
3.028	3.193	3.662	3.048	3.702	2.620	848	591	669	577	مجموعة الدول العربية
2.091	2.325	2.562	2.632	3.571	2.130	730	468	503	498	مجموعة دول أمريكا الشمالية :
956	1.456	1.413	997	942	933	193	100	65	184	-الولايات المتحدة الأمريكية
230	246	279	114	54	51	62	35	12	29	مجموعة دول أمريكا الجنوبية
245	826	912	682	715	793	71	27	25	125	الأرجنتين
655	720	396	208	138	204	80	61	47	55	البرازيل
1.909	3.379	2.111	1.354	1.048	742	225	160	232	156	مجموعة الدول

الإفريقية										
مجموعة الدول الآسيوية:	61	40	51	52	81	86	69	101	127	135
-الصين -اليابان	2	5	27	9	3	5	52	69	46	46
باقي دول العالم	6.205	6.028	6.694	8.876	17.754	23.755	22.227	29.474	34.439	32.378
المجموع	4.059	3.688	4.112	5.937	10.333	14.847	13.291	17.039	20.348	20.202

المصدر : بياناتالديوان الوطني للإحصائيات.

منحلالا لجدول 3-19 نلاحظ بعض التنوع بالنسبة للتوزيع الجغرافي للواردات خلال هذه الفترة، إلا أن المركز الأول لبقيدائما لفرنسا بقيمة 2631 مليون دج في سنة 1970 و إرتفعت إلى 4952 مليون دج في سنة 1974 ثم تضاعفت إلى 8292 مليون دج سنة 1975، بعدها إنخفضت إلى 6019 مليون دج سنة 1976، لنلاحظ زيادة تنوع واردات الجزائر من ألمانيا بالدرجة الأولى حيث وصلت قيمتها 6054 مليون دج سنة 1978 إضافة إلى إسبانيا و إيطاليا، حيث تضاعفت قيمة الواردات الجزائرية من دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية و وصلت في سنة 1974 إلى 10.333 مليون دج بعدما كانت تقدر 5.937 مليون دج في 1973 لتصل إلى 20.348 مليون دج في سنة 1978. كما إرتفعت حصة واردات الجزائر من الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان من 498 مليون دج و 71 مليون دج على التوالي سنة 1970، إلى 2632 مليون دج و 1188 على التوالي في سنة 1976. و بناء على التحليل النسب للتوزيع الجغرافي لواردات الجزائر في فترة السبعينات و جدنا أن دول المجموع الاقتصادية الأوروبية تأتي في المرتبة الأولى بنسبة 65% سنة 1970، وقد حافظت على تلك النسبة بدرجات متفاوتة بين دول المجموعة إلى غاية 1979 فبالرغم من زيادة حصة فرنسا من الواردات من حيث القيمة إلا أن وزنها النسبي قد تراجع من 42% في سنة 1970 إلى 18% سنة 1979 لصالح مثيلاتها في مجموعتها كألمانيا و إسبانيا و ألمانيا، وتأتي مجموعة دول أمريكا الشمالية في المركز الثاني ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية التي تتحكم ب 9.3% من الواردات الجزائرية في 1970 لترتفع هذه النسبة إلى 15.5% في 1975، و وصلت سنة 1979 إلى 6.4%، و بقيت نسبة الدول خارج المجموعة الأوروبية كالولايات المتحدة الأمريكية و اليابان تتراوح ما بين 9% و 12% خلال نفس الفترة، و يرجع هذا إلى الأحداث الظرفية للسياسة الجزائرية الفرنسية، كالإمتناع المؤقت لفرنسا عن شراء الخمر الجزائرية في 1967 لتعدل عن ذلك شيئا فشيئا فيما بعد، وأنه بالرغم من أزمة النفط مع فرنسا في 1971 إلا أن واردات الجزائر من هذا البلد قد بلغت ما يزيد عن 8 مليون دج في 1975 وهو مستوى لم يتم الوصول إليه منذ الإستقلال، و بداية 1978 دعت السلطات العمومية الجزائرية المؤسسات العمومية إلى التحول في مجال الواردات بأقصى قدر ممكن نحو الدول الأخرى المنافسة، كما

ظهر نوعان للتبادل مع البلدان العربية حتى و إن كانها مشيا، لكنها بداية لا بأسبها، إضافة إلى الخروج من الدائرة الفرنسية لتشمل كد ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، و أيضا لهذا التنوع دخلوا لولايات المتحدة الأمريكية واليابان. من خلال تحليلنا لتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1970-1979 وجدنا أن التوزيع الجغرافي للواردات قد تم بنفس الإتجاه الذي تم به توزيع الصادرات خلال فترة السبعينات، فقد ظلت زيادة حجم التجارة الخارجية ينمو بسرعة أكبر مع البلدان الرأسمالية سواء من حيث التصدير أو الاستيراد ويرجع ذلك كما يرى البعض أن إقتصاديات البلدان النامية هي إقتصاديات متكاملة نسبيا مع الإقتصاديات المتقدمة، بسبب تخلف إقتصاديات الدول النامية، نستنتج مما سبق أن الجزائر قد استطاعت أن تحقق تطورا نسبيا في درجة التوزيع الجغرافي لصادراتها، إلا أن درجة التركز الجيوسياسية لم تتغير تقريبا منذ 1967.

إلا أن تداخل المصالح الإقتصادية بين الدول إستلزم بشكل عام وجوب تطور الصادرات على نفس نمط تطور الواردات، و الدليل على ذلك أنه عندما قررت الجزائر في سنة 1978 تخفيض وارداتها من فرنسا عمدت هذه الأخيرة إلى تقليل صادراتها من الجزائر، و نفس الشيء عندما إرتفعت صادرات الجزائر من المحروقات خلال النصف الأول من الثمانينات إلى اليابان طالبت هذه الأخيرة من الجزائر أن تزيد من وارداته من اليابان، لهذا يجب أن يؤخذ هذا العامل بعين الإعتبار في رسم السياسة التجارية.

المطلب الثالث: تطورات التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1980-1989

تميزت فترة الثمانينات بإختلالات إقتصادية نتيجة لإخفاض أسعار النفط الدولية مما إنعكس سلبا على إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، بالإضافة إلى إنخفاض القدرة الشرائية لهذه الإحتياجات بسبب تدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف الأجنبي، مما يعني إنخفاض شديد للقدرة الشرائية للصادرات الجزائرية و صعوبة الإستمرار في تمويل الواردات، و أمام ثقل المديونية الخارجية وجدت الجزائر صعوبة في الحصول على القروض الأجنبية، و هو ما دفع بالسلطات العمومية بالإسراع في عملية الإصلاح لإعادة تقويم و توجيه الإقتصاد الوطني نحو إقتصاد السوق.

الفرع الأول: تطورات مؤشرات قطاع التجارة الخارجية الجزائرية في الفترة 1980-1989

تعتبر نتائج التجارة الخارجية المحصل عليها خلال الفترة ما 1980-1989 متميزة كونها تزامنت مع مرحلة التنمية اللامركزية أين شهد الإقتصاد الجزائري إنجاز مخططين تنمويين هما المخطط الخماسي الأول الذي إمتد من 1980 إلى غاية 1985، و المخطط الخماسي الثاني 1986 إلى غاية 1989، إذ تم التركيز آنذاك على إعادة تقويم الإقتصاد عامة و إعادة تنظيم التجارة الخارجية خاصة، وذلك بتنفيذ جملة من الإصلاحات سعيا للخروج من الوضعية الصعبة التي عرفتتها الجزائر، بالإضافة إلى التكيف مع الوضع الدولي الجديد، إن تحقيق

الأهداف من إعادة تقويم و تنظيم السياسة التجارية الخارجية للجزائر يجعل من عملية التحليل تتطلب تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين متميزتين الأولى من 1980 إلى 1985 والثانية من 1986 إلى 1989.

1- تطورات التجارة الخارجية بالنسبة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-1989: تطورات كل من الناتج المحلي الإجمالي و معدلات نموه، و تطورات الصادرات و الواردات، و نصيب كل منهما من الناتج المحلي الإجمالي، و هما عبارة عن مؤشرات القدرة على التصدير و الإستيراد بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى مؤشر نمو التجارة الخارجية حيث يسمح لنا هذا المؤشر بقياس درجة الإنفتاح الإقتصاد الوطني على العالم الخارجي، و كل من الجدول 3-20 و الجدول 3-21 يوضحان تلك التطورات خلال الفترة 1980-1985 و 1986-1989 على التوالي.

الجدول 3-20: تطورات مؤشرات التجارة الخارجية بالنسبة *Pib* في الفترة 1980-1985

الوحدة : مليون دج

1985	1984	1983	1982	1981	1980		
252.83	231.01	203.58	181.07	169.03	143.34	<i>Pib</i>	
9%	13%	12%	7%	18%	-	<i>Pib %</i>	
64.56	63.75	60.72	60.47	62.83	52.64	القيمة	X
25.53%	27.60%	29.82%	33.39%	37.17%	36.72%	$(\frac{X}{PIB}) \times 100$	
49.491	51.257	49.782	49.384	48.780	40.519	القيمة	M
19.57%	22.18%	24.45%	27.27%	28.85%	28.26%	$(\frac{M}{PIB}) \times 100$	
45%	50%	54%	60.6%	66%	65%	$(\frac{X+M}{PIB}) \times 100$	

المصدر : بياناتالديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال مؤشرات التجارة الخارجية المحصل عليها بناء على الجدول 3-20، نلاحظ أنه حدثت زيادة بشكل مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي من 143.343 مليون دج في 1980 إلى 252.836 مليون دج سنة 1985، أي أنه حدثت زيادة في المتوسط السنوي للناتج المحلي الإجمالي قدرت بـ 9%. و قد عرفت الصادرات تطورات في قيمتها حيث إنتقلت من 52.648 مليون دج سنة 1980 إلى 64.564 مليون دج سنة 1985، بمعدل نمو 6%، و عرف مؤشر قيمة الصادرات خلال هذه الفترة إرتفاع 120 في المتوسط مع أخذ سنة 1980 سنة أساس، كما عرف نصيب الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي أكبر نسبة لها 37.17% في سنة 1981، لتراجع بعد ذلك بفعل الزيادة الناتج المحلي الإجمالي أكبر من قيمة الصادرات، و

بمقارنتها بمؤشر القدرة الإستيراد فإن هذه الأخيرة عرفت تراجعا بمتوسط سنوي يقدر بـ 3%، و ذلك بسبب زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وليس بنقص الواردات، حيث عرفت الواردات تطورا بمعدل 7.5% سنويا، فبلغت 49491 مليون دج في سنة 1985 مقارنة بـ 40519 مليون دج سنة 1980 أما بالنسبة للسنوات 1981، 1982، 1983، 1985 فقد إستقرت الواردات في حوالي 49 مليون دج للسنة، فيما إختلفت للسنوات 1980 و 1984، و بلغت على التوالي 40.5 مليون دج، 51.2 مليون دج، و قدر مؤشر قيمة الواردات في المتوسط 123 خلال هذه الفترة.

إن أكبر نسبة لمؤشر نمو التجارة الخارجية كانت في سنة 1981 قدرت بـ 66%، و هذه النسبة تعبر عن تلك المبادلات المحتكرة من قبل المؤسسات التابعة للدولة، و ذلك بسبب إتباع سياسة التوجه لزيادة الواردات نتيجة إرتفاع أسعار النفط.

الجدول 3-21: تطور مؤشرات التجارة الخارجية بالنسبة *Pib* خلال الفترة 1986-1989

الوحدة: مليون دج

1989	1988	1987	1986		
355.18	290.03	260.75	250.46	<i>Pib</i>	
%22.4	%11.2	%4.1	(-1%)	<i>Pib</i> %	
71.937	45.421	41.736	34.936	القيمة	<i>X</i>
20.25	15.60	16.00	13.94	<i>X</i> % <i>Pib</i>	
70.072	43.427	34.153	43.393	القيمة	<i>M</i>
19.72	14.97	13.09	17.32	<i>M</i> % <i>Pib</i>	
%4.0	%31	%29	%31.2	$((X + M))/Pib \times 100$	

المصدر : بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

تأثر الناتج المحلي سلبا بالتغيرات الداخلية و الخارجية التي حدثت خلال سنة 1986، إذ إنخفض معدل النمو من 9% سنة 1985 إلى -1% سنة 1986، نظرا لإنخفاض الصادرات بنسبة 46%، فبعدها كانت درجة الإنفتاحي حدود 45% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1985، إنخفضت إلى 14.5% سنة 1989. و وصل معدل نمو الصادرات خلال سنة 1987، 1988، 1989 إلى 16%، 15.6%، 20.25% على التوالي، في حين كان معدل نمو الواردات 13.09%، 15%، 19.7%، خلال نفس الفترة، و هذا راجع لتحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنوات 1987، 1988، 1989 إلى 4.1%، 11.2%، 22.4% على التوالي.

لقد تميزت التجارة الخارجية خلال هذه الفترة بعوامل سلبية خارجية أدت إلى عجز في الميزان التجاري بحيث إنخفضت الصادرات في سنة 1986 بحوالي 46% مقارنة مع سنة 1985، كما سجل معدل النمو إخفاضا بمقدار 1- % مقارنة بسنة 1985 الذي قدر فيها معدل النمو 9%.

2- تطورات الميزان التجاري و معدل التغطية خلال الفترة 1980-1989: إن تطورات الميزان التجاري و معدل تغطية الصادرات للواردات الجزائر خلال الفترة من 1980 إلى 1989، موضح في الجدولين رقم 3-20 و الجدول رقم 3-20 على التوالي كما يلي:

جدول 3-22: تطور رصيد الميزان التجاري و نسبة تغطية الواردات للفترة 1980-1985

الوحدة: مليون دج

1985	1984	1983	1982	1981	1980		
64.564	63.758	60.722	60.478	62.837	52.648	القيمة	X
122.63	121.10	115.34	114.87	119.3	100	الرقم القياسي X	
49.491	51.257	49.782	49.384	48.780	40.519	القيمة	M
122.14	126.50	122.86	121.88	120.3	100	الرقم القياسي M	
15.073	12.501	10.942	11.094	14.057	12.129	X - M	
130%	124%	122%	122%	129%	130%	$(100 \frac{X}{M})$	

المصدر : بياناتالديوان الوطني للإحصائيات.

إن تطورات الميزان التجاري كان إيجابيا كما نلاحظ في الجدول رقم 3-22، حيث تطور من 12.129 مليون دج سنة 1980 إلى 14.057 مليون دج سنة 1981 ليتراجع إلى أدنى مستوى له سنة 1983 بـ 10.942 مليون دج، أما أقصى مستوى وصل إليه فكان في 1985 يقدر بـ 15.073 مليون دج، وذلك بسبب زيادة محدودة في الصادرات 101.2% وتراجع أكبر 96.5% في الواردات. و إنطلاقا من الرصيد الموجب للميزان التجاري الذي بلغ في المتوسط 12 مليار دولار، فإن معدل التغطية الإجمالي للتجارة الخارجية الجزائرية قد تراجع من 130% في سنة 1980 إلى 122% في كل من سنة 1982 و 1983، إلا أنه كان أكبر من مستوى التوازن خلال المرحلة المدروسة، و معنى ذلك أنالصادرات أكبر من الواردات بمقدار النسبة التي تفوق مستوى التوازن، وذلك من حيث النسبة المئوية. لقد تميزت الفترة 1980 إلى غاية 1985 بنمو الناتج المحلي الإجمالي في حدود 5% بسبب إرتفاع و إستقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما سمح بتحقيق رصيد موجب في الميزان التجاري قدر في المتوسط بحوالي 12 مليار دينار جزائري، و معدل تغطية الصادرات للواردات وصل 120% في المتوسط. كما تميزت صادرات المحروقات خلال هذه الفترة بالسيطرة إذا بلغت 98% من

إجمالي الصادرات، في حين كانت سلع التجهيزية و مستلزمات الإنتاج تسيطر على الواردات حيث مثلت 36% من إجمالي الواردات.

لجدول 3-23: تطور رصيد الميزان التجاري ونسبة تغطية الواردات للفترة 1986-1989

الوحدة: مليون دج

1989	1988	1987	1986		
71.931	45.421	41.736	34.935	القيمة	X
205.9	130.02	119.47	100	الرقم القياسي لـ X	
70.072	43.427	34.153	43.394	قيمة M	M
161.48	100.77	78.7	100	الرقم القياسي لـ M	
1.859	1.994	7.583	8.459-	X-M	
%103	%104.59	%122	%80.50	$X/M \times 100$	

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات. إن العجز الذي شهدته الميزان التجاري سنة 1986 لم يستمر، حيث تحول إلى فائض خلال سنوات 1987، 1988، 1989. إن محاولة تنشيط الصادرات خارج المحروقات، بالإضافة إلى تحسين أسعار النفط من جهة و الضغط لتخفيض الواردات من جهة أخرى أدى إلى نمو الصادرات الإجمالية بحوالي 20% بين 1986 و 1987، و 58% بين 1988 و 1989، مع نسبة تغطية الواردات 80% سنة 1986 و 103 سنة 1989. إن الأزمة التي أصابت موارد الدولة من العملة الصعبة ضغطت بإتجاه تخفيض الواردات لمحاولة إعادة التوازن في الميزان التجاري.

الفرع الثاني : تطورات التركيبة السلعية للتجارة الخارجية خلال الفترة 1980-1989

يوضح مؤشر التركيبة السلعية للتجارة الخارجية طبيعة المنتجات و أهميتها، و من ثم يمكن تحديد طبيعة النشاط الإقتصادي للبلد و مدى تطوره.

1- تطورات التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة من 1980-1989 : يوضح الجدول 3-24 تطورات

البنية السلعية للصادرات خلال الفترة من 1980 إلى غاية 1985 كالتالي:

الجدول 3-24: تطورات البنية السلعية للصادرات خلال الفترة من 1985-1980

الوحدة : مليون دج

1985	1984	1983	1982	1981	1980	
بنية الصادرات						
293	248	195	327	530	451	1. سلع استهلاكية
281	235	178	324	519	431	منها: مواد غذائية
109	9	1	6	11	6	2. سلع التجهيز
0.17		0.002			0.01	%
64.162	63.501	60.526	60.145	62.296	52.191	3. مواد أولية ونصف مصنعة
63.29	62.29	59.82	59.39	61.67	51.71	منها: الطاقة
98.04%	97.71%	98.52%	98.20%	98.15%	98.23%	
-	-	-	-	-	-	4. سلع غير محددة
64.564	63.758	60.722	60.478	62.837	52.648	المجموع
122.63	121.10	115.34	114.87	119.3	100	تطور مؤشر قيمة الصادرات
1.265	1.461	898	1.087	1.160	933	المجموع من غير المحروقات
1.96%	2.59%	1.48%	1.80%	1.85%	1.77%	%

المصدر : بياناتالديوان الوطني للإحصائيات.

تشير الإحصائيات إلى أن صادرات الطاقة شكلت خلال هذه الفترة 98.2% من إجمالي الصادرات سنة 1980، وبقية تقريبا نفس النسبة حتى سنة 1985، و نجد أن قيمة الصادرات خارج المحروقات لم تشكل سوى 1.78% من إجمالي الصادرات سنة 1980، لتصل إلى 2% في سنة 1985.

إن خصوصيات التركيبة السلعية التي تميز صادرات الجزائر بقي يطغى عليها صادرات النفط في حدود 96% من إجمالي صادرات الجزائر خلال الفترة 1986-1989، و الجدول 3-23 يوضح ذلك :

الجدول 3-25: تطور البنية السلعية للصادرات خلال الفترة 1986-1989

الوحدة: مليون دج

1989	1988	1987	1986	
418	270	186	149	1. سلع استهلاكية
264	178	145	123	منها: مواد غذائية
881	755	121	22	2. سلع التجهيز
70.638	44.396	41.429	34.764	3. مواد أولية ونصف مصنعة
68.927	42.934	40.700	34.003	منها: . الطاقة
-	-	-	-	4. سلع غير محددة
71.937	45.421	41.736	34.935	. مجموع قيمة الصادرات
205.92	130.02	119.47	100	تطور مؤشر قيمة الصادرات
3.010	2.487	1.036	932	مجموع الصادرات من غير المحروقات
%4.18	%5.48	%2.48	%2.67	% من إجمالي الصادرات

المصدر : بياناتالديوان الوطني للإحصائيات.

إن الصادرات خارج المحروقات عرفت تطورا هاما سنة 1987 من 2.4% من إجمالي الصادرات إلى 5.4% من إجمالي الصادرات سنة 1988، ثم إرتفعت إلى 4.1% من إجمالي الصادرات سنة 1989.

2-تطورات التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة من 1980-1989 : إن تطورات التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 1980-1985 موضح في الجدول 3-26:

الجدول 3-26: تطورات البنية السلعية للواردات خلال الفترة من 1985-1980

الوحدة : مليون دج

1985	1984	1983	1982	1981	1980	
12.44	11.03	13.16	12.50	11.59	10.47	1. سلع استهلاكية
%24.27	%21.53	%26.45	%25.32	%23.76	%25.86	
9.728	7.833	9.209	3.959	8.399	7.782	منها: مواد غذائية
17.742	17.65	17.91	19.29	18.86	15.50	2. سلع التجهيز
% 35.85	% 34.44	% 36.00	% 39.07	% 38.67	% 38.25	النسبة
19.229	22.521	18.574	17.573	18.316	14.534	3. مواد أولية ونصف مصنعة
%38.85	%43.94	%37.31	%35.58	%37.55	%35.87	
712	894	881	317	847	854	منها: الطاقة
78	45	124	10	7	6	4. سلع غير محددة
49.49	51.25	49.78	49.38	48.78	40.51	. مجموع قيمة الواردات
122.14	126.50	122.8	121.8	120.3	100	تطور مؤشر قيمة الواردات

المصدر : بياناتالديوان الوطني للإحصائيات.

تتصدر سلع التجهيز الواردات لكونها ضرورية لسير العملية الإنتاجية، حيث تقدر قيمتها ب 15.5 مليون دج في سنة 1980، لترتفع قيمتها إلى 17.7 مليون دج سنة 1985 بسبب إحتياجات التنمية. إن الإطار العام لإحتكار و تأمين التجارة الخارجية كان يهدف إلى تقليل حجم الواردات وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، لكن الذي حدث هو العكس بحيث إستمرت معدلات نمو الواردات من مختلف السلع نظرا لمستويات الأداء الضعيف للجهاز الإنتاجي، أما الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تكن في المستوى المخطط لها.

لقد تأثرت الواردات بالإنخفاض نظرا للإنخفاض الذي تعرضت له الصادرات نتيجة النقص الذي أصاب وسائل الدفع الدولية، حيث إنخفضت بنسبة 30% سنة 1987 مقارنة بسنة 1985، ثم إرتفعت بنسبة 181% سنة 1989 مقارنة بسنة الأساس سنة 1986، كما يشير إليها الجدول 3-27 :

الجدول 3-27: تطور البنية السلعية للواردات خلال الفترة 1986-1989

الوحدة: مليون دج

1989	1988	1987	1986	
24.156	11.623	8.917	10.115	1. سلع استهلاكية
% 34.47	% 26.76	% 26.11	23.28%	. نسبتها
19.965	9.296	7.096	7.261	منها: مواد غذائية
18.861	13.315	10.767	15.812	2. سلع التجهيز
% 28.34	% 30.66	% 31.53	% 36.40	
25.904	18.442	14.373	17.417	3. مواد أولية ونصف مصنعة
% 36.97	% 42.47	% 42.08	% 40.09	
707	668	643	619	. منها الطاقة
151	47	96	50	4. سلع غير محددة
70.072	43.427	34.153	43.440	. مجموع قيمة الواردات
181.31	99.97	78.62	100	. تطور مؤشر قيمة الواردات

المصدر : بياناتالديوان الوطني للإحصائيات.

لقد تميز التركيب السلعي للواردات الجزائرية بسيطرة سلع التجهيز و المواد الأولية و مستلزمات الإنتاج الوسطية حيث بلغت 72% من إجمالي الواردات سنة 1988 و 65% سنة 1989، و هذا ما يدل على الإرتباط القوي للصناعة الجزائرية بالواردات.

أما قيمة الواردات الإجمالية فقد بلغت مستوى 43 مليار د.ج في 1986 لتتخفف إلى مستوى 34 مليار د.ج في 1987 بسبب النقص في وسائل الدفع الدولية الحاصل عن الانخفاض في قيمة الصادرات الناتج عن إختيار أسعار النفط التي شكلت في هذه السنة 97.5% من إجمالي الصادرات.

الفرع الثالث :تطورات التوزيع الجغرافي للتبادل التجاريالجزائريفي الفترة 1980-1989

هذا المؤشر يوضح مدى أهمية المناطق الجغرافية للدول المتعامل معها تجاريا، ومن ثم تحديد مدى تبعية أو إستقلالية الدولة بالنسبة لمجموعات الدول المتعامل معها، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على القرار السياسي للدولة، كما قد يوضح مدى تكامل وتبادل المنافع الإقتصادية بين الطرفين.

1-تطورات التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائر في الفترة 1980-1989: إن تطورات التوزيع الجغرافي

للصادرات الجزائر خلال الفترة من 1980 إلى غاية 1985 مبين في الجدول 3-28 كما يلي :

الجدول 3-28 : تطورات الصادرات حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة من 1985-1980

الوحدة : مليون دج

1985	1984	1983	1982	1981	1980	
43.502	40.707	36.251	40.097	30.512	20.625	المجموعة الاقتصادية الأوروبية
%67.38	%63.85	%59.70	%66.30	%48.56	%39.18	
2.210	1.921	2.757	3.205	7.578	6.251	منها: ألمانيا
19.284	18.149	18.490	19.172	11.383	7.515	فرنسا
14.869	11.533	6.427	8.588	5.952	2.039	إيطاليا
1.133	920	-	-	-	-	بريطانيا
6.391	5.148	6.315	5.262	4.373	2.540	. دول أوروبية أخرى
3.835	2.189	3.036	3.332	2.569	1.895	منها: إسبانيا
4.091	1.638	546	796	1.494	1.704	- . مجموعة الدول الاشتراكية
161	143	79	278	541	361	منها : الاتحاد السوفياتي
698	480	486	242	39	85	. مجموعة الدول العربية
-	-	-	-	-	-	منها: . المغرب
-	-	-	-	-	-	. تونس
-	-	-	-	-	-	. مصر
7.736	14.313	14.209	10.160	19.695	24.310	. مجموعة دول أمريكا الشمالية
6.456	13.834	13.723	9.199	19.149	24.310	منها: الو. م. أ
1.072	460	729	907	1.379	752	. مجموعة دول أمريكا الجنوبية
321	419	911	726	795	582	. مجموعة الدول الإفريقية
753	592	1.275	2.298	4.590	2.050	. مجموعة الدول الآسيوية
671	436	1.220	2.038	3.251	2.010	منها . اليابان
-	-	-	-	-	-	. باقي دول العالم
64.564	63.758	60.722	60.478	62.837	52.648	المجموع

المصدر : بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

بالنسبة للجزائر نجد أن بنية المبادلات الخارجية لها تتمحور بصورة أساسية حول دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث إستحوذت الدول الأوروبية على حوالي 39.19% من صادرات الجزائر سنة 1980، وبلغت حصة فرنسا لنفس السنة 14% من إجمالي الصادرات لتحتل بذلك الصدارة من صادرات الجزائر، و في سنة 1985 إرتفعت الصادرات إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى 67.38%، و 29.87% من إجمالي الصادرات إلى فرنسا. تحتل دول أمريكا الشمالية المرتبة الثانية من حيث صادرات الجزائر إليها، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية حيث قدرت نسبتها 46.16% سنة 1980، و إنخفضت نسبتها سنة 1985 إلى 11.98%. أما حصيلة صادرات المجموعة الآسيوية سنة 1980 وصلت إلى 3.89%، تستحوذ اليابان على 3.82% من إجمالي الصادرات، و تدهورت نسبتها سنة 1985 إلى 1.17%، فحين كان نصيب مجموعة الدول الاشتراكية من صادرات سنة 1980 3.94%، لتتراجع إلى 2.57% سنة 1984 وإرتفعت سنة 1985 إلى 6.34%. أما فيما يتعلق بصادرات الجزائر إلى الدول الإفريقية و العربية فكانت جد محدودة.

يوضح الجدول 3-29 تطورات التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال الفترة 1986-1989 كما يلي :

الجدول 3-29 : تطورات الصادرات حسب المناطق الإقتصادية خلال الفترة 1986-1989

الوحدة: مليون دج

1989	1988	1987	1986	
41.300 (%57.4)	27.616 (%60.8)	27.026 (%64.7)	23.171 (%63.3)	. المجموعة الاقتصادية الأوروبية
2.863	1.988	1.718	1.104	منها: ألمانيا
12.714 (%17.6)	8.920 (%19.6)	9.231 (%22.1)	7.529 (%21.5)	فرنسا
14.021	7.760	6.404	6.960	إيطاليا
-	-	662	395	بريطانيا
7.705	4.678	3.865	3.135	. دول أوروبية أخرى
3.756	2.825	1.820	1.998	منها: إسبانيا
1.368 (%1.90)	1.090 (%2.40)	512 (%1.2)	1.053 (%3.01)	. مجموعة الدول الاشتراكية
948 (%1.3)	16	137	67 (%0.19)	منها الاتحاد السوفياتي
1.333 (%1.8)	1.136 (%2.5)	699 (%1.6)	274 (%0.78)	. مجموعة الدول العربية
-	-	-	-	منها: المغرب
-	-	-	-	. تونس
-	-	-	-	. مصر
17.26 (%24.0)	8.539 (%18.8)	8.104 (%19.4)	6.083 (%17.4)	. مجموعة دول أمريكا الشمالية
-	8.496	8.022	6.070	منها: الو. م. أ
1.460	681 (%1.5)	784 (%1.88)	621 1.78	. مجموعة دول أمريكا الجنوبية
33	46 (%0.1)	36 (%0.09)	48 (%0.1)	. مجموعة الدول الإفريقية
1.442 (%2)	1.635 (%3.6)	710 (%1.70)	550 (%1.5)	. مجموعة الدول الآسيوية
-	1.146 (%2.52)	611 (%1.46)	441 (%1.26)	منها: اليابان
43	34	-	-	. باقي دول العالم
71.937	45.421	41.736	34.935	المجموع

المصدر : بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

إحتلت المجموعة الاقتصادية الأوروبية المرتبة الأولى من صادرات الجزائر بحيث إستحوذت على نسبة 63.3% سنة 1986، و تراجع هذه النسبة إلى 57.4% سنة 1989 و يعود هذا التراجع إلى زيادة حصص المناطق الجغرافية الأخرى من الحصة الإجمالية لصادرات الجزائر. و حلت فرنسا المرتبة الأولى بنسبة 21.5% و 17.6% من إجمالي الصادرات سنة 1986 و 1989 على التوالي.

أما مجموعة دول أمريكا الشمالية تحتل مركزا مهما من صادرات الجزائر تستحوذ عليه ال "و.م.أ"، حيث كانت 8% في المتوسط خلال الفترة من 1986 إلى غاية 1989. و وصلت صادرات الجزائر إلى المجموعة الآسيوية بسيطرة اليابان على المجموعة بمتوسط 2% خلال الفترة 1986 إلى غاية 1989. فحين نصيب مجموعة الدول الإشتراكية التي يتأسسها الإتحاد السوفياتي من صادرات الجزائر 3.01% منها 0.19% نصيب الإتحاد السوفياتي في سنة 1986، و إنخفضت هذه النسبة ووصلت إلى 1.90% فحين إرتفعت حصت الإتحاد السوفياتي إلى 1.3% من إجمالي الصادرات سنة 1989. أما حجم صادرات الجزائر إلى الدول العربية و الدول الإفريقية فكانت ضئيلة.

2- تطورات التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر في الفترة 1980-1989: إن تطورات التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر خلال الفترة من 1980 إلى غاية 1985 مبين في الجدول 3-30 كما يلي :

الجدول 3-30: تطورات الواردات حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة من 1980-1985

الوحدة : مليون دج

1985	1984	1983	1982	1981	1980	
29.446	28.167	26.683	25.774	27.501	25.101	المجموعة الاقتصادية الأوروبية
%59.50	%54.9				%61.91	
5.565	5.478	5.581	6.841	6.631	5.542	منها: ألمانيا
12.851	12.063	11.681	10.360	9.016	9.381	فرنسا
%25.97	%23.53	%23.46	%20.98	%18.48	%23.15	
5.414	4.501	4.079	3.335	6.417	4.801	إيطاليا
1.494	1.770	-	-	-	-	بريطانيا
5.346	6.696	7.461	6.907	6.024	4.602	. دول أوروبية أخرى
679	2.252	3.461	3.746	3.106	2.101	منها: إسبانيا
2.248	2.663	3.138	3.176	2.334	1.654	الإتحاد السوفياتي
672	581	496	421	632	483	. مجموعة الدول العربية
-	-	-	-	-	-	منها: المغرب
342	180	-	-	-	-	. تونس
39	-	-	-	-	-	. مصر
5.255	4.879	4.835	5.719	5.613	4.088	. مجموعة دول أمريكا الشمالية
3.231	2.894	2.994	3.746	3.936	2.879	منها: الو. م. أ
2.054	2.364	2.060	2.143	2.443	1.452	. مجموعة دول أمريكا الجنوبية
207	403	552	577	796	868	. مجموعة الدول الإفريقية
3.663	5.272	4.441	4.640	3.386	2.211	. مجموعة الدول الآسيوية
2.867	4.177	2.989	3.607	2.527	1.744	منها. اليابان
194	570	848	650	418	183	. الصين
601	232	116	27	51	60	. باقي دول العالم
49.491	51.257	49.782	49.384	48.780	40.519	المجموع

المصدر : بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

تشكل واردات الجزائر بصورة أساسية من المجموعة الاقتصادية الأوروبية بنسبة 62% سنة 1980 مهنا 23% من فرنسا، و في سنة 1985 بلغت 59.50% منها 25.97% من فرنسا، فحين وصلت الواردات الجزائر من دول أمريكا الشمالية 10% سنة 1980، و 10.60% سنة 1985، حيث بلغت نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من إجمالي الواردات 7% و 6.5% على التوالي. و وصلت واردات الجزائر من مجموعة الدول الآسيوية إلى 5.4% منها 4.3% لدولة اليابان سنة 1980، و عرفت الواردات بعدها تطورا لتصل إلى 10.2% منها 8.15% لليابان، و عرفت الواردات تراجعاً في السنة الموالية 7.40% منها 5.79% لليابان. أما واردات الجزائر من اتحاد السوفييات فكانت حوالي 4.08% سنة 1980 و عرفت تراجع سنة 1985 حيث وصلت نسبتها 4.5% بعدما كانت 6.30% سنة 1983. أما فيما يتعلق بواردات الجزائر من الدول الإفريقية و العربية فكانت جد محدودة

يوضح الجدول الموالي تطورات التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر خلال الفترة 1986-1989 كما يلي :

الجدول 3-31: تطورات الواردات حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة 1986-1989

الوحدة: مليون دج

1989	1988	1987	1986	
34.545	22.583	18.689	24.803	. المجموعة الاقتصادية الأوروبية
%49.3	%52.00	%54.7	%57.1	
6754	5.752	3.586	4.797	منها: ألمانيا
12.159	8.196	7.820	10.404	فرنسا
9.292	4.322	3.817	5.607	إيطاليا
-	-	716	1.102	بريطانيا
9.600	7.141	4.836	6.405	. دول أوروبية أخرى
2.808	2.000	1.558	1.990	منها: إسبانيا
5.115	2.381	1.794	1.838	. مجموعة الدول الاشتراكية
1.249	323	141	105	منها الاتحاد السوفيياتي
1.682	732	858	765	. مجموعة الدول العربية
-	-	-	-	منها: المغرب
-	-	449	482	. تونس
-	-	80	38	. مصر
10.861	5.728	3.045	4.302	. مجموعة دول أمريكا الشمالية
8.385	4.684	2.399	3.345	منها: الو. م. أ
2.663	1.593	1.739	1.774	. مجموعة دول أمريكا الجنوبية
561	382	384	336	. مجموعة الدول الإفريقية
4.695	2.489	2.476	2.662	. مجموعة الدول الآسيوية
2.646	1.883	1.330	1.976	منها: اليابان
224	143	102	138	. الصين
350	398	332	509	. باقي دول العالم
70.072	43.427	34.153	43.394	المجموع

المصدر : بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

تعتبر المجموعة الإقتصادية الأوروبية المورد الأساسي (لسلع التجهيز و المواد الغذائية) للجزائر حيث وصلت نسبتها 57% سنة 1986، و عرفت أدنى نسبة لها سنة 1989 قدرت ب 34.5% من إجمالي الواردات، أما حصة دول أمريكا الشمالية من واردات الجزائر 9.9% سنة 1986 نصيب و م أ منها 7.7% لنفس السنة، و عرفت هذه النسبة إرتفعا سنة 1989 بنسبة 15.5% منها 11.9% حصة "و.م.أ"، أما الدول الآسيوية ترأست اليابان التي كانت تتراوح قيمتها بين 4.5% و 3.7% من إجمالي الواردات خلال الفترة من 1986 إلى غاية 1989. فحين وصلت نسبة الواردات من مجموعة الدول الإشتراكية سنة 1986 ب 4.2% نصيب الإتحاد السوفياتي منها 0.41%، و إرتفعت هذه النسبة إلى 7.3% سنة 1989 منها 1.7% حصة الإتحاد السوفياتي. أما واردات الجزائر من الدول العربية و الإفريقية خلال الفترة 1986 إلى غاية 1989 فكانت ضئيلة. لقد تأثر الإقتصاد الجزائري خلال النصف الثاني من الثمانينات القرن الماضي بعوامل سلبية خارجية نتيجة إنخفاض أسعار النفط مما إنعكس سلبا على إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، بالإضافة إلى إنخفاض القدرة الشرائية لهذه الإحتياطات بسبب تدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف الأجنبي، مما يعني إنخفاض شديد للقدرة الشرائية للصادرات الجزائرية و صعوبة الإستمرار في تمويل الواردات.

المبحث الثالث: نتائج السياسة التجارية الجزائرية على تجارتها الخارجية بعد 1990

تسارعت و إتحدت العوامل الداخلية و الخارجية التي أصابت الإقتصاد الجزائري بتشوهات هيكلية إنعكست سلبا على الموارد المالية من العملة الصعبة بالإضافة إلى تطورات الإقتصادية العالمية، حيث تلعب فيها المؤسسات المالية و النقدية الدولية دورا حاسما من خلال برامج الإصلاحات الإقتصادية التي تقترحها الخاصة بالتشبيث الإقتصادي أو التكيف الهيكلي أو الإثنتين معا، و يعتبر تحرير التجارة الخارجية من محاورها الأساسية، الأمر الذي دعى الجزائر القيام به، و قد تم ذلك على مرحلتين مرحلة التحرير التدريجي، و مرحلة التحرير الكلي.

المطلب الأول: تطورات أهم مؤشرات التجارة الخارجية في الفترة 1990-2015

إن تحليل تطور التجارة الخارجية يكون من خلال الوقوف عند عدد من المؤشرات الإقتصادية الهامة في مجال التجارة الخارجية، و ذلك من خلال قياس نسبة الصادرات و الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي و درجة الإنفتاح التجاري، كما يعتبر الميزان التجاري مؤشرا هاما في تحليل تطور التجارة الخارجية بإعتباره الحساب السلعي الذي يبين حركة التدفقات السلعية المصدرة و المستوردة خلال فترة زمنية معينة.

الفرع الأول: تطورات التجارة الخارجية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي 1990-2015

يبين الجدول الموالي تطورات التجارة الخارجية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2015.

الجدول 3-32: تطور مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية 1990-2015

الوحدة : %

السنة مؤشر	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
التصدير	25.86	31.03	27.10	23.83	25.43	28.58	32.82	35.29	24.09	29.75	44.80	35.02
الإستيراد	18.40	18.50	20.52	20.40	26.67	29.43	22.08	22.35	22.59	21.61	18.66	18.09
السنة مؤشر	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
التصدير	33.19	36.21	38.01	45.24	46.80	45.05	46.13	33.58	36.13	36.83	35.08	31.33
الإستيراد	21.16	19.94	21.37	19.75	18.33	20.49	23.28	28.63	25.11	23.59	24.10	26.23
السنة مؤشر	2014	2015										
التصدير	28.52	20.99										
الإستيراد	27.37	31.30										

المصدر: تم حساب المؤشرات بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات رقم 2015/194-

ص 172، 175.

-مؤشر القدرة على التصدير: و هي عبارة عن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي و توضح هذه النسبة حجم النشاط الاقتصادي في الأسواق الأجنبية و مدى قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة الأجنبية، خاصة عندما يكون تركيز الصادرات مشتمت على عدد من المنتجات، فبرجوع إلى أرقام الجدول رقم 3-32 نلاحظ أن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في تباين بين الإرتفاع و الإنخفاض، و هذا التباين راجع إلى أثر صادرات المحروقات و تأثرها بالأسعار الدولية للنفط، فخلال الفترة 1990-1993 لم تتجاوز 32%، أما بالنسبة للفترة 1994-2004 لم تتجاوز النسبة 39%، و مع زيادة و تيرة نمو عوائد صادرات النفط خلال فترة 2004-2006 وصلت هذه النسبة إلى أعلى نسبة لها سنة 2006 مقدرة بـ 46.80%، و عرف مؤشر الصادرات إستقرار في حدود 33% خلال الفترة 2007-2013، و عرف إنخفاضا بدءا من سنة 2014 بسبب إنخفاض أسعار النفط ليسجل أدنى قيمة له 20.99% سنة 2015.

-مؤشر الواردات: يمثل هذا المؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي، و يستدل به لمعرفة مدى إعتماد الطلب المحلي على السلع الأجنبية إنتاجية كانت أو إستهلاكية، بمعنى مدى مساهمة الواردات في تلبية الطلب المحلي، فإنخفاض الواردات بسبب أزمة 1986 لم يدم طويلا فسرعان ما بدأت و تائر نمو حجم الواردات بزيادة نتيجة

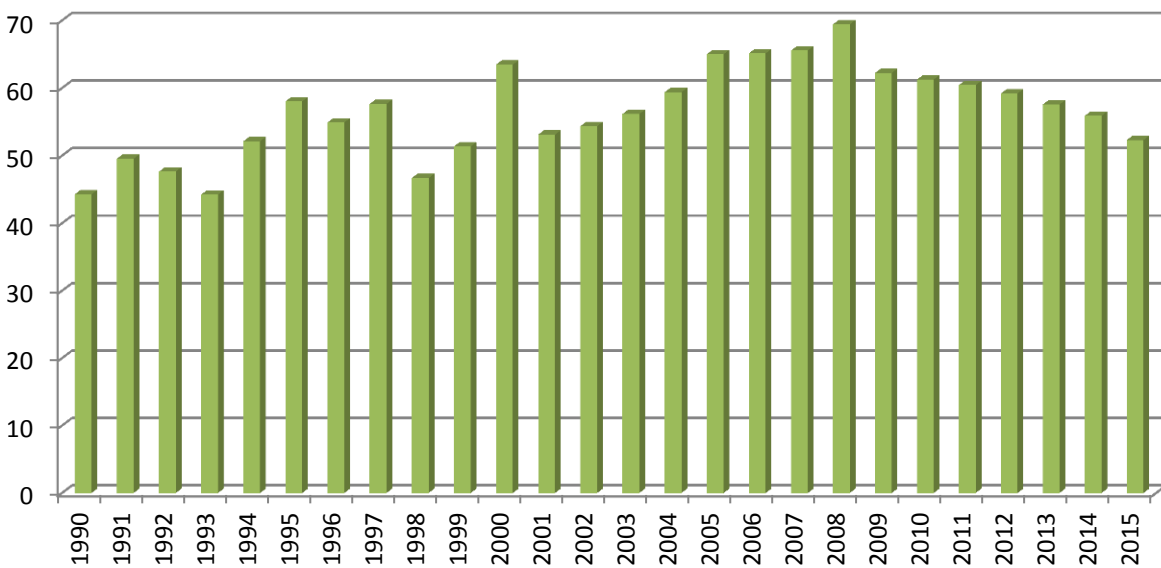
تحسن أسعار النفط مع بداية تسعينات القرن الماضي، و بالرجوع إلى الجدول رقم 3-32 ففي المتوسط بقي هذا المؤشر خلال الفترة 1990-1993 محصورا بين 18% و 21% ليشهد إنخفاضا سنة 1996 عند مستوى 22%، و إستمر هذا التذبذب حتى سنة 1999 بـ 21.61%، لكن بحلول سنة 2000 شهد هذا المؤشر أدنى إنخفاض له بحيث بلغ 18.09% سنة 2001، ثم عاود الإرتفاع سنة 2002 إلى 21.16% و بقي عند هذا المستوى سنة 2004 مع تسجيل تراجع سنة 2003 إلى 19.9%، ثم عاود الإرتفاع سنة 2007 إلى 20.5%، و خلال الفترة 2008-2015 عرف هذا المؤشر تذبذبات حيث لم تتجاوز نسبته 32%.

إن التذبذب في نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى أن مستوى الأداء الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية تعتمد على التمويل بالواردات من السلع الرأسمالية و مستلزمات الإنتاج، كما يعتمد هذا المؤشر على القدرة التصديرية لقطاع النفط، بمعنى القدرة على تعظيم الإيرادات من العملة الصعبة، و التي تتحدد بالأسعار الدولية للنفط و بحجم الصادرات، و هي متغيرات يصعب على الجزائر التحكم فيها.

-مؤشر الإنفتاح التجاري : هو مؤشر يدل على نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، و يكون الإقتصاد منفتحا على العالم الخارجي كلما كانت الصادرات و الواردات تمثل نسبة متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي، و يكون منغلقا كلما كانت هذه النسبة منخفضة، فكلما كان هذا المؤشر مستقرا كلما دل على ضعف تأثر الإقتصاد بالمتغيرات الخارجية، و كلما كان متذبذبا بين الإرتفاع و الإنخفاض كلما دل على حساسية الإقتصاد للمتغيرات الخارجية، بمعنى مدى تأثير المتغيرات الخارجية على الإقتصاد المحلي.

الشكل 3-1 : تطور مؤشر الإنفتاح التجاري للفترة 1990-2015

الوحدة : %



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات و برنامج "إكسل".

من خلال الشكل 3-1 نلاحظ أن درجة إنفتاح الإقتصاد الوطني على الخارج في تذبذب مستمر خلال فترة الدراسة، فقد وصلت إلى 52.11% سنة 1994، و 63.47% سنة 2000، و في سنة 2001 وصلت 53%، و 59.38% سنة 2004، و 65.5% سنة 2005، و 69.42% سنة 2008 و هي معدلات مرتفعة تدل على قوة إرتباط الإقتصاد الجزائري بالإقتصاد العالمي الخارجيو بالذات بالتغيرات أسعار النفط العالمية و التي تتميز بعدم الإستقرار، كما عرف هذا المؤشر إنخفاضا مستمرا بداية من الفترة 2009 إلى 2015 من 62.22% ليصل إلى 52.29%، و هذا التراجع يعود إلى إنخفاض أسعار النفط بداية من 2009 بسبب إنتشار الأزمة المالية العالمية، و إنخفاض أسعار النفط سنة 2014، و زيادة واردات الجزائرية من جهة أخرى، و هذا نتيجة تأثرها بأسعار العملات الأجنبية التي تسعر بها كل من الصادرات و الواردات، و إنعكاس ذلك على تدهور شروط التجارة الخارجية، و بالأخص عندما تسعر الصادرات بعملة ضعيفة نسبيا و الواردات تسعر بعملة قوية.

الفرع الثاني: تطورات الميزان التجاري و معدل التغطية خلال الفترة 1990-2015

عرف الميزان التجاري الجزائري تطورات خلال فترة محل الدراسة تباين بين الفائض و العجز تبعا لنشاط الصادرات و الواردات، و الجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 3-33: حصيلة تطورات نتائج الميزان التجاري و معدل تغطية الواردات 1990-2015

الوحدة : مليون دج

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
242485	14742-	15804-	34517	60463	94348	35261	الميزان التجاري
148.65	97.12	95.35	116.83	132.06	167.75	140.52	معدل تغطية الواردات
2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
854612.1	544152.1	715473.4	966789.9	229843.5	36517	290187.6	الميزان التجاري
181.59	156.85	193.54	240.02	137.63	106.61	157.85	معدل تغطية الواردات
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
1321779.8	492830.7	2522986.3	2297334	2420460.1	1927903.5	1023048	الميزان التجاري
143.88	117.26	198.09	219.85	255.30	229.07	177.83	معدل تغطية الواردات
	2015	2014	2013	2012	2011		
	-1711235.7	197889.9	848551.4	1780297.5	1931629.7		الميزان التجاري
	67.05	104.19	119.42	145.56	156.11		معدل تغطية الواردات

المصدر : مديرية العامة للحمارك-المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات.

إن أهم ما ميز السنوات الأولى 1990-1993 هو التحرير التدريجي للتجارة الخارجية و تراجع ملحوظ لإدارة الدولة، و زيادة مساهمة القطاع الخاص لوظيفة التصدير و الإستيراد، بالإضافة إلى النمو الواضح في الصادرات إنعكس في تحقيق فائض في الميزان التجاري، حيث مثلت صادرات المحروقات خلال الفترة 1990

إلى غاية 1993 نسبة تتراوح بين 95% و 97%، و بمعدل تغطية الواردات تراوحت بين 140.52% و 116.83%، و في سنتي 1994 و 1995 إنقلب الفائض إلى عجز بمجموع 30546 مليون دج، و هذا راجع إلى المبالغ التي تم تخصيصها لدفع قيمة الدين الخارجي، بالإضافة إلى إنخفاض أسعار النفط الدولية و دخول الجزائر في مفاوضات لإعادة الجدولة، و وصل معدل تغطية الواردات في سنة 1994 و 1995 إلى 95.35% و 97.12% على التوالي، و حقق الميزان التجاري في سنتي 1996 و 1997 فائضا إجماليا وصل إلى 532672.6 مليون دج، و ذلك لإنخفاض الواردات و زيادة نسبية في الصادرات، بالإضافة إلى إرتفاع في أسعار النفط التي قدرت بـ 21.6 دولار و 19.49 دولار لكل من سنة 1996 و 1997 على التوالي، و معدل تغطية للواردات وصل 148.65% و 157.85% على التوالي. أما خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2014 فقد تميزت كل سنة من هذه السنوات بفائض في الميزان التجاري، ففي سنة 1998 إنخفض الفائض التجاري بمبلغ 36517 مليون دج مقارنة مع سنة 1997 حيث وصل الفائض 290187.6 مليون دج بسبب إنخفاض سعر النفط (17 دولار للبرميل)، و نمو الواردات بنسبة 10%. و الفائض المسجل خلال الفترة 1998 إلى غاية 2001 يعود إلى الإنخفاض النسبي لوتيرة الواردات و إنخفاض معدلات الإنتاج الصناعي،¹ بالإضافة إلى حل المؤسسات العمومية و تأثر بعض الوحدات الإنتاجية في القطاع الخاص بالمنافسة الشديدة للواردات، كما لعبت بعض الإجراءات المصرفية الجديدة المطبقة على الإستيراد دورا في هذا الإتجاه، و هي أسباب يراها المختصون لا زالت تثبط العملية الإنتاجية في الاقتصاد الجزائري.² فبعد إنخفاض حجم رصيد الميزان التجاري الجزائري في سنة 2002 إلى 544152 مليون دج، إستمرت وتيرة الزيادة الإيجابية، بحيث وصلت في كل من سنة 2003، 2004، 2005، 2006 854612.1 مليون دج و 1023048 مليون دج، و 1927903.5 مليون دج و 2420460.1 مليون دج على التوالي، أما فيما يخص معدل التغطية فكان أدنى مستوى له سنة 1998 بـ 106.61% و أعلى مستوى له 255.30% سنة 2006، و خلال الفترة 2005-2014 عرفت الجزائر عدت تغيرات و تحولات إقتصادية، من بينها سير تنفيذ عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، الأزمة المالية العالمية التي بدأت سنة 2007 و برزت في 2008، و ظهرت آثارها على الإقتصاد الجزائري في سنة 2009، تمكنت الجزائر من تحقيق فائض في الميزان التجاري خلال الفترة 2005-2014، حيث إرتكز هذا الأداء على التحسن المتواصل لسعر برميل النفط، مما أدى إلى إرتفاع مستوى إحتياجات الصرف الرسمية للجزائر، لكن العجز واضح في سنة 2015، حيث حققت الواردات أقصى قيمة لها بمبلغ 5193982.9 مليون دج، في حين سجلت الصادرات أدنى قيمة لها خلال نفس السنة قدرت بـ

¹-ONS-"*rapport sur la situation économique et sociale en 2002*"-juillet 2004-p10.

²-CNES-"*rapport Sur la Conjoncture Du Seconde Semestre*"-1997-p53.

3482747.2 مليون دج، و إنعكست تلك النتائج على الميزان التجاري الذي حقق عجز قدر ب 1711235.7 مليون دج، بمعدل تغطية 67.05% بسبب إنخفاض أسعار.

المطلب الثاني : تطورات التركيبة السلعية للتجارة الخارجية الجزائرية للفترة 1990-2015

إن تحليل التركيبة السلعية للمبادلات الخارجية للجزائر من شأنها العمل على تحديد طبيعة المنتجات في شكل مجموعة سلعية حيث يكون للجزائر ميزة تفوق في الصادرات، و تلك التي يكون لها ندرة نسبية فيها فتعمل على إستيرادها، و من ثم معرفة إتجاهات تطورها حيث يمكننا الوقوف عند طبيعة النشاط الإقتصادي المسيطر فيها.

الفرع الأول : تطورات التركيبة السلعية للصادرات في الفترة 1990-2015

إن تطورات التركيبة السلعية للصادرات في الفترة 1990-2015 موضح في الجدول التالي :

جدول رقم 3-34: تطورات البنية السلعية للصادرات الجزائرية في الفترة 1990-2015

الوحدة : مليون دج

	المواد الغذائية		السلع الإستهلاكية غ.غذائية		الطاقة و التشحيم		المواد الخام	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1990	446,5	0,36	589,38	0,48	93148,83	76,17	169,67	0,13
1991	997,15	0,42	761,46	0,32	212592,38	91,01	779,59	0,33
1992	1771,97	0,71	986,92	0,39	233002,84	93,57	717,76	0,28
1993	2809,62	1,17	1419	0,59	272788,56	113,87	737,88	0,30
1994	1198,56	0,36	799,04	0,24	292484,96	90,17	835,36	0,25
1995	5244,8	1,05	2908,48	0,58	463974,08	93,08	1954,88	0,39
1996	7445,19	1,00	8540,07	1,15	683972,785	92,32	2408,74	0,32
1997	2135,51	0,26	1327,48	0,16	772132,675	97,52	2308,66	0,29
1998	1586,77	0,26	940,31	0,15	579174,408	98,35	2644,63	0,44
1999	1599,36	0,19	1332,8	0,15	805280,177	95,80	2732,24	0,32
2000	2409,12	0,14	978,7	0,05	1612529,42	97,30	3312,54	0,19
2001	2163,41	0,14	927,17	0,06	1428160,71	96,47	2858,79	0,19
2002	2788,97	0,18	2151,49	0,14	144150,165	9,60	4063,93	0,27
2003	3713,67	0,19	2707,89	0,14	1852119,73	97,37	3868,41	0,20
2004	4251,85	0,18	1008,91	0,04	2255788,02	96,50	6485,87	0,27
2005	4915,58	0,14	1027,13	0,03	3308406,99	96,693	9904,53	0,28
2006	4794,62	0,12	2034,08	0,05	3759861,2	94,49	13076,26	0,32
2007	6104,06	0,14	2427,75	0,05	4080777,02	96,83	11722,58	0,27
2008	7685,13	0,15	2066,59	0,04	4996050,74	98,05	21570,05	0,42
2009	8209,07	0,24	3559,68	0,10	3205753,58	95,76	12349,93	0,36
2010	23336,44	0,53	2155,27	0,04	4118883,18	95,04	6986,07	0,16
2011	21346,13	0,39	2622,73	0,04	5217417,73	97,08	11729,44	0,21
2012	19465,52	0,34	2791,86	0,04	5447943,42	95,79	13028,71	0,22
2013	31911,12	0,61	1349,47	0,02	4997821,46	95,79	8652,518	0,16
2014	26020,88	0,52	805,6	0,01	4709592,28	95,77	8861,6	0,18
2015	23608,1	0,67	1105,06	0,03	3284941,54	94,32	10648,76	0,30

	المواد نصف مصنعة		المعدات و التجهيزات الفلاحية		المعدات و التجهيزات الصناعية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1990	1616,33	1,32	35,72	0,02	669,75	0,54
1991	3063,97	1,31	90,65	0,03	1105,93	0,47
1992	5069,18	2,03	44,86	0,01	1480,38	0,59
1993	8145,06	3,40	0	0	482,46	0,20
1994	7191,36	2,21	72,64	0,02	326,88	0,10
1995	13064,32	2,62	238,4	0,04	858,24	0,17
1996	27153,07	3,66	164,23	0,02	2518,22	0,33
1997	22336,32	2,82	57,71	0,007	1327,48	0,16
1998	14927,47	2,53	411,38	0,06	528,92	0,08
1999	18725,89	2,22	1666,00	0,19	3132,08	0,37
2000	35007,52	2,11	828,13	0,04	3538,39	0,21
2001	38941,40	2,63	1699,82	0,11	3476,91	0,23
2002	43906,43	2,92	1593,7	0,10	3984,25	0,26
2003	39380,46	2,07	77,36	0,004	2321,04	0,12
2004	41149,28	1,76	0	0	3387,06	0,14
2005	48128,68	1,40	0	0	2641,20	0,07
2006	54339,13	1,36	72,64	0,001	3123,77	0,07
2007	68878,84	1,63	69,36	0,001	3190,76	0,07
2008	89380,10	1,75	64,58	0,001	4326,92	0,08
2009	50271,51	1,50	0	0	3051,16	0,09
2010	78481,81	1,81	74,31	0,001	2229,59	0,05
2011	108989,13	2,02	0	0	2549,87	0,04
2012	118421,75	2,08	77,55	0,001	2481,66	0,04
2013	115737,35	2,21	0	0	2222,66	0,04
2014	189316	3,84	161,12	0,003	1288,96	0,02
2015	170078,78	4,88	100,46	0,002	1908,74	0,05

المصدر: المديرية العامة للجمارك-المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات.

نظرا لطول فترة تطورات الهيكل الذي تقوم عليه التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية من 1999 إلى غاية

2015 قمنا بتقسيمها كما يلي :

-الفترة 1990-1994: طغت عليها صادرات المحروقات بمتوسط 96% من إجمالي الصادرات، أما المواد الأولية الأخرى و المنتجات النصف مصنعة فشكلت في المتوسط 3%، مما يعني أن صادرات خارج المحروقات لم تشكل سوى 4% خلال هذه الفترة، و تجدر الإشارة إلى أن صادرات المحروقات شهدت نموا كبيرا في سنة

1990 و 1991 بحوالي 12.4%، و إنخفاضاً بحوالي 07% بين 1992-1993، وفي نهایه الفترة إنتقلت صادرات المحروقات من 113.87 مليون دج إلى 90.179 مليون دج أي بمعدل نمو سلبي قدر (-16%)؛

الفترة 1995-1999: إستمرت نفس الخصوصية و هي سيطرة صادرات المحروقات حيث شكلت 95.5% سنة 1995 بزيادة 21%، بينما شكلت 93% بزيادة قدرها 28.34%، أما الفترة بين 1997 و 1999 فمثلت صادرات المحروقات في المتوسط 96.5% من إجمالي الصادرات، بحيث إنخفضت قيمتها بين 1997 و 1998 بحوالي 26.33% بينما عاودت الإرتفاع بين سنة 1998 و 1999 من 579174.408 مليون دج إلى 805280.17 مليون دج.

من جهة أخرى مثلت الصادرات خارج المحروقات 3.6% في المتوسط خلال الفترة 1998-1999، بمبلغ 21039.51 مليون دج و 29188.40 مليون دج على التوالي، مثلت فيها سلع الإستهلاكية نسبة تراوحت ما بين 1.16% سنة 1996 و 0.16% سنة 1999، بحيث كانت قيمة صادرات هذا البند 2908.84 مليون دج سنة 1995، و إنخفضت إلى 1332 مليون دج سنة 1999 مع تسجيل أعلى قيمة له عام 1996 بمبلغ 8540.0796 مليون دج، أما صادرات السلع الغذائية فمثلت 1.05% من إجمالي صادرات سنة 1995 (5244.8 مليون دج)، و أدنى نسبة 0.19% سنة 1999 بمبلغ 1599.3648 مليون دج، أما سلع التجهيز الصناعية و الفلاحية شكلت نسب ضعيفة جدا لم تصل 1% من إجمالي الصادرات هذه المرحلة، فلقد وصل حجم الصادرات 1096.64 مليون دج عام 1995 و 1385.1984 مليون دج سنة 1997، 4798.0944 مليون دج سنة 1999. و المواد الخام أيضا لم تصل 1% من إجمالي الصادرات هذه الفترة.

وفيما إنخفاض حجم صادرات المحروقات بين 1997 و 1998 راجع بالأساس إلى إنخفاض أسعار النفط من 19 دولار إلى 12 دولار على التوالي، ليعاود الإرتفاع إلى 18 مليون دولار سنة 1999؛¹

الفترة 2000-2015: عرفت قيمة صادرات المحروقات خلال هذه الفترة إنتعاشاً مستمراً حيث قدرت أعلى قيمة لها بـ 4996050.74 مليون دج سنة 2008 أي نسبة 98.057% من إجمالي الصادرات، إلا أنه تخللها بعض الإنخفاضات الطفيفة في الفترة 2009-2015 لا تقل عن 95% من إجمالي الصادرات، وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية و ما سببته من كساد إقتصادي عالمي مما سبب إنخفاض سعر البترول.

أما المجموعة السلعية للصادرات خارج المحروقات فكانت نسبت مساهمتها من إجمالي الصادرات ضعيفة حيث أنها لا تتعدى نسبتها 3% في كل سنة من سنوات هذه الفترة عدا سنة 2014 و 2015 أين بلغت 3.38% و 4.89% على التوالي للمواد النصف مصنعة، حيث تنصدر هذه الأخيرة المرتبة الأولى

¹-ONS-"*L'Algérie en quelques chiffres*"-2003.

ضمن إجمالي الصادرات خارج المحروقات بنسبة 70% أما فيما يخص مساهمتها ضمن الصادرات الإجمالية للجزائر فإنها ضعيفة جدا حيث بلغت أعلى نسبة لها 4.89% سنة 2015. فيما يخص الصادرات من المواد الخام فإنها تحتل المرتبة الثانية بنسبة مساهمة لا تتعدى 0.43% من إجمالي الصادرات و 19.24% من مجموع الصادرات خارج المحروقات. فيما يخص باقي مكونات الصادرات خارج المحروقات فإنها تساهم تقريبا بنفس النسبة و التي لم تصل إلى 0.68% من إجمالي الصادرات الجزائرية، حيث نجد صادرات السلع الغذائية تراوحت مساهمتها بين أدنى نسبة 0.12% في سنة 2006 و 0.567% و التي تمثل أعلى نسبة سجلتها سنة 2015، فيما يخص صادرات سلع التجهيز الصناعي فإن مساهمتها ضعيفة جدا حيث بلغت أعلى مساهمة لها 0.26% سنة 2002، أما فيما يخص باقي المواد الممثلة في كل من المواد الإستهلاكية الغير الغذائية و سلع التجهيز الفلاحي فهي شبه منعدمة و تصل إلى الإنعدام في بعض السنوات.

إن نجاح سياسة تشجيع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، يقتضي الكفاءة الاقتصادية بخلق المزيد من التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلاد على إعتبار أن السوق المحلية الآن أصبح سوقا منفتحا على العالم إضافة إلى إقامة تحالفات فيما بين المؤسسات. إذا ما قارنا المنتجات المصدرة مثلا مع الدول المجاورة كتونس و المغرب، نجد أن الأولى تصدر 1193 منتج و الثانية تصدر 1120 منتج، بينما الجزائر لا تصدر إلا 185 منتج رغم ما تمتلكه من ميزة نسبية في قطاعات هامة، كالزراعة مثلا، لكن رغم ذلك نجد بعض المنتجات كالزيتون التمر و الأسماك الطازجة بدأت تحتل مرتبة لا بأس بها في السوق الأوروبي نظرا لوجودها.¹ إضافة إلى الصناعات الإستخراجية و الصناعات التقليدية، و السياحة، مما يجعل بناء إقتصاد غير نفطي أمرا ممكنا جدا ضمن إستراتيجية وطنية من خلال التأكيد على ضرورة تأهيل المؤسسات المتواجده حاليا و المقدره بـ 2400 مؤسسة، 90% منها لا يتجاوز مع المعايير الدولية.²

ما يمكن قوله أن قطاع الإنتاجي يواجه تحديا قويا في تنوع الصادرات خارج المحروقات، و الذي لم يتمكن من تكوين نسيج صناعي قادر بالأساس تلبية الطلب المحلي بمواصفات تسمح له بالتصدير، و هذا بإعتراف من السلطات العمومية التي ما فتئت أن تسعى إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال إتباعها لمجموعة السياسات التجارية لكن دون جدوى. و بالتالي الإعتماد على عائدات البترول يبقى الإقتصاد الجزائري رهون بالتقلبات أسعار هذا المورد في السوق الدولية.

الفرع الثاني : تطورات التركيبة السلعية للواردات في الفترة 1990-2015

¹-L.Ammar-"à quand une économie diversifiée ?"-L'ACTUEL N°116-les nouvelles revues algériennes-ANEP-régie Presse Alger-juin 2010-page15.

²-SAAD OUALI-"les exportations hors hydrocarbures peinent à décoller"-L'ACTUEL N°86-les nouvelles revues algériennes-ANEP régie Presse Alger-décembre 2007- page 46.

إن الحديث عن الواردات يعني أن حجم الإنتاج المحلي لم يستطع تلبية حاجيات المستهلك، و قد يعود عدم قدرة هذه إلى قلة حجم الإنتاج، لسعره أو لنوعيته، أو لأن الوضع الإقتصادي الحالي المتميز بتسهيل الواردات جعل هذه الأخيرة محل تفضيل على المنتج المحلي حتى و لو كان هذا الأخير في درجة من الجودة.

إن تطورات التركيبة السلعية للواردات في الفترة 1990-2015 موضح في الجدول التالي :

جدول رقم 3-35: تطورات البنية السلعية للواردات الجزائرية في الفترة 1990-2015

	المواد الغذائية		السلع الإستهلاكية غ.الغذائية		الطاقة و التشعيم		المواد الخام	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1990	19047,69	21,88	10198,06	11,71	1285,92	1,47	6027,75	6,92
1991	35135,94	25,23	13053,6	9,374	4641,28	3,33	7433,3	5,33
1992	46923,56	24,88	25861,79	13,71	2691,6	1,42	13727,16	7,28
1993	61783,26	30,13	33914,1	16,54	3547,5	1,73	16886,1	8,23
1994	102277,12	30,06	46126,4	13,56	2033,92	0,59	22482,08	6,60
1995	131263,04	25,57	83487,68	16,26	5626,24	1,09	37619,52	7,33
1996	142389,40	28,57	56824,37	11,40	6021,85	1,20	27262,56	5,47
1997	146831,03	29,27	63141,96	12,58	7618,59	1,51	28800,58	5,74
1998	148863,39	26,95	77517,10	14,03	7404,96	1,34	31735,58	5,74
1999	153738,94	25,17	93029,71	15,23	10262,59	1,68	31254,25	5,11
2000	181813,27	26,33	104872,00	15,18	9711,76	1,40	32221,98	4,66
2001	185048,95	24,19	113270,05	14,80	10739,79	1,40	36932,52	4,82
2002	218336,9	22,81	131878,67	13,77	11554,32	1,20	44782,97	4,67
2003	207192,30	19,78	163401,85	15,60	8819,98	0,84	53306,75	5,08
2004	259218,88	19,72	201566,64	15,33	12467,29	0,94	56499,19	4,29
2005	263167,07	17,61	227950,95	15,26	15553,78	1,04	55098,54	3,6
2006	267336,91	17,15	272494,77	17,48	17435,01	1,11	62330,18	3,99
2007	343631,23	17,92	260185,86	13,57	22474,06	1,17	91907,83	4,79
2008	504571,35	19,61	396850,24	15,42	38361,11	1,49	90025,91	3,50
2009	425927,60	14,91	446413,97	15,63	39883,03	1,39	87176,04	3,05
2010	450601,55	14,96	435514,61	14,46	70975,50	2,35	101075,06	3,35
2011	538680,25	15,64	500796,33	14,54	92888,46	2,69	117003,04	3,39
2012	638717,44	16,34	570394,22	14,59	111286,97	2,84	144479,19	3,69
2013	760469,02	17,40	889859,88	20,36	347847,10	7,96	146140,23	3,34
2014	886562,8	18,78	828720,72	17,55	229676,56	4,86	151775,04	3,21
2015	935885,36	18,01	871590,96	16,78	235176,86	4,52	520985,56	10,03

	المواد النصف مصنعة		م. تجهيزات الفلاحة		م. تجهيزات الصناعية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1990	16082,93	18,48	696,54	0,80	32880,26	37,78
1991	33739,93	24,23	2773,89	1,99	42478,59	30,50
1992	43357,19	22,99	1143,93	0,60	54841,35	29,08
1993	58860,12	28,70	1560,9	0,76	72851,46	35,53
1994	77833,76	22,88	1198,56	0,35	88184,96	25,92
1995	113096,96	22,03	1954,88	0,38	140036,16	27,28
1996	97882,45	19,64	2244,50	0,45	165436,67	33,19
1997	90268,76	17,99	1212,04	0,24	163511,12	32,59
1998	101201,25	18,32	2527,09	0,45	183361,15	33,19
1999	103092,38	16,88	4798,09	0,78	214514,80	35,12
2000	124596,67	18,04	6399,22	0,92	230974,38	33,45
2001	144639,51	18,91	11976,02	1,56	265404,24	34,69
2002	186144,16	19,44	11793,38	1,23	352446,75	36,82
2003	221041,23	21,10	9980,51	0,95	383359,92	36,59
2004	262678,01	19,98	12467,29	0,94	514474,17	39,14
2005	299923,88	20,08	11738,70	0,78	620097,03	41,51
2006	351460,86	22,55	9879,84	0,63	602743,03	38,67
2007	492834,06	25,71	10127,20	0,52	695447,47	36,28
2008	646714,13	25,14	11237,09	0,43	845559,03	32,87
2009	738453,70	25,86	16926,68	0,59	1099798,39	38,52
2010	751076,90	24,93	25268,76	0,83	1173436,9	38,96
2011	858799,41	24,94	20617,59	0,59	1313115,09	38,14
2012	912243	23,34	29237,06	0,74	1500241,51	38,39
2013	897797,97	20,55	40325,49	0,92	1285494,29	29,42
2014	1026334,4	21,74	52927,92	1,12	1398682,72	29,63
2015	436800,08	8,40	64193,94	1,23	1731930,4	33,34

المصدر : مديرية العامة للجمارك-المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات.

نظرا لطول الفترة (1990-2015) التي سيتم خلالها تحليل البنية السلعية للواردات الجزائرية تم تقسيم هذه الفترة كالآتي:

-الفترة 1990-1994: إستمرت مجموعة السلع التجهيزية الصناعية في السيطرة على بنية الواردات حيث وصلت في هذه الفترة نسبة تراوحت بين 38% من إجمالي الواردات سنة 1990 ثم 35.53% سنة 1993 ثم 26% سنة 1994. و نجد أن واردات السلع التجهيزية الفلاحية شكلت نسبة تتراوح 0.8% من إجمالي الواردات سنة 1990، و 02% سنة 1991 و 0.35% سنة 1994 نظرا لندرة و تأثر الموارد المالية و عجز الميزان التجاري لسنة 1994، و تأتي المجموعة الثانية* و المتمثلة في المواد الخام و النصف المصنعة فشكلت خلال فترة 1990-1994 نسبة تتراوح بين 6% و 29% من إجمالي الواردات، بحيث وصلت قيمتها 22109.75 مليون دج سنة 1990 و 100315.48 مليون دج سنة 1994. و تأتي في المرتبة الثالثة المواد الغذائية التي تشكل تهديدا حقيقيا للإقتصاد الوطني، فقد شكلت هذه المجموعة نسبة 22% من إجمالي الواردات سنة 1990، و 24.8% سنة 1992، و 30.7% سنة 1994. أما من حيث القيمة فكانت 19047.69 مليون دج سنة 1990، 102277.12 مليون دج سنة 1994، و بمعدل نمو 4% سنة 1993، 29.3% سنة 1994، و هو ما كان له أثر على العجز الذي شهده الميزان التجاري. أما السلع الإستهلاكية الأخرى غير الغذائية فشكلت في المتوسط 13% من إجمالي الواردات حيث بلغت أدنى قيمة لها 10198.06 مليون دج سنة 1990، و أعلى قيمة لها 46126.40 مليون دج سنة 1994، بمعدل نمو 3.38% سنة 1993، و 6.27% سنة 1994. لقد كان من نتيجة تحرير التجارة الخارجية أن شهدت قيمة الواردات إرتفاعا كبيرا في سنة 1994. لقد سعت الحكومة منذ بداية الصدمة النفطية المعاكسة في 1986 حتى مارس 1994 إلى إحتواء الواردات من خلال تقييد الواردات من السلع و الخدمات و بالتالي العمل على تقييد المدفوعات الدولية، و لقد كان من نتيجة ذلك أن إنخفضت الواردات إلى ما يقل عن 30% في سنة 1988 عما كانت عليه عام 1985، لكن عقب تحرير التدرجي للتجارة الخارجية في 1990 تم التشديد على قيود الصرف الأجنبي مرة أخرى في 1992 لمواجهة خدمة الديون الخارجية، و لقد أحدث ترشيد الواردات آثار سلبية شديدة على قطاع التصنيعو البناء و حرمتها من المعداتو الإمدادات اللازمة؛

-الفترة 1995-1999: خلال هذه الفترة بقيت الواردات من سلع التجهيز سواء صناعية أو فلاحية تطبع الواردات الجزائرية، حيث مثلت حصتها من إجمالي الواردات 27.6% سنة 1995، و 35% سنة 1999، و لقد وصلت قيمتها 141991.04 مليون دج عام 1995 بمعدل نمو 21% و 154723.1766 مليون دج، 185888 مليون دج، و 219321.848 مليون دج للسنوات 1997، 1998، 1999 على التوالي، و قدرت معدلات الزيادة لهذه السنوات 3.4%-، 10.5%، 4.04%. أما المجموعة الثانية و المتمثلة في المواد النصف مصنعة المواد الخام فشكلة أعلى نسبة لها 29.37% من إجمالي الواردات سنة 1995، و

* تم ضم المنتجات النصف المصنعة إلى المواد الأولية.

24 % سنة 1997، و 22% سنة 1999، أما من حيث المبالغ فكانت 150715.96 مليون دج سنة 1995، و 134346.6428 مليون دج سنة 1999، و في عام 1996 وصلت 125145.0118 مليون دج بمعدل نمو سالب 27.6%، ثم شهدت نمو سنة 1998 في حدود 9.6% ثم تراجعت من 265873.67 مليون دج إلى 134346.6428 مليون دج أي بإنخفاض 10% بين سنة 1998 و 1999، و يرجع هذا الإنخفاض و التذبذ في تزويد الاقتصاد الوطني بالمواد النصف المصنعة و المواد الخام إلى ضعف مؤسسات القطاع العام، فلقد حل البعض منها لعدم وضوح الوضعية المالية و القانونية لها، بالإضافة إلى خصوصية البعض الآخر، و إغلاق بعض مصانع القطاع الخاص، و عدم فعالية الإجراءات الخاصة بترقية الإستثمار. أما المجموعة الثالثة فتمثلت في المواد الغذائية و حققت أدنى نسبة 25.17% من إجمالي الواردات لسنة 1999، و أعلى نسبة لها 28.6% سنة 1996، فلقد شهدت قيم هذه المجموعة السلعية بصورة عامة نموا سلبا خلال الفترة 1995-1999 تراوحت بين 5.5%- سنة 1996 و 8.9%- سنة 1999. و تمثلت المجموعة الرابعة في السلع الإستهلاكية غير الغذائية فكانت في حدود 16.2% سنة 1995 و 15.3% سنة 1999، و شهدت هذه الواردات إضطرابات للأسباب السابقة فقد إنخفضت سنة 1996 بحوالي 40% من 83487.68 مليون دج سنة 1995 إلى 56824.3758 مليون دج سنة 1996، ثم إرتفعت بين سنة 1997 و 1998 بحوالي 20% و بلغت 93029 مليون دج عام 1999 بزيادة 5.83%. كما ظلت الطاقة و الوقود و المواد الخام، و سلع التجهيزات الفلاحية تلزم الهامشية.

لقد إنخفضت قيمة الواردات في عام 1996 بالرغم من وجود التحرير التجاري بقيت على نفس المستوى في عام 1997، و يعز إنخفاض الواردات عام 1996 إلى حدوث تشبع مفاجئ في الطلب المكبوت، و إنخفاض في مستوى الواردات الغذائية نتيجة إرتفاع بصورة إستثنائية للإنتاج الزراعي الوطني. و هذا ما أشر إليه تقرير صندوق النقد الدولي إلى الصعوبات التي تعرضت لها المؤسسات العمومية في حصولها على التمويل الأجنبي، و صارت هذه المؤسسات تواجه صعوبات مالية نتيجة تزايد المنافسة بصورة أكبر، هذا فضلا عن إنخفاض الواردات من السلع الإستهلاكية لإنخفاض الدخل الحقيقي للعائلات، و إستمر ضغط خفض الواردات في السنة الموالية أي سنة 1997 بالرغم من حدوث ميل الإقتصاد الوطني للإستيراد بحكم برنامج التصحيح الهيكلي، بمعنى إنخفاض نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تصفية و إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الغير الناجعة و التي كانت تعتمد في نشاطها بصورة كبيرة على الواردات، و حيث أن الصادرات من غير المحروقات بقي ضعيفا فمن المتوقع أن يبقى حجم الواردات ضعيفا و على المدى المتوسط يمكن أن تنمو الواردات مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي بتخفيض رسوم جمركية جديدة وفق إتفاق التجارة الحرة في إطار التفاوض مع الإتحاد الأوروبي، و عضوية الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة.

نلاحظ أن هيكل الواردات خلال الفترة 1990-1999 التي تعتبر مرحلة بداية تحرير التجارة الخارجية، حيث تصدر تجهيزات الصناعة بنسبة تصل إلى أقصاها بـ 38.14%، ثم تأتي في المرتبة الثانية الواردات الغذائية بنسبة أعلاها 30%، و ذلك لضعف القطاع الفلاحي رغم كل الإصلاحات التي طالت هذا القطاع، فالجزائر تستورد و لسنوات 40% من إحتياجاتها الغذائية مما كرس تبعيتها الغذائية¹؛

الفترة 2000-2015: إن الواردات في تزايد بشكل تصاعدي حيث إنتقلت من 690425.7 مليون دج خلال سنة 2000، إلى 5193982.9 مليون دج سنة 2015، دون أن ننسى إتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ في 2005، و الذي حول السوق الجزائرية إلى منفذ للسلع الأوروبية. إن تحليل تطورات التركيبة السلعية للواردات لأهمية لأنها تعكس إلى حد كبير التوجهات الحقيقية لإستراتيجية التنمية المتبعة، فبتفحص بيانات حصيلة التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2015 فإننا نجد نفس الملاحظات بالنسبة للفترة السابقة، حيث بقي ترتيب التركيبة السلعية بقي بنفس ترتيب الفترات السابقة، بالنسبة لواردات سلع التجهيز الصناعي فقد إستحوذت على حصة الأسد خلال جميع سنوات فترة الدراسة و يتجلى ذلك من خلال مساهمتها الكبيرة ضمن إجمالي واردات الجزائر مقارنة بباقي التركيبة السلعية، حيث أنها تفوق نسبة 35.50% في كل سنة من سنوات هذه الفترة عدا سنة 2000 و 2008، حيث بلغت أعلى مساهمة لها سنة 2005 و التي بلغت 41.51%، أما أدنى مساهمة لها فكانت سنة 2008 بـ 25.17% بسبب الأزمة المالية العالمية. على العموم عرفت واردات سلع التجهيز الصناعي نسبة مرتفعة بلغت في المتوسط 36.03%، و هذا ما يمكن تفسيره بجيوية القطاع الصناعي و المنشآت القاعدية و سياسة الإستثمار في مخطط الإنتعاش الإقتصادي و تكملة مسار التنمية الذي رسمته الدولة للنهوض بالإقتصاد الذي خصص له إعتمادات مالية جد هامة.

و إحتلت المواد النصف المصنعة المرتبة الثانية من إجمالي واردات الجزائر خلال جميع سنوات الدراسة عدا السنوات الثلاثة الأولى لهذه الفترة حيث إحتلت المرتبة الثالثة بنسبة 18% من إجمالي الواردات سنة 2000 و 19% سنة 2003، بعد واردات المواد الغذائية و التي شكلت حصص تراوحت بين 26% من إجمالي الواردات سنة 2000، و 23% سنة 2003.

و في المجموعة الثالثة نجد المواد الغذائية من إجمالي واردات الجزائر عدا السنوات الأولى الثلاثة لهذه الفترة أين إحتلت المرتبة الثانية، في حين كان نمو إستيراد الغذاء في حدود 34% سنة 2004 مقارنة بسنة 2003، بينما معدل نموها سنة 2007 كان في حدود 4% مقارنة مع 2005، و عرفت المواد الغذائية نسبة لم تتجاوز 19.62% في المتوسط من إجمالي واردات الجزائر خلال باقي الفترة، حيث سجلت 15% كأدنى

¹-Frederic Teulon & Dominique Bonet Fernandez- "Croissance crises et développement"-presses universitaire de France-France-5ém édition-1998-p11.

نسبة لها خلال هذه الفترة سنة 2008 و 2009 بسبب أزمة المالية و أزمة الديون السيادة، فبالرغم من زيادة الطلب على هذا النوع من الواردات من جهة و إلى ضعف القطاع الإنتاجي من تلبية الطلب الداخلي المتزايد، فقد إستطاعت الجزائر أن تبين مدى مرونتها و قدرتها على تقليص الواردات في حالة هبوط مواردها من الصادرات خلال تأثرها بالعوامل الخارجية.

بقيت السلع الإستهلاكية الغير غذائية في مرتبتها الرابعة، كما ظلت الطاقة و التشحيم و المواد الخام، و سلع التجهيزات الفلاحية تلزم الهامشية تتقاسم فيما بينها المراتب المتبقية، و إن مساهمتها من إجمالي واردات الجزائر لم تتعدى 22% مجتمعة غير أنها إتسمت بالإرتفاع المتزايد من سنة إلى أخرى.

المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية خلال 1990-2015

يفيدنا مؤشر التوزيع الجغرافي للمبادلات مع العالم الخارجي في معرفة مدى تبعية الجزائر لدولة معينة أو لعدد محدود من الدول أو منطقة جغرافية، ومعرفة التغيرات التي حدثت على التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية ومعرفة زبائن و مورديننا التجاريين أساسيين للجزائر خلال الممتدة 1990-2015.

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال 1990-2015

إن تطورات هيكل التوزيع الجغرافي للصادرات خلال فترة الدراسة موضح في الجدول التالي كما يلي:

جدول رقم 3-36: تطورات هيكل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية في الفترة 1990-2015

%	1996	%	1995	%	1994	%	1993	%	1992	%	1991	%	1990	
59,99	444431,1	64,91	323559,3	69,64	225886,3	68,93	165141,2	72,80	181294,7	71,34	166661,6	58,33	71329	المجموعة الاقتصادية الأوروبية منها :
13,12	97229,4	14,13	70451,1	15,24	49450,4	16,72	40058,8	18,29	45564	18,78	43887,5	17,34	21212	فرنسا
19,90	147425,3	22,41	111737,7	20,04	65015,9	21,98	52659,2	21,68	53988,9	23,69	55356,1	20,47	25031	إيطاليا
2,48	18410,2	1,83	9136,6	6,70	21734	4,30	10305,1	4,70	11717	2,33	5450	2,14	2626	ألمانيا
2,32	17229,4	2,18	10871,2	1,72	5584,2	1,90	4563,7	3,38	8438,9	2,62	6121,1			بريطانيا
2,90	21535,1	3,92	19559,2	6,03	19564,7	6,21	14894,4	7,14	17797,4	6,22	14532,3			بلجيكا
												2,33	2859	دول أوروبا الإشتراكية منها :
												1,29	1589	الإتحاد السوفياتي
11,40	84518,7	7,99	39831,2	4,51	14641,7	3,58	8598,9	4,98	12407,7	5,37	12556,1	13,45	16452	دول أوروبا أخرى منها :
5,18	38407,8	3,36	16752,9	0,56	1835	0,07	171,2	0,24	611,2	0,45	1064,2			تركيا
18,97	140563,8	18,97	94586,1	17,90	58089	17,49	41916,8	14,24	35474,9	17,28	40373,3	19,56	23918	أمريكا الشمالية منها :
3,64	26981	2,35	11748,5	1,88	6116,5	1,56	3753,1	0,29	742,1	0,00	2,7	0,32	398	كندا
15,33	113582,7	16,61	82837,6	16,02	51972,4	15,93	38163,7	13,94	34732,8	17,28	40370,5	19,2	23521	الولايات المتحدة الأمريكية
5,53	40993,8	2,83	14136,1	2,65	8607	5,14	12333,8	3,47	8650,5	2,37	5551,1	2,05	2511	أمريكا اللاتينية
1,88	13997,2	2,25	11255	2,75	8939,5	1,65	3954,8	2,09	5226,2	1,60	3740,8			المغرب العربي
0,11	865,6	0,18	902,1	0,07	259	0,15	366	0,01	47,8	0,27	642,6	2,57	3152	الدول العربية
0,10	742,1	0,18	907,2	0,19	633,1	0,11	277,7	0,10	266,9	0,14	341,9	0,04	54	إفريقيا
1,98	14688,8	2,66	13273,9	2,24	7283,1	2,90	6962,5	2,26	5641	1,59	3722	1,60	1958	آسيا منها :
0,13	1000,4	0,49	2452,4	0,68	2219	1,52	3658,4	0,52	1299	0,28	677,2			اليابان
0,53	3936,1	0,71	3549	0,85	2770,4	0,47	1143,5	0,71	1790,7	0,69	1616,5			الصين
0,00	9,9	0	0	0	0	0	0	0	0,1	0	0	0,03	46	باقي دول العالم
	740810,9		498450,8		324338,7		239551,7		249009,8		233589,5		122279	المجموع

%	2003	%	2002	%	2001	%	2000	%	1999	%	1998	%	1997	
58,99	1122134,9	63,90	959393,3	63,75	943862,1	62,55	1036588,4	63,94	537510,3	63,89	376291,5	63,46	502467,4	المجموعة الاقتصادية الأوروبية
12,55	238838	13,58	203876,5	15,10	223678,7	13,25	219581,1	13,72	115318,9	17,00	100108,9	15,75	124746,2	فرنسا
19,16	364588,2	20,07	301336,8	22,47	332631,5	20,04	332271,7	23,48	197437,3	18,69	110119,7	20,62	163336,9	إيطاليا
1,11	21296,7	2,32	34970,8	0,95	14211,2	3,33	55185,3	1,64	13868,5	1,70	10010,9	2,22	17635,6	ألمانيا
1,59	30348,9	2,06	31004,7	1,57	23241,3	2,93	48722,1	1,80	15129,3	2,60	15310,8	1,81	14384,7	بريطانيا
2,87	54600,3	2,46	36935,4	2,85	42189,6	2,98	49550,7	2,61	21937,5	4,30	25321,7	3,62	28722	بلجيكا
														دول أوروبا الإشتراكية منها:
														الإتحاد السوفياتي
5,05	96090	5,75	86399,5	5,74	85119,3	7,48	124125,4	5,82	48918,1	7,19	42399	7,02	55611	دول أوروبا أخرى منها:
4,32	82223	5,11	76834,1	5,09	75497,1	6,04	100261,5	4,82	40596,9	5,89	34684,8	5,83	46211,1	تركيا
25,57	486361,2	19,22	288588,6	17,80	263499,8	19,09	316362,5	17,23	144905	19,09	112475,2	19,37	153409,7	أمريكا الشمالية منها:
5,66	107702,5	5,01	75267,1	3,60	53292,1	3,53	58665,4	3,23	27148,7	3,65	21494	3,38	26795,9	كندا
19,90	378658,6	14,21	213321,5	14,20	210207,7	15,54	257697	14,01	117756,4	15,45	90981,3	15,99	126613,8	الولايات المتحدة الأمريكية
5,29	100695,7	5,33	80060,9	6,34	94001,3	8,15	135063,1	8,92	75058,1	7,40	43576,8	6,25	49536,5	أمريكا اللاتينية
1,05	20148,4	1,31	19770	1,45	21464,9	1,15	19223,7	1,37	11515,1	1,30	7655,4	1,50	11896,4	المغرب العربي
1,44	27541,8	1,38	20775,4	1,69	25165,7	0,26	4308,8	0,54	4538,8	0,20	1177,8	0,12	1002,7	الدول العربية
0,05	997,4	0,28	4251,7	0,06	1036,2	0,18	3148,7	0,27	2269,4			0,12	953	إفريقيا
2,52	48061,7	2,64	39671,5	3,00	44410,1	1,11	18395,1	1,80	15129,3	0,90	5299,9	2,13	16887,8	آسيا منها:
0,37	7081,9	0,20	3025,4	0,41	6069,4	0,10	1822,9	0,50	4286,6	0,56	3346,1	0,55	4433,1	اليابان
0	0	0,25	3839,6	0,05	740,2	0,09	1491,5	0,15	1260,8	0,07	460,8	1,00	7957,8	الصين
0,00	22,4	0,15	2281	0,11	1776,4			0,07	672,4			0,00	3,1	باقي دول العالم
	1902053,5		1501191,9		1480335,8		1657215,6		840516,6		588875,6		791767,5	المجموع

%	2011	%	2010	%	2009	%	2007	%	2006	%	2005	%	2004	
50,76	2728125	49,09	2127478,2	51,29	1717200,1	52,18	2659020,4	52,52	2089979,8	55,63	1903577	54,69	1278583,8	المجموعة الاقتصادية الأوروبية منها :
8,89	478132	6,61	286811,3	9,78	327699,9	8,02	409046,6	8,36	333003,9	9,98	341786,3	12,00	280513,6	فرنسا
14,21	764070	15,38	666775,8	12,62	422805	15,67	798537,2	17,05	678621,5	16,37	560186,7	15,94	372786,4	إيطاليا
0,67	36453,6	0,67	29160,5	0,73	24766,2	0,40	20425,2	0,72	28871,2	2,73	93468,1	0,83	19408,6	ألمانيا
3,88	208934,3	2,26	97984,9	2,52	84693,4	2,78	141755,3	2,97	118305,7	1,50	51417,1	1,77	41506,9	بريطانيا
2,88	155083,3	3,36	145872,6	2,51	84260,7	2,57	131327	3,65	145591,5	3,39	116096,1	2,45	57377,3	بلجيكا
														دول أوروبا الإشتراكية منها :
														الإتحاد السوفياتي
5,86	315105,7	5,81	251817,4	4,97	166660,9	3,96	202063,2	3,80	151382,5	4,32	148147,3	4,77	111691,4	دول أوروبا أخرى منها :
3,43	184775,9	4,73	205361,1	4,43	148345,8	3,71	189375,6	3,41	135833	3,75	128320,8	4,23	98926,2	تركيا
26,67	1433313,8	29,44	1275950	28,31	947921	30,64	1561164,7	33,75	1343188,9	27,95	956528,8	28,24	660105,6	أمريكا الشمالية منها :
6,07	326282	5,20	225657,9	5,39	180517,8	6,78	345607,2	6,55	260760,8	4,91	168290,9	6,11	142993,9	كندا
20,59	1107031,8	24,23	1050292,1	22,92	767403,3	23,85	1215557,5	27,20	1082428,1	23,03	788237,9	22,12	517111,7	الولايات المتحدة الأمريكية
5,83	313609,9	4,62	200624,9	4,10	137354,8	3,79	193163,9	4,47	178134,7	6,96	238388,5	6,40	149791,2	أمريكا اللاتينية
2,15	115950,3	2,24	97319,4	1,89	63542,9	2,04	104322,3	0,94	37505,2	0,90	31071,6	1,37	32097,3	المغرب العربي
1,10	59235,7	1,21	52810,8	1,24	41737	0,99	50868,9	1,08	43034,1	1,34	46170,2	1,60	37415,6	الدول العربية
0,19	10636,8	0,13	5852,6	0,20	6866,5	0,45	23116,3	0,02	1096,4	0,10	3674,5	0,09	2333,9	إفريقيا
7,35	395188,8	7,37	319642,4	7,84	262725,3	5,78	294950,7	3,38	134678,5	2,65	90978,2	2,72	63705,2	آسيا منها :
0,32	17247,3	0,22	9567	0,48	16293,8	1,08	55245,8	0,10	4035,9	0,01	412,4	0,42	9888	اليابان
2,94	158501,6	2,01	87304,9	1,90	63656,8	0,65	33373,5	0,02	1173,6	0,00	17,8	0,08	1965,1	الصين
0,05	2965,3	0,04	2091,8	0,10	3627,5	0,12	6349,2	0,00	0,8	0,08	3012,2	0,07	1723,7	باقي دول العالم
	5374131,3		4333587,4		3347636		5095019,7		3979000,9		3421548,3		2337447,8	المجموع

%	2015	%	2014	%	2013	%	2012	
71,13	2308168,96	64,21	3157764	63,54	3315192,3	55,33	3147123,2	المجموعة الاقتصادية الأوروبية منها :
14,17	459948,798	11,04	543223,6	9,74	508398,9	8,52	484660	فرنسا
16,29	528783,478	13,17	648042,9	13,51	705101,7	16,01	911089,8	إيطاليا
0,22	7172,42106	0,57	28390	0,03	1694,4	0,33	18848,7	ألمانيا
7,52	244109,468	8,78	431813,3	10,75	561127,9	5,10	290285,7	بريطانيا
3,09	100408,784	2,96	145805,1	2,79	145579,5	2,67	152154	بلجيكا
								دول أوروبا الاشتراكية منها :
								الإتحاد السوفياتي
0,11	3717,02	4,43	218115,7	3,67	191653,5	4,62	262947,7	دول أوروبا أخرى منها :
5,59	181499,995	4,20	206547,7	3,60	188282,1	3,65	207704,8	تركيا
9,23	299745,989	10,13	498255,5	13,70	715075,9	22,06	1255163,7	أمريكا الشمالية منها :
1,99	64664,5519	2,45	120966,3	4,50	234871	7,07	402188,8	كندا
6,84	222081,436	7,67	377289,2	9,20	480204,8	14,99	852974,9	الولايات المتحدة الأمريكية
5,21	169074,18	5,08	250297,2	5,01	261378,2	5,91	336555,4	أمريكا اللاتينية
4,79	155713	4,87	239709,4	4,06	211877,1	2,88	164042,6	المغرب العربي
1,77	57463,12	1,01	49749	1,18	61924,2	1,33	75813,3	الدول العربية
0,25	8237,72	0,19	9576	0,18	9394,9	0,08	4861,5	إفريقيا
7,45	242008,14	10,04	494009,8	8,52	444523,4	7,70	438261,9	آسيا منها :
1,84	59830,3966	1,99	98297,5	1,29	67357	1,18	67623	اليابان
1,72	55968,5063	3,03	149223,2	3,60	188117,4	3,54	201356,7	الصين
0,01	560,4	0,00	121,6	0,11	6080,3	0,04	2600,2	باقي دول العالم
	3244688,53		4917598,2		5217099,8		5687369,4	المجموع

المصدر: المديرية العامة للجمارك-المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات.

نظرا لطول الفترة 1990-2015 التي سيتم خلالها تحليل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية تم تقسيمها هذه الفترة كالآتي:

-الفترة 1990-1994: شكلت مجموعة الإتحاد الأوروبيهم زبون تجاري للجزائر، حيث مثلت صادرات الجزائر إليها خلال هذه الفترة 58.33% من إجمالي الصادرات سنة 1990، و 69.64% سنة 1994، مع العلم أن حجم المبادلات بلغت قيمتها 71329 مليون دج سنة 1990، و 225886.3 مليون دج سنة 1994، حيث احتلت إيطاليا المرتبة الأولى بنسبة 22% من إجمالي الصادرات وفرنسا المرتبة الثانية بنسبة 16.7% من إجمالي الصادرات الجزائر. أما صادرات الجزائر إلى دول أمريكا الشمالية لم تتجاوز 20% خلال هذه الفترة، و احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية من بين زبائن الجزائر بنسبة مثلت 16% من إجمالي الصادرات لسنة 1994. أما مجموعة الدول الأخرى فكانت صادرات الجزائر إليها محدودة سواء لمجموعة دول أمريكا الجنوبية أو الدول العربية أو مجموعة دول المغرب العربي.

-الفترة 1995-1999: بقي تقريبا نفس ترتيب زبائن الجزائر الذي ساد في المرحلة الأولى بحيث كانت مجموعة الإتحاد الأوروبي أكبر زبون للجزائر، حيث كانت حصة الإتحاد الأوروبي من إجمالي صادرات الجزائر 64% و 63%، 64% للسنوات 1995، 1997، 1999 بمبالغ 323559.5 مليون دج، 502467.4 مليون دج، 537510.3 مليون دج على التوالي، و احتلت المراتب الأولى كل من إيطاليا 23%، و فرنسا 14% من إجمالي الصادرات الجزائر 1999. أما المجموعة الثانية تمثلها دول أمريكا الشمالية -منظمة التعاون الاقتصادي بدون الإتحاد الأوروبي- فكانت الصادرات الجزائرية لهذه المجموعة تمثل 19% سنة 1995 و 14.7% سنة 1999، مثلت حصة الولايات المتحدة الأمريكية منها 14% من إجمالي الصادرات سنة 1999، و احتلت بها المرتبة الثانية في قائمة زبائن الجزائر، أما مجموعة الدول الأخرى فكانت صادرات الجزائر إليها محدودة.

-الفترة 2000-2015: بقي الإتحاد الأوروبي الزبون الأول للجزائر بحصة تفوق 50% و لا تتجاوز 72% من إجمالي صادرات الجزائر خلال الفترة من 2000-2015. و بعقد إتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ في 2005، واجه المصدر الجزائري صعوبات جديدة للتعريف بمنتجاته في أسواق دول الإتحاد الأوروبي، إلى جانب الصعوبات المتمثلة في المواصفات القياسية و معايير الصحة و السلامة، و مواعيد دخول السلعة و نظام الحصص و الرسوم الجمركية... إلخ، مما أضعف تنافسية المنتجات الجزائرية أمام مثيلاتها الأوروبية، و يدفع الإتحاد إلى تغيير إتجاه وارداته من الجزائر إلى دول أخرى.¹

¹ -زايري بلقاسم- "انعكاسات و تحديات الأورو على الجزائر في ظل الشراكة الأورو متوسطة"-الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة- كلية العلوم الإقتصادية و التسيير-جامعة البليدة-21، 22 ماي 2002.

وتأتي منظمة التعاون الإقتصادي -بدون الإتحاد الأوروبي- في المرتبة الثانية، حيث شكلت الصادرات الجزائرية إليها نسبة 19.09% من إجمالي صادرات سنة 2000، و28.24% سنة 2004 و37.82% سنة 2007، وعرفت إنخفاضاً سنة 2009 بنسبة مساهمة 28.31%، و خلال سنة 2010 عاود إرتفاع صادرات الجزائرية إليها بنسبة مساهمة 29.44%، و عرفت إنخفاضاً مستمر خلال الفترة 2011-2015 خلال السنة الأخيرة لهذه المرحلة شهدت هذه الصادرات أدنى إنخفاضاً لها بنسبة 9.23% من إجمالي صادرات الجزائر إليها.

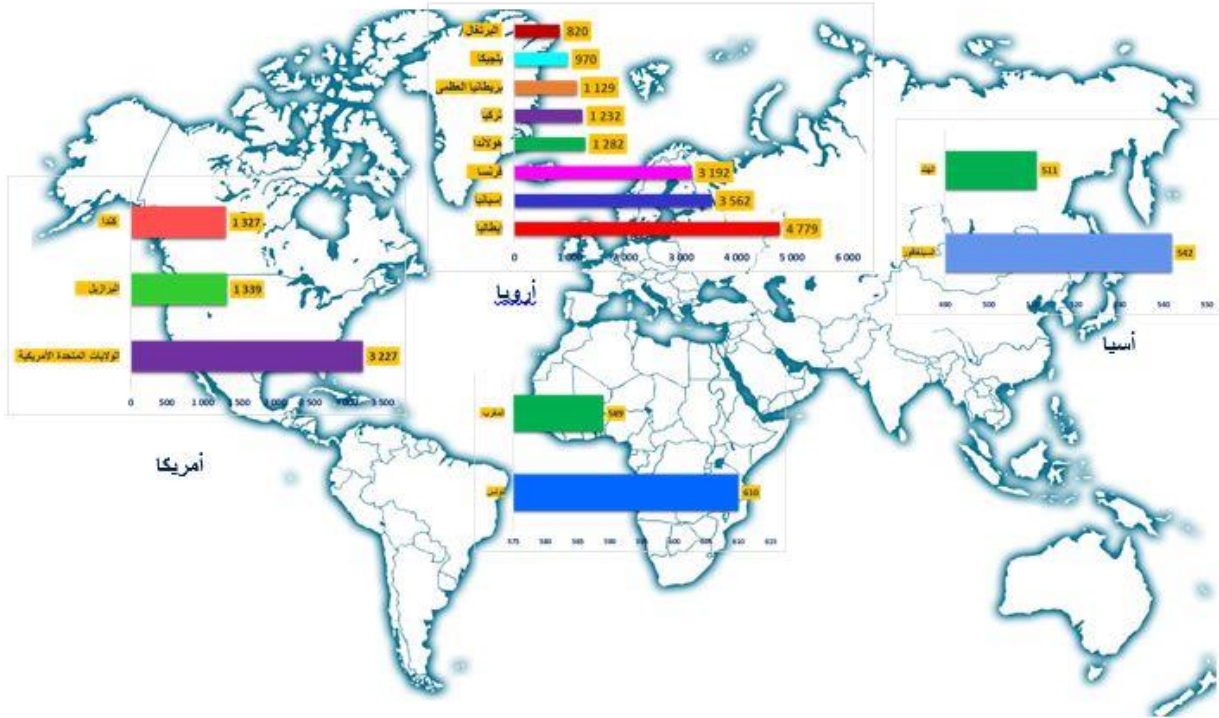
و تعتبر دول أمريكا اللاتينية ثالث أكبر شريك تجاري مستورد من الجزائر، فصادرات الجزائر إليها لم تتعدى 7% من إجمالي صادراتها خلال هذه المرحلة، ما عدا سنة 2000 أين سجلت أعلى مساهمة لها 8.15% من إجمالي الصادرات. و تعتبر دول آسيا رابع مستورد من الجزائر، و قد عرفت الصادرات الجزائرية نحو آسيا تحسناً ملحوظ خلال هذه الفترة من 1.11% سنة 2001 إلى أعلى نسبة لها 10.04% من إجمالي صادرات سنة 2014. و ما يلاحظ أيضاً خلال هذه الفترة أن الهامشية بقيت تميز الصادرات الجزائرية مع بلدان المغرب العربي حيث لا تتعدى صادرات الجزائر إليها النسبة 2.50% خلال هذه الفترة. و إكتسبت الدول الإفريقية و الدول العربية نفس صفة حيث أن صادرات الجزائر إليها لم تتعدى 2.00% طيلة هذه الفترة. أما فيما يخص الدول العربية غير المنتمة للمغرب العربي فإن صادراتها في إنخفاض محسوس من 1.59% سنة 2002 إلى 1.01% سنة 2014، بالرغم من دخول الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة رسمياً إعتباراً من تاريخ 10 جانفي 2009.

خلال الفترة 2000-2009 نلاحظ أن الجزائر لم تغير زبائنها طيلة 03 سنوات الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2002، حيث بقيت إيطاليا في مركز الصدارة لمدة 03 سنوات، لكن إبتداءً من سنة 2003 تقفز الولايات المتحدة الأمريكية لتحتل مركز الصدارة لمدة 07 سنوات، بينما فرنسا حافظت على المرتبة 03 لمدة 04 سنوات، بقيت إسبانيا في المرتبة الرابعة طيلة هذه المدة، إضافة إلى ذلك زبائن الجزائر مثل البرازيل، و كندا تركيا، البرتغال، بلجيكا و بريطانيا حصلت على مراتب مختلفة من سنة إلى أخرى. و خلال الفترة 2010-2015 نجد الولايات المتحدة الأمريكية في الصدارة خلال 2010-2011 إنتقلت إلى المرتبة الثانية في 2012، المرتبة السابعة السنة 2015، ثم تأتي في المرتبة الثانية إيطاليا التي تعتبر أهم زبون للجزائر.¹

و الزبائن الرئيسيين للجزائر لسنة 2015 موضح في الشكل الموالي :

¹ -المديرية العامة للجمارك-المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات.

الشكل 3-2 : شركاء الجزائر في الصادرات لسنة 2015



المصدر: المديرية العامة للجمارك-المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات.

من الشكل أعلاه فإن ستة الزبائن الرئيسيين للجزائر لسنة 2015 هم إسبانيا 6.56 مليار دولار أمريكي، إيطاليا 8.36 مليار دولار أمريكي، فرنسا 4.92 مليار دولار أمريكي، بريطانيا العظمى 2.88 مليار دولار، هولندا 2.28 مليار دولار أمريكي، و تركيا 2.07 مليار دولار.

الفرع الثاني : التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر 1990-2015

إن تطورات هيكل التوزيع الجغرافي للواردات خلال فترة الدراسة موضح في الجدول التالي كما يلي:

جدول رقم 3-37: تطورات هيكل التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية في الفترة 1990-2015

%	1996	%	1995	%	1994	%	1993	%	1992	%	1991	%	1990	
62,50	311479,6	59,32	304451,2	55,87	190040,7	58,32	119584,8	63,25	119271,9	61,37	85460,9	53,84	46855	المجموعة الاقتصادية الأوروبية منها :
24,44	121804,1	24,90	127813	24,71	84057,4	25,49	52267	24,23	45686,4	21,21	29540,6	23,12	20122	فرنسا
9,16	45663,5	9,66	49609,7	9,73	33125,9	10,88	22310,2	14,36	27092,9	13,01	18125,2	12,33	10731	إيطاليا
6,57	32744,9	6,85	35171,1	5,37	18292,3	5,33	10942,6	8,69	16386,6	10,05	13995,9	10,73	9341	ألمانيا
2,21	11051	1,44	7403,5	1,37	4670	1,35	2778,3	1,11	2110,8	1,40	1951			بريطانيا
2,35	11729	2,28	11749	2,34	7968,9	1,86	3822,8	2,95	5574,6	3,33	4642,2			بلجيكا
												4,77	4155	دول أوروبا الإشتراكية منها :
												0,95	829	الإتحاد السوفياتي
6,89	34346,4	6,65	34149,2	9,48	32256,6	6,65	13641,7	7,74	14598,3	10,36	14429,4	13,94	12132	دول أوروبا أخرى منها :
3,49	17422,3	2,82	14510,4	2,60	8857,6	1,23	2530,4	1,51	2848,8	2,52	3510,5			تركيا
14,13	70422	17,33	88984,1	18,25	62079,5	17,74	36376,8	13,10	24700,4	12,85	17898,5	14,7	12871	أمريكا الشمالية منها :
3,90	19461,3	4,19	21532,3	3,98	13552,1	2,82	5784,7	2,07	3910,7	2,67	3722,1	3,25	2833	كندا
10,22	50960,7	13,14	67451,8	14,26	48527,4	14,92	30592,1	11,02	20789,7	10,18	14176,4	11,53	10038	الولايات المتحدة الأمريكية
3,91	19532,6	3,42	17561,5	2,30	7833,7	1,81	3728,9	2,14	4041,5	2,80	3908,2	2,81	2447	أمريكا اللاتينية
12,80	63808,6	1,84	9454,5	2,74	9345,7	2,42	4965,4	2,57	4857,3	2,23	3115,3			المغرب العربي
1,44	7201,6	1,23	6339,6	1,33	4534	0,93	1913,1	1,16	2198,4	0,51	712,3	1,98	1728	الدول العربية
0,83	4175,5	0,41	2139,2	0,50	1722,5	0,48	997,5	0,25	481,6	0,90	1255,1	0,47	417	إفريقيا
8,11	40461,1	8,74	44889,6	8,60	29265,9	10,15	20828,1	8,63	16284,1	7,06	9839,2	6,22	5421	آسيا منها :
2,63	13119,8	3,39	17402,8	2,64	8984,4	4,27	8767,8	4,44	8388,4	4,97	6922,5	4,61	4013	اليابان
2,22	11102,8	2,34	12025,3	1,62	5534,2	1,36	2800,1	1,81	3421,7	0,13	184,3	0,29	261	الصين
0,78	3898,1	1,01	5223,6	0,90	3063,8	1,46	2998,3	1,12	2113,6	1,88	2622,4	1,13	992	باقي دول العالم
	498325,5		513192,5		340142,4		205034,6		188547,1		139241,3		87018	المجموع

%	2003	%	2002	%	2001	%	2000	%	1999	%	1998	%	1997	
57,40	601269,1	55,27	529040	59,23	453059,3	57,29	395593,4	56,23	343382,9	57,38	316989,9	56,71	284484,1	المجموعة الاقتصادية الأوروبية
23,89	250264,4	22,46	214969,3	24,20	185152,6	23,55	162661,8	22,78	139144,6	23,83	131655,9	23,12	116009,8	فرنسا
9,41	98587,8	9,48	90773	10,50	80324,9	8,89	61409	9,90	60468,1	8,99	49673,5	8,63	43335,9	إيطاليا
6,49	68070,2	7,10	67989,3	7,97	60963,3	7,73	53424,5	7,40	45226,7	6,86	37892,9	5,55	27860,8	ألمانيا
0,35	3688,8	2,54	24326,6	2,52	19346,4	2,29	15819,2	2,38	14570,2	2,666	14706,4	3,22	16198,8	بريطانيا
2,30	24092,7	2,39	22921,9	2,66	20352,4	2,60	17977,4	2,10	12855,7	2,57	14217,5	2,61	13116,3	بلجيكا
														دول أوروبا الإشتراكية منها:
														الإتحاد السوفياتي
12,49	130914,9	11,35	108666,3	11,68	89340,1	11,09	76611,1	10,28	62798,9	9,87	54533,3	9,38	47051,5	دول أوروبا أخرى منها:
3,23	33883,5	3,269	31286,1	1,24	9513,7	3,12	21542,2	3,68	22500,7	4,36	24131,4	3,61	18123,6	تركيا
7,45	78130,2	12,47	119411,2	12,96	99169,8	15,21	105026,2	12,60	77002,9	16,11	88987,4	16,23	81407	أمريكا الشمالية منها:
2,24	23555,3	2,79	26721,3	2,61	20019,4	3,81	26339	4,210	25712,1	5,56	30734,1	5,62	28235,4	كندا
5,21	54574,9	9,68	92689,9	10,34	79150,5	11,39	78687,2	8,39	51290,8	10,54	58253,3	10,60	53171,7	الولايات المتحدة الأمريكية
5,37	56325,4	4,04	38733,5	3,94	30210,5	2,80	19394	3,80	23209,8	1,97	10894,9	2,18	10961,8	أمريكا اللاتينية
0,88	9302,6	1,05	10126,5	0,71	5505,6	0,53	3726	0,39	2383,1	0,25	1412,6	0,27	1386,9	المغرب العربي
3,09	32406,4	3,04	29106,7	1,79	13761,2	1,53	10575,4	1,84	11257,5	2,81	15555,1	3,88	19494,6	الدول العربية
0,92	9684,8	0,72	6935,5	0,86	6625,4	1,29	8954,4	1,48	9068	1,80	9951,6	1,38	6939,1	إفريقيا
12,63	132298,8	10,95	104887	7,85	60102,3	9,52	65757,9	12,30	75171	8,93	49344	9,23	46317,7	آسيا منها:
2,80	29411	3,10	29693	2,033	15539,5	2,97	20557,8	3,89	23767,1	2,18	12084,7	3,66	18389,3	اليابان
3,82	40116,6	2,84	27230	1,92	14715,3	2,39	16531,1	2,50	15292,1	2,25	12437,4	1,88	9455,2	الصين
0,58	6109,2	1,05	10133,1	0,92	7088,2	0,69	4787,3	1,04	6399,1	0,84	4689,8	0,70	3537,1	باقي دول العالم
	1047441,4		957039,8		764862,4		690425,7		610673		552358,6		501579,9	المجموع

%	2011	%	2010	%	2009	%	2007	%	2006	%	2005	%	2004	
52,0	1793536,	50,47	1520305,7	518,31	14797010,2	52,84	1359153,8	54,36	847287,2	52,57	785302,3	54,70	719078,8	المجموعة الاقتصادية الأوروبية منها :
15,06	518702,3	15,07	453909,2	15,67	447536,6	16,43	422772,7	20,34	317122,7	21,96	328138,4	22,48	295538,2	فرنسا
9,90	340914,2	10,01	301546,5	9,40	268448,2	10,89	280177,6	8,76	136676,9	7,48	111819,8	8,47	111397,2	إيطاليا
5,41	186513,2	5,78	174255,1	7,03	200915	6,13	157818,7	6,88	107252	6,27	93739,8	6,56	86332,6	ألمانيا
2,14	73747,9	1,88	56818,2	0,79	22780,9	0,63	16410,8	1,04	16250,7	0,20	3000,5	0,28	3784,5	بريطانيا
1,75	60518,4	1,91	57738,7	1,97	56493,6	2,18	56206	2,46	38380,2	2,08	31077,9	2,68	35322	بلجيكا
														دول أوروبا الإشتراكية منها :
														الإتحاد السوفياتي
5,50	189512,5	6,90	207890,1	8,21	234558,7	6,30	162113,8	8,34	130113,3	12,09	180628,6	11,24	147742,2	دول أوروبا أخرى منها :
2,96	101946,4	3,74	112754,5	4,44	126877,6	3,41	87723,7	3,31	51634,7	2,97	44452,6	3,20	42109,4	تركيا
5,13	176626,6	5,97	179974,5	6,16	176130,1	8,03	206637,4	7,89	122975,6	7,76	115982	7,43	97765,2	أمريكا الشمالية منها :
0,54	18824	0,81	24523,3	1,06	30430,3	5,56	143233,8	1,27	19793,7	1,11	16667,2	1,56	20585,1	كندا
4,58	157802,5	5,16	155451,2	5,10	145699,7	2,46	63403,6	6,62	103181,9	6,64	99314,7	5,87	77180,1	الولايات المتحدة الأمريكية
8,90	306638,6	6,38	192318,7	5,29	151069,1	6,99	179792,7	6,53	101777,9	6,62	98947,9	6,87	90369,7	أمريكا اللاتينية
1,46	50315,8	1,34	40464	1,21	34761,7	1,00	25750,6	1,09	17105,2	1,06	15898,9	0,93	12345,7	المغرب العربي
3,72	128279,4	3,12	93974,8	2,77	79131,2	1,77	45771,9	2,29	35762,2	2,07	30933,7	2,82	37066,3	الدول العربية
1,22	42097,1	0,97	29490,1	0,88	25391,9	1,00	25832,5	0,69	10781	0,74	11082	0,78	10339	إفريقيا
21,0	725758,1	24,25	730613,7	22,34	637861,4	21,19	545067,8	17,56	273830,9	16,21	242240,6	14,45	189951,5	آسيا منها :
2,27	78215,1	3,72	112320,7	3,03	86730,2	3,57	91965,4	3,30	51551	3,83	57301,7	3,60	47320,5	اليابان
10,03	345352,7	10,97	330481,9	12,08	345145,1	10,32	265461,3	7,95	124047,7	6,54	97809,4	5,02	65997,4	الصين
0,86	29736,5	0,55	16776	0,66	18891,1	0,85	21912,8	1,21	18907,5	0,84	12628,9	0,74	9741,4	باقي دول العالم
	3442501,		3011807,6		2854805,3		2572033,4		1558540,8		1493644,8		1314399,8	المجموع

%	2015	%	2014	%	2013	%	2012	
56,33	2948524,65	50,71	2393773,5	52,24	2282239,7	52,28	2042773,8	المجموعة الاقتصادية الأوروبية منها :
10,44	546405,38	10,80	510135,6	11,36	496358,9	12,77	498960,4	فرنسا
9,32	488225,35	8,60	406090,6	10,32	450891,9	10,30	402796,4	إيطاليا
6,58	344658,50	6,48	306255,6	5,21	227635,6	5,15	201254,6	ألمانيا
1,73	90904,60	2,46	116517,1	2,15	93955,5	2,54	99527,8	بريطانيا
1,61	84465,83	1,57	74182,5	1,37	60115,2	1,31	51321,2	بلجيكا
								دول أوروبا الاشتراكية منها :
								الإتحاد السوفياتي
2,35	123063,5	7,03	332031,4	7,04	307875,6	7,97	311457,5	دول أوروبا أخرى منها :
3,92	205317,19	3,64	171825,9	3,77	164707,2	3,56	139477,4	تركيا
6,42	336397,73	5,66	267450,5	5,02	219477,6	4,48	175284,4	أمريكا الشمالية منها :
1,16	61007,59	0,77	36594,4	0,73	31995,7	1,03	40607,3	كندا
5,26	275389,17	4,89	230856,1	4,29	187481,9	3,44	134677	الولايات المتحدة الأمريكية
6,15	322131,92	7,17	338480,4	6,49	283865,2	7,46	291587,5	أمريكا اللاتينية
1,30	68312,8	1,25	59441,9	1,86	81675,2	1,60	62556,5	المغرب العربي
3,68	192682,28	3,34	157783,3	4,38	191474,7	3,08	120643,5	الدول العربية
0,68	36065,14	0,75	35767,6	1,08	47321,4	1,46	57432,7	إفريقيا
22,74	1190451	23,16	1093306,4	21,15	924374,2	20,86	815080,3	آسيا منها :
1,11	58185,20	1,54	72765,8	1,81	79467,5	1,84	72107,7	اليابان
15,85	829765,68	14,06	663702,9	12,42	542643,7	11,84	462633,3	الصين
0,30	15970,80	0,88	41674,3	0,69	30244,7	0,77	30255,9	باقي دول العالم
	5233599,83		4719708,3		4368548,4		3907071,9	المجموع

المصدر : مديرية العامة للجمارك-المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات.

نظرا لطول الفترة 1990-2015 التي سيتم خلالها تحليل التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية و البلدان الرئيسية أو الموردين الأوائل للجزائر، تم تقسيم هذه الفترة كالآتي:

- الفترة 1990-1994: بلغت واردات 87018 مليون دج عام 1990، و 340142.40 مليون دج سنة 1994، مثلت الواردات من الإتحاد الأوروبي 25.63% من إجمالي الواردات لسنة 1992، و 55.87% سنة 1994، و احتلت فرنسا 24.7%، و إيطاليا 9.7%، المراتب الأولى للموردين هذه المجموعة لسنة 1994. أما واردات دول أمريكا الشمالية فمثلت سنة 1990 نسبة 14.70 من إجمالي الواردات إلى الجزائر، و 18.25% سنة 1994، حيث إرتفعت الواردات خلال هذه الفترة من هذه المجموعة من 12871 مليون دج سنة 1992 إلى 36376.80 مليون دج سنة 1993 و 62079 مليون دج سنة 1997، احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية من بين الموردين للجزائر سنة 1993 و 1994. أما المجموعة الدول الأخرى فكانت واردات الجزائر منها محدودة سواء لمجموعة دول الآسيوية أو أمريكا الجنوبية أو الدول العربية أو مجموعة دول المغرب العربي؛

- الفترة 1995-1999: بقيت النسب تقريبا التي سادت في المرحلة الأولى بحيث كانت مجموعة الإتحاد الأوروبي أكبر مورد للجزائر، حيث شكلت واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي حصة الأسد بنسب تراوحت بين 59.32% و 56.7% خلال هذه الفترة بمبلغ 304451 مليون دج عام 1995، و 343382.90 مليون دج عام 1999، مثلت المراتب الأولى كل من فرنسا 22.78%، إيطاليا 9.90%. أما المجموعة الثانية و التي تمثل أمريكا الشمالية -منظمة التعاون الاقتصادي بدون الإتحاد الأوروبي- فكانت حصة هذه المجموعة في تمويل الإقتصاد الجزائري خلال السنوات 1995، 1997، 1999 على التوالي 17.33%، 16.23%، 12.60%، و حصة الولايات المتحدة الأمريكية بلغت 8.39% سنة 1999، احتلت بها المرتبة الثالثة في قائمة الموردين للجزائر.

و احتلت مجموعة الدول الآسيوية المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة 11.83% في المتوسط من إجمالي واردات الجزائر، ونشير إلى أن أهم دول آسيا و الأكثر تعاملًا مع الجزائر هي اليابان بأعلى نسبة 3.89% سنة 1999 التي تعتبر شريكا تجاريا أساسيا بالنسبة للجزائر، تليها بعد ذلك الصين بنسبة 2.50% خلال نفس السنة الذي يعد أحد الموردين الرئيسيين. في حين احتلت دول أمريكا اللاتينية المرتبة الثالثة من واردات الجزائر منها وصلت نسبتها في المتوسط 3.82% من إجمالي الواردات. ثم تاليها مجموعة دول المغرب العربي 2.07% في المتوسط من إجمالي واردات الجزائر محقق أعلى نسبة مساهمة قدرت بـ 2.25% من إجمالي واردات الجزائر سنة 1999، بالرغم من تأسيس الإتحاد المغاربي*، بتاريخ 1989/02/17 بمدينة مراكش المغربية جاء كرد فعل على

* يتكون من خمس دول هي : الجزائر-المغرب-تونس-ليبيا-موريتانيا،

التحديات التي تواجهها هذه الدول، و التي أهمها التكتلات الجهوية و الإقليمية الدولية، من أجل تحقيق الأهداف التالية: فتح حدود بين دول الإتحاد لنتقل الأفراد و السلع دون قيود، و التنسيق الأمني من مواجهة كل الأخطار ، و دعم أوصر المحبة و الأخوة بين شعوب دول الإتحاد و تحقيق التقدم و الرفاهية شعوب الإتحاد، و إنشاء مشروعات مشتركة بين دول الإتحاد لتحقيق التنمية الإقتصادية لها و إقامة منطقة تجارة حرة، و سوق مغاربية مشتركة و تشجيع الإستثمارات البينية بين دول الإتحاد.¹ كان تتعامل الجزائر مع دول المجموعات المتبقية غير أن مساهمتها في واردات الجزائر منها كانت ضعيفة.

-الفترة 2000-2015: تعتبر دول الإتحاد الأوروبي المورد الأول، فإن هذه الدول تصدر الطليعة بالنسبة للأسواق الممونة للجزائر، و هذا بسبب تغطيتها لأكثر من نصف واردات الجزائر خلال هذه الفترة، حيث بلغت حصة هذه الواردات من هذه الدول أكثر من 50%، وصلت 57% سنة 2000، و 56.33% سنة 2015، و أكبر مساهمة في واردات الجزائر سنة 2001 بنسبة 59.23%، و أن أكثر دول الإتحاد الأوربي تعاملًا مع الجزائر هي فرنسا و التي لها الحظ الأوفر تليها إيطاليا، و تأتي ألمانيا في المرتبة و هذا طيلة الفترة من 2000-2015.

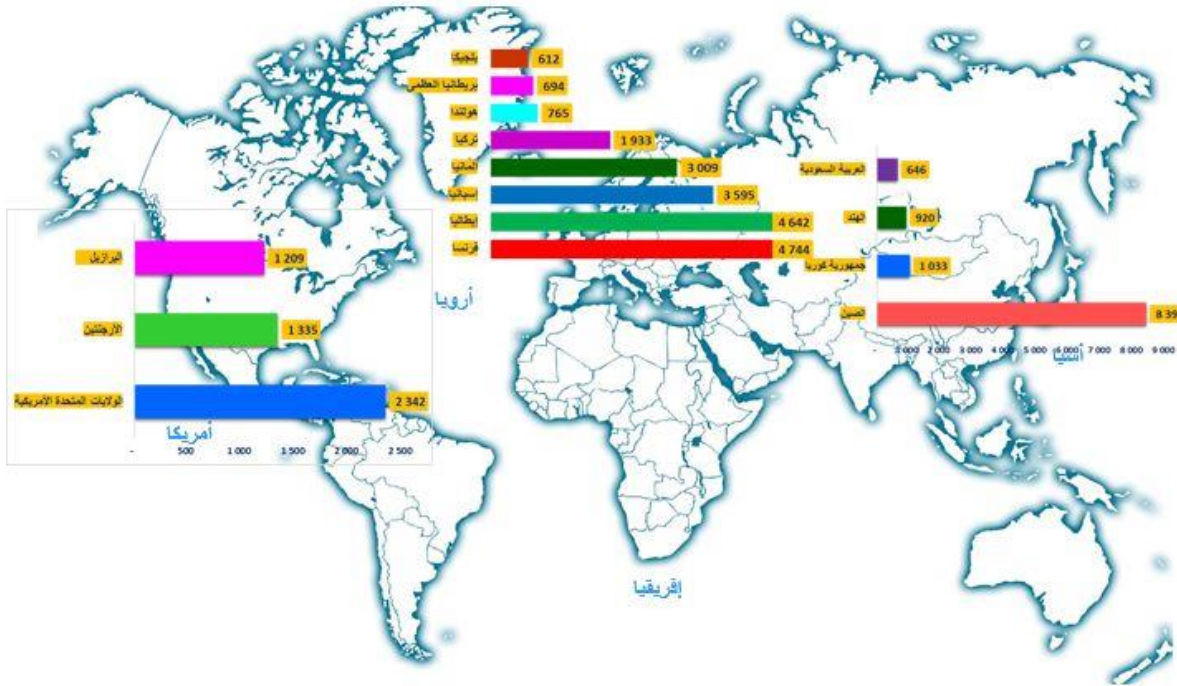
تعتبر دول الآسيوية ثاني شريك تجاري مورد للجزائر بعد الإتحاد الأوربي، فإن واردات الجزائر من هذه الدول بلغ في المتوسط 19.04% من إجمالي وارداته خلال هذه الفترة، و أخذت مساهمة في واردات الجزائر بالتزايد بشكل مستمر في 2002-2010 إلى أن وصلت إلى أعلى نسبة سنة 2010 و المقدرة بـ 24.25%، و خلال الفترة المتبقية أخذت وارداتها في تتذبذب بين نسبة 21% و 23% من إجمالي الواردات، و نشير إلى أن أهم دول آسيا الأكثر تعاملًا مع الجزائر هي الصين بأعلى نسبة 15.85% من إجمالي الواردات سنة 2015 و تعتبر شريكا تجاريا أساسيا بالنسبة للجزائر بمتوسط مساهمة 8.29% من إجمالي الواردات هذه الفترة. تعتبر دول منطقة التعاون و التنمية الاقتصادية ثالث شريك تجاري مورد للجزائر بعد الدول الآسيوية، حيث تستحوذ على ثالث أكبر حصة للواردات الجزائرية في كل سنة من سنوات هذه الفترة حيث فاقت حصة هذه الدول في المتوسط النسبة 8.50% من إجمالي واردات الجزائر منها، و نشير إلى أن أهم دول منطقة التعاون و التنمية الاقتصادية أكثر تعاملًا مع الجزائر هي الولايات المتحدة الأمريكية و كندا. و تاليها في المرتبة الرابعة أمريكا الجنوبية بنسبة مساهمة لم تصل إلى 9%، حيث عرفت نسبة مساهمة متزايدة خلال الفترة من 2000-2004 من 2.80% سنة 2002 إلى أن نسبة 6.87% سنة 2004، و عرفت بعد ذلك نسب مساهمتها في واردات الجزائر تذبذبات مسجلت أعلى نسبة مساهمة لها 8.90% سنة 2011، و احتلت الدول العربية غير المنتمية إلى المغرب العربي المرتبة الخامسة، حيث أخذت وارداتها تتذبذب، حيث سجلت أدنى نسبة 1.53% سنة 2000 و أعلى نسبة

¹ -عبد الكريم كاكي- "الإستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية"- مكتبة حسن العصري-لبنان-الطبعة الأولى-2013-ص193.

4.38% سنة 2013. أما بالنسبة لدول المغرب العربي التي جاءت في المركز السادس. إلا أن المبادلات الجزائرية المغربية بقيت هامشية لم تصل إلى 1.50%، وأخيرا دول إفريقيا والتي كانت نسبتها تكاد تنعدم. وبناء على ما سبق يمكن ترتيب أهم موردين الجزائر، حيث نجد أن المرتبة الأولى تعود هذه المرة لفرنسا، أقدم متعامل تجاري مع الجزائر خارج المحروقات خلال سنوات 2000-2009، ماعدا سنة 2005، فقد عادت لإيطاليا بـ 47.7%، كذلك بالنسبة للمرتبة الثانية فقد عادت دائما لدول القارة الأوروبية، فنجد إيطاليا في سنة 2003، 2005 و 2006، 2007، 2008، ثم إسبانيا في سنة 2004، ثم خرقت الصين العادة في سنة 2009، لتعود المرتبة الثانية بـ 12%. بالنسبة للفترة 2010-2013 نجد أن فرنسا أول مورد للجزائر في هذه الفترة ماعدا 2013 أين نافستها الصين على ذلك و لعل ما يظهر من تراجع الولايات المتحدة الأمريكية لتهرب الصين، و تحافظ ألمانيا على مكانتها الخامسة طيلة هذه الفترة. و على هذا الأساس يمكن القول بأن دول الحوض المتوسط و بحكم موقعها الجغرافي و كذا الروابط التاريخية المتينة أثرت بشكل كبير في علاقتها التجارية مع الجزائر.

و الشكل الموالي يوضح الزبائن التجاريين للجزائر :

الشكل 3-3 : أهم شركاء الجزائر في الواردات لسنة 2015



المصدر: المديرية العامة للجمارك-المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات.

بالنسبة للممولين الرئيسيين الجزائر لسنة 2015، احتلت الصين المركز الأول بـ 15.97%، تليها فرنسا وإيطاليا بنسب على التوالي 10.52% و 9.37% من إجمالي واردات الجزائر.

مما سبق نستنتج أن المبادلات التجارية بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي تمثل 70% من التجارة الخارجية الجزائرية، بمعنى أن معظم واردات الجزائر تأتي من الإتحاد الأوروبي، كما أن معظم صادراتها تتوجه إلى دول الإتحاد، في حين أن التعاملات التجارية للإتحاد مع الجزائر لا تتجاوز 3% من مجموع مبادلاته التجارية، و هذا دليل على مدى تبعية الجزائر للإتحاد، و قد عرف حجم التجارة الخارجية إنخفاضا ب 20%، لينتقل من 100518 مليون دج إلى 80222 مليون دج في غضون سنة أي من سنة 2008 إلى 2009. و نشير في هذا المجال إلى أن الجزائر أعادت التفاوض في 2005، حيث خسرت 2.5 مليار دولار إضافة إلى عدة إخفاقات في الإقتصاد الذي أصبح مهدد بمنافسة الدول الأوروبية، و قد كان هذا التفاوض يهدف إلى تأجيل إزالة الحواجز التجارية و تعزيز حماية الإقتصاد الوطني.¹ يبقى في الأخير إعادة النظر في بعض بنود هذا الإتفاق الذي يقر حرية إنتقال السلع، و يقيد تلك المتعلقة بالجزائريين في منطقة تعتبر الجزائر منظمة إليها، فالشراكة ليست إتفاقا تجاريا عابر و ليست توافقا سياسيا محمدا، يشمل كل الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية،² فهي مشروع يجب أن يؤدي إلى تفاهم الأطراف المشاركة، فقد كان يتوقع منه نتائج إيجابية بالنسبة للجزائر، كتحسين النظام المصرفي، تأسيس قطاع خاص فعال، ومؤسسات في المستوى، فكلها أهداف حققتها كل من جارتها تونس و المغرب اللتان و قعتا الإتفاق من قبل، إضافة إلى تطوير الإستثمارات في الزراعة و الصناعة و الخدمات، لكن ما حدث هو أن الواردات من الإتحاد الأوروبي إستقرت في نفس المستوى ما بين 50% و 55% من الواردات الجزائرية، فبعدها تعرضت الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد لعدة عراقيل، إتخذت الجزائر قرار بموجبه يتم الحفاظ ب 51% لصالحها في أي مشروع إستثماري معالأجانب، بالإضافة إلى منح شركات الإستيراد و التصدير الأجنبية 30% من حصصها لمستثمر جزائري، هذه الإجراءات من شأنها تعبئة رأس المال في السوق المالية المحلية من أجل تحقيق التوازن في النقد الأجنبي لصالح الجزائر طيلة حياة المشروع الإستثماري و المحافظة على السيادة الوطنية.³ من هنا أبدأ الإتحاد الأوروبي إعتراضه، حيث أحدث ضجة كبيرة و لم يتوان عن تذكير الجزائر بنود الاتفاق خاصة البند 32 الذي يلزم الجزائر بتقديم المعاملة الوطنية لمقدمي الخدمات من الإتحاد الأوروبي.⁴ و البند 39 الذي يلزم حركة رؤوس الأموال بين الطرفين، لكن الحكومة الجزائرية أعلنت أنها لن تتراجع عن الإجراءات التي إتخذتها لحماية إقتصادها من أي ظرف من الظروف، لأنها وجدت نفسها الخاسر الأكبر بالرغم من أن البنود تبين النتائج الإيجابية للطرفين، فالقارة العجوز هي الراح الأكبر، لأن الجزائر لم تستفيد من العقد، بل بالعكس فهي تراكم خسائر صرف العملات الأجنبية في السنوات الأخيرة،

¹-Salah Mouhoubi-"*L'Algérie face aux choc extérieurs*"-ENAG éditions-ALGER-2011-P47.

²-يوسف سعادويو رفيق باشوندة-"واقع و أفاق الشراكة الأورومتوسطة الجزائرية"-مجلة الإقتصاد و المناجنت-السياسات الإقتصادية منشورات كلية العلوم الإقتصادية و التسيير-جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان-رقم 04-مارس 2005-ص 400.

³-Hayat OUZAYED-"*accord d'association avec l'Algérie, l'union européen en ... désaccord*"-L'ACTUEL N°106-août 2009-P47.

⁴-Otmame BEKENNICHE-"*la corporation entre l'union européenne et l'Algérie*"-OPU-ALGER-2006-P232.

حيث أن لكل 01 دولار مصدر إلى القارة العجوز تستورد الجزائر 20 دولار، إضافة إلى تفكيك التعريفة الجمركية 01.1 مليار دولار للجزائر، كما أن إزالة الحواجز الجمركية أدى إلى إنفجار فاتورة الإستيراد.¹ أما الآن على الجزائر أن تستعمل كل الأوراق التي تمتلكها من أجل التفاوض الجديد مع الإتحاد الأوروبي، خصوصا أن قيمة الأورو سجلت إنخفاضا لافتا في الفترة الأخيرة بنسبة 20%، و هو ما أدى إلى خفض بعض حصص المنتجات الموجهة للتصدير الممنوحة للجزائر في إطار هذا الإتفاق. و يبقى هذا الإتفاق الذي مرت عليه سنوات، يحمل العديد من المكاسب ، و لكن أيضا نقاط سلبية تغطي كل تلك المكاسب، خاصة و أن الجزائر تستورد أكثر مما تصدر بإتجاه هذه المنطقة، حيث تبقى البلدان الأوروبية أهم شريك تجاري، إستيراد و تصدير، بنسبة تتراوح ما بين 65% و 66%.²

خلاصة الفصل

¹-Même référence-P242.

²-علي بن عبد الله-"عائدات الجزائر الجمركية ترتفع ب 04.45% في 2005"-مجلة الأبحاث الاقتصادية-دار الأبحاث للترجمة و النشر و التوزيع-الجزائر العدد 20-فيفري 2010-ص05.

كأية تجربة تنموية طموحة في بدايتها
إعتمدت الجزائر في سياسة تجارتها الخارجية على رقابة شبه كلية
علمعاملاتها الخارجية، و تطورت سياستها التجارية فيما بعد إلى أسلوب الإحتكاري، و في كلتا السياستين
إستعملت أدوات حمائية، و قديرر نهج الحماية من خلال الأدوات المعروفة مثل الرسوم الجمركية و نظام الحصص
الرقابة على الصرف، و عندما إتجهت الجزائر إلى إقتصاد السوق إعتمدت على السياسة التجارية التحرير.
من خلال الوقوف عند عدد من المؤشرات الإقتصادية الهامة في مجال التجارة الخارجية، أظهر تحليل تطور
التجارة الخارجية للجزائر بالأرقام خلال الفترة 1963-2015، أن صادرات المحروقات شكلت نسبة عالية
تراوحت في المتوسط بحدود 97% من إجمالي الصادرات، مع نسب ضعيفة جدا في حدود 1% لصادرات
السلع الإستهلاكية، و بعض المواد الأولية. أما في جانب الواردات فشكلت سلع التجهيز الصناعية و الفلاحية
نسبة تراوحت بين 55% و 65% من إجمالي الواردات، و هو مؤشر يدل على مدى إرتباط الصناعة الجزائرية
بالإقتصاد الأجنبي، و النقيصة الأخرى هو إرتباط سلة الغذاء الجزائرية بالواردات، حيث شكلت في المتوسط
من 32% إلى 37% من إجمالي الواردات، و هو مؤشر يثير القلق. إن فلسفة تحرير التجارة الخارجية و الإندماج
في الإقتصاد الدولي من خلال المؤسسات المالية الدولية تفرض وجود حد أدنى من التكامل و الإندماج
الإقتصادي على المستوى الإقليمي، سواء بين بلدان المغرب العربي أو بلدان البحر الأبيض المتوسط، إن هذه
الحقيقة قد يفسرها التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية للجزائر، فخلال المراحل التي تضمنتها الدراسة شكلت
مجموعة الإتحاد الأوروبي الشريك الرئيسي للجزائر، حيث شكلت الصادرات الجزائرية للإتحاد الأوروبي نسبة
تراوحت بين 56% و 68% من إجمالي الصادرات، في حين مثلت الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي ما
بين 53% و 58.6% من إجمالي الواردات، أما منظمة التنمية و التعاون الإقتصادي خارج الإتحاد الأوروبي
فمثلت الشريك التجاري الثاني للجزائر بحيث شكلت الصادرات الجزائرية له ما يمثل 30% إلى 35% من
إجمالي الصادرات تحتل الولايات المتحدة فيه المرتبة الأولى بحوالي 17%، أما فيما يخص الواردات الجزائرية من
هذه المجموعة فمثلت 17%، و المجموعات الأخرى كانت نسبة مساهمة آسيا في الواردات الجزائرية في حدود
10% و الصادرات الجزائر لها 2%، أما المنطقة العربية و التجارة البينية بين دول المغرب العربي فكانت ضعيفة
جدا في حالات لا تتعدى 1% سواء للصادرات أو الواردات.

أظهر تحليل تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال مختلف السياسات التجارية الخارجية المعتمدة سواء بعد
الإستقلال مباشر أو خلال مراحل الإحتكارة أو فترة تحرير التجارة الخارجية و الإندماج في الإقتصاد الدولي

من خلال المؤسسات المالية الدولية الإصلاحات، أن العلاقات التجارية للجزائر لم تستطع التخلص من الخصائص التي ميزتها، و هي إعتماذ الشبه الكلي على صادرات المحروقات، و في جانب الواردات تميزها بتبعية غذائية، و الإعتماذ الكبير على واردات من سلع التجهيز و مستلزمات الإنتاج الضرورية لعملية الإنتاج و هما خاصيتان تجعلان من الإقتصاد الجزائري خاضعا لمنطق الظرفية في الأسواق الخارجية، و إن هذه الحقيقة فسرتها تحليلا لتركيب السلعية لتجارة الخارجية. و قد فسر تحليل مؤشر التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية للجزائر خلال المراحل التي تضمنتها الدراسة أن مجموعة الإتحاد الأوروبي شكلت الشريك الرئيسي للجزائر، أما منظمة التنمية و التعاون الإقتصادي خارج الإتحاد الأوروبي مثلت الشريك التجاري الثاني للجزائر، أما المنطقة العربية و التجارة البينية بين دول المغرب العربي فكانت ضعيفة جدا. و هي عوامل تدل على حساسية التجارة الخارجية الجزائري للمتغيرات الإقتصادية الخارجية و على رأسها أسعار النفط، و أسعار الواردات و تأثر حصيلة الصادرات بتقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية. و وجدنا أن الإختلاف الذي ميز واقع تطورات السياسة التجارية الخارجية للجزائر على التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة من 1963-2015 هو ضخامة المبالغ المالية المدفوعة.

إن قطاع التجارة الخارجية الجزائرية أصبح محاصر بين أزمات أسعار النفط و تقلبات أسعار صرف العملات (الدولار و الأورو) في البورصات العالمية، و هي متغيرات معقدة تتحدد خارج الإقتصاد، و لا يمكن التحكم أو السيطرة على نتائجها، حيث تتأثر التجارة الخارجية الإجمالية، و تتآكل عائدات الربح النفطي بشكل مباشر، و ذلك بتراجع قيمة الدولار أمام أورو، فنجد أن $\frac{3}{2}$ من الواردات الجزائرية مصدرها الدولار الأوروبية، و عليه يتم إبرام الصفقات بالأورو، في حين أن الصادرات الجزائرية التي تمونها أو تغذيها المحروقات بـ 97% تم بالدولار، فالوتيرة المتسارعة لتزايد فاتورة الواردات (بالكمية و القيمة)، إضافة إلى تدهور قيمة الدينار، و بالتالي سيتم إستنزاف إحتياطي الصرف من العملات الأجنبية الذي يعتبر كصمام أمان للإقتصاد الجزائري في حالة حدوث أزمات نفطية سلبية.

القياس الإقتصادي المقارن لأثر
الأزمات الإقتصادية الخارجية على
أداء التجارة الخارجية لكل من
الجزائر وفرنسا

تمهيد

إن الحديث عن التجارة الخارجية و التي تعتبر المرآة العاكسة للسياسة التجارية الخارجية لأي دولة يثير إشكالية الإفتتاح التجاري و أثر المتغيرات الإقتصادية الخارجية و بالأخص الأزمات الإقتصادية الخارجية على قطاع تجارتها الخارجية والإستقرار الإقتصادي، حيث يركز الإهتمام الإقتصادي للدول في البحث عن سبل معالجة هذه الإختلالات الداخلية و الخارجية من خلال تفاعل جملة من السياسات منها السياسة التجارية

و منه تعنى هذه الدراسة في هذا الفصل بتقييم فعالية سياسات التجارة الخارجية للجزائر و التي تم إعتماؤها منذ بداية الإصلاحات الإقتصادية و خاصة فيما يخص تأثيرها على تغيير نمط التجارة الخارجية و مدى قدرتها على التخفيف درجة تعرض قطاع تجارتها الخارجية بإستمرار للتغيرات الظرفية للإقتصاد العالمي، معتمدين في ذلك على القياس الإقتصادي المقارن بين السياسة التجارية الخارجية للجزائر و فرنسا على إجمالي حجم التجارة الخارجية بشقيها الصادرات و الواردات من و إلى أهم شركائهم التجاريين خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى غاية 2015. و ذلك بإستخدام البيانات الزمنية المقطعية و التي تعرف باسم بيانات "بانل".

لقد إكتسبت نماذج "بانل" في الآونة الأخيرة إهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الإقتصادية نظرا لأنها تأخذ في عين الإعتبار أثر تغير الزمن و أثر تغير الإختلاف بين الوحدات المقطعية على حد السواء الكامن في بيانات عينة الدراسة، كما حظيت بأهمية بالغة في أدبيات الإقتصاد الدولي خاصة في التجارة الدولية، حيث تعتبر الأداة المناسبة لنمذجة و تفسير تدفقات التجارة الثنائية في التجارة الخارجية بين زوج أو مجموعة من الدول، و تؤكد معظم الدراسات التطبيقية على القوة التفسيرية لها و الأهمية البالغة التي تتمتع بها كأداة لقياس حجم التدفقات التجارية بين الشركاء التجاريين من جهة، و قياس الإمكانيات و القدرات التجارية لبلد ما. و لتحقيق الغاية من هذا الفصل تم تقسيمه إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : الإطار النظري لنماذج بيانات "بانل"؛

المبحث الثاني : الإستقرارية و التكامل المتزامن لبيانات "بانل" و طرق تقدير نماذجها؛

المبحث الثالث : النمذجة القياسية المقارنة للتجارة الخارجية لكل من الجزائر و فرنسا.

المبحث الأول : الإطار النظري لنماذج بيانات "بانل"¹

يمكن أن نطلق على بيانات "بانل" "*Panel data*" مصطلح التحليل المقطعي للسلاسل الزمنية، حيث يعمل هذا الأسلوب على الجمع بين مزايا أسلوب السلاسل الزمنية و التحليل المقطعي "*Time series* and cross section data"، كما أن أسلوب بيانات "بانل" يوفر لنا إمكانية إستخدام البيانات كما هي من دون اللجوء إلى المتوسطات الحسابية، التي من شأنها أن تعمل على تقليل التفاوتات بين البيانات، ما يؤثر بالتأكيد على نتائج الدراسة بالتالي فإن هذا الأسلوب يوفر دقة أكبر في الحصول على النتائج، فهو يعتمد على نماذج تمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية، أو ما يطلق عليها نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية "*Dynamic panel data models*"، و ذلك بإستخدام بيانات زمنية مقطعية، و تختلف هذه النماذج عن النماذج الأخرى في أنها تمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية، بينما ركزت النماذج الأخرى على إستخدام بيانات المقاطع العرضية أو بيانات السلاسل الزمنية، و هذه النماذج قد ينتج عن تقديرها قيم معاملات إنحدار متحيزة و غير متسقة، و من مزايا إستخدام نماذج بيانات "بانل" أنها تأخذ بعين الإعتبار الإختلافات الفردية، و تعطي نتائج أكثر فائدة و تنوعا، و أقل إرتباطا بين المتغيرات، و أكثر كفاءة من السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة الإرتباط الذاتي، و لها القدرة على تعريف و قياس التأثيرات غير الملاحظة في التحليل الوصفي و تحليل السلاسل الزمنية، هذا و من الممكن أن يستخدم في تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية نموذج التأثيرات الثابتة "*Fisedeffects model*"، أو نموذج التأثيرات العشوائية "*Randomeffects model*"، إن نموذج التأثيرات الثابتة له ميول ثابتة عبر الزمن، أما الحد الثابت فهو مختلف لكل وحدة، و لكنه ثابت عبر الزمن، حيث يعكس الحد الثابت خصائص الوحدات محل الإختبار، و تختلف هذه الخصائص من وحدة لأخرى، و بالنسبة لنموذج التأثيرات العشوائية فإن الميل أيضا ثابت عبر الزمن، إلا أن الحد الثابت عشوائي.²

المطلب الأول : تعريف و خصائص نماذج بيانات "بانل"

عرفت بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بإسم بيانات "بانل"، و هي عبارة عن مزج بين نوعين من البيانات، بيانات تتطور مع الزمن و لفترة محددة و هي عبارة عن بيانات السلاسل الزمنية، و بيانات مقطعية تمثل مجموعة من المفردات خلال لحظة أو يوم أو أسبوع أو شهر أو سنة معينة.

¹ - "*Panel data models*".

² - رزيم الدكي - "العلاقة بين سيولة السهم و التوزيع الإحتمالي لعوائده و مخاطره النظامية دراسة تحليلية على أسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية" - مذكرة ماجستير في العلوم المالية و المصرفية - جامعة دمشق - 2015 - ص 74.

الفرع الأول : تعريف نماذج بيانات "بانل"

في نماذج بيانات "بانل" يجب التفرقة بين بيانات "بانل" و نماذج هذه البيانات، فمن بين البيانات المستعملة في القياس الإقتصادي هي ¹:

بيانات "بانل" و هي بيانات السلسلة الزمنية القطاعية (المقطعية)، و تحتوي على مزيج من بيانات السلسلة الزمنية و البيانات القطاعية (المقطعية)، فهي تعطي بيانات عن مجموعة من المفردات عبر سلسلة زمنية، مثال ذلك بيانات عن معدلات التضخم لمجموعة من الدول عبر فترة زمنية معينة (1989-1991):

الجدول 1-4: معدلات التضخم لمجموعة من الدول للفترة 1989-1991

الوحدة : %

	1991	1990	1989	
الدول الصناعية	4.5	5.2	4.6	
الدول النامية	37.5	65.4	61.9	
الدول المتحوّلة	100.5	32.4	27.0	

المصدر : عبد القادر محمد عبد القادر عطية- "الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق"-

الدار الجامعية-الإسكندرية-مصر-2004-ص25.

فإذا كان لدينا عينة مكونة من خمسة أسر و توافرت بيانات عن دخولهم لفترة ثلاث سنوات، فإن السلسلة القطاعية تحتوي على 15 مشاهدة (3 سنوات ضرب 5 أسر)، و إذا كانت بيانات السلسلة الزمنية تحمل أثر التغيرات في سلوك المتغير من مفردة لأخرى، و تفترض أن الأفراد يتصرفون بنفس الطريقة حيال حدث ما، في حين تحمل البيانات القطاعية أثر التغير في قيم المتغير من فترة زمنية لأخرى، و تفترض أن سلوك الأفراد لا يتغير عبر الزمن، فإن بيانات السلسلة القطاعية تحتوي على الأثرين، و يستخدم هذا النوع من البيانات عادة لتكبير حجم العينة عندما لا تتوافر بيانات كافية من نوع السلسلة الزمنية، أو من نوع البيانات القطاعية كل على حدة.

إن في أغلب الأحيان البيانات المستعملة في القياس الإقتصادي تكون تحت شكل السلاسل الزمنية، مثل قيم دخل دولة معينة خلال الفترة من 2000 إلى 2010، و لكن يمكن أيضا أن نتحصل على بيانات تعكس دخول مجموعة من الدول خلال سنة معينة مثل سنة 2000، و بيانات "بانل" تأخذ بالنوعين السابقين مرة واحدة، مثال على ذلك دخل مجموعة من الدول خلال فترة زمنية من 2000 إلى 2010.

¹-عبد القادر محمد عبد القادر عطية- "الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق"-مرجع سبق ذكره-ص24، 25.

أما نماذج بيانات "بانل"، إذا اعتبرنا عينة من البيانات الإحصائية عددها $n = N \times T$ حول N فرد أو وحدة خلال T فترة زمنية، فبغرض الأخذ بعين الاعتبار للاختلاف و لعدم التجانس بالنسبة للزمن و بين الوحدات،¹ فإنه يجب القيام بتقدير النموذج التالي:²

$$Y_{it} = \beta_{0i} + \beta_{i1}X_{1it} + \beta_{i2}X_{2it} + \beta_{i3}X_{3it} + \dots + \beta_{ji}X_{jit} + \dots + \beta_{ki}X_{kit} + \varepsilon_{it}$$

$$i = 1, \dots, N, t = 1, \dots, T$$

هذا الشكل يمثل الشكل العام للنموذج الخطي البسيط لبيانات "بانل"، حيث أن :

Y_{it} : تمثل قيمة المتغير التابع Y الموافقة للمشاهدة (للفرد) رقم i عند الفترة الزمنية t ؛

β_{0i} : تمثل ثابت النموذج بالنسبة للفرد رقم i ؛

X_{jit} : تمثل قيمة المتغير المستقل رقم j للمشاهدة (للفرد) رقم i عند الفترة الزمنية t ؛

β_{ji} : تمثل معامل المتغير المستقل رقم j ؛

$\beta_{1i}, \beta_{2i}, \beta_{3i}, \dots, \beta_{ji}, \dots, \beta_{ki}$: تمثل معاملات المتغيرات المفسرة، هذه المعامل لا تتغير بالنسبة للزمن و إنما تتغير بالنسبة للأفراد (أو بين الأفراد)؛

ε_{it} : تمثل قيمة الخطأ للمشاهدة (للفرد) رقم i عند الفترة الزمنية t ؛

- عدد المشاهدات يساوي $N \times T$ ؛

- عدد المعامل يساوي $N \times (k + 1)$.

أما الصيغة النظامية لنماذج بيانات "بانل"، فإن النموذج أعلاه يأخذ الصيغة التالية :

$$Y_{it} = \beta_{0i} + \beta_i X_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن :

i : هو مؤشر يعبر عن الوحدات $N, i = 1, \dots, N$ ؛

t : هو مؤشر يعبر عن الزمن $T, t = 1, \dots, T$ ؛

Y_{it} : هو شعاع عمودي و يمثل المتغير التابع؛

X_{it} : شعاع ال k متغيرة مستقلة $(X_{1it}, X_{2it}, X_{3it}, \dots, X_{jit}, \dots, X_{kit})$ ، تمثل قيمة المتغيرة المفسرة

رقم j للوحدة أو الفرد رقم i عند الفترة الزمنية t ، هذا الشعاع ذو البعد $(NT \times k)$ ؛

β_i : شعاع المعاملات ذات العدد k $(\beta_{1i}, \beta_{2i}, \beta_{3i}, \dots, \beta_{ji}, \dots, \beta_{ki})$ ، و التي تمثل معاملات المتغيرات

المستقلة، هذا الشعاع ذو البعد $(k \times 1)$ ؛

¹ -ستي حميد- "إستخدام نموذج الجاذبية في تقدير الإمكانيات التجارية لدول منطقة المغرب العربي (الجزائر، تونس و المغرب)" - أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية - جامعة الشلف - 2016/2017 - ص 195.

² - نفس المرجع السابق - ص 195، 196.

β_{0i} - يمثل الحد الثابت للوحدة أو الفرد رقم i ، يختلف من وحدة مقطعية إلى أخرى أي خاص بكل وحدة مقطعية i ، و هو ثابت عبر الزمن t ، هذا الثابت يمثل الأثر الفردي للوحدات، إذا كانت β_{0i} ثابتة عبر كل الوحدات المقطعية أي أن $\beta_{0i} = \beta_0$ ، فإن النموذج أعلاه يعامل كنموذج كلاسيكي مدمج $Y = \beta X + \varepsilon$ ؛ ε_{it} - شعاع عمودي ذو البعد $(NT \times 1)$ ، و يمثل الحد العشوائي للوحدة أو الفرد رقم i خلال الفترة الزمنية t .

الفرع الثاني : خصائص نماذج بيانات "بانل"

لقت نماذج بيانات "بانل" إهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الإقتصادية، نظرا لأنها تأخذ في الإعتبار أثر تغير الزمن و أثر تغير الإختلاف بين الوحدات المقطعية، على حد سواء الكامن في بيانات عينة الدراسة، و المقصود ببيانات "بانل" هي المشاهدات المقطعية N ، مثل الدول أو الأسر أو السلع ...، المرصودة عبر فترة زمنية معينة T ، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية، و الحصول على $N \times T$ مشاهدة.¹

إذا كان لدينا بيانات "بانل" بنفس عدد المفردات N ، و الفترات الزمنية T في هذه الحالة لدينا بيانات "بانل" متوازنة، أما عند إختلاف الفترات الزمنية من مفردة إلى أخرى تسمى هذه الحالة ببيانات "بانل" الغير متوازنة.²

إن أهم الخصائص التي تتميز بها نماذج بيانات "بانل" هي:³

- التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، و الذي يفضي إلى نتائج متحيزة؛

- تتضمن نماذج بيانات "بانل" محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، و بالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الإرتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، و من جانب آخر تتميز نماذج بيانات "بانل" عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية و كذلك بكفاءة أفضل؛

- توفر نماذج بيانات "بانل" إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الإقتصادية، مثل البطالة و الفقر، و من جهة أخرى يمكن من خلال نماذج بيانات "بانل" الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى؛

¹ - مجاهد كثر - "تأثير تطور القطاع المالي على النمو الإقتصادي : دراسة حالة الدول النامية و المتقدمة بإستعمال *Panel Data Analysis*" - أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية L.M.D - جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان - 2015/2016 - ص 151.

² - Damodar N. Gujarati - "*Basic econometrics*" - The McGraw Hill - International Edition - 4 edition - 2004 - P460.

³ - C. Hsiao - "*Analysis of panel data*" - Cambridge university press - Cambridge - 2003 - P12.

- تسهم نماذج بيانات "بانل" في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، و التي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة في الإندارات المفردة؛
 - تبرز أهمية إستخدام نماذج بيانات "بانل" في أنها تأخذ في الإعتبار ما يوصف بعد تجانس أو الإختلاف غير ملحوظ الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية، إذ أن إهمالها يؤدي إلى الحصول على تقديرات متحيزة و غير متسقة¹، لذا يتم التعامل مع هذه الآثار المقطعية و الزمنية في نماذج بيانات "بانل"، أما كآثار ثابتة بإستخدام نموذج الآثار الثابتة، أو كآثار عشوائية بإستخدام نموذج الآثار العشوائية.

المطلب الثاني: مزايا و المشاكل التي تصادف نماذج بيانات "بانل"

إن نماذج بيانات "بانل" لها مزايا تميزها عن النماذج الأخرى التي تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية، و النماذج المعتمدة على البيانات المقطعية، و كما أن هذه النماذج الأخيرة تعاني من مشاكل، فإن نماذج بيانات "بانل" تصادف هي الأخرى مشاكل تعرقها.

الفرع الأول : مزايا نماذج بيانات "بانل"

من المزايا المهمة لنماذج بيانات "بانل" هي:²

- نماذج بيانات "بانل" يبعدها الثنائي تأخذ بعين الإعتبار تصرفات أو سلوكيات الأفراد عبر الزمن؛
 - توفر نماذج بيانات "بانل" حجما كبيرا من المشاهدات للعينة، فيمكن مشاهدة عددا كبيرا من الوحدات على فترات زمنية قد تكون كبيرة أيضا، و من مزايا الحجم الكبير للعينة هو الحصول على مقدرات للمعلمات تملك خصائص تقاربية مرغوبة، فيمكن الحصول على مقدر متقارب (أي قريب من القيمة الحقيقية للمعلمات) إذا كانت الفرضيات الضرورية محققة، و من جهة أخرى فإن العدد المرتفع للملاحظات يجعل تحيز المقدرات و تباينها يؤولون إلى الصفر، بالإضافة إلى ذلك فإن الخصائص الجيدة للمقدرات و دقتها تتركز على الحجم الكبير للعينة؛

- العدد الكبير للملاحظات يجعل التحيز الكلي كبيرا و هذا ما يؤثر إيجابيا على دقة المقدرات، و يجعل المعلومات المتوفرة كبيرة، كما أن القدرة على التمييز بين الفرضيات البديلة تكون كبيرة أيضا عندما نستخدم نماذج بيانات "بانل"؛

- في الواقع التطبيقي، نماذج بيانات "بانل" تسمح بدراسة مشاكل يستحيل دراستها بإستخدام البيانات المقطعية أو السلاسل الزمنية، مثل مشكلة الفصل بين التقدم التكنولوجي في تحليل دوال الإنتاج، حيث يمكن

¹-W.Greene-"*Econométricanalysis*"-New jersyPrentice hall-5 edition-2008-P258.

²-Christophe hurlin-"*Econométrie des données de panel*"-Sans edition et l'année-P20, 29.

لنماذج بيانات "بانل" أن تعطي تقديرات لمعدل التقدم التكنولوجي (عبر الزمن)، و بيانات عرضية في آن واحد.

تساعد هذه النماذج في منع ظهور مشكلة إنعدام ثبات تباين حد الخطأ، الشائعة الظهور عند إستخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية، فبخلاف السلاسل الزمنية للإقتصاد الكلي فإن نماذج بيانات "بانل" تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط إنعدام التجانس بينها، حيث أن واحد من المصادر الهامة لإنعدام ثبات التجانس لبيانات المقطع العرضي، هو حذف معلومات ثابتة نسبيا من الوحدات الفردية¹، كما أن إستخدام نماذج بيانات "بانل" ستيح لنا التخفيف من مشكلة التعدد الخطي، كذلك توفر نماذج بيانات "بانل" درجة حرية أكبر مما يعني الحصول على تقديرات أفضل.

كما تبرز كذلك أهمية إعداد نماذج بيانات "بانل" عندما يرغب الباحث بتقدير نموذج لمقطع عرضي لا تكفي بياناته لوصف سلوك هذا المقطع، و بالتالي تتيح هذه النماذج وصف سلوك مجموعة معينة من الدول أو الأفراد، المنشآت كلا واحدا خلال فترة زمنية معينة، مما يتيح الحصول على تقديرات تعبر عن معلومات أكثر و حقائق أفضل كونها تعبر عن معلومات تعطىها بيانات المقطع العرضي فضلا عن معلومات تعطىها السلسلة الزمنية.²

الفرع الثاني: المشاكل التي تصادف نماذج بيانات "بانل"

إن أهم المشاكل التي تصادف نماذج بيانات "بانل" هي :

-مشكل النقاط البعيدة و المشاهدات المفقودة، نظرا للعدد الكبير من المشاهدات في نماذج بيانات "بانل" فإن احتمالا احتوائها على نقاط أو مشاهدات بعيدة يكون كبيرا، فلقد بين "هوبر" "Huber" أن وجود 3% فقط من القيم غير المرغوبة في العينة، يكون كافيا للتأثير على معنوية و دقة المقدرات، و التغيير من قيمتها، و لهذا يجب معالجتها أو التخلص منها؛

-هناك مشكلة أخرى يمكن مصادفتها عند إستخدام نماذج بيانات "بانل"، تتمثل في غياب بعض المشاهدات في العينة المدروسة حيث يجب التنبيه، إلى أنه إذا كان سلوك (تصرف) الأفراد الموجودين في العينة يختلف عن سلوك الأفراد الغائبين عنها، فإن التقديرات المتحصل عليها إنطلاقا من العينة لا يمكن تعميمها على المجتمع، و بالتالي يجب تصحيحها؛

¹-Peracchi.F-"*Econometric*"-John wiley& sons-England-2001-P397.

²-جبوري محمد-"تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الإقتصادي: دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات بانل"-أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية-جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان-2012/2013-ص299.

- يمكن تفادي هذه المشاكل عن طريق صقل العينات، يعني هذا التخلص من كل المشاهدات الخاصة بفرد معين و لا يملكها الأفراد الآخرون، و مع ذلك فإن عملية صقل العينة تؤدي إلى إلغاء نسبة كبيرة من المشاهدات، أي فقدان معلومات كثيرة، و عليه الحصول على مقدرات متحيزة و غير دقيقة.

المطلب الثالث : أنواع نماذج بيانات "بانل" و إختبارات الكشف عنها

إن لنماذج بيانات "بانل" عدة أنواع من أهمها نموذج بيانات "بانل" ذو الأثر الثابت، و نموذج بيانات "بانل" ذو الأثر العشوائي، و نموذج بيانات "بانل" الديناميكي، و نماذج بيانات "بانل" الحديثة، ولكي نحدد النموذج المناسب الذي يتماشى مع الدراسة يجب أن نقوم بتطبيق بعض الإختبارات، أهم هذه الإختبارات إختبارات التجانس لـ "هسيواو" "Hsiao" 1986، و إختبار "هوسمان" "Hausman" 1978، إختبار مضاعف "لاقرونج" "Lagrange".

الفرع الأول : أنواع نماذج بيانات "بانل"

إن نماذج بيانات "بانل" تنقسم إلى أربع أنواع، هي :

1- نموذج بيانات "بانل" ذو الأثر الثابت : يمكن تقسيم هذا النوع من النماذج إلى:¹

- نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالأفراد: يتمثل هذا النوع من النماذج في ثبات معامل المتغيرة المستقلة، بينما المعامل الثابت يتغير من فرد إلى آخر أي من بلد إلى آخر، أي رغم عدم وجود أثر الزمن يوجد أثر آخر يتمثل في الأثر الفردي؛

- نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالزمن: يتمثل هذا النوع من النماذج في ثبات معامل المتغيرة المستقلة، بينما المعامل الثابت متعلق بالزمن، أي أنه لا يوجد فرق بين الأفراد (البلدان) ولكن العامل الزمني هو الذي يؤدي إلى التفرقة ما بين هذه البلدان؛

- نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالزمن وبالأفراد: يتمثل هذا النوع من النماذج في ثبات معامل المتغيرة المستقلة، بينما يتغير العامل الثابت متعلق بالزمن، وبتغير الأفراد (البلدان)؛

- نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالزمن وبالأفراد وبمعامل المتغير المستقل: يتمثل هذا النوع من النماذج في تغير كل من معامل المتغيرة المستقل، أو بتغير إما العامل الثابت متعلق بالزمن، أو بتغير الأفراد (البلدان)، أو الاثنان معاً.

¹-Robert Yaffee-"A primer for panel data analysis"-Sociale science-Statistique and mapping-New York Université- Novembre 2003-P3,4.

يسمى النموذج الذي يتم مقارنته مع النماذج السابقة بالنموذج الجماعي للمعطيات، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية المتعلقة بالخطأ العشوائي في نموذج "بانل" تتمثل في كون لها نفس التوزيع ومستقلة فيما بينها.¹

2- نموذج بيانات "بانل" ذو الأثر العشوائي : من أجل التفرقة بين النماذج ذات الأثر الثابت والأثر العشوائي، تتفق العديد من الدراسات في أن تطبيق نموذج الأثر الثابت عندما تكون N مشاهدة تشكل المجتمع ككل، ويمكن تبرير استعمال الأثر العشوائي لما تكون N فرد المشاهدة تشكل عينة من هذا المجتمع.²

ويتمثل النموذج ذو الأثر العشوائي في كون أن الثابت يتغير عشوائيا، وإذا تم العثور على الأثر العشوائي في كل من العامل الفردي و الزمني، نسمي هذا النموذج بنموذج ذو الخطأ المركب؛ تتمثل طريقة التقدير الملائمة في هذا النوع من النماذج في طريقة المربعات الصغرى المعممة "GLS"، أو عن طريق طريقة تربط بين التقدير ما بين الأفراد "Between" والتقدير داخل الأفراد "Within".

بالإضافة إلى ذلك هناك نموذج آخر متمثل في نموذج ذو المعاملات العشوائية، والمتمثل في وجود تغير العشوائي لكل من معالم المتغير المستقل والثابت.

3- نموذج بيانات "بانل" الديناميكي : يتمثل هذا النموذج في تأخير المتغير التابع، وبإدخاله في النموذج؛ وبأخذ النموذج ذو الأثر الثابت، نظرا لإستعمالاته العديدة في الإقتصاد الكلي نتحصل على:³

$$y_{it} = \gamma y_{i,t-1} + x'_{i,t} \beta + \eta_i + \varepsilon_{it}$$

$$i = 1, 2, \dots, N$$

$$t = 1, 2, \dots, T$$

يعود إستعمال نموذج الأثر الثابت في الإقتصاد الكلي لسببين:

-السبب الأول : يتمثل في كون الأثر الفردي يمثل المتغيرات غير المأخوذة في النموذج، بالإضافة إلى احتمال أن تكون خصوصيات هذه الأفراد (الدول) مرتبطة بالمتغيرات الأخرى؛

-السبب الثاني : استعمال هذا النوع من النماذج على كل المجتمع وليس عينة عشوائية مستخرجة منه.

4- نماذج بيانات "بانل" الحديثة : سنتطرق في هذا المطلب إلى بعض النماذج الحديثة لنماذج بيانات "بانل"، والمتمثلة في النماذج غير الخطية والتي من خصوصياتها أن المتغير التابع غير مستمر، بالإضافة إلى

¹-J.Johnston-"Méthodes Économétriques"-Tome2-Traduit par Bernard Guerrien et Francisco Vergara- Ed Economica-paris-1985-P 471.

²-Alain Trognon-"L'économétrie des panels en perspective"-Revue d'économie politique -Nov/Déc 2003-P728,729.

³-Ruth A.Judson& Ann L.Owen-"Estimating Dynamic Panel Data Models"-A practical Guid for Macroeconomist-Federal Reserve Board of Governors-January 1996-P3.

ذلك أن البيانات المستعملة هي بيانات "بانل"، وهي تستعمل كل من نماذج "بروبيت" *Probit* و "لوجيت" *Logit*.¹

- نماذج "بروبيت" و نماذج "لوجيت" ذات الأثر الثابت: إن استعمال نموذج ذو الأثر الثابت يعطي تقدير متسق في حالة نموذج خطي، ذات المتغير التابع المستمر؛ بينما هذا غير صحيح في الحالة التي يكون فيها المتغير التابع نوعي؛ في هذه الحالة فإن نموذج لوجيت هو أحسن النماذج، حيث أنه يعطي تقدير متسق، عند استعمالنا لطريقة المعقولية العظمى، على عكس نموذج بروبيت الذي يعطي تقدير غير متسق.²

- نماذج "بروبيت" و نماذج "لوجيت" ذات الأثر العشوائي: عند استعمال النماذج ذات الأثر العشوائي فإن نموذج "بروبيت" هو الأكثر ملاءمة، وهذا راجع لكون استعمال نموذج "لوجيت"، يؤدي بالأخطاء إتباع التوزيع اللوجيستكي، مما يتطلب استعمال التوزيع اللوجيستكي المتعدد *Multivariate logistic distribution* بينما في نموذج "بروبيت" فإنه يتطلب استعمال التوزيع الطبيعي المتعدد، ولكن رغم التعميمات الممكنة فإن التوزيع اللوجيستكي لا يسمح بالكثير من المرونة، وهذا نظرا للخصائص الأساسية لنموذج "بروبيت" ذو الأثر العشوائي و المتمثلة في ما يلي:³

- التقديرات المتعلقة بهذا النموذج متسقة على عكس نموذج "بروبيت" ذو الأثر الثابت؛

- تقدير نموذج "بروبيت" باستعمال المعطيات الجماعية *Pooled data*، يعطي تقديرات متسقة.

الفرع الثاني: إختبارات الكشف عن نماذج بيانات "بانل"

إذا إعتبرنا عينة من بيانات "بانل"، أول خطوة تتمثل في فحص خصوصية التجانس أو عدم التجانس للمسار العام للبيانات، على مستوى الإقتصاد القياسي يرجع ذلك إلى إختبار تساوي معاملات النموذج المدروس في البعد الفردي، و على المستوى الإقتصادي إختبارات التحديد تعود إلى تحقق إذا كان بالإمكان إفتراض أن النموذج النظري المدروس متطابق بالنسبة لكل المفردات، أو خلافا لذلك إذا كانت هناك خصوصية خاصة بكل مفردة من أجل إيجاد النموذج الملائم،⁴ عند إستعمال بيانات "بانل" يستخدم ما يسمى بإختبارات التحديد و التي تتمثل فيما يلي:⁵

¹-Albain Thomas-"*Econométrie des variables qualitatives*"-Dunod-Paris-2000-P54,78.

²-Madala G.S-"*Limited Dependent Variable Models Using Panel Data*"-The journal of Human Ressource Vol.22- No.3-Summer 1987-P315.

³-Ibid-P317, 318.

⁴-جبوري محمد-"تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الإقتصادي : دراسة نظرية و قياسية بإستخدام بيانات بانل"-مرجع سبق ذكره-ص343.

⁵-Madala G.S-"*Limited dependent variable models using panel data*"-Opcit-P315.

1- إختبارات التجانس لـ "هسيانو" "Hsiao" 1986: إذا إعتبرنا النموذج التالي :

$$y_{it} = \alpha_i + \beta_i x_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (1)$$

علما أن :

- ε_{it} : يفترض أنها مستقلة و متماثلة التوزيع (*i. i. d*) بمتوسط معدوم و تباين يساوي σ_i^2 ؛

- α_i و β_i : هي معلمات في النموذج يمكن أن تختلف في البعد الفردي و أنها ثابتة في الزمن.

عند هذا المستوى هناك عدة صيغ ممكنة على النحو التالي :

- تطابق الثوابت α_i و شعاع المعلمات β_i بحيث أن $\alpha_i = \alpha$ ، $\beta_i = \beta \forall i \in [1, N]$ فيكون لدينا نموذج بيانات "بانل" متجانس؛

- الثوابت α_i و شعاع المعلمات β_i تكون مختلفة حسب الأفراد، فيكون لدينا عدد N نموذج مختلف؛

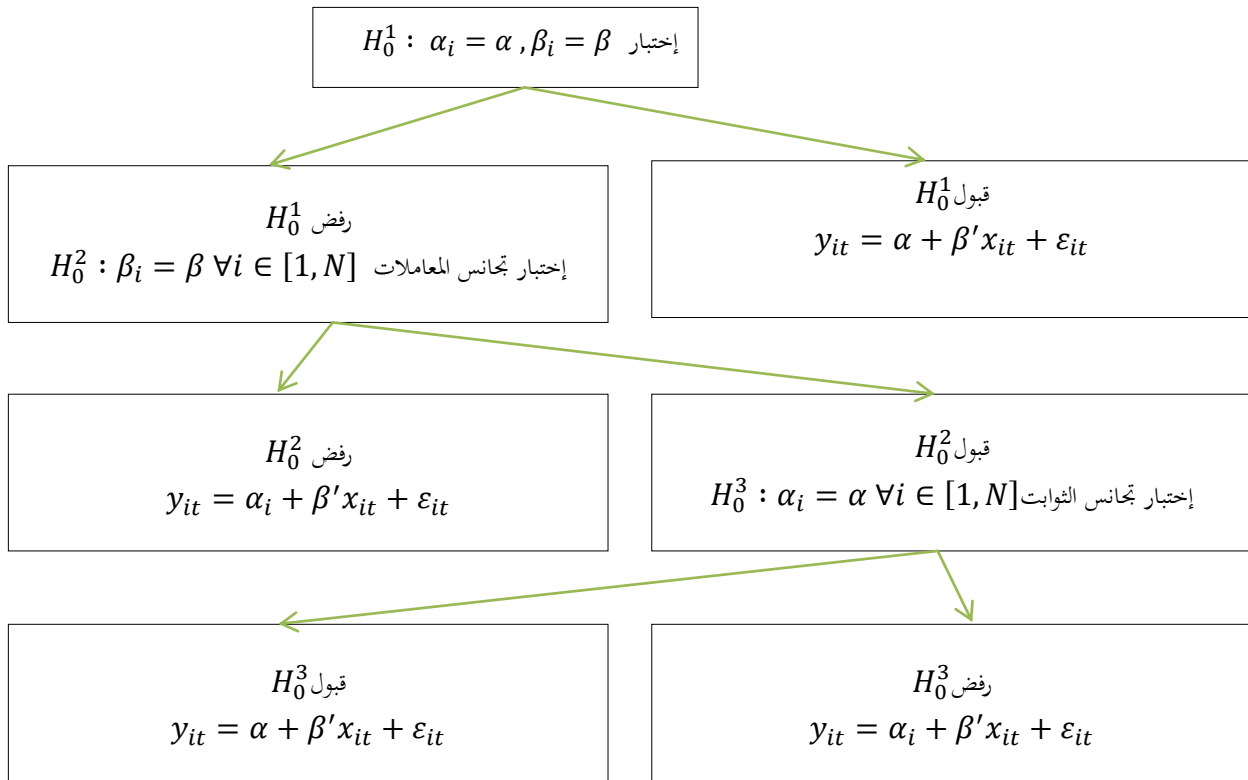
- الثوابت α_i تكون متطابقة بحيث أن $\alpha_i = \alpha \forall i \in [1, N]$ ، بينما أشعة المعلمات β_i تختلف بين المفردات، في هذه الحالة كل معلمات النموذج بإستثناء الثوابت تكون مختلفة حسب المفردات، يكون لدينا عدد N نموذج مختلف؛

- شعاع المعلمات β_i متطابق $\beta_i = \beta \forall i \in [1, N]$ في حين الثوابت α_i تختلف حسب المفردات نحصل في هذه الحالة على نموذج التأثيرات الفردية.

لتمييز هذه الحالات المختلفة و لتحديد نموذج بيانات "بانل" نلجأ إلى إختبار التجانس، الخطوات العامة

لهذا الإختبار ملخصة في الشكل الموالي :

الشكل 4-1 : خطوات إختبار التجانس لـ "هسيو" "Hsiao" 1986

المصدر :- Cambridge university press- "Analysis of panel data"-Hsiao C-

1986

الخطوة الأولى تتمثل في إختبار فرضية بنية التجانس العام (الثوابت و المعاملات متطابقة) :

$$\{H_0 : \beta_i = \beta, \alpha_i = \alpha \quad \forall i \in [1, N]$$

$$\{H_1 : \beta_i \neq \beta, \alpha_i \neq \alpha \exists (i; j) \in [1, N]$$

نستخدم إذن في إحصائية "فيشر" "Fischer" لإختبار $(N-1)(K+1)$ قيد خطي، بإفتراض أنالبواقي ε_{it} تكون مستقلة التوزيع في البعدين i و t ، و تتبع التوزيع الطبيعي بتوقع معدوم و تباين ثابت، و هذهالإحصائية تتبع توزيع "فيشر" $(N-1)(K+1)$ و $(NT-N)(K+1)$ درجة حرية¹ :¹-Regis bourbonnais-"Econométrie"-Donod-Paris-2009-P332.

$$F_1 = \frac{(SCR_{1c} - SCR_1)}{SCR_1} \times \frac{NT - N(k + 1)}{(N - 1)(k + 1)}$$

تكون نتائج هذا الإختبار كالتالي :

- إذا تم قبول الفرضية H_0 للتجانس، يتم الحصول إذن على نموذج بيانات "بانل" متجانس كليا

$$y_{it} = \alpha_i + \beta_i x_{it} + \varepsilon_{it}$$

- أما إذا تم رفض الفرضية H_0 فننتقل للخطوة الثانية التي تتمثل في تحديد إذا كان عدم التجانس مصدره المعاملات β_i .

تتمثل هذه الخطوة في إختبار المساواة بالنسبة لكل المفردات لـ K مركبة للأشعة β_i :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i = \beta & \forall i \in [1, N] \\ H_1 : \beta_i \neq \beta_j & \exists (i; j) \in [1, N] \end{cases}$$

في ظل فرضية العدم (H_0) لا يتم وضع أي قيد على الثوابت الفردية α_i بنفس الطريقة يتم إعداد إحصائية "فيشر" لإختبار $(N - 1)K$ قيد خطي، دائما في ظل فرضية الإستقلالية و الصيغة الطبيعية للبواقي، هذه الإحصائية تتبع توزيع "فيشر" مع $(N - 1)K$ و $(NT - N)(K + 1)$ درجة حرية، و إحصائية "فيشر" تأخذ الصيغة التالية :

$$F_2 = \frac{(SCR_{2c} - SCR_1)}{SCR_1} \times \frac{NT - N(k + 1)}{(N - 1)k}$$

- في حالة رفض الفرضية H_0 لتجانس المعاملات β_i يتم رفض إذن بنية نموذج بيانات "بانل"، لأنه في هذه الحالة تكون الثوابت α_i فقط متطابقة بين المفردات $y_{it} = \alpha + \beta_i x_{it} + \varepsilon_{it}$ ، و يتم تقدير معلمات الأشعة باستخدام النماذج المختلفة مفردة بمفردة؛

- بينما إذا تم قبول الفرضية H_0 لتجانس المعاملات β_i ، فإنه يحتفظ بنموذج بيانات "بانل" و يتم البحث إذن في الخطوة الثالثة على تحديد إختبار مساواة الثوابت الفردية، في ظل فرضية المعاملات β_i المشتركة لكل المفردات¹ :

$$\begin{cases} H_0 : \alpha_i = \alpha & \forall i \in [1, N] \\ H_1 : \alpha_i \neq \alpha & \exists (i; j) \in [1, N] \end{cases}$$

في ظل الفرضية H_0 يتم وضع $\beta_i = \beta$ مع فرضية الإستقلالية، و إعداد إحصائية "فيشر" لإختبار $(N - 1)$ قيد خطي، و هذه الإحصائية تتبع توزيع "فيشر" مع $(N - 1)$ و $(N(T - 1) - K)$ درجة حرية :

$$F_3 = \frac{(SCR_{1c} - SCR_{2c})}{SCR_{2c}} \times \frac{N(T - 1) - k}{(N - 1)}$$

¹-Alain pirotte-"*Econométrie des données de panel : théorie et application*"-Edition economica-Paris-France-2011-P42.

2-إختبار "هوسمان" "Hausman" 1978 : يستخدم إختبار "هوسمان" 1978، في حالة الإختلاف الجوهرى بين التأثيرات الثابتة و العشوائية و هو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، فستند فرضية عدم على عدم وجود ذلك الإرتباط، و عندها تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة و العشوائية متسقة و لكن مقدرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، بينما في ظل الفرضية البديلة لوجود الإرتباط، فإن مقدرة التأثيرات الثابتة هي فقط تكون متسقة و أكثر كفاءة.

يعطى إختبار "هوسمان" بالعلاقة التالية¹:

$$w = (\hat{b}_{LSDV} - \beta_{GLS})^T [Var(\hat{b}_{LSDV}) - Var(\beta_{GLS})]^{-1} (\hat{b}_{LSDV} - \beta_{GLS})$$

حيث أن :

$(\hat{b}_{LSDV} - \beta_{GLS})^T$: تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة و التأثيرات العشوائية؛
 $Var(\hat{b}_L) - Var(\beta_{GLS})$: هي الفرق بين مصفوفة التباين و التباين المشترك لكل من مقدرات التأثيرات الثابتة و التأثيرات العشوائية.

تتبع w في ظل فرضية عدم توزيع "كاي" مربع مع درجة حرية $k - 1$ أي عدد المتغيرات المستقلة بإستثناء الحد الثابت، و بمقارنة القيمة المحسوبة w مع القيمة الجدولية :

- إذا تم قبول فرضية عدم تكون الأفضلية للتأثيرات؛

- أما إذا قبلت الفرضية البديلة فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون هو الأفضل.

3- إختبار مضاعف "لاقرونج" "Lagrange" : إختبار مضاعف "لاقرونج" يكون إلى :

- إختبار الأثر العشوائي (حالة نموذج الأفراد) : من أجل إختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي لدينا إختبار "باقون و بروش" "Pagan & Breusch" 1980، يعتمد هذا الإختبار على مضاعف "لاقرونج" المتعلق بالأخطاء \hat{u}_{it} الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى حيث إختبار فرضية العد و البديلة كما يلي :

$$\begin{cases} H_0 : \sigma_u^2 = 0 \text{ (ou corr } [n_{it}n_{it}] = 0) \\ H_1 : \sigma_u^2 \neq 0 \end{cases}$$

إحصائية الإختبار معرفة كالتالي :

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)} \left(\frac{\sum(\sum \hat{u}_{it})^2}{\sum \sum \hat{u}_{it}^2} - 1 \right)^2 \rightarrow \chi_1^2$$

كما هو موضح أعلاه فإن هذا الإختبار يتبع توزيع "كاي" مربع ذو درجة حرية واحدة؛

¹-William green-"Econometric analysis"-Prentice hall appersaddle river-New jersey-2003-P300.

-إختبار الأثر العشوائي (حالة نموذج الزمن) : من أجل إختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي نتبع نفس الخطوات السابقة، غير أن إختبار فرضية العدم و البديلة تكون كالآتي :

$$\begin{cases} H_0 : \sigma_\lambda^2 = 0 \\ H_1 : \sigma_\lambda^2 \neq 0 \end{cases}$$

و يتم الإختبار عن طريق حساب الكمية التالية :

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)} \left(\frac{\sum(\sum \hat{u}_{it})^2}{\sum \sum \hat{u}_{it}^2} - 1 \right)^2 \rightarrow \chi_1^2$$

و التي تتبع توزيع "كاي" مربع ذات درجة حرية واحدة كما هو موضح أعلاه.

المبحث الثاني: الإستقرارية و التكامل المتزامن لبيانات "بانل" و طرق تقدير نماذجها

تندرج الأدبيات المتعلقة بإختبار الجذور الأحادية في جيلين من الإختبارات، بحيث يقوم الجيل الأول على فرضية الإستقلالية بين أفراد المجموعة، أما الجيل الثاني من الإختبارات فيرفع فرضية الإستقلالية، و بذلك فهو يعتبر الإرتباطات بين الأفراد كمعلمات، كما تقترح هذه الإختبارات إستغلال الحركات المشتركة للأفراد من أجل تعريف إحصائيات إختبار جديدة.¹

إن إختبارات الجذور الأحادية لبيانات "بانل" تعطينا نتائج أفضل من السلاسل الزمنية الفردية، ذلك لأن قوة الإختبار تزداد مع حجم العينة، بحيث يعتبر إضافة البعد الفردي إلى البعد الزمني ذات أهمية في تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة، فبيانات "بانل" تسمح بالعمل على عينة صغيرة من ناحية السياق الزمني و إتساع البيانات من ناحية السياق الفردي، مما يؤدي إلى مشكل "الإنقطاع الهيكلي" (يحدث لما تكون سلسلة بيانات تشمل مرحلتين مختلفتين من حيث الظرف الإقتصادي أو السياسي أو الإجتماعي) في حالة زيادة المشاهدات و إخفاء مشكلة ضعف قوة إختبار العينة الصغيرة، و في هذا الصدد يقول "كووا و بلتاجي" *Koa & Beltagi* "بأن إستخدام الإقتصاد القياسي في بيانات "بانل" يجمع بين أحسن المجالين، و هي معالجة السلاسل غير المستقرة بمساعدة طرق السلاسل الزمنية و زيادة عدد البيانات و قدرة الإختبارات بإضافة البعد الفردي.²

تتفوق إختبارات جذر الوحدة لبيانات "بانل" على إختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية، ذلك لأنها تتضمن محتوى معلوماتي مقطعي و زمني معا و الذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من إختبارات السلاسل

¹-بدراوي شهيناز-"تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)"-أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص مالية-جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان-2015/2014-ص220.

²-Christophehurlin&Valerie mignon-"*Syntheses de tests de racine unitaire sur données de panel*"-Université d'orléans-2005-P2, 3.

الزمنية الفردية، إلا أن هناك مشكل تختص به بيانات "بانل" أصبح اليوم أساسيا في أدبيات إختبار جذر الوحدة و يتعلق الأمر بالإرتباط بين الأفراد، بحيث أن السؤال المطروح :
فيما إذا كان يمكن السماح بوجود الإرتباط بين بواقي مختلف الأفراد في بيانات "بانل"؟

الجدول 4-2: إختبارات جذر الوحدة لبيانات "بانل"

إختبارات الجيل الأول : الإستلالية بين المفردات	
إختبار "ليفين و لين" " <i>Lin and Lin</i> " (1992-1993)	نوعية التجانس لجذر الإنحدار الذاتي تحت الفرضية التعاقبية
إختبار "ليفين و لين و شو" " <i>Lin and Lin and Chu</i> " (2002)	
إختبار "هانيس و ترافاليس" " <i>Hanis and Tzavalis</i> " (1999)	
إختبار "إيم، بيسارام و شين" " <i>Im, Pesaram and Shin</i> " (2003)	نوعية عدم التجانس لجذر الإنحدار الذاتي
إختبار "يو و مادالا" " <i>Wu and Maddala</i> " (1999)	
إختبار "شوا" " <i>Choi</i> " (1999-2001)	
إختبار "هادري" " <i>Hadri</i> " (2000)	إختبار تسلسلي أو تعاقبي
إختبار "هينين، جوليفالد و نقوين" " <i>Henin, Jolivaldt and Nguyen</i> " (2001)	
إختبارات الجيل الثاني : الإرتباط بين المفردات	
إختبار "باي و أنجي" " <i>Bai and Ng</i> " (2001)	إختبارات معمقة مبنية على أساس نماذج عاملية
إختبار "مون و بيرون" " <i>Moon and Perron</i> " (2004)	
إختبار "فيليبس و سول" " <i>Phillips and Sul</i> " (2003)	
إختبار "بيساران" " <i>Pesaran</i> " (2003)	
إختبار "شوا" " <i>Choi</i> " (2002)	مقاربات و طرق أخرى
إختبار "أوكونال" " <i>O'connell</i> " (1998)	
إختبار "شونق" " <i>Chang</i> " (2002-2004)	

المصدر : **Christophe hurlin et Valérie mignon-"Synthèses de tests de racine unitaire sur données de panel"-opcit-P4.**

عندما يكون هناك متغيرات غير مستقرة في نموذج الإنحدار قد نحصل على نتائج زائفة، لذا إذا كان لدينا المتغيرتان X و Y ، و كلاهما متكاملتان من الدرجة الأولى :

$I(1)$

و إذا قدرنا الإنحدار :

$$Y_t = \beta_1 + \beta_2 X_t + u_t \dots \dots \dots (01)$$

لن نستطيع أن نتحصل على نتائج مرضية¹ لكل من β_1 و β_2 .

توجد طريقة واحدة لحل هذه باستخدام الفروقات لضمان الإستقرار للمتغيرات، بعد عمل هذا فإن :

$$\Delta Y_t \sim I(0)$$

$$\Delta X_t \sim I(0)$$

و نموذج الانحدار سيكون :

$$\Delta Y_t = a_1 + a_2 \Delta X_t + \Delta u_t \dots \dots \dots (02)$$

في هذه الحالة نموذج الإنحدار سيعطينا مقدرات صحيحة لكل من المعاملات a_1 و a_2 و مشكلة الإنحدار الزائف تكون قد حلت، لكن مالدينا من المعادلة (02) هو العلاقة في الأجل القصير بين المتغيرات، و العلاقة طويلة الأجل هي :

$$Y_t^* = \beta_1 + \beta_2 X_t$$

إن ΔY_t غير ملزمة بأن تعطينا معلومات عن سلوك النموذج في الأجل الطويل، من المعلوم أن الإقتصاديين مهتمين بالعلاقات طويلة الأجل، هذا يكون مشكلة كبيرة، ومفهوم التكامل المتزامن يكون مفيد لحل ذلك.

المطلب الأول : إختبارات إستقرارية بيانات "بانل"

إن إختبارات الإستقرارية لبيانات "بانل" تنقسم إلى قسمين حسب فرضية الإستقلال و الإرتباط بين مفردات البيانات، و هي :

الفرع الأول : إختبارات جذر الوحدة تحت فرضية الإستقلال بين مفردات بيانات "بانل"

ظهرت بعض الإختبارات التي تعني بالكشف عن جذر الوحدة تحت فرضية الإستقلال بين مفردات بيانات "بانل"، و من أهم هذه الإختبارات :

1- إختبار "ليفين و لين و شو"² "Livin and Lin and Chu" (2002): يعتبر هذا الإختبار من

إختبارات الجيل الأول، و يستند إختبار "ليفينولينوشو" للكشف عن وجود جذر الوحدة في بيانات "بانل" على إفتراضين أساسيين هما :

-تجانس الجذر الإنحدار الذاتي؛

¹- "حالة خاصة": يكون هناك مجموع خطي Y و X إذا كانا متكاملان من الدرجة صفر (0)، إذا تكون Y و X متكاملتان تكامل متزامن. في هذه الحالة فإن إنحدار المعادلة (01) غير زائف، ويعطينا مجموع خطي هو :

$$\hat{u}_t = Y_t - \hat{\beta}_1 - \hat{\beta}_2 X_t$$

²- "LLC".

-الإستقلال بين أفراد بيانات "بانل".

مثل جميع إختبارات الجليل الأولفان مبدأ إجراء إختبار "ليفينولينوشو" مستمد من إختبار "ديكي و فولر" في السلاسل الزمنية، و للقيام بهذا الإختبار تم وضع ثلاثة نماذج لإختبار جذ الوحدة لبيانات "بانل" هي :¹

$$\Delta y_{i,t} = P y_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t} \dots \dots \dots (01)$$

$$\Delta y_{i,t} = \alpha_i + P y_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t} \dots \dots \dots (02)$$

$$\Delta y_{i,t} = \alpha_i + \beta_{i,t} + P y_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t} \dots \dots \dots (03)$$

$$i = 1, 2, \dots, N, \quad t = 1, 2, \dots, T$$

يمكن تسجيل ملاحظتين :

-نلاحظ أن النماذج الثلاثة تفرض إستقلالية حدود الخطأ في البعد الفردي، و هي فرضية مقبولة في كل إختبارات جذر الوحدة لبيانات "بانل" الخاصة بالجيل الأول من الإختبارات، كما تسمح بإستعمال نظرية النهاية المركزية للحصول على توزيعات مقارنة؛

-أما الملاحظة الثانية فتتعلق لعدم تجانس السلاسل المولدة للبيانات و هي مشكل أساسي في الإقتصاد القياسي لبيانات "بانل"، و في هذه الحالة يفترض الإقتصاديين "ليفينولينوشو" تجانس جذر الإنحدار الذاتي "Autoregressive" ($P_i = P_j = P$)، و بالتالي عندما يكون هناك جذر الوحدة في حركية المتغيرة y ، فإما أن نقبل فرضية الجذر الأحادي لمجموع الفرديات أو نرفض الفرضية من أجل مجموع الفرديات، و هذا بالضبط الحد الرئيسي لهذا الإختبار.

و إنطلاقا من النماذج الثلاثة السابقة يقترح "ليفينولينوشو" إختبار الفرضيات التالية :

النموذج (01) :

$$\begin{cases} H_0: P = 0 \\ H_1: P < 0 \end{cases}$$

النموذج (02) :

$$\begin{cases} H_0: P = 0, \alpha_i = 0 \quad \forall i = 1, 2, \dots, N \\ H_1: P < 0, \alpha_i \in R \quad \forall i = 1, 2, \dots, N \end{cases}$$

النموذج (03) :

$$\begin{cases} H_0: P = 0, \beta_i = 0 \quad \forall i = 1, 2, \dots, N \\ H_1: P < 0, \beta_i \in R \quad \forall i = 1, 2, \dots, N \end{cases}$$

و يجدر بالذكر بأن فرضية العدم في النموذجين (02)، (03) هي فرضيات مترافقة، بمعنى أن في النموذج (02) فرضية العدم هي فرضية جذر الوحدة لكل مفردات "بانل" ($P_i = P_j = P$) مترافقة مع فرضية غياب الأثر الفردي و بالتحديد إنعدام كل الحدود الثابتة $\alpha_i = 0$ ، أما النموذج (03) فإن فرضية العدم تقتضي

¹-Levin.aLin.c.f-"Unit root test in panel data : asymptotic and finitesampleproperties"-Department of economics-University of california-San diego-1992-P104.

إختبار فرضية جذر الوحدة كما في النموذج (02)، مع فرضية غياب مركبة الإتجاه العام من أجل كل مفردات "بانل" $\beta_i = 0$.

في الحالة العامة و في حالة وجود إرتباط ذاتي بين البواقي فإن إختبار "ليفينولينوشو" يبنى على أساس نماذج إختبار "ديكي و فولر" المتطور، بحيث يسمح بوضع البواقي في توزيعات معروفة من أجل الإحصائيات الفردية، و بالتالي تأخذ النماذج الشكل التالي:¹

$$\Delta Y_{i,t} = PY_{i,t-1} + \sum Y_{i,s} \Delta Y_{i,t-s} + U_{i,t} \dots \dots \dots (04)$$

$$\Delta Y_{i,t} = \alpha_i + \Delta Y_{i,t} + PY_{i,t-1} + \sum Y_{i,s} \Delta Y_{i,t-s} + U_{i,t} \dots \dots \dots (05)$$

$$\Delta Y_{i,t} = \alpha_i + \beta_{i,t} + \Delta Y_{i,t} + PY_{i,t-1} + \sum Y_{i,s} \Delta Y_{i,t-s} + U_{i,t} \dots \dots \dots (06)$$

بحيث: $U_{i,t} \sim i. i. d(0, \sigma_{U,i}^2)$

هذه الطريقة تشمل على ثلاثة مراحل :

- الأولى يتم تحديد لكل مفردة درجة تأخيرها، و في هذا الإطار تتمثل الطريقة البسيطة في إعطاء عدد أقصى من التأخيرات، و إختبار معنوية معامل آخر تأخير بإستخدام إختبار "ستيودنت"؛
- في ظل فرضية العدم لجذر الوحدة، تتطلب المرحلة الثانية حساب التباين على المدى الطويل؛
- الخطوة الثالثة تتعلق بحساب إحصائية الإختبار.

2- إختبار "إيم، بيسارام و شين"² "Im, Pesaram and Shin" (2003): إن الحد الأساسي الذي يقف أمام إختبار "ليفينولينوشو" يكمن في فرضية تجانس جذر الإنحدار الذاتي تحت الفرضية البديلة H_1 ، و التي تقتضي بوجود إنحدار ذاتي مشترك P_i لكل الأفراد، ثم جاءت بعد ذلك الأعمال المشتركة لـ "إيم، بيساراموشين" في السنوات 1997، 2002، 2003، و التي سمحت بمعالجة هذه الفرضية، بالإضافة إلى أن هذا الإختبار يندرج ضمن نماذج الجيل الأول، بحيث يعتبر هؤلاء الإقتصاديون أول من قاموا بتطوير إختبار التجانس تحت الفرضية البديلة مع إختلاف جذر الإنحدار الذاتي.³

إن النموذج المقدم في هذه الحالة هو نموذج بآثار فردية و دون إتجاه عام، و المطابق للنموذج (02) الخاص بكل من "LLC" و غياب إرتباط بين البواقي، و يكتب بالصيغة التالية :

$$\Delta y_{i,t} = \alpha_i + P_i y_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$$

$$i = 1, 2, \dots, N$$

¹-Levin.aLin.c.f-"Unit root test in panel data : asymptotic and finitesampleproperties"-Opcit-P24.

²-"IPS".

³-بدر اوي شهناز-"تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية بإستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة

نامية (1980-2012)"-مرجع سبق ذكره-224.

أما الآثار الفردية فهي تعرف كالتالي :

$$\alpha_i = P_i y_{i,t}$$

$$y_i \in \mathbb{R}, \varepsilon_{i,t} \sim n.i. d(0, \sigma_{\varepsilon,i}^2)$$

يعتبر إختبار "إيم، بيساراموشين" مثل إختبار "ليفينولينوشو" فهو عبارة عن إختبار مرافق، بحيث يجمع بين فرضيتي جذر الوحدة و إنعدام الآثار الفردية بحيث :

$$\begin{cases} H_0: P_1 = 0, & \forall i = 1, 2, \dots, N \\ H_1: P_1 < 0, & \forall i = 1, 2, \dots, N \\ P_i = 0, \forall i = N_1 + 1, N_1 + 2, \dots, N \end{cases}$$

يوجد نوعين من الفرديات هما :

- الأولى من أجل المتغير i, t مبنية على $i = 1, 2, \dots, N_1$ و تكون مستقرة؛

- الثانية من أجل حركية المتغير i, t تقبل جذر الوحدة و مبنية على شكل $i = N_1 + 1, N_1 + 2, \dots, N$ و تكون $0 < N_1 < N$ ، كما أن النسبة $\frac{N_1}{N}$ تحقق العلاقة التالية :

$$\lim_{N \rightarrow \infty} \left(\frac{N_1}{N} \right) = \delta, 0 < \delta < 1$$

و كما هي الفرضية السائدة في إختبارات الجيل الأول فإن البواقي مستقلة فيما بينها في البعد الفردي، بحيث أن نموذج "إيم، بيساراموشين" يسمح بوجود إرتباط ذاتي للبواقي برتب مختلفة من أجل كل مفردة في بيانات "بانل"، و في هذه الحالة إشتق "إيم، بيساراموشين" توزيعات تقاربية لإحصائياتهم المتوسطة عندما t و N تتجه نحو ∞ ، و إقتروا إحصائيتين متوسطتين موحدتين للنموذج.

و من أجل إجراء هذا الإختبار إقتراح "إيم، بيساراموشين" إستخدام متوسط الإحصائيات الفردية لإختبار "ديكي و فولر" المعرفة كما يلي :

$$t_{barNT} = \frac{1}{N} \sum t_{pit}$$

بحيث أن :

t_{pit} : تمثل الإحصائية الفردية و التي تتعلق بإحصائية "ستيودنت" المرتبطة بالفرضية $H_0: P_i = 0$ بالنسبة ل i مفردة فيما يخص الفرضية H_1 ، و في ظل فرضية غياب الإرتباط الذاتي للأخطاء يشير "إيم، بيساراموشين" أن هذه الإحصائية المتوسطة تتبع القانون الطبيعي في حالة t و N تتجه نحو ∞ ، و بناء عليه قاموا بتعريف إحصائية معيارية Z_{IPS} متقاربة نحو القانون الطبيعي $N(0,1)$ و تكتب بالصيغة التالية :

$$Z_{IPS} = \frac{\sqrt{N}(t_{barNT} - \frac{1}{N} \sum E[t_{pit}])}{\sqrt{\frac{1}{N} \sum Var[t_{pit}]}}$$

مع : $(T, N \rightarrow \infty) \rightarrow N(0,1)$ ، أما القيم $E[tpit]$ و التباين $Var[tpit]$ فتحسب باستخدام محاكاة العديد من قيم البعد الزمني t و درجة الإنحدار P_i .

3- إختبار "يو و مادالا"¹ "Wu and Maddala" (1999) : هذا الإختبار هو عبارة عن إختبار "فيشر" "Fisher" 1932 و قد تم توضيحه بشكل عام من طرف "يوومادالا" سنة 1999، بحيث أن مبدأ هذا الإختبار بسيط و يعتمد على تركيبة من مستويات المعنوية "P Value" ل N إختبار فردي مستقل لجذر الوحدة.²

ليكن $P_i = F_{ti}(G_i)$ عبارة عن "P Value" المتعلقة بالإحصائية G_i ، و هذه الأخيرة عبارة عن إحصائية إختبار لفرضية العدم لجذر الوحدة من أجل الفرد i ، أما $F_{ti}(G_i)$ فهي عبارة عن دالة الكثافة الإحصائية الفردية G_i بالنسبة للبعد الزمني T_i ، و قد عرف كل من "يوومادالا" إحصائية الإختبار بالصيغة التالية :

$$P_{WM} = -2 \sum \ln(P_i)$$

في ظل فرضية الإستقلالية للإحصائيات الفردية، فإن إحصائية "يوومادالا" تتبع توزيع كاي تربيع بدرجة حرية $2N$ في حالة $T \rightarrow \infty$ ، و بالنسبة ل N محددة، و بالتالي فإذا كانت أكبر من قيمة كاي تربيع بدرجة حرية $2N$ عند مستوى خطأ $\alpha\%$ يتم رفض فرضية العدم لجذر الوحدة بالنسبة لمجموع الأفراد. يعتبر إختبار "يوومادالا" مثل إختبار "IPS" بحيث أنه لم يهمل الفرضية البديلة لجذر الوحدة، و إعتبروا جذر الإنحدار الذاتي غير متجانس بين الأفراد، غير أن "شوا" "Choi" 2001 إقتراح إستعمال إحصائية موحدة في حالة كون حجم العينة N مرتفع، و هي معرفة على النحو التالي :

$$P_s = \frac{1}{2\sqrt{N}} \sum [-2 \ln(P_i) - 2]$$

و كما يبدو من العلاقة فإن إحصائية "شوا" تتعلق بالإحصائية المتوسطة من النوع P_{WM}^{-1} مركزة و مختصرة، و إذا كانت قيم "P Value" من نوع "i.i.d" فإن إستخدام نظرية النهاية المركزة يسمح بالوصول إلى كون هذه الإحصائية P_s تتبع توزيع القانون الطبيعي أي :

$$P_s \sim N(0,1)$$

و هذا تحت فرضية العدم 0 و $N \rightarrow \infty$.

الفرع الثاني : إختبارات جذر الوحدة تحت فرضية الإرتباط بين مفردات بيانات "بانل"

¹-"WM".

²- بدروي شهيناز- "تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)"-مرجع سبق ذكره-ص226.

تدعى أيضا هذه الإختبارات بإختبارات الجيل الثاني، فهي تأخذ بفرضية الإرتباط الموجود بين مفردات بيانات "بانل"، و منها :

1-إختبار "باي و أنجي"¹ "Bai and Ng" (2001) : قاما كل من "بايوأنجي" بإقتراح أول إختبار لفرضية العدم لجذر الوحدة و ذلك بوجود إرتباط بين مفردات بيانات "بانل"، و في هذا السياق حاولا "بايوأنجي" تخصيص هذا الإرتباط، و يشير "بايوأنجي" إلى نموذج العوامل المشتركة ليكون² :

$$y_{i,t} = d_{i,t} + f_t \gamma_i + \mu_{i,t} \dots \dots \dots (01)$$

مع العلم أن :

- $d_{i,t}$: هي دالة كثير الحدود للزمن بدرجة t ؛

- f_t : شعاع العوامل المشتركة ذات البعد $(1, r)$ ؛

- γ_i : شعاع الملعلمات من شكل $(r, 1)$ ؛

- حيث $y_{i,t}$ إلى مكونة محددة غير متجانسة $d_{i,t}$ ، مكونة f_t و حد الخطأ $\mu_{i,t}$ بدون إرتباط ذاتي و بدون بعد فردي أو زمني.³

في هذا السياق ينتج عدم الإستقرار إنطلاقا من أنه على الأقل أحد العوامل المشتركة للشعاع f_t يكون غير مستقر و/ أو إذا كان حد الخطأ $\mu_{i,t}$ غير مستقر، بدلا من إختبار عدم إستقرار $y_{i,t}$ مباشرة، إقتراح "بايوأنجي" يتمثل في التأكد بشكل منفصل على المكونة المشتركة و على حد الخطأ.

الأخذ بحالة المكونة المحددة غير المتجانسة بدرجة واحدة، يكتب النموذج (01) كالتالي :

$$y_{i,t} = \alpha_{i,t} + \beta_{i,t} + f_t \gamma_i + \mu_{i,t}$$

$$f_t \gamma_i = n_j f_{j,t-1} + \omega_{i,t}, j = 1, 2, \dots, r$$

$$\mu_{i,t} = \lambda_i \mu_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t} \dots \dots \dots (02)$$

إنطلاقا من المعادلة (01) و (02)، زعامل مشترك و i حد الخطأ يكونان مستقران، إذا كانت على الترتيب

:

$$n_j < 1-$$

$$\lambda_i < 1-$$

¹- "BN".

²- جيوري محمد- "تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الإقتصادي: دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات بانل"- مرجع سبق ذكره- ص353.

³- Bai.j&Ng.s-"Panic attack on unit roots and cointegration"-Econometrica-2004-P72.

بينما تكمن الصعوبة على مستوى المكونة $f_{j,t}$ و $\mu_{i,t}$ بسبب عدم ملاحظتها، للتخلص من هذه المشكلة قاما "بايوانجي" بتحليل البيانات بعد إجراء الفروقات حيث يعطى النموذج بدون مركبة الإتجاه العام من خلال الفروقات من الدرجة الأولى كالتالي :

$$\Delta y_{i,t} = \Delta f_t \gamma_i + \Delta \mu_{i,t}$$

-الخطوة الأولى تتمثل في تقدير γ عامل ل Δf_t ؛

-الخطوة الثانية يتم تعريف المتغيرات التراكمية :

$$\hat{f}_{i,t} = \sum \Delta \hat{f}_{i,s}$$

$$\hat{\mu}_{i,t} = \sum \Delta \hat{\mu}_{i,s}$$

بعد ذلك بإستخدام المعادلات السابقة فإنه بالإمكان إختبار فرضية العدم لوجود جذر الوحدة في كلا المركبتين، كما أنه لإختبار عدم إستقرار حد الخطأ $\mu_{i,t}$ ، يقترح "بايوانجي" إستخدام الإحصائية t الفردية لإختبار "ديكي و فولر" للإنحدار :

$$\Delta \hat{\mu}_{i,t} = \iota_{i,0} \Delta \hat{\mu}_{i,t-1} \gamma_i + \iota_{i,1} \Delta \hat{\mu}_{i,t-2} + \dots + \iota_{i,p} \Delta \hat{\mu}_{i,t-p} + \varphi_{i,t}$$

2-إختبار كل من "فيليس و سول"¹ "Phillips and Sul" (2003) وإختبار "مون و بيرون"²

"Moon and Perron" (2004): في نفس الإتجاه قام كل من "فيليسوسول" و "مونوبيرون" بإستخدام نموذج عاملي "Modèle factorial" و لكن يتم إختبار فرضية جذر الوحدة مباشرة إنطلاقاً من المتغيرة المفردة $y_{i,t}$ ، ثم البرهان بإزالة العوامل المشتركة لإختبار فرضية جذر الوحدة، هذا يسمح بالتخلص من الإرتباط بين الأفراد و التحصل على إحصائيات تتبع التوزيع القانون الطبيعي.

من ناحية أخرى إقترح إختبار "بيساران" "Pesaran" (2003) مقارنة تتمثل ببساطة في زيادة في إنحدار "ديكي و فولر" البسيط أو "ديكي و وفلر" المتطور، بإدخال الفروقات من الدرجة الأولى لمتوسطات زمنية للمتغيرة $y_{i,t}$ و قيم مبطأة لهذه المتوسطات، حيث يصبح لدينا بالنسبة للإنحدار "ديكي و فولر" البسيط :

$$\Delta y_{i,t} = \alpha_i + \rho_i^* y_{i,t-1} + \psi_i y_{t-1} + \pi_i \Delta y_t + \mu_{i,t}$$

و بالنسبة للإنحدار "ديكي و فولر" المتطور :

$$\Delta y_{i,t} = \alpha_i + \rho_i^* y_{i,t-1} + \psi_i y_{i,t-1} + \sum \pi_{i,j} \Delta y_{i,t-j} + \sum \theta_{i,j} \Delta y_{i,t-j} + \mu_{i,t}$$

$y_{i,t}$ المتوسط الزمني بالنسبة ل N مفردة في t ، فيتم الحصول إذن على نماذج الموسعة أو الصاعدة للأبعاد المقطعية و الذي يسمح بالأخذ بعين الإعتبار وجود العوامل المشتركة.

¹- "PS".

²- "MP".

و قام "بيساران" بصياغة إحصائية متوسطة للإختبار تعرف بإسم "CIPS"¹ و التي تأخذ الصيغة التالية:²

$$CIPS = \frac{1}{N} \sum CADF_i$$

بشكل عام يتم تعميم الإحصائية المقترحة من طرف "إيم،بيساراموشين"، و يوضح "بيساران" أن قانون الإحصائية "CIPS" غير معياري³، و قد قام بإعداد القيم الحرجة بالنسبة لمختلف الأبعاد N و t .

المطلب الثاني : إختبارات التكامل المتزامن لبيانات "بانل"

تقوم فكرة التكامل المتزامن على المفهوم الإقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل، و بنص النموذج على أن المتغيرات الإقتصادية التي تفترض النظرية الإقتصادية وجود علاقة توازنية بينها في الأجل الطويل، لا تتباعد عن بعضها البعض بشكل كبير و يصحح هذا التباعد عن التوازن، بفعل قوى إقتصادية تعمل على إعادة هذه المتغيرات الإقتصادية للتحرك نحو التوازن طويل الأجل، و هكذا فإن فكرة التكامل المتزامن تحاكي وجود توازن في الأجل الطويل يؤول إليه النظام الإقتصادي.⁴

في حالة عدم الإستقرارية، يمكن لهذه الإختبارات تحديد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في تطور المتغير التابع، إذا كانت العلاقة تتضمن المتغيرات غير مستقرة، و عند القيام بالإستدلال الإحصائي على واحد أو أكثر من معلمات النموذج، ينبغي أن تتم مراعاة وجود أو عدم وجود علاقة تكامل متزامن، في هذا السياق يشير "كاو" "Kao" 1999، إلى أن الإحصائيات المعتادة للإختبارات تكون لها توزيعات غير متقاربة في ظل وجود إرتباطات زائفة.⁵

¹- إختصار لـ "Cross Sectionally Augmented IPS".

²-Alain pirotte- "Econométrie des données de panel : théorie et application"-Opcit-P221.

³-Pesaran.h- "A simple panel unit root test in the presence of cross section dependence"-Journal of applied econometrics 22-2007-P265.

⁴-كامل علاوي و محمد غالي راهي- "تحليل و قياس العلاقة بين التوسع المالي و المتغيرات الإقتصادية في العراق للمدة 1934-2010"-جامعة

الكوفة كلية الإدارة و الإقتصاد- بدون سنة نشر-ص224

⁵-Kao.c- "Spurious regression and residual-based tests for cointegration in panel data"-Advances in econometric 90-1999-P44.

الفرع الأول : إختبار التكامل المتزامن لـ "بيدروني" "*Pedroni*"

تعرف علاقات التكامل المتزامن من قبل "بيدروني" "*Pedroni*" 1995-1997 و "كاو" 1999 و "باي و أنجي" 2004، بإختبار فرضية جذر الوحدة لبواقي التكامل، و إقتراح "بيدروني" 1999-2004 سبعة إختبارات للكشف و إثبات فرضية التكامل المتزامن، حيث تأخذ البعض منها عدم التجانس الفردي.¹ يستدعي تطبيق هذه الإختبارات التقدير المسبق للعلاقة التالية على المدى الطويل :

$$y_{i,t} = d_{i,t} + x_{i,t}b_i + \mu_{i,t} \dots \dots \dots (01)$$

بحيث أن :

- $d_{i,t}$ في الغالب تكون دالة كثيرة الحدود في الزمن بدرجة 1؛

- $x_{i,t}$ شعاع k متغيرة تفسيرية من المفترض أن تكون متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$.

عمل "بيدروني" على تطوير مجموعتين من الإحصائيات التي تسمى على الترتيب :

- إحصائيات التكامل لبيانات "بانل" "*Panel cointegration statistics*" (p)؛

- إحصائيات متوسط مجموعة التكامل المتزامن "*Group mean cointegration statistics*" (m).

في الحالتين تتمثل فرضية العدم في غياب التكامل المتزامن :

$$H_0: p_i = 1$$

بحيث أن p_i تناظر المعامل في الإنحدار التالي :

$$\hat{\mu}_{i,t} = p_i \hat{\mu}_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$$

تمثل $\hat{\mu}_{i,t}$ بواقي النموذج (01)، هاتين الفئتين من الإختبارات تختلف من حيث صياغة الفرضيات البديلة

حيث تأخذ الشكل التالي :

$$\begin{cases} H_1^p: p_i = p < 1, \forall i \\ H_1^m: p_i = p < 1, \forall i \end{cases}$$

و بالمقارنة يتضح أن الفرضية H_1^m تسمح بمصدر إضافي لعدم التجانس بين المفردات، على سبيل المثال

الأخذ على الترتيب بإحدى الإحصائيات الغير معلمية لـ "فيليس-بيرون" "*Phillips-Perron*" 1988،

$Z_{t\hat{P}NT}^p$ و إحصائية معلمة من نوع "ديكي و فولر" المتطور $Z_{t\hat{P}NT}^{p*}$ من الصنف الأول،² و تكون صيغ هذه

الإحصائيات كالتالي :

$$Z_{t\hat{P}NT}^p = \frac{\sum \sum \hat{L}_{11i}^{-2} (\hat{\mu}_{i,t-1} \Delta \hat{\mu}_{i,t} - \hat{\lambda}_i)}{\sqrt{\hat{\sigma}_{NT}^2 \sum \sum \hat{L}_{11i}^{-2} \hat{\mu}_{i,t-1}^2}} \dots \dots \dots (02)$$

¹-Pedroni.p-"*Panel cointegration : asymptotic finitesample properties of pooled times series tests with an application to the ppp hypothesis*"-Econometric theory 20-2004-P597.

²-جبوري محمد-"تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الإقتصادي: دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات بانل"-مرجع سبق ذكره-ص355، 356.

$$Z_{t_{\hat{P}NT}}^{p*} = \frac{\sum \sum \hat{L}_{11i}^{-2} \hat{\mu}_{i,t-1}^* \Delta \hat{\mu}_{i,t}^*}{\sqrt{\hat{s}_{NT}^{*2} \sum \sum \hat{L}_{11i}^{-2} \hat{\mu}_{i,t-1}^{*2}}} \dots \dots \dots (03)$$

باعتقاد نفس المنطق على الفئة الثانية :

$$\frac{1}{\sqrt{N}} Z_{t_{\hat{P}NT}}^m = \frac{1}{\sqrt{N}} \sum \frac{\sum (\hat{\mu}_{i,t-1} \Delta \hat{\mu}_{i,t} - \hat{\lambda}_i)}{\sqrt{\hat{\sigma}_i^2 \sum \hat{\mu}_{i,t-1}^2}} \dots \dots \dots (04)$$

$$\frac{1}{\sqrt{N}} Z_{t_{\hat{P}NT}}^{m*} = \frac{1}{\sqrt{N}} \sum \frac{\sum (\hat{\mu}_{i,t-1}^* \Delta \hat{\mu}_{i,t}^*)}{\sqrt{\hat{s}_i^{*2} \sum \hat{\mu}_{i,t-1}^{*2}}} \dots \dots \dots (05)$$

$$\hat{\sigma}_{NT}^2 = N^{-1} \sum \hat{L}_{11i}^{-2} \hat{\sigma}_i^2, \hat{\sigma}_i^2 = \hat{s}_i^2 + 2\hat{\lambda}_i, \hat{s}_i^2 = T^{-1} \sum \hat{\varepsilon}_{i,t}^2 \dots \dots \dots (06)$$

$$\hat{\lambda}_i = T^{-1} \sum \left(1 - \frac{s}{\omega_i + 1}\right) \sum \hat{\varepsilon}_{i,t} \hat{\varepsilon}_{i,t-s} \dots \dots \dots (07)$$

$$\hat{L}_{11i}^{-2} = T^{-1} \left(\sum \hat{n}_{i,t}^2 + 2 \sum \left(1 - \frac{s}{\omega_i + 1}\right) \sum \hat{n}_{i,t} \hat{n}_{i,t-s} \right) \dots \dots \dots (08)$$

$$\hat{s}_{NT}^{*2} = N^{-1} \sum \hat{s}_i^{*2}, \hat{s}_i^{*2} = T^{-1} \sum \hat{s}_{i,t}^{*2} \dots \dots \dots (09)$$

تأخذ :

$$\hat{n}_{i,t} = \Delta y_{i,t} - \sum \hat{b}_{j,i} \Delta x_{j,i,t}$$

و يوضح "بيدروني" 1995 أن كل إحصائية تتبع القانون الطبيعي :

$$\frac{S_{NT} - \mu\sqrt{N}}{\varphi^2} \rightarrow_{(N,T \rightarrow \infty)} N(1,0)$$

أين S_{NT} تعود إلى إحصائية الإختبار المختار، قيم التوقع μ و φ^2 للتباين موضحة من خلال جدولتها، بالنسبة لـ $T > 100$ ، يوضح "بيدروني" 1997، أن قوة هذه الإختبارات تكون كافية، غير أنه في الحالة التي يكون فيها البعد الزمني أصغر $T < 20$ ، إحصائية الإختبار الأكثر قوة تكون تلك المتعلقة بالإحصائية في المعادلة (04)، بمعنى آخر إذا كانت الإحصائية المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة للقانون الطبيعي عند مستوى $\alpha\%$ ، يتم رفض فرضية العدم لغياب التكامل المتزامن، و يشير "بيدروني" 1999، بوضوح إلى كيفية حساب إحصائية هذه الإختبارات المعلمية و غير المعلمية.¹

¹-Pedroni.p-"Panel cointegration : asymptotic finitesample properties of pooled times series tests with an application to the ppp hypothesis"-Opcit-P47.

من ناحية أخرى قدم "كاو" 1999، إختبار فرضية العدم لإنعدام التكامل المتزامن إنطلاقا من إختبارات من نوع "ديكي و فولر" البسيط و "ديكي و فولر" المتطور، خلافا للإختبارات المقدمة سابقا، فإن هذه الإختبارات لا تأخذ بالحسبان عدم التجانس الفردي في ظل الفرضية البديلة.¹

بالنسبة :

$$d_{i,t} = \alpha_i -$$

$$.b_i = b -$$

في النموذج (01) قام "كاو" بتحديد أربعة إحصائيات من نوع "ديكي و فولر" البسيط :²

$$DF_{\rho}^* = \frac{T(\hat{\rho} - 1)\sqrt{N} + \frac{3\hat{\sigma}_{\varepsilon}^2\sqrt{N}}{\hat{\sigma}_{0\varepsilon}^2}}{\sqrt{3 + \frac{36\hat{\sigma}_{\varepsilon}^2}{5\hat{\sigma}_{\varepsilon}^4}}} \rightarrow_{(N,T \rightarrow \infty)_{seq}} N(0,1) \dots \dots \dots (10)$$

$$DF_t = \sqrt{1.25t_p + \sqrt{1.875N}} \rightarrow_{(N,T \rightarrow \infty)_{seq}} N(0,1) \dots \dots \dots (11)$$

$$DF_t^* = \frac{t_{\rho} + \frac{\hat{\sigma}_{\varepsilon}\sqrt{6N}}{2\hat{\sigma}_{0\varepsilon}}}{\sqrt{\frac{\hat{\sigma}_{0\varepsilon}^2}{2\hat{\sigma}_{\varepsilon}^2} + \frac{3\hat{\sigma}_{\varepsilon}^2}{10\hat{\sigma}_{0\varepsilon}^2}}} \rightarrow_{(N,T \rightarrow \infty)_{seq}} N(0,1) \dots \dots \dots (12)$$

$$DF_{\rho}^* = \frac{\sqrt{N} + (T(\hat{\rho} - 1) + 3)}{\sqrt{10.2}} \rightarrow_{(N,T \rightarrow \infty)_{seq}} N(0,1) \dots \dots \dots (13)$$

بحيث تمثل $\hat{\sigma}_{\varepsilon}^2$ و $\hat{\sigma}_{0\varepsilon}^2$ المقدرات المتقاربة للتباينين σ_{ε}^2 و $\sigma_{0\varepsilon}^2$. و يتم حساب الإحصائية الموضحة أعلاه إنطلاقا من بواقى نموذج التأثيرات الثابتة الفردية التالي :

$$\hat{\mu}_{i,t} = \rho\hat{\mu}_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t} \dots \dots \dots (14)$$

حيث أن :

$$\hat{\mu}_{i,t} = \hat{y}_{i,t} - \hat{x}_{i,t}\hat{b} -$$

$$\cdot \hat{y}_{i,t} = y_{i,t} - y_i -$$

في إحدار النموذج (14) فرضية العدم لغياب التكامل المتزامن تناظر الفرضية :

$$H_0: \rho = 1$$

و بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية "MCO" على المعادلة (14) يعطى مقدر $\hat{\rho}$ ل ρ كما يلي :

¹-Kao.c-"*Spurious regression and residual-based tests for cointegration in panel data*"-Opcit-P44.

²-جبوري محمد-"تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الإقتصادي: دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات بانل"-مرجع سبق ذكره-ص357.

$$\hat{\rho} = \frac{\sum \sum \hat{\mu}_{i,t-1} \hat{\mu}_{i,t}}{\sum \sum \hat{\mu}_{i,t-1}^2}$$

فيما يخص الإختبار الثاني هو من نوع "ديكي و فولر" المتطور و يستند إلى الإنحدار التالي :

$$\hat{\mu}_{i,t} = \rho \hat{\mu}_{i,t-1} + \sum \theta_j \Delta \hat{\mu}_{i,t-j} + \varepsilon_{i,t} \dots \dots \dots (15)$$

إنطلاقا من هذا الإنحدار يحدد "كاو" إحصائية من نوع "ديكي و فولر" المتطور التالية :

$$ADF = \frac{t_{ADF} + \frac{\hat{\sigma}_\varepsilon \sqrt{6N}}{2\hat{\sigma}_{0\varepsilon}}}{\sqrt{\frac{\hat{\sigma}_{0\varepsilon}^2}{2\hat{\sigma}_\varepsilon^2} + \frac{3\hat{\sigma}_\varepsilon^2}{10\hat{\sigma}_{0\varepsilon}^2}}} \rightarrow_{(N,T \rightarrow \infty)_{seq}} N(0,1) \dots \dots \dots (16)$$

بحيث t_{ADF} تمثل الإحصائية المحسوبة للمعامل ρ في الإنحدار (15)، بفضل إستخدام محاكاة "موني كارلو" "Monte carlo"¹، و يوضح "كاو" أن الإختبارات (10) و (16) تقدم أفضل أداء فيما يتعلق بالحجم و القوة.²

الفرع الثاني : إختبار التكامل المتزامن لـ "جوهانسون" "Johansen"

يتضمن إختبار "جوهانسون" للتكامل المتزامن إستخدام طريقة المعقولة العظمى لتحديد نموذج متجه الإنحدار الذاتي "Var" لـ $n * 1$ متجه من المتغيرات ذات جذر الوحدة $I(1)$ ³، و y_t على النحو التالي :

$$y_t = \sum \Pi_i x_{t-1} + \mu + e_t, \quad t = 1, \dots, T$$

حيث أن t متجه الحد العشوائي المستقل و ذي التوزيع المعتدل، و يفرض أن :

$$\Pi_i = -(I - \Pi_1 - \dots - \Pi_k)$$

مصفوفة الأثر الكلي "Impact matrix"، يمكن تشكيل فرضية وجود عدد r على الأكثر من علاقات التكامل المتزامن على النحو التالي :

$$H_r: \Pi = \alpha \beta'$$

¹ -من الموقع : "ar.wikipedia.org" -21:00-2017/11/03- محاكاة "موني كارلو" : هي مجموعة من الخوارزميات الحاسوبية اللائي تتضمن تكرار التجربة بقيم بدائية عشوائية. تستخدم هذه الطريقة عادة في أنظمة المحاكاة الرياضية والهندسية أو الإحصائية. تتضمن هذه الطريقة خمسة مراحل:

-تحديد المجال الممكن لقيم الإدخال؛

-توليد قيم عشوائية لقيم الإدخال ضمن الحدود المعروفة؛

-تطبيق العمليات الحاسوبية المطلوبة على تلك القيم؛

-مراكمة النتائج الحالية مع النتائج السابقة؛

-تكرار العملية عدد محدد من المرات (تزداد دقة النتائج مع زيادة عدد التكرارات).

² -جبوري محمد- "تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الإقتصادي: دراسة نظرية و قياسية بإستخدام بيانات بانل"-مرجع سبق ذكره- ص358.

³ -عماد الدين أحمد المصباح- "محددات التضخم في سورية خلال الفترة 1970-2004"-مجلة العلوم الإجتماعية-جامعة الكويت-مجلس النشر العلمي-ص15.

حيث أن α مصفوفة من الرتبة الكاملة، و تمثل β' مصفوفة متجهات التكامل المتزامن، و للتقدير بطريقة المعقولة العظمى و إختبار نسبة المعقولة العظمى "*Likelihood ratio*"، يقترح "جوهانسون" كتابة معادلة التكامل المتزامن¹ على النحو التالي :

$$\Delta y_t = \sum \Gamma_i \Delta x_{t-1} + \alpha \beta' x_{t-k} + \mu + e_t$$

$$\Gamma_i = I - \Pi_1 - \dots - \Pi_k$$

$$i = 1, 2, \dots, k - 1$$

و يقترح "جوهانسون" معيارين لتحديد قيمة r عدد متجهات التكامل المتزامن²:

- إختبار المعقولة العظمى "*The lambda-max test*" : يعتمد هذا الإختبار على لوغاريتم المعقولة العظمى :

$$\lambda_{trace} = -T \sum \log(1 - \hat{\lambda}_i)$$

حيث أن :

T : حجم العينة؛

λ : أصغر قيم للأشعة الذاتية $r - p$.

و يتم إختباره بشكل متتابع من أجل :

$$r = 0, 1, \dots, k - 1$$

و يختبر هذا الإختبار فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المتزامن يساوي r ، مقابل الفرضية

البديلة القائلة بأن عدد متجهات التكامل المتزامن يساوي $r + 1$ ؛

- إختبار الأثر "*The trace test*" : يعتمد هذا الإختبار على لوغاريتم المعقولة العظمى أيضا :

$$\lambda_{trace} = -T \sum \log(\hat{\lambda}_i)$$

حيث أن :

T : حجم العينة؛

λ : أصغر قيم للأشعة الذاتية $r - p$.

و يتم إختباره بشكل متتابع أيضا و لكن بشكل عكسي، من أجل :

$$r = k - 1, \dots, 1, 0$$

و يختبر هذا الإختبار فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المتزامن يساوي r ، مقابل الفرضية

البديلة القائلة بأن عدد متجهات التكامل المتزامن يساوي k .

¹ - عماد الدين أحمد المصباح - "محددات التضخم في سورية خلال الفترة 1970-2004" - مرجع سبق ذكره - ص 16.

² - نفس المرجع السابق - ص 16.

المطلب الثالث : طرق تقدير نماذج بيانات "بانل"

لتقدير نموذج إحدار بيانات "بانل" هناك عدة طرق يمكن إستخدامها، من أهمها ¹:

الفرع الأول : التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية

من خلال إفتراض أن النموذج لا يحتوي على آثار فردية، و لكن هذه الطريقة غير ممكنة في جميع البرامج و بالتالي إذا كان النموذج يحتوي على آثار فردية، لا بد من الإنتقال إلى حل آخر، الحل الثاني هو حذف الثابت الموجود في صف المتغيرات المفسرة و التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية، و الحل الثالث المحتمل هو الإحتفاظ بالثابت و حذف واحد من المتغيرات المؤشرة (الآثار) في صف المتغيرات المفسرة و التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية.²

هذه الطرق تحتوي على مشكلة كبيرة، فالتقدير المباشر بطريقة المربعات الصغرى العادية يفترض قلب المصفوفة ذات البعد :

$$[(N + K) \times (N + K)]$$

بحيث إذا كان عدد الأفراد المكونة للعينة معتبر (كبير) يمكن أن يأخذ وقت في الحساب إن لم يكن مستحيل، و حتى نتجنب هذا الإشكال هناك طريقة أخرى في التقدير من خلال نظرية "فريش ووق" ³. "*Frish waugh*"

الفرع الثاني : التقدير من خلال نظرية "فريش ووق" "*Frish waugh*"

أو المقدر الداخلي (فيما بين متغيرات الفرد نفسه)، الهدف في هذه الطريقة الحصول على معلمات النموذج $\hat{\alpha}$ و $\hat{\beta}$ التي تجعل مجموع مربعات الانحرافات أقل ما يمكن، من خلال العمل على متغيرات ممرزة حول متوسطاتها الفردية بحيث :

$$\hat{\delta} = (Z'Z)^{-1}Z'Y = \begin{pmatrix} \hat{\alpha} \\ \hat{\beta} \end{pmatrix}$$

$$\hat{\delta} = Z'Y[Z'Z]$$

$$\begin{pmatrix} D'D & D'X \\ X'D & X'X \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \hat{\alpha} \\ \hat{\beta} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} D'Y \\ X'Y \end{pmatrix}$$

$$D'D\hat{\alpha} + D'X\hat{\beta} = D'Y \dots \dots \dots (01)$$

$$X'D\hat{\alpha} + X'X\hat{\beta} = X'Y \dots \dots \dots (02)$$

¹- صوار يوسف و مهدي جيلالي- "قياس عدم تجانس ظاهرة البطالة في اطار التنمية المحلية لبلديات سعيدة بإستخدام بيانات البانل"- كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير-جامعة سعيدة-2013/2012-ص22، 42.

²-Badih.baltagi-"*Econometrics*"-4 edition-Springer-New york-2011-P31.

³-من الموقع : "www.lecepe.fr"-10:00-2017/11/03.

من خلال المعادلة (01) يمكن أن نكتب :

$$\hat{\alpha} = (D'D)^{-1}(D'Y - D'X\hat{\beta}) \dots (03)$$

يمكن تعويض المعادلة (03) في المعادلة (02) :

$$X'Y = X'X\hat{\beta} + X'D(D'D)^{-1}(D'Y - D'X\hat{\beta})$$

$$X'Y = X'D(D'D)^{-1}D'Y + (X'X - X'D(D'D)^{-1}D'X)\hat{\beta}$$

و يمكن تبسيط العلاقة لتصبح كما يلي :

$$X'WY = X'WX\hat{\beta} \dots \dots \dots (04)$$

بحيث أن :

$$W = I - D(D'D)^{-1}D'$$

من المعادلة (04) لدينا :

$$\hat{\beta} = (X'WX)^{-1}X'WY$$

المقدر $\hat{\beta}$ المعطى في المعادلة (04) ما هو إلا مقدر طريقة المربعات الصغرى العادية، مطبق على نموذج يضم متغيرات متركزة حول متوسطاتها.

$$Y_{it} - \bar{Y}_{i0} = B_1(X_{1,it} - \bar{X}_{1,i0}) + \dots + B_K(X_{K,it} - \bar{X}_{K,i0}) + (e_{it} - \bar{e}_{i0})$$

مع :

$$\bar{Y}_{i0} = \frac{1}{T} \sum Y_{it}$$

$$\bar{X}_{i0} = \frac{1}{T} \sum X_{it}$$

أين المتغيرات كما نراها معبر عنها بالإنحراف بالنسبة لمتوسطاتها الفردية، و المصفوفة :

$$W = I_{NT \times NT} - D(D'D)^{-1}D'$$

لديها الأبعاد $NT \times NT$ بالإضافة إلى هيكل و خصائص خاصة بها.

$$(D'D)_{N,N}^{-1} = \begin{pmatrix} \frac{1}{T} & \dots & 0 \\ \vdots & \ddots & \vdots \\ 0 & \dots & \frac{1}{T} \end{pmatrix}$$

$$(D'D)_{N,N} = \begin{pmatrix} T & \dots & 0 \\ \vdots & \ddots & \vdots \\ 0 & \dots & T \end{pmatrix}$$

$$(D(D'D)D')_{NT,NT} = \begin{bmatrix} \frac{1}{T} & \cdots & \frac{1}{T} & 0 & \cdots & 0 & 0 & \cdots & 0 \\ \vdots & \ddots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 1 & \cdots & 1 & 0 & \cdots & 0 & 0 & \cdots & 0 \\ \frac{1}{T} & \cdots & \frac{1}{T} & & & & & & \\ 0 & \cdots & 0 & \frac{1}{T} & \cdots & \frac{1}{T} & 0 & \cdots & 0 \\ \vdots & \ddots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 0 & \cdots & 0 & \frac{1}{T} & \cdots & \frac{1}{T} & 0 & \cdots & 0 \\ & & & & & & & & \\ 0 & \cdots & 0 & 0 & \cdots & 0 & \frac{1}{T} & \cdots & \frac{1}{T} \\ \vdots & \ddots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 0 & \cdots & 0 & 0 & \cdots & 0 & \frac{1}{T} & \cdots & \frac{1}{T} \end{bmatrix}$$

يوجد في الأسطر كما في الأعمدة N من المصفوفات المجمعة، في كل مجموعة مصفوفات ذات البعد $T \times T$.
تباين مقدر $\hat{\sigma}_e^2$ يعطى بالصيغة التالية :

$$\text{Var}(\hat{\beta}_{intra-i}) = S_e^2 (X'WX)^{-1}$$

$$\text{Var}(\hat{\beta}_{intra-i}) = S_e^2 \left(\sum \sum t(X_{it} - X_i) \right)^{-1}$$

أين :

$$X_{it} = X_{1t}, \dots, X_{kit}$$

تمثل متجه سطر للملاحظات المرتبطة بـ k متغير مفسر، و W متغير يمثل معامل "ويتان" $Lopérateur$

"intra-individuel".

$$S_e^2 = \frac{1}{N(T-1)ke} \sum \sum (Y_{it} - \hat{\alpha} - \hat{\beta}_1 X_{it} - \cdots - \hat{\beta}_K X_{Kit})$$

δ_e^2 تم تقديرها من خلالها مجموع مربعات البواقي لإنحدار المتغيرات المركزة حول متوسطاتها " La " *regression intra-inter dividuelle*، مقسمة على عدد درجات الحرية $NT - N - K_e$ ، عمليا لا بد من الحذر من عدد درجات الحرية المأخوذة بعين الاعتبار من طرف البرنامج المستخدم في عملية الإنحدار، بحيث إذا طبقنا طريقة المربعات الصغرى على المتغيرات المركزة حول متوسطاتها، البرنامج يعتبر عدد درجات

الحرية مساو إلى $NT - K_e$ و ليس $N(T - 1)K_e$ ، فهو لا يأخذ في هذا الحالة بعين الإعتبار تقدير N آثار ثابتة، و بالتالي من الضروري تصحيح مقدر δ_e^2 ، و كذلك تبين $\hat{\beta}$ ب: ¹

$$\frac{NT - K_e}{N(T - 1)K_e}$$

تحت الفرضية الإضافية، أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي، و مقدر $\hat{\beta}$ يتبع كذلك التوزيع الطبيعي :

$$\hat{\beta}_{intra-i} \rightarrow N(b, \delta_e^2 (X'WX)^{-1})$$

δ_e^2 يتبع ثابت قريب من توزيع "كاي" مربع بدرجة حرية $N(T - 1)K_e$:

$$N(T - 1)K_e \frac{\widehat{\delta_e^2}}{\delta_e^2} \rightarrow \chi_{N(T-1)K_e}^2$$

بعد إيجاد التباينات المقدرة ل $\hat{\alpha}$ ، يكون من السهل الآن إيجاد تباينات الآثار :

$$\hat{\alpha}_{within} = (D'D)^{-1}D'(Y - X\hat{\beta}_{within}) = \begin{bmatrix} \bar{Y}_{1o} \\ \vdots \\ \bar{Y}_{2o} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \bar{X}_{1,1o} & \cdots & \bar{X}_{K,1o} \\ \vdots & \ddots & \vdots \\ \bar{X}_{1,No} & \cdots & \bar{X}_{K,No} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \hat{\beta}_1 \\ \vdots \\ \hat{\beta}_K \end{bmatrix}$$

و بالتالي مقدر التباين ل $\hat{\alpha}_{within}$ ، يعطى بالصيغة التالية :

$$\hat{V}(\hat{\alpha}_{within}) = \frac{S_\varepsilon^2}{T} + \bar{X}_{io} \hat{V}(\hat{\beta}) \bar{X}_{io}$$

مع أخذ :

$$\bar{X}_{io} = [\bar{X}_{1,io}, \bar{X}_{2,io}, \dots, \bar{X}_{K,io}]$$

أو بصفة عامة :

$$\hat{V}(\hat{\alpha}_{within}) = \frac{S_\varepsilon^2}{T} + \bar{X} \hat{V}(\hat{\beta}) \bar{X}$$

$$\bar{X} = \begin{bmatrix} \bar{X}_{1,1o} & \cdots & \bar{X}_{K,1o} \\ \vdots & \ddots & \vdots \\ \bar{X}_{1,No} & \cdots & \bar{X}_{K,No} \end{bmatrix}$$

إن الانتقال من النموذج الأصلي إلى العمل بنموذج محول بواسطة معامل "ويدين" "Within" من خلال :

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta_1 X_{1,it} + \cdots + \beta_K X_{K,it} + \varepsilon_{it}$$

إلى النموذج :

$$Y_{it} - \bar{Y}_{io} = \beta_1 (X_{1,it} - \bar{X}_{1,io}) + \cdots + \beta_K (X_{K,it} - \bar{X}_{K,io}) + (\varepsilon_{it} - \bar{\varepsilon}_{io})$$

يطرح لنا مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء، أين لم يكن موجود في السابق، و نشير إلى أن هذا الإرتباط لا

يمكن أن يلاحظ إلا داخل مجموع الملاحظات بالفرد نفسه، و على الرغم من هذا الإرتباط و من خلال نظرية

¹-Patriksevstevre-"*Econometrie de données de panel*"-Dunod-Paris-2002-P19, 21.

"كروسكال" *"Kruskal"*، إن مقدر المربعات الصغرى العادية على بيانات ممرزة حول متوسطاتها لها نفس نتيجة تطبيق طريقة طريقة المربعات الصغرى المعممة على نفس البيانات.¹
عند ضرب المصفوفة $\hat{\beta}$ حيث أن :

$$\hat{\beta} = D(D'D)^{-1}D'$$

في المصفوفة X نتحصل على المصفوفة التالية :

$$\begin{bmatrix} \bar{X}_{1,1} & & \bar{X}_{K,1} \\ \bar{X}_{1,1} & \cdots & \bar{X}_{K,1} \\ \vdots & \ddots & \vdots \\ \bar{X}_{1,N} & & \bar{X}_{K,N} \\ \bar{X}_{1,N} & \cdots & \bar{X}_{K,N} \end{bmatrix}$$

و بالتالي نرى أن المصفوفة β كأنها معامل لحساب المتوسطات، و يسمى عامة معامل "بتوين" *"Between"*، و لتقدير معاملات النموذج نمر بمرحلة واحدة في التقدير من خلال النموذج التالي :

$$Y = \alpha D + \beta X + e$$

من خلال :

$$\hat{\delta} = (Z'Z)^{-1}Z'Y = \begin{bmatrix} \hat{\alpha} \\ \hat{\beta} \end{bmatrix}$$

أو نعلم مرحلتين في التقدير، في المرحلة الأولى التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية لمعاملات النموذج، من خلال بيانات ممرزة حول متوسطاتها :

$$Y_{it} - \bar{Y}_{io} = \beta_1(X_{1,it} - \bar{X}_{1,io}) + \cdots + \beta_K(X_{K,it} - \bar{X}_{K,io}) + (e_{it} - e_{io})$$

و في المرحلة الثانية نقوم بتقدير $\hat{\alpha}$ من خلال :

$$\hat{\alpha} = (D'D)^{-1}[D'Y - VX\hat{\beta}] = \bar{Y}_i - \hat{\beta}\bar{X}_{i1} + \cdots + \hat{\beta}\bar{X}_{ik1}$$

و هذا هو مقدر "ويدين"، يمكن أن يضم النموذج في مكونات التجانس غير المشاهدة مؤشر خاص بالآثار الزمنية، و هذا موجود في كثير من الدراسات الإقتصادية نموذج الآثار الزمنية الثابتة يكتب :

$$Y_{it} = b_0 + d_t + \sum b_k X_{k,it} + u_{it}$$

مع أن :

$$\sum d_k = 0$$

الخطأ العشوائي لنموذج له نفس فرضيات النموذج السابق، و يتم تقدير المعلمات بنفس الطريقة السابقة، كما يمكن أن يأخذ النموذج المؤشرات الفردية و الزمنية معا و يكتب :

¹-Philippe rous-"*Cours d'conométrie des données de panel*"-Master économie et finance-Faculté de droit et des sciences économiques de limoges-P33.

$$Y_{it} = b_0 + \alpha_i + d_t + \sum b_k X_{k,it} + u_{it}$$

الفرع الثالث : التقدير بطريقة المربعات الصغرى المعممة

نفترض في هذه الطريقة أن المصفوفة Ω تكون معروفة و يمكن حسابها، من خلال هذه الطريقة يتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة على النموذج المحول، و النموذج في المشاهدة i و اللحظة t يكتب :

$$Y_{it} - \partial \hat{Y}_i = \gamma(1 - \partial) + B_1(X_{1,it} - \partial \bar{X}_{1i}) + \dots + B_k(X_{k,it} - \partial \bar{X}_{ki}) + (W_{it} - \partial \bar{W}_{1i})$$

و يتم هذا من خلال المصفوفة $V^{-1/2}$:

$$V^{-1/2} = \Omega^{-1/2}$$

$$\Omega^{-1/2} = I - \frac{\partial}{T} ii'$$

$$\partial = 1 - \frac{S_\varepsilon}{\sqrt{TS_\varepsilon^2 + S_u^2}}$$

إذا قمنا بضرب المصفوفة $V^{-1/2}$ في المتغير y نتحصل على المصفوفة التالية :

$$V^{-1/2}y = \begin{bmatrix} \Omega^{-1/2} & \dots & 0 \\ \vdots & \ddots & \vdots \\ 0 & \dots & \Omega^{-1/2} \end{bmatrix} \begin{pmatrix} y_1 \\ \vdots \\ y_N \end{pmatrix}$$

$$V^{-1/2}y = \begin{pmatrix} y_{11} - \partial \bar{y}_1 \\ y_{1T} - \partial \bar{y}_1 \\ \vdots \\ y_{N1} - \partial \bar{y}_N \\ y_{NT} - \partial \bar{y}_N \end{pmatrix}$$

يمكن الحصول على تباين S_ε^2 و S_u^2 بصفة دقيقة من خلا التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية

للنماذج التالية :

$$Y_{it} - \bar{Y}_i = B_1(X_{1,it} - \bar{X}_{1i}) + \dots + B_k(X_{k,it} - \bar{X}_{ki}) + (\varepsilon_{it} - \bar{\varepsilon}_i)$$

$$\bar{Y}_i = \gamma + B_1 \bar{X}_{1i} + \dots + B_k \bar{X}_{ki} + \varepsilon_i^{**}$$

مع أن :

$$\varepsilon_i^{**} = \bar{\varepsilon}_i - u_i$$

من خلال تقدير النموذجين نتحصل على مقدر "B" و "W" مع e_{it} و e_i^{**} بواقى تقدير النموذجين السابقين و يمكن إعتمادهم في حساب S_u^2 و S_ε^2 من خلال :

$$S_{\varepsilon}^2 = \frac{\varepsilon_i \varepsilon_t (e_{it} - \bar{e}_i)}{NT - N - K}$$

$$S_u^2 = \frac{\varepsilon_i e_i^{**2}}{T - K} - \frac{\hat{S}_{\varepsilon}^2}{T}$$

مقدرات طريقة المربعات الصغرى المعممة تكون غير متحيزة و تتميز بالكفاءة لما N يؤول إلى الملا نهاية، و T محدد أو يؤول هو كذلك إلى الملا نهاية، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرضيات الخاصة بطريقة المربعات الصغرى المعممة، مع أنه من غير الضروري أن فرضية الارتباط الذاتي و التجانس تكون مراقبة حتى نتأكد من غياب و دقة التقدير،¹ بالإضافة إلى أن مصفوفة التباين و التباين المشترك للمتغيرات المفسرة تكون محددة على مستوى الفرد نفسه "*Intra-individuelle*"، و ما بين الأفراد من خلال :

$$\frac{X'BX}{N} \rightarrow B_{xx}^N$$

$$\frac{X'WX}{N} \rightarrow W_{xx}^N$$

مقدر المربعات الصغرى المعممة لديه خصائص جيدة في التقدير، و لكن عمليا من الصعب تطبيقه نظرا لصعوبة الحصول على S_{ε}^2 و S_u^2 ، و بالتالي لا بد أولا من حساب التباينين ثم إشتقاق قيمة $\hat{\theta}$ ، و هذا ما يسمى بطريقة المربعات الصغرى المعممة تماما "*MCQG*".

الفرع الرابع: التقدير بطريقة المربعات الصغرى المعممة تماما

هناك العديد من العلماء قاموا بنشر مجموعة من الطرق لتقدير معالم النموذج كبديل أو كمخرج من أجل الحصول على تقدير للقيمة الحقيقية للمصفوفة θ ، واحدة من هذه الطرق تلك المشهورة من طرف "سوامي و أورا" "*Swamy et Arora*" سنة 1972،² و الذي يفترض إستخدام التباينات المقدرة الخاصة بالبواقي الناتجة من إستخدام معامل التقدير الداخلي "*Intra-individuelle*"، و كذلك ما بين الأفراد "*Inter-individuelle*"، و التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية من خلا نموذج مبني على متغيرات متركزة حول متوسطاتها.

بصيغة المصفوفات النموذج يكتب :

$$W_u y = w_N x b + w_N e$$

أحسن مقدرات ل \hat{S}^2 و \hat{S}_1^2 حيث أن :

$$\hat{S}_1^2 = (T\hat{S}_{\theta}^2 + \hat{S}_u^2)$$

و تعطى بالصيغة التالية :

¹-Patriksevestre-"*Econometrie de données de panel*"-Opcit-P54.

²-A.Lainpirotte-"*Econométrie des données de panel théories et application*"-Edition econommica-2011-P47

$$\hat{S}_u^2 = \frac{T \sum \varepsilon_i^2}{N}$$

"والاص" "Wallace" و حسين إقترحا إستخدام بواقى طريقة المربعات الصغرى العادية في مكان البواقى الغير معروفة لـ ε_{it} ، نتائج تقدير النموذج تكون غير متحيزة و بأقل تباين، و لكن "أميميا" "Amemiya" سنة 1971 بين أن هذه المقدرات لديها توزيعات مختلفة، عنه في حالة ما إذا إستعملنا الصيغ الحقيقية للتباينات، في هذه الحالة مقدرات طريقة المربعات لاصغرى المعممة و المعممة تماما، لها نفس النتيجة و تكون أكثر واقعية ما دام ∂^2 يؤول إلى 0، و كذلك بالنسبة لـ T .

الفرع الخامس : طريقة التشابه الأقصى

طريقة التشابه الأقصى أو الأعظمي "*L'estimateur du maximum de vraisemblance*" و التي تفترض طبيعية الأخطاء، ترجع هذه الطريقة إلى "أميميا"، هذه الطريقة تأخذ الصيغة التالية :

$$\ln(L) = -\frac{NT}{2} \ln(2\pi) - \frac{NT}{2} \ln(\sigma_w^2) + \frac{N}{2} \ln\left(\frac{\sigma_w^2}{\sigma_w^2 + T\sigma_u^2}\right) - \frac{1}{2\sigma_w^2} (y - Xb)' \Omega^{-1} (y - Xb)$$

$$\ln(L) = -\frac{NT}{2} \ln(2\pi) - \frac{NT}{2} \ln(\sigma_w^2) + \frac{N}{2} \ln(\partial) - \frac{1}{2\sigma_w^2} (y - Xb)' \Omega^{-1} (y - Xb)$$

مع أن :

$$\Omega^{-1} = W_n + \partial B_N$$

المشكل في هذه الطريقة يكمن في التعظيم "*MV*" بالنسبة لـ b ، S_u^2 ، ∂ ، مقدر طريقة التشابه الأقصى لـ b يأخذ نفس صيغة طريقة المربعات الصغرى المعممة :

$$\hat{b}_{MV} = (x' \Omega^{-1} x)^{-1} x' \Omega^{-1} y$$

و بالنسبة لـ S_w^2 :

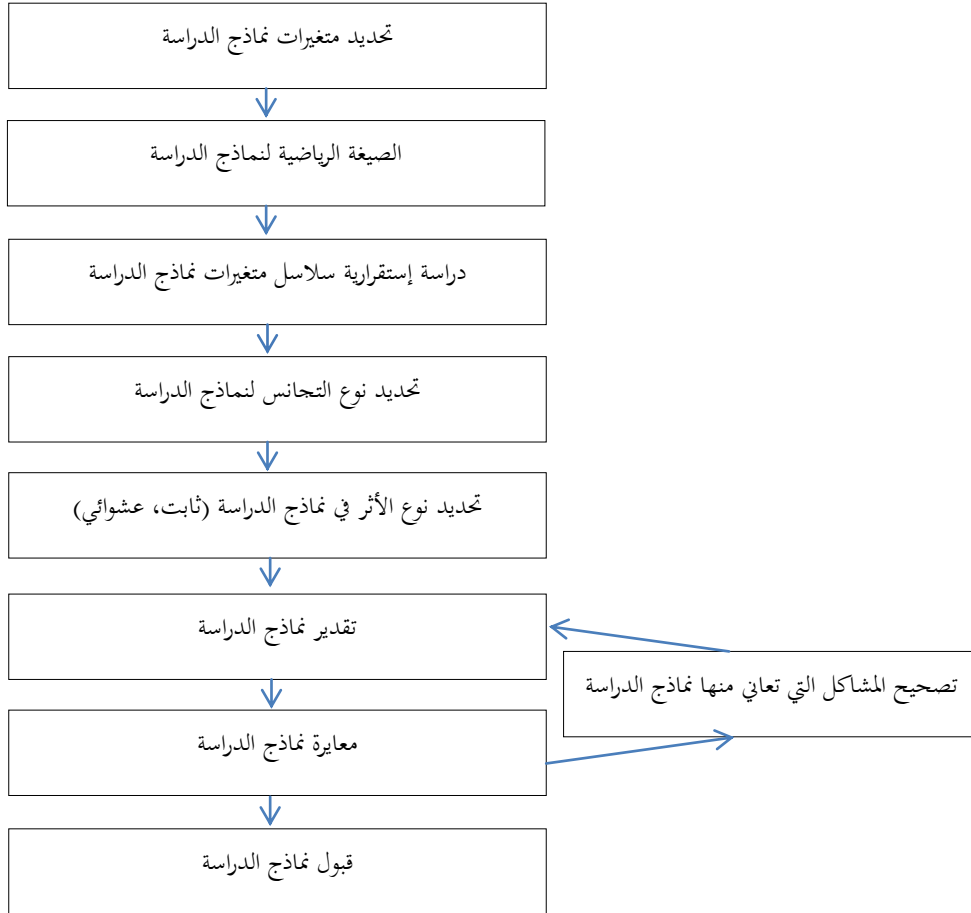
$$S_w^2 = \frac{1}{NT} (y - X\hat{b}_{MV})' \Omega^{-1} (y - X\hat{b}_{MV}) = 0$$

هذه المقدرات لها نفس نتائج طريقة المربعات الصغرى المعممة لما N و T يؤولان إلى مالا نهاية.

المبحث الثالث : النمذجة القياسية المقارنة للتجارة الخارجية لكل من الجزائر و فرنسا

إن الخطوات الرئيسية للدراسة القياسية تتمثل في الشكل 4-2 الموالي :

الشكل 4-2 : خطوات الدراسة القياسية



المصدر : من إعداد الطالبة.

إن السياسة التجارية هي كل الأساليب والأدوات التي تستعملها الدولة للتحكم في حجم الواردات، وتطوير حجم الصادرات، بحيث تستطيع الدولة تغطية طلبها الخارجي بإيراداتها من العالم الخارجي، من أجل تخفيف تأثير العالم الخارجي عليها.

من السياسة التجارية فالدولة طريقتين لتجسيد سياستها للتجارة الخارجية هي :

-الصادرات؛

-الواردات.

من أجل معالجة الإشكالية الرئيسية للبحث سنعالج نوعين من النماذج هي :

-نموذج الصادرات لكل من الجزائر و فرنسا؛

-نموذج الواردات لكل من الجزائر و فرنسا.

المطلب الأول : تقدير نموذج الصادرات لكل من الجزائر و فرنسا

إن أول خطوة في المنهجية المتبعة لتقدير نماذج الدراسة تحديد المتغيرات التي تدخل في صياغة النموذج، هي و ترميزها ملخصة في الجدول 3-4 الموالي :

الجدول 3-4 : متغيرات نموذج الصادرات للجزائر و فرنسا

النوع	الترميز	تسمية المتغيرات باللغة الأجنبية	تسمية المتغيرات	
تابع	EXPO	Exportations	الصادرات	01
مفسر	PIB	Le produit intérieur brut	الناتج المحلي الإجمالي	02
مفسر	PIBPC	PIB du pays concerné	الناتج المحلي الإجمالي للدول المعنية	03
مفسر	TCI	Taux de change international	معدل التبادل الدولي	04
مفسر	TCIPC	Le taux de change international du pays concerné	معدل التبادل الدولي للدولة المعنية	05
مفسر	OCO	Ouverture commerciale	الإنتتاح التجاري	06
مفسر	OCOPC	Ouverture commerciale du pays concerné	الإنتتاح التجاري للدول المعنية	07
مفسر	TCH	Taux de change	أسعار الصرف	08
مفسر	PIBH	PIB par habitant	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	09
مفسر	PIBHPC	PIB par habitant de l'État concerné	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول المعنية	10
مفسر وهمي	ACO	Accords commerciaux	الإتفاقات التجارية	11
مفسر وهمي	CE98	La crise externe de 1998	الأزمة الخارجية لسنة 1998	12
مفسر وهمي	CE04	La crise externe de 2004	الأزمة الخارجية لسنة 2004	13
مفسر وهمي	CE08	La crise externe de 2008	الأزمة الخارجية لسنة 2008	14
مفسر وهمي	CE14	La crise externe de 2014	الأزمة الخارجية لسنة 2014	15

المصدر : من إعداد الطالبة.

قبل الإنتقال إلى الخطوة الثانية و هي كتابة الصيغة الرياضية لنموذج الصادرات، يجب أن نتعرف على أهم الزبائن للجزائر و فرنسا، حسب البنك العالمي، و هي مدرجة في الجدول 4-4 :

الجدول 4-4 : أهم الزبائن للجزائر و فرنسا حسب البنك العالمي

	فرنسا		الجزائر	
Allemagne	ألمانيا	Allemagne	ألمانيا	01
USA	الولايات المتحدة الأمريكية	USA	الولايات المتحدة الأمريكية	02
Espagne	إسبانيا	Espagne	إسبانيا	03
Italie	إيطاليا	Italie	إيطاليا	04
Royaume-Uni	المملكة المتحدة	Royaume-Uni	المملكة المتحدة	05
Chine	الصين	Chine	الصين	06
Belgique	بلجيكا	Belgique	بلجيكا	07
Algérie	الجزائر	France	فرنسا	08

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات البنك العالمي.

من ما سبق الصيغة الرياضية لنموذج الصادرات تكتب كما يلي :

$$EXPO = c_0 + c_1PIB + c_2PIBPC + c_3TCI + c_4TCIPC + c_5OCO + c_6OCOPC + c_7TCH + c_8PIBH + c_9PIBHPC + c_{10}ACO + c_{11}CE98 + c_{12}CE04 + c_{13}CE08 + c_{14}CE14 \dots \dots \dots (01)$$

و الصيغة القياسية للنموذج(01) هي :

$$EXPO_{i,t} = c_0 + c_1PIB_{i,t} + c_2PIBPC_{PC} + c_3TCI_{i,t} + c_4TCIPC_{i,t} + c_5OCO_{i,t} + c_6OCOPC_{i,t} + c_7TCH_{i,t} + c_8PIBH_{i,t} + c_9PIBHPC_{PC} + c_{10}ACO_{i,t} + c_{11}CE98_{i,t} + c_{12}CE04_{i,t} + c_{13}CE08_{i,t} + c_{14}CE14_{i,t} + \epsilon_{i,t} \dots \dots \dots (02)$$

الفرع الأول : إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الصادرات للجزائر و فرنسا

بوجهعامالأساليبالإحصائيةالكلاسيكيةللإقتصادالقياسيتم تصميمها من أجل سلاسل زمنية مستقرة، تكون خصائصها من وسط حسابي و تباين ثابتين عبر الزمن، و من أهم إختباراتجذرالوحدةالأكثرشيوعا لمعالجة مشكل الإستقرارية بالنسبة لبيانات "بانل" هي :

- إختبار "ليفين و لين و شو" "Levin and Lin and Chu"؛

- إختبار "إم، بيسارام و شين" "Im, Pesaran et Shin"؛

- إختبار "ديكي و فولر، فيشر، كي سكوار" "ADF- Fisher Chi-square"؛

- إختبار "فيليبس و بيرون، فيشر، كي سكوار" "PP-Fisher Chi-square".

إن جل الإختبارات السابقة تعتمد على الفرضيتين التاليتين :

-فرضية العدم : يوجد بالسلسلة جذر وحدة؛

-فرضية البديلة : لا يوجد بالسلسلة جذر وحدة.

بعد إدخال اللوغاريتم على جميع قيم السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الصادرات للجزائر و فرنسا، نستعين
 ببرنامج "إيفيوز" "Eviews" لتطبيق الإختبارين على السلاسل الزمنية للمتغيرات، و كمثل على ذلك نطبق
 الإختبارات على سلسلة كل من صادرات نموذج الجزائر، و صادرات نموذج فرنسا :

الجدول 4-5 : نتائج إختبارات جذر الوحدة على سلسلة "LEXPO" لنموذج الصادرات للجزائر

Panel unit root test: Summary

Series: LEXPO

Date: 11/23/17 Time: 20:31

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett
 kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross- sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.36704	0.0004	8	158
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin				
W-stat	-2.06110	0.0196	8	158
ADF - Fisher Chi-square	29.0715	0.0235	8	158
PP - Fisher Chi-square	33.0735	0.0072	8	163

** Probabilities for Fisher tests are computed using an
 asymptotic Chi

-square distribution. All other tests assume asymptotic
 normality.

المصدر : من إعداد الطالبة بالإستعانة ببرنامج "Eviews".

من الجدول 4-5 نلاحظ أن جميع قيم إحتتمالات إحصائيات كل من "ليفين و لين و شو"، "إم، بيسارام
 و شين"، "ديكي و فولر، فيشر، كي سكوار"، "فيليس و بيرون، فيشر، كي سكوار" هي على
 التوالي 0.0004، 0.0196، 0.0235، 0.0072، و هي جميعا أصغر من 5% فإننا نقبل فرضية البديلة،
 أي أن السلسلة "LEXPO" لنموذج الجزائر مستقرة و هي متكاملة من الدرجة 0.

الجدول 4-6 : نتائج إختبارات جذر الوحدة على سلسلة "LEXPO" لنموذج الصادرات لفرنسا

Panel unit root test: Summary
 Series: LEXPO
 Date: 11/24/17 Time: 09:43
 Sample: 1994 2015
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett
 kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross- sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.36867	0.0089	8	163
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin				
W-stat	-0.38293	0.3509	8	163
ADF - Fisher Chi-square	15.7738	0.4689	8	163
PP - Fisher Chi-square	15.9882	0.4538	8	163

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر : من إعداد الطالبة بالإستعانة ببرنامج "Eviews".

من الجدول 4-6 نلاحظ أن قيمة إحصائية "ليفين و لين و شو" هي 0.0089 و هي صغيرة على 5% و حسب هذا الإختبار فإن السلسلة "LEXPO" مستقرة لأننا نقل الفرضية البديلة، أما قيمة إحصائية كل من "إم، بيسارام و شين"، "ديكي و فولر، فيشر، كي سكوار"، "فيليس و بيرون، فيشر، كي سكوار" هي على التوالي 0.3509، 0.4689، 0.4538، و هي جميعا أكبر من 5% فإننا نقبل فرضية العدم، أي أن السلسلة "LEXPO" غير مستقرة، و القاعدة هي نأخذ بمعظم النتائج و بالتالي فإن السلسلة "LEXPO" ليست مستقرة.

بما أن سلسلة "LEXPO" لنموذج فرنسا غير مستقرة، فيجب علينا أن نولد سلسلة "LEXPO" بالفروقات من الدرجة الأولى، و نعيد الإختبارات و نتائجها في الجدول 4-7 :

الجدول 4-7 : نتائج إختبارات جذر الوحدة على سلسلة "LEXPO" بالفروقات من الدرجة

الأول لنموذج الصادرات لفرنسا

Panel unit root test: Summary

Series: D(LEXPO)

Date: 11/24/17 Time: 09:50

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.89904	0.0000	8	155
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin				
W-stat	-7.34613	0.0000	8	155
ADF - Fisher Chi-square	77.9524	0.0000	8	155
PP - Fisher Chi-square	77.7552	0.0000	8	155

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi

-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر : من إعداد الطالبة بالإستعانة ببرنامج "Eviews".

من الجدول 4-7 نلاحظ أن جميع قيم احتمالات إحصائيات كل من "ليفين و لين و شو"، "إم، بيسارام و شين"، "ديكي و فولر، فيشر، كي سكوار"، "فيليس و بيرون، فيشر، كي سكوار" هي على التوالي 0.0000، 0.0000، 0.0000، 0.0000، و هي جميعا أصغر من 5% فإننا نقبل فرضية البديلة، أي أن السلسلة "LEXPO" لنموذج فرنسا مستقرة بالفروقات الأولى، و هي متكاملة من الدرجة 1.

من ما سبق نطبق إختبارات جذر الوحدة على ما تبقى من متغيرات نماذج الجزائر و فرنسا¹، و النتائج ملخصة في الجدول 4-8 :

¹-أنظر الملحق 01.

الجدول 4-8 : نتائج إختبارات جذر الوحدة للمتغيرات المتبقية لنماذج الصادرات للجزائر و فرنسا

نموذج فرنسا		نموذج الجزائر		
بالفروقات	الأصلية	بالفروقات	الأصلية	
I(1) مستقرة	غير مستقرة	I(1) مستقرة	غير مستقرة	LPIB
I(1) مستقرة	غير مستقرة	I(1) مستقرة	غير مستقرة	LPIBPC
I(1) مستقرة	غير مستقرة	I(1) مستقرة	غير مستقرة	LTCI
I(2) مستقرة	غير مستقرة	I(2) مستقرة	غير مستقرة	LTCIPC
I(1) مستقرة	غير مستقرة	I(1) مستقرة	غير مستقرة	LOCO
I(1) مستقرة	غير مستقرة	I(1) مستقرة	غير مستقرة	LOCOPC
/	I(0) مستقرة	/	I(0) مستقرة	LTCH
I(2) مستقرة	غير مستقرة	I(2) مستقرة	غير مستقرة	LPIBH
I(2) مستقرة	غير مستقرة	I(2) مستقرة	غير مستقرة	LPIBHPC

المصدر : من إعداد الطالبة بالإستعانة ببرنامج "Eviews".

من الجدول 4-8 نلاحظ أن سلاسل المتغيرات لكلا النموذجين إستقرت و لكن ليست من نفس الدرجة. و بعد دراسة إستقرارية سلاسل متغيرات نموذج الصادرات للجزائر و فرنسا تصبح الصيغة الرياضية للنموذج (02) :

$$\begin{aligned}
 LEXPO_{i,t} = & \beta_0 + \beta_1 LPIBD1_{i,t} + \beta_2 LPIBPCD1_{pc} + \beta_3 LTCID1_{i,t} + \beta_4 LTCIPCD2_{i,t} \\
 & + \beta_5 LOCOD1_{i,t} + \beta_6 LOCOPCD1_{i,t} + \beta_7 LTCH_{i,t} + \beta_8 LPIBHD2_{i,t} \\
 & + \beta_9 LPIBHPCD2_{pc} + \beta_{10} LACO_{i,t} + \beta_{11} CE98_{i,t} + \beta_{12} CE04_{i,t} + \beta_{13} CE08_{i,t} \\
 & + \beta_{14} CE14_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \dots \dots \dots (03)
 \end{aligned}$$

الفرع الثاني: تحديد النموذج الملائم لصادرات الجزائر و لصادرات فرنسا

بعد دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نماذج صادرات الجزائر و فرنسا، نقوم بتقدير ثلاث نماذج نستعين بها في إختبارات تحديد النموذج الملائم لكل من صادرات الجزائر و صادرات فرنسا، و الجدول 4-9 يلخص نتائج تقدير النماذج الثلاثة :

الجدول 4-9 : نتائج تقدير النماذج الثلاثة لصادرات الجزائر و صادرات فرنسا

فرنسا			الجزائر			
النموذج العشوائي	النموذج الثابت	النموذج التجميعي	النموذج العشوائي	النموذج الثابت	النموذج التجميعي	
17.18688	17.03223	17.26779	14.22232	14.22517	14.23720	β_0
-0.010899	0.097703	-0.104491	0.103348	0.113232	0.224925	$LPIBD1$
1.780059	1.383288	2.303518	1.794512	1.886766	6.252976	$LPIBPCD1$
-0.239241	-0.170154	-0.189558	-2.630039	-2.699832	-0.552499	$LTCID1$
-1.376108	-1.008520	-4.519632	-0.225781	-0.213016	-0.667655	$LTCIPCD2$
0.267152	0.807415	0.221956	0.457685	0.512394	0.521816	$LOCOD1$
1.692279	1.059776	2.249619	0.234100	0.258010	0.733975	$LOCOPCD1$
0.244983	0.074757	0.348849	0.235158	0.232325	0.303780	$LTCH$
0.796790	0.955354	0.820747	0.963411	0.918391	0.510597	$LPIBHD2$
3.046954	1.233490	5.501169	3.750103	3.386561	9.707360	$LPIBHPCD2$

المصدر : من إعداد الطالبة بالإستعانة ببرنامج "Eviews".

لكي نستطيع أن نحدد النموذج الملائم لصادرات الجزائر و صادرات فرنسا من بين النماذج الثلاثة المخصصة في الجدول 4-9، نقوم بإجراء ثلاث إختبارات بإحصائية "فيشر"، و بعدها نقوم بإختبار "هوسمان" للتأكد من صحة الإختيار.

لحساب إحصائيات "فيشر" للإختبارات، يجب أن نحسب مجموع مربعات البواقي لصادرات الجزائر و صادرات فرنسا لكل دولة على حدى، و الجدول 4-10 يلخص ذلك :

الجدول 4-10 : حساب مجموع مربعات البواقي لنماذج صادرات الجزائر و فرنسا

لكل دولة على حدى

مجموع مربعات البواقي	فرنسا		مجموع مربعات البواقي	الجزائر	
0.634056	ألمانيا	01	10.48744	ألمانيا	01
0.798935	الولايات المتحدة الأمريكية	02	4.856732	الولايات المتحدة الأمريكية	02
0.344900	إسبانيا	03	3.416143	إسبانيا	03
0.560546	إيطاليا	04	1.693445	إيطاليا	04
0.217979	المملكة المتحدة	05	19.30383	المملكة المتحدة	05
1.013421	الصين	06	44.76809	الصين	06

0.124401	بلجيكا	07	1.184219	بلجيكا	07
1.640769	الجزائر	08	1.532586	فرنسا	08
5.335007	المجموع		87,242485	المجموع	

المصدر : من إعداد الطالبة بالإستعانة ببرنامج "Eviews".

إن الإختبارات التي تحدد النموذج الملائم لكل من صادرات الجزائر و صادرات فرنسا هي :

-إختبار النموذج التجميعي : يتم الإختبار بحساب إحصائية "فيشر" التالية :

$$F_1 = \frac{\frac{(SCR_{c1} - SCR)}{(n-1)(k+1)}}{SCR} \frac{(n*t - n(k+1))}{(466.2973 - 87,242485)}$$

$$F_{1,الجزائر} = \frac{(8-1)(7+1)}{87,242485} = 8.689434$$

$$F_{1,فرنسا} = \frac{(8-1)(7+1)}{5.335007} = 22.307916$$

$$F_{tab} = F_{(v_1=56;v_2=112)}^{0.05} = 1.39$$

تحت الفرضية :

$$H_0^1: \alpha_i = \alpha \quad \beta_i = \beta \quad \forall i \in [1,8]$$

بما أن :

$$F_{1,الجزائر} > F_{tab}$$

$$F_{1,فرنسا} > F_{tab}$$

فإن :

-إن النموذج التجميعي ليس هو النموذج الملائم لصادرات الجزائر؛

-إن النموذج التجميعي ليس هو النموذج الملائم لصادرات فرنسا.

-إختبار النموذج الثابت : لإجراء الإختبار نحسب إحصائية "فيشر" التالية :

$$F_2 = \frac{\frac{(SCR_{c2} - SCR)}{(n-1)(k)}}{SCR} \frac{(n*t - n(k+1))}{(126.4473 - 87,242485)}$$

$$F_{2,الجزائر} = \frac{(8-1)(7)}{87,242485} = 1.027156$$

$$F_{2,فرنسا} = \frac{(8-1)(7)}{5.335007} = 1.299960$$

$$F_{tab} = F_{(v_1=49;v_2=112)}^{0.05} = 1.41$$

تحت الفرضية :

$$H_0^2: \beta_i = \beta \forall i \in [1,8]$$

بما أن :

$$F_{2, الجزائر} < F_{tab}$$

$$F_{2, فرنسا} < F_{tab}$$

فإن :

- النموذج الثابت ليس هو النموذج المناسب لصادرات الجزائر؛

- النموذج الثابت ليس هو النموذج المناسب لصادرات فرنسا.

- إختبار النموذج التجميعي و الثابت : لإتمام هذا الإختبار نحسب إحصائية "فيشر" التالية :

$$F_3 = \frac{\frac{(SCR_{c1} - SCR_{c2})}{(n-1)}}{\frac{SCR_{c2}}{(n*(t-1)-k)}}$$

$$F_{3, الجزائر} = \frac{(8-1)}{126.4473} = 61.816737$$

$$F_{3, فرنسا} = \frac{(8-1)}{8.3692} = 155.192218$$

$$F_{tab} = F_{(v_1=7; v_2=161)}^{0.05} = 2.02$$

تحت الفرضية :

$$H_0^3: \alpha_i = \alpha \forall i \in [1,8]$$

بما أن :

$$F_{3, الجزائر} > F_{tab}$$

$$F_{3, فرنسا} > F_{tab}$$

فإن :

- نموذج صادرات الجزائر له آثار فردية، أي أن لكل دول خصوصياتها؛

- نموذج صادرات فرنسا له آثار فردية، أي أن لكل دولة خصوصياتها.

- إختبار "هوسمان" : يرتكز هذا الإختبار على الفرضيتين التاليتين :

فرضية العدم : النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية؛

الفرضية البديلة : النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات الثابتة.

و من مخرجات برنامج "إيفيوز"، فإن إحصائية إختبار "هوسمان" لكل من نموذج صادرات الجزائر و نموذج

صادرات فرنسا ملخصة في الجدول 4-11 :

الجدول 4-11 : إحصائية "هوسمان" لكل من نموذج الجزائر و فرنسا للصادرات

نموذج فرنسا للصادرات		نموذج الجزائر للصادرات	
الإحتمال	الإحصائية	الإحتمال	الإحصائية
0.0000	170.192610	0.0115	5.398232

المصدر : من إعداد الطالبة بالإستعانة ببرنامج "Eviews".

بما أن :

- الإحتمال المقابل لإحصائية "هوسمان" أصغر من 5%، فإن النموذج الملائم لصادرات الجزائر هو نموذج التأثيرات الثابتة؛

- الإحتمال المقابل لإحصائية "هوسمان" أصغر من 5%، فإن النموذج الملائم لصادرات فرنسا هو نموذج التأثيرات الثابتة.

بعد إجراء جميع الإختبارات فإن النموذج الملائم لكل من صادرات الجزائر و صادرات فرنسا هو نموذج الآثار الفردية الثابتة، و بعد هذه المرحلة ننتقل إلى تقدير نموذجي الصادرات للجزائر و فرنسا بعد إضافة المتغيرات الوهمية، و مخرجات تقدير النموذجين¹ ملخصة في الجدول 4-12 :

¹-أنظر الملحق 02.

الجدول 4-12 : نتائج تقدير نماذج صادرات الجزائر و فرنسا

نموذج فرنسا		نموذج الجزائر		
الإحتمال	المعلمة	الإحتمال	المعلمة	
0.0000	16.41924	0.0000	13.30521	β_0
0.0050	0.073162	0.0006	0.137962	<i>LPIBD1</i>
0.0032	1.173430	0.0010	0.509216	<i>LPIBPCD1</i>
0.0001	-0.148160	0.0197	-0.012955	<i>LTCID1</i>
0.0081	-0.052814	0.0075	-0.232055	<i>LTCIPCD2</i>
0.0421	0.611874	0.0285	0.214685	<i>LOCOD1</i>
0.0367	0.928856	0.0224	0.873694	<i>LOCOPCD1</i>
0.2451	0.024531	0.2901	-0.089994	<i>LTCH</i>
0.0397	0.592599	0.0240	3.645826	<i>LPIBHD2</i>
0.0257	0.332672	0.0099	1.683804	<i>LPIBHPCD2</i>
0.0009	0.001009	0.0031	1.020998	<i>ACO</i>
0.0309	0.177975	0.0040	0.286296	<i>CE98</i>
0.0000	0.496192	0.0000	1.544483	<i>CE04</i>
0.0212	0.143639	0.0001	0.442284	<i>CE08</i>
0.0349	0.019167	0.0315	-0.208469	<i>CE14</i>
1.066762	ألمانيا	-1.401975	ألمانيا	الآثار الفردية للدول
0.220978	الولايات المتحدة الأمريكية	0.877120	الولايات المتحدة الأمريكية	
0.398027	إسبانيا	1.263063	إسبانيا	
0.431396	إيطاليا	1.705409	إيطاليا	
0.444357	المملكة المتحدة	-0.940072	المملكة المتحدة	
-1.133103	الصين	-2.642591	الصين	
0.291826	بلجيكا	-0.115434	بلجيكا	
-1.656566	الجزائر	1.237163	فرنسا	
%82.98	\bar{R}^2	%68.58	\bar{R}^2	
0.000000	<i>F</i>	0.000000	<i>F</i>	
2.305664	<i>DW</i>	1.845724	<i>DW</i>	

المصدر : من إعداد الطالبة بالإستعانة ببرنامج "Eviews".

الفرع الثالث : المعايرة الإحصائية لنماذج صادرات الجزائر و فرنسا

من الجدول 4-12 نلاحظ :

- معظم معلمات نموذجي الصادرات للجزائر و فرنسا معنوية، هذا راجع إلى صغر إحتمالها مقارنة ب 5%؛
- معلمة سعر الصرف لنموذجي صادرات الجزائر و فرنسا غير معنوية لأن إحتمالها المقابل لها أكبر من 5% (نموذج صادرات الجزائر 0.2901، نموذج صادرات فرنسا 0.24151)؛

- إن المتغيرات المفسرة لنموذج صادرات الجزائر تفسر 68.58% من التغير في صادرات الجزائر؛
- إن متغيرات المفسرة لنموذج صادرات فرنسا تفسر 82.98% من التغير في صادرات فرنسا؛
- احتمال إحصائية فيشر لكلا نموذجي صادرات الجزائر و فرنسا أصغر من 5%، فنقول أن النموذجين معنويين كلياً؛
- إحصائية "دارين و واتسون" لنموذج صادرات الجزائر 1.84 هي تقترب من 2، و بالتالي نموذج صادرات الجزائر لا يعاني من الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى؛
- نموذج صادرات فرنسا إحصائيته "لدارين و واتسون" 2.30 تقترب من 2، و منه فإن نموذج صادرات فرنسا لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.
- من المعايير للنموذجين نستنتج أن كلاهما مقبولين إحصائياً، إلا أنهما أيضاً يعانيان من نفس المشكلة و هي عدم معنوية معلمة سعر الصرف، و لكي نعالج المشكل يجب علينا أن نقصي معلمة سعر الصرف من النموذجين و إعادة التقدير من جديد.

المطلب الثاني : تقدير نموذج الواردات لكل من الجزائر و فرنسا

- إن نموذج الواردات لكل من الجزائر و فرنسا يتغير بتغيير الصادرات بالواردات، و أول خطوة هي دراسة إستقرارية الواردات لكل من الجزائر و فرنسا.

الجدول 4-13 : متغيرة الواردات لنموذج الجزائر و فرنسا

النوع	الترميز	تسمية المتغيرة باللغة الأجنبية	تسمية المتغيرة	
تابع	IMPO	Importations	الواردات	01

المصدر : من إعداد الطالبة.

- الفرع الأول : إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الواردات لكل من الجزائر و فرنسا
- بعد إدخال اللوغاريتم على السلاسل الزمنية لواردات كل من الجزائر و فرنسا، نطبق عليهما إختبارات الإستقرارية بالإستعانة ببرنامج "إفيوز"، فكانت نتائج الإختبارات في الجدول 4-14 :

الجدول 4-14 : نتائج إختبارات جذر الوحدة على السلسلة "LIMPO" لنموذج الواردات للجزائر

Panel unit root test: Summary
 Series: LIMPO
 Date: 12/28/17 Time: 20:55
 Sample: 1994 2015
 Exogenous variables: Individual effects

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.26602	0.6049	8	155
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin				
W-stat	2.75860	0.9971	8	155
ADF - Fisher Chi-square	3.98693	0.9989	8	155
PP - Fisher Chi-square	8.81467	0.9208	8	163

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi

-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر : من إعداد الطالبة بالإستعانة ببرنامج "Eviews".

من الجدول 4-14 نستنتج أن السلسلة "LIMPO" ليست مستقرة، لأن احتمال كل من إختبارات "ليفينو لين و شو" 0.6049، و "إم، بيسارام و شين" 0.9971، و "ديكي و فولر، فيشر، كي سكوار" 0.9989، "فيليبس و بيرون، فيشر، كي سكوار" 0.9208، جميعها أكبر من 5%. بما أن السلسلة "LIMPO" لنموذج واردات الجزائر غير مستقرة عند المستوى، فيجب أن نقوم بإختبارات الإستقرارية بالفروقات من الدرجة الأولى، و النتائج كما يلي :

الجدول 4-15: نتائج إختبارات جذر الوحدة على السلسلة "LIMPO" بالفروقات من الدرجة

الأولى لنموذج الواردات للجزائر

Panel unit root test: Summary

Series: D(LIMPO)

Date: 12/28/17 Time: 21:08

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.45015	0.0000	8	147

Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin				
W-stat	-4.68584	0.0000	8	147
ADF - Fisher Chi-square	51.4005	0.0000	8	147
PP - Fisher Chi-square	81.7554	0.0000	8	155

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر : من إعداد الطالبة بالإستعانة ببرنامج "Eviews".

أن السلسلة "LIMPO" إستقرت بالفروقات من الدرجة الأولى، لأن جميع إحتتمالات إختبارات "ليفينو لين و شو"، و "إم، بيسارام و شين"، و "ديكي و فولر، فيشر، كي سكوار"، "فيليبس و بيرون، فيشر، كي سكوار" أصغر من 5%، و بالتالي فإن سلسلة واردات نموذج الجزائر متكاملة من الدرجة 1.

الجدول 4-16 : نتائج إختبارات جذر الوحدة على السلسلة "LIMPO" لنموذج الواردات لفرنسا

Panel unit root test: Summary
 Series: IMPO
 Date: 12/28/17 Time: 21:26
 Sample: 1994 2015
 Exogenous variables: Individual effects
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.20246	0.1146	8	160
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin				
W-stat	0.74540	0.7720	8	160
ADF - Fisher Chi-square	8.53447	0.9313	8	160
PP - Fisher Chi-square	11.3420	0.7879	8	168

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر : من إعداد الطالبة بالإستعانة ببرنامج "Eviews".

أن السلسلة "LIMPO" لنموذج واردات فرنسا غير مستقرة لأن جميع إحتتمالات مختلف الإختبارات أكبر من 5%، و بالتالي نقوم بإختبارات الإستقرارية على السلسلة بالفروقات من الدرجة الأولى :

الجدول 4-17 : نتائج إختبارات جذر الوحدة على السلسلة "LIMPO" بالفروقات من الدرجة الأولى لنموذج الواردات لفرنسا

Panel unit root test: Summary
Series: D(IMPO)
Date: 12/28/17 Time: 21:30
Sample: 1994 2015
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.43482	0.0000	8	152
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin				
W-stat	-6.65117	0.0000	8	152
ADF - Fisher Chi-square	72.4299	0.0000	8	152
PP - Fisher Chi-square	124.663	0.0000	8	160

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر : من إعداد الطالبة بالإستعانة ببرنامج "Eviews".

إذن من الجدول 4-17 نلاحظ أن سلسلة الواردات لنموذج فرنسا قد إستقرت بعد الفروقات من الدرجة الأولى، لأن جميع إحتتمالات الإختبارات أصغر من 5%، و بالتالي السلسلة "LIMPO" متكاملة من الدرجة 1.

الفرع الثاني : تحديد النموذج الملائم لواردات الجزائر و لواردات فرنسا

بعد دراسة الإستقرارية لكل من سلاسل الواردات للجزائر و واردات فرنسا، فإن الصيغة الرياضية لنموذج الواردات تكون كما يلي :

$$\begin{aligned} LIMPOD1_{i,t} = & \beta_0 + \beta_1 LPIBD1_{i,t} + \beta_2 LPIBPCD1_{pc} + \beta_3 LTCID1_{i,t} + \beta_4 LTCIPCD2_{i,t} \\ & + \beta_5 LOCOD1_{i,t} + \beta_6 LOCOPCD1_{i,t} + \beta_7 LTCH_{i,t} + \beta_8 LPIBHD2_{i,t} \\ & + \beta_9 LPIBHPCD2_{pc} + \beta_{10} LACO_{i,t} + \beta_{11} CE98_{i,t} + \beta_{12} CE04_{i,t} \\ & + \beta_{13} CE08_{i,t} + \beta_{14} CE14_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \dots \dots \dots (04) \end{aligned}$$

و لإختيار النموذج الملائم يجب أن نقدر ثلاث نماذج هي النموذج التجميعي، و النموذج الثابت، و النموذج العشوائي للجزائر و فرنسا، و بعدها نقوم بإختبارات تحديد النموذج، و نتائج تقدير النماذج الثلاثة للجزائر و فرنسا ملخصة في الجدول 4-18 الموالي :

الجدول 4-18 : نتائج تقدير النماذج الثلاثة لواردات الجزائر و واردات فرنسا

فرنسا			الجزائر			
النموذج العشوائي	النموذج الثابت	النموذج التجميعي	النموذج العشوائي	النموذج الثابت	النموذج التجميعي	
0.080643	0.101389	0.081322	0.080268	0.082070	0.079443	β_0
0.151046	0.130740	0.151223	0.163165	0.137977	0.162798	LPIBD1
1.437524	1.641512	1.399395	0.075213	0.621669	0.106769	LPIBPCD1
-0.079406	-0.117637	-0.100321	0.155646	0.058884	0.161091	LTCID1
-0.049910	-0.050177	-0.052499	0.189785	0.199967	0.195353	LTCIPCD2
0.158039	0.240701	0.234044	0.097024	0.118134	0.101349	LOCOD1
0.554880	0.573781	0.928074	0.192728	0.171459	0.244093	LOCOPCD1
0.013392	0.037780	0.014276	0.016273	0.035161	0.016216	LTCH
0.530509	0.564377	0.507360	0.688391	0.697046	0.705204	LPIBHD2
0.482758	0.964397	0.611395	0.412750	0.236474	0.487300	LPIBHPCD2

المصدر : من إعداد الطالبة بالإستعانة ببرنامج "Eviews".

للقيام بإختبارات التحديد يجب أن نحسب مجموع مجموع مربعات البواقي لنماذج الواردات لكل دولة على حدى، بالنسبة للجزائر و لفرنسا، و الجدول 4-19 يلخص مجموع مربعات البواقي :

الجدول 4-19 : حساب مجموع مربعات البواقي لنماذج واردات الجزائر و فرنسا

لكل دولة على حدى

مجموع مربعات البواقي	فرنسا		مجموع مربعات البواقي	الجزائر	
0.292923	ألمانيا	01	0.292923	ألمانيا	01
0.759473	الولايات المتحدة الأمريكية	02	0.759473	الولايات المتحدة الأمريكية	02
0.507177	إسبانيا	03	0.507177	إسبانيا	03
0.366003	إيطاليا	04	0.366003	إيطاليا	04

0.642154	المملكة المتحدة	05	0.642154	المملكة المتحدة	05
0.980499	الصين	06	0.980499	الصين	06
0.270734	بلجيكا	07	0.270734	بلجيكا	07
0.082050	الجزائر	08	0.131959	فرنسا	08
3,901013	المجموع		3.950922	المجموع	

المصدر : من إعداد الطالبة بالإستعانة ببرنامج "Eviews".

-إختبار النموذج التجميعي : يتم الإختبار بحساب إحصائية "فيشر" التالية :

$$F_1 = \frac{\frac{(SCR_{c1}-SCR)}{(n-1)(k+1)}}{\frac{SCR}{(n*t-n(k+1))}}$$

$$F_{1,الجزائر} = \frac{\frac{(12.7763-3.950922)}{(8-1)(7+1)}}{\frac{3.950922}{(8*22-8(7+1))}} = 4.467513$$

$$F_{1,فرنسا} = \frac{\frac{(13.5176-3.901013)}{(8-1)(7+1)}}{\frac{3.901013}{(8*22-8(7+1))}} = 4.930404$$

$$F_{tab} = F_{(v_1=56;v_2=112)}^{0.05} = 1.39$$

تحت الفرضية :

$$H_0^1: \alpha_i = \alpha \quad \beta_i = \beta \quad \forall i \in [1,8]$$

بما أن :

$$F_{1,الجزائر} > F_{tab}$$

$$F_{1,فرنسا} > F_{tab}$$

فإن :

-إن النموذج التجميعي ليس هو النموذج المناسب لواردات الجزائر؛

-إن النموذج التجميعي ليس هو النموذج المناسب لواردات فرنسا.

-إختبار النموذج الثابت : لإجراء الإختبار نحسب إحصائية "فيشر" التالية :

$$F_2 = \frac{\frac{(SCR_{c2}-SCR)}{(n-1)(k)}}{\frac{SCR}{(n*t-n(k+1))}}$$

$$F_{2,الجزائر} = \frac{\frac{(5.333792-3.950922)}{(8-1)(7)}}{\frac{3.950922}{(8*22-8(7+1))}} = 0.800005$$

$$F_{2,فرنسا} = \frac{\frac{(5.130617-3.901013)}{(8-1)(7)}}{\frac{3.901013}{(8*22-8(7+1))}} = 0.655169$$

$$F_{tab} = F_{(v_1=49;v_2=112)}^{0.05} = 1.41$$

تحت الفرضية :

$$H_0^2: \beta_i = \beta \forall i \in [1,8]$$

بما أن :

$$F_{2,الجزائر} < F_{tab}^-$$

$$F_{2,فرنسا} < F_{tab}^-$$

فإن :

- النموذج الثابت ليس هو النموذج المناسب لواردات الجزائر؛

- النموذج الثابت ليس هو النموذج المناسب لواردات فرنسا.

- إختبار النموذج التجميعي و الثابت : لإتمام هذا الإختبار نحسب إحصائية "فيشر" التالية :

$$F_3 = \frac{\frac{(SCR_{c1} - SCR_{c2})}{(n-1)}}{SCR_{c2}}$$

$$F_{3,الجزائر} = \frac{\frac{(12.7763 - 5.333792)}{(8-1)}}{\frac{(8*(22-1)-7)}{(13.5176 - 5.130617)}} = 3.209330$$

$$F_{3,فرنسا} = \frac{(8-1)}{\frac{5.130617}{(8*(22-1)-7)}} = 60.598707$$

$$F_{tab} = F_{(v_1=7;v_2=161)}^{0.05} = 2.02$$

تحت الفرضية :

$$H_0^3: \alpha_i = \alpha \forall i \in [1,8]$$

بما أن :

$$F_{3,الجزائر} > F_{tab}^-$$

$$F_{3,فرنسا} > F_{tab}^-$$

فإن :

- نموذج واردات الجزائر له آثار فردية، أي أن لكل دول خصوصياتهما؛

- نموذج واردات فرنسا له آثار فردية، أي أن لكل دولة خصوصياتها.

- إختبار "هوسمان" : و من مخرجات برنامج "إيفيوز"، فإن إحصائية إختبار "هوسمان" لكل من نموذج

واردات الجزائر و نموذج واردات فرنسا ملخصة في الجدول 4-20:

الجدول 4-20: إحصائية "هوسمان" لكل من نموذج الجزائر و فرنسا للواردات

نموذج الجزائر للصادرات		نموذج فرنسا للصادرات	
الإحصائية	الإحتمال	الإحصائية	الإحتمال

0.0000	0.356120	0.0008	0.353368
--------	----------	--------	----------

المصدر : من إعداد الطالبة بالإستعانة ببرنامج "Eviews".

بما أن :

-الإحتمال المقابل لإحصائية "هوسمان" أصغر من 5%، فإن النموذج الملائم لواردات الجزائر هو نموذج التأثيرات الثابتة؛

- الإحتمال المقابل لإحصائية "هوسمان" أصغر من 5%، فإن النموذج الملائم لواردات فرنسا هو نموذج التأثيرات الثابتة.

بعد إجراء جميع الإختبارات فإن النموذج الملائم لكل من واردات الجزائر و واردات فرنسا هو نموذج الآثار الفردية الثابتة، و بعد هذه المرحلة نتقل إلى تقدير نموذجي الواردات للجزائر و فرنسا بعد إضافة المتغيرات الوهمية، و مخرجات تقدير النموذجين¹ ملخصة في الجدول 4-21:

الجدول 4-21: نتائج تقدير نماذج واردات الجزائر و فرنسا

نموذج فرنسا		نموذج الجزائر		
الإحتمال	المعلمة	الإحتمال	المعلمة	
0.0257	-0.107347	0.0076	-0.108474	β_0
0.0462	0.109245	0.0406	0.112809	LPIBD1
0.0331	1.180263	0.0297	0.361303	LPIBPCD1
0.0106	-0.062745	0.0358	0.195569	LTCID1
0.0442	-0.053497	0.0078	0.204397	LTCIPCD2
0.0253	0.055435	0.0481	0.006286	LOCOD1
0.0011	0.414575	0.0255	0.030551	LOCOPCD1
0.4877	-0.016157	0.5263	-0.010423	LTCH
0.0308	0.728557	0.0094	0.919966	LPIBHD2
0.0203	0.755183	0.0095	0.065122	LPIBHPCD2
0.0090	-0.033434	0.0002	0.035755	ACO
0.0054	0.187071	0.0044	0.182698	CE98
0.0109	0.123657	0.0089	0.133701	CE04
0.0227	-0.072191	0.0076	-0.087872	CE08
0.0465	-0.077236	0.0108	-0.084269	CE14
0.001478	ألمانيا	0.011249	ألمانيا	الآثار الفردية للدول
-0.070082	الولايات المتحدة الأمريكية	-0.061205	الولايات المتحدة الأمريكية	
-0.035060	إسبانيا	0.009586	إسبانيا	
0.015992	إيطاليا	0.019406	إيطاليا	
0.024580	المملكة المتحدة	0.013250	المملكة المتحدة	
0.096600	الصين	0.089529	الصين	

¹-أنظر الملحق 03.

-0.011872	بلجيكا	-0.000228	بلجيكا
0.003396	الجزائر	0.055132	فرنسا
%54.89	\bar{R}^2	%60.19	\bar{R}^2
0.000027	F	0.000082	F
2.074880	DW	2.149737	DW

المصدر : من إعداد الطالبة بالإستعانة ببرنامج "Eviews".

الفرع الثالث : المعايير الإحصائية لنماذج واردات الجزائر و فرنسا

من نتائج التقدير في الجدول 4-21 نلاحظ :

- نموذج واردات الجزائر و نموذج واردات فرنسا معلمتهما جلها معنوية لصغر إحصائيهما من 5%، إلا معلمة سعر الصرف فهي غير معنوية في كلا النموذجين لأن إحصائيهما أكبر من 5% 0.5263، 0.4877؛
- نموذج واردات الجزائر يفسر 60.19% من التغير في واردات الجزائر؛
- نموذج واردات فرنسا يفسر 54.89% من التغير في واردات فرنسا؛
- نموذج واردات الجزائر معنوي كليا لأن احتمال معلمة فيشر أصغر من 5%؛
- نموذج واردات فرنسا معنوي كليا لأن احتمال معلمة "فيشر" أصغر من 5%؛
- النموذجين لا يعانيان من مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى، لأن معلمة "دارين و واتسن" لكلا النموذجين قريبة من 2.

من المعايير نستنتج أن النموذجين مقبولين إحصائيا مبدئيا، إلا أن لهما مشكلة عدم معنوية معلمة سعر الصرف لكلاهما، و لمعالجة هذا المشكل يجب أن نسحب المعلمة من النموذجين، و إعادة تقديرهما من جديد و إخضاعهما للمعايرة من جديد أيضا.

المطلب الثالث : التقدير النهائي لنماذج صادرات و واردات الجزائر و فرنسا، و تفسيرها إقتصاديا

تبين من التقدير السابق لنماذج كل من صادرات و واردات الجزائر و فرنسا، أن معلمة سعر الصرف ليست معنوية، و بالتالي يجب علينا أن نسحب متغيرة سعر الصرف من جميع النماذج، و إعادة تقديرها ثم معايرتها إحصائيا لقبولها في التفسير الإقتصادي.

الفرع الأول : التقدير النهائي لنماذج صادرات و واردات الجزائر و فرنسا

بعد سحب متغيرة سعر الصرف من جميع النماذج، فإن نتائج التقدير للنماذج النهائية لصادرات و واردات الجزائر و فرنسا ملخصة في جدولين التاليين :

الجدول 2-22 يلخص نتائج تقدير النماذج النهائية لصادرات الجزائر و فرنسا¹ :

الجدول 4-22: نتائج تقدير النماذج النهائية لصادرات الجزائر و فرنسا

نموذج فرنسا		نموذج الجزائر		
الإحتمال	المعلمة	الإحتمال	المعلمة	
0.0000	16.47841	0.0000	13.09335	β_0
0.0295	0.075584	0.0096	0.131086	<i>LPIBD1</i>
0.0165	1.197049	0.0063	0.590269	<i>LPIBPCD1</i>
0.0277	-0.175744	0.0481	-0.141333	<i>LTCID1</i>
0.0275	-0.456768	0.0057	-0.244267	<i>LTCIPCD2</i>
0.0491	0.613075	0.0059	0.137481	<i>LOCOD1</i>
0.0423	0.877351	0.0051	1.209916	<i>LOCOPCD1</i>
0.0065	0.597716	0.0360	3.607765	<i>LPIBHD2</i>
0.0362	0.617287	0.0181	1.792193	<i>LPIBHPCD2</i>
0.0182	0.028523	0.0055	0.879448	<i>ACO</i>
0.0468	0.150337	0.0129	0.421649	<i>CE98</i>
0.0000	0.497137	0.0000	1.528382	<i>CE04</i>
0.0108	0.143652	0.0278	0.447644	<i>CE08</i>
0.0020	0.020080	0.0223	-0.214305	<i>CE14</i>
1.050677	ألمانيا	-1.399235	ألمانيا	الآثار الفردية للدول
0.185726	الولايات المتحدة الأمريكية	0.975801	الولايات المتحدة الأمريكية	
0.393975	إسبانيا	1.207842	إسبانيا	
0.440478	إيطاليا	1.617878	إيطاليا	
0.396911	المملكة المتحدة	-0.796096	المملكة المتحدة	
-1.118820	الصين	-2.726494	الصين	
0.279199	بلجيكا	-0.130185	بلجيكا	
-1.566568	الجزائر	1.230962	فرنسا	
%85.64	\bar{R}^2	%68.99	\bar{R}^2	
0.000000	<i>F</i>	0.000000	<i>F</i>	
2.500697	<i>DW</i>	1.850640	<i>DW</i>	

¹-أنظر الملحق 04.

المصدر : من إعداد الطالبة بالإستعانة ببرنامج "Eviews".

من الجدول 4-22 نقول أن نموذجي الصادرات لكل من الجزائر و فرنسا مقبولين إحصائيا، لأن كل المعلمات معنوية إحصائيا لصغر إحصائياتهم من 5%، و هما معنويان كليا لأن إحتمال إحصائية فيشر أصغر من 5%، و لا يعانيان من مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، و بالإضافة إلا ما سبق فإن المتغيرات المفسرة لنموذج صادرات الجزائر يفسر 68.99% من التغير في صادرات الجزائر، و المتغيرات المفسرة لنموذج فرنسا تفسر 85.64% من التغير في صادرات فرنسا.

الجدول 2-23 يلخص نتائج تقدير النماذج النهائية لواردات الجزائر و فرنسا¹ :

الجدول 4-23: نتائج تقدير النماذج النهائية لواردات الجزائر و فرنسا

نموذج فرنسا		نموذج الجزائر		
الإحتمال	المعلمة	الإحتمال	المعلمة	
0.0130	-0.146523	0.0098	-0.133099	β_0
0.0478	0.107714	0.0415	0.112072	<i>LPIBD1</i>
0.0258	1.163133	0.0333	0.350545	<i>LPIBPCD1</i>
0.0495	-0.044449	0.0449	0.212149	<i>LTCID1</i>
0.0243	-0.052218	0.0002	0.205882	<i>LTCIPCD2</i>
0.0288	0.057185	0.0092	0.003431	<i>LOCOD1</i>
0.0066	0.380636	0.0093	0.009460	<i>LOCOPCD1</i>
0.0319	0.722324	0.0096	0.912954	<i>LPIBHD2</i>
0.0060	0.764523	0.0093	0.049144	<i>LPIBHPCD2</i>
0.0072	-0.013147	0.0380	0.018604	<i>ACO</i>
0.0016	0.204951	0.0009	0.198039	<i>CE98</i>
0.0113	0.122969	0.0095	0.131770	<i>CE04</i>
0.0324	-0.072179	0.0380	-0.087189	<i>CE08</i>
0.0428	-0.077882	0.0079	-0.084971	<i>CE14</i>
0.011966	ألمانيا	0.011409	ألمانيا	الآثار الفردية للدول
-0.046352	الولايات المتحدة الأمريكية	-0.049395	الولايات المتحدة الأمريكية	
-0.032440	إسبانيا	0.003048	إسبانيا	
0.009936	إيطاليا	0.009128	إيطاليا	
0.007196	المملكة المتحدة	0.003816	المملكة المتحدة	
0.087693	الصين	0.080206	الصين	
-0.004583	بلجيكا	-0.002879	بلجيكا	
0.003955	الجزائر	0.055909	فرنسا	
%56.21	\bar{R}^2	%63.44	\bar{R}^2	
0.000028	<i>F</i>	0.000051	<i>F</i>	
2.100031	<i>DW</i>	2.136351	<i>DW</i>	

¹-أنظر الملحق 05.

المصدر : من إعداد الطالبة بالإستعانة ببرنامج "Eviews".

من الجدول 4-23 إن نموذجي واردات الجزائر و فرنسا مقبولان إحصائيا، لأن جميع معلماتهما معنوية إحصائيا، و النموذجين مقبولين إحصائيا، لأن جميع إحصائيات "ستودنت" و إحصائيات "فيشر" أصغر من 5%، و النموذجين لا يعانيان من مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى لأن إحصائية "داربين" و واتسون" أقرب من 2، و المتغيرات المفسرة لنموذج واردات الجزائر تفسر 63.44% من التغير في واردات الجزائرية، و المتغيرات المفسرة لنموذج واردات فرنسا تفسر 56.21% من التغير في واردات فرنسا.

الفرع الثاني : التفسير الإقتصادي

الإشارات المتوقعة للمتغيرات المفسرة لنماذج عملية التقدير تصف تأثير هذه المتغيرات على حجم التبادلات التجارية بين المتعاملين التجاريين، و فيما يخص معاملات هذه المتغيرات فإنها تسمح بإعطاء فكرة حول المقدار و النسبة التي تأثر بها هذه المتغيرات على حجم المبادلات التجارية.

1- التحليل الإقتصادي لنموذج الصادرات الجزائري و الفرنسي المقدر :

توضح نتائج عملية تقدير نموذج صادرات الجزائر خلال الفترة 1994-2015 لأهم شركائها التجاريين أن :
 -زيادة الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة صادراتها إلى أهم الدول شركائها التجاريين ب0.131 وحدة، في حين أن زيادة الناتج المحلي للشركائها التجاريين بوحدة واحدة مع ثبات لعوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة صادرات الجزائر إلى هذه الدول ب 0.590 وحدة؛
 -زيادة نصيب الفرد الجزائر من الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة صادرات الجزائر لشركائها التجاريين ب3.607 وحدة، في حين أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للشركاء التجاريين مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة صادرات الجزائر لهم ب 1.792 وحدة؛
 -زيادة الإنفتاح التجاري للجزائر بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة صادراتها إلى أهم الدول شركائها التجاريين ب0.137 وحدة، في حين أن زيادة الإنفتاح التجاري لدول الشريكة تجاريا للجزائر بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة صادرات الجزائر إليها ب 1.209 وحدة؛
 -زيادة معدل التبادل للجزائر بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى إنخفاض صادراتها إلى أهم الدول شركائها التجاريين ب0.141 وحدة، في حين أن إرتفاع معدل التبادل الدولي لأهم الشركاء التجاريين للجزائر بوحدة واحدة يؤدي إلى إنخفاض صادرات الجزائر إليها ب 0.244 وحدة؛
 -سجلت معلمة المتغير الوهمي للإتفاقيات التجارية قيمة موجبة تساوي 0,879، مما يدل على العلاقة الطردية بين هذا المتغير و المتغير التابع المتمثل في صادرات الجزائر إلى أهم شركائها التجاريين؛

- إن معلمات الأزمات الخارجية لسنة 1998 و 2004 و 2008 سجلت قيم موجبة تساوي 0.421، 1.528، 0.447 على التوالي، و يدل هذا على الدور الإيجابي لهذه المتغيرات المفسرة و المتغير التابع المتمثل في زيادة صادرات الجزائر، فحين سجلت معلمة الأزمة الخارجية لسنة 2014 قيمة سالبة قدرت ب 0.214 مما يدل على الدور السلبي لهذه الأزمة الخارجية و بين المتغير التابع و هو صادرات الجزائر لأهم شركائها التجاريين.

توضح نتائج عملية تقدير الآثار الفردي للدول على صادرات الجزائر خلال الفترة 1994-2015 إلى وجود تأثير لتلك على نفاذية الصادرات الجزائرية إليها، حيث نلاحظ التأثير الثابت على المتغير التابع يختلف من دولة إلى أخرى سواء من حيث القيمة أو الإشارة، و جدنا أن الدول المساهمة في زيادة صادرة الجزائر هي : الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، إيطاليا، فرنسا، إذ تساهم في زيادة صادرات الجزائر ب 0.975، 1.207، 1.617، 1.230 وحدة على التوالي، في حين أن الدولة المساهمة في تراجع و إنخفاض صادرات الجزائر هي ألمانيا ، المملكة المتحدة و الصين و أخيرا بلجيكا، و ذلك على التوالي كما يلي 1.399، 0.796، 2.726، 0.130 وحدة.

توضح نتائج عملية تقدير نموذج صادرات فرنسا خلال الفترة 1994-2015 لأهم زبائنها التجاريين أن :
 -زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرنسا بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة صادراتها إلى أهم الدول شركائها التجاريين ب 0.075 وحدة، في حين أن زيادة الناتج المحلي للشركائها التجاريين بوحدة واحدة مع ثبات لعوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة صادرات فرنسا إلى هذه الدول ب 1.197 وحدة؛
 -زيادة نصيب الفرد الفرسي من الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة صادرات فرنسا لشركائها التجاريين ب 0.597 وحدة، في حين أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للشركاء التجاريين مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة صادرات فرنسا لهم ب 0.617 وحدة؛
 -زيادة الإنفتاح التجاري لفرنسا بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة صادراتها إلى أهم الدول شركائها التجاريين ب 0.613 وحدة، في حين أن زيادة الإنفتاح التجاري لدول الشريكة تجاريا لفرنسا بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة صادرات فرنسا إليها ب 0.577 وحدة؛
 -إن إرتفاع معدل التبادل الدولي لأهم الشركاء التجاريين لفرنسا بوحدة واحدة يؤدي إلى إنخفاض صادرات فرنسا إليها ب 0.456 وحدة، في حين أن زيادة معدل التبادل للدول الشريكة تجاريا لفرنسا بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى إنخفاض صادرات فرنسا إليها ب 0.456 وحدة؛

- سجلت معلمة المتغير الوهمي للإتفاقيات التجارية قيمة موجبة تساوي 0.028، مما يدل على العلاقة الطردية بين هذا المتغير و المتغير التابع، و هذا من خلال مساهمتها في زيادة صادرات فرنسا إلى أهم زبائنها التجاريين؛
- إن معلمات الأزمات الخارجية لسنة 1998، 2004، 2008، 2014 سجلت قيم موجبة تساوي 0.150، 0.497، 0.143، 0.020 على التوالي، و يدل هذا على العلاقة الطردية لهذه المتغيرات المفسرة و المتغير التابع المتمثل في صادرات فرنسا لأهم زبائنها التجاريين؛

توضح نتائج عملية تقدير الآثار الفردي للدول على صادرات فرنسا خلال الفترة 1994-2015 إلى وجود تأثير لتلك الدول على نفاذية الصادرات فرنسا إليها، حيث نلاحظ التأثير الثابت على المتغير التابع يختلف من دولة إلى أخرى سواء من حيث القيمة أو الإشارة، و جدنا أن الدول المساهمة في زيادة صادرة فرنسا هي : ألمانيا، إسبانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة، بلجيكا، إذ تساهم في زيادة صادرات فرنسا ب 1.050، 0.185، 0.393، 0.440، 0.396، 0.279 وحدة على التوالي، في حين أن الدولة المساهمة في تراجع و إنخفاض صادرات فرنسا هي الصين و الجزائر ب 1.118، 1.566 وحدة على التوالي.

2- التحليل الإقتصادي لنموذج الواردات الجزائري و الفرنسي المقدر :

توضح نتائج عملية تقدير نموذج واردات الجزائر خلال الفترة 1994-2015 لأهم شركائها التجاريين أن :
- زيادة الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة للجزائر مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة وارداتها من أهم شركائها التجاريين ب 0.112 وحدة، في حين أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي لأهم شركائها التجاريين بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة واردات الجزائر ب 0.350 وحدة؛
- زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الجزائري بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة واردات الجزائر من شركائها التجاريين ب 0.912 وحدة، في حين أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للشركاء التجاريين مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة واردات الجزائر منها ب 0.04 وحدة؛
- زيادة الإنفتاح التجاري للجزائر بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة وارداتها من أهم الدول الشريكة لها تجاريا ب 0.003 وحدة، في حين أن زيادة الإنفتاح التجاري لدول الشريكة تجاريا للجزائر بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة واردات الجزائر منها ب 0.009 وحدة؛

-زيادة معدل التبادل للجزائر بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة وارداتها من أهم الدول الشريكة لها تجاريا ب0.212 وحدة، في حين أن زيادة معدل التبادل للدول الشريكة تجاريا للجزائر بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة واردات الجزائر منها ب0.205 وحدة؛

-معلمة الإتفاقيات التجارية سجلت قيمة موجبة قدردت ب0.0186 مما يدل على العلاقة الطردية بين هذا المتغير و المتغير التابع المتمثل في واردات الجزائر من أهم شركائها التجاريين؛

-إن معلمة الأزمات الخارجية لسنة 1998 و 2004 سجلت قيم موجبة تساوي 0.198، 0.131، على التوالي، و يدل هذا على العلاقة الطردية لهذه المتغيرات المفسرة و المتغير التابع المتمثل في واردات الجزائر من أهم شركائها التجاريين. فحين سجلت معلمة الأزمة الخارجية لسنة 2008 و 2014 قيمة سالبة قدرت ب0.087 و0.084 مما يدل على العلاقة العكسية بين هاتين الأزميتين و بين المتغير التابع المتمثل في واردات الجزائر من أهم شركائها التجاريين.

تشير عملية التقدير لنموذج الواردات الجزائرية من أهم شركائها التجاريين في حالة قياس أثر كل دولة على واردات الجزائر خلال الفترة 1994-2015، إلى وجود تأثير لتلك الدول على نفاذية الواردات الجزائرية منها، حيث نلاحظ أن التأثير الثابت على المتغير التابع يختلف من دولة لأخرى سواء من حيث القيمة أو من حيث الإشارة، و يتضح أن الدول المسؤولة عن زيادة الواردات الجزائرية هي ألمانيا، إسبانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة، الصين، فرنسا، إذ تساهم في زيادة واردات الجزائرية منها ب0.011، 0.003، 0.009، 0.003، 0.080، 0.055، وحدة على التوالي، في حين أن الدولة المساهمة في إنخفاض واردات الجزائر هي الولايات المتحدة الأمريكية، بلجيكا، ذلك بمقدار 0.049، 0.002، وحدة على التوالي.

توضح نتائج عملية تقدير نموذج واردات فرنسا خلال الفترة 1994-2015 لأهم مورديها التجاريين أن :

-زيادة الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة لفرنسا مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة وارداتها من أهم مورديها التجاريين ب0.107 وحدة، في حين أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي لأهم شركائها التجاريين بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة واردات فرنسا منها ب1.163 وحدة؛

-زيادة نصيب الفرد الفرنسي من الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة واردات فرنسا من شركائها التجاريين ب0.722 وحدة، في حين أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للشركاء التجاريين مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة واردات فرنسا منها ب0.764 وحدة؛

- زيادة الإنفتاح التجاري لفرنسا بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة وارداتها من أهم الدول الشريكة لها تجاريا ب0.257 وحدة، في حين أن زيادة الإنفتاح التجاري للدول الشريكة تجاريا لفرنسابوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة واردات فرنسا منها ب0.380 وحدة؛

- زيادة التبادل التجاري لفرنسا بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى إنخفاض وارداتها من أهم الدول الشريكة لها تجاريا بـ0.044 وحدة، في حين أن زيادة التبادل التجاري لدول الشريكة تجاريا لفرنسابوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى إنخفاض واردات فرنسا منها بـ0.052 وحدة؛ -معلمة الإتفاقيات التجارية سجلت قيمة موجبة قدردت بـ0.01 مما يدل على العلاقة الطردية و الدور الإيجابي بين هذا المتغير و المتغير التابع المتمثل في واردات فرنسا من أهم موردها التجاريين؛ -إن معلمة الأزمات الخارجية لسنة 1998 و 2004 سجلت قيم موجبة تساوي 0.204، 0.122، على التوالي، و يدل هذا على العلاقة الطردية لهذه المتغيرات المفسرة و المتغير التابع المتمثل في واردات فرنسا من أهم شركائها التجاريين. في حين سجلت معلمة الأزمة الخارجية لسنة 2008 و 2014 قيمة سالبة قدرت بـ0.172 و0.077 مما يدل على العلاقة العكسية بين هاتين الأزميتين الخارجيتين و بين المتغير التابع المتمثل في واردات فرنسا من أهم شركائها التجاريين.

تشير عملية التقدير لنموذج الواردات الفرنسي من أهم شركائها التجاريين في حالة قياس أثر كل دولة على واردات فرنسا خلال الفترة 1994 -2015، إلى وجود تأثير لتلك الدول على نفاذية الواردات الفرنسية منها، حيث نلاحظ أن التأثير الثابت على المتغير التابع يختلف من دولة لأخرى سواء من حيث القيمة أو من حيث الإشارة، و يتضح أن الدول المسؤولة عن زيادة الواردات فرنسا هي ألمانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة، الصين و الجزائر بـ0.011، 0.009، 0.007، 0.087، 0.003 وحدة على التوالي، و الدول المسؤولة عن إنخفاض الواردات الفرنسية هي : الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، بلجيكا إذ تساهم في إنخفاض الواردات الفرنسية بـ0.046، 0.032، 0.004، وحدة على التوالي.

3- التحليل الإقتصادي المقارن بين النموذج الجزائري و الفرنسي المقدر : بمقارنة نتائج النماذج المقدرّة السابق الذكر من الناحية الإحصائية يتضح أن النموذج الذي حقق أكبر معامل تحديد و أقل احتمال مقابل لإحصائية فيشر في حجم التبادل التجارة الخارجية في ظل السياسة التجارية التحررية، في جانب الصادرات هو النموذج الفرنسي حقق أكبر معامل تحديد المعدل و أقل احتمال 85.64% بينما ترجع باقي التغيرات لعوامل أخرى، في حين أن الجزائر حققت معامل تحديد المعدل أقل قدر 68.99% بينما ترجع باقي التغيرات لعوامل أخرى. و في جانب الواردات النموذج الذي حقق أكبر معامل تحديد و أقل احتمال مقابل لإحصائية فيشر في حجم التبادل التجارة الخارجية في ظل السياسة التجارية التحررية هو النموذج الجزائري بمعامل التحديد المعدل 63.44% بينما ترجع باقي التغيرات لعوامل أخرى، في حين أن فرنسا حققت معامل تحديد المعدل أقل قدر 56.21% بينما ترجع باقي التغيرات لعوامل أخرى.

بمقارنة نتائج النماذج المقدرّة السابق الذكر من الناحية الإقتصادية تبين الآتي :

- بما أن حجم الطلب على صادرات دولة ما يتحدد بمستويات دخول البلدان المستوردة منها ففي حالة الرفاه الإقتصادية لهذه الدول، فإن حجم مستوداتها من هذه الدولة المصدرة سوف يزداد و يرتفع، بمعنى أن الطلب على صادرات هذه الدولة سوف يزداد. أما بالنسبة لمستوردات هذه الدولة و التي تمثل مشتريات المستهلكين المحليين من السلع، و تعتمد على حجم الدخل المحلي للدولة، فزيادة دخل الدولة تزيد إمكانية شرائها للسلع التي لا يوفرها الإقتصاد الوطني من الخارج، و وجدنا أن إشارة معاملات حجم الناتج المحلي الإجمالي لكل من فرنسا و الجزائر لأهم شركاهم التجاريين لها دور إيجابي في تنشيط التجارة الخارجية لهما، و عليه فإن إشارة معاملات كل من حجم الناتج المحلي للشركيين التجاريين موجبة و هي موافقة لنتائج التي تدعم إلى حد كبير الأدب الإقتصاد الذي تناولت بالدراسة هذه العلاقة؛

- بالنسبة لعامل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يعكس مستوى المعيشة و القدرة الشرائية لمستهلكي الدولتين، فكلما إرتفعت هذه القدرة الشرائية يزداد الطلب الإستهلاكي من جهة و يتحول الإستهلاك من إستهلاك الأساسيات إلى إستهلاك الكماليات الأمر الذي يترتب عنه زيادة الإستيراد بغرض تلبية هذا الطلب المتزايد خاصة بالنسبة للمنتجات التي لا ينتجها الإقتصاد. و لقد تبين نتائج تقدير دراستنا أن إشارة معاملات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل من فرنسا و الجزائر لأهم شركاهم التجاريين لها دور إيجابي في تنشيط التجارة الخارجية لهما في ظل السياسة التجارية المتبعة؛

- يتوقع من الإنفتاح التجاري أن يكون ذو تأثير موجب على كل من الصادرات و الواردات، حيث يزداد الطلب المحلي على السلع و الخدمات و الإستثمارات الداخلة في العملية الإنتاجية، كذلك بالنسبة للصادرات فستشهد إرتفاعا نظرا للطلب العالمي على المواد الأولية -بالنسبة للجزائر- و إمكانية حدوث علاقات تجارية بين الدول في شكل تكامل أو شراكة، إذ من شأنه أن يحسن الإنتاجية من خلال تشجيع المنافسة و نقل التكنولوجيا عالميا، و هذا ما جاء موافق مع كل من نتائج تقدير نماذج التجارة الخارجية بشقيها للصادرات و الواردات لكل من الجزائر و فرنسا، إذن الإنفتاح التجاري له دور إيجابي منشط للتجارة الخارجية الجزائرية و الفرنسية في ظل السياسة التجارية المتبعة؛

- هناك علاقة عكسية بين السعر النسبي للصادرات و الطلب الأجنبي، فمع إرتفاع الصادرات المحلية يقل الطلب الأجنبي عليها، أما إذا إرتفع السعر الأجنبي مع ثبات السعر المحلي تصبح سلعة الصادرات المحلية أرخص ثمنا، و يزداد الطلب الأجنبي عليها، و هو من أهم العوامل المحددة للطلب على الصادرات الخارجية. و هذا ما لاحظنا على نتائج تقدير نموذج الفرنسي بشقيه الصادرات و الواردات و كذلك بالنسبة لنتائج تقدير نموذج صادرات الجزائري لأهم شركائهم التجاريين، في حين أنه وجدنا أن إشارة معامل التبادل الدولي بالنسبة لنتائج تقدير نموذج واردات الجزائر من أهم شركائهم التجاريين موجبة أي أنه هناك علاقة طردية بينهما، و التي

توضح تكامل المنتج المستورد مع المنتج الوطني، و هذا أمر منطقي في حالة الاقتصاد الجزائري، إذ يعتبر إقتصاد مستهلك أكثر منه إقتصاد منتج فهو لا يملك منتج يمكن له بواسطته منافسة المنتج الأجنبي. إذن معدل التبادل الدولي له دور إيجابي على الصادرات و واردات فرنسا و صادرات الجزائر و هو موافق لنظرية الإقتصادية، فحين و جدنا أن إشارة معامل معدل التبادل الدولي لواردات الجزائر غير موافق لنظرية الإقتصادية.

- بالنسبة لعامل الإتفاقات التجارية المبرمة بين الشركاء التجاريين، فإن الغرض منه هو تقريب إقتصاديات هذين الشركيين من خلال التخفيف من العوائق التجارية المصطنعة مثل الرسوم الجمركية و غير الجمركية بجميع أنواعها، و من ثم تشجيع و زيادة المبادلات التجارية بين الشركيين اللذان تربطهما إتفاقية تجارية، لذلك تكون إشارة معاملها موجبة. و جاءت إشارة معامل هذا المتغير لنتائج التقدير لكل من نموذج الصادرات و الواردات الجزائري الفرنسي موافقة لإشارة معامل الإتفاقيات التجارية و منه هذه النتائج تدعم إلى حد كبير الأدب الإقتصاد الذي تناولت بالدراسة هذه العلاقة، إذن الإتفاقيات التجارية لها دور منشط للسياسة للتجارة الخارجية المتبعة في كل من الجزائر و فرنسا في تبادلاتهما التجارية؛

- تؤثر أزمات أسعار النفط إيجابا على موازين التجارة لدول المصدرة للنفط و ذلك بإنخفاض العجز أو زيادة الفائض في حالة إرتفاع أسعار النفط، بينما يكون الأثر سلبيا على موازين التجارة للدول المستوردة للنفط، يتفاوت مدى تأثير الدول المستوردة للنفط بالتغيرات في أسعاره، فالدول الصناعية تعوض جزء من العجز الناتج من ارتفاع أسعار النفط بالإرتفاع قيمة صادراتها نتيجة لإرتفاع أسعارها، بينما ستتأثر الدول المستوردة الصافية بشكل أكبر حيث ستواجه إرتفاع قيمة المستوردات من النفط و ارتفاع قيمة المستوردات من السلع الأخرى.¹

بينت الدراسة التطبيقية القياسية لنماذج بيانات "بانل" على إجمالي صادرات و واردات الجزائر مع شركائها أنه :

- و جود أثر معنوي لأثر تغيرات في الأزمات الإقتصادية الخارجية على الصادرات و واردات الجزائر لأهم شركائهم التجاريين؛

- وجود تأثير إيجابي لمعلومات الأزمات الإقتصادية الخارجية لسنة 1998، 2004، 2008، على إجمالي صادرات الجزائر لأهم شركائها التجاريين، حيث كان معامل أزمة 2004 يزيد عن الواحد و هو الأكثر تأثيرا من أزمة 1998 و 2008 و ذلك للإرتفاع الكبير لأسعار النفط في الأسواق العالمية؛ إذن إرتفاع مستوى الصادرات يمكن نتيجة قدرة تصديرية أو إستراتيجية فعالة، و إنما جاء كنتيجة الإستفادة من الطلب على المواد الإستراتيجية (النفط و مشتقاته) و هو ما ساهم في إرتفاع أسعاره في الأسواق العالمية.

¹ -المعتصم محمد خير الدين- "تأثير تذبذبات أسعار النفط على التضخم و الميزان التجاري في الأردن"- مرجع سبق ذكره-ص35.

-بحدوث إنخفاض شديد في أسعار النفط كان تأثيرها سلبي على إجمالي حجم الصادرات الجزائرية و هذا ما أوضحته الأزمة الإقتصادية الخارجية لسنة 2014؛

-تدل العلاقة الطردية بين إجمالي حجم الصادرات الجزائرية إلى أهم شركائها و الأزمات الإقتصادية الخارجية المتمثلة في أزمات أسعار النفط، على عدم تنوع صادرات الجزائر خارج المحروقات و عدم قدرتها على مواجهة أزمات أسعار النفط لفترة طويلة؛

-وجدنا أن هناك تأثير إيجابي للأزمة الخارجية 1998 و 2004 على إجمالي حجم واردات الجزائر من أهم شركائها التجاريين، حيث كان معامل أزمة 2004 يزيد عن الواحد و هو الأكثر تأثيرا من أزمة 1998 و هذا راجع لإرتفاع فتورات الواردات نتيجة إرتفاع أسعار السلع المستوردة بالأخص السلع التي تعتمد على الطاقة في صناعتها من جهة، و أغلبية الواردات يتم تغطيتها بعائدات الصادرات النفطية من العملة الصعبة مما يؤدي إلى فقدان الإحتياجات الأجنبية في مدة قصيرة في حالة حدوث أزمة نفطية خارجية.

-تأثرت الواردات الجزائر سلبا بأزمة 2008 على خلاف الصادرات و ذلك لكون أزمة 2008 أزمة مالية عالمية، و بما أن الجزائر ليست لها سوق مالي حقيقي كما أن البورصتها لم تندمج في الأسواق المالية العالمية فإنها لم تتأثر صادراتها و لكن تأثرت الواردات نتيجة إنخفاض صادرات الدول التي تعتبر أهم موردي الجزائر تجاريا؛ لم تكن لأزمة الرهن العقاري لسنة 2008 إنعكاسات سلبية حادة على الإقتصاد الجزائري بصفة مباشرة، نتيجة لضعف إرتباط القطاع المالي الجزائري بالأسواق المالية الخارجية، و الدفع المسبق للديون الخارجية منذ سنة 2006، و الذي إنخفض من 15 مليار دولار أمريكي إلى 400 مليون دولار. و منه الإقتصاد الجزائري مرتبط بالإقتصاد العالمي من خلال التجارة الخارجية، و أصبح مؤخرا من خلال توظيف إحتياجات الصرف الأجنبي. من خلال تكوينه لـ "صندوق ضبط العائدات"،* و الذي كان الهدف منه إيداع الفائض الناجم عن فارق سعر النفط المرجعي في إعداد الميزانية، و سعره الحقيقي على مستوى الأسواق النفطية.

-تأثرت واردات الجزائر سلبا بالأزمة الإقتصادية الخارجية 2014 نتيجة الإنخفاض الشديد الذي شهدته أسعار النفط في السوق العالمية، و تأثير هذه الأزمة الإقتصادية الخارجية كان له نفس إتجاه تأثيرها على الصادرات بمعاملات مختلفة، و هذا نتيجة أن أغلبية الواردات يتم تغطيتها بعائدات الصادرات النفطية، بالإضافة إلى السياسة التقشفية التي إنتهجت الجزائر بسبب هذه الأزمة.

أدى الإنفتاح التجاري الكبير للجزائر و إتمادها المتزايد على الخارج لتوليد الدخل و لتوفير الإحتياجات الأساسية للجزائر إلى جعلها أكثر عرضة للتغيرات للأزمات الإقتصادية الخارجية، حيث بات من الملاحظ مدى إستجابة قطاع التجارة الخارجية الجزائري للأزمات الإقتصادية التي تقع في أي جزء من العالم، و لما كان

*تم تأسيس من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000-الجريدة الرسمية رقم 37-28 جوان 2000-المادة 10- ص 07.

لأسعار النفط آثار كبيرة و ملحوظة على الإقتصاد العالمي، فإنه من الطبيعي أن تأثيرات الإرتفاع و الإنخفاض في الأسعار أن تؤثر على الإقتصاد الجزائري عبر التأثير المباشر على الصادرات و الواردات الجزائرية، فإرتفاع أسعار النفط أدى إلى إرتفاع أسعار السلع المستوردة بسبب إرتفاع تكاليف إنتاجها و تكلفة الطاقة اللازمة لإنتاجها من جهة، و إرتفاع تكاليف الشحن نتيجة لإرتفاع أسعار الوقود من جهة أخرى.

و بالمقارنة القياسية لتأثير الأزمات الإقتصادية الخارجية على الدولة التي لديها قاعدة تجارية متنوعة في ظل السياسة التجارية التحررية كفرنسا، حيث تعتبر خامس أكبر إقتصاد في العالم و ثاني أكبر إقتصاد في منطقة اليورو، يعتمد إقتصادها على قطاع الخدمات بنسبة كبيرة حيث يساهم هذا القطاع بـ 79% من الناتج المحلي الإجمالي. أما القطاع الصناعي فيساهم بـ 19% من الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة لأهم الفروع في هذا القطاع : الصناعات التحويلية و التعدين و إستغلال المحاجر حيث تساهم بـ 12.8% من الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة للقطاع الزراعي فيساهم بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي، و تعتبر فرنسا ثاني أكبر مصدر للمنتجات الزراعية.¹

فرنسا أحد أكبر الشركاء التجاريين لإقتصاديات دول العالم، و يدخل قطاع تجارتها الخارجية ضمن الإقتصاديات المتأثرة بالأزمات الإقتصادية الخارجية، حيث عرف الميزان التجاري الفرنسي عجزا منذ ما يقرب 10 سنوات، و هناك عوامل عديدة هي أصل هذا الوضع المتدهور و السبب الأساسي في المقام الأول هو فقدان القدرة التنافسية لفرنسا، وذلك بسبب تغير بنية التجارة الدولية بظهور لاعبين رئيسيين جدد وهما الصين و الهند هذا من جهة، و من جهة أخرى زيادة الإفتتاح الأسواق الدولية و زيادة التجارة الدولية.

ينبع إتساع العجز الخارجي لفرنسا على وجه الخصوص من تدهور التصنيع حيث تعتمد على الصناعات المعرفة ذات القيمة المضافة العالية و زيادة فاتورة الطاقة، ونجد أن التجارة الخارجية في فرنسا شهدت إنخفاضا حادا سنة 2008 حيث سجلت الصادرات 10.6% و الواردات 13.4% و ذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية الأمريكية على إقتصاد منطقة اليورو و بإعتبارها الشريك الأول في معاملاتها التجارية و بالتالي أثرت الأزمة على المعاملات التجارية الواردة إلى فرنسا بإعتبارها ثاني إقتصاد في منطقة اليورو إلا أن هذا الإنخفاض صاحبه تغير طفيف خلال الفترة 2011-2013 حيث عرفت الصادرات إنتعشا 18.5% و الواردات تراجعوا 25.4% سنة 2011 و واصلت الصادرات نموها و الواردات تراجع حيث حقق الصادرات و الواردات سنة 2014، 19.8% و 24.5% على التوالي و هذا يبين تعافي الإقتصاد الفرنسي من الأزمة المالية العالمية نتيجة لتنوع صادراته، و أن قيمة الصادرات الفرنسية تنمو بوتيرة أسرع من الواردات.²

¹ - من الموقع : "www.tradingeconomics.com" - 11:00-2017/03/22-

² - من الموقع : "http://elibrary-data.imf.org" - 15:00-2016/06/15-

الدراسة التطبيقية القياسية لنماذج بيانات "بانل" على إجمالي صادرات و واردات فرنسا مع شركائها بينت أن :

-صادرات فرنسا تتأثر إيجابا بالتغيرات في الأزمات الإقتصادية الخارجية المتمثلة في أسعار النفط بمعاملات أقل من الواحد، ففرنسا دولة الصناعية و تتنوع صادراتها في أغلب القطاعات الإقتصادية، حيث تعوض جزء من العجز الناتج من إرتفاع أسعار النفط بالإرتفاع قيمة صادراتها نتيجة لإرتفاع أسعارها لكونها تستخدم النفط كمصدر للطاقة في صناعتها، و هذا التنوع في الصادرات الإجمالية لفرنسا خارج المحروقات يفسر قدرتها على مواجهة هذه الأزمات الإقتصادية الخارجية لفترة زمنية طويلة؛

-تتأثر واردات فرنسا إيجابا بالتغيرات في الأزمات الإقتصادية الخارجية لسنة 1998 و 2004 المتمثلة في تقلبات أسعار النفط بمعاملات أقل من الواحد، و هذا راجع لإنخفاض المعروض النفطي مما أدى إلى زيادة الطلب عليه و إرتفاع في أسعاره، وبما أن فرنسا دولة صناعية تعتمد على النفط كمصدر للطاقة لصناعتها و هذا ما يفسر زيادة إجمالي واردات فرنسا؛

-تأثر إجمالي واردات الفرنسي من أهم شركائها التجاريين سلبا بأزمة 2008 و 2014 و هذا نتيجة لآثار أزمة الشديدة للأزمة المالية العالمية 2008 التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية و التي إنتقلت إليها عن طريق التبادل التجاري لأنه أهم شريك تجاري لفرنسا، و رغم إنخفاض الكبير لأسعار النفط سنة 2014 إلا أن واردات فرنسا إنخفضا بسبب تداعيات أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بالإضافة أزمة الديون السيادية التي تعرضت لها دول منطقة الأورو في 2009 و تحتل فرنسا المركز ثاني فيها من حيث قوتها الإقتصادية من بين 28 دولة، و هذا ما يفسر إنخفاض أداء التجاري لفرنسا، و تداعيات السياسات التقشفية التي إتبعتها و التي كان لها آثار مباشرة علالتجارة الخارجية و من ثم على الإقتصاد العالمي.

خلاصة الفصل

سعيًا في هذا الفصل تطبيق نموذج بيانات "بانل" على إجمالي حجم التجارة الخارجية بشقيها الصادرات و الواردات لكل من الجزائر و فرنسا، و تم توظيف هذا النموذج في تقدير العلاقة بين إجمالي التجارة الخارجية بشقيها الصادرات و الواردات للجزائر و فرنسا كمتغير تابع و عدد من المتغيرات الإقتصادية الكلية كمتغيرات مستقلة، و تحديدا الناتج كقياس لأثر حجم الإقتصاد، و نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كقياس لحجم الطلب الداخلي أو لحجم السوق الداخلي، و الإنفتاح التجاري كقياس لتحرر التجاري، و التبادل الدولي كدليل على شروط التبادل التجاري، و سعر الصرف مقابل الدولار لتوحيد العملة المتعامل بها دوليا، و كذلك مجموعة من المتغيرات الوهمية تتمثل الإتفاقيات التجارية، و الأزمات الإقتصادية الخارجية (أزمة 1998، 2004، 2008، 2014)، و قدم تم الإستعانة ببرنامج الإحصائي *Eviews* بإعتباره أحد البرامج المتقدمة في التحليل القياسي، قبل القيام بالعملية التقديرية تم إخضاع البيانات المستخدمة في عملية التقدير لكل من جزائر و فرنسا و الدول الشريكة لهما إلى مجموعة من الإختبارات الإحصائية، بدءا بإختبار الإستقرارية حيث تم التوصل إلى أن كل من متغيرة الناتج المحلي الإجمالي و الإنفتاح التجاري و التبادل الدولي مستقرة بالفروقات من الدرجة الأولى ، و وجدنا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستقر بالفروقات من الدرجة الثانية، و أن سعر الصرف مستقر في المستوى، أما فيما يخص تطبيق إختبار التحديد (إختبار التجانس و إختبار هوسمان) فقد تم التوصل إلى أن النموذج الملائم لمعطيات الدراسة بالنسبة للجزائر و فرنسا هو نموذج الآثار الفردية الثابت سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات.

بناء على تقدير نموذج التجارة الخارجية بشقيها لدولة الجزائر و فرنسا مع أهم شركائها تحصلنا على النتائج التالية :

- جميع المتغيرات المدرجة في النماذج التجارة الخارجية للجزائر و فرنسا أظهرت معنوية إحصائية بإستثناء متغيرات سعر الصرف؛

- النموذج المقدر لصادرات الجزائر و فرنسا مع أهم زبائنهم يتمتعان بقوة تفسيرية قوية و ذلك حسب معامل التحديد المصحح الذي أخذ القيمة 68.99% للجزائر و 85.64% لفرنسا؛

- النموذج المقدر لواردات الجزائر و فرنسا مع أهم مورديهم يتمتعان بقوة تفسيرية قوية و ذلك حسب معامل التحديد المصحح الذي أخذ القيمة 63.44% للجزائر و 56.21% لفرنسا؛

- إن جميع المتغيرات المفسرة لنموذج الفرنسي مع أهم مورديها و زبائنها لها معنوية إقتصادية؛

- إن جميع المتغيرات المفسرة لنموذج الجزائري مع أهم مورديها و زبائنها لها معنوية إقتصادية، بإستثناء متغيرة التبادل الدولي التي جاءت إشارتها غير معنوية إقتصادية في نموذج الواردات؛

-الإنفتاح التجاري يعمل على الزيادة في كل من الصادرات و الواردات الجزائر و فرنسا، و بالتالي فإن سياسة التحرير التجارية تنشط التجارة الخارجية، و في المقابل جعل قطاع التجارة الخارجية أكثر تعرضاً للأزمات الإقتصادية الخارجية؛

-إن حجم المبادلات التجارية الخارجية للجزائر من للتغيرات النسبية لأسعار الواردات، و يرجع ذلك إلى الطلب المحلي على المستوردات غير من و هو موجه إلى سلع أساسية، و بالتالي فإن زيادة الأسعار ستؤدي إلى زيادة قيمة المستوردات؛

-تأثر قطاع التجارة الخارجية للجزائر و فرنسا بالأزمات الإقتصادية الخارجية حيث تتسرب تأثيراتها عبر مركبتي التجارة الخارجية نتيجة إنتهاجهما لسياسة تحررية تجارية؛

-بالرغم من تأثر واردات فرنسا بالأزمات الإقتصادية الخارجية، و بشدة بالأزمة المالية العالمية إلا أنها بقيت تصدر الدول في عديد المبادلات التجارية نتيجة تنوع هيكل تجارتها الخارجية؛

-قطاع التجارة الخارجية الجزائري من للتغيرات الأزمات الإقتصادية الخارجية التي تنتقل إليه من خلال السياسة التجارية الخارجية المتبعة، و ذلك عبر قنواتين :

*التأثير المباشر لتغير في قيمة الصادرات الجزائر من أزمة النفط نتيجة لتغير أسعاره في نفس الإتجاه؛

*تغير قيمة المستوردات نتيجة لتغير تكاليف إنتاجها إستجابات للتغيرات في أسعار النفط اللازم

لبعض الصناعات.

بمقارنة نتائج النماذج المقدره السابق الذكر من الناحية الإقتصادية يتضح أن نتائج تقدير نماذج بيانات "بانل" ذات الآثار الثابت لكل من صادرات و واردات الجزائر و فرنسا لأهم الشركاء التجاريين أن أغلب المتغيرات المفسرة لها معنوية إقتصادية نتيجة توافق إشارات معاملاتها مع النظرية الإقتصادية و الأدبيات الدراسات المنشورة حول موضوع الدراسة.

خاتمة

في ظل تزايد الأزمات الاقتصادية الخارجية التي أصبحت من أهم الظواهر الاقتصادية المؤثر على النشاط الاقتصادي العالمي بسبب الإرتباطات الاقتصادية الدولية عن طريق التجارة الخارجية، و التي تعتبر كقنوات إنتشار و تداول هذه الأزمات، و تقع تحت مظلة الأزمات الاقتصادية الخارجية العديد من المتغيرات مثل تقلبات أسعار السلع التي تستخدم في منتجات صناعية، أو تطورات الإقتصاد الدولي (أسعار الصرف، أسعار الفائدة) و غيرها، و لكن عادة ما تتم الإشارة إلى أزمات أسعار النفط الخام كسبب رئيسي لحدوث الأزمات الاقتصادية الخارجية حيث تؤثر على العديد من التوازنات الاقتصادية بين الأسعار و الإنتاج.

تعد الجزائر من الدول التي تأثر قطاع تجارتها الخارجية بالأزمات الاقتصادية الخارجية كونها تعتبر من الدول المنتجة و المصدرة للنفط، و هو المتغير المتحكم في نشاط تجارتها الخارجية، و الذي يتحدد سعره في الأسواق الخارجية، و تلجأ الجزائر إليه لتأمين كافة إحتياجاتها من الخارج عن طريق تصديره، و نظرا لكونها من الدول التي إنتهجت سياسة تجارية إنفتاحية على العالم الخارجي، فإن أي أزمات اقتصادية خارجية ستنعكس عليها بحدوث تقلبات في مؤشرات الاقتصادية، و بصفة مباشرة على متغيرات تجارتها الخارجية. و منه سعينا في هذا البحث إلى محاولة تحديد السياسة التجارية الخارجية المثلى للجزائر لمواجهة أثر الأزمات الاقتصادية الخارجية على قطاع تجارتها الخارجية مقارنة بفرنسا.

نتائج البحث :

مكننا هذا البحث إلى الوصول إلى جملة من النتائج، منها ما هو خاص بالجانب النظري و منها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي، و كانت النتائج كما يلي :

-تعتبر أزمات أسعار النفط السبب الرئيسي لحدوث الأزمات الاقتصادية الخارجية، حيث أن هذه الأزمة ليست أزمة سعر و إقتصاد فحسب، بل إنها أيضا أزمة ذات طبيعة سياسية و إجتماعية؛

-سياسة التجارة الخارجية ما هي إلا أداة كباقي أدوات السياسة الاقتصادية، تستخدمها الدولة بغرض تحقيق أهداف تجارية خارجية تخدم مصالحها وفق نمط التنمية الاقتصادية المعتمد، و هو ما يؤكد صحة الفرضية أن السياسة التجارية هي مجموع توجيهات كل التصرفات العمومية و التي لها إنعكاس على العلاقات التجارية الخارجية؛

-يظهر تأثير السياسة التجارية جليا في الميزان التجاري، نظرا لتركز لدور أساليبيها في تفعيل الصادرات و الواردات، و تعتبر السياسة التجارية أداة من أدوات إعادة التوازن في الميزان التجاري في حال ظهور إختلال؛

- إن ظهور إختلافات في السياسات التجارية يعود إلى إختلاف الهدف من السياسة التجارية و أيضا مقاومات الدول الإقتصادية و إمكاناتها التنافسية، فكما تعتبر السياسة التجارية أداة لتصريف المنتجات إلى السوق الخارجي، فإنها تعتبر كذلك أداة حماية الإقتصاد الوطني من الإغراق و الغزو بالمنتجات الأجنبية؛
- يقتضي الواقع العملي أن السياسة التجارية التي طبقتها مختلف الدول عبر مسارها الإقتصادي كانت تتأرجح بين الحماية و الحرية، فقلما تنفرد الدولة بإتباع سياسة تجارية واحدة، إذ لا يمكن لأحد أن يتصور وجود دولة، مهما إختلفت فلسفتها أو توجهاتها الإقتصادية أن لا تتدخل في تجارتها الخارجية كي تنظم مبادلاتها مع العالم الخارجي. و هذا ما ينفي صحة الفرضية التي مفادها أن بإنهاء عصر السيادة المطلقة لكل دولة في رسم سياستها تجارتها الخارجية يعني التوصل إلى حل أمثل لأزمات التجارة الخارجية؛
- إستفادة الصادرات من عدة إعفاءات و إمتيازات على عكس الواردات التي إستفادة من التخفيضات في الرسوم الجمركية مما شجع على دخول السلع إلى السوق الجزائري، بالإضافة إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع الأجنبية لتغطية العجز المسجل في بعض المنتجات و البحث عن المنتجات ذات تكنولوجيا جديدة؛
- تعاني الجزائر من ضعف في السياسة التصديرية رغم كل الإمكانيات المتاحة و الجهود الرامية لتشجيع الصادرات عن طريق إنشاء هيئات تهتم بذلك (صندوق دعم الصادرات، و الوكالة الوطنية لترقية الصادرات)، و في ظل ضعف الآلية الرقابية و غياب المتابعة الفعالة لهذه القروض الممنوحة للمؤسسات قصد تشجيعها على التصدير، فإن هذه الإعانات تعتبر إستنزاف المال العام بدون نتائج ميدانية؛
- بالرغم من التنازلات التي قدمتها الجزائر لتحرير التجارة الخارجية مازالت تحافظ على هامش أمان الذي يمكن ملاحظته في حماية الصادرات النفطية بالإضافة إلى حماية بعض المنتجات لأغراض دينية و بيئية و صحية من خلال إستخدام نظام تراخيص الإستيراد؛ و هذا ما يؤكد صحة الفرضية التي مفادها أن الجزائر تستعمل مزيج بين السياسة الحمائية و الحرية كسياسة تجارية؛
- إن فترة الإصلاحات و الإنتقال من سياسة تجارية حمائية إلى سياسة تجارية تحررية أخذت وقتا طويلا يعتبر مؤشرا على إرتفاع التكاليف الإقتصادية و الإجتماعية لها؛
- إن العامل المشترك الذي ميز الميزان التجاري خلال فترة الدراسة لا يعكس درجة مرونة القطاعات الإنتاجية، و قدرتها على تغيير الخصائص الهيكلية لبنية التجارة الخارجية في الجزائر، فما لم تحققة التنمية من خلال المخططات، عجزت عنه الإصلاحات الذاتية و الإصلاحات من خلال المؤسسات المالية الدولية، خاصة فيما يخص تفعيل الجهاز الإنتاجي؛

- إن الميزان التجاري الجزائري يعاني من إختلالات هيكلية فادحة، و ذلك عند النظر إليه بعمق خارج المحروقات، فهو هش لا يتحمل الأزمات الإقتصادية الخارجية، و محاصر بين تذبذبات أسعار المحروقات (النفط و الغاز الطبيعي) و تقلبات أسعار صرف العملات (الدولار و الأورو) في البورصات العالمية، و هي متغيرات معقدة تتحدد خارج الإقتصاد، و لا يمكن التحكم أو السيطرة على نتائجها، حيث تتأثر التجارة الخارجية الإجمالية؛

- إن التحرير التجارة الخارجية في الجزائر أدى إلى عجز في الميزان التجاري في ظل إستمرار إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، و غياب التنوع في الصادرات، و هذا ما يؤكد صحة الفرضية أن التحرير الكامل للتجارة الخارجية يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري في المدى المتوسط؛

- تعتبر درجة التنوع في الصادرات غير النفطية الجزائرية من إجمالي الصادرات ضعيفة حيث لم تتجاوز 5% من الصادرات الإجمالية في كل سنة من سنوات فترة الدراسة؛

- إن إعتقاد الجزائر بشكل كبير على قطاع تصديري وحيد هو قطاع المحروقات، أين يصل في كل سنة من سنوات فترة الدراسة أكثر من 96% من مجموع الصادرات الكلية يعرضها للوقوع في خطر تركز الصادرات و التبعية للسوق العالمية، فتدهور معدلات التبادل الدولي (شروط التجارة) لا تكون في صالح الجزائر، و ذلك بسبب عدم الإستقرار و التذبذبات المتكررة في الأسعار العالمية للنفط؛

- الإعتقاد على عائدات المحروقات يبقي الإقتصاد الجزائري مرهون بالتقلبات أسعار هذا المورد في السوق الدولية، و هذه الحقيقة نقطة الضعف الأساسية التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري؛

- عرفت التركيبة السلعية للواردات إرتفاعا و تزيادا في كل سنة من سنوات الدراسة ، حيث كانت أكثر تنوعا بسيطرة كل من واردات سلع التجهيز الصناعي و واردات المواد الغذائية من خلال مساهمتها المرتفعة من إجمالي الواردات؛

- إن تطورات الواردات خلال فترة الدراسة قد إنحرفت عن هدفها الرئيسي الممثل في تغطية العجز من السلع الإستهلاكية و السلع الإنتاجية لخلق التوازن بين الإستهلاك الوطني و الإنتاج الوطني، بحيث حلت محل الإنتاج الأمر الذي زاد من ركود الجهاز الإنتاجي و عمق التبعية للخارج و تحول جزء هام من الفائض الإقتصادي لسد العجز على المستوى الإستهلاكي و الإنتاجي؛

- فيما يخص التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية للجزائر بقي الإتحاد الأوروبي في كل سنة من سنوات الدراسة المتعامل التجاري الأول للجزائر و هذا لأسباب تاريخية، إقتصادية، و جغرافيا بالإضافة إلى ظهور شركاء جدد مثل الصين؛

- لم تفلح الجزائر في الإستفادة من الإتفاقات المبرمة مع دول الإتحاد الأوروبي و دول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر بما يخدم مصالحها، بل بالعكس من ذلك إستفاد الإتحاد الأوربي من إنشاء منطقة حرة في المواد الصناعية مع الجزائر و هو ما يخدم أهدافه، و أصبحت الجزائر سوقا إستهلاكية لمنتجاته في ظل غياب إستراتيجية إنتاجية محلية و بحثها عن مصادر تمويل خارجية، فلم تتحسن الصادرات خارج المحروقات نحو هذه المناطق نتيجة عدم قدرة المنتجات الجزائرية المحدودة من المنافسة في الأسواق الأجنبية و غياب التنوع فيه من جهة أخرى. و هذا ما ينفي صحة الفرضية التي مفادها أن الإتفاقات المتعلقة بالسياسة التجارية المبررة إقليميا و دوليا من طرف الجزائر تساهم في تنمية التجارة الخارجية و الرفع من القدرة التصديرية؛

- هناك عوامل داخلية تعتبر كعراقيل و معوقات تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الجزائر للخروج من دائرة الركود، كعدم قدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على تلبية الطلب الإستهلاكي، و تكريس ظواهر التبعية الغذائية (الإستيراد)؛

- النموذج الملائم لنمذجة التجارة الخارجية بشقيها الصادرات و الواردات لدولة الجزائر و فرنسا مع شركائهم التجاريين خلال الفترة من 1994-2015 هو نموذج التأثيرات الثابتة، و هذا وفقا لإختبارات التحديد حسب نماذج بيات "بانل"؛

- وجود علاقة طردية بين حجم إجمالي التجارة الخارجية الجزائرية و المتغيرات المفسرة المتمثلة في كل من الناتج المحلي الإجمالي، و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، و الإنفتاح التجاري، الإتفاقات التجارية، و معدل التبادل الدولي. و هذا ما يؤكد صحة الفرضية التي مفادها أن المتغيرات المفسرة أعلاه تؤثر إيجابا على إجمالي التجارة الخارجية لدولتي الجزائر و فرنسا، بإستثناء متغيرة التبادل الدولي للجزائر لنموذج الواردات حيث أظهرت معلماتها إشارة موجبة؛

- وجود تأثير إيجابي لمعلمات الأزمات الإقتصادية الخارجية لسنة 1998، 2004، 2008، على إجمالي صادرات الجزائر لأهم شركائها التجاريين، حيث كان معامل أزمة 2004 يزيد عن الواحد و هو الأكثر تأثيرا من أزمة 1998 و 2008 و ذلك للإرتفاع الكبير لأسعار النفط في الأسواق العالمية؛

- بحدوث إنخفاض شديد في أسعار النفط كان تأثيرها سلبي على إجمالي حجم الصادرات الجزائرية، و هذا ما أوضحته الأزمة الإقتصادية الخارجية لسنة 2014؛

- تدل العلاقة الطردية بين إجمالي حجم الصادرات الجزائرية إلى أهم شركائها و الأزمات الإقتصادية الخارجية المتمثلة في أزمات أسعار النفط، على عدم تنوع صادرات الجزائر خارج المحروقات و عدم قدرتها على مواجهة أزمات أسعار النفط لفترة طويلة؛

-وجدنا أن هناك تأثير إيجابي للأزمة الخارجية 1998 و 2004 على إجمالي حجم واردات الجزائر من أهم شركائها التجاريين، حيث كان معامل أزمة 2004 يزيد عن الواحد و هو الأكثر تأثيرا من أزمة 1998 و هذا راجع لإرتفاع فاتورة الواردات نتيجة إرتفاع أسعار السلع المستوردة بالأخص السلع التي تعتمد على الطاقة في صناعتها من جهة، و أغلبية الواردات يتم تغطيتها بعائدات الصادرات النفطية من العملة الصعبة مما يؤدي إلى فقدان الإحتياجات الأجنبية في مدة قصيرة في حالة حدوث أزمة نفطية خارجية سلبية؛

-تأثرت الواردات الجزائرية سلبا بأزمة 2008 على خلاف الصادرات، و ذلك لكون أزمة 2008 أزمة مالية عالمية، و بما أن الجزائر ليست لها سوق مالي حقيقي كما أن بورصتها لم تندمج في الأسواق المالية العالمية فإنها لم تتأثر صادراتها، و لكن تأثرت الواردات نتيجة إنخفاض صادرات الدول الأوربية التي تعتبر أهم موردي الجزائر تجاريا بسبب إنتهاجهم لسياسات تقشفية لمواجهة أزمة 2008؛

-تأثرت واردات الجزائر سلبا بالأزمة الإقتصادية الخارجية 2014 نتيجة الإنخفاض الشديد الذي شهدته أسعار النفط في السوق العالمية، و تأثير هذه الأزمة الإقتصادية الخارجية كان له نفس إتجاه تأثيرها على الصادرات بمعاملات مختلفة، و هذا نتيجة أن أغلبية الواردات يتم تغطيتها بعائدات الصادرات النفطية، بالإضافة إلى السياسة التقشفية التي إنحجت الجزائر بسبب هذه الأزمة؛

-صادرات فرنسا تتأثر إيجابا بالتغيرات في الأزمات الإقتصادية الخارجية المتمثلة في أسعار النفط بمعاملات أقل من الواحد، ففرنسا دولة صناعية و تتميز بتنوع صادراتها في أغلب القطاعات الإقتصادية، حيث تعوض جزء من العجز الناتج من إرتفاع أسعار النفط بالإرتفاع قيمة صادراتها نتيجة لإرتفاع أسعارها لكونها تستخدم النفط كمصدر للطاقة في صناعتها، و هذا التنوع في الصادرات الإجمالية لفرنسا خارج المحروقات يفسر قدرتها على مواجهة هذه الأزمات الإقتصادية الخارجية لفترة زمنية طويلة؛

-تتأثر واردات فرنسا إيجابا بالتغيرات في الأزمات الإقتصادية الخارجية لسنة 1998 و 2004 المتمثلة في تقلبات أسعار النفط بمعاملات أقل من الواحد، و هذا راجع لإنخفاض المعروض النفطي مما أدى إلى زيادة الطلب عليه و إرتفاع في أسعاره، و بما أن فرنسا دولة صناعية تعتمد على النفط كمصدر للطاقة لصناعتها هذا ما يفسر زيادة إجمالي واردات فرنسا؛

-تأثر إجمالي واردات فرنسا من أهم شركائها التجاريين سلبا بأزمة 2008 و 2014 و هذا نتيجة لآثار أزمة الشديدة للأزمة المالية العالمية 2008 التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية و التي إنتقلت إليها عن طريق التبادل التجاري لأنه أهم شريك تجاري لفرنسا، و رغم إنخفاض الكبير لأسعار النفط سنة 2014 إلا أن واردات فرنسا إنخفضا بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008؛

-وجود أثر معنوي قوي للأزمات الاقتصادية الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار النفط على أداء التجارة الخارجية الجزائري مقارنة بآثرها على أداء التجارة الخارجية الفرنسي، كون لدا فرنسا قاعدة تجارية متنوعة مع شركائها التجاريين، و هذا ما يؤكد صحة الفرضية التي مفادها وجود أثر معنوي قوي للأزمات الاقتصادية الخارجية على أداء التجارة الخارجية الجزائري، و أثر معنوي ضعيف على أداء التجارة الخارجية الفرنسي مع شركائهم التجاريين؛

-بالرغم من المساعي الحثيثة و الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في سياستها التجارية من أجل بناء إقتصاد وطني منتج و متنوع للخروج من دائرة التبعية، و مواجهة حدة الأزمات الاقتصادية الخارجية إلا أنها لم تستطيع التخلص من الخصائص التي ميزته قبل التغير في سياستها التجارية، و بقاء قنوات إنتقال الأزمات الاقتصادية الخارجية و تأثيرها على تجارتها الخارجية منحصرأ أساسا في تقلبات أسعار النفط؛

-إن المسؤول أساسا عن حدة الأزمات الاقتصادية الخارجية و بقاء تأثيرها على التجارة الخارجية الجزائرية لفترة من الزمن هي الأزمات الداخلية.

-الإقتراحات :

إستنادا إلى النتائج المتوصل إليها، و بالنظر إلى خصوصيات التجارة الخارجية الجزائرية، نقترح ما يلي :

-فحسب الإتجاه العام للسياسة التجارية الخارجية في القرن الواحد و العشرين، أصبحت الأدوات الحمائية غير قابلة للتنفيذ، و لا تصلح في معظمها، و عليه يجب البحث في أدوات جديدة تتلاءم و التغيرات التي يشهدها العالم بأسره و لا تضر بمصلحة الدول؛

-إن حل إشكالية ضعف الصناعة الوطنية و عدم قدرتها على تغيير بنية التجارة الخارجية يمر عبر القضاء على تشوهات القطاع الصناعي و محاولة رفع الكفاءة الإنتاجية له و خاصة في المواد الأساسية الغذائية و الصناعات الخفيفة كحد أدنى؛

- أن يكون السوق الدولي إمتداد للسوق المحلي، فأحراز الميزة النسبية خارج قطاع المحروقات تبدأ بالقضاء على القيود و العوائق التي تميز الإقتصاد الوطني كإرتفاع تكاليف الإنتاج و إنخفاض مستويات الجودة، و تسهيل الإجراءات الإدارية و النقدية لعملية التصدير و التي تصبح ذات فعالية إذا توفرت فقط المواصفات الضرورية للمنتج المحلي قبل أن يصبح منتجا دوليا؛

-السعي نحو إعادة هيكلة قطاع التجارة الخارجية الجزائري و فتح المجالات أمام الإستثمارات المحلية و الأجنبية، بالإضافة إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص مع إمكانية إحتفاظ الدولة بسيطرتها على الصناعات الثقيلة و قطاع الطاقة و التعدين (القطاعات السيادية في الإقتصاد الوطني)؛

-تسهيل قنوات التجارة الخارجية في الجزائر بتخفيض الرسوم الجمركية و تيسير الإجراءات التجارية لمنح فرص أفضل للعاملين في ميدان عمليات التصدير و الإستيراد بما يخدم مصلحتها و ليس ما تمليه عليها المؤسسات الدولية؛

-دعم المؤسسات ذات الإنتاج التصديري مع المتابعة و الرقابة لمدى إستغلال هذه المؤسسات للإعانات الممنوحة مع إعادة النظر في سياسات الإعانات التصديرية و توزيعها على قطاعات أخرى خلاف قطاع الصناعي؛

-يجدر بالجزائر أن تعمق مبادلتها التجارية بما يعرف بالتبادل "جنوب - جنوب" أكثر من الإنسياق وراء التبادل "شمال - جنوب" الذي خسرت فيه الكثير خصوصا في ظل عدم تكافؤ الفرص؛

-يجب التركيز على المتغيرات التي تنشط و تزيد من حجم المبادلات التجارية بغرض تنمية هذا القطاع الذي تعد صادراته رافدا ماديا مهما لتمويل المشاريع الإستثمارية التنموية؛

-يجب أن تنتهج الجزائر سياسة تجارية تلائم متطلبات السوق المحلية و تتماشى مع متطلبات التنمية الإقتصادية فيها و أن لا تكون متطرفة نحو التقييد أو الإنفتاح المطلقين، و إنما تكون وسطا لتخدم مصالحها و تحميها من حدة الأزمات الإقتصادية الخارجية.

-آفاق البحث :

تبقى هذه الدراسة مجرد محاولة البحث عن السياسة التجارية المثلى لمواجهة الأزمات الإقتصادية الخارجية، حيث من الممكن أن تكون هناك توسع في الموضوع عن طريق :

-دراسة قياسية مستقبلية على الإقتصاد الجزائري ما بعد النفط؛

-دراسة أثر السياسات التجارية التحررية على التجارة الخارجية للدول النامية بإستخدام الطرق القياسية؛

-دراسة محاكات للسياسات التجارية لدول الإتحاد الأوروبي، و تطبيقها على الجزائر؛

-دراسة لمستقبل السياسة التجارية الدولية الجزائرية في ظل قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

الكتب :

- إ. بلجوك- "الأزمات الاقتصادية المعاصرة"- تعريب على محمد القرزوني- دار العلم للنشر- الطبعة الأولى- الجزائر- 1985.
- إبراهيم العيسوي- "التنمية في عالم متغير"- دار الشروق- القاهرة- الطبعة الثالثة- 2003.
- أحمد العدلي- "التجارة الدولية"- مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع- القاهرة- 2006.
- أحمد الكواز- "مأزق التنمية بين السياسات الاقتصادية و العوامل الخارجية"- المعهد العربي للتخطيط بالكويت- 2007.
- أحمد جامع- "العلاقات الاقتصادية الدولية"- دار النهضة العربية القاهرة- 1977.
- أحمد جمال الدين موسى- "العلاقات الاقتصادية الدولية و نظرية التنمية"- مكتبة الجلاء الحديثة- المنصورة- مصر- 1999.
- أحمد زين الدين- "طبيعة الأزمات الاقتصادية و دوافعها الرئيسية"- دار إثراء للنشر و التوزيع- عمان- 2007.
- أحمد عبد الخالق- "الاقتصاد الدولي و السياسات الاقتصادية الدولية"- بدون دار النشر- 1999.
- أحمد عبد الرحمن أحمد- "مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية"- دار المريخ- المملكة العربية السعودية- الطبعة الثالثة- 2010.
- أحمد فارس مصطفى- "العلاقات الاقتصادية الدولية"- منشورات جامعة حلب- سوريا- 1982.
- إسماعيل معراف- "التكتلات الاقتصادية الإقليمية"- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- 2012.
- الجومرد أنيل و الدباغ أسامة- "المقدمة في الاقتصاد الكلي"- دار المناهج للنشر و التوزيع- عمان- الأردن- 2003.
- السواعي خالد- "التجارة و التنمية"- دار المناهج للنشر و التوزيع- عمان- الأردن- 2005.
- السيد عبد المنعم المراكبي- "التجارة الدولية و سيادة الدولة"- دار النهضة العربية- القاهرة- 2004.
- السيد متولي عبد القادر- "الإقتصاد الدولي النظرية و السياسة- الطبعة الأولى"- دار الفكر- عمان- الأردن- 2011.
- العشري حسين درويش- "التجارة الخارجية"- مكتبة عين شمس- القاهرة- 1976.
- النشاشيبي و آخرون- "الجزائر تحقيق الإستقرار و التحول إلى إقتصاد السوق"- صندوق النقد الدولي- واشنطن- 1998.
- بول سامولسن- "علم الإقتصاد (العلاقات التجارية و المالية الدولية)"- الجزء 6- ترجمة : مصطفى موفق- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- 1993.

- ج.م. كينز- "النظرية العامة في الإقتصاد" - ترجمة نهاد رضا- موفم للنشر- الجزائر- 1991.
- جمال جويدان الجمل- "التجارة الدولية" - مركز الكتاب الأكاديمي- عمان- 2006.
- جمال عبد الناصر مانع- "التنظيم الدولي، النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة" - دار العلوم- الجزائر- 2006.
- جودة عبد الخالق- "الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ" - دار النهضة العربية- القاهرة- الطبعة الثانية- 1987.
- جودة عبد الخالق- "الاقتصاد الدولي" - دار النهضة العربية- القاهرة- الطبعة الرابعة- 1992.
- جون هيدسون و مارك هرنذر- "العلاقات الإقتصادية الدولية" - ترجمة طه عبد الله منصور و محمد عبد الصبور محمد علي- دار المريخ الرياض- 1987.
- حسام علي داود و آخرون- "إقتصاديات التجارة الخارجية" - دار المسيرة للنشر و التوزيع- عمان- 2002.
- حسين عبد الله- "مستقبل النفط العربي" - مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- 2006.
- حسين عبد الله- "نموذج الدول النفطية تجارب الدول الخليجية و ليبيا في تحقيق الرفاهية الاجتماعية و أهم التحولات المعاصرة و أثرها على هذا التوجه" - مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- 2005/11/25.
- خالد بن راشد الخاطر- "تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي" - المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات- الدوحة- قطر- 2015.
- خالد واصف الوزني و أحمد الحسن الرفاعي- "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق" - دار وائل للنشر و التوزيع- عمان- 2006.
- خلاف عبد الجبار خلاف- "القيود الجمركية و تطور التجارة الخارجية للدول الآخذة في النمو" - دار الفكر العربي- القاهرة.
- دافيد راتشمان و آخرون- "الإدارة المعاصرة" - ترجمة رفاعي محمد الرفاعي- محمد سيد أحمد عبد المتعال- دار المريخ- المملكة العربية السعودية- 2001.
- دومنيك سالفادور- "نظريات و مسائل في الاقتصاد الدولي" - ترجمة محمد رضا علي العدل- الدار الدولية للنشر و التوزيع- القاهرة- ط4- 1998.
- رمضان صديق- "محاضرات في مشكلات التجارة الخارجية" - دار النهضة العربية- القاهرة- 1999.
- زينب حسن عوض الله- "العلاقات الإقتصادية الدولية" - الدار الجامعية- الإسكندرية- 1996.
- سامي خليل- "نظرية الاقتصاد الكلي" - الكتاب الثاني- مطابع الأهرام- القاهرة- 1994.
- سليم ياسين- "الاقتصاد الدولي" - جامعة حلب- سورية- 1970.
- سيد فتحي أحمد الخولي- "إقتصاد النفط" - دار زهران للنشر و التوزيع- المملكة العربية السعودية- 1997.

- شريف علي الصوص- التجارة الدولية الأسس و التطبيقات - دار أسامة للنشر و التوزيع- عمان الأردن- الطبعة الأولى-2012.
- شومان منذر- الإعلام و الأزمات مدخل نظري و ممارسات علمية - دار المكتبة العلمية للنشر و التوزيع- القاهرة-2003.
- ضياء مجيد الموسوي- الأزمة الاقتصادية العالمية 1986/1989 - دار الهدى للطباعة و النشر- الجزائر- 1990.
- ضياء مجيد الموسوي- النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي) - مؤسسة الشباب الجامعية- الجزائر- 2007.
- ضياء مجيد الموسوي- ثورة أسعار النفط 2004 - ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر-2005.
- طالب محمد عوض- التجارة الدولية نظريات و سياسات - نشر معهد الدراسات المصرفية- الطبعة الأولى- 1995.
- عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب- أسس العلاقات الاقتصادية الدولية - منشورات الحلبي الحقوقية- بيروت-لبنان-2003.
- عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب- الإقتصاد الدولي - الدار الجامعية الجديدة- مصر-2005.
- عادل أحمد حشيش- محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية - جامعة بيروت- 1979.
- عبد الباسط وفا- الدورات الاقتصادية العينية و التفسير النيوكلاسيكي الحديث للتقلبات الاقتصادية - دار النهضة العربية-2000.
- عبد الباسط وفا- سياسة التجارة الخارجية - دار النهضة العربي-القاهر-2000.
- عبد الرحمان زكي إبراهيم- مذكرات في إقتصاديات التجارة الخارجية - دار الجامعات المصرية- الإسكندرية- 1981.
- عبد الرحمان يسري أحمد و إيمان محب زكي- الإقتصاديات الدولية - الدار الجامعية- الإسكندرية-2007.
- عبد الرحمن يسري أحمد- النظرية الاقتصادية الكلية - جامعة الإسكندرية- مصر-1998.
- عبد الرشيد بن ديب- تنظيم و تطور التجارة الخارجية حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه- جامعة الجزائر- 2003.
- عبد القادر رزيق المخادمي- التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل - ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر-2009.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية- الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق - الدار الجامعية- الإسكندرية- مصر-2004.

- عبد الكريم كاكي- "الإستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية"- مكتبة حسن العصريي-لبنان-الطبعة الأولى-2013.
- عبد المجيد فريد- "عرب لا نفط"- مؤسسة الأبحاث العربية-بيروت-1986.
- عبد المجيد قدي- "المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية"-ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-2004/2003.
- عبد المطلب عبد الحميد- "إقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز"-الدار الجامعية-مصر-2006.
- عبد المطلب عبد الحميد- "السياسات الاقتصادية (تحليل كلي)"-الجزء الثاني-مجموعة النيل العربية-القاهرة-2002.
- عبد المطلب عبد الحميد- "النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر"-مجموعة النيل العربية-مصر-الطبعة الأولى-2003.
- عبد المطلب عبد الحميد- "السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كمي)"-مجموعة النيل العربية-القاهرة-2003.
- عجة الجليلي- "التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من إحتكار الدولة إلى إحتكار الخواص"-الدار الخلدونية للنشر-الجزائر-الطبعة الأولى-2007.
- علي عبد الفتاح أبو شرار- "الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات"- دار المسيرة-الأردن-الطبعة الأولى-2007.
- عمر صقر- "العولمة و قضايا إقتصادية معاصرة"-الدار الجامعية-الإسكندرية-2001/2000.
- عمر صقر- "سياسات التجارة الخارجية"-مكتبة عين شمس-القاهرة-1993.
- فؤاد مرسي- "مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر"- دار الإسكندرية-1975.
- قنديل عبد الفتاح و سلوى سليمان- "الدخل القومي"- دار النهضة العربية-مصر-1979.
- كامل علاوي و محمد غالي راهي- "تحليل و قياس العلاقة بين التوسع المالي و المتغيرات الإقتصادية في العراق للمدة 1934-2010"- جامعة الكوفة كلية الإدارة و الإقتصاد-بدون سنة نشر.
- مجدي محمود شهاب- "الاقتصاد الدولي المعاصر"- دار الجامعة الجديدة-الإسكندرية-2007.
- محمد إبراهيم غزلان- "موجز في العلاقات الاقتصادية الدولية"- دار الجامعات المصرية-مصر-1975.
- محمد أحمد الدوري- "محاضرات في الاقتصاد البترولي"-ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-1983.
- محمد البنا- "التخطيط و التنمية الإقتصادية"-جامعة المنوفية-بيروت-1992.
- محمد برعي- "مقدمة في الاقتصاد الدولي"-مكتبة نخضة الشرق-القاهرة-1978.

- محمد بلقاسم بملول- "سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر"- الجزء الأول- ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-1999.
- محمد دياب- "التجارة الدولية في عصر العولمة"- دار المنهج اللبناني للدراسات و التوثيق-بيروت-الطبعة الأولى-2010.
- محمد رشدي شيحة- "الأسواق الدولية المفاهيم و النظريات و السياسات"- دار الجامعات الجديدة الإسكندرية. محمد رضا العدل و آخرون- "مبادئ في التحليل الإقتصادي الكلي"-الدار الجامعية-مصر-2004.
- محمد سيد عابد- "التجارة الدولية"- مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية-مصر-1999.
- محمد طاهر- "التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق"- مكتبة حسن العصرية-لبنان-الطبعة الأولى-2013.
- محمد عبد العزيز عجمية- "الاقتصاد الدولي"- دار الجامعات المصرية-مصر-1977.
- محمد عوض طالب- "التجارة الدولية و سياسات"- معهد الدراسات المصرفية-الأردن-الطبعة الأولى-1995.
- محمد محروس إسماعيل- "إقتصاديات النفط و الطاقة"-الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع-الإسكندرية-1988.
- محمود حامد عبد الرزق- "إقتصاديات الجمارك (النظرية و الممارسة)"- مكتبة الحرية للنشر-2005.
- محمودي مراد- "التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة"- دار الكتاب الحديث-الجزائر-2002.
- مصطفى رشدي شيحة- "الأسواق الدولية (المفاهيم و النظريات و السياسات)"- دار الجامعة الجديدة-الإسكندرية-2003.
- مصطفى محمد عز العرب- "سياسات و تخطيط التجارة الخارجية"-الدار المصرية اللبنانية-القاهرة-1988.
- معروف هوشيار- "تحليل الإقتصاد الكلي"- دار صفاء للنشر و التوزيع-عمان-الأردن-2005.
- مغاوري شلبي علي- "العرب و موازين التجارة الدولية"-مركز زايد العالمي للتنسيق و المتابعة-الإمارات العربية المتحدة-2003.
- موردخاي كريانين- "الإقتصاد الدولي (مدخل السياسات)"- دار المريخ-الرياض-2007.
- موسى سعيد مطر و آخرون- "التجارة الخارجية"- دار صفاء-عمان-2001.
- نداء محمد الصوص- "التجارة الخارجية"-مكتبة المجتمع العربي و التوزيع-الطبعة الأولى-2008.
- هاشم علوان حسين و عبد الله محمد جاسم- "إقتصاديات الموارد الطبيعية"-مكتبة طريق العلم-بغداد-1992.
- هجير عدنان زكي أمين- "الاقتصاد الدولي النظريات و التطبيقات"- دار إترء-الأردن-الطبعة الأولى-2010.

- هيفاء عبد الرحمان ياسين التريتكوي- "آليات العولمة الاقتصادية و آثارها المستقبلية في الاقتصاد العالمي"- دار الحامد-الأردن-الطبعة الأولى-2010.
- وليد عبد المجيد عايب- "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي-دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"-الطبعة الأولى-مكتبة حسن العصرية-بيروت-2010.
- يوسف أحمد أبو فارة- "إدارت الأزمات-مدخل متكامل"- دار الإثراء-2009.

المذكرات :

- الصادق بوشنافة- "الآثار المحتملة لإنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية حالة مجمع صيدال"-أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية-تخصص تخطيط-جامعة الجزائر-2007/2006.
- الصادق بوشنافة- "تحرير التجارة الخارجية و آفاق الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"-رسالة ماجستير-معهد العلوم الاقتصادية-الجزائر-2001.
- المعتصم محمد خير الدين- "تأثير تذبذبات أسعار النفط على التضخم و الميزان التجاري في الأردن"-مذكرة ماجستير في الاقتصاد-كلية الدراسات العليا-الجامعة الأردنية-2008.
- بدرأوي شهيناز- "تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)"-أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية-جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان-2015/2014..
- بوزيان الحاج- "السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين و المستهلكين"-مذكرة ماجستير-كلية العلوم الاقتصادية-بجامعة الجزائر-2002/2001.
- بوزيان العربي- "سياسة التصدير في الجزائر خلال المرحلة الإقتصاد الموجهة و الإصلاحات"-مذكرة ماجستير-جامعة الجزائر-2000.
- بيبي يوسف- "السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة"-أطروحة دكتوراه-كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر-2007.
- حكيم مفتاح- "السياسات التجارية و الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد"-مذكرة ماجستير-جامعة الجزائر-2003/2002.
- داود سعد الله- "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000/2010"-مذكرة ماجستير-كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير-جامعة الجزائر03-الجزائر-2012/2011.

- رزيم الدكي- "العلاقة بين سيولة السهم و التوزيع الإحتمالي لعوائده و مخاطره النظامية دراسة تحليلية على أسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"- مذكرة ماجستير في العلوم المالية و المصرفية-جامعة دمشق-2015.
- سامية بوطمين- "إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة"- مذكرة ماجستير- كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير- جامعة الجزائر-2001.
- ستي حميد- "إستخدام نموذج الجاذبية في تقدير الإمكانيات التجارية لدول منطقة المغرب العربي (الجزائر، تونس و المغرب)"- أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية-جامعة الشلف-2017/2016.
- قريز مسعود- "التجارة الخارجية بين التقييد و التحرير- حالة الجزائر"- مذكرة ماجستير- كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير- جامعة الجزائر- 2001/2000.
- قويدر قوشيح بوجمة- "إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"- مذكرة ماجستير- كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية- جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف-الجزائر- 2009/2008.
- لخضر مداني- "دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية دراسة حالة الجزائر"- مذكرة ماجستير- جامعة بسكرة.
- مجاهد كنة- "تأثير تطور القطاع المالي على النمو الإقتصادي : دراسة حالة الدول النامية و المتقدمة بإستعمال *Panel Data Analysis*"- أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية L.M.D-جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان-2016/2015.
- مراد زايد- "دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق- حالة الجزائر"- أطروحة دكتوراه- كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير- جامعة الجزائر-2005.
- هاشم جمال- "السوق البترولية العالمية و إنعكاسها على الاقتصاد الجزائري"- أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر-1997/1996.
- المجالات و المداخلات :
- "الأزمة المالية العالمية و إنعكاساتها الأولية على صناعة البترول في الأقطار العربية"- مجلة النفط و التعاون العربي-الإدارة الاقتصادية-أوبك-العدد128-2009.
- أنيسة بن رمضان و مصطفى بلقادم- "الموارد الطبيعية النابضة و أثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة البترول في الجزائر"- المجلة الإقتصادية و الإدارية-العدد 15-2014.
- بدون مؤلف- "تسهيل التجارة من منظور تنموي-تحديات النمو الاقتصادي"- ورقة مقدمة إلى إجتماع الخبراء حول تسهيل التجارة و النقل في منطقة الإسكو 02,01 مارس-بيت الأمم المتحدة-بيروت-2011...2

- جون بيير فافين- "التحديات في صناعة النفط و الطاقة : الإحتياجات و الأسعار و البيئة"-مجلة النفط و التعاون العربي-العدد 127-2008.
- جيهان محمد السيد و إيناس فهمي حسين- "أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري"-مجلة بحوث إقتصادية عربية-العدد71-2015.
- داداي عدون ناصر و بغدادش عبد الكريم- "الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و آثاره على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1999-2008"-مجلة مخبر الإصلاحات الاقتصادية و الإندماج في الاقتصاد العالمي-المدرسة العليا للتجارة-الجزائر-العدد 07-2009.
- زاير بلقاسم- "الأزمة المالية المعاصرة : الأسباب و الدروس المستفادة"-الملتقى الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق و التحديات-جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-25، 26 نوفمبر 2005.
- زايري بلقاسم- "إنعكاسات و تحديات الأورو على الجزائر في ظل الشراكة الأورو متوسطة"-الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة-كلية العلوم الإقتصادية و التسيير-جامعة البليدة-21، 22 ماي 2002.
- سماعيل فوزي- "الإتجاهات الحديثة في تطور سعر صرف الدينار الجزائري-المتغيرات المستخدمة في نموذج الجزائر"-مجلة الحكمة-العدد 21-الجزائر-2013.
- شاهد يوسف- "تغيرات مشهد التنمية"-مجلة التمويل و التنمية-العدد 04-المجلد 36-ديسمبر 1999.
- طارق بن قسبي و الزهرة فرحاني- "تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2013"-جامعة سطيف-2015.
- عبد الله حسين- "عرض الطاقة و مستقبل العلاقات الدولية"-مجلة السياسة الدولية-العدد 164-2006.
- عبد المطلب عبد الحميد- "إتجاهات الإستثمار من أجل التصدير في المناطق الحرة المصرية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية"-مداخلة في المؤتمر إدارة الإستثمار و التصدير-أهم تحديات القرن 21-أكاديمية السادات للعلوم الإدارية-القاهرة-أكتوبر-1996.
- علي بن عبد الله- "عائدات الجزائر الجمركية ترتفع ب 04.45% في 2005"-مجلة الأبحاث الاقتصادية-دار الأبحاث للترجمة و النشر و التوزيع-الجزائر العدد 20-فيفري 2010.
- عماد الدين أحمد المصباح- "محددات التضخم في سورية خلال الفترة 1970-2004"-مجلة العلوم الإجتماعية-جامعة الكويت-مجلس النشر العلمي.
- عبد الرحمان- "دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة 2000/2011"-مجلة دفاتر السياسة و القانون-العدد 05-جوان 2011.

-قحطان عبد سعيد السامرائي- "إقتصاد الفقاعات ..دراسة في جذور الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي"- بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث لكلية العلوم الإدارية و المالية في جامعة الإسراء الخاصة-عمان-في الفترة 2009/04/28.

- ماجد بن عبد الله المنيف- "منظمة الدول المصدر للبتروول (أوبك) نشأته و تطورها و التحديات التي تواجهها"-مجلة بحوث إقتصادية عربية-العدد 41-السنة 2008.

-مجلة الديوان الوطني للإحصاء-عدد خاص- الذكرى 25 للإستقلال 1962-1989.

-محمد عبد الفضيل- "أزمة بورصة أم أزمة نظام"-مجلة المنار-بيروت-1988.

-محمد فرحي- "عقبات في تفعيل التكامل الاقتصادي بين القطر العربية"-مجلة مخبر الإصلاحات الاقتصادية و الإندماج في الاقتصاد العالمي-المدرسة العليا للتجارة الجزائر-رقم 05-2005.

-مصطفى بودرام- "التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر-المؤتمر العلمي الدولي"-مؤتمر التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للمواد المتاحة-07، 08 أفريل 2008.

-ناصر مراد- "الأزمة المالية العالمية : الأسباب، الآثار و سياسة مواجهتها"-الملتقى الدولي تحت عنوان : الأزمة المالية الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية-منشورات مخبر الشراكة و الإستثمارات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي-جامعة فرحات عباس سطيف-20/21 أكتوبر 2009.

-وصاف سعدي- "تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات"-مجلة الباحث-جامعة ورقلة العدد 01-2002.

-يوسف سعداوي و رفيق باشوندة- "واقع و أفاق الشراكة الأورو متوسطة الجزائرية"-مجلة الإقتصاد و المناجنت-السياسات الاقتصادية منشورات كلية العلوم الاقتصادية و التسيير-جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان-رقم 04-مارس 2005.

الجزائر الرسمية :

-المنشور رقم 1769 م ع ج/أ خ /م 400.

-المرسوم 74-14 الصادر بتاريخ 1974/01/30 و المتضمن الترخيص الإجمالية للإستيراد.

-الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 07 الصادرة بتاريخ 1978/02/14 ص 171.

-الجريدة الرسمية-رقم 17-1978/02/14.

-الجريدة الرسمية-رقم 29-1988/07/19.

-القرار الوزاري المؤرخ في 13 فبراير 1999.

-مرسوم تنفيذي رقم 05-222 مؤرخ في 22 يونيو 2005.

القوانين :

-قانون رقم 91-بنك الجزائر-1991/02/20.

- قانون رقم 01-12 مؤرخ في 19 يوليو 2001.
 -قانون رقم 07-12 مؤرخ في 2007/12/30.
 -قانون رقم 03-13 مؤرخ في 29 شعبان عام 1424 الموافق 25 أكتوبر سنة 2003.
 -قرار مؤرخ في 30 نوفمبر سنة 2008-يتعلق بمنع إستيراد المواد الصيدلانية و المستلزمات الطبية الموجهة للطب البشري.

التقارير :

- "أسواق النفط العالمية"-تقرير المعهد العربي للتخطيط بالكويت-العدد السابع و الخامسون-2005.
 -"تقرير الأمين العام السنوي الرابع و الثلاثون و الخامس و الثلاثون"-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتول (أوبك)-الكويت-2008.
 -"تقرير حول متابعة أزمة النمر الآسيوية و إنعكاساتها على الأقطار العربية أكتوبر"-2000.
 -الأوبك-"التقرير الإحصائي السنوي 2007"-2008/07/25.
 -الأوبك-"التقرير الإحصائي السنوي 2015".
 -المديرية العامة للجمارك-"المساهمة في إجتماع الحكومة المنعقد في 17/02/1997 المخصص لحماية المنتج الوطني".
 -تقرير المديرية العامة للجمارك-1989-ص12.
 -منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتول-"تقرير الأمين العام السنوي الحادي و الأربعون 2014".
 -منظمة الأوبك-"تقرير الأمين العام السنوي السابع و العشرون"-2000.
 المراجع باللغة الأجنبية :

- A.Anderson-"Crisis manag ment-easy to do badly"-strategic dgreetion bard ford-vol-23-No 1.
 -A.Lain pirotte-"Econométrie des données de panel théories et application"-Edition econommica-2011.
 -A.Samuelson-"Economics"-Mcgraw&Hill publishing company-New york.
 -Abdallah hussein-"Petroleumand arab economic development"-Organization of arab petroleum exporting countries-kuwait.
 -Abdekarim Naas-"Le système bancaire algérien de la décolonisation à l'économie du marché"-maison neuve & larose-Paris-2003.
 -Abdelatif rebah-"Economie algerienne le développement national contrarié"-Inas édition algérie-Alger-2011.
 -According to World Energy Outlook-"the share of transport in world oil demand has been 52% in 2006. The comparative figure for the US"

- is 66%**"-International Energy Agency (2008c)-World Energy Outlook 2008-OECD/IEA-Paris.
- Alain BARRERE-"**Economie et institutions financiers**"-DALLOZ-Paris-1965.
- Alain pirotte-"**Econométrie des données de panel : théorie et application**"-Edition economica-Paris-France-2011.
- Alain Trognon-"**L'économétrie des panels en perspective**"-Revue d'économie politique - Nov/Déc 2003.
- Albain Thomas-"**Econométrie des variables qualitatives**"-Dunod-Paris-2000.
- Badi h.baltagi-"**Econometrics**"-4 edition-Springer-New york-2011.
- Bai.j&Ng.s-"**Panic attack on unit roots and cointegration**"-Econometrica-2004.
- Bedri Kamil-"**Determinants of MENA Countries to Global Shocks A State Space Approach**"-the Economic Research Forum Cairo-Working Paper-N 530-2010.
- Bernard Bemier&Yves simon-"**Initiation à la macroéconomie**"-Dunod-paris-6 ième édition-1995.
- Benzoni-"**Taux de change-prix du pétrole déséquilibres monétaires internationaux**"-revue économie et société-N° 02-1986.
- Bouzidi abdelmadjid-"**Les années 90 de l'économie algérienne**"-édition ENAG-Alger-Algerie-1999.
- Bouzidi m'hamsadji nachida-"**le monopole de l'état sur le commerce extérieure l'expérience Algérienne 1974-1984**"-OPU.
- C.Hsiao-"**Analysis of panel data**"-Cambridge university press-Cambridge-2003.
- Chems Eddine Chitour-"**la politique et le nouvel ordre pétrolière international**"-Ed Dahleb-1995.
- Christophe hurlin & Valerie mignon-"**Synthèses de tests de racine unitaire sur données de panel**"-Université d'orléans-2005.
- Christophe hurlin-"**Econométrie des données de panel**"-Sans édition et l'année.
- CNES-"**rapport Sur la Conjoncture Du Seconde Semestre**"-1997...3
- Damodar N.Gujarati-"**Basic économétrics**"-The McGraw Hill-International Edition-4 edition-2004.
- ENGLISH.P-"**développement commerce et OMC**"-ECONOMICA-Paris-2004.

- Frederic Teulon & Dominique Bonet Fernandez-"**Croissance crises et développement**"-presses universitaire de France-France-5^{em} édition-1998.
- G.Salameh-"**Is a third oil crisis inevitable?**"-D.G-England.
- Gordon, Robert-"**Business fluctuation**"-Harper and Row publishing-Second Edition-New York.
- Groupe de journalistes-"**Algerie 30 ans situation économique**"-Bilans et perspectives-ANEP-Alger-1995.
- H.Branson-"**Macroeconomic theory and policy**"-Harper&Row publishers-New york.
- H.Touafdit & K.Hamadou-"**finance du commerce extérieur far la banque**"-mémoire fin d'étude-INSP A LGER-1994.
- Haberter Gottfried-"**Prosperity and Depression :Theoretical Analysis of Cyclical Monements**"-4th Edition- London-1958.
- Hayat OUZAYED-"**accord d'association avec l'Algérie, l'union européen en ... désaccord**"-L'ACTUEL N°106-août 2009.
- Hocine benissad-"**Algérie restructuration et réformes économique**"-OPU-1993.
- Hsiao C-"**Analysis of panel data**"-Cambridge university press-1986.
- International energy supply-"**a perspective from the industrial world**"-the Rockefeller foundation- 1978.
- J.Henderson & W.Poole-"**Principales of macroeconomics**"-Toronto d.c heath and company-1 edition.
- J.Johnston-"**Méthodes Econométriques**"-Tome2-Traduit par Bernard Guerrien et Francisco Vergara- Ed Economica-paris-1985.
- Jean pierre bourcier & Jean dupoux-"**Pratique des marché internationaux-Edition moniteur Algérie**"-1981.
- Josette PEYRARD-"**Gestion financière Internationale**"-4 édition-ed vuibert-Paris-1999.
- Kao.c-"**Spurious regression and residual-based tests for cointegration in panel data**"-Advances in econométric 90-1999.
- KINDELBERGER.CH-"**économie internationale**"-Economic-Paris-1983.
- L.Ammar-"**à quand une économie diversifiée ?**"-L'ACTUEL N°116-les nouvelle revues algériennes- ANEP-régie Presse Alger-juin 2010.
- Lafargue François-"**Rivalité énergétique mondiale**"-Une études- déc 2008.

- Levin.a Lin.c.f-"Unit root test in panel data : asymptotic and finite sample properties"-Department of economics-University of california-San diego-1992.
- M.e Benissad-"Algerie restructurations et réformé économiques 1979-1993"-OPU-1992-Alger.
- M.e Benissad-"Economie internationale"-OPU-Alger-1983.
- M.e BENISSAD-"la réformé économique en Algérie"-O.P.U-Alger-2éme édition-1992.
- Madala G.S-"Limited Dependent Variable Models Using Panel Data"-The journal of Human Ressource Vol.22- No.3-Summer 1987.
- Michel Rainelli-"la nouvealle théorie du commerce international"-édition la découverte-paris-1997.
- Nachida bouzidi-"Le monopole de l' état sur le commerce extérieur"-OPU-Alger-1988.
- ONAFEX-"Recueil de textes législatifs et réglementaires relatifs aux exportations hors hydrocarbures"-11/ 1988.
- ONS-"L'Algérie en quelque chiffres"-2003.
- ONS-"rapport sur la situation économique et sociale en 2002"-juillet 2004.
- Otmame BEKENNICHE-"la corporation entre l'union européenne et l'Algérie"-OPU-ALGER-2006.
- Pablo Druck & Nicolas E.Magud & Rodrigo Mariscal-"Collateral Damage : Dollar Stength and Emerging Markets Growth"-IMF working Paper-2015.
- Parkin Micheal-"Macroeconomics"-AddisonWesley Publishing Company-Third edition-1996.
- Parkin Micheal-"Macroeconomics"-Pearson-11 édition-New Jersey-2013.
- Patrik sevestre-"Econometrie de données de panel"-Dunod-Paris-2002.
- Pearson.Christine & Mitroff lan-"Frome Crisis pronet crisis prepared- A Frawwork for Grisis mangment"-Exective vol 7 N 1.
- Pedroni.p-"Panel cointegration : asymptotic finite sample properties of pooled times series tests with an application to the ppp hypothesis"-Econométric theory 20-2004.
- Peracchi.F-"Econometric"-John wiley & sons-England-2001.
- Pesaran.h-"A simple panel unit root test in the presence of cross section dependence"-Journal of applied econometrics 22-2007.

- Peter HLINDERT&P.Charle KINDLEBERGER-"économie internationale"-7éd Tendances-Actuelles-Economica-Paris-1982.
- Philippe rous-"Cours d'conométrie des données de panel"-Master économie et finance-Faculté de droit et des sciences économiques de limoges.
- R.Brasky & L.Kilian-"Oil and the macroeconomy since the 1970s"-Journal of economic perspectives.
- Regis bourbonnais-"Econométrie"-Donod-Paris-2009.
- Rober .J.Gordon-"Macroeconomics"-8th edition-Addisson Wesley Longman-New York- 2000.
- Rober J.Gordon-"Macroeconomics"-8th edition-Addisson Wesley Longman-New York -2000.
- Robert Yaffee-"A primer for panel data analysis"-Sociale science-Statistique and mapping-New York Université- Novembre 2003.
- Roubini nouriel-"The effects of the recent oil price shock on the U.S and Global economy"-Global governance programme-Oxford.
- Ruth A.Judson& Ann L.Owen-"Estimating Dynamic Panel Data Models"-A practical Guid for Macroeconomist-Federal Reserve Board of Governors-January 1996.
- S.Ficher & R.Dornbursch-"Macroeconomics"-Mcgraw-Hill publishing company-New york-1990.
- SAAD OUALI-"les exportations hors hydrocarbures peinent à décoller"-L'ACTUEL N°86-les nouvelle revues algériennes-ANEP régie Presse Alger-décembre 2007.
- Salah Mouhoubi-"L'Algérie face aux choc extérieurs"-ENAG éditions-ALGER-2011.
- Samira Imadalou-"Adhésion de l'Algerie à l'OMC Pas de concessions au détriment de l'économie nationale"-La Tribune-7 avril-2009.
- Tehami Mouloud-"Aspects économiques du commerce extérieur de l'Algérie"-OPU-Algérie-1978.
- W.Greene-"Econometric analysis"-New jersy Prentice hall-5 edition-2008.
- Wiliam green-"Econometric analysis"-Prentice hall apper saddle river-New jersey-2003.

المواقع الإلكترونية :

- "WWW.badlah.com".
- "WWW.moenr.gov.ae".
- "WWW.american.edu".

-
- WWW.oapecorg.org"
 - WWW.kanz-redha.blogspot.com".
 - WWW.imf.org".
 - WWW-forums-bladi-dz.com".
 - ar.wikipedia.org".
 - WWW.lecepe.fr".
 - WWW.ons.dz".
 - www.tradingeconomics.com".
 - <http://elibrary-data.imf.org>".
 - ief.pedia.com" .

الملاحق

الملحق 01 : نتائج إختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية

-نموذج صادرات الجزائر :

/1

Panel unit root test: Summary

Series: LPIB

Date: Time: 20:10

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.43393	0.3322	8	166
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.59929	0.7255	8	166
ADF - Fisher Chi-square	12.4797	0.7103	8	166
PP - Fisher Chi-square	12.8061	0.6869	8	168

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(LPIB)

Date: Time: 20:16

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.01389	0.0000	8	160
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.87481	0.0000	8	160
ADF - Fisher Chi-square	62.8252	0.0000	8	160
PP - Fisher Chi-square	301.126	0.0000	8	160

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: LPIBPC

Date: Time: 21:11

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.44529	0.3281	8	166
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.71092	0.7614	8	166
ADF - Fisher Chi-square	12.1859	0.7311	8	166
PP - Fisher Chi-square	12.5122	0.7080	8	168

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(LPIBPC)

Date: Time: 21:09

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.95303	0.0000	8	160
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.05857	0.0000	8	160
ADF - Fisher Chi-square	64.7233	0.0000	8	160
PP - Fisher Chi-square	303.016	0.0000	8	160

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: LTCl

Date: Time: 20:54

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross- sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.90592	0.0283	8	153
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.78346	0.0373	8	153
ADF - Fisher Chi-square	25.0174	0.0695	8	153
PP - Fisher Chi-square	13.9981	0.5989	8	162

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(LTCl)

Date: Time: 20:55

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross- sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.89477	0.0000	8	152
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.26822	0.0000	8	152
ADF - Fisher Chi-square	59.4459	0.0000	8	152
PP - Fisher Chi-square	93.1163	0.0000	8	154

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: LTCIPC

Date: Time: 21:00

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-1.85414	0.0319	8	167
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.75241	0.0399	8	167
ADF - Fisher Chi-square	26.7627	0.0836	8	167
PP - Fisher Chi-square	15.9781	0.5941	8	167

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(LTCIPC)

Date: Time: 21:01

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-6.62192	0.0506	8	155
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.84962	0.0102	8	155
ADF - Fisher Chi-square	69.3732	0.0426	8	155
PP - Fisher Chi-square	102.804	0.0852	8	155

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(LTCIPC,2)

Date: Time: 21:06

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-9.76171	0.0000	8	136
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-10.7735	0.0000	8	136
ADF - Fisher Chi-square	117.964	0.0000	8	136
PP - Fisher Chi-square	682.449	0.0000	8	147

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

/5

Panel unit root test: Summary

Series: LOCO

Date: Time: 20:34

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-2.99637	0.0014	8	167
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.73300	0.2318	8	167
ADF - Fisher Chi-square	15.7842	0.4681	8	167
PP - Fisher Chi-square	19.8315	0.2279	8	168

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(LOCO)

Date: Time: 20:35

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross- sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-10.2909	0.0000	8	157
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-9.13437	0.0000	8	157
ADF - Fisher Chi-square	98.5533	0.0000	8	157
PP - Fisher Chi-square	202.604	0.0000	8	160

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

/6

Panel unit root test: Summary

Series: LOCOPC

Date: Time: 21:13

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross- sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.89154	0.0019	8	167
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.74164	0.2292	8	167
ADF - Fisher Chi-square	15.8438	0.4639	8	167
PP - Fisher Chi-square	19.6571	0.2361	8	168

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(LOCOPC)

Date: Time: 21:14

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross- sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-10.1728	0.0000	8	157
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-9.07771	0.0000	8	157
ADF - Fisher Chi-square	97.9058	0.0000	8	157
PP - Fisher Chi-square	199.737	0.0000	8	160

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

/7

Panel unit root test: Summary

Series: LTCH

Date: Time: 20:52

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 1 to 4

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross- sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-77.0479	0.0000	7	126
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-84.3921	0.0000	7	126
ADF - Fisher Chi-square	1061.71	0.0000	7	126
PP - Fisher Chi-square	13.4364	0.4925	7	147

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

/8

Panel unit root test: Summary

Series: LPIBH

Date: Time: 20:24

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 1 to 3

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.10533	0.0176	8	157
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.19786	0.5784	8	157
ADF - Fisher Chi-square	10.2239	0.8547	8	157
PP - Fisher Chi-square	6.16686	0.9862	8	168

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(LPIBH)

Date: Time: 20:25

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.71996	0.0427	8	151
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.15157	0.0157	8	151
ADF - Fisher Chi-square	25.9463	0.0548	8	151
PP - Fisher Chi-square	20.4424	0.2010	8	160

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(LPIBH,2)

Date: Time: 20:25

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross- sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-9.61367	0.0000	8	147
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.35550	0.0000	8	147
ADF - Fisher Chi-square	78.9748	0.0000	8	147
PP - Fisher Chi-square	73.1347	0.0000	8	152

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

/9

Panel unit root test: Summary

Series: PIBHPC

Date: Time: 21:22

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 1 to 4

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross- sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.76906	0.0001	8	156
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.14655	0.1258	8	156
ADF - Fisher Chi-square	22.8947	0.1166	8	156
PP - Fisher Chi-square	3.75477	0.9993	8	168

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(PIBHPC)

Date: Time: 21:22

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross- sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.36424	0.0090	8	154
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.00952	0.0222	8	154
ADF - Fisher Chi-square	26.5765	0.0564	8	154
PP - Fisher Chi-square	17.0072	0.3851	8	160

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(PIBHPC,2)

Date: Time: 21:23

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross- sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.67703	0.0000	8	151
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.67242	0.0000	8	151
ADF - Fisher Chi-square	64.8391	0.0000	8	151
PP - Fisher Chi-square	62.6239	0.0000	8	152

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

-نموذج صادرات فرنسا :

/1

Panel unit root test: Summary

Series: LPIB

Date: Time: 14:26

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross- sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.44529	0.3281	8	166
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.71092	0.7614	8	166
ADF - Fisher Chi-square	12.1859	0.7311	8	166
PP - Fisher Chi-square	12.5122	0.7080	8	168

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(LPIB)

Date: Time: 14:27

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross- sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.95303	0.0000	8	160
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.05857	0.0000	8	160
ADF - Fisher Chi-square	64.7233	0.0000	8	160
PP - Fisher Chi-square	303.016	0.0000	8	160

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

/2

Panel unit root test: Summary

Series: LPIBPC

Date: Time: 14:35

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.29378	0.0979	8	168
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.12548	0.8698	8	168
ADF - Fisher Chi-square	6.34023	0.9840	8	168
PP - Fisher Chi-square	6.34023	0.9840	8	168

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(LPIBPC)

Date: Time: 14:36

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.82816	0.0000	8	160
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.27328	0.0000	8	160
ADF - Fisher Chi-square	44.7046	0.0002	8	160
PP - Fisher Chi-square	44.7726	0.0002	8	160

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

/3

Panel unit root test: Summary

Series: LTCI

Date: Time: 14:38

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross- sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.04368	0.0205	8	154
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.06705	0.0194	8	154
ADF - Fisher Chi-square	26.2124	0.0511	8	154
PP - Fisher Chi-square	15.4101	0.4948	8	163

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(LTCI)

Date: Time: 14:38

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross- sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.04137	0.0000	8	153
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.38045	0.0000	8	153
ADF - Fisher Chi-square	60.7400	0.0000	8	153
PP - Fisher Chi-square	94.3615	0.0000	8	155

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

/4

Panel unit root test: Summary

Series: LTCIPC

Date: Time: 14:41

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.90940	0.0281	8	160
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.77746	0.0377	8	160
ADF - Fisher Chi-square	24.8072	0.0733	8	160
PP - Fisher Chi-square	14.2022	0.5837	8	158

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(LTCIPC,2)

Date: Time: 14:44

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.53782	0.0002	8	147
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.4436	0.0011	8	147
ADF - Fisher Chi-square	45.615	0.0852	8	147
PP - Fisher Chi-square	9.175	0.0531	8	149

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(LTCIPC,2)

Date: Time: 14:42

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross- sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.94821	0.0000	8	131
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.40187	0.0000	8	131
ADF - Fisher Chi-square	61.1450	0.0000	8	131
PP - Fisher Chi-square	94.7664	0.0000	8	140

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

/5

Panel unit root test: Summary

Series: LOCO

Date: Time: 14:53

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross- sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.34467	0.0095	8	167
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.29759	0.3830	8	167
ADF - Fisher Chi-square	13.1878	0.6590	8	167
PP - Fisher Chi-square	12.0726	0.7390	8	168

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(LOCO)

Date: Time: 14:53

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross- sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-10.0538	0.0000	8	157
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-9.00531	0.0000	8	157
ADF - Fisher Chi-square	97.1864	0.0000	8	157
PP - Fisher Chi-square	215.865	0.0000	8	160

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

/6

Panel unit root test: Summary

Series: LOCOPC

Date: Time: 14:58

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross- sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.39036	0.0084	8	162
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.29698	0.3832	8	162
ADF - Fisher Chi-square	13.0873	0.6664	8	162
PP - Fisher Chi-square	13.3184	0.6494	8	163

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(LOCOPC)

Date: Time: 14:59

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.73747	0.0000	8	148
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-8.38739	0.0000	8	148
ADF - Fisher Chi-square	90.8388	0.0000	8	148
PP - Fisher Chi-square	216.605	0.0000	8	153

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

/7

Panel unit root test: Summary

Series: LTCH

Date: Time: 15:01

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-73.2025	0.0000	7	130
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-79.2013	0.0000	7	130
ADF - Fisher Chi-square	807.019	0.0000	7	130
PP - Fisher Chi-square	19.6271	0.1423	7	147

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: LPIBH

Date: Time: 15:02

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 1 to 3

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross- sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.40000	0.0082	8	157
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.02090	0.5083	8	157
ADF - Fisher Chi-square	11.3406	0.7880	8	157
PP - Fisher Chi-square	5.71873	0.9909	8	168

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(LPIBH)

Date: Time: 15:02

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross- sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.84548	0.1989	8	152
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.67917	0.0466	8	152
ADF - Fisher Chi-square	22.6981	0.1220	8	152
PP - Fisher Chi-square	19.2201	0.2574	8	160

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(LPIBH,2)

Date: Time: 15:03

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.88478	0.0000	8	148
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.07983	0.0000	8	148
ADF - Fisher Chi-square	75.6018	0.0000	8	148
PP - Fisher Chi-square	74.1409	0.0000	8	152

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

/9

Panel unit root test: Summary

Series: LPIBHPC

Date: Time: 15:05

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.76446	0.2223	8	162
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.04979	0.5199	8	162
ADF - Fisher Chi-square	1.27582	0.5284	8	162
PP - Fisher Chi-square	0.62471	0.7317	8	162

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(LPIBHPC)

Date: Time: 15:05

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.87676	0.1903	8	154
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.02525	0.1526	8	154
ADF - Fisher Chi-square	4.08060	0.1300	8	154
PP - Fisher Chi-square	2.18784	0.3349	8	154

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(LPIBHPC,2)

Date: Time: 15:05

Sample: 1994 2015

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.84643	0.0001	8	146
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.95464	0.0016	8	146
ADF - Fisher Chi-square	11.3931	0.0034	8	146
PP - Fisher Chi-square	6.98944	0.0304	8	146

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق 02 : نتائج تقدير نماذج صادرات الجزائر و فرنسا

1/الجزائر :

Dependent Variable: LEXPO?
Method: Pooled Least Squares
Date: Time: 00:10
Sample (adjusted): 1996 2015
Included observations: 20 after adjustments
Cross-sections included: 8
Total pool (unbalanced) observations: 157

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.30521	0.345481	38.51215	0.0000
LPIBD1?	0.137962	0.035113	3.929086	0.0006
LPIBPCD1?	0.509216	0.131605	3.869275	0.0010
LTCID1?	-0.012955	0.003162	-4.097090	0.0197
LTCIPCD2?	-0.232055	0.053413	-4.344541	0.0075
LOCOD1?	0.214685	0.039814	5.392198	0.0285
LOCOPCD1?	0.873694	0.153988	5.673779	0.0224
LTCH?	-0.089994	0.086653	-1.038559	0.2901
LPIBHD2?	3.645826	1.008991	3.613338	0.0240
LPIBHPCD2?	1.683804	0.070801	23.78220	0.0099
ACO?	1.020998	0.145172	7.033022	0.0031
CE98?	0.286296	0.069666	4.119082	0.0040
CE04?	1.544483	0.286400	5.392755	0.0000
CE08?	0.442284	0.090662	4.878383	0.0001
CE14?	-0.208469	0.037518	-5.556506	0.0315
Fixed Effects (Cross)				
_ALL--C	-1.401975			
_USA--C	0.877120			
_ESP--C	1.263063			
_ITA--C	1.705409			
_ROU--C	-0.940072			
_CHI--C	-2.642591			
_BEL--C	-0.115434			
_FRA--C	1.237163			

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.728163	Mean dependent var	14.17003
Adjusted R-squared	0.685877	S.D. dependent var	1.804697
S.E. of regression	1.011472	Akaike info criterion	2.989974
Sum squared resid	138.1152	Schwarz criterion	3.418238
Log likelihood	-212.7130	Hannan-Quinn criter.	3.163907
F-statistic	17.22006	Durbin-Watson stat	1.845724
Prob(F-statistic)	0.000000		

2/فرنسا :

Dependent Variable: LEXPO?
 Method: Pooled Least Squares
 Date: Time: 00:21
 Sample (adjusted): 1996 2015
 Included observations: 20 after adjustments
 Cross-sections included: 8
 Total pool (unbalanced) observations: 156

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	16.41924	0.082528	198.9548	0.0000
LPIBD1?	0.073162	0.013775	5.311215	0.0050
LPIBPCD1?	1.173430	0.256734	4.570606	0.0032
LTCID1?	-0.148160	0.035509	-4.172463	0.0001
LTCIPCD2?	-0.052814	0.012990	-4.065742	0.0081
LOCOD1?	0.611874	0.104624	5.848313	0.0421
LOCOPCD1?	0.928856	0.232504	3.995010	0.0367
LTCH?	0.024531	0.019887	1.233514	0.2451
LPIBHD2?	0.592599	0.112564	5.264551	0.0397
LPIBHPCD2?	-0.332672	0.077873	-4.271981	0.0257
ACO?	0.001009	0.000230	4.386956	0.0009
CE98?	0.177975	0.019460	9.145683	0.0309
CE04?	0.496192	0.064735	7.664983	0.0000
CE08?	0.143639	0.025937	5.537995	0.0212
CE14?	0.019167	0.000936	204.7756	0.0349
Fixed Effects (Cross)				
_ALL--C	1.066762			
_USA--C	0.220978			
_ESP--C	0.398027			
_ITA--C	0.431396			
_ROU--C	0.444357			
_CHI--C	-1.133103			
_BEL--C	0.291826			
_ALG--C	-1.656566			

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.863311	Mean dependent var	16.97015
Adjusted R-squared	0.829827	S.D. dependent var	0.917437

S.E. of regression	0.234930	Akaike info criterion	0.070977
Sum squared resid	7.395741	Schwarz criterion	0.501085
Log likelihood	16.46382	Hannan-Quinn criter.	0.245668
F-statistic	106.1800	Durbin-Watson stat	2.305664
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق 03 : نتائج تقدير نماذج واردات الجزائر و فرنسا

1/الجزائر :

Dependent Variable: LIMPOD1?
Method: Pooled Least Squares
Date: Time: 01:18
Sample (adjusted): 1996 2015
Included observations: 20 after adjustments
Cross-sections included: 8
Total pool (unbalanced) observations: 156

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.108474	0.022861	-4.744936	0.0076
LPIBD1?	0.112809	0.015364	7.342423	0.0406
LPIBPCD1?	0.361303	0.081559	23.51620	0.0297
LTCID1?	0.195569	0.044791	4.366256	0.0358
LTCIPCD2?	0.094397	0.002145	44.00792	0.0078
LOCOD1?	0.006286	0.000430	14.61860	0.0481
LOCOPCD1?	0.030551	0.005047	6.053298	0.0255
LTCH?	-0.010423	0.015798	-0.659729	0.5263
LPIBHD2?	0.919966	0.215150	4.275928	0.0094
LPIBHPCD2?	0.065122	0.008455	77.02188	0.0095
ACO?	0.035755	0.004199	8.515122	0.0002
CE98?	0.182698	0.043505	4.199471	0.0044
CE04?	0.133701	0.011980	11.16035	0.0089
CE08?	-0.087872	0.013677	-6.424800	0.0076
CE14?	-0.084269	0.003983	-21.15716	0.0108
Fixed Effects (Cross)				
_ALL--C	0.011249			
_USA--C	-0.061205			
_ESP--C	0.009586			
_ITA--C	0.019406			
_ROU--C	-0.013250			
_CHI--C	0.089529			
_BEL--C	-0.000228			
_FRA--C	-0.055132			

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.643103	Mean dependent var	0.080887
Adjusted R-squared	0.601988	S.D. dependent var	0.204399
S.E. of regression	0.183517	Akaike info criterion	-0.422984
Sum squared resid	4.512916	Schwarz criterion	0.007124
Log likelihood	54.99277	Hannan-Quinn criter.	-0.248293
F-statistic	2.775282	Durbin-Watson stat	2.149737
Prob(F-statistic)	0.000082		

2/فرنسا :

Dependent Variable: LIMPOD1?
Method: Pooled Least Squares
Date: Time: 01:26
Sample (adjusted): 1996 2015
Included observations: 20 after adjustments
Cross-sections included: 8
Total pool (unbalanced) observations: 155

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.107347	0.023343	-4.598680	0.0257
LPIBD1?	0.109245	0.014181	7.703617	0.0462
LPIBPCD1?	1.180263	0.256141	4.607864	0.0331
LTCID1?	-0.062745	0.001032	-60.79941	0.0106
LTCIPCD2?	-0.113497	0.018265	-6.213906	0.0442
LOCOD1?	0.055435	0.002499	22.18287	0.0253
LOCOPCD1?	0.414575	0.014070	29.46517	0.0011
LTCH?	-0.016157	0.015266	-1.058397	0.4877
LPIBHD2?	0.728557	0.038332	19.00649	0.0308
LPIBHPCD2?	-0.555183	0.100362	-5.531804	0.0203
ACO?	-0.033434	0.001012	-33.03754	0.0090
CE98?	0.187071	0.050889	3.676059	0.0054
CE04?	0.123657	0.029560	4.183254	0.0109
CE08?	-0.072191	0.012819	-5.631562	0.0227
CE14?	-0.077236	0.022772	-3.391709	0.0465
Fixed Effects (Cross)				
_ALL--C	0.001478			
_USA--C	-0.070082			
_ESP--C	-0.035060			
_ITA--C	0.015992			
_ROU--C	-0.024580			
_CHI--C	0.096600			
_BEL--C	-0.011872			
_ALG--C	0.003396			

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.653982	Mean dependent var	0.080187
Adjusted R-squared	0.548916	S.D. dependent var	0.204874
S.E. of regression	0.179832	Akaike info criterion	-0.462787

Sum squared resid	4.301182	Schwarz criterion	-0.030817
Log likelihood	57.86602	Hannan-Quinn criter.	-0.287331
F-statistic	3.184490	Durbin-Watson stat	2.074880
Prob(F-statistic)	0.000027		

الملحق 04 : نتائج تقدير نماذج صادرات الجزائر و فرنسا النهائية

1/الجزائر :

Dependent Variable: LEXPO?
Method: Pooled Least Squares
Date: Time: 01:35
Sample (adjusted): 1996 2015
Included observations: 20 after adjustments
Cross-sections included: 8
Total pool (unbalanced) observations: 157

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.09335	3.050473	4.292235	0.0000
LPIBD1?	0.131086	0.035237	3.720123	0.0096
LPIBPCD1?	0.590269	0.123245	4.789395	0.0063
LTCID1?	-0.141333	0.033158	-4.262410	0.0481
LTCIPCD2?	-0.244267	0.061829	-3.950686	0.0057
LOCOD1?	0.137481	0.038876	3.536397	0.0059
LOCOPCD1?	1.209916	0.300963	4.020148	0.0051
LPIBHD2?	3.607765	0.344264	10.47964	0.0360
LPIBHPCD2?	1.792193	0.045980	38.97766	0.0181
ACO?	0.879448	0.058577	15.01353	0.0055
CE98?	0.421649	0.058970	7.150228	0.0129
CE04?	1.528382	0.051788	29.51228	0.0000
CE08?	0.447644	0.043574	10.27319	0.0278
CE14?	-0.214305	0.053859	-3.979000	0.0223
Fixed Effects (Cross)				
_ALL--C	-1.399235			
_USA--C	0.975801			
_ESP--C	1.207842			
_ITA--C	1.617878			
_ROU--C	-0.796096			
_CHI--C	-2.726494			
_BEL--C	-0.130185			
_FRA--C	1.230962			

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.730291	Mean dependent var	14.17003
Adjusted R-squared	0.689996	S.D. dependent var	1.804697

S.E. of regression	1.011764	Akaike info criterion	2.985193
Sum squared resid	139.2187	Schwarz criterion	3.393991
Log likelihood	-213.3377	Hannan-Quinn criter.	3.151220
F-statistic	18.01672	Durbin-Watson stat	1.850640
Prob(F-statistic)	0.000000		

2/فرنسا :

Dependent Variable: LEXPO?
 Method: Pooled Least Squares
 Date: Time: 01:41
 Sample (adjusted): 1996 2015
 Included observations: 20 after adjustments
 Cross-sections included: 8
 Total pool (unbalanced) observations: 156

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	16.47841	0.067284	244.9075	0.0000
LPIBD1?	0.075584	0.020885	3.619056	0.2882
LPIBPCD1?	1.197049	0.300172	3.987876	0.1653
LTCID1?	-0.175744	0.044512	-3.948238	0.3426
LTCIPCD2?	-0.456768	0.092501	-4.937979	0.8275
LOCOD1?	0.613075	0.105211	5.827099	0.0466
LOCOPCD1?	0.877351	0.274273	3.198823	0.4923
LPIBHD2?	0.597716	0.153418	3.895996	0.1897
LPIBHPCD2?	0.617287	0.200795	3.074214	0.6918
ACO?	0.028523	0.003146	9.066433	0.6972
CE98?	0.150337	0.056383	2.666353	0.0511
CE04?	0.497137	0.064855	7.665330	0.0000
CE08?	0.143652	0.056045	2.563147	0.0115
CE14?	0.020080	0.007065	2.842179	0.7717
Fixed Effects (Cross)				
_ALL--C	1.050677			
_USA--C	0.185726			
_ESP--C	0.393975			
_ITA--C	0.440478			
_ROU--C	0.396911			
_CHI--C	-1.118820			
_BEL--C	0.279199			
_ALG--C	-1.566568			

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.864967	Mean dependent var	16.97015
Adjusted R-squared	0.856474	S.D. dependent var	0.917437
S.E. of regression	0.235383	Akaike info criterion	0.069447

Sum squared resid	7.479719	Schwarz criterion	0.480005
Log likelihood	15.58313	Hannan-Quinn criter.	0.236198
F-statistic	110.9841	Durbin-Watson stat	2.509424
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق 05 : نتائج تقدير نماذج واردات الجزائر و فرنسا النهائية

1/الجزائر :

Dependent Variable: LIMPOD1?
Method: Pooled Least Squares
Date: Time: 01:46
Sample (adjusted): 1996 2015
Included observations: 20 after adjustments
Cross-sections included: 8
Total pool (unbalanced) observations: 156

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.133099	0.050473	-2.637011	0.0098
LPIBD1?	0.112072	0.055237	2.028926	0.0415
LPIBPCD1?	0.350545	0.050245	6.976714	0.0333
LTCID1?	0.212149	0.053158	3.990913	0.0449
LTCIPCD2?	0.205882	0.041829	4.921991	0.0002
LOCOD1?	0.003431	0.000176	19.49431	0.0092
LOCOPCD1?	0.009460	0.000963	9.823468	0.0093
LPIBHD2?	0.912954	0.344264	2.651903	0.0096
LPIBHPCD2?	0.049144	0.015980	3.075344	0.0093
ACO?	0.018604	0.003577	5.201006	0.0380
CE98?	0.198039	0.058970	3.358287	0.0009
CE04?	0.131770	0.051788	2.544390	0.0095
CE08?	-0.087189	0.031574	-2.761417	0.0380
CE14?	-0.084971	0.023859	-3.561381	0.0079
Fixed Effects (Cross)				
_ALL--C	0.011409			
_USA--C	-0.049395			
_ESP--C	0.003048			
_ITA--C	0.009128			
_ROU--C	0.003816			
_CHI--C	0.080206			
_BEL--C	-0.002879			
_FRA--C	0.055909			

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.738039	Mean dependent var	0.080887
Adjusted R-squared	0.634460	S.D. dependent var	0.204399
S.E. of regression	0.183133	Akaike info criterion	-0.432562
Sum squared resid	4.527574	Schwarz criterion	-0.022004
Log likelihood	54.73983	Hannan-Quinn criter.	-0.265811
F-statistic	2.904434	Durbin-Watson stat	2.136351
Prob(F-statistic)	0.000051		

: فرنسا/2

Dependent Variable: LIMPOD1?
Method: Pooled Least Squares
Date: Time: 01:56
Sample (adjusted): 1996 2015
Included observations: 20 after adjustments
Cross-sections included: 8
Total pool (unbalanced) observations: 155

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.146523	0.051426	-2.849192	0.0130
LPIBD1?	0.107714	0.034186	3.150821	0.0478
LPIBPCD1?	1.163133	0.256236	4.539303	0.0258
LTCID1?	-0.044449	0.011039	-4.026542	0.0495
LTCIPCD2?	0.052218	0.009389	5.561614	0.0243
LOCOD1?	0.057185	0.003597	15.89979	0.0288
LOCOPCD1?	0.380636	0.053979	7.051557	0.0066
LPIBHD2?	0.722324	0.248439	2.907450	0.0319
LPIBHPCD2?	0.764523	0.188312	4.059874	0.0060
ACO?	-0.013147	0.004894	-2.683506	0.0072
CE98?	0.204951	0.058525	3.501954	0.0016
CE04?	0.122969	0.049578	2.480296	0.0113
CE08?	-0.072179	0.022838	-3.160478	0.0324
CE14?	-0.077882	0.002792	-27.89469	0.0428
Fixed Effects (Cross)				
_ALL--C	0.011966			
_USA--C	-0.046352			
_ESP--C	-0.032440			
_ITA--C	0.009936			
_ROU--C	0.007196			
_CHI--C	0.087693			
_BEL--C	-0.004583			
_ALG--C	0.003955			

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.662277	Mean dependent var	0.080187
Adjusted R-squared	0.562125	S.D. dependent var	0.204874
S.E. of regression	0.179913	Akaike info criterion	-0.467303
Sum squared resid	4.337409	Schwarz criterion	-0.054968

Log likelihood	57.21600	Hannan-Quinn criter.	-0.299822
F-statistic	3.284758	Durbin-Watson stat	2.100031
Prob(F-statistic)	0.000028		
